

التعليقات السلفية

لأبي الطيّب محمد عطاء الله جنيّ الفوجياني
رحمه الله تعالى (ت ١٤٠٩ هـ)

على

سنة النشائي

لأبي الطيّب محمد عطاء الله جنيّ الفوجياني

٢١٥ هـ ————— ٣٠٣ هـ

الجزء الخامس

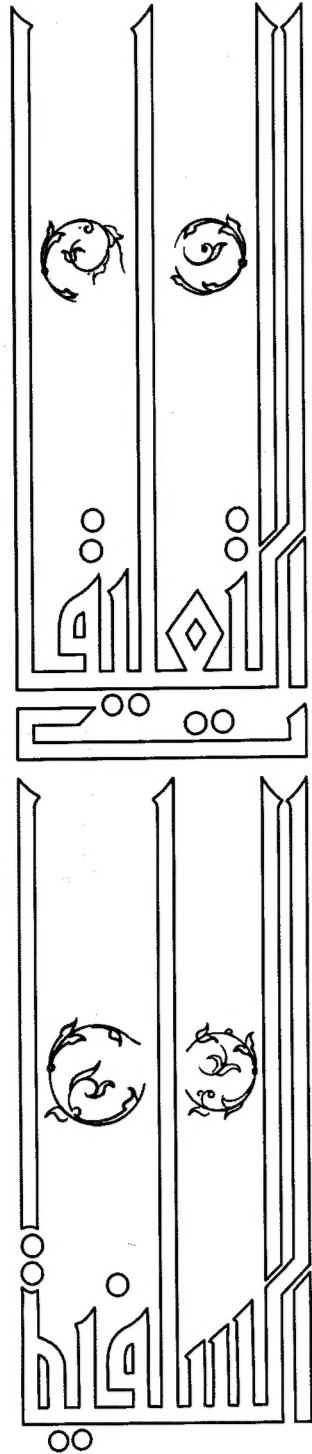
صنّعه وعلق عليه وخرج احاديثه :
أبو الأشبال / أحمد شاغف و أحمد مجتبى السلفي

تقديم

فضيلة الشيخ صالح اللحيدان

رئيس مجلس القضاء الأعلى بالملكة العربية السعودية

لمكتبة سلفية باكستان



٢ المكتبة السلفية، ١٤٢٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفوجياني ، محمد عطاء الله حنيف

التعليقات السلفية على سنن الإمام النسائي / تحقيق أبو الأشبال أحمد

شاغف -- الرياض .

٠٠٠ ص ، ١٧×٢٤

ردمك : ٦ - ٧٦٩ - ٣٩ - ٩٩٦٠

أ - شاغف،

٢ - الحديث الصحيح

١ - الحديث - سنن

ب - العنوان

أبو الأشبال أحمد (محقق)

٢٢/٣٩٢٣

ديوي ٢٣٥,٥

رقم الإيداع : ٢٢/٣٩٢٣

ردمك : ٦ - ٧٦٩ - ٣٩ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٤٣ — كتاب البيوع

١ — باب الحث على الكسب

٤٤٥٤ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي قال : أخبرنا يحيى بن سعيد ،

عن سفيان ، عن منصور ، عن عمارة بن عمير ، عن عمته ، عن عائشة قالت : قال رسول

٤٣ — كتاب البيوع

(أبوابه : ١٠٧ ، أحاديثه ٢٥٦)

قوله : كتاب البيوع ، جمع « بيع » وجمع لاختلاف أنواعه ، والبيع نقل ملك إلى الغير بثمن والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر — ح .

قوله : الكسب ، اختلف في أطيب المكاسب على ثلاثة أقوال للفقهاء : أحدها أنه كسب التجارة ، والثاني أنه عمل اليد غير الصنائع الدينية كالخجامة ونحوها ، والثالث أنه الزراعة ، ولكل قول من هذه وجه من الترجيح ألماً ونظراً ، والراجح أن أحلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو كسب الفاعمين ، وما أبيع لهم على لسان الشارع ، وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره ، ولهذا اختاره الله لحير خلقه وخاتم رسله ، حيث يقول : « جعل رزقي تحت ظل رمحي » انتهى ملخصاً من الزاد (٧٩٣/٥) ؛ وقال في الفتح (٣٠٤/٤) : هو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى ، وخذلان أعدائه ، والنفع الأخروي — انتهى ؛ وأما غيره فقرر الحافظ أن الحق فيه كونه مختلف المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص — والعلم عند الله تعالى .

قوله : السرخسي ، بفتح مهملة وراء وسكون معجمة ، وقد يقال : بسكون راء وفتح معجمة — مغني .

قوله : عمارة ، بالضم والتخفيف وزيادة هاء ، ابن عمير ، بالتصغير ، لقة ، مغني التريب .

٤٤٥٤ — صحيح ، د البيوع ٧٩ : ٨٠٠/٣ ، ت الأحكام ٢٢ : ٦٣٩/٣ ، ق التجارات ١ : ٧٢٣/٢ ،

حم : ٣١/٦ ، ٤٢ ، ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ٢٢٠ — المزي : ١٧٩٩٢/٤٤٥/١٢ .

الله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولد الرجل من كسبه » .

٤٤٥٥ - أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا الأعمش ،

عن إبراهيم ، عن عمارة بن عمير ، عن عمة له ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب أولادكم » .

٤٤٥٦ - أخبرنا يوسف بن عيسى قال : أخبرنا الفضل بن موسى قال : أخبرنا

الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وولده من كسبه » .

٤٤٥٧ - أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري قال : حدثني أبي قال :

حدثني إبراهيم بن طهمان ، عن عمر بن سعيد ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه » .

٢ - باب اجتناب الشبهات في الكسب

٤٤٥٨ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال : حدثنا خالد - وهو ابن

قوله : « إن أطيب » الحديث ، الطيب : الحلال ، والتفضيل فيه بناء على بعده من الشبهات ومطابقتها ، والكسب السعي وتحصيل الرزق وغيره ، والمراد المكسوب الحاصل بالطلب والجد في تحصيله بالوجه المشروع - س .

قوله : « ولد الرجل » الحديث ، أي من المكسوب الحاصل بالجد والطلب ومباشرة أسبابه ، ومال الولد من كسب الولد ، فصار من كسب الإنسان بواسطة ، فجاز له أكله ، والفقهاء قيدوا ذلك بما إذا احتاج إلى مال الولد ، فيجوز له الأخذ منه على قدر الحاجة - والله تعالى أعلم - س .

٤٤٥٥ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٤٥٦ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٥٤ - المزي : ١٥٩٦١/٣٦٢/١١ .

٤٤٥٧ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٥٤ .

٤٤٥٨ - غ الإيمان ٣٩ : ١/١٢٦ ، والبيوع ٢ : ٤/٢٩٠ ، م فيه ٤٠ - المساقاة ٢٠ : ٣/١٢١٩ ، د فيه =

الحارث — قال : حدثنا ابن عون ، عن الشعبي قال : سمعت النعمان بن بشير قال : سمعت النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم — فوالله ! لا أسمع بعده أحداً يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحلال بين » وإن الحرام بين

قوله : « إن الحلال » الحديث ، ليس المعنى كل ما هو حلال عند الله تعالى فهو بين بوصف الحل يعرفه كل أحد بهذا الوصف ، وأن ما هو حرام عند الله تعالى فهو كذلك . وإلا لم يبق المشتبهات وإنما معناه — والله تعالى أعلم — أن الحلال من حيث الحكم تبين بأنه لا يضر تناوله ، وكذا الحرام بأنه يضر تناوله ، أي هما بيتان يعرف الناس حكمهما ، لكن ينبغي أن يعلم الناس حكم ما بينهما من المشتبهات ، بأن تناوله يخرج من الورع ، ويقرب إلى تناول الحرام ، وعلى هذا فقوله : « الحلال بين والحرام بين » اعتذار لترك ذكر حكمهما — س .

قال المازري ؛ الحديث جليل الموقع عظيم النفع في الشرع ، حتى قال بعضهم : إنه ثلث الإسلام ، وقال القاضي عياض : روى عن أبي داود السجستاني قال : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مائة ألف حديث الثابت منها أربعة آلاف حديث ، وهي ترجع إليه أربعة أحاديث : قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الأعمال بالنيات » ؛ وقوله : « من حسن المرء إسلام تركه ما لا يعنيه » ؛ وقوله : « الحلال بين والحرام بين » وقوله : « لا يكون المرء مؤمناً حتى يرضى لأخيه لنفسه » ؛ وروى مكان هذا « أزهدي في الدنيا يحبك الله » الحديث ، قال : وقد نظم هذا أبو الحسن طاهر بن مفرز في بيتين فقال :

عمدة الدين عندنا كلمات . أربع من كلام خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودع ما . ليس يعينك واعملن بنية

قال المازري : إنما نه أهل العلم على عظم هذا الحديث لأن الإنسان إنما يعبد بظهارة قلبه وجسمه ، فأكثر المذام المخطورات إنما تنبعث من القلب ، وأشار صلى الله عليه وسلم لإصلاحه ، ونه على أن إصلاحه هو إصلاح الجسم ، وأنه الأصل ، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع ، وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء ، والأحكام والعبادات آلة يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه ،

= ٣ : ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ت فيه ١ : ٥١١/٣ ، ق الفتن ١٤ : ١٣١٨/٢ ، حم : ٤/٢٦٧ ، ٢٦٩

— ٢٧١ ، ٢٧٥ ، وأعادته المؤلف في الأشربة ٥٠ : برقم ٥٧١٣ — المزني : ١١٦٢٤/٢١/٩ .

وإن بين ذلك أموراً مشتهات — وربما قال : « وإن بين ذلك أموراً مشتهية » قال :
« وسأضرب لكم في ذلك مثلاً : إن الله عز وجل حمى حمى ، وإن حمى الله عز وجل ما حرم ،
والله من يرتع حول الحمى يوشك أن يخاط الحمى — وربما قال : إنه من يرتع حول الحمى

فيها يقع في مشكلات وأمور ملتبسات تكسب التساهل فيها ، وتعويد النفس الجرأة عليها وتكسب
فساد الدين والعرض ، فبه صلى الله عليه وسلم على توقفي هذه ، وضرب لها مثلاً محسوساً لتكون
النفس له أشد تصوراً ، والعقل أعظم قبولاً ، فأخبر أن الملوك لهم أحمية ، وكانت العرب تعرف في
الجاهلية أن العزيز فيهم يحمي مروجاً وأفنية ، ولا يتجاسر عليها ولا يدنو منها مهابة من سطوته أو خوفاً
من الوقوع في حوزته ، وهكذا محارم الله سبحانه وتعالى ، من ترك منها ما قرب فهو من توسطها أبعد ،
ومن تحامى طرف النهي أمن عليه أن يتوسط ، ومن قرب توسط — انتهى — زهر .

وستعود إن شاء الله إلى مزيد الكلام على الحديث حيث أخرجه المصنف في آخر كتاب
الأشربة (برقم ٥٧١٣) .

قوله : « مشتهات » بسبب تجاذب الأصول المبني عليها أمر الحل والحرمه — س .

قال القاضي عياض : اختلف في حكم المشتهات فقليل : موافقتها حرام ، وقيل : حلال لكن
يتورع عنه لاشتباهه ، وقيل : لا يقال فيها : « لا حلال ولا حرام » لقوله : « الحلال بين والحرام بين ،
وبينهما أمور مشتهات » فلا يحكم لها بشئ من الحكمين ، قال : وقد أكثر العلماء من الكلام على
تفسير المشتهات ، ونحن نبينها على أمثل طريقة ، فاعلم أن الاشتباه هو الالتباس ، وإنما يطلق في
مقتضى هذه التسمية ههنا على أمر أشبه أصلاً ما ، وهو مع هذا يشبه أصلاً آخر يناقض الأصل الأول ،
فكانه كثر اشتباهه فقليل : « اشتبه » بمعنى « اخلط » حتى كأنه شئ واحد من شئين مختلفين ، إذا
عرفت ذلك قد يكون أصول الشرع المختلفة تتجاذب فرعاً واحداً تجاذباً متساوياً في حق بعض العلماء ،
ولا يمكنه تصوير ترجيح ورده لبعض الأصول يوجب تحرمة ، ورده لبعضها يوجب حله ، فلا شك أن
الأحوط ههنا تجنب هذا ، ومن تجبه وصف بالورع والتحفظ في الدين — زهر .

قوله : وسأضرب مثلاً : أب لإيضاح تلك الأمور ، والحمى بكسر الحاء والقصر : أرض
يحميها الملوك ويمنعون الناس عن الدخول فيها ، فمن دخله أوقع به العقوبة ، ومن احتاط لنفسه لا
يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه ، والمحارم كذلك يعاقب الله تعالى على ارتكابها ، فمن احتاط
لنفسه لم يقاربها بالوقوع في المشتهات — س .

يوشك أن يرتع فيه — وإن من يخالط الريبة يوشك أن يجسر .

٤٤٥٩ — حدثنا القاسم بن زكريا بن دينار قال : حدثنا أبو داود الحفري ، عن سفيان ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن المقبري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حلال أو حرام » .

٤٤٦٠ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن داود بن أبي هند ، عن سعيد بن أبي خيرة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يأتي على الناس زمان يأكلون الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره » .

٣ — باب التجارة

٤٤٦١ — أخبرنا عمرو بن علي قال : أخبرنا وهب بن جرير قال : حدثنا أبي

قوله : « يوشك » بضم الياء وكسر الشين ، أي يقرب لأنه يتعاهد به التساهل ، ويتمرن عليه ، ويجسر على شبهة أخرى أغلظ منها ، وهكذا حتى يقع في الحرام — والله تعالى أعلم — س .
قوله : المقبري ، بمفتوحة وسكون قاف وضم موحددة ويفتح ويكسر ، نسبة إلى موضع القبور ، والمراد أبو سعيد — معني .

قوله : « من أين أصاب » الحديث ، أي من أي وجه ، أي لا يبحث أحد عن الوجه الذي أصاب المال منه أهو حلال أم هو حرام ؟ وإنما المال نفسه يكون مطلوباً ، بأي وجه وصل اليد إليه أخذه ، ومثل هذا الحديث حديث « يأتي على الناس زمان يأكلون الربا » قلت : هو زماننا هذا — فإننا لله وإنا إليه راجعون — وفيه معجزة بينة له صلى الله عليه وسلم — س .

قوله : سعيد بن أبي خيرة ، بفتح المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ، مقبول ، من السادسة — تق .

٤٤٥٩ — خ البيوع ٢٣ : ٣١٣/٤ — الزبي : ١٣٠١٦/٤٨٧/٩ .

٤٤٦٠ — حسن ، د البيوع ٣ : ٦٢٧/٣ ، ق التجارات ٥٨ : ٧٦٥/٢ ، حم : ٤٩٤/٢ — المزبي : ٩/

١٢٢٤١/٣١٥ .

٤٤٦١ — صحيح ، تفرد به المؤلف — الزبي : ١٠٧١٢/١٤١/٨ .

عن يونس ، عن الحسن ، عن عمرو بن تغلب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشراط الساعة أن يفشو المال ويكثر ، وتفشو التجارة ، ويظهر العلم ، الرجل البيع ، فيقول : لا حتى أستأمر تاجر بني فلان ، ويلتمس في الحي العظيم الكاتب فلا يوجد » .

٤ - ما يجب على التجار من التوقية في مباحهم

٤٤٦٢ - أخبرنا عمرو بن علي ، عن يحيى قال : حدثنا شعبة قال : حدثني قتادة عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم ابن حزام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان

قوله : عمرو بن تغلب ، بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام ، صحابي تأخر إلى بعد الأربعين - تقريب .

قوله : « إن من أشراط إلخ » أي من علامات قرب القيامة - س .

قوله : « أن يفشو » أي يظهر ، والمراد يكثر ، فما بعده عطف تفسير له - ح .

قوله : « ويظهر الجهل » بسبب اهتمام الناس بأمر الدنيا ، هكذا في بعض النسخ ، وفي كثير من النسخ : « العلم » فمعنى يظهر يزول ويرتفع ، أي يذهب العلم عن وجه الأرض - والله تعالى أعلم - س .

قوله : « حتى أستأمر » الحديث ، أي أشاوره ، بيان لكثرة الجهل إذ لا يجوز التعليق في البيع ، لكن بعض العلماء جوزوا شرط الخيار لغيره أو بيان لكثرة اهتمام الناس بأمر الدنيا وحرصهم على إصلاحها - س .

قوله : « الكاتب » الذي يعرف أن يكتب بالعدل ، ولا يطمع في المال بغير حق - والله تعالى أعلم - س .

قوله : « البيعان » بفتح فتشديد ياء ، أي المتبايعان ، وهما اللذان جرى العقد بينهما ، فإنهما لا يسميان بيعين إلا حينئذ - س .

٤٤٦٢ - خ البيوع ١٩ ، ٢٢ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ : ٤/٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، م فيه ١١ :

٣/١١٦٤ ، د فيه ٥٣ : ٣/٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ت فيه ٢٦ : ٣/٥٤٨ ، ٥٤٩ ، حم : ٣/٤٠٢ ،

٤٠٣ ، ٤٣٤ ، ويأتي برقم ٤٤٦٩ - المزني : ٣/٣٤٢٧ .

بالخيار ما لم يفترقا ، فإن صدقا وبيننا بورك في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما » .

٥ — المنفق سلعته بالحلف الكاذب

٤٤٦٣ — أخبرنا محمد بن بشار ، [عن محمد '] قال : حدثنا شعبة ، عن علي بن مدرك ، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ، عن خرشة بن الحر ، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكّيهم ،

قوله : « بالخيار » أي لكل منهما خيار فسخ البيع — س .

قوله : « ما لم يفترقا » عن المجلس بالأبدان ، وعليه الجمهور ، وهو ظاهر اللفظ ، وقيل : المراد بالتبايعين المتساومان اللذان جرى بينهما كلام البيع ، وإن لم يتم البيع بينهما بالإيجاب والقبول ، وهما بالخيار إذ يجوز لكل منهما أن يرجع عن العقد ما لم يفترقا بالأقوال ، وهو الفراغ عن العقد ، فصار حاصله : لهما الخيار قبل تمام العقد ، ولا يخفى أن الخيار قبل تمام العقد ضروري لا فائدة في بيانه ، مع ما فيه من حمل البيع على السوم ، وحمل التفرق على التفرق بالأقوال ، وكل ذلك لا يخلو عن بعد ، إلا أن يجاب ، عن الأول ، بأنه لدفع أن الموجب لا خيار له ، لأنه أوجب ، ثم بعض روايات حديث التفرق في الصحيحين ينفي هذا الحمل قطعاً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « فإن صدقا » أي صدق البائع في صفة المبيع ، وبين ما فيه من عيب وغيره ، وكذا المشتري في الثمن — س .

قوله : « محق » على بناء المفعول ، أي محيت وذهبت بركة بيعهما — س .

قوله : خرشة ، بفتححات ، ابن الحر ، بضم المهملة ، الفزاري ، كان يتيماً في حجر عمر ، قال أبو داود : له صحبة ، وقال العجلي : ثقة ، من كبار التابعين ، فيكون من الثانية — قريب .

قوله : « ثلاثة لا يكلمهم الله » ، الكلام مسوق لإفادة كمال الغضب عليهم ، وإلا فلا يغيب أحد عن نظره تعالى ، فقوله : « لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم » أي تطفأ ورحة ، وقوله : « ولا يزكّيهم » أي لا يظهرهم عن دنس الذنوب بالمغفرة ، أو لا يثني عليهم بالأعمال الصالحة ، والكل مقيد بأول

٤٤٦٣ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٦٤ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ ، والصواب إثباته كما عند غير المؤلف والمزي ، ولأن محمد بن بشار (بتدار) لم يدرك شعبة ، وهو يروي عن محمد (غندر) عنه — السلفي .

ولهم عذاب أليم» فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبوذر : خابوا وخسروا ، قال : « المسبل إزاره ، والمنفق سلعته ، بالخلف الكاذب ، والمنان عطاءه » .

٤٤٦٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا سفيان قال :

حدثني سليمان الأعمش ، عن سليمان بن مسهر ، عن خرشة بن الحر ، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : الذي لا يعطي شيئاً إلا منه ، والمسبل إزاره ، والمنفق سلعته بالكذب » .

٤٤٦٥ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : حدثنا أبو أسامة قال : أخبرنا الوليد —

يعني ابن كثير — ، عن معبد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إياكم وكثرة الخلف في البيع ، فإنه ينفق ثم يحق » .

الأحوال ، لا بالدوام ، ثم هذا بيان ما يستحقونه ، وفضل الله أوسع فقد قال : ﴿ ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ — س .

قوله : « المسبل » من « أسبل » أي من يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى ، واللفظ مطلق ، إلا أن بعض الروايات تفيد تقيده بما إذا فعل ذلك تكبراً ، وأما غيره فأمره أخف إن شاء الله تعالى — س .

قوله : « المنفق » من « التفريق » أو « الإنفاق » بمعنى الرويغ ، إلا أن المشهور رواية هو

الأول — س . قال في النهاية : بتشديد الفاء من « النفاق » وهو ضد الكساد — ز .

قوله : « سلعته » بكسر السين ، أي متاعه — س .

قوله : « والمنان » أي يمن بما يعطي ، وهذا إذا لم يعط شيئاً إلا منه ، كما في بعض الروايات — س .

قوله : « الحلف » بفتح فكسر أو سكون — س .

قوله : « فإنه » أي الحلف ، والمراد الكاذبة أو مطلقاً — س .

قوله : « يحق » من « الحق » وهو الخو ، أي يزيل البركة — س .

٤٤٦٤ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٦٤ .

٤٤٦٥ — م المساقاة ٢٧ = البيوع ٤٨ : ١٢٢٨/٣ ، ق التجارات ٣٠ : ٧٤٥/٢ ، حم : ٢٩٨ ، ٢٩٧/٥ ،

٣٠١ — المزني : ١٢١٢٩/٢٦٦/٩ .

٤٤٦٦ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحلف منفقة للسلمة ممحقة للكسب » .

٦ — الحلف الواجب للخديعة في البيع

٤٤٦٧ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله عز وجل [ولا ينظر إليهم] يوم القيامة ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بالطريق يمنع ابن السبيل منه ، ورجل بايع إماماً لدنيا ، إن أعطاه ما يريد

قوله : « الحلف » قال السيوطي : في حاشية أبي داود : المراد اليمين الكاذبة ، قلت : يمكن إبقاؤه على إطلاقه ، لأن الصادق لرويج أمر الدنيا وتحصيله يتضمن ذكر الله للدنيا ، وهو لا يخلو عن كراهة ما ، بخلاف يمين المدعى عليه ، فإنها لإزالة التهمة فلا كراهة فيها إذا كانت صادقة — س .

قوله : « منفعة » هو وما بعده « مفعلة » بفتح ميم وعين ، أي موضع لنفاقها ورواجها ، ومظنة له في الحال ، و « ممحقة » أي موضع لنقصان البركة ، ومظنة له في المال ، بأن يسلط الله عليه وجوهاً يتلف فيها ، إما سرقة أو حرقاً أو غرقاً أو غصباً أو نهباً أو عوارض يتفق فيها من أمراض ، وغير ذلك مما شاء الله تعالى — كذا ذكره السيوطي — س .

قوله : « فضل ماء » بالمد والتوين ، هذا الحديث يفيد ذم منع ابن السبيل ، فلا يدخل فيه منع زرع الغير ، ولا يلزمه البذل فيه — س .

٤٤٦٦ — خ البيوع ٢٦ : ٣١٥/٤ ، م المساقاة ٢٧ = البيوع ٤٨ : ١٢٢٨/٣ ، د البيوع ٦ : ٦٣٠/٣ ، حم : ٢٣٥/٢ ، ٢٤٢ ، ٤١٣ — المزني : ١٠/٦١/١٣٣٢١ .

٤٤٦٧ — خ الشهادات ٢٢ : ٢٨٤/٥ ، والأحكام ٤٨ : ٢٠١/١٣ ، م الإيمان ٤٦ : ١٠٣/١ ، والبيوع ٦٢ : ٧٤٩/٣ ، ت السير ٣٥ : ١٥٠/٤ ، ق التجارات ٣٠ : ٧٤٤/٢ ، والجهاد ٤٢ : ٢/٩٥٨ ، حم : ٢٥٣/٢ ، ٤٨٠ ، وراجع أيضاً ما عند خ في المساقاة ١٠ : ٤٣/٥ ، والتوحيد ٢٤ : ٤٢٣/١٣ — المزني : ٩/٣٤٨/١٢٣٣٨ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

وفى له وإن لم يعطه لم يف له ، ورجل ساوم رجلاً على سلعة بعد العصر ، فحلف له بالله :
لقد أعطى بها كذا وكذا ، فصدقه الآخرة .

٧ - الأمر بالصدقة لمن لم يعتقد اليمين بقلبه في حال بيعه

٤٤٦٨ - أخبرني بن قدامة ، عن جرير ، عن منصور ، عن أبي وائل ، عن قيس
ابن أبي غرزة قال : كنا بالمدينة نبيع الأوساق ونبتاعها ، ونسمي أنفسنا السماسرة ،
ويسمينا الناس ، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمانا هو خير لنا من الذي
سمينا أنفسنا به ، فقال : « يا معشر التجار ! إنه يشهد ببيعكم الحلف واللغو ، فشوبوه
بالصدقة » .

٨ - وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما

٤٤٦٩ - أخبرنا أبو الأشعث ، عن خالد قال : حدثنا سعيد - وهو ابن أبي

قوله : « وفى له » أي ما عليه من الطاعة ، مع أن الوفاء واجب عليه مطلقاً - س .
قوله : « بعد العصر » للمبالغة في الذم لأنه وقت يتوب فيه المقصر تمام النهار ، ويشغل فيه
الموفق بالذكر ونحوه ، فالمعصية في مثله أقبح - س .
قوله : لمن لم يعتقد ، موضع الاستدلال للرجعة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث :
« اللغو » قال في الجمع : لغو اليمين أن يقول : لا والله ! بلى والله ! ولا يعقد عليه قلبه - ح .
قوله : السماسرة ، بفتح السين الأولى وكسر الثانية ، جمع « مسمار » بكسر السين ، وهو
القيم بأمر البيع والحفاظ له ، قال الخطابي : هو اسم أعجمي ، وكان في من يعالج البيع والشراء فيهم
العجم ، فتلقوا هذا الاسم عنهم ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم بالتجار الذي هو من الأسماء العربية
- كذا في تعليق السندي على ابن ماجه .

قوله : « فشوبوه » بضم الشين أمر من « الشوب » بمعنى الخلط ، أمرهم بذلك ليكون
كفارة لما يجري بينهم من الكذب وغيره ، والمراد بها صدقة غير معينة حسب تصاعيف الآثام ، وقد

٤٤٦٨ - صحيح ، انظر رقم ٣٨٢٨ .

٤٤٦٩ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٦٢ .

عروبة — ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار ما لم يفرقا ، فإن بينا وصداقاً بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما » .

ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (ت/٨ ألف)

٤٤٧٠ — أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع واللفظ له — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفرقا ، إلا بيع الخيار » .

٤٤٧١ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يحيى ، عن عبيد الله قال : حدثني

تقدم الحديث في كتاب الإيمان (برقم ٣٨٢٨) — س .

قوله : « إلا بيع الخيار » استثناء من مفهوم الغاية ، أي فإن تفرقا فلا خيار إلا في بيع شرط فيه الخيار — فيمتد فيه الخيار إلى الأبد المشروط ، وقيل : من نفس الحكم ، أي إلا أن يكون بيعاً جرى فيه التأخير ، بأن قال أحدهما للآخر في المجلس : « اختر ، فقال : اخترت » فلا خيار قبل الفرق ، وإلا أن يكون بيعاً شرط فيه عدم الخيار ، أي شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس ، فيلزم البيع بنفس العقد ، ولا يكون فيه الخيار أصلاً ، والوجه الأول يعم المذهبين : مذهب من يقول بخيار المجلس ومن ينفيه ، والأخيران يختصان بمذهب القائل به ، وروايات الحديث تدل على أن المراد المعنى الثاني — والله تعالى أعلم ، انتهى — س ؛

والثالث تأويل من يصحح البيع على ذلك الوجه ، قال الرافعي : والاستثناء على هذا التأويل من لفظ بالخيار — كذا في الزهر ؛ ورجح الأول أيضاً بأنه أقل من الإضمار ، وتعينه رواية إسماعيل ، عن نافع الآتية (يعني رقم ٤٤٧٢) — كذا في الفتح (٣٣٣/٤) — والله أعلم .

٤٤٧٠ — خ البيوع ٤٢ — ٤٦ : ٣٢٦/٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، م فيه ١٠ : ١١٦٣/٣ ، د فيه ٥٣ : ٧٣٣/٣

— ٧٣٥ ، ت فيه ٢٦ : ٥٤٧/٣ ، ق التجارات ١٧ : ٧٣٦/٢ ، ط فيه ٣٨ : ٦٧١/٢ ، حم : ٤/٢ ،

٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٧٣ ، ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٨٣ — المزني : ٨٣٤١/٢١٢/٦ .

٤٤٧١ — صحيح ، انظر ما قبله — المزني : ٨١٨٠/١٨٠/٦ .

نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار ما لم يفرقا ، أو يكون خياراً » .

٤٤٧٢ - أخرنا محمد بن علي [بن حرب] المروزي قال : حدثنا محرز بن الوضاح ، عن إسماعيل ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المتبايعان بالخيار ما لم يفرقا إلا أن يكون البيع كان عن خيار ، فإن كان البيع عن خيار فقد وجب البيع » .

٤٤٧٣ - أخرنا علي بن ميمون قال : حدثنا سفيان ، عن ابن جريج قال : أملى عليّ نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا تباع البيعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يفرقا ، أو يكون بيعهما عن خيار ، فإن كان عن خيار فقد وجب البيع » .

٤٤٧٤ - أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الأعلى قال : حدثنا شعبة ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار ما لم يفرقا ، أو يقول أحدهما للآخر : اختر » .

٤٤٧٥ - أخبرنا زياد بن أيوب قال : حدثنا ابن علية قال : أخبرنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان في الخيار حتى

قوله : « أو يكون » كلمة « أو » بمعنى « إلا أن » والمضارع منصوب ، أي إلا أن يكون العقد ذا خيار - س .

قوله : المروزي ، بسكون الراء وبالزاي ، نسبة إلى مرو بزيادة زاي ، مدينة بخراسان - مع .

٤٤٧٢ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧٥٠٦/٥٩/٦ .

٤٤٧٣ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧٧٧٩/١١٨/٦ .

٤٤٧٤ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧٥١٢/٦١/٦ .

٤٤٧٥ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ .

١ - ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

يفترقا ، أو يكون بيع خيار » وربما قال نافع : « أو يقول أحدهما للآخر : اختر » .

٤٤٧٦ - أخبرنا قتيبة ، حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار حتى يفترقا ، أو يكون بيع خيار » وربما قال نافع : « أو يقول أحدهما للآخر : اختر » .

٤٤٧٧ - أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار حتى يفترقا » قال مرة أخرى : « ما لم يفترقا وكانا جميعاً - أو يخير أحدهما الآخر ، فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، فإن فترقا بعد أن تباعا ، ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » .

٤٤٧٨ - أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الوهاب قال : سمعت يحيى بن

سعيد يقول : سمعت نافعاً يحدث ، عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يفترقا إلا أن يكون البيع خياراً » قال نافع : فكان عبد الله إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه .

قوله : « إذا تباع الرجلان » الحديث ، هذه الرواية تبطل تأويل من ينكر خيار المجلس ،

فليتأمل - والله أعلم - س .

وقال في حاشيته على مسلم (٥٧) : هذه الرواية صريحة في خيار المجلس وقاطعة لاحتمال

حمل التفرق على التفرق بالأقوال ، على أن الحمل على التفرق بالأقوال غير ظاهر لوجوه ، منها ما ذكر الأبي ، فقال : حمل التفرق على أنه بالأبدان أظهر من حمله على التفرق بالأقوال ، والعمل بالظاهر أولى ، وأيضاً فالتساومان ليس بينهما عقد فالخيار ثابت لهما بالأصل .

قوله : فارق صاحبه ، أي خوفاً من أن يرد البائع البيع بما له من الخيار ، فانظر إلى ما فهم

٤٤٧٦ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٨٢٧٢/١٩٦/٦ .

٤٤٧٧ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ .

٤٤٧٨ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٨٥٢٢/٢٥٠/٦ .

٤٤٧٩ - أخبرنا علي بن حجر قال : حدثنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد قال :
حدثنا نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المتبايعان لا بيع
بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » .

ذكر الاختلاف على عبد الله بن دينار

في لفظ هذا الحديث (ت/٨ ب)

٤٤٨٠ - أخبرنا علي بن حجر ، عن إسماعيل ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن
عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا
بيع الخيار » .

٤٤٨١ - أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن شعيب ، عن الليث ،
عن ابن الهاد ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » .

٤٤٨٢ - أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : حدثنا مخلد قال : حدثنا سفيان ، عن
عمرو بن دينار ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل بيعين

عبد الله من الحديث ، وهو راويه : هل هو الذي يقول الميث للخيار في المجلس ، أم هو الذي يقول
النائي له - والله تعالى أعلم - س .

قوله : « لا بيع بينهما » أي لا يلزم بحث يبطل الخيار ، وقد يقال : هذه الرواية ناظرة إلى
قول من يفسر الافتراق بالأقوال - فليتأمل - س .

قوله : « كل بيعين » يفتح الموحدة وتشديد التحتانية ، قال في الجمع : هما البائع والمشتري ،
يقال لكل واحد منهما : بيع وبائع - ح .

٤٤٧٩ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ .

٤٤٨٠ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧١٣١/٤٤٧/٥ .

٤٤٨١ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧٢٦٥/٤٦٨/٥ .

٤٤٨٢ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ - المزي : ٧١٥٥/٤٥٠/٥ .

لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار .»

٤٤٨٣ — أخبرنا الربيع بن سليمان بن داود قال : حدثنا إسحاق بن بكر قال :

حدثنا أبي ، عن يزيد بن عبد الله ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » .

٤٤٨٤ — أخبرنا عمرو بن يزيد ، عن بهز بن أسد قال : حدثنا شعبة قال : حدثنا

عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » .

٤٤٨٥ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن عبد الله بن دينار ، عن

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يكون بيعهما عن خيار » .

٤٤٨٦ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا معاذ بن هشام قال : حدثنا أبي ،

عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « البيعان بالخيار حتى يتفرقا ، أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى ، ويتخيران ثلاث مرات » .

قوله : « حتى يتفرقا » قال البيضاوي : من نفي خيار المجلس ارتكب مجازين يحمله الفرق على الأقوال ، وحمله المتابعين على المتساوين ، وأيضاً فكلام الشارع يسان عن الحمل عليه لأنه يصير تقديره : أن المتساوين إن شاء اعقدا البيع وإن شاء لم يعقده ، وهو تحصيل الحاصل ، لأن كل أحد يعرف ذلك ، كذا في الفتح (٣٣١/٤) — ح .

قوله : « ما هوى » أي أحب من « هوى » بالكسر « يهوى » هوى — مجمع .

٤٤٨٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ .

٤٤٨٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ — المزي : ٧١٩٥/٤٥٦/٥ .

٤٤٨٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٤٧٠ — المزي : ٧١٧٣/٤٥٣/٥ .

٤٤٨٦ — ضعيف ، ق التجارات ١٧ : ٧٣٦/٢ ، حم : ١٢/٥ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ — المزي : ٤/٤٦٠٠/٧٢ .

٤٤٨٧ — أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا يزيد قال : أخبرنا همام ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، ويأخذ أحدهما ما رضي من صاحبه أو هوى » .

٩ — وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما

٤٤٨٨ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : أخبرنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله » .

قوله : « ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله » أي يطل البيع بسبب ماله من الخيار ، فهذا يفيد وجود خيار المجلس وإلا فلا خشية ، وقيل : بل ينفيه لأن طلب الإقالة إنما يتصور إذا لم يكن له خيار ، وإلا فيكفيه ما له من الخيار في إبطاله البيع عن طلب الإقالة من صاحبه — والله تعالى أعلم — س .

قال في الفتح (٣٣٢/٤) : وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده إلى غاية التفرق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة ، فتعين حملها على الفسخ ، وعلى ذلك حمله الرمذي وغيره من العلماء ، فقالوا : معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول : « استقلت ما فات عني » إذا استدركه ، فالمراد بالإقالة : فسخ النادم منهما للبيع ، وحلوا نفي الحل على الكراهة ، لأنه لا يليق بالمرورة ، قال ابن حزم : احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام لقوله فيه : « خشية أن يستقيله » لكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع ، وصحة انتقال الملك يستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له ، لأنه يلزم من حل التفرق على القول بإباحة المفارقة خشية أن يستقيله أو لم يخش — انتهى ؛ واختاره الشاه ولي الله في الحجة (١٠٥/٢) : التفرق بالأبدان وحقيقه .

٤٤٨٧ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٤٤٨٨ — حسن ، د البيوع ٥٣ : ٧٣٦/٣ ، ت فيه ٢٦ : ٥٥٠/٣ — المزي : ٨٧٩٧/٣٣٦/٦ .

١٠ - الخديعة في البيع

٤٤٨٩ - أخبرنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رجلاً ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا بعت فقل : لا خلافة » فكان الرجل إذا باع يقول : لا خلافة .

٤٤٩٠ - أخبرنا يوسف بن حماد قال : حدثنا عبد الأعلى ، عن سعيد ، عن

قوله : رجلاً ، هو حبان بن منفذ ، بفتح المهملة - كذا في الفتح .

قوله : يخدع ، على بناء المفعول - س . بين ابن إسحاق في روايته أخرجه البيهقي (٥ / ٢٧٣) سبب شكواه ، وهو ما يلقي من الغبن - كذا في الفتح (٤ / ٣٣٧) .

قوله : « لا خلافة » أي لا خداعة ، قال السيوطي : هي الخداع بالقول اللطيف ، قيل : إنما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر فإراعه ، ويرى له كما يرى لنفسه ، وكان الناس في ذلك الزمان لإخوان ينظر بعضهم لبعض أكثر مما ينظرون لأنفسهم ، وروى في آخر هذا الحديث « ثم أنت بالخيار في كل سلعة ثلاث ليال » قال أكثر أهل العلم : وهذا خاص بهذا الرجل وحده ، ولا يثبت لغيره الخيار بهذه الكلمة - س .

وهذه الزيادة رواها البيهقي (٥ / ٢٧٣) وعند الإمام أحمد - وعند مالك في رواية - الخبر عام في حق كافة الناس ، إذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد إذا ظهر الغبن في بيعه ، فيكون هذا كشرط الخيار في البيع ، ويتأيد العموم بحديث اشتراط العداء بن خالد أخرجه الترمذي والمصنف ، وعلقه البخاري وبمرسلين آخرين أخرجهما سعيد بن معمر ، ولفظ أحدهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تبايعوا وقولوا : لا خلافة » وهو دليل على أن مثل هذا الشرط مشروع مطلقاً ، ولو كان يخالف مطلق العقد لم يؤمر باشتراطه كل واحد ، وراجع المسوي (١ / ٣٧٢) والمفني (٤ / ٦٩) والفتاوى (٣ / ١٢٣) والسبل (٣ / ٥٠) .

٤٤٨٩ - خ البيوع ٤٨ : ٤ / ٣٣٧ ، والاستقراض ١٩ : ٥ / ٦٨ ، والخصومات ٣ : ٥ / ٧٢ ، والحيل ٧ : ١٢ / ٣٣٦ ، م البيوع ١٢ : ٣ / ١١٦٥ ، وفيه ٦٨ : ٣ / ٧٦٦ ، ط فيه ٤٦ : ٢ / ٦٨٥ ، حم : ٢ / ٨٠ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٣٠ - المزى : ٥ / ٤٦١ / ٧٢٢٩ .

٤٤٩٠ - صحيح ، د البيوع ٦٨ : ٣ / ٧٦٧ ، ت فيه ٢٨ : ٣ / ٥٥٢ ، ق الأحكام ٢٤ : ٢ / ٧٨٨ ، حم : ٣ / ٢١٧ - المزى : ١ / ٣٠٨ / ١١٧٥ .

قتادة ، عن أنس أن رجلاً كان في عقدته ضعف ، كان يبايع ، وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا نبي الله ! احجر عليه ، فدعاه نبي الله صلى الله عليه وسلم فنهاه ، فقال : يا نبي الله ! إني لا أصبر عن البيع ، فقال : « إذا بعث فقل : لا خلافة » .

١١ - المحفلة

٤٤٩١ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو كثير ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها » .

١٢ - النهي عن المصرة : وهو أن يربط أخلاف الناقة أو

الشاة وتترك من الحلب يومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن

فيزيد مشترعاً في قيمتها لما يرى من كثرة لبنها (ت/١٢)

٤٤٩٢ - أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن

قوله : في عقدته ، بضم فسكون ، أي في رأيه ونظره في مصالح نفسه وعقله - س .

قوله : احجر ، بتقديم المهملة على المعجمة ، أي امنعه - س .

قوله : المحفلة ، بتشديد الفاء ، اسم مفعول ، وهي المصرة ، والتحفيل هي التصرية ، هكذا المشهور وسذكرها المصنف ، وسوق كلام المصنف يفيد أن بينهما فرقاً - س .

قوله : أو اللقحة ، بفتح وكسر فسكون قاف ، الناقة القريبة العهد بالنواج ، وفي الصحاح : اللقحة كالقربة ، والجمع « لقح » - ك « قرب » - س .

قوله : فلا يحفلها ، من التحفيل ، أي فلا تحبس لبنها في الضرع لتخضع به المشري - س .

قوله : وهو ، أي التصرية ، أو الضمير للتصرية ، التذكير باعتبار الخبر - س .

قوله : أخلاف الناقة ، أي ضرعوها ، جمع « خلف » بالكسر ، وهو الضرع لكل ذات خف وظلف - س .

٤٤٩١ - صحيح ، حم : ٢/٢٧٣ ، ٤٨١ - المزي : ١٠/٤٢٣/١٤٨٤٦ .

٤٤٩٢ - خ البيوع ٦٤ ، ٦٥ : ٤/٣٦١ ، ٣٦٨ ، م فيه ٧ : ٣/١١٥٨ ، ١١٥٩ ، د فيه ٤٨ : ٣/٧٢٢ ، =

أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تلقوا الركبان ، ولا تصروا الإبل والغنم ، من ابتاع من ذلك شيئاً فهو بخير النظرين : فإن شاء أمسكها ، وإن شاء أن يردّها ردها ومعها صاع تمر » .

٤٤٩٣ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عبد الله بن الحارث قال : حدثني داود بن قيس ، عن ابن يسار ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اشترى مصراة فإن رضيها إذا حلبها فليمسكها ، وإن كرهها فليردّها ومعها

قوله : « ولا تلقوا » من التلقي ، أي لا تستقبلوا القافلة الجالبة للطعام قبل أن يقدموا الأسواق - س .

قوله : « الركبان » وفي بعض النسخ : « البيع » .

قوله : « لا تصروا » بضم أوله وفتح ثانيه بوزن « تركوا » و « الإبل » بالنصب على المفعولية ، وقيد بعضهم : بفتح أوله وضم ثانيه ، والأولى أصح ، لأنه من « صريت اللبن في الضرع » إذا جمعته ، وليس من « صررت الشيء » إذا ربطته ، إذ لو كان منه لقيط : مصرورة أو مصررة ، ولم يقل : « مصراة » على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب - كذا في الفتح (٣٦٢/٤) ، وانظر ما حققه القاضي عياض في المشارق (٤٣/٢) .

قوله : « لا تصروا » هو من التصرية عند كثير ، وقد روى عن بعض المشايخ أنه كان يقول لتلاميذه : متى أشكل عليكم ضبطه فاذكروا قوله تعالى : ﴿ فلا تركوا أنفسكم ﴾ واضبطوه على هذا المثال ، فيرفع الإشكال ، وجوز بعضهم أنه بفتح التاء وضم الصاد وتشديد الراء ، من « الصر » بمعنى الشد والربط ، والتصرية حيس اللبن في ضروع الإبل والغنم تغريماً للمشترى ، والصر هو شد الضرع وربطه لذلك ، وظاهر كلام المصنف يشير إلى الثاني ، فإنه فسر بالربط - قاله السندي ؛ وكان المصنف أخذه من كلام الامام الشافعي ، فراجع الفتح (٣٦٢/٤) ومختصر المزني (١٨٤/٢) ؛ وذكرنا الراجح في كلام الحافظ آنفاً - والله أعلم .

= ق التجارات ٤٢ : ٧٥٣/٢ ، ط البيوع ٤٥ : ٦٨٣/٢ ، حم : ٢٤٨/٢ ، ٣٩٤ ، ٤٦٠ ، ٤٦٥ -

المزي ١٣٧٢٢/١٧٣/١٠ .

٤٤٩٣ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ١٤٦٢٩/٣٧٨/١٠ .

صاع من تمر .

قوله : « صاع من تمر » أي صاع مما هو غالب (هنا بياض في الأصل ، لكن في حاشية السندي على ابن ماجه (٣٠/٢) : مما هو غالب عيش أهل البلد ، وأخذ بظاهر هذا الحديث غالب أهل العلم ، قال ابن عبد البر : إن لبن التصرية اختلط باللبن الطارئ في ملك المشري ، فلم يتهيأ تقويم ما للبائع منه ، لأن ما لا يعرف لا يمكن تقويمه ، فحكم صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر قطعاً للنزاع ، والحاصل أن الطعام بدل اللبن الموجود في الضرع حال البيع ، وأما الحادث بعد ذلك فقد حدث على ملك المشري لأنه في ضمانه ، وقد اخذ الجمهور بالحديث ، ومن لا يأخذ به يعتذر عنه بأن المعلوم من قواعد الدين هو الضمان بالقيمة أو الثمن ، وهذا الضمان ليس شيئاً من ذلك ، فلا يثبت بحديث الآحاد على خلاف ذلك المعلوم قطعاً ، وقالوا : الحديث من رواية أبي هريرة وهو غير فقيه ، وأجاب الجمهور بأن له نظائر كالدية ، فإنها مائة بعير ، ولا تختلف باختلاف حال القتل ، والقرة في الجناية على الجنين ، وكل ذلك شرع قطعاً للنزاع ، وأما الحديث فقد جاء من رواية ابن عمر رواه أبو داود (٧٢٨/٣) بوجه والطبراني بآخر ، ومن رواية أنس أخرجه أبو يعلى ومن رواية عمرو بن عوف أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وقد رواه ابن مسعود موقوفاً كما في صحيح البخاري (٣٦١/٤) والموقوف له حكم الرفع لتصريحهم أنه مخالف للأقيسة ، والموقوف المخالف مرفوع حكماً ، وابن مسعود من أجلة الفقهاء بالاتفاق ، وقولهم : أبو هريرة غير فقيه ضعيف أيضاً ، فقد ذكره في الإصابة في فقهاء الصحابة ، وذكر أنه كان يفتي ، ومن تتبع كتب الحديث يجده حقاً بلا ريب — والله تعالى أعلم — قاله السندي .

وقال في حجة الله (١١١/٢) : التصرية جمع اللبن في الضرع ليتخيل المشري غزارته فيغر ، ولما كان أقرب شبهة بمخيار المجلس أو الشرط لأن عقد البيع كأنه مشروط بغزارة اللبن لم يجعل من باب الضمان بالخراج ، ثم لما كان قدر اللبن وقيمه بعد إهلاكه وإتلافه معتدلة المعرفة جداً ، لاسيما عند تشاكس الشركاء ، وفي مثل هذا البدو : وجب أن يضرب له حد معتدل بحسب المظنة الغالبية يقطع به النزاع ، ولبن النوق فيه زهومة ، ويوجد رخيصاً ، ولبن الغنم طيب ويوجد غالياً ، فجعل حكمهما واحداً ، فتعين أن يكون صاعاً من أدنى جنس يقتاتون به كالتمر في الحجاز ، والشعير والذرة عندنا ، لا من الخنطة والأرز ، فإنهما أغلى الأقوات وأعلاها ، واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه ، فقال : كل حديث لا يرويه إلا غير فقيه إذا انسد باب الرأي فيه يترك العمل به ، وهذه القاعدة — على ما فيها — لا تنطبق على صورتنا هذه ، لأنه أخرجه البخاري عن ابن مسعود أيضاً ،

٤٤٩٤ — أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن محمد قال :

سمعت أبا هريرة يقول : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع محفلة أو مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ، إن شاء أن يمسكها أمسكها ، وإن شاء أن يردّها ردها وصاعاً من تمر ،

وناهيك به ، لأنه بمنزلة سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه ، ولا يستقل بمعرفة حكمة هذا القدر خاصة ، اللهم ! إلا عقول الراسخين في العلم .

قوله : « محفلة » هي الشاة أو البقرة أو الناقة لا يحلبها صاحبها أياماً ، حتى يجتمع لبنها في ضرعها فإذا احتلبها المشتري حبسها غزيرة فزاد في ثمنها ، ثم يظهر له بعد ذلك نقص لبنها عن أيام تحميلها ، سميت محفلة لأن اللبن حفل في ضرعها ، أي جمع — زهر .

قوله : « صاعاً من تمر » قال في الفتح (٣٦٤/٤ — ٣٦٥) : قد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم ، وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ، ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصي عدده ، ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً ، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية ، وفي فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا : لا يريد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال : يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف في رواية إلا أنهما قالا : لا يتعين صاع التمر بل قيمته ، واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى ، فمنهم من قال : هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه ، لأنهم اختلفوا في الناسخ ف قيل : حديث النهي عن بيع الدين بالدين وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن لبن المصراة يصير ديناً في ذمة المشتري فإذا ألزم بصاع من تمر نسيئة صار ديناً بدين ، وهذا جواب الطحاوي ، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدّثين ، وعلى التنزل فالتمر إنما شرع في مقابل الحلب ، سواء كان اللبن موجوداً أو غير موجود ، فلم يتعين في كونه من الدين بالدين — انتهى ملخصاً .

وقال في النيل (١٨٤/٥) : ولو سلم أنه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصص لمعوم

ذلك النهي ، لأنه أخص منه مطلقاً ، وقال بعضهم : إن ناسخه حديث الخراج بالضمان ، وذلك لأن اللبن فضلة من فضلات الشاة ، ولو تلفت لكنت من ضمان المشتري ، فتكون فضلاتها له ، وأجيب

لا سمراء .

١٣ - الخراج بالضمان

٤٤٩٥ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عيسى بن يونس ووكيع قالوا :

حدثنا ابن أبي ذئب عن مغيرة بن خفاف ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الخراج بالضمان » .

١٤ - بيع المهاجر للأعرابي

٤٤٩٦ - أخبرنا عبد الله بن محمد بن تميم قال : حدثنا حجاج قال : حدثني

بأن المفروم هو ما كان فيها قبل البيع لا الحادث ، وأيضاً حديث الخراج بالضمان بعد تسليم ثمنه لمحل النزاع عام مخصوص بحديث الباب ، فكيف يكون ناسخاً ، وأيضاً لم ينقل تأخره ، والنسخ لا يتم بدون ذلك ، ثم لو سلمنا مع عدم العلم بالتاريخ جواز المصير إلى التعارض ، وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب أرجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ، ولتأييده بما ورد في معناه عن غير واحد من الصحابة .

قوله : « لا سمراء » أي لا يتعين السمراء بعينها للرد ، بل الصاع من الطعام الذي هو غالب قوت البلد يكفي ، أو المعنى أن الصاع لا بد أن يكون من غير السمراء ، والأول أقرب - والله تعالى أعلم - س .

قوله : الخراج ، بالفتح أريد به ما يخرج ويحصل من غلة العين المشترأة ، عبداً كان أو غيره ، وذلك بأن يشتره فيستغله زماناً ، ثم يعثر منه على عيب كان فيه عند البائع ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه ، ولم يكن له على البائع شيء ، والباء في قوله : « بالضمان » متعلقة بمحذوف تقديره « الخراج مستحق بالضمان » أي بسببه ، أي ضمان الأصل سبب للملك خراجه ، وقيل : الباء للمقابلة ، والمضاف محذوف ، والتقدير : بقاء الخراج في مقابلة الضمان ، أي منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم

٤٤٩٥ - حسن ، د البيوع ٧٣ : ٧٧٩/٣ ، ت فيه ٥٣ : ٥٨٢/٣ ، ق التجارات ٤٣ : ٧٥٤/٢ ، حم : ٤٩/٦ ،

٢٠٨ ، ٢٣٧ - المزي : ١٦٧٥٥/١١٩/١٢ .

٤٤٩٦ - خ البيوع ٥٨ ، ٧٠ ، ٧١ : ٣٥٣/٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، والشروط ٨ ، ١١ : ٣٢٣/٥ ، ٣٢٤ ، م النكاح -

شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي ، وأن يبيع مهاجر للأعرابي ، وعن التصرية ، والنجش ، وأن يستام الرجل على سوم أخيه ، وأن تسأل المرأة طلاق أختها .

١٥ - بيع الحاضر للبادي

٤٤٩٧ - أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثني محمد بن الزبير قال ، حدثنا يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أباه أو أخاه .

٤٤٩٨ - أخبرنا محمد بن المثني قال : حدثني سالم بن نوح قال : حدثنا يونس ،

عليه بلف المبيع ، ومن هذا القليل الغنم بالغرم ، وفي المقام مباحث ذكرناها في حاشية أبي داود - س . قوله : أن يبيع مهاجر ، المراد : أن يبيع حاضر لباد ، لكن خص المهاجر نظراً إلى ذلك الوقت ، وذلك لأن الأنصار كانوا يومئذ أهل زرع ، والمهاجرين كانوا أهل تجارة كما روى عن أبي هريرة - والله تعالى أعلم - س .

قوله : والنجش ، بفتح فسكون ، هو أن يمدح السلعة ليروجها أو يزيد في الثمن ولا يريد شراءها ليفتر بذلك غيره - س .

قوله : بيع الحاضر للبادي ، هو أن يحمل البدوي متاعه إلى البلد يريد أن يبيعه بسعر يومه ، فيأتيه الحاضر فيقول : خل متاعك عندي حتى أبيعك على المهلة بثمن غال ، ولو باع البادي بنفسه لأرخص ونفع البلدين وانتفع ، وأيضاً فإن انتفاع التجار يكون بوجهين : أن يبيعوا بثمن غال بالمهلة على من يحتاج إلى الشيء أشد حاجة ، فيستقل في جنبها ما يبذل ، وأن يبيعوا بربح يسير ، ثم يأتوا بتجارة أخرى عن قريب فيربحوا وهلم جرا ، وهذا الانتفاع أوفق بالصلحة وأكثر بركة - كذا في الحجة (١١١/٢) ، ولنا عودة إلى المسألة في شرح حديث أبي هريرة الآتي في الباب إن شاء الله .

= ١٠٣٣/٢ ، والبيوع ٤ : ١١٥٥/٣ ، حم : ٤ : ٣٣٨ ، ٣٥٤ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤١٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٣ ،

٤٦٥ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٥٠١ ، ٥١٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ويأتي بأرقام ٤٥٠٦ ،

٤٥١١ ، ٤٥١٠ - المزي : ١٣٤١١/٨٥/١٠ .

٤٤٩٧ - خ البيوع ٧٠ : ٣٧٢/٤ ، م فيه ٦ : ١١٦٨ ، د فيه ٤٧ : ٧٢٠/٣ - المزي : ٥٢٥/١٦٤/١ .

٤٤٩٨ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٥٢٥/١٦٤/١ و ١٤٥٤/٣٦٨ .

عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه أو أباه .
٤٤٩٩ - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا خالد قال : حدثنا ابن عوف ،
عن محمد ، عن أنس قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد .

٤٥٠٠ - أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج :
أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبيع
حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

٤٥٠١ - أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تلقوا الركبان للبيع ، ولا يبيع بعضكم بيع
بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد » .

قوله : أن يبيع حاضر ، هو المقيم بالبلدة ، والبادي البدوي ، وهو أن يبيع الحاضر مال البادي
نفعاً له ، بأن يكون دلالاً له ، وذلك يتضمن الضرر في حق الحاضرين ، فإنه لو ترك البادي لكان عادة
باعه رخيصاً - س .

قوله : « دعوا الناس » الحديث ، وزاد البيهقي (٣٤٧/٥) من رواية عبد الملك بن عمير ،
عن أبي الزبير « فإذا استصح أحدكم أخاه فلينصحه » قال البيهقي : وروى ذلك حكيم بن أبي يزيد ،
عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : « ولا تناجشوا » جئ بالفاعل لأن التجار يتعارضون فيفعل هذا بصاحبه على أن
يكافئه بمثل ما فعل ، فهو عن أن يفعل معارضة فضلاً عن أن يفعل بدأ - والله تعالى أعلم - س .
قوله : ولا يبيع حاضر ، قيل : إن هذا خاص بزمنه صلى الله عليه وسلم ، فأما بعده فلا -
حكاه القاضي عياض - ز .

٤٤٩٩ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٠٠ - م البيوع ٦ : ١١٥٧/٣ ، د فيه ٤٧ : ٧٢١/٣ ، ت فيه ١٣ : ٥٢٦/٣ ، ق التجارات ١٥ : ٢/

٧٣٤ ، حم : ٣٠٧/٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٢ - المزي : ٢٨٧٢/٣٣٠/٢ .

٤٥٠١ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٩٢ - المزي : ١٣٨٠٢/١٨٨/١٠ .

٤٥٠٢ - أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين قال : حدثنا شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن كثير بن فرقد ، عن نافع ، عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النجش والتلقي ، وأن يبيع حاضر لباد .

قال ابن عبد البر : حمله مالك على أهل العمود ، خاصة البعيدين عن الحاضرة الجاهلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية دون شراء ، وإنما قيده بهذه القيود لأن الغرض من الحديث إرفاق أهل الحضر بأهل البادية ، مما ليس فيه ضرر ظاهر على أهل البادية ، وهذا إنما يحصل بمجموع تلك القيود ، وبإياه إذا لم يكونوا أهل عمود فهم أهل بلاد ، والغالب أنهم يعرفون السعر ، فلهم أن يتوصلوا إلى تحصيله بأنفسهم وبغيرهم ، وكذا إن كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه ، ولهم أن يتوصلوا إليه بالسמاسة وغيرهم ، وأما أهل العمود الموصوفون بالقيود المذكورة فإن باع لهم السماسة أو غيرهم ضرر بأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود بلا ثمن ، وقصد الشارع إرفاق أهل الحاضرة به ، وأجاز أبو حنيفة بيع الحاضر للبادي لحديث « الدين النصيحة » ولا حجة فيه لأنه عام ، وبيع حاضر لباد خاص ، والخاص يقضي على العام لأنه كان استثنى منه ويستعمل الحديث - كذا في الزرقاني (٣/٣٣٩) .

وجمع البخاري بينهما - أخذاً من تفسير ابن عباس - بتخصيص النهي بمن يبيع له بالأجرة كالسمسار ، وأما من ينصحه فيعلمه بأن السعر كذا مثلاً فلا يدخل في النهي عنده ، لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً ، وإنما غرضه تحصيل الأجرة ، فافتضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجرة من باب النصيحة ، واستدل الإمام البخاري برواية أوردها (٤/٣٧٠) معلقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا استصح أحدكم أخاه فليصح له » وهو طرف من حديث وصله أحمد من حديث عطاء بن السائب ، عن حكيم بن أبي يزيد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استصح الرجل الرجل فليصح له » انتهى ملخصاً من الفتح (٤/٣٧٠ ، ٣٧١) ، وراجع شرح العمدة (٣/١١٥) .

٤٥٠٢ - خ البيوع ٦٠ ، ٦٩ : ٤/٣٥٥ ، ٣٧٢ ، والحيل ٦ : ١٢/٣٣٦ ، م فيه ٤ ، ٥ : ٣/١١٥٦ ، ق التجارات ١٤ ، ١٦ : ٢/٧٣٤ و ٧٣٥ ، ط فيه ٤٥ : ٢/٦٨٤ ، حم : ٢/٧ ، ٤٢ ، ٦٣ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ويأتي برقم ٤٥٠٩ - المزني : ٦/١٩٥/٨٢٦٤ .

١٦ - التلقي

٤٥٠٣ - أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : حدثنا يحيى ، عن عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقي .

٤٥٠٣ م/ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : قلت لأبي أسامة أحدثكم عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب حتى يدخل بها السوق ؟ فأقر به أبو أسامة وقال : نعم .

٤٥٠٤ - أخبرنا محمد بن رافع قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس عن أبيه ، عن ابن عباس قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الركبان ، وأن يبيع حاضر لباد ، قلت لابن عباس : ما قوله : « حاضر لباد » قال : لا يكون له سمساراً .

٤٥٠٥ - أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج بن محمد قال : حدثنا ابن جريج قال : أخبرنا هشام بن حسان القردوسي ، أنه سمع ابن سيرين يقول : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه

قوله : القردوسي ، بضم قاف وسكون راء وضم دال مهملة وبسين مهملة ، منسوب إلى قردوس بن الحارث - معني .

قوله : « لا تلقوا الجلب » هو بفتح لام وسكونها ، مصدر بمعنى المجلوب من محل إلى غيره لياع فيه - س .

٤٥٠٣ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٨١٨١/١٨٠/٦ .

٤٥٠٣ م/ - خ البيوع ٧١ : ٣٧٣/٤ ، م فيه ٥ : ١١٥٦/٣ ، د فيه ٤٥ : ٧١٦/٣ ، حم : ٧/٢ ، ٢٢ ، ٦٣ ، ٩١ - المزي : ٧٨٧٢/١٣٢/٦ .

٤٥٠٤ - خ البيوع ٦٨ ، ٧١ : ٣٧٠/٤ ، ٣٧٣ ، والإجارة ١٤ : ٤٥١/٤ ، م البيوع ٦ : ١١٥٧/٣ ، د فيه ٤٧ : ٧١٩/٣ ، ق التجارات ١٥ : ٧٣٥/٢ ، حم : ٣٦٨/١ - المزي : ٥٧٠٦/١٠/٥ .

٤٥٠٥ - م البيوع ٥ : ١١٥٧/٣ ، ق التجارات ١٦ : ٧٣٥/٢ ، حم : ٢٨٤/٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٨ - المزي : ١٠/١٤٥٣٨/٣٥٣ .

فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

١٧ — سوم الرجل على سوم أخيه

٤٥٠٦ — حدثنا مجاهد بن موسى قال : حدثنا إسماعيل ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبيعن حاضر لباد ، ولا تناجشوا ، ولا يساوم الرجل على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في إنائها ، ولتنكح فإنما لها ما كتب الله لها » .

١٨ — باب بيع الرجل على بيع أخيه

٤٥٠٧ — أخبرنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك والليث — واللفظ له — ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » .

قوله : « سيده » أي الجالب — س .

قوله : « بالخيار » وذلك لأن المتلقي كثيراً ما يبدعه ، فيذكر له سعر السوق على خلاف ما عليه ، فإن وجده كذلك فله الخيار في رد البيع — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « لا يساوم » سيأتي صورته — ح .

قوله : « المرأة » المخطوبة — س .

قوله : « طلاق أختها » الموجودة في بيت الخطاب ، بأن تقول : لا أقبل النكاح ولا أرضى به إلا بطلاق السابقة — س .

قوله : « لا يبيع » قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار ، افسخ لأبيك بأنقص ، أو يقول للبائع : افسخ لأشري منك بأزيد ، وهو مجمع عليه ، وأما السوم فصورته : أن يأخذ شيئاً ليشتريه فيقول له : رده لأبيك خيراً منه بشمنه ، أو مثله بأرخص ، أو يقول للمالك : استرده لأشريه منك بأكثر ، ومجمله بمعد استقرار الثمن .

٤٥٠٦ — خ النكاح ٤٥ : ١٩٩/٩ ، د فيه ١٨ : ٥٦٤/٢ ، ت فيه ٣٨ : ٤٤٠/٣ ، ق فيه ١٠ : ٦٠٠/١ ،

ط فيه ١ : ٥٢٣/٢ ، حم : ٤١١/٢ ، ٤٢٧ ، ٤٦٢ — المز : ١٠/٥٠/١٣٢٧١ .

٤٥٠٧ — صحيح ، انظر رقم ٣٢٤٠ — المز : ٦/٢٠٠/٨٢٨٤ و ٨٣٢٩/٢٠٨ .

٤٥٠٨ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا أبو معاوية قال : حدثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، حتى يتناع أو يذر » .

١٩ - النجش

٤٥٠٩ - أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش .

٤٥١٠ - أخبرنا محمد بن يحيى قال : حدثنا بشر بن شعيب قال : حدثني أبي ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب ، أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا ، ولا يزيد الرجل على بيع أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق الأخرى لتكفي ما في إناها » .

٤٥١١ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا يزيد قال : حدثنا معمر ، عن

وركون أحدهما إلى الآخر - قاله الحافظ في الفتح (٣٥٣/٤) - ح .

قوله : « حتى يتناع » أي يشتري ، وهو غاية لما يفهم ، أي لينتظر حتى يتناع ، وإلا لا تستقيم الغاية ، ثم هذه الغاية تزيد القول : إن المراد بالبيع المفا الشراء والسوم - والله تعالى أعلم - س .

قوله : النجش ، قال الحافظ في الفتح (٣٥٥/٤) : بفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في اللغة تنفير الصيد ، واستثارته من مكانه ليصاد ، يقال : نجشت الصيد « أنجشته » بالضم « أنجشاً » وفي الشرع : الزيادة في ثمن السلعة لمن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع ، فيشتركان في الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع ، فيختص بذلك الناجش - ح .

٤٥٠٨ - صحيح ، انظر رقم ٣٢٤٠ - المزي : ٨١١٢/١٦٧/٦ .

٤٥٠٩ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٠٢ - المزي : ٨٣٤٨/٢١٣/٦ .

٤٥١٠ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٩٦ - المزي : ١٣١٧١/٢٤/٦ و ١٥١٧٩/٣١/١١ .

٤٥١١ - صحيح ، انظر رقم ٤٤٩٦ و ٤٥٠٦ .

الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا ، ولا يزيد الرجل على بيع أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستكفي به ما في صحتها » .

٢٠ - البيع فيمن يزيد

٤٥١٢ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا المعتمر وعيسى بن يونس قالا : حدثنا الأخضر بن عجلان ، عن أبي بكر الحنفي ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع قدحاً وحلساً فيمن يزيد .

قوله : بشر ، بكسر الموحدة وسكون معجمة ، أبو القاسم الحمصي ، ثقة ، من كبار العاشرة - معني ، وتقريب .

قوله : « صحتها » هي إناء كالقصعة المبسوطة ، وجمعها « صحاف » وهو مثل يريد به الاستيثار عليها بحظها ، فتكون كمن استفرغ صفحة غيره ، وقلب ما في إنائه إلى إناء نفسه - مجمع - ح .

قوله : الأخضر بن عجلان ، الشيباني البصري ، صدوق ، من الرابعة - تقريب .

قوله : عن أنس ، حديث أنس هذا أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي ، وحسنه ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان ، عن أبي بكر الحنفي عنه ، وأعله ابن قطان بمجهل حال أبي بكر الحنفي ، ونقل عن البخاري أنه قال : لم يصح حديثه - ذكره الشوكاني في النيل - ح .
قوله : قدحاً ، بفتحين - س .

قوله : حلساً ، بكسر حاء مهملة ، كساء يلي ظهر البعير يفرش تحت القتب - س .

قوله : فيمن يزيد ، الظاهر أن « في » بمعنى « من » وكانا لفقير ، فقال بعضهم : أعطي درهماً ، فقال صلى الله عليه وسلم : « من يزيد » أو كما قال : فأعطى آخر درهين ، فباع منه ، والله تعالى أعلم - س .

٤٥١٢ - ضعيف الإسناد ، ت البيوع ١٠ : ٥٢٢/٣ ، ق التجاوزات ٢٥ : ٧٤٠/٢ ، حم : ١٠٠/٣ -

المزي : ٩٧٨/٢٦٤/١ .

٢١ - بيع الملامسة

٤٥١٣ - أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع ، واللفظ له - ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان وأبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة .

٢٢ - تفسير ذلك

٤٥١٤ - أخبرنا إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق قال : حدثنا عبد الله بن يوسف قال : حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة : لمس الثوب لا ينظر إليه ، وعن المنازمة ، وهي طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يقلبه أو ينظر إليه .

قوله : محمد بن يحيى بن حبان ، بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، ثقة فقيه ، من الرابعة - تقريب .

قوله : الملامسة ، هي أن يجعل العقد نفس اللبس قاطعاً للخيار عند البيع ، أو قاطعاً للخيار بعد البيع ، أو قاطعاً لكل خيار أقوال - س .

قوله : والمنازمة ، أن يجعل بئذ المبيع كذلك - س .

قوله : لا ينظر إليه ، استدل به على بطلان بيع الغائب ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن

٤٥١٣ - خ الصلاة ١٠ : ٤٧٧/١ ، والمواقيت ٣٠ : ٥٨/٢ ، والصوم ٦٧ : ٢٤٠/٤ ، والبيوع ٦٣ : ٣٥٩/٤ ، واللباس ٢٠ ، ٢١ : ٢٧٨/١٠ ، ٢٧٩ ، م البيوع ١ : ١١٥١/٣ ، ١١٥٢ ، ت فيه ٦٩ : ٦٠٢/٣ ، ق التجارات ١٢ : ٧٣٣/٢ ، ط فيه ٣٥ : ٦٦٦/٢ ، واللباس ٨ : ٩١٧/٢ ، حم : ٢٧٩/٢ ، ٣١٩ ، ٤١٩ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ، ٥٢١ ، ٥٢٩ ، ويأتي بأرقام ٤٥١٧ ، ٤٥٢١ - المزي : ١٣٨٢٧/١٩٣/١٠ .

٤٥١٤ - خ البيوع ٦٢ ، ٦٣ : ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ ، واللباس ٢٠ ، ٢١ : ٢٧٨/١٠ ، ٢٧٩ ، والاستئذان ٤٢ : ٧٩/١١ ، م البيوع ١ : ١١٥٢/٣ ، د فيه ٢٥ : ٦٧٣/٣ - ٦٧٥ ، ق التجارات ١٢ : ٧٣٣/٢ ، حم : ٦/٣ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٩٥ ، ويأتي بأرقام ٤٥١٥ ، ٤٥١٦ ، ٤٥١٨ ، ٤٥١٩ - المزي : ٤٠٨٧/٣٦٩/٣ .

٢٣ - بيع المنابذة

٤٥١٥ - أخبرنا يونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع - ، عن ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة والمنابذة في البيع .

٤٥١٦ - أخبرنا الحسين بن حريث المروزي قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن الملامسة والمنابذة .

٢٤ - تفسير ذلك

٤٥١٧ - أخبرنا محمد بن مصفى بن بهلول ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، عن الزهري قال : سمعت سعيداً يقول : سمعت أبا هريرة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنابذة ، والملامسة ، والملامسة : أن يتبايع الرجلان بالثوبين تحت الليل ، يلمس كل رجل منهما ثوب صاحبه بيده ، والمنابذة : أن ينبذ الرجل إلى الرجل الثوب

أبي حنيفة : يصح مطلقاً ويثبت الخيار إذا رآه ، وحكى عن مالك والشافعي أيضاً ، وعن مالك : يصح إن وصفه ، وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم ، وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقاً ، وهو قول معظم الشافعية ، وقيل : يصح إذا وصفه له غيره ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أبي حنيفة : يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم - ذكره في الفتح (٣٦٠ / ٤) - ح .

قوله : عن بيعتين ، المشهور فتح الباء ، والأقرب الكسر على الهيئة - س .

قوله : محمد بن مصفى ، صدوق له أوهام ، وكان يدلس ، من العاشرة - تقريب .

قوله : بهلول ، قال في المغني : بمضمومة وسكون هاء وضم لام أولى ؛ وقال في القاموس : كـ « سرسور » الضحاك والسيد الجامع لكل خير - ح .

٤٥١٥ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥١٦ - صحيح ، انظر رقم ٤٥١٤ - المزي : ٤١٥٤ / ٤٠٢ / ٣ .

٤٥١٧ - صحيح ، انظر رقم ٤٥١٣ - المزي : ١٣٢٦١ / ٤٧ / ١٠ .

وينبذ الآخر إليه الثوب ، فيتبايعا على ذلك .

٤٥١٨ — أخبرنا أبو داود قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا أبي ،

عن صالح ، عن ابن شهاب ، أن عامر بن سعد أخبره ، أن أبا سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة ، واللامسة : لمس الثوب لا ينظر إليه ؛ وعن المنابذة ، والمنابذة طرح الرجل ثوبه إلى الرجل قبل أن يقلبه .

٤٥١٩ — أخبرنا محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر ، عن

الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين ، وعن بيعتين ، أما البيعتان فاللامسة والمنابذة ؛ والمنابذة أن يقول : إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب — يعني البيع ، واللامسة : أن يمسه بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه ، فقد وجب البيع .

٤٥٢٠ — أخبرنا هارون بن يزيد بن أبي الزرقاء قال : حدثنا أبي قال : حدثنا

جعفر بن برقان قال : بلغني عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى

قوله : لبستين ، بكسر اللام ، للهينة ، وهو المشهور الموافق للمعقول ، وهما غير مذكورتين

في الحديث للاختصار — م .

قوله : ولا يقلبه ، هو إما من القلب ، أو من التقلب ، وفاعله هو الرجل الثاني ، أي

المشتري — مجمع .

قوله : هارون بن يزيد ، هكذا وجدنا في النسخة المصرية والهندية بالتحانية قبل الزاء

والصحيح هارون بن زيد ، ولم نعرف هارون بن يزيد بن أبي الزرقاء من رواية الستة — والله أعلم — ح .

قوله : جعفر بن برقان ، بضم الواو وسكون الراء بعدها قاف ، صدوق يهمل في حديث

الزهري — تقريب .

٤٥١٨ — صحيح ، انظر رقم ٤٥١٤ .

٤٥١٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٥١٤ — المزي : ٤١٥٤/٤٠٢/٣ .

٤٥٢٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٨٠٩/٣٦٧/٥ .

الله عليه وسلم عن لبستين ، ونهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن المنابذة والملازمة ، وهي بيوع كانوا يتابعون بها في الجاهلية .

٤٥٢١ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا المعتمر قال : سمعت عبيد الله ،

عن خبيب ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيعتين : أما البيعتان فالمنابذة والملازمة ، وزعم أن الملازمة أن يقول الرجل للرجل : أبيعك ثوبي بثوبك ، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ، ولكن يلمسه لمساً ، وأما المنابذة أن يقول : أبذ ما معي وتبذ ما معك ، ليشترى أحدهما من الآخر ، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ، ونحوها من هذا الوصف .

٢٥ - بيع الحصاة

٤٥٢٢ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : حدثنا يحيى ، عن عبيد الله قال : أخبرني

أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر .

قوله : بيع الحصاة ، هو أن يقول أحد العاقلين : إذا نبذ إليك الحصاة فقد وجب البيع ، وقبل ذلك لي الخيار ، فهذا يتضمن إبات خيار إلى أجل مجهول ، أو هو أن يرمي حصاة في قطع غنم فأى شاة أصابها كانت مبيعة ، وهو يتضمن جهالة المبيع ، وقيل : هو أن يجعل الرمي عين العقد ، وهو عقد مخالف لعقود الشرع ، فإنه بالإيجاب والقبول أو التعاطي لا بالرمي — س .

قوله : وعن بيع الغرر ، هو ما كان له ظاهر يفر المشري وباطن مجهول ، وقال الأزهرى : هو ما كان بغير عهدة ولا ثقة ، ويدخل فيه بيوع كثيرة ، من كل مجهول ، وبيع الآبق والمعدوم ، وغير مقدور التسليم ، وأفردت بعضها بالنهي ، لكونه من مشاهير بيوع الجاهلية ، وقد ذكروا أن الغرر القليل أو الضروري مستثنى من الحديث ، كما في الإجارة على الأشهر مع تفاوت الأشهر في الأيام ،

٤٥٢١ — صحيح ، انظر رقم ٤٥١٣ — المزى : ١٢٢٦٥/٣٢٢/٩ .

٤٥٢٢ — م البيوع ٢ : ١١٥٣/٣ ، د فيه ٢٥ : ٦٧٢/٣ ، ت فيه ١٧ : ٥٣٢/٣ ، ق التجارات ٢٣ :

٧٣٩/٢ ، حم : ٢٥٠/٢ ، ٣٧٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٩٦ — المزى : ١٣٧٩٤/١٨٦/١٠ .

٢٦ - بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

٤٥٢٣ - أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » نهى البائع والمشتري .

٤٥٢٤ - أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .

وكما في الدخول في الحمام مع تفاوت الناس في صب الماء والمكث فيه ، ونحو ذلك - س .

قوله : « لا تبيعوا الثمر » بالثلثة ، ظاهره عموم النهي ما إذا شرطوا القطع ، ومن يقول بجوازه مع شرط القطع يرى أن النهي كان لاختصاصهم بسبب العاهات كما يشهد لذلك الروايات الصحيحة ، وبالقطع تنقطع الخصومة فيجوز - والله تعالى أعلم - س .

قوله : نهى عن بيع الثمر حتى - الحديث ، قال العلامة الشوكاني في النيل (١٤٨/٥) :

الأحاديث المذكورة في الباب تدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها ، وقد اختلفت في ذلك على أقوال : الأول أنه باطل مطلقاً ، والثاني أنه إذا شرط القطع لم تبطل وإلا بطل ، والثالث أنه يصح إن لم يشترط التيقن ، ولكن ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح ، وأن وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ، ومن ادعى أن مجرد شرط القطع يصحح البيع قبل الصلاح فهو محتاج إلى دليل يصلح لتقييد أحاديث النهي ، ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة لها ، فالحق ما قال الأولون من عدم الجواز مطلقاً ، وظاهر النصوص أيضاً أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح ، سواء شرط البقاء أم لم يشترط ، لأن الشارع قد جعل النهي ممتداً إلى غاية بدو الصلاح ، وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، ومن ادعى أن شرط البقاء مفسد فعليه الدليل - انتهى ؛ وجنح المصنف في تبويه الآتي إلى صحة البيع بشرط القطع ، واستدل عليه بحديث أنس وهو قوي ، فإن المنع من جهة خوف تلف الثمرة قبل أخذها ، وهو مأمون ، فما يقطع فصح بيعه ، فصار في حكم بدو الصلاح - والله أعلم .

٤٥٢٣ - خ الزكاة ٥٨ : ٣/٣٥١ ، والبيوع ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ : ٤/٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، م البيوع ١٣ ، ١٤ : ٣/

١١٦٥ - ١١٦٨ ، د فيه ٢٣ : ٣/٦٦٤ ، ت فيه ١٥ : ٣/٥٢٩ ، ط فيه ٨ : ٢/٦١٨ ، ق التجارات ٣٢ :

٧٤٦/٢ ، حم : ٧/٢ ، ٨ ، ١٦ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٨٠ ، ١٢٣ - المزي : ٦/٢٠٣/٨٣٠٢ .

٤٥٢٤ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٥/٣٧٣/٦٨٣٢ .

٤٥٢٥ - أخبرني يونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع - ، عن ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب قال : حدثني سعيد وأبو سلمة ، أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبايعوا الثمر حتى يبدو صلاحها ، ولا تبتاعوا الثمر بالثمر » قال ابن شهاب : حدثني سالم بن عبد الله ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن - مثله سواء .

٤٥٢٦ - أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : حدثنا محمد بن يزيد قال : حدثنا حنظلة قال : سمعت طاووساً يقول : سمعت عبد الله بن عمر يقول : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » .

٤٥٢٧ - حدثنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، سمعت جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن المخابرة ،

قوله : « لا تبتاعوا الثمر بالتمر » الأول بفتح المثلثة والميم ، الرطب على النخيل ، والثاني بالمشاة الفوقانية وسكون الميم ، ومثل هذا البيع يسمى مزابنة - مفاعلة من « الزبن » بمعنى الدفع - وهذا البيع قد يفضي إلى التدافع - س .

قوله : فقال : وفي بعض النسخ : « قال » .

قوله : نهى عن المخابرة ، قد سبق ما يتعلق ما يتعلق بهذا قريباً (برقم ٣٩١٠) - س .
المخابرة مشتقة من « الخير » على وزن « العليم » وهو الأكار ، أي الزراع ، وقيل : من « الخبار » كـ « سلام » وهي الأرض الرخوة ، وقيل : من « الخير » بالضم ، وهو النصيب من مملك أو لحم ، وقيل : من « خير » لأن أول هذه المعاملة فيها ، قيل : المساقاة والمخابرة بمعنى واحد ، قال في

٤٥٢٥ - م البيوع ١٣ : ١١٦٧/٣ ، ق التجارات ٣٢ : ٧٤٧/٢ ، حم : ٢٦٢/٣ ، ٣٦٣ ، وانظر رقم

٤٥٢٣ - المزى : ١٣٣٢٨/٦٥/١٠ و ٦٩٨٤/٤٠٤/٥ .

٤٥٢٦ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٢٣ - المزى : ٧١٠٥/٤٤٠/٥ .

٤٥٢٧ - خ الزكاة ٥٨ : ٣٥١/٣ ، والبيوع ٨٥ : ٣٩٤/٤ ، حم : ٣٧٣/٣ ، ٣٨١ ، وانظر رقم

٣٩١٠ - المزى : ٢٤٥٢/٢٣٤/٢ .

والمزبنة ، والمحاكلة ، وأن يباع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وأن لا يباع إلا بالدنانير والدرهم ، ورخص في العرايا .

٤٥٢٨ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا المفضل ، عن ابن جريج ، عن عطاء وأبي الزبير ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة ، والمزبنة ، والمحاكلة وبيع الثمر حتى يطعم إلا العرايا .

القاموس : المزارعة المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، ويكون البذر من مالها ، وقال : المخابرة أن يزرع ، على النصف ونحوه — كذا ذكر في النيل — ح .
قوله : « المزبنة » سبق معناه في الحاشية السابقة — ح .

قوله : المحاكلة ، قال في القاموس : المحاكلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه . أو يبعه في سنبله بالحنطة ، أو المزارعة بالثلث أو الربع ، أو أقل أو أكثر ، أو اكتراء الأرض بالحنطة — ح .

قوله : وأن لا يباع ، كلمة « لا » زائدة ذكرت تذكيراً للنهي لبعده النهي ، أي وقال : لا تبيعوا الثمر إلا بالدنانير والدرهم ، والمراد : لا تبيعوا الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب لشبهه الربا — س .
قوله : ورخص في العرايا ، جمع « عرية » فعلية ، وهي عند كثير نخل أو نخلة أو نخلة من يريد أكل الرطب ، ولا نقد يده يشتريها به ، فيشتريها بتمر بقي من قوته ، فرخص له في ذلك دفعاً للحاجة فيما دون حصة أوسق ، وقد اختلفوا في تفسيرها اختلافاً كثيراً ، لكن هذا الحديث يناسب ما ذكرنا ، وقد سبق تفسير آخر هو المناسب في الحديث الآتي وقد تقدم الكلام فيه (برقم ٣٩١٠) — س .
قوله : حتى يطعم ، أي يصلح للأكل — س .

قوله : إلا العرايا ، ظاهره أنه استثناء عن الأخير ، لكن المناسب لسائر الروايات أنه استثناء عن المزبنة ، وقد تقدم الكلام — س .

قال في الفتح (٣٩٢/٤) : صور العرية كثيرة ، ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها ، وقصر العرية على الهبة ، وهي أن يعري الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله ، ولا يسلم ذلك ، ثم يبدو له أن يرجع تلك الهبة ، فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه قدر ما وهبه له من الرطب يحصره ثمر ، وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في الأحاديث ، قال

٤٥٢٩ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا خالد قال : حدثنا هشام ، عن

أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يطعم .

٢٧ — شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها على

أن يقطعها ولا يتركها إلى أوان إدراكها

٤٥٣٠ — أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع ،

واللفظ له — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن

مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهي ، قيل : يا رسول

الله ! وما تزهي ؟ قال : « حتى تحمر » وقال رسول الله : « أرأيت إن منع الله الثمرة فبم

ابن المنذر : الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد ، من رواية جماعة من الصحابة ، ولو كان المراد الهبة لما استثنت العرية من البيع ، ولأنه عبر بالرخصة ، والرخصة لا تكن إلا في شئ ممنوع ، والمنع إنما كان في البيع لا الهبة ، وبأنها قيدت بلمسة أوسق ، والهبة لا تقيد ، وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبهم بأشياء تدل على أن العرية العطية ، ولا حجة في شئ منه ، لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق شرعاً على صور أخرى — كذا ذكر الإمام الشوكاني في النيل — ح .

قوله : الثمار ، أي على الأشجار — س .

قوله : تزهي ، من « أزهي » إذا أحر أو أصفر — س . وفيه دليل على أن زهو بعض الثمرة

كاف في جواز البيع ، من حيث أنه يطلق عليها أنها أزهرت بازها مع حصول المعنى ، وهو الأمن

من العاهة غالباً — انتهى ، وبسط المذاهب في الفتح (٣٩٤/٤ — ٣٩٦) .

قوله : « إن منع » أي من الإدراك — س .

قوله : « فهم » ، وفي بعض النسخ : « فيما » أي بأي وجه ، أو في مقابلة أي شئ — س .

٤٥٢٩ — صحيح ، انظر رقم ٣٩١٠ — المزني : ٢/٣٥٢/٢٩٨٥ .

٤٥٣٠ — خ الزكاة ٥٨ : ٣/٣٥٢ ، والبيوع ٨٥ — ٨٧ ، ٩٣ : ٤/٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، م فيه

٢٤ : المساقاة ٣ : ٣/١١٩٠ ، ق التجارات ٣٢ : ٢/٧٤٧ ، ط البيوع ٨ : ٢/٦١٨ ، حم :

٣/١١٥ — المزني : ١/٢٠٠/٧٣٣ .

يأخذ أحدكم مال أخيه . .

٢٨ - وضع الجوائح

٤٥٣١ - أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن بيعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » .

قوله : « مال أخيه » أي الثمن ، وهذه العلة إنما توجد إذا لم يشترط القطع ، ومنه أخذ المصنف جواز البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع - والله تعالى أعلم - س .
قوله : « جائحة » أي آفة أهلك الثمرة - س .

قوله : « أن تأخذ منه » أي من أخيك شيئاً ، أي في مقابلة الهالك ، ظاهره حرمة الأخذ ووجوب وضع الجائحة ، وبه قال أحمد وأصحاب الحديث ، قالوا : وضع الجائحة لازم بقدر ما هلك ، وقال الخطابي : هي لندب الوضع من طريق المعروف والإحسان عند الفقهاء ، ولا يخفى أن هذه الرواية تأبى ذلك جداً ، وقيل : الحديث محمول على ما هلك قبل تسليم المبيع إلى المشتري ، فإنه في ضمان البائع ، بخلاف ما هلك بعد التسليم ، لأن المبيع قد خرج عن عهدة البائع بالتسليم إلى المشتري ، فلا يلزمه ضمان ما يعزبه بعده ، واستدل على ذلك بما روى أبو سعيد الخدري أن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » ولو كانت الجوائح موضوعة لم يصير مديوناً بسببها - والله تعالى أعلم - قاله السندي .

وأجاب الشوكاني عن هذا بأنه لا تصريح فيه بأن ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بعاهات سماوية ، وأيضاً عدم نقل تضمين البائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به ، لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمنين على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة - انتهى ؛ والراجح وجوب وضع الجوائح كما قال به الإمام أحمد ، قال في المغني (٢١٥/٤) : بهذا قال أكثر أهل المدينة ، منهم يحيى بن سعيد ومالك وأبو عبيد ، وجماعة من أهل الحديث - انتهى ؛ وحققه ابن القيم في الإعلام (٢٧٤/٢ - ٢٧٦) .

٤٥٣١ - م المسافة ٣ = البيوع ٢٤ : ١١٩٠/٣ ، د البيوع ٦٠ : ٧٤٦/٣ ، ق التجارات ٣٣ : ٧٤٧/٣ - المزني : ٢٧٩٨/٣١٣/٢ .

٤٥٣٢ — أخبرنا هشام بن عمار قال : حدثنا يحيى بن حمزة قال : حدثنا ثور بن يزيد ، أنه سمع ابن جريج يحدث ، عن أبي الزبير المكي ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من باع تمرأ فأصابته جائحه ، فلا يأخذ من أخيه — وذكر شيئاً — على ما يأكل أحدكم مال أخيه المسلم » .

٤٥٣٣ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : حدثنا سفيان ، عن حميد — وهو الأعرج — ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجوانح .

٤٥٣٤ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا الليث ، عن بكير ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها ، فكثر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

قوله : « على ما ؟ » هي استفهامية ، ثبت ألفها مع الجار على خلاف المشهور — س .
قوله : « ليس لكم إلا ذلك إلخ » ظاهره أنه وضع الجائحة بمعنى أنه لا يؤخذ منه ما عجز عنه ، ويحتمل أن المعنى ليس لكم في الحال إلا ذلك لوجوب الانتظار في غيره ، لقوله تعالى : ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ وحينئذٍ فلا وضع أصلاً ، وبالجمله فهذا الحديث دليل لمن يقول بعدم الوضع — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ وقد تقدم تعقب الإمام الشوكاني ، وما هو الحق .

٤٥٣٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٣٣ — م المساقاة ٣ = البيوع ٢٤ : ١١٩١/٣ ، د البيوع ٢٤ : ٦٧٠/٣ ، حم : ٣٠٩/٣ — المزي : ٢٢٧٠/١٨٥/٢ .

٤٥٣٤ — م المساقاة ٤ = البيوع ٢٥ : ١١٩١/٣ ، د البيوع ٦٠ : ٧٤٥/٣ ، ت الزكاة ٢٤ : ٤٤/٣ ، ق الأحكام ٢٥ : ٧٨٩/٢ ، حم : ٣٦/٣ ، ويأتي عند المؤلف في باب ٩٥ برقم ٤٦٨٢ — المزي : ٤٢٧٠/٤٣٧/٣ .

٢٩ - بيع الثمر سنين

٤٥٣٥ - أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيك ، - قال قتيبة : عتيك بالكاف ، والصواب : عتيق - ، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه '] نهى عن بيع الثمر سنين .

٣٠ - بيع الثمر بالتمر

٤٥٣٦ - أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري عن سالم ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال ابن عمر : حدثني زيد ابن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا .

٤٥٣٧ - أخبرني زياد بن أيوب قال : حدثنا ابن علية قال : حدثنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة ، والمزبنة : أن يباع ما في رؤوس النخل بتمر بكيل مسمى ، إن زاد لي ، وإن نقص فعلي .

٣١ - بيع الكرم بالزبيب

٤٥٣٨ - أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى

قوله : بيع الثمر سنين ، هو أن يبيع ثمرة لحلة أو لحلات بأعيانها ستين أو ثلاثاً مثلاً ، فإنه يبيع شئ لا وجود له حال العقد - س .

قوله : ابن علية ، بضم مهملة وفتح لام وشدة تحتية - معني .

٤٥٣٥ - م البيوع ١٧ : ١١٧٨/٣ ، فيه ٢٤ : ٦٧٠/٣ ، ق التجارات ٣٣ : ٧٤٧/٢ ، حم : ٣٠٩/٣ ، ويأتي برقم ٤٦٣٠ - المز : ٢٢٦٩/١٨٥/٢ .

٤٥٣٦ - صحيح ، انظر تخریج حديث ابن عمر تحت رقم ٤٥٣٣ ، ويأتي حديث زيد بن ثابت برقم ٤٥٤٠ - المز : ٣٧٢٣/٢١٧/٣ و ٦٨٣٢/٣٧٣/٥ .

٤٥٣٧ - خ البيوع ٧٥ ، ٨٢ ، ٩١ : ٣٧٧/٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٣ ، م فيه ١٤ : ١١٧١/٣ ، ق التجارات ٥٤ : ٧٦١/٢ ، ط البيوع ١٣ : ٦٢٤/٢ ، حم : ٥/٢ ، ٧ ، ١٦ ، ٦٣ ، ١٠٨ ، ١٢٣ ، - المز : ٧٥٢٢/٦٧/٦ .

٤٥٣٨ - صحيح ، انظر ما قبله - المز : ٨٣٦٠/٢١٥/٦ .

١ - ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

الله عليه وسلم نهى عن المزانة ، والمزانة : بيع الثمر بالتمر كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً .

٤٥٣٩ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا أبو الأحوص ، عن طارق ، عن

سعيد بن المسيب ، عن رافع ابن خديج قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانة .

٤٥٤٠ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ،

عن أبيه قال : حدثني زيد بن ثابت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا .

٤٥٤١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن وهب

قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا بالتمر والرطب .

٣٢ — باب بيع العرايا بخرصها تمراً

٤٥٤٢ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : حدثنا يحيى ، عن عبيد الله قال :

أخبرني نافع ، عن عبد الله ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا تباع بخرصها .

قوله : بخرصها ، قيل ، بكسر فسكون ، اسم بمعنى المخروص ، أي القدر الذي يعرف بالتخمين ، وفتح فسكون ، مصدر بمعنى التخمين ، ويمكن أن يراد به المخروص أيضاً ، كالحلق بمعنى المخلوق ، والمراد ههنا المخروص ، فيصح الوجهان ، قلت : هذا على أن الباء في « بخرصها » للمقابلة كما هو المتبادر الشائع ، والمراد : أي بقدر المخروص ، وأما إذا كانت للسبية فالخرص يكون مصدراً

٤٥٣٩ — صحيح ، انظر رقم ٣٩٢١ .

٤٥٤٠ — خ البيوع ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ : ٣٧٧/٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، والمساقاة ١٧ : ٥٠/٥ ، م

البيوع ١٤ : ١١٦٨/٣ ، د فيه ٢٠ : ٦٥٩/٣ ، ت فيه ٦٣ : ٥٩٤/٣ ، ق التجارات ٥٥ : ٢/

٧٦٢ ، ط فيه ٩ : ٦٢٠/٢ ، حم : ١٨١/٥ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٢ — الزي : ٣٧٢٣/٢١٧/٣ .

٤٥٤١ — صحيح ، انظر ما قبله — الزي : ٣٧٠٥/٢١١/٣ .

٤٥٤٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٥٤٠ .

٤٥٤٣ - حدثنا عيسى بن حماد قال : حدثنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرية بخرصها تمرأ .

٣٣ - بيع العرايا بالرطب

٤٥٤٤ - أخبرنا أبو داود قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب ، أن سالمأ أخبره ، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : إن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بالرطب وبالتمر ، ولم يرخص في غير ذلك .

٤٥٤٥ - أخبرنا إسحاق بن منصور ويعقوب بن إبراهيم - واللفظ له - ، عن عبد الرحمن ، عن مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبي سفيان ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا : أن تباع بخرصها في خمسة أوسق ، أو ما دون خمسة أوسق .

٤٥٤٦ - أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن قال : حدثنا سفيان ، عن

بمعناه - والله تعالى أعلم - س .

قوله : بيع العرايا بالرطب ، هذا يقتضي أن العرية ما يعطي صاحب الحائط لبعض الفقراء من النخل ، ثم يسرد منه بما يعطيه من تمر أو رطب ، لا ما يشتريه من يريد أكل الرطب بما بقي عنده من التمر ، كما لا يخفى - فليتأمل - س . وقد سبق بعض ما يتعلق بها فيما سبق - ح .

قوله : أو ما دون خمسة أوسق ، شك من الراوي ، أو هو تعميم في طرف النقصان ، لئلا يتوهم أن خمسة أوسق ذكرت تحديداً لمنع النقصان ، ففيه بيان أن خمسة أوسق حد لمنع الزيادة فقط - س .

٤٥٤٣ ، ٤٥٤٤ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٤٠ .

٤٥٤٥ - خ البيوع ٨٣ : ٣٨٧/٤ ، والمسافات ١٧ : ٥٠/٥ ، م البيوع ١٤ : ١١٧١/٣ ، وفيه ٢١ :

٦٦٢/٣ ، ت فيه ٦٣ : ٥٩٥/٣ ، حم : ٢٣٧/٢ - الزي : ١٤٩٤٣/٤٥٧/١٠ .

٤٥٤٦ - خ البيوع ٨٣ : ٣٨٧/٤ ، والمسافة ١٧ : ٥٠/٥ ، م البيوع ١٤ : ١١٧٠/٣ ، وفيه ٢٠ : =

يحيى عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، ورخص في العرايا أن تباع بخرصها ، يأكلها أهلها رطباً .

٤٥٤٧ — أخبرنا الحسين بن عيسى قال : حدثنا أبو أسامة قال : حدثني الوليد بن كثير قال : أخبرني بشير بن يسار ، أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزبنة : بيع الثمر بالتمر إلا لأصحاب العرايا ، فإنه أذن لهم .

٤٥٤٨ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا الليث ، عن يحيى ، عن بشير بن يسار ، عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بخرصها .

٣٤ — اشتراء التمر بالرطب

٤٥٤٩ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا مالك قال : حدثني عبد الله بن يزيد ، عن زيد بن عياش ، عن سعد قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : بشير بن يسار ، مصغراً ، مدني ثقة فقيه ، من الثالثة — تقريب .

قوله : زيد بن عياش ، بتحانية ومعجمة ، أبو عياش المدني ، صدوق ، من الثالثة — تقريب وقع في بعض النسخ : « زيد أبي عياش » بدل « زيد بن عياش » وفي بعضها « زيد بن أبي عياش » .

قوله : عن سعد ، حديث سعد هذا أخرجه أيضاً أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي — وصححه — وابن خزيمة وابن حبان (٢٣٤/٧) ، والحاكم (٣٨/٢) وصححوه ، وصححه أيضاً ابن المديني ، وأخرجه الدارقطني (٤٩/٤) ، والبيهقي (٢٩٤/٥) ، وقد أعله جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق ، بأن في إسناده زيدا أبا عياش وهو مجهول ، قال في التلخيص (١٠/٣) :

= ٦٦١/٣ ، ت فيه ٦٤ : ٥٩٦/٣ ، حم : ٢/٤ — المزي : ٤٦٤٦/٩٣/٤ .

٤٥٤٧ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٤٨ — صحيح ، م البيوع ١٤ : ١١٧٠/٣ ، وانظر ما قبله .

٤٥٤٩ — د البيوع ١٨ : ٦٥٧/٣ ، ت فيه ١٤ : ٥٢٨/٣ ، ق التجارات ٥٤ : ٧٦١/٢ ، ط فيه ١٢ : ٦٢٤/٢ ،

حم : ١٧٥/١ ، ١٧٩ — المزي : ٣٨٥٤/٢٨٣/٣ .

عن التمر بالرطب ؟ فقال لمن حوله : « أينقص الرطب إذا بيعس ؟ » قالوا : نعم فنهى عنه .
 ٤٥٥٠ — أخبرنا محمد بن علي بن ميمون قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي
 قال : حدثنا سفيان ، عن إسماعيل بن أمية ، عن عبد الله بن يزيد ، عن زيد ، عن سعد بن
 مالك قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر ؟ فقال : « أينقص إذا
 بيعس ؟ » قالوا : نعم فنهى عنه .

٣٥ — بيع الصبرة من التمر لا يعلم

مكيها بالكيل المسمى من التمر

٤٥٥١ — أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج ، قال ابن جريج :

والجواب أن الدارقطني قال : إنه ثقة ثبت ، وقال المنذري : وقد روى عنه ثقات واعتمده مالك مع
 شدة نقده ، وقال الحاكم : لا أعلم أحداً طعن فيه — كذا ذكره الشوكاني — ح .
 قوله : « أينقص الرطب ؟ » تنبيه على علة المنع بعد اتحاد الجنس ، فيجري المنع في كل ما
 يجري فيه هذه العلة ، قال القاضي في شرح المصاييح : ليس المراد من الاستفهام استفهام القضية فإنها
 جلية مستغنية عن الاستكشاف ، بل التنبيه على أن المطلوب تحقق المماثلة حال اليوسة فلا يكفي تماثل
 الرطب والتمر على رطوبته ، ولا على فرض اليوسة لأنه تخمين ، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر ، وبه
 قال أكثر أهل العلم ، وجوز أبو حنيفة إذا تساوى كَيْلاً هَلاًّ للحديث على النسبة ، لما روى هذا الراوي
 أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب بالتمر نسبة ، وضعفه بين ، لأن النهي عن بيع نسبة لا
 يستدعي الإذن في بيعه يداً بيد ، إلا من طريق المفهوم ، وهو عنده غير منظور إليه ، فضلاً عن أن يسلط
 على المنطوق ليطل إطلاقه ، ثم هذا التقييد يفسد السؤال والجواب وترتيب النهي عليهما بالكلية ، إذ
 كونه نسبة يكفي في عدم الجواز ولا دخل معه للجفاف — انتهى ؛ قلت : المشهور عند الحنفية في الجواب
 جهالة زيد بن عياش ، ورده الجمهور بأن عدم معرفة بعض لا يضر في عدم معرفة غيره ، فالأقرب قول
 الجمهور ، ولذلك خالف الإمام صاحبه وذهب إلى قول الجمهور — والله أعلم — س .
 قوله : الفريابي ، بكسر فاء وسكون راء وبمشتاة تحت وبموحدة ، منسوب إلى بلد بالترك — مغ .

٤٤٥٠ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٤٥١ — م البيوع ٩ / ٣ / ١١٦٣ — المز ٢ / ٣٢٠ / ٢٨٢٠ .

أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر .

٣٦ - بيع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام

٤٥٥٢ - أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج ، قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ، ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام » .

٣٧ - بيع الزرع بالطعام

٤٥٥٣ - حدثنا قتيبة قال : أخبرنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانة : أن يبيع ثمر حائطه ، وإن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، نهى عن ذلك كله .

٤٥٥٤ - حدثنا عبد الحميد بن محمد قال : حدثنا محمد بن يزيد قال : حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة ، والمزانة ، والمحاقلة ، وعن بيع التمر قبل أن يطعم ، وعن بيع ذلك إلا بالدنانير والدرهم .

قوله : الصبرة ، بضم صاد وسكون باء ، هي الطعام المجتمع كالكومة ، وجمعها صبر - س .

قوله : طعام ، أي من جنسه - س .

قوله : المخابرة ، كراء الأرض ببعض الخارج - س .

قوله : المزانة ، بيع الرطب على رؤوس الأشجار بالتمر - س .

قوله : المحاقلة ، بيع الحنطة في سنبها بحنطة صافية - س .

٤٤٥٢ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٥٣ - خ البوع ٩١ : ٤٠٣/٤ ، م فيه ١٤ : ١١٧٢/٣ ، ق التجارات ٥٤ : ٧٦١/٢ ، ٧٦٢ ، وانظر

أيضاً رقم ٤٥٣٧ - المزى : ٨٢٧٣/١٩٧/٦ .

٤٥٥٤ - صحيح ، انظر رقم ٣٩١٠ .

٣٨ - بيع السنبل حتى يبيض

٤٥٥٥ - أخبرنا علي بن حجر قال : حدثنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخلة حتى تزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ، نهى البائع والمشتري .

٤٥٥٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا أبو الأحوص ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي صالح ، أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخبره قال : يا رسول الله ! إنا لا نجد الصيحاني ولا العذق بجمع التمر حتى نزيدهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بعه بالورق ثم اشتر به » .

قوله : بيع النخلة ، أي ما عليها من الثمار منفردة عن النخل - س .

قوله : تزهو ، هو بفتح التاء من « زها النخل يزهو » إذا ظهرت ثمرته ، والمراد أن يظهر صلاحها - س .

قال في النهاية : يقال : « زهاء النخل يزهو زهوا » إذا ظهرت ثمرته ، « وأزهي يزهي » إذا احمر واصفر ، وقيل : هما بمعنى الاحمرار والاصفرار ، ومنهم من أنكر يزهي - زهر .

قوله : وعن السنبل ، أي عن بيع ما فيه من الحب - س .

قوله : يبيض ، بتشديد الضاد ، أي يشتد حبه - س .

قوله : العاهة : الآفة التي تصيب الزرع أو التمر فتفسده - س .

قوله : الصيحاني ، هو ضرب من التمر ، والظاهر أن المراد بالعذق أيضاً نوع من التمر - س .

قوله : بجمع التمر ، بتمر مختلط من أنواع متفرقة ، وليس مرغوباً فيه ، ولا يكون غالباً إلا رديئاً ، أي إن أهل التمر الجيد لا يعطون من الجيد في مقابلة الرديئ بقدره ، ولا يرضون به ، فكيف نفعل إذا بعنا الجيد هل نزيد لهم من الرديئ ؟ فين له النبي صلى الله عليه وسلم أن من أراد تحصيل الجيد ينبغي له أن يبيع رديئة بنقد ، ثم يشتري به الجيد ، وليس فيه أنه يبيع الرديئ من صاحب الجيد ،

٤٥٥٥ - م البيوع ١٣ : ١١٦٥/٣ ، ١١٦٦ ، د فيه ٢٣ : ٦٦٥/٣ ، ت فيه ١٥ : ٥٢٩/٣ ، حم :

٥/٢ - المزني : ٧٥١٥/٦٣/٦ .

٤٥٥٦ - صحيح بما بعده ، تفرد به المؤلف - المزني : ١٥٥٦٦/١٤٧/١١ .

٣٩ - بيع التمر بالتمر متفاضلاً

٤٥٥٧ - أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع ، واللفظ له - ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن عبد المجيد بن سهيل ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خير ، فجاء بتمر جنيب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكل تمر خير هكذا ؟ » قال : لا ، والله ! إنا لنأخذ الصاع من هذا بصاعين والصاعين بالثلاث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تفعل ، بع الجمع بالدرهم ، ثم ابتع بالدرهم جنيباً » .

٤٥٥٨ - أخبرنا نصر بن علي وإسماعيل بن مسعود - واللفظ له - ، عن خالد قال : أخبرنا سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بتمر ريان ، وكان تمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلاً فيه ييس ، فقال : « أنى لكم هذا ؟ » قالوا : ابتعناه صاعاً بصاعين من تمرنا ، فقال : « لا تفعل ، فإن هذا لا يصح ، ولكن بع تمرك واشتر من هذا حاجتك » .

لكن بإطلاقه يشمل ما إذا باع منه ، فكأنه لهذا استدل به بعضهم على جواز حيلة الربا لكن رده غير غير واحد - والله تعالى أعلم - س .

قوله : جنيب ، نوع معروف من أنواع التمر - س .

قوله : ريان ، أي الذي سقى نخله ماء كثير - س .

قوله : بعلاً ، أي ما يشرب بعروقه ولا يسقى بالأنهار - س .

قوله : « أنى ؟ » بتشديد النون ، مقصور من أدوات الاستفهام - س .

٤٥٥٧ - خ البيوع ٨٩ : ٤ / ٣٩٩ ، والوكالة ٣ : ٤ / ٤٨١ ، والمغازي ٣٩ : ٧ / ٤٩٦ ، والاعتصام ٢٠ :

٣١٧ / ١٣ ، م المساقاة ١٨ = البيوع ٣٩ : ٣ / ١٢١٥ ، ط فيه ١٢ : ٢ / ٦٢٣ - المزي : ٣ /

٤٠٤٤ / ٣٥٧ .

٤٥٥٨ - صحيح ، حم : ٣ / ٤٥ ، ٦٧ .

٤٥٥٩ — حدثنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد قال : حدثنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : حدثنا أبو سعيد الخدري قال : كنا نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنبيع الصاعين بالصاع ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا صاعي تمر بصاع ، ولا صاعي حنطة بصاع ، ولا درهماً بدرهمين » .

٤٥٦٠ — أخبرنا هشام بن عمار ، عن يحيى — وهو ابن حمزة — قال : حدثنا الأوزاعي ، عن يحيى قال : حدثني أبو سلمة قال : حدثني أبو سعيد قال : كنا نبيع — يعني تمر الجمع — صاعين بصاع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صاعي تمر بصاع ، ولا صاعي حنطة بصاع ، ولا درهمين بدرهم » .

٤٥٦١ — أخبرنا هشام بن عمار ، عن يحيى — وهو ابن حمزة — قال : حدثنا الأوزاعي قال : حدثني يحيى قال : حدثني عقبة بن عبد الغافر قال : حدثني أبو سعيد قال : أتى بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر برني ، فقال : « ما هذا » قال : اشتريته صاعاً بصاعين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أوه

قوله : تمر الجمع ، هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه ، وقيل : تمر مختلط من أنواع متفرقة ، وليس مرغوباً فيه ، وما يخلط إلا لرداءته — زهر .

قوله : « لا صاعي تمر » كلمة « لا » لنفي الجنس ، ومدخولها منصوب مضاف ، والمراد : لا يحل بيع صاعين من تمر بصاع منه ، لأنه لا يتحقق شرعاً ، فيدل الحديث على بطلان العقد في الربا — س .
قوله : برني ، بمفتوحة فساكنة وبنون ، تمر أصغر مدور من أجود التمر — مجمع .

قوله : « أوه » في النهاية : أوه ، كلمة يقولها الرجل عند الشكاية والتوجع ، وهي ساكنة

٤٥٥٩ — خ البيوع ٢٠ : ٣١١/٤ ، م فيه ٣٩ = المساقاة ١٨ : ١٢١٦/٣ ، ق التجارات ٤٨ : ٧٥٨/٢ ، حم : ٤٩/٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ — المزي : ٤٤٢٢/٤٩٤/٣ .

٤٥٦٠ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٦١ — خ الوكالة ١١ : ٤٩٠/٤ ، م المساقاة ١٨ = البيوع ٣٩ : ١٢١٥/٣ — المزي : ٤٢٤٦/٤٢٥/٣ .

عين الربا ، لا تقربه .

٤٥٦٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب — يعني — بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء » .

٤٠ — بيع التمر بالتمر

٤٥٦٣ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال : حدثنا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

الواو ومكسورة الهاء ، وربما قلبوا الواو ألفاً فقالوا : « آه » وربما شدوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا : « أوه » وربما حذفوا الهاء فقالوا : « أو » وبعضهم يفتح الواو مع التشديد فيقول : « أو » — س . قوله : « عين الربا » أي حقيقة الربا المحرم — زهر . أي هذا العقد نفس الربا المنوعة ، لا نظيرها وما فيه شبهتها — س .

قوله : « تقربه » من « قرب » كـ « علم » أي قربه يضر ، فضلا عن مباشرته — س .

قوله : الحدثان ، بمهملتين مفتوحتين ومثلثة — معني .

قوله : « بالورق » بفتح فكسر ، الفضة ، وفيه تنبيه على أن ربا النسيئة يجري في هذه الأشياء عند اختلاف البدلين أيضاً ، بخلاف ربا الفضل لأنها لا تكون إلا عند اتحاد البدلين — س .

قوله : « إلا هاء » بالمد والفتح ، على الأشهر ، ومعناه : خذ هذا ، ويقول : صاحبه مثله — زهر . وقال السندي : هو كـ « جاء » أي هاك ، وأهل الحديث يقولون بالقصر .

وقال الخطابي : الصواب المد ، وقال غيره : الوجهان جائزان والمد أشهر ، وهو حال ، أي إلا مقولا منهما — أي من المتعاقدين فيه — « خذ وخذ » أي يداً بيد .

٤٥٦٢ — خ البيوع ٥٤ ، ٧٤ ، ٧٦ : ٤/٣٤٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، م فيه ٣٧ : المساقاة ١٥ : ٣/١٢٠٩ ،

١٢١٠ ، د فيه ١٢ : ٣/٦٤٣ ، ت فيه ٢٤ : ٣/٥٤٥ ، ق التجارات ٥٠ : ٢/٧٦٠ ، ط فيه

١٧ : ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ ، حم : ١/٢٤ ، ٢٥ ، ٤٥ — المزني : ٨/١٠١/١٠٦٣٠ .

٤٥٦٣ — م المساقاة ١٥ : البيوع ٣٦ : ٣/١٢١١ ، حم : ٢/٢٣٢ — المزني : ١٠/٤٤٩/١٤٩٢١ .

« التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، يداً بيد ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، إلا ما اختلفت ألوانه » .

٤١ - بيع البر بالبر

٤٥٦٤ - أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع قال : حدثنا يزيد

قال : حدثنا سلمة - وهو ابن علقمة - ، عن محمد بن سيرين ، عن مسلم بن يسار وعبد الله بن عتيك قالا : جمع المنزل بين عبادة بن الصامت ومعاوية ، حدثهم عبادة قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : « التمر بالتمر - إلى - قوله يداً بيد » أي ومثلاً بمثل ، ولذلك فرع عليه فمن زاد تفريعه لا يظهر إلا بملاحظة مثلاً بمثل ، ففي الحديث اختصار ، ويحتمل أنه من باب صنعة الاحتباك ، فذكر في الحكم « يداً بيد » وترك « مثلاً بمثل » ثم ذكر في التفريع تفريع « مثلاً بمثل » وترك تفريع « يداً بيد » فليتأمل - س .

قوله : « زاد » في الدفع - س .

قوله : « أو ازداد » بأخذ الزيادة - س .

قوله : « فقد أربى » أي أتى بالربا فصار عاصياً ، يريد أن الربا لا يتوقف على أخذ الزيادة بل يتحقق باعطائها أيضاً ، فكل من المعطي والآخذ عاص - س .

قال النووي : معناه فقد فعل الربا المحرم ، فدافع الزيادة وآخذها عاصيان مريان - زهر .

قوله : « إلا ما اختلفت ألوانه » أي أربى في تمام تلك البيوع ، إلا في بيع اختلفت ألوان بدلية ، أي أجناسه ، وبهذا ظهر أن الاستثناء منقطع ، مع كون المستثنى منه محذوفاً ، وأنه لا بد من تقدير حرف الجر على خلاف القياس ، وأما تقدير المستثنى منه عاماً حتى يكون الاستثناء متصلاً - بأن يقال : فقد أربى في كل بيع سواء كان من المذكورات أو غيرها إلا في بيع اختلفت ألوان بدلية - لا يخلو عن إشكال معنى لأدائه إلى ثبوت الربا إذا اتحد الجنس في كل بيع - فليتأمل - س .

قوله : « ألوانه » قال النووي : يعني أجناسه كما صرح به في باقي الأحاديث - زهر .

٤٥٦٤ - صحيح ، ق التجارات ٤٨ : ٧٥٧/٢ ، ٧٥٨ ، حم : ٣٢٠/٥ ، وانظر رقم ٤٥٦٧ - المزى :

٥١١٣/٢٥٨/٤ .

عن بيع الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ،
— قال أحدهما والملح بالملح ، ولم يقله الآخر — إلا مثلاً بمثل ، يداً بيد ، وأمرنا أن نبيع

قوله : عن بيع الذهب ، في شرح السنة ، اتفق العلماء على أن الربا يجري في هذه الأشياء
التي نص الحديث عليها ، وذهب عاصمهم إلى أن حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها ، إنما يثبت لأوصاف
فيها ، ويتعدى إلى كل ما يوجد فيه تلك الأوصاف ، وذهبوا إلى أن الربا ثبت في الدراهم والدنانير
بوصف ، وفي الأشياء الأربعة بوصف آخر ، ثم اختلفوا في ذلك الوصف ، فقال الشافعي : ثبت في
الدراهم والدنانير بوصف النقدي ، وقال أبو حنيفة : لعله الوزن ، حتى إن الربا يجري في الحديد والنحاس
والقطن ، وقال الشافعي في القديم : ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال
سعيد بن المسيب ، وفي الجديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط ، وأثبت في جميع الأشياء المطعمة مثل الثمار
والفواكه والبقول والأدوية ؛ وقال أبو حنيفة : ثبت في الأشياء الأربعة بوصف الكيل ، حتى إن الربا
يجري في الجص والنورة — كذا في المسوى (٣٤٧/١) ، وقال في المصنف ما معربة : والعلة عند الإمام
مالك في الأولين النقدية ، وفي الأربعة الباقية الاقيات ، وجنوحى إلى مذهب مالك أكثر — انتهى .

وطائفة قصرت التحريم على الستة ، وأقدم من يروي هذا عنه قتادة ، وهو مذهب أهل الظاهر
واختار ابن عقيل في آخر مصنفاته ، مع قوله بالقياس ، قال : لأن علل القياسيين في مسألة الربا ضعيفة
وإذا لم تظهر فيه علة امتنع القياس — كذا في الاعلام (١٠٠/٢) ، وأطال فيه الكلام ابن حزم كماداته
في محله (٤٦٩/٨ — ٤٨٦) في تحقيق مذهبه ، وتزييف أدلة أصحاب القياس ، واختاره صاحب السيل ،
وصنع الشوكاني في « النيل » يمنح إلى الجمهور وفي « السيل » حقق مذهب أهل الظاهر ؛ وقال في
الدراري (١٠٥/٢) : ومما يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الأجناس حديث ابن عمر في الصحيحين
قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ، والمزابنة أن يبيع الرجل ثمر حائطه إن كان نخلاً
بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، نهى عن ذلك
كله ، وفي لفظ لمسلم : وعن كل ثمر يخرسه ، فإن هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزبيب ،
ورواية مسلم تدل على أعم من ذلك — انتهى ؛ فعلى هذا استدلال الجمهور بعموم النص لا بالقياس ،
كما نبه عليه الشوكاني في النيل ، والإمام المحقق ابن القيم رجح مذهب الإمام مالك وحققه أحسن
تحقيق ، وشيده براهين قوية فعليك أن تراجع (١٠٢ — ١٠٩) .

وقال العلامة الدهلوي في الحجة (١٠٧/٢) : والأوفق بقوانين الشرع أن تكون العلة في

الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، يداً بيد ، كيف شئنا ، قال أحدهما : « فمن زاد أو استزاد فقد أربى » .

٤٥٦٥ — أخبرنا المؤمل بن هشام قال : حدثنا إسماعيل — وهو ابن علي — ، عن سلمة بن علقمة ، عن ابن سيرين قال : حدثني مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد — وقد كان يدعى : ابن هرمز — قال : جمع المنزل بين عبادة بن الصامت وبين معاوية ، حدثهم

النقدين الثمينة وتختص بهما ، وفي الأربعة المقنات المدخر وأن الملح لا يقاس عليه الدواء والتوابل ، لأن للطعام إليه حاجة ليست إلى غيره ، فهو جزء القوت ، وبمنزلة نفسه دون سائر الأشياء ، وإنما ذهبنا إلى ذلك لأن الشرع اعتبر الثمنية في كثير من الأحكام ، كوجوب التقابض في المجلس ، ولأن الحديث ورد بلفظ الطعام ، والطعام يطلق في العرف على معينين : أحدهما البر ، وليس بمراد ، والثاني المقنات المدخر ، ولذلك يجعل قسيماً للفواكه والتوابل — انتهى ؛ وبسط في المغني (١٢٥/٤ — ١٢٨) الكلام على أدلة هذه المسالك ، واختار القول بكون العلة الوزن ، والكيل ، ومن أصرح ما تمسك به وأقواه حديث أخرجه الدارقطني (١٨/٣) عن عبادة وأنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً ، وما كيل فمثل ذلك ، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به » قال في النيل (٥/١٦٤) : في إسناده الربيع بن صبيح ، وثقه أبو زرعة وغيره ، وضعفه جماعة — انتهى ؛

وقال في السبل : قال أحمد : لا بأس به ، وقال ابن سعد والنسائي : ضعيف ، وقال أبو زرعة : شيخ صالح ، ولا يلزم من وصفه بالصالح أن يكون ثقة في الحديث ، وقال في التقريب : صدوق سى الحفظ ، ولا يخفأك أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث ، وإن سلم فالظاهر أن الغرض بذكرهما هو تحقيق التساوي كما قال : « مثلاً بمثل سواء بسواء » كذا في الروضة الندية (٢٥٢) وبدور الأهله (٢٣٦) ، والذي يبرجح في نظري هو مذهب الإمام مالك — والله سبحانه وتعالى أعلم — وراجع الباجي (٢٣٩ — ٢٤١) .

قوله : كيف شئنا ، أي من حيث الكمية ، وإلا فلا بد من مراعاة « يداً بيد » كما سيحى — س .

قوله : « فمن زاد » متعلق بقوله « مثلاً بمثل » — س .

قوله : استزاد ، وفي بعض النسخ : ازداد .

قوله : جمع المنزل ، بالرفع فاعل « جمع » أي اجتماعاً في منزل واحد ، والمراد في بلدة واحدة ،

عبادة قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير — قال أحدهما : والملح بالملح ، ولم يقله الآخر — إلا سواء بسواء ، مثلاً بمثل — قال أحدهما : من زاد أو ازداد ، فقد أربى ، ولم يقله الآخر — وأمرنا أن نبيع الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب ، والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، يداً بيد كيف شئنا .

٤٢ - بيع الشعير بالشعير

٤٥٦٦ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا بشر بن مفضل قال : حدثنا سلمة بن علقمة ، عن محمد قال : حدثني مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد قالا : جمع المنزل بين عبادة بن الصامت وبين معاوية ، فقال عبادة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيع الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر — قال : أحدهما : والملح بالملح ولم يقل الآخر — إلا سواء بسواء مثلاً بمثل — قال أحدهما : من زاد أو ازداد فقد أربى — ولم يقل الآخر — وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق ، والورق بالذهب ، والبر بالشعير ، والشعير بالبر ، يداً بيد ، كيف شئنا ، فبلغ هذا الحديث معاوية فقام فقال : ما بال رجال يحدثون أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صحبناه ولم نسمعه منه ، فبلغ ذلك عبادة بن الصامت فقام : فأعاد الحديث ، وقال : لنحدثن بما

لا في بيت واحد — س .

قوله : فقال عبادة ، أي بعد إن ارتكب معاوية بعض العقود الرديئة ، أو قصد أن يرتكبها ، كما يفهم من رواية مسلم هذا الحديث — س .

قوله : ما بال رجال ، استدلال بالنفي على رد الحديث الصحيح بعد ثبوته ، مع اتفاق العقلاء على بطلان الاستدلال بالنفي ، وظهور بطلانه بأدنى نظر ، بل بديهية ، فهذا جرأة عظيمة يغفر الله لنا وله — س .

قوله : لم نسمعه ، وفي بعض النسخ : فلم نسمعها .

سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رغم معاوية .

خالفه قتادة رواه عن مسلم بن يسار ،

عن أبي الأشعث ، عن عبادة

٤٥٦٧ — أخبرني محمد بن آدم ، عن عبدة ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن

مسلم بن يسار ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن عبادة بن الصامت — وكان بدرياً وكان بايع النبي صلى الله عليه وسلم : أن لا نخاف في الله لومة لائم — إن عبادة قام خطيباً فقال : أيها الناس ! إنكم قد أحدثتم بيوعاً لا أدري ما هي ؟ ألا إن الذهب بالذهب وزناً بوزن ، تبرها وعينها ، وإن الفضة بالفضة وزناً بوزن تبرها وعينها ، ولا بأس — يعني — ببيع الفضة بالذهب يداً بيد ، والفضة أكثرهما ، ولا يصلح النسيئة إلا أن البر بالبر والشعر بالشعر مدياً بمدى ، ولا بأس ببيع الشعر بالحنطة يداً بيد ، والشعر أكثرهما ، ولا يصلح نسيئة ، ألا وإن التمر بالتمر مدياً بمدى ، حتى ذكر الملح مدياً بمدى ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى .

قوله : خالفه ، الضمير المنصوب يرجع إلى محمد بن سيرين ، خالفه قتادة فزاد واسطة أعني

أبا الأشعث بين مسلم وبين عبادة — ح .

قوله : وكان بايع ، أي فقام ، وإلا لما قام خوفاً من معاوية — س .

قوله : تبرها وعينها ، أي سواء — س .

قوله : والفضة أكثرهما ، الجملة حال ، وهذا القيد بناء على المعارف والعادة ، وإلا فقد

جاء « و إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » — س .

قوله : مدياً بمدى ، أي مكيالاً بمكيال ، والمدى مكيال لأهل الشام يسع خمسة عَشْر مَكْرَافاً ،

والمكوك صاع ونصف — زهر .

قوله : مدياً ، كـ « قفل » مكيال لأهل الشام ، وفي الحديث دلالة على أن البر والشعر

جنسان ، كما عليه الجمهور ، لا واحد ، كما قال مالك — والله تعالى أعلم — س .

٤٥٦٧ — م المسافة ١٥ = البيوع ٣٦ : ٣ / ١٢١٠ ، د فيه ١٢ : ٣ / ٦١٦ ، ٦١٧ ، حم : ٣١٤ / ٥ —

المزي : ٥٠٨٩ / ٢٤٩ / ٤ .

٤٥٦٨ - أخبرنا محمد بن المثني ويعقوب بن إبراهيم قالوا : حدثنا عمرو بن عاصم قال : حدثنا همام قال : حدثنا قتادة ، عن أبي الخليل ، عن مسلم المكي ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب تبره وعينه وزناً بوزن ، والفضة بالفضة تبره وعينه وزناً بوزن ، والملح بالملح ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، سواء بسواء ، مثلاً بمثل ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى » واللفظ لمحمد ؛ لم يذكر يعقوب : « والشعير بالشعير » .

٤٥٦٩ - أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد ، عن سليمان بن علي ، أن أبا المتوكل مر بهم في السوق ، فقام إليه قوم أنا فيهم ، قال : قلنا : أتيناك لنسألك عن الصرف ؟ قال : سمعت أبا سعيد الخدري - قال له رجل : ما بينك وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي سعيد ، قال : ليس بيني وبينه غيره - قال : فإن الذهب بالذهب ، والورق بالورق - قال سليمان : أو قال : والفضة بالفضة - والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، سواء بسواء ، فمن زاد على ذلك ، أو ازداد فقد أربى ، والآخذ والمعطي فيه سواء .

٤٥٧٠ - أخبرني هارون بن عبد الله قال : حدثنا أبو أسامة قال : قال إسماعيل : حدثنا حكيم بن جابر ؛ ح وأخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا يحيى ، عن إسماعيل قال : حدثنا حكيم بن جابر ؛ عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تبره وعينه » التبر الذهب الخالص ، والفضة قبل أن يضربا دنائير ودراهم ، فإذا ضربا كانا عيناً - مجمع .

قوله : فمن ، وفي بعض النسخ : « فما » .

قوله : حكيم بن جابر ، ثقة ، من الثالثة - تقريب .

٤٥٦٨ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٦٩ - م المساقاة ١٥ = البيوع ٣٦ : ١٢١١/٣ - المزي : ٤٣٠/٣ : ٤٢٥٥ .

٤٥٧٠ - صحيح ، تفرد به المؤلف - المزي : ٥٠٨٤/٢٤٨/٤ .

عليه وسلم يقول : « الذهب الكفة بالكفة » . ولم يذكر يعقوب « الكفة بالكفة » فقال معاوية : إن هذا لا يقول شيئاً ، قال عباد : إني والله ما أبالي أن لا أكون بأرض يكون بها معاوية ، إني أشهد أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك .

٤٣ — بيع الدينار بالدينار

٤٥٧١ — أخبرنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، عن موسى بن أبي تميم ، عن سعيد ابن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما » .

٤٤ — بيع الدرهم بالدرهم

٤٥٧٢ — أخبرنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، عن حميد بن قيس المكي ، عن مجاهد قال : قال عمر : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، هذا عهد نبينا صلى الله وسلم إلينا .

٤٥٧٣ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال : حدثنا محمد بن فضيل ، عن أبيه ، عن ابن أبي نعم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ، وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، فمن زاد أو

قوله : « الكفة » بكسر الكاف ، كفة الميزان — س .

قوله : قال عمر الدينار إلخ ، قيل : هكذا في نسخة المجتبى « قال عمر » والذي في الكبرى : « ابن عمر » وذكره في الأطراف في مسند ابن عمر — والله تعالى أعلم — س .

قوله : ابن أبي نعم ، بضم أوله وسكون المهملة ، هو عبد الرحمن البجلي — تقريب .

٤٥٧١ — م المساقاة ١٥ = البيوع ٣٦ : ١٢١٢/٣ ، ط البيوع ١٦ : ٦٣٢/٢ ، حم : ٣٧٩/٢ ، ٤٨٥ ، — المزني : ١٣٣٨٤/٧٧/١٠ .

٤٥٧٢ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزني : ٧٣٩٨/٣٢/٦ .

٤٥٧٣ — م المساقاة ١٥ : البيوع ٣٦ : ١٢١٢/٣ ، ق التجارات ٤٨ : ٧٥٨/٢ ، حم : ٢٦٢/٢ ، ٤٣٧ ، — المزني : ١٣٦٢٥/١٥٤/١٠ .

ازداد فقد أربى .

٤٥ - بيع الذهب بالذهب

٤٥٧٤ - أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُّ بعضها ، على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز » .

٤٥٧٥ - أخبرنا حميد بن مسعدة وإسماعيل بن مسعود قالوا : حدثنا يزيد - وهو ابن زريع - قال : حدثنا بن عون ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدري قال : بصر عيني وسمع أذني من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر النهي عن الذهب بالذهب ، والورق بالورق إلا سواء بسواء مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا غائباً بناجز ، ولا تشفوا أحدهما على الآخر .

٤٥٧٦ - حدثنا قتيبة ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، أن معاوية باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها ، فقال أبو الدرداء : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل .

٤٦ - بيع القلادة فيها الخرز والذهب بالذهب

٤٥٧٧ - أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن أبي شجاع سعيد بن يزيد ، عن

قوله : « ولا تشفوا » من « أشف » بمعجمة وفاء ، إذا أعطى زائداً ، أي لا تفضلوا - س .

قوله : « بناجز » أي حاضر - ح .

قوله : سقاية ، هي إناء يشرب فيه - مجمع .

قوله : القلادة ، بالكسر ، ما جعل في العنق - قاموس .

٤٥٧٤ - خ البيوع ٧٨ : ٣٧٩/٤ ، ٣٨٠ ، م فيه ٣٥ = المساقاة ١٤ : ١٢٠٨/٣ ، ١٢٠٩ ، ت فيه ٢٤ : ٣/

٥٤٣ ، ط فيه ١٦ : ٦٣٢/٢ ، حم : ٤/٣ ، ٥١ ، ٦١ - المزى : ٤٣٨٥/٤٧٢/٣ .

٤٥٧٥ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٧٦ - صحيح ، تفرد به المصنف ، ط البيوع ١٦ : ٦٣٤/٢ ، حم : ٤٤٨/٦ - المزى : ١٠٩٥٣/٢٢٧/٨ .

٤٥٧٧ - م المساقاة ١٧ = البيوع ٣٨ : ١٢١٣/٣ ، د البيوع ١٣ : ٦٤٧/٣ ، ت فيه ٣٢ : ٥٥٦/٣ ، حم : =

خالد بن أبي عمران ، عن حنش الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد قال : اشتريت يوم خير قلادة فيها ذهب وخرز باثنى عشر ديناراً ، ففصلتها ، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تباع حتى تفصل » .

٤٥٧٨ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا محمد بن محبوب قال : حدثنا

هشيم قال : حدثنا الليث بن سعد ، عن خالد بن أبي عمران ، عن حنش الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد قال : أصبت يوم خير قلادة فيها ذهب وخرز ، فأردت أن أبيعها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أفصل بعضها من بعض ، ثم بعها » .

٤٧ — بيع الفضة بالذهب نسيئة

٤٥٧٩ — أخبرنا محمد بن منصور ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن أبي المنهال

قال : باع شريك لي ورقاً بنسيئة ، فجاءني فأخبرني فقلت : هذا لا يصلح ، فقال : قد

قوله : الخرز ، قال في القاموس : الخرزة محركة : الجوهر وما ينظم ، وفي الغياث : خرز

بفتحين مهرها — ح .

قوله : « تفصل » أي تميز بين الذهب والخرز — قاله السندي ؛ والحديث دليل على أنه لا

يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل ويباع الذهب بوزنه ذهباً ، ويباع الآخر بما زاد ، ومثله غيره من الربويات ، وقد اختلف في هذا الحكم ، فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث ، وخالفه في ذلك الحنفية وآخرون ، وقالوا يجوز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب ، ولا يجوز بمثله ولا بدونه ، وفي الحديث دلالة على علة النهي ، وهي عدم الفصل ، وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره ، فالحق مع القائلين بعدم الصحة ، ولعل وجه حكمة النهي هو سد الذريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون إلا بتمييزه بفصل — انتهى من السبل .

= ١٩/٦ ، ٢١ — المزي : ١١٠٢٧/٢٥٨/٨ .

٤٥٧٨ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٧٩ — خ البيوع ٨ ، ٨٠ : ٢٩٧/٤ ، ٣٨٢ ، والشركة ١٠ : ١٣٤/٥ ، ومناقب الأنصار ٥١ : ٧/

٢٧٢ ، م المساقاة ١٦ = البيوع ٣٧ : ١٢١٢/٣ ، حم : ٣٧١/٤ — المزي : ١٧٨٨/٣٠/٢ .

والله ! بعته في السوق ، وما عابه عليّ أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته ، فقال : قدم علينا النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : « ما كان يداً بيد فلا بأس ، وما كان نسيئة فهو ربا » ثم قال لي : انت زيد بن أرقم فأتيته فسألته فقال مثل ذلك .

٤٥٨٠ - أخبرني إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار وعامر بن مصعب ، أنهما سمعا أبا المنهال يقول : سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسألنا نبي الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال : « إن كان يداً بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئة فلا يصلح » .

٤٥٨١ - أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحكم ، عن محمد قال : حدثنا شعبة ، عن حبيب قال : سمعت أبا المنهال قال : سألت البراء بن عازب عن الصرف ؟ فقال : سل زيد ابن أرقم فإنه خير مني وأعلم ، فسألت زيداً فقال : سل البراء فإنه خير مني وأعلم ، فقالا جميعاً : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الورق بالذهب ديناً .

٤٨ - بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة

٤٥٨٢ - وفيما قرأ علينا أحمد بن منيع قال : حدثنا عباد بن العوام قال : حدثنا يحيى بن أبي إسحاق قال : حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه قال : نهى رسول

قوله : « وإن كان » ، وفي بعض النسخ : « وإن كانت » .

قوله : الصرف ، بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فضة ، وعكسه - كذا في الفتح (٣٨٢/٤) ، وإنما سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل والتفرق قبل القبض والتأجيل ، وقيل : من صرفهما وهو تصويتهما في الميزان - قاله النووي في شرح مسلم (٩/١١ ، ١٠) .

٤٥٨٠ - صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٨١ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٧٩ .

٤٥٨٢ - خ البيوع ٧٧ ، ٨١ : ٣٧٩/٤ ، ٣٨٣ ، م فيه ٣٧ = المساقاة ١٦ : ١٢١٣/٣ ، حم : ٣/٣٨ ، ٣٩ - المزني : ١١٦٨١/٤٨/٩ .

الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا ، والفضة بالذهب كيف شئنا .

٤٥٨٣ — أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني قال : حدثنا أبو توبة قال : حدثنا معاوية بن سلام ، عن يحيى أبي كثير ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيع الفضة بالفضة إلا عيناً بعين سواء بسواء ، ولا نبيع الذهب بالذهب إلا عيناً بعين سواء بسواء ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تباعوا الذهب بالفضة كيف شئتم ، والفضة بالذهب كيف شئتم » .

٤٥٨٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا سفيان ، عن عبيد الله بن أبي يزيد ، سمع ابن عباس يقول : حدثني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ربا إلا في النسينة » .

٤٥٨٥ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن أبي صالح سمع أبا سعيد الخدري يقول : قلت لابن عباس : رأيت هذا الذي تقول

قوله : معاوية بن سلام ، بالتشديد ، ثقه ، من السابعة — تقريب .

قوله : « لا ربا إلا في النسينة » كـ « الكريمة » وزنا ، قال النووي : أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره ، ثم قال قوم : إنه منسوخ ، وتأوله آخرون على أن المراد لا ربا في الأجناس المختلفة إلا في النسينة — م .

قوله : هذا الذي إلخ ، أي من أنه لا ربا في الفضل — م .

وقيل : المعنى في قوله : « لا ربا » الربا الأغلظ الشديد التحريم المتروعد عليه بالعقاب الشديد ، وأيضاً فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد ، لأن

٤٥٨٣ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٨٤ — خ البيوع ٧٩ : ٣٨١/٤ ، م فيه ٣٩ = المساقاة ١٨ : ١٢١٧/٣ ، ق التجارات ٤٩ : ٧٥٨/٢ ،

٧٥٩ ، حم : ٢٠٠/٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ — المز : ٩٤/٤٦/١ .

٤٥٨٥ — صحيح ، انظر ما قبله .

أشينا وجدته في كتاب الله عز وجل ، أو شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما وجدته في كتاب الله عز وجل ، ولا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أسامة بن زيد أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا في النسيئة » .

٤٥٨٦ - أخبرني أحمد بن يحيى ، عن أبي نعيم قال : حدثنا حماد بن سلمة ، عن سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدينار و آخذ الدراهم ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة ، فقلت : يا رسول الله ! إنني أريد أن أسألك : إنني أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدينار و آخذ الدراهم ؟

دلالة بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم - والله أعلم - كذا في الفتح (٤ / ٣٨٢) ؛ وفي حجة الله البالغة (١٠٦ / ٢) : الربا على وجهين : حقيقي ، ومحمول عليه ، أما الحقيقي فهو في الديون ، وقد ذكرنا أن فيه قلباً لموضوع المعاملات ، وأن الناس منهمكين فيه في الجاهلية أشد إنهماكاً ، وكان حدث لأجله محاربات مستطيرة ، وكان قليله يدعو إلى كثيره ، فوجب أن يسد بابه بالكلية ولذلك نزل في القرآن في شأنه ما نزل ، والثاني ربا الفضل ، والأصل فيه الحديث المستفيض « الذهب بالذهب والفضة بالفضة » (الحديث) ، وهو مسمى بربا تغليظاً وتشبيهاً له بالربا الحقيقي ، وبه يفهم معنى قوله : « لا ربا إلا في النسيئة » ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى حتى صار حقيقة شرعية فيه أيضاً - والله تعالى أعلم - انتهى ؛ وللمحقق ابن القيم في الإعلام (٩٩ / ٢ - ١٠٩) كلام نفيس في تحقيق هذين القسمين وسمى الأول منهما « ربا جلياً » والثاني « ربا خفياً » ثم أعلم أنه قد روى عن ابن عباس رجوعه عن هذه الفتيا كما أخرجه البيهقي (٢٨٠ / ٥) والحازمي في الاعتبار (١٦٥ - ١٦٦) وذكره الحافظ عن الحاكم (٤٢ / ٢ - ٤٣) .

قوله : أشينا ، أي أكون شيئاً ، واعتباره منصوباً على الإضمار بشرط التفسير بعيد نظر إلى المعنى - س .

قوله : بالبيع ، قيل : بالنون ، موضع قريب بالمدينة ، أو بالباء ، مراداً به البيع الفرقد - س .

٤٥٨٦ - ضعيف ، د البيوع : ١٤ ، ٦٥٠ / ٣ ، ٦٥١ ، ت فيه ٢٤ : ٥٤٤ / ٣ ، ق التجارات ٥١ : ٧٦٠ / ٢ ،

حم : ٣٣ / ٢ ، ٥٩ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٣٩ ، ويأتي برقم ٤٥٩٣ - المزي : ٧٠٥٣ / ٤٢٤ / ٥ ،

و ١٨٦٨٥ / ٢٠٢ / ١٣ .

قال : « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ، ما لم تفرقا وبينكما شئ » .

٤٩ — أخذ الورق من الذهب والذهب من الورق

وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر ابن عمر فيه

٤٥٨٧ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا أبو الأحوص ، عن سماك ، عن ابن جبير ، عن

ابن عمر قال : كنت أبيع الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك ، فقال : « إذا بايعت صاحبك فلا تفارقه ، وبينك وبينه لبس » .

٤٥٨٨ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا وكيع قال : أخبرنا موسى بن نافع ،

عن سعيد بن جبير أنه كان يكره أن يأخذ الدنانير من الدراهم ، والدراهم من الدنانير .

٤٥٨٩ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا مؤمل ، حدثنا سفيان ، عن أبي

هاشم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر : أنه كان لا يرى بأساً — يعني — في قبض الدراهم من الدنانير والدنانير من الدراهم .

٤٥٩٠ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا سفيان ، عن

قوله : « لا بأس أن تأخذها » يحتمل فتح همزة « أن » على أنها ناصبة ، وكسرها على أنها شرطية جازمة ، أي لا بأس أن تأخذ الدنانير الدراهم ، وبالعكس بشرط التقابض في المجلس ، والتقييد بسعر اليوم على طريق الاستحباب — س .

قوله : « وبينكما شئ » حال ، أي لا بأس ما لم تفرقا ، والحال أنه بقي بينكما شئ غير مقبوض قبل ، وذلك لأنه لو استبدل عن الدين شيئاً مؤجلاً لا يجوز ، لأنه البيع الكالئ بالكالئ ، وقد نهى عنه ، قلت : وعلى هذا لو استبدل بعض الدين وأبقى بعضه على حاله ، ثم استبدله عند قبض البديل فينبغي أن لا يكون به بأس أيضاً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : لبس ، أي خلط بسبب أن يبقى بينكما بقية — س .

٤٥٨٧ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٤٥٨٨ — صحيح مقطوع ، تفرد به المؤلف ، ويأتي آخر الباب : برقم ٥٤٩١ — المزي : ١٨٦٨٥/٢٠٢/١٣ .

٤٥٨٩ — صحيح موقوف ، انظر رقم ٤٥٨٦ .

٤٥٩٠ — صحيح مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤١٨/١٤٠/١٣ .

أبي الهذيل ، عن إبراهيم في قبض الدنانير من الدراهم أنه كان يكرهها إذا كان من قرض .
 ٤٥٩١ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا سفيان ،
 عن موسى أبي شهاب ، عن سعيد بن جبير أنه كان لا يرى بأساً ، وإن كان من قرض .
 ٤٥٩٢ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا موسى بن نافع ،
 عن سعيد بن جبير — بمثله — قال أبو عبد الرحمن : كذا وجدته في هذا الموضع .

٥٠ — أخذ الورق من الذهب

٤٥٩٣ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : حدثنا المعافى ، عن حماد بن
 سلمة ، عن سماك ابن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : أتيت النبي صلى الله
 عليه وسلم فقلت : رويك أسألك أني أبيع الإبل بالبقيع بالدنانير وأخذ الدراهم ؟ قال :
 « لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ، ما لم تفترقا وبينكما شيء » .

٥١ — الزيادة في الوزن

٤٥٩٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا خالد ، عن شعبة قال : أخبرني
 محارب بن دثار ، عن جابر قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة دعا بميزان ، فوزن
 لي وزادني .

قوله : من قرض ، لتلا يؤدي إلى جر نفع ، والقرض إذا جر النفع يكون مكروهاً — س .
 قوله : كذا إلخ ، لعله يشير إلى ضعفه لأنه يخالف أثره السابق ، وهو الأقيس — والله أعلم .
 قوله : رويك ، أي أمهلي — س .
 قوله : وزادني ، الزيادة في أداء الدين من غير اشتراط استحبابها كثير ، وعدوها صدقة خفية — س .

٤٥٩١ — صحيح مقطوع ، تفرد به المؤلف .

٤٥٩٢ — صحيح مقطوع ، انظر رقم ٤٥٨٨ .

٤٥٩٣ — ضعيف ، انظر رقم ٤٥٨٦ .

٤٥٩٤ — خ الصلاة ٥٩ : ٥٣٧/١ ، والوكالة ٨ : ٤٨٥/٤ ، والاستقراض ٧ : ٥٩/٥ ، والهبة ٢٣ : ٢٢٥/٥ ،

م المسافرين ١١ = الصلاة ١١٩ : ٤٩٥/١ ، د البيوع ١١ : ٦٤٢/٣ — الزبي ٢ : ٢٦٥/٢٠٥٧٨ .

٤٥٩٥ — أخبرنا محمد بن منصور ومحمد بن عبد الله بن يزيد ، عن سفيان ، عن مسعر ، عن محارب بن دثار ، عن جابر قال : قضائي رسول الله صلى الله عليه وسلم وزادني .

٥٢ - الرجحان في الوزن

٤٥٩٦ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن سفيان ، عن سماك ، عن سويد بن قيس قال : جلبت أنا ومخرقة العبدي بزاً من هجر ، فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى ، ووزان يزن بالأجر ، فاشترى منا سراويلاً ، فقال للوزان : « زن وأرجح » .

قوله : من هجر ، بفتح حين ، اسم بلد ، قال السيوطي في حاشية أبي داود : ذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى السراويل ، ولم يلبسها ، وفي الهدى لابن قيم الجوزية أنه لبسها ، فقيل : هو سبق قلم ، لكن في مسند أبي يعلى (٢٥/١١) والأوسط للطبراني (المجمع : ١٢١/٥) بسند ضعيف عن أبي هريرة قال : دخلت يوماً السوق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجلس إلى اليزابين ، فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، وكان لأهل السوق وزان ، فقال له : « زن وأرجح » فوزن وأرجح ، وأخذ السراويل ، فذهبت لأحمله عنه فقال : « صاحب الشئ أحق بشئيه أن يحمله إلا أن يكون ضعيفاً يعجز عنه ، فيعينه أخوه المسلم » قلت : يا رسول الله ! وإنك لتلبس السراويل ؟ فقال : « في السفر والحضر ، وبالليل والنهار ، فإني أمرت بالسراويل ، فلم أجد شيئاً أسر منه » انتهى ، قلت : ويؤيده أنه اشتراه قبل الهجرة ، فليتأمل — والله تعالى أعلم — س .

قوله : سراويل ، أنثى ، وبعض العرب يظن أنها جمع ، لأنها على وزن الجمع ، وبعضهم يذكر فيقول : هي السراويل ، وهو السراويل ، وفرق في « المجرد » بين صيغتي التذكير والتأنيث ، فيقال : هي السراويل ، وهو السروال ، والجمهور أن السراويل أعجمية ، وقيل : عربية جمع سروالة تقديراً ، والجمع « سراويلات » — كذا في المصباح ؛ وقال صاحب الغياث : معرب « شلوار » على وزن الجمع ، يستعمل بمعنى واحد .

٤٥٩٥ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٥٩٦ — صحيح ، د البيوع ٧ : ٦٣١/٣ ، ت فيه ٦٦ : ٥٩٨/٣ ، ق التجارات ٣٤ : ٧٤٨/٢ ، واللباس

١٢ : ١١٨٥/٢ ، حم : ٣٥٢/٤ — المزي : ٤٨١٠/١٣٤/٤ .

٤٥٩٧ — أخبرنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، عن محمد قال : حدثنا شعبة ، عن سماك بن حرب قال : سمعت أبا صفوان قال : بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم سراويل قبل الهجرة ، فأرجح لي .

٤٥٩٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، عن الملائني ، عن سفيان ؛ ح وأخبرنا محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو نعيم ؛ عن سفيان ، عن حنظلة ، عن طاؤس ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المكيال على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة » — واللفظ لإسحاق .

٥٣ — بيع الطعام قبل أن يستوفي

٤٥٩٩ — أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ،

قوله : الملائي ، بمضمومة وخفة لام بممد وياء في آخره ، نسبة إلى بيع الملاء ، نوع من الثياب — مغني .

قوله : « المكيال » الحديث ، أي الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفارات ، ويجب إخراج صدقة الفطر به صاع المدينة ، وكانت الصيعان مختلفة في البلاد — س .

قوله : « الوزن » الحديث ، المراد وزن الذهب والفضة فقط ، والمراد أن الوزن المعبر في باب الزكاة وزن أهل مكة ، وهي الدراهم التي العشرة منها بسبعة مثاقيل ، وكانت الدراهم مختلفة الأوزان في البلاد ، وكانت دراهم أهل مكة هي الدراهم المعبرة في باب الزكاة ، فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى ذلك لهذا الكلام ، كما أرشد إلى بيان الصاع المعبر في باب الكفارات وصدقة الفطر ، بما سبق — والله تعالى أعلم — س .

٤٥٩٧ — صحيح ، انظر ما قبله ، فإن أبا صفوان هذا هو سويد بن قيس .

٤٥٩٨ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٢١ / م .

٤٥٩٩ — خ البيوع ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ : ٣٤٤ / ٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، م فيه ٨ : ٣ / ١١٦٠ ، ١١٦١ ، د فيه

٦٧ : ٣ / ٧٦٠ ، ٧٦٢ ، ق التجارات ٣٧ : ٧٤٩ / ٢ ، ط فيه ١٩ : ٢ / ٦٤٠ ، حم : ٢٣ / ٢ ،

٤٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ — المزني : ٦ / ٢٠٨ / ٨٣٢٧ .

عن ابن القاسم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » .

قوله : « فلا يبيعه » ، وفي نسخة : « فلا يبعه » .

قوله : « حتى يستوفيه » قال الخطابي : أجمع أهل على أن الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض ، وإنما اختلفوا فيما عداه ، قيل : فقال مالك : هو في الطعام فقط ، وقال الشافعي ومحمد : بل في كل شئ ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو ظاهر مذهب أحمد : أنه فيما سوى العقار — والله أعلم — قاله السندي ؛ وكان المصنف بترجمة الباب يشير إلى قصر الحكم على الطعام ، واستدل البيهقي (٣١٣/٥) للشافعي بمحدث أخرجه من طريق يوسف ابن ماهك ، عن عبيد الله بن عصمة حدثه أن حكيماً بن حزام حدثه قال : قلت : يا رسول الله ! إني أبتاع هذه البيوع ، فما يحل لي منها وما يحرم عليّ ؟ قال : « يا ابن أخي ! لا تيعن شيئاً حتى تقبضه » قال البيهقي : هذا إسناد حسن متصل ، وتعبه صاحب الجوهر النقي بأن ابن عصمة متروك ، ويجاب عنه بما في نصب الراية (٣٣/٤) بأن عبد الله بن عصمة هذا هو الجشمي ، حجازي ، وقد اشتبه هذا بالنصبي وغيره ، فمن يسمى عبد الله بن عصمة — انتهى ؛ وذكر الحافظ في التهذيب ترجمته ، وقال فيه : روى له النسائي حديثاً واحداً في البيع (وسيأتي في الباب برقم ٤٦٠٦) ، قال : وقال شيخنا : لا أعلم أحداً من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه ، بل ذكره ابن حبان في الثقات — انتهى ؛ قال في نصب الراية : ورواه النسائي في سننه الكبرى وأحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه (٢٢٨/٧) ، وقال : هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك ، عن حكيماً بن حزام ليس بينهما ابن عصمة ، وهو خبر غريب — انتهى ؛ وترجم عليه ذكر الخبر الدال على أن كل شئ سوى الطعام حكمه حكم الطعام في النهي عن بيعه قبل القبض — انتهى .

وقال ابن القيم : إسناده على شرطهما سوى ابن عصمة ، وقد وثقه ابن حبان ، واحتج به النسائي — انتهى (تهذيب السنن ١٣١/٥) ، وأخرجه ابن حزم في المحلى (٨١٩/٨) بسند ليس فيه ابن عصمة ، وصحح الحديث من رواية يوسف نفسه عن حكيماً ، لأنه صرح في رواية قاسم ابن أصبغ بسماعه منه — انتهى ؛ ويدل لما ذهب إليه الإمام الشافعي أيضاً حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يجوزها التجار إلى رحالهم ، أخرجه أبو داود (٧٦٥/٣) ، والدارقطني (١٣/٣) ، وابن حبان (٢٢٩/٧) ، والحاكم (٤٠/٢) ، وصححه ؛ قال صاحب التنقيح : سنده جيد ، فإن ابن إسحاق صرح فيه بالتحديث — كذا في نصب الراية

٤٦٠٠ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : أخبرنا ابن القاسم ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه » .

٤٦٠١ — أخبرنا محمد بن حرب قال : حدثنا قاسم ، عن سفيان ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله » .

٤٦٠٢ — أخبرنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن طاوس ، عن ابن عباس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم — بمثله والذي قبله « حتى يقبضه » .

(٣٢/٤) قال ابن حزم بعد إيراد حديث حكيم : فهذا عموم لكل بيع ، ولكل ابتاع — انتهى ؛ وقال ابن القيم : وهذا القول هو الصحيح الذي نختاره ، ثم بسطه وحققه في تهذيب السنن (١٣٠/٥ — ١٣٧) وراجع الفتح (٣٤٩/٤ — ٣٥١) واليل (١٣٥/٥) .
قوله : « فلا يبيعه » ، وفي بعض النسخ : « فلا يبعه » .

قوله : « حتى يكتاله » كناية عن القبض ، أو القبض عادة يكون بالكيل — قاله السندي ؛ وقال الخطابي (١٣٦/٣) : القبض يختلف في الأشياء حسب اختلافها في أنفسها ، وحسب اختلاف عادات الناس فيها ، فمنها ما يكون بأن يوضع المبيع في يد صاحبه ، ومنها ما يكون بالتخليفة بينه وبين المشتري ، ومنها ما يكون بالنقل من موضعه ، ومنها ما يكون بأن يكتال ، وذلك فيما بيع من المكيل كيلاً ، فأما ما يباع منه جزافاً صبرة مضمومة على الأرض فالقبض فيه أن ينقل ، ويحول من مكانه — انتهى .

٤٦٠٠ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٧٢٥١/٤٦٤/٥ .

٤٦٠١ — خ البيوع ٥٤ ، ٥٥ : ٣٤٧/٤ ، ٣٤٩ ، م فيه ٨ : ١١٦٠/٣ ، د فيه ٦٧ : ٧٦٢/٣ ، ت فيه

٥٦ : ٥٨٦/٣ ، ق التجارات ٣٧ : ٧٤٩/٢ ، حم : ٢١٥/١ ، ٢٢١ ، ٢٥١ ، ٢٧٠ ، ٢٨٥ ،

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ — المزي : ٥٧٠٧/١٠/٥ .

٤٦٠٢ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٥٧٣٦/٢٠/٥ .

٤٦٠٣ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا سفيان ، عن ابن طاوس ، عن طاوس قال : سمعت ابن عباس يقول : أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يستوفي الطعام .

٤٦٠٤ — أخبرنا محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه » قال ابن عباس : فأحسب أن كل شيء بمنزلة الطعام .

٤٦٠٥ — أخبرنا إبراهيم بن الحسن ، عن حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرني عطاء ، عن صفوان بن موهب أنه أخبره ، عن عبد الله بن محمد بن صيفي ، عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبع طعاماً حتى تشريه وتستوفيه » .

٤٦٠٦ — أخبرنا إبراهيم بن الحسن قال : حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج : وأخبرني عطاء ذلك ، عن عبد الله بن عصمة الجشمي ، عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : أن كل شيء بمنزلة الطعام ، فتخصيص الطعام بالذكر للاهتمام ، لكونه مدار التقوى ، ولكثرة الحاجة إليه بخلاف غيره — س .

وقول ابن عباس هو الأقيس — كذا في الحجة (١٠/٢) ، واستعمل ابن عباس القياس ، ولعله لم يبلغه النص المقتضى لكون سائر الأشياء كالطعام كما سلف من حديثي زيد وحكيم — كذا في النيل — والله أعلم .

قوله : صيفي ، بفتح مهملة وسكون ياء وكسر فاء وشدة ياء — مغني .

قوله : عبد الله بن عصمة ، بكسر مهملة وسكون صاد مهملة — قاله في المغني في أبي

٤٦٠٣ ، ٤٦٠٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٠١ .

٤٦٠٥ — صحيح ، حم : ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ — المزي : ٣٤٣٠/٧٦/٣ .

٤٦٠٦ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٣٤٢٩/٧٦/٣ .

٤٦٠٧ - أخبرنا سليمان بن منصور قال : حدثنا أبو الأحوص ، عن عبد العزيز

ابن ربيع ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن حزام بن حكيم قال : قال حكيم بن حزام :
ابتعت طعاماً من طعام الصدقة ، فربحت فيه قبل أن أقبضه ، فأتيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : « لا تبعه حتى تقبضه » .

٥٤ - النهي عن بيع ما اشترى

من الطعام بكيل حتى يستوفي

٤٦٠٨ - أخبرنا سليمان بن داود والحارث بن مسكين - قراءة عليه ، وأنا

أسمع - ، عن ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث ، عن المنذر بن عبيد ، عن القاسم
ابن محمد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه
بكيل حتى يستوفيه .

٥٥ - بيع ما يشتري من الطعام

جزافاً قبل أن ينقل من مكانه

٤٦٠٩ - أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين - قراءة عليه ، وأنا أسمع ،

واللفظ له - ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر قال :

عصمة الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة ، مقبول ، من الثالثة - كذا في التقريب - ح .

قوله : عبد العزيز بن ربيع ، بقاء ، مصفراً ، ثقة ، من الرابعة - تقريب .

قوله : اشتراه بكيل ، خرج مخرج الغالب المعتاد ، فلا مفهوم له ، فوافق أحاديث الإطلاق ،

وأحاديث الجزاف - س .

٤٦٠٧ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٠٥ - المزي : ٣/٧٣/٣٤٢٤ .

٤٦٠٨ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٩٩ - المزي : ٦/٢٣/٧٣٧٥ .

٤٦٠٩ - خ البيوع ٥٤ ، ٥٦ ، ٧٢ : ٤/٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٧٥ ، والبيوع ٤٢ : ١٢/١٧٦ ، م فيه ٨ :

٣/١١٦٠ ، ١١٦١ ، د فيه ٦٧ : ٣/٧٦١ ، ق التجارات ٣١ : ٢/٧٥٠ ، حم : ٢/٧ ، ١٥ ،

٢١ ، ٤٠ ، ٥٣ ، ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥٧ - المزي : ٦/٢١٨ / ٨٣٧١ .

كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام ، فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعنا فيه إلى مكان سواه ، قبل أن نبيعه .

٤٦١٠ - أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : أنا يحيى ، عن عبيد الله قال :

أخبرنا نافع ، عن ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون على عهد رسول الله في أعلى السوق جزافاً ، فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلونه .

٤٦١١ - أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم قال : حدثنا شعيب بن

الليث ، عن أبيه ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن نافع ، أن ابن عمر حدثهم أنهم كانوا يتبايعون الطعام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الركبان ، فنهاهم أن يبيعوا في مكانهم الذي ابتاعوا فيه ، حتى ينقلوه إلى سوق الطعام .

٤٦١٢ - أخبرنا نصر بن علي قال : حدثنا يزيد ، عن معمر ، عن الزهري ،

عن سالم ، عن أبيه قال : رأيت الناس يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا الطعام جزافاً أن يبيعوه ، حتى يؤوه إلى رحالهم .

قوله : من يأمرنا ، قال السيوطي : هذا أصل إقامة المحتسب على أهل السوق - س .

قوله : إلى مكان سواه ، أي ليتم القبض على أكد وجه - س .

قوله : قال : أنا ، وفي بعض النسخ : قال : حدثنا .

قوله : جزافاً ، مثلث الجيم ، والكسر أفصح ، هو المجهول القدر ، مكيلاً كان أو موزوناً - س .

قوله : يضربون ، هذا أصل في ضرب المحتسب أهل الأسواق إذا خالفوا الحكم الشرعي في

مبايعتهم ومعاملاتهم - س .

٤٦١٠ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٨١٥٤/١٧٦/٦ .

٤٦١١ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٠٩ - المزي : ٨٤٢٥/٢٢٨/٦ .

٤٦١٢ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٠٩ - المزي : ٦٩٣٣/٣٩٢/٥ .

٥٦ - الرجل يشتري الطعام إلى أجل

ويسترهن البائع منه بالثمن رهناً

٤٦١٣ - أخبرنا محمد بن آدم ، عن حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعه .

٥٧ - الرهن في الحضر

٤٦١٤ - أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد قال : حدثنا هشام قال : حدثنا قتادة ، عن أنس بن مالك أنه مشى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبز شعير وإهالة سنخة ، قال : ولقد رهن درعاً له عند يهودي بالمدينة ، وأخذ منه شعيراً لأهله .

٥٨ - بيع ما ليس عند البائع

٤٦١٥ - أخبرنا عمرو بن علي وحيد بن مسعدة ، عن يزيد قال : حدثنا أيوب ،

قوله : حفص بن غياث ، بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر - تق .
قوله : وإهالة ، بكسر الهمزة ، هي كل شئ من الأدهان مما يؤتدم به ، وقيل : هي ما أذيب من الآلية والشحم ، وقيل : الدسم الجامد - س .

قوله : سنخة ، بفتح مهملة وكسر نون فمعجمة ، أي متغيرة الريح - س .
قوله : حميد بن مسعدة ، بمفتوحة وسكون سين مهملة ، صدوق ، من العاشرة - مغ وثق .

٤٦١٣ - خ البيوع ١٤ ، ٣٣ ، ٨٨ ، ٣٠٢/٤ ، ٣١٩ ، ٣٩٩ ، والسلم ٥ ، ٦ : ٤٣٣/٤ والاستعراض ١ : ٥/٥٣ ، والرهن ٢ ، ٥ : ٥ : ١٤٢/٥ ، ١٤٥ ، والجهاد ٨٩ : ٩٩/٦ ، والمغازي ٨٦ : ١٥١/٨ ، م البيوع ٤٥ = المساقاة ٢٤ : ١٢٢٦/٣ ، ق الرهن ١ = الأحكام ٦٢ : ٨١٥/٢ ، حم : ٤٢/٦ ، ١٦٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ - المزني : ١٥٩٤٨/٣٥٧/١١ .

٤٦١٤ - خ البيوع ١٤ : ٣٠٢/٤ ، والرهن ١ : ١٤٠/٥ ، ت البيوع ٧ : ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ ، ق الرهن ١ = الأحكام ٦٢ : ٨١٥/٢ - المزني : ١٣٥٥/٣٤٩/١ .

٤٦١٥ - حسن صحيح ، د البيوع ٧٠ : ٧٦٩/٣ ، ت فيه ١٩ : ٥٣٥/٣ ، ٥٣٦ ، ق التجارات ٢٠ : ٧٣٨/٢ ، حم : ١٧٩/٢ ، ويأتي بأرقام ٤٦٣٣ - ٤٦٣٥ - المزني : ٨٦٦٤/٣٠٤/٦ .

عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا بيع ما ليس عندك » .

٤٦١٦ — أخبرنا عثمان بن عبد الله قال : حدثنا سعيد بن سليمان ، عن عباد بن

العوام ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن أبي رجاء — قال عثمان : هو محمد بن سيف — عن مطر الوراق ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى

قوله : « سلف و بيع » السلف ، بفتحين : القرض ، ويطلق على السلم ، والمراد ههنا القرض ، أي لا يحل بيع مع شرط قرض ، بأن يقول : بعثك هذا العبد على أن تسلفني ألفاً ، وقيل : هو أن تقرضه ثم تبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته ، فإنه حرام ، لأنه قرض جر نفعاً ، أو المراد السلم بأن أسلف إليه في شيء فيقول : فإن لم يتهياً عندك فهو بيع عليك — س .

قوله : « ولا شرطان في بيع » مثل « بعثك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين » وهذا هو بيعان في بيع ، وهذا عند من لا يجوز الشرط في البيع أصلاً كالجمهور ، وأما من يجوز الشرط الواحد دون اثنين يقول : هو أن يقول : أبيعك هذا الثوب وعلى خياطته وقصارته ، وهذا لا يجوز ، ولو قال : « أبيعك وعلى خياطته » فلا بأس به — قاله السندي ؛ والحقق ابن القيم في تهذيب السنن (١٤٤/٥ — ١٤٩) شرح الحديث على نحو آخر يشتمل على تزيف أكثر ما قالوه — فراجع .

قوله : « ولا بيع ما ليس عندك » قيل : هو كييع الآبق ، ومال الغير ، والبيع قبل القبض ، والجمهور على جواز مال الغير موقوفاً ، وهو مقتضى بعض الأحاديث ، ومنعه الشافعي لظاهر هذا الحديث ؛ قال الخطابي : يريد العين دون بيع الصفة — انتهى ؛ يعني أن المراد بيع العين دون الدين كما في السلم ، فإن مداره على الصفة ، وهذا جائز فيما ليس عند الإنسان بالإجماع — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أبي عروبة ، بفتح مهمله وضم راء خفيفة وبموحدة — مغني .

قوله : هو محمد بن سيف — كذا في المصرية والخلاصة والتقريب — ح . وفي بعض النسخ « يوسف » والصواب « سيف » .

قوله : مطر ، بفتحين ، ابن طهمان الوراق ، أبو رجاء ، صدوق ، كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة — تقريب .

الله عليه وسلم : « ليس على رجل بيع فيما لا يملك » .

٤٦١٧ - حدثنا زياد بن أيوب قال : حدثنا هشيم قال : حدثنا أبو بشر ، عن يوسف بن ماهك ، عن حكيم بن حزام قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ! يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي ، أبيعه منه ثم ابتاعه له من السوق ؟ قال : « لا تبع ما ليس عندك » .

٥٩ - السلم في الطعام

٤٦١٨ - أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : حدثنا يحيى ، عن شعبة ، عن عبد الله ابن أبي الجحالد قال : سألت ابن أبي أوفى عن السلف ؟ فقال : كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في البر والشعير والتمر إلى قوم لا أدري أعندهم أم لا ؟ وابن أبيزى قال - يعني - مثل ذلك .

٦٠ - السلم في الزبيب

٤٦١٩ - أخبرنا محمود بن غيلان قال : حدثنا أبو داود قال : أخبرنا شعبة قال :

قوله : « ليس على رجل إلخ » أي لو باع ملك الغير لا يلزم عليه ذلك البيع ، حتى يطلب تسليم المبيع - س .

قوله : البيع ، هو بمعنى المبيع ، وجملة « ليس عندي » صفته بناء على أن تعريفه للجنس ، ومثله يوصف بالجملة مثل « كمثله الحمار يحمل أسفاراً » والجملة حال - س .

قوله : أبيعه ؛ بتقدير همزة الاستفهام - س .

قوله : كنا نسلم ، من « أسلف » والمراد السلم ، أي نعطي الثمن ونسلمه لأجل هذه الأشياء إلى قوم إلخ ، المقصود بيان محل الحديث السابق ، وأنه في بيع العين لا في السلم - س .

٤٦١٧ - صحيح ، د البيوع ٧٠ : ٧٦٩/٣ ، ت فيه ١٩ : ٥٣٤/٣ ، ق التجارات ٢٠ : ٧٣٧/٢ ، حم :

٤٠٢/٣ ، ٤٣٤ - المزي : ٣٤٣٦/٧٩/٣ .

٤٦١٩ ، ٤٦١٨ - خ السلم ، ٢ ، ٣ ، ٧ : ٤٢٩/٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، د البيوع ٥٧ : ٧٤٣/٣ ، ق التجارات

٥٩ : ٧٦٦/٢ ، حم : ٣٥٤/٤ - المزي : ٥١٧١/٢٨٥/٤ .

حدثنا ابن أبي الجالد — وقال مرة : عبد الله ؛ وقال مرة : محمد — قال : تمارى أبو بردة وعبد الله بن شداد في السلم ، فأرسلوني إلى ابن أبي أوفى ، فسألته ، فقال ؟ كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد أبي بكر وعلى عهد عمر في البر والشعر والزبيب والتمر إلى قوم ما نراه عندهم ؛ وسألت ابن أبيزى فقال مثل ذلك .

٦١ — السلم في الثمار

٤٦٢٠ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، عن عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال قال : سمعت ابن عباس قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمر السنيتين والثلاث ، فنهاهم ، وقال : « من أسلف سلفاً فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .

قوله : وابن أبيزى ، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي ، مقصور ، صحابي صغير ، وكان في عهد عمر رجلاً ، وكان على خراسان لعلي — قاله في التقريب ، والمعنى أن ابن أبيزى أيضاً قال : مثل ما قال ابن أبي أوفى : — ح .

قوله : وهم يسلفون ، يقال : أسلف إسلافاً ، وسلف تسليفاً ، والاسم السلف ، وهو على وجهين : أحدهما قرض لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر ، والثاني أن يعطي مالا في سلعة إلى أجل معلوم ، ونصب « السنة والسنيتين » إما نزع الخافض ، أي إلى السنة ، أو على المصدر ، أي إسلاف السنة — س .

قوله : « ووزن معلوم » بالواو في الأصول فقليل : الواو للتقسيم ، أي بمعنى « أو » أي كيل فيما يكال ، ووزن في ما يوزن ، وقيل : بتقدير الشرط ، أي في كيل معلوم إن كان كيلياً ، ووزن معلوم إن كان وزنياً أو من أسلف في مكيل فليسلف في كيل معلوم ، ومن أسلف في موزون فليسلف في وزن معلوم ، وقوله : « إلى أجل معلوم » قيل : ظاهره اشتراط الأجل في السلم ، وهو مذهب أبي

٤٦٢٠ — خ السلم ١ ، ٢ ، ٧ : ٤٢٨/٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ، م المساقاة ٢٥ = البيوع ٤٦ : ١٢٢٧/٣ ، د فيه :

٥٧ : ٧٤١/٣ — ٧٤٢ ، ت فيه ٧٠ : ٦٠٢/٣ ، ق التجارات ٥٩ : ٧٦٥/٢ ، حم : ١/

٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٨٢ ، ٣٥٨ — المزي : ٥٨٢٠/٥٢/٥ .

١ — قوله : له السلم ، وفي الكبرى والنسخ الأخرى : السلف — السلفي .

٦٢ - استسلاف الحيوان واستقراضه

٤٦٢١ - أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الرحمن قال : حدثنا مالك ،

عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة ، فأتاه يتقاضاه بكرة ، فقال لرجل : « انطلق فابتع له بكرة » فأتاه

حنيفة ومالك ، والصحيح من مذهب أحمد ، وقال الشافعي ، لا يشترط الأجل ، والمراد في الحديث أنه إن أجل اشترط أن يكون الأجل معلوماً كما في قرينته - والله تعالى أعلم - س .

قوله : استسلف ، أي استقرض « بكرة » بفتح ، فسكون ، الفتى من الإبل ، كالغلام من الإنسان ، « رباعياً » كـ « ثمانياً » وهو ما دخل في السنة السابعة لانهاز من ظهور رباعيته ، والرباعية بوزن ثمانية ، « خياراً » مختاراً ، وفيه : أن رد القرض بالأجود من غير شرط من السنة ، ومكارم الأخلاق وكذا فيه جواز قرض الحيوان ، وعليه الجمهور ، وعند أبي حنيفة لا يجوز ، وقالوا : هذا الحديث منسوخ ، وردده النووي بأنه دعوى بلا دليل ، قلت : بل دليله حديث سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وسيجي (برقم ٤٦٢٤) قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وذلك لأن الاستقراض في الحيوان بيع بخلافه في الدراهم ، لأنها لا تتعين فيكون رد المثل في الدراهم كرد العين ، والحيوان يتعين ، فرد المثل فيه رد للبدل ، وهو بيع فلا يجوز للنهي ، ومرجه إلى أنه قد اجتمع المبيع والمحرم ، فيقدم المحرم ، بقي أن هذا مبني على قواعدهم ولا بعد في ذلك ، ويؤيد قول أبي حنيفة في الجملة أن استقراض الجارية للوطء ثم ردها بعينها مما لا يقول به أحد ، مع أنه ينبغي أن يكون جائزاً على أصل من يقول باستقراض الحيوان ، فتأمل ، والله تعالى أعلم - س .

وقال الشوكاني في النيل (١٩٥/٥) : وفي الحديث جواز قرض الحيوان ، وهو مذهب

الجمهور ، ومنع من ذلك الكوفيون قالوا : لأنه نوع من البيع مخصوص ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان ، ويجاب بأن الأحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان والجواز ، وعلى تسليم أن المنع هو الراجح ، فحديث أبي رافع وأبي هريرة والعرباض بن سارية مخصصة لقوم النهي ، وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما يعظم فيه التفاوت فممنوع ، فإنه لا مانع من الإحاطة

٤٦٢١ - م البيوع ٤٣ : المسافة ٢٢ : ١٢٢٤/٣ ، د فيه ١١ : ٦٤١/٣ ، ت فيه ٧٥ : ٦٠٩/٣ ، ق

التجارات ٦٢ : ٧٦٧/٢ ، ط فيه ٤٣ : ٦٨٠/٢ ، حم : ٣٩٠/٦ - المزني : ١٢٠٢٥/٢٠٢/٩ .

فقال : ما أصبت إلا بكراً رباعياً خياراً ، فقال : « أعطه فإن خير المسلمين أحسنهم قضاء » .

٤٦٢٢ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : أنا أبو نعيم قال : حدثنا سفيان ، عن

سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل ، فجاء يتقاضاه ، فقال : « أعطوه » فلم يجدوا إلا سنّاً فوق سنه ،

به بالوصف مما يدفع التفاوت والتغاير ، وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق الموصوف في الذمة ، وقد استثنى مالك والشافعي وجماعة قرض الولاند فقالوا : لا يجوز لأنه يؤدي إلى عارية الفرج ، وأجاز ذلك مطلقاً داود والطبري والمزني ، وأجازه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه ، وأجاز بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمن يحرم عليه وطؤه على المستقرض ، وقد حكى إمام الحرمين عن السلف ، والغزالي عن الصحابة : النهي عن قرض الولاند ؛ وقال ابن حزم : ما نعلم في هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قياس — انتهى .

وادعى الطحاوي أن حديث النهي ناسخ لأحاديث الباب ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن ، فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما إذا كان نسيئة من الجانبيين ، ويتعين المصير إلى ذلك ، لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه — كذا في الفتح (٥٧/٥) والحديث أخرجه أحمد ومسلم في صحيحه ، وبقية أصحاب السنن ، والراجح عندي جواز قرض الحيوان إلى ما ذهب إليه مالك والشافعي — والله أعلم .

قوله : رباعياً ، بفتح راء والموحدة وتخفيف المشاة التحتية : الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته ، ودخل في السنة السابعة — زهر .

قوله : عن أبي هريرة الحديث ، أخرجه أيضاً أحمد والترمذي وصححه ، وأصله في الصحيحين — ح .

٤٦٢٢ — خ الوكالة ٥ ، ٦ : ٤٨٢/٤ ، ٤٨٣ ، والاستقراض ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١٣ : ٥٦/٥ ، ٥٨ ، ٦٢ ، والهبة

٢٣ ، ٢٥ : ٢٢٦/٥ ، ٦٢٧ ، المساقاة ٢٢ = البيوع ٤٣ : ١٢٢٥/٣ ، ت البيوع ٧٥ :

٦٠٨/٣ ، ق الصدقات ١٦ = الأحكام ٥٦ : ٨٠٩/٢ ، حم ٣٧٣/٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٦ ، ٤٣١ ،

٤٥٦ ، ٤٧٦ ، ٥٠٩ ، ويأتي عند المؤلف برقم ٤٦٩٧ — المزني : ١٠/٤٦١/١٤٩٦٣ .

قال : « أعطوه » فقال : أوفيتني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن خياركم أحسنكم قضاء » .

٤٦٢٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي قال : حدثنا معاوية بن صالح قال : سمعت سعيد بن هاني يقول : سمعت عرواض بن سارية يقول : بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة ، فأتيته أتقاضاه ، فقال : « أجل لا أقضيها إلا بختية » فقضاني فأحسن قضائي ، وجاءه أعرابي يتقاضاه سنه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أعطوه سنأ » فأعطوه يومئذ جملاً ، فقال : هذا خير من سني ، فقال : « خيركم خيركم قضاء » .

٦٣ — بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٤٦٢٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد بن زريع وخالد بن الحارث قالوا : حدثنا شعبة ؛ وأخبرني أحمد بن فضالة بن إبراهيم قال : حدثنا عبيد الله بن موسى قال : حدثنا الحسن بن صالح ، عن ابن أبي عروبة ؛ عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

قوله : « بختية » أي ناقة نجيبة — س . وقد وقع في بعض النسخ : « نجبية » .

قوله : عن سمرة — الحديث ، أخرجه أيضاً أحمد وبقية أصحاب السنن ، وصححه الترمذي وابن الجارود ، ورجاله ثقات — كما قال الحافظ في الفتح (٥٧/٥) ، إلا أنه اختلف في سماع الحسن عن سمرة ، وقال الشافعي : هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الشوكاني وغيره ؛ وقال الحافظ في الفتح : وفي الجملة هو حديث صالح للحجة — ح .

قوله : نهى عن بيع إلخ ، أي من الطرفين أو أحدهما ، وبه قال علماؤنا الحنفية ترجيحاً للمحرم على المبيع ، ومن لا يقول به يحمله على النسيئة من الطرفين ، جمعاً بينه وبين ما يفيد الإباحة ،

٤٦٢٣ — صحيح ، ق التجارات ٦٢ : ٧٦٧/٢ ، حم : ١٢٧/٤ — المزي : ٩٨٨٧/٢٨٧/٧ .

٤٦٢٤ — صحيح ، د البيوع ١٥ : ٦٥٢/٣ ، ت فيه ٢١ : ٥٣٨/٣ ، ق التجارات ٥٦ : ٧٦٣/٢ ، حم :

١٢/٥ ، ٢١ ، ٢٢ — المزي : ٤٥٨٣/٦٥/٤ .

٦٤ - بيع الحيوان بالحيوان يداً بيد متفاضلاً

٤٦٢٥ - أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ، ولا يشعر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عبد ، فجاء سيده يريد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بعنيه » فاشتراه بعدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً بعد حتى يسأله : أعبد هو ؟

٦٥ - بيع حبل الحبل

٤٦٢٦ - أخبرنا يحيى بن حكيم قال : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة ، عن أيوب عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السلف في حبل الحبل ربا » .

٤٦٢٧ - أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل .

قوله : « السلف في حبل الحبل » هما بفتحين ، ومعناها : محمول المحبولة في الحال ، على أنهما مصدران أريد بهما المفعول ، والتاء في الثاني للإشارة إلى الأنوثة ، والسلف فيه هو أن يسلم المشتري الثمن إلى رجل عنده ناقة حبل ، ويقول : إذا ولدت هذه الناقة ، ثم ولدت التي في بطنها فقد اشتريت منك ولدها بهذا الثمن ، فهذه المعاملة شبيهة بالربا ، لكونها حراماً كالربا ، من حيث إنه بيع ما ليس عند البائع ، وهو لا يقدر على تسليمه ، ففيه غرر - س .

قوله : عن بيع حبل الحبل ، هو أن يقول البائع وعنده ناقة حبل : إذا ولدت هذه الناقة ثم

٤٦٢٥ - صحيح ، انظر ٤١٨٩ .

٤٦٢٦ - صحيح ، حم : ٢٤٠/١ - المزي : ٥٤٤٠/٣٩٣/٤ .

٤٦٢٧ - خ البيوع ٦١ : ٣٥٦/٤ ، والسلم ٧ : ٤٣٥/٤ ، ومناقب الأنصار ٢٦ : ١٤٩/٧ ، م البيوع ٣ : ١١٥٣/٣ ،

١١٥٤ ، د فيه ٢٥ : ٦٧٥/٣ ، ت فيه ١٦ : ٥٣١/٣ ، ق التجارات ٢٤ : ٧٤٠/٢ ، ط البيوع ٢٦ : ٦٥٣/٢ ،

حم : ٥/٢ ، ١١ ، ١٥ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ١٠٨ ، ١٤٠ ، ١٥٥ - المزي : ٧٠٦٢/٤٢٧/٥ .

١ - كذا في جميع النسخ من النسائي ، ولكن في تحفة الأشراف ٤٥٨٣/٦٥/٤ : عن سعيد ؛ وهو ابن أبي عروبة - قاله أبو الأشبال .

٤٦٢٨ - أخبرنا قتيبة ، قال : حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية .

٦٦ - تفسير ذلك

٤٦٢٩ - أخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين - قراءة عليه وأنا أسمع ، واللفظ له - ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية ، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يتاع جزوراً إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التي في بطنها .

٦٧ - بيع السنين

٤٦٣٠ - أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين .

٤٦٣١ - أخبرنا إسحاق بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان - وهو ابن عتيق - ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين .

ولدت التي في بطنها فقد بعك ولدها ، ويؤيد هذا التفسير الحديث الأول ، وروى عن ابن عمر ما يقتضي أن المراد أن يباع شئ بتا ، ويجعل أجل ثمنه إلى أن تنتج الناقة ، ثم ينتج ما في بطنها ، وإضافة البيع حينئذٍ لأدنى ملابس - س .

قوله : عن بيع السنين ، هو أن يبيعه ثمرة حائضه إلى سنتين أو أكثر - س .

٤٦٢٨ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٨٢٩٦/٢٠٢/٦ .

٤٦٢٩ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٢٧ - المزي : ٨٣٧٠/٢١٧/٦ .

٤٦٣٠ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٣٥ - المزي : ٢٧٦٨/٣٠٧/٢ .

٤٦٣١ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٣٥ .

٦٨ - البيع إلى الأجل المعلوم

٤٦٣٢ - أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يزيد بن زريع قال : حدثنا عمارة ابن أبي حفصة قال : أخبرنا عكرمة ، عن عائشة قالت : كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردين قطريين ، فكان إذا جلس فعرق فيهما ثقلا عليه ، وقدم لفلان اليهودي من الشام ، فقلت : لو أرسلت إليه فاشترت منه ثوبين إلى الميسرة ، فأرسل إليه ، فقال : لقد علمت ما يريد محمد ، إنه إنما يريد أن يذهب بمالي أو يذهب بهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كذب ، قد علم أنني من أتقاهم الله ، وآداهم للأمانة » .

٦٩ - سلف وبيع وهو أن يبيع السلعة على أن يسلفه سلفا

٤٦٣٣ - أخبرنا إسماعيل بن مسعود ، عن خالد ، عن حسين المعلم ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سلف وبيع ،

قوله : البيع إلى الأجل المعلوم ، وجد بهامش الأصل ما نصه « هكذا هذه الترجمة في نسخ المجتبى ، والذي في الكبرى : البيع إلى الأجل غير المعلوم » وهو المطابق للحديث — كذا وجد بهامش المصرية — ح .

قوله : قطريين ، القطري ، بكسر القاف ، ضرب من البرود فيه حمرة ، ولها أعلام ، فيها بعض الخشونة — س .

وقيل : هو حلل جياذ ، وتحمل من قبل البحرين من قرية هناك يقال لها : « قطر » بكسر القاف للنسبة ، وتخفيفاً — زهر .

قوله : إلى الميسرة ، أي إلى وقت معلوم يتوقع فيه انتقال الحال من العسر إلى اليسر ، وكأنه كان وقتاً معيناً يتوقع فيه ذلك ، فلا يرد الإشكال بجهالة الأجل — س .

قوله : « آداهم » في الصحاح : أدى دينه دية ، أي قضاها ، « وهو آدي للأمانة منك » بمد الألف — س .

٤٦٣٢ - صحيح ، ت البيوع ٧ : ٥١٨/٣ ، حم : ١٤٧/٦ - المزي : ١٧٤٠٠/٢٤٣/١٢ .

٤٦٣٣ - حسن صحيح ، انظر رقم ٤٦١٥ - المزي : ٨٦٩٢/٣١١/٦ .

وشرطين في بيع ، وربح ما لم يضمن .

٧٠ - شرطان في بيع ، وهو أن يقول : أبيعك

هذه السلعة إلى شهر بكذا وإلى شهرين بكذا

٤٦٣٤ - أخبرنا زياد بن أيوب قال : حدثنا ابن علية قال : حدثنا أيوب قال :

حدثنا عمرو بن شعيب قال : حدثني أبي ، عن أبيه - حتى ذكر عبد الله بن عمرو - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن » .

٤٦٣٥ - أخبرنا محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر ، عن

أيوب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سلف وبيع ، وعن شرطين في بيع واحد ، وعن بيع ما ليس عندك ، وعن بيع ما لم يضمن .

٧١ - بيعتين في بيعة ، وهو أن يقول : أبيعك

هذه السلعة بمائة درهم نقداً وبمأتي درهم نسيئة

٤٦٣٦ - أخبرنا عمرو بن علي ويعقوب بن إبراهيم ومحمد بن المثنى قالوا :

حدثنا يحيى بن سعيد قال : حدثنا محمد بن عمرو بن علي قال : حدثنا أبو سلمة ، عن أبي

قوله : « لا يحل سلف » الحديث تقدم تفسير ألفاظ الحديث غير ما ذكره المصنف فيما سبق - ح .

قوله : ربح ما لم يضمن ، وهو ربح مبيع اشتراه فباعه قبل أن ينتقل من ضمان البائع الأول

إلى ضمانه بالقبض ، والحديث قد مضى سابقاً (برقم ٤٦١٥) - س .

قوله : بن علي ، كذا في عامة نسختنا ، وعليه علامة النسخة ، لكن النسخة النذيرية خالية

٤٦٣٤ ، ٤٦٣٥ - حسن صحيح ، انظر رقم ٤٦١٥ .

٤٦٣٦ - حسن صحيح ، ت البيوع ١٨ : ٥٣٣/٣ ، ط فيه ٣٣ : ٦٦٣/٢ ، بلاغاً ، حم : ٤٣٢/٢ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ،

ورواه أبو داود في البيوع ٥٥ (١٣٩/٣) بالسند ذاته لكن بلفظ « من باع بيعتين في بيعة فله أو

كسهما أو الربا » - المزني : ١٥١١٢/٢٠/١١ .

هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة .

عنه ، وهو الصحيح لأن « محمد بن عمرو » هذا هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، أبو عبد الله المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعنه يحيى ابن سعيد القطان وغيره ، وأما محمد بن عمرو — بالواو — بن علي بن أبي طالب فهو رجل آخر ، قال الحافظ في التهذيب (٣٧٧/٩) : ليس في أولاد علي أحد اسمه عمرو — انتهى .

وقال في التقريب : محمد بن عمرو بن علي بن أبي طالب ، مجهول ، من الثالثة — انتهى — والله أعلم .

قوله : بيعتين في بيعة ، وفي رواية يحيى بن زكريا ، عن محمد بن عمرو عند أبي داود (٢/٧٣٨) « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا » قال الشافعي : له تأويلان : أحدهما : أن يقول : « بعثك بألفين نسيت ، وبألف نقداً ، فأيهما شئت أخذت به ، وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق » والثاني : أن يقول : « بعثك عبدي على أن تبني فرسك » — انتهى . وعلة النهي على الأول عدم استقرار الثمن ، ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النسأ ، وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقل يجوز وقوعه وعدم وقوعه ، فلم يستقر الملك ، وقوله : « فله أوكسهما أو الربا » يعني إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين : إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل ، أو الربا ، وهذا مما يؤيده التفسير الأول — انتهى من السبل (٢٢/٣) ؛ والتأويل الأول هو الذي ذكره المصنف في الترجمة وهو مروي عن سماك في مسند أحمد (٣٩٨/١) .

قال المحقق ابن القيم في تهذيب السنن (١٠٦/٥) : وهذا التفسير ضعيف ، فإنه لا يدخل الربا في هذه الصورة ، ولا صفتين هنا ، وإنما هي صفقة واحدة بإحدى الثمنين « لم قرر في تفسيره » أن يقول : « أبيعكها بمائة إلى سنة على أن أشتريها منك بثمانين حالة » قال : وهذا معنى الحديث الذي لا معنى له غيره ، وهو مطابق لقوله : « فله أوكسهما أو الربا » فإنه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيربى ، أو الثمن الأول ، فيكون هو أوكسهما ، وهو مطابق لصفقتين في صفقة ، فإنه قد جمع صفقتي النقد والنسيئة في صفقة واحدة ، ومبيع واحد ، وهو قد قصد بيع دراهم عاجلة بدراهم مؤجلة أكثر منها ، ولا يستحق إلا رأس ماله وهو أوكس الصفقتين ، فإن أبي إلا الأكثر كان قد أخذ الربا — انتهى ؛ وللحديث تفاسير آخر ، إن شئت الوقوف عليها فارجع إلى سنن الترمذي وشرحه تحفة الأحوذ (٢/٢٣٦) والعون (٣/٣٩٠) .

٧٢ — النهي عن بيع الثنيا حتى تطعم

٤٦٣٧ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : حدثنا عباد بن العوام قال : حدثنا سفيان ابن حسين قال : حدثنا يونس عن عطاء ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ، وعن الثنيا إلا أن تعلم .

٤٦٣٨ — أخبرنا علي بن حجر قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ؛ وأخبرنا زياد بن أيوب قال : حدثنا ابن علية قال : حدثنا أيوب ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة والثنيا ، ورخص في العرايا .

٧٣ — النخل يباع أصلها ويستثنى المشتري ثمرها

٤٦٣٩ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أئما امرئ أبر نخلاً ثم باع أصلها ،

قوله : عن الثنيا ، هي أن يستثنى في عقد البيع شئ مجهول فيفسده ، وقيل : هو أن يباع جزافاً فلا يجوز أن يستثنى منه شئ قل أو كثر — زهر .

قال السندي : هي كالدينا وزناً اسم للاستثناء ، والمراد : أنه لا يجوز بمسئتيه المجهول ، لأنه يؤدي إلى النزاع — والله تعالى أعلم .

قوله : والمعاومة ، هي بيع ثمر النخل والشجر سنتين أو أكثر — س .

قوله : « أبر نخلاً » من « التأبير » وهو التلقيح ، وهو أن يشق طلع الإناث ويؤخذ من طلع الذكور فيوضع فيها ، ليكون الثمر بإذن الله تعالى أجود مما لم يؤبر — س .

٤٦٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٣٩١٠ ، ٣٩١١ .

٤٦٣٨ — صحيح ، انظر رقم ٣٩١٠ ، ٣٩١١ — المزي : ٢٦٦٦/٢٨٩/٢ .

٤٦٣٩ — خ البيوع ٩٠ ، ٩٢ : ٤٠١/٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، والمساقاة ١٧ : ٤٩/٥ ، والشروط ٢ : ٣١٣/٥ ، م

البيوع ١٥ : ١١٧٢/٣ ، د فيه ٤٤ : ٧١٣/٣ ، ٧١٦ ، ت فيه ٢٥ ق التجارات ٣١ : ٧٤٥/٣ ،

٧٤٦ ، ط البيوع ٧ : ٦١٧/٢ ، حم : ٦/٢ ، ٩ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٨ — المزي : ٨٢٧٤/١٩٧/٦ .

فللذي أبر ثمر النخل إلا أن يشترط المبتاع .

٧٤ - العبد يباع ويستثنى المشتري ماله

٤٦٤٠ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع نخلاً بعد أن يؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .

٧٥ - البيع يكون فيه الشرط فيصح البيع والشرط

٤٦٤١ - أخبرنا علي بن حجر قال : أخبرنا سعدان بن يحيى ، عن زكريا ، عن عامر ، عن جابر بن عبد الله قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فأعبنى جملي ، فأردت أن أسيهه - فلحقني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودعا له فضربه ، فسار سراً لم يسر مثله ، فقال :

قوله : « فللذي أبر » أي للبائع - س .

قوله : « المبتاع » أي المشتري لنفسه وقت البيع - س .

قوله : « وله مال » هي إضافة مجازية عند غالب العلماء كإضافة الجل إلى القرس ، لأن العبد لا يملك ، ولذلك أضيف المال إلى البائع في قوله : « فماله للبائع » ولا يمكن مثله مع كون الإضافة حقيقية في الخلين ، وقيل : المال للعبد لكن للسيد حتى التزع منه - س .

قوله : سعدان بن يحيى ، هذا لقبه ، واسمه سعيد ، صدوق - تقريب .

قوله : فأعنى جملي ، أي عجز عن السير - س .

قوله : أن أسيهه ، بتشديد الياء ، أي أتركه في محل - س .

٤٦٤٠ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٦٨١٩/٣٧٠/٥ .

٤٦٤١ - خ البيوع ٣٤ : ٣٢٠/٤ ، والاستقراض ١ ، ١٨ : ٥٣/٥ ، ٦٧ ، والمظالم ٢٦ : ١١٧/٥ ،

والشروط ٤ : ٣١٤/٥ ، والجهاد ٤٩ ، ١١٣ : ٦٥/٦ ، ١٢١ ، م البيوع ٤٢ = المساقاة ٢١ :

١٢٢١/٣ ، والرضاع ١٦ : ١٠٨٩/٢ ، د البيوع ٧١ : ٧٧٥/٣ ، ت فيه ٣٠ : ٥٥٤/٣ ، ق

التجارات ٢٩ : ٧٤٣/٢ ، حم : ٢٩٩/٣ - المزي : ٢٣٤١/٢٠٣/٢ .

« بعنيه بوقية » قلت : لا ، قال : « بعنيه » فبعته بوقية ، واستثنيت حملانه إلى المدينة ، فلما بلغنا المدينة أتيته بالجمال ، وابتغيت ثمنه ، ثم رجعت ، فأرسل إلي فقال : « أتراني إنما ماكستك لآخذ جملك ؟ خذ جملك ودراهمك » .

٤٦٤٢ — أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع قال : حدثنا أبو عوانة ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن جابر قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم على ناضح لنا ، ثم ذكر الحديث بطوله ، ثم ذكر كلاماً معناه : فأزحف الجمل ، فزجره النبي صلى الله عليه وسلم فانتشط ، حتى كان أمام الجيش ، فقال النبي

قوله : « بعنيه » أي بعه مني — س .

قوله : « بوقية » قال في القاموس : الأوقية بالضم : شبهة مناقيل ، كـ « الوقية » بالضم وفتح المثناة التحتية مشددة : وأربعون درهماً ، جمعه « أواق ، ووقايا » — ح .

قوله : قلت لا ، إما للحاجة إليه في السفر ، وذاك منعه عن البيع ، أو لأنه أراد أن يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم بلا بدل ، فامتنع عن البيع لذلك — س .

قوله : حملته ، بضم الحاء وسكون الميم ، أي ركوبه ، وبظايره جواز أحمد اشتراط ركوب الدابة في بيعها مطلقاً ، وقال مالك : بجوازه إن كانت المسافة قرية كما كانت في قضية جابر ، ومن لا يجوز ذلك مطلقاً يقول : ما كان ذاك شرطاً في العقد ، بل أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم تكمراً ، وسماه بعض الرواة شرطاً ، وبعض روايات الحديث يفيد أنه كان إغارة — س . وما هو التحقيق سيأتي في كلام الحافظ في الحديث التالي .

قوله : « ماكستك » قللت في ثمن جملك — والله تعالى أعلم — س .

قوله : محمد بن الطباع ، بشدة موحدة ، ثقة فقيه — مغني وتقريب .

قوله : ناضح ، إبل يسقى عليها ، والجمع « نواضح » — كذا في الجمع ؛ قال في الفتح : سمي بذلك لنضحه بالماء حال سقيه ، واختلف في تعيين هذه الغزوة — ح .

قوله : فأزحف الجمل ، بزاي معجمة وحاء مهملة وفاء ، أي أعياه ووقف ، قال الخطابي : المحدثون يقولون : بفتح الحاء ، أي على بناء الفاعل ، والأجود ضم الألف ، أي على بناء المفعول ،

صلى الله عليه وسلم : « يا جابر ! ما أرى جملك إلا قد انتشط » قلت : ببركتك يا رسول الله ! قال : « بعنيه ، ولك ظهره حتى تقدم » فبعته ، وكانت لي إليه حاجة شديدة ، ولكنني استحييت منه ، فلما قضينا غزاتنا ودنونا استأذنته بالتعجيل ، فقلت : يا رسول الله ! إني حديث عهد بعرس ؟ قال : « أبكراً تزوجت أم ثيباً ؟ » قلت : بل ثيباً يا رسول الله ! إن عبد الله بن عمرو أصيب ، وترك جوارى أبكاراً ، فكرهت أن آتيهن بمثلهن ، فتزوجت ثيباً

يقال : « زحف البعير » إذا قام من الإعياء ، وأزحفه السير — س .

قوله : « ولك ظهره » قال إمام الأئمة البخاري في صحيحه (٣١٤/٥) : قال أبو عبد الله : الاشرط أكثر وأصح عندي ، قال الحافظ (٣١٨/٥) : أي أكثر طرقاً ، وأصح مخرجاً ، وأشار بذلك إلى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة : هل وقع الشرط في العقد عند البيع ، أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه إباحة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شرائه على طريق العارية ؟ وأصرح ما وقع في ذلك من رواية النسائي (٤٦٤٤) من طريق سفيان بلفظ « وقد أعرتك ظهره إلى المدينة » لكن اختلف فيه حماد بن زيد وسفيان ، وحماد أعرف بحديث أيوب من سفيان ، والحاصل أن الذين ذكروهم بصفة الاشرط أكثر عدداً من الذين خالفوهم ، وهذا وجه من وجوه الترجيح ، فيكون أصح ، ويترجح أيضاً بأن الذين روه بصفة الاشرط معهم زيادة ، وهم حفاظ ، فتكون حجة ، وما جنح المصنف من ترجيح رواية الاشرط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث ، قال ابن دقيق العيد : إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج ، بشرط تعادل الروايات ، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً أو أتقن حفظاً فيتين الحمل بالراجح ، وقد جنح الطحاوي إلى تصحيح الاشرط ، لكن تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره : « إني ما كنتك إلخ » قال : فإنه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة ، وتغيير وتحريف لأقاربيل ، قال : وكيف يصنع قائله في قوله : « بعته منك بأوقية » بعد المساومة ، وقوله : « قد أخذته » وغير ذلك من الألفاظ المنصوصة في ذلك — انتهى ملخصاً .

قوله : وكانت لي إليه حاجة ، أي الجمل — س .

قوله : عبد الله بن عمرو ، يريد أباه — س .

قوله : أصيب ، أي استشهد يوم أحد — س .

قوله : جوارى ، أي بنات صغيراً — س .

تعلمهن وتؤدبهن ، فأذن لي ، وقسال لي : « انت أهلك عشاء » فلما قدمت أخبرت خالي ببيع الجمل فلامني ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم غدوت بالجمل ، فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهماً مع الناس .

٤٦٤٣ - أخبرنا محمد بن العلاء قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر بن عبد الله قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وكنت على جمل ، فقال : « مالك في آخر الناس ؟ » قلت : أعشى بعيري ، فأخذ بذنبه فزجره ، فإن كنت إنما أنا في أول الناس ، يهمني رأسه ، فلما دنونا من المدينة قال : « ما فعل الجمل ؟ بعنيه » قلت : لا بل هو لك يا رسول الله ! قال : « لا بل بعنيه » قلت : لا بل هو لك ، قال : « لا بل بعنيه ، قد أخذته بوقية ، أركبه ، فإذا قدمت المدينة فأتنا به . فلما قدمت المدينة جئته به ، فقال لبلال : « يا بلال ! زن له أوقية ، وزده قيراطاً » قلت : هذا شئ زادني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يفارقني فجعلته في كيس ، فلم يزل

قوله : عشاء ، أي آخر النهار ، أي لافي الليل ، وبعد العشاء - س .

قوله : « مالك ؟ » فيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم ، وإعانتهم بما يسر من حال أو مال أو دعاء ، وتواضعه صلى الله عليه وسلم - كذا في الفتح .

قوله : فأخذ بذنبه ، فيه جواز ضرب الدابة للسير ، وقد وقع مصرحاً كما سبق ، وإن كانت غير مكلفة ، ومحله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء - ذكره الحافظ - ح .

قوله : فإن كنت ، أي فإن الشأن كنت - س .

قوله : يهمني ، أي أخاف أن يتقدم رأسه على جمال الناس فيهمني ذلك - س .

قوله : قال : « لا ، بل » فيه رد العطية قبل القبض - كذا في الفتح - ح .

قوله : « وزده » فيه جواز الزيادة في الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن ، لكن برضا المالك - أفاده الحافظ - ح .

قوله : فلم يفارقني ، وفي بعض النسخ : فلن يفارقني .

عندي جتى جاء أهل الشام يوم الحرة ، فأخذوا منا ما أخذوا .

٤٦٤٤ — أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكنت على ناضح لنا سوء ، فقلت : لا يزال لنا ناضح سوء يا لهفاه ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أو ! » تبيعنيه ؟ يا جابر قلت : بل هو لك يا رسول الله ! قال : « اللهم ! اغفر له ، اللهم أرحمه ، قد أخذته بكذا وكذا ، وقد أعرتك ظهره إلى المدينة » فلما قدمت المدينة هيأته فذهبت به إليه ، فقال : « يا بلال ! أعطه ثمنه » فلما أدبرت دعاني ، فخفت أن يرده ، فقال : « هو لك » .

٤٦٤٥ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا المعتمر قال : سمعت أبي قال : حدثنا أبو نضرة ، عن جابر بن عبد الله قال : كنا نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على ناضح ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتبيعنيه بكذا وكذا ؟ والله يغفر لك » قلت : نعم ، هو لك يا نبي الله ! قال : « أتبيعنيه بكذا وكذا ؟ والله يغفر لك » قلت : نعم هو لك يا نبي الله ! قال : « أتبيعنيه بكذا وكذا ؟ والله يغفر لك » قلت : نعم ، هو لك — قال أبو نضرة : وكانت كلمة يقولها المسلمون : أفعل كذا وكذا ، والله يغفر لك .

قوله : يوم الحرة ، أي يوم حارب أهل الشام أهل المدينة في الحرة — بفتح فتشديد راء — موضع بالمدينة ، فيه حجارة سود ، ويقال لكل أرض ذات حجارة سود — س .
قوله : سوء ، أي ردئ — س .
قوله : هيأته ، أي هيأت ذلك الناضح — س .

٤٦٤٤ — صحيح الإسناد ، منكر المتن ، انظر ما قبله — المزي : ١٧٦٩/٣٠٧/٢ .

٤٦٤٥ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٣١٠١/٣٧٩/٢ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٧٦ — البيع يكون فيه الشرط الفاسد

فيصح البيع ويبطل الشرط

٤٦٤٦ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت اشترت بريرة ، فاشترط أهلها ولاءها ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق » قالت : فأعتقتها ، قالت : فدعاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها ، فاختارت نفسها ، وكان زوجها حراً .

٤٦٤٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا محمد قال : حدثنا شعبة قال : سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال : سمعت القاسم يحدث ، عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق ، وأنهم اشترطوا ولاءها ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اشترها فاعتقها ، فإن الولاء لمن أعتق » وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم ، فقيل : هذا تصدق به على بريرة ، فقال : « هو لها صدقة ولنا هدية » وخيرت .

٤٦٤٨ — أخبرنا قتيبة بن سعيد ، عن مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أن عائشة أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها : نبيعكها على أن الولاء لنا ، فذكرت

قوله : فخيرها من زوجها ، أي في زوجها — س .

قوله : وخيرت ، على بناء المفعول — س .

٤٦٤٦ — خ الكفارات ٨ : ٦٠١/١١ ، ت البيوع ٣٣ : ٣٥٧/٣ ، والولاء ١ : ٤٣٧/٤ وانظر رقم ٢٦١٥ ، ٣٤٧٩ — المزي : ١١ : ٣٧٢/١٥٩٩٢ .

٤٦٤٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٦١٥ — المزي : ١٢ : ١٧٤٩١/٢٦٩ .

٤٦٤٨ — خ البيوع ٧٣ : ٣٧٦/٤ ، والمكاتب ٢ : ١٨٨/٥ ، والفرائض ١٩ ، ٢٢ : ٣٩/١٢ ، ٤٥ ، م العتق ٢ : ١١٤١/٢ ، وفيه ١٢ : ٣٣٠/٣ ، ط العتق ١٠ : ٧٨١/٢ ، حم : ٢٨/٢ ، ١١٣ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، وانظر أيضاً رقم ٢٦١٥ — المزي : ٦ : ٨٣٣٤/٢١٠ .

ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « لا يمنعك ذلك ، فإن الولاء لمن أعتق » .

٧٧ — بيع المغانم قبل أن تقسم

٤٦٤٩ — أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني

إبراهيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن عبد الله بن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغانم حتى تقسم ، وعن الحبالى أن يوطأن حتى يضعن ما في بطونهن ، وعن لحم كل ذي ناب من السباع .

٧٨ — بيع المشاع

٤٦٥٠ — أخبرنا عمرو بن زرارة قال : أخبرنا إسماعيل ، عن ابن جريج قال :

أخبرني أبو الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشفعة في كل شرك : ربعة ، أو حائط ، لا يصلح له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن باع فهو أحق به حتى يؤذنه » .

قوله : حتى تقسم ، وذلك لعدم الملك قبل القسمة ، إذ لا يدري كل غانم قبل القسمة ما يدخل في سهمه ، فلو باع سهمه قبل ذلك فقد باع المجهول — س .

قوله : بيع المشاع ، سهم مشاع ، وسهم شائع ، أي غير مقسوم ، وسهم شائع أيضاً كما يقال : سائر الشئ وساره — كذا في صحاح الجوهري — ح .

قوله : « كل شرك » بكسر أوله وسكون الراء ، أي كل مشترك — س .

قوله : « ربعة » بفتح الراء وسكون الباء ، المسكن والدار بدل من « شرك » — س .

قوله : أو حائط ، بستان — س .

قوله : « لا يصلح له أن يبيع » أي يكره له البيع ، لا أن البيع حرام كذا قرره كثير من العلماء ، وإن كان ظاهر الأحاديث يقتضي الحرمة — س . ويؤيده لفظة « لا يحل » كما في الرواية الآتية .

٤٦٤٩ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٤٠٨/٢٢٠/٥ .

٤٦٥٠ — م المساقاة ٢٨ = البيوع ٤٩ : ١٢٢٩/٣ ، د البيوع ٧٥ : ٧٨٣/٣ ، حم : ٣١٢/٣ ، ٣١٦ ،

٣٥٧ ، ٣٩٧ ، ويأتي برقم ٤٧٠٤ و ٤٧٠٥ — المزي : ٢٨٠٦/٣١٧/٢ .

٧٩ — التسهيل في ترك الإشهاد على البيع

٤٦٥١ — أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران قال : حدثنا محمد بن بكار

قال : حدثنا يحيى — وهو ابن حمزة — ، عن الزبيدي ، أن الزهري أخبره ، عن عمارة بن خزيمة ، أن عمه حدثه — وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم — أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، واستتبعه ليقبض ثمن فرسه ، فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم وأبطأ الأعرابي ، وطفق الرجال يتعرضون للأعرابي فيسومونه بالفرس ، وهم لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه ، حتى زاد بعضهم في السوم على ما ابتاعه به منه ، فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداءه ، فقال : « أليس قد ابتعته منك ؟ » قال : لا والله ! ما بعته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قد ابتعته منك » فطفق الناس يلوذون بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالأعرابي ، وهما يتراجعان ، وطفق الأعرابي

قوله : التسهيل إلخ ، استدل المصنف بحديث الباب على جواز البيع بغير إشهاد ، قال الشافعي : لو كان الإشهاد حتماً لم يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم — يعني الأعرابي — من غير حضور إشهاد ، ومراده أن الأمر في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا بَاعْتُمْ ﴾ ليس على الوجوب ، بل هو على الندب ، لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم قرينة صارفة للأمر من الوجوب إلى الندب — كذا في النيل (١٤٥/٥) ، وراجع أحكام القرآن (١٢٣/٢ — ١٢٦) للشافعي ، والأحكام (١٠٩/١) لابن العربي ، والسنن الكبرى للبيهقي (١٤٥/١٠) .

قوله : ابتاع ، أي اشترى — س .

قوله : واستتبعه ، أي قال للأعرابي : اتبعني — س .

قوله : فيسومونه ، وفي بعض النسخ : فيسومون .

قوله : إن كنت مبتاعاً ، أي مريداً لشرائه ، أي فاشتر — س .

قوله : يلوذون ، أي يتعلقون بهما ، ويحضران مكالمتهما — س .

يقول : هلمّ شاهدا يشهد أنني قد بعته ، قال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بعته ، قال : فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال : « لم تشهد ؟ » قال : بتصديقك يا رسول الله ! قال : فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين .

٨٠ - خلاف المتبايعين في الثمن

٤٦٥٢ - أخبرنا محمد بن إدريس قال : حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال : حدثنا أبي ، عن أبي عميس قال : حدثني عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، عن أبيه ، عن جده قال [سمعت '] عبد الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة ، فهو ما يقول رب السلعة ، أو يتركها » .

٤٦٥٣ - أخبرني إبراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد وعبد الرحمن بن خالد

قوله : هلمّ شاهداً ، أي هات شاهداً على ما تقول - س .

قوله : بتصديقك ، أي بمعرفتي أنك صادق في كل ما تقول ، أو بسبب أنني صدقتك في أنك رسول ، ومعلوم من حال الرسول عدم الكذب فيما يخبر ، سيما لأجل الدنيا - س .

قوله : فجعل ، أي فحكم بذلك ، وشرع في حقه ، إما بوحى جديد ، أو بتفويض مثل هذه الأمور إليه منه تعالى ، والمشهور أنه رد الفرس بعد ذلك على الأعرابي ، فمات من ليلته عنده - والله تعالى أعلم - س . ولم أقف على مستند هذا المشهور .

قوله : خلاف ، وفي بعض النسخ : اختلاف .

قوله : إذا اختلف البيعان ، أي في قدر الثمن ، أو في شرط الخيار ، مثلاً : يحلف البائع على ما أنكر ، ثم يتخير المشتري بين أن يرضى بما حلف عليه البائع ، وبين أن يحلف على ما أنكر فإذا تحالفا ، فإما أن يرضى أحدهما على ما يدعي الآخر ، أو يفسخ البيع ، هذا إذا كانت السلعة قائمة كما في بعض الروايات ، وقوله : « أو يتركها » أي يفسخا العقد ، هكذا قالوا : وظاهر الحديث أنه بعد حلف

٤٦٥٢ - صحيح ، د البيوع ٧٤ : ٧٨٠/٣ ، ٧٨٣ ، ت فيه ٤٣ : ٥٧٠/٣ ، ق التجارات ١٩ : ٧٣٧/٢ ، حم :

٤٤٦/١ - المزني : ٩٥٤٦/١٣٧/٧ .

٤٦٥٣ - حسن ، انظر ما قبله - المزني : ٩٦١١/١٥٩/٧ .

١ - ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

— واللفظ لإبراهيم — قالوا : حدثنا حجاج قال : قال ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ، عن عبد الملك بن عبيد قال : حضرنا أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود ، أتاها رجلان تبايعا سلعة ، فقال أحدهما : أخذتها بكذا [وكذا] ، وقال هذا : بعته بكذا وكذا ، فقال أبو عبيدة : أتني ابن مسعود في مثل هذا ، فقال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتني بمثل هذا ، فأمر البائع أن يستحلف ، ثم يختار المبتاع ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك .

٨١ - مبايعة أهل الكتاب

٤٦٥٤ — أخبرنا أحمد بن حرب قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنسيئة وأعطاه درعاً له رهناً .

٤٦٥٥ — أخبرنا يوسف بن حماد قال : حدثنا سفيان بن حبيب ، عن هشام ،

البائع بخير المشتري : بين أن يأخذ بما حلف عليه البائع ، وبين أن يرد كما في الرواية الآتية — والله تعالى أعلم — س .

قوله : ابن عبيد ، هكذا وقع في رواية الكتاب وفي رواية مسند أحمد (٤٦٦/١) وقال الحافظ في التلخيص (٣١/٣) : رجع هذا أحمد والبيهقي ، وهو ظاهر كلام البخاري ، وقد صححه ابن السكن والحاكم (٤٨/٢) — انتهى ، ورواه أيضاً الإمام أحمد في مسنده (٤٦٦/١) عن الشافعي إلا أنه قال : « عن عبد الملك بن عمير » ومن طريق أحمد رواه الدارقطني (١٩/٣) والبيهقي (٣٣٢/٥) والحاكم في المستدرک (٤٨/٢) وفيه أيضاً « عبد الملك بن عمير » قال الحافظ في التهذيب (٤٠٩/٦) : « عبد الملك بن عبيد » أو « ابن عبيدة » روى عن أبي عبيدة بن عبد الله ، روى له النسائي حديثاً واحداً في البيوع — انتهى ، وقال في التقريب : مجهول الحال — انتهى ؛ ثم اعلم أنهم وإن تكلموا في الحديث لكن النظر في مجموع طرقه يصيره حسناً محتجاً به ، وراجع التخریج (١٠٦/٤ — ١٠٧) وتعليق المسند

٤٦٥٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٦١٣ .

٤٦٥٥ — صحيح ، ت البيوع ٧ : ٥١٩/٣ ، ق الرهن ١ : ٨١٥/٢ ، حم : ٢٣٦/١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٦١ —

المزي : ٦٢٢٨/١٧١/٥ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعر لأهله .

٨٢ — بيع المدبر

٤٦٥٦ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ألك مال غيره ؟ » قال : لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من يشتريه مني ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم ، فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(٢٠٢/٢ — ٢٠٤) والتلخيص (٣١/٣) — والله أعلم .

قوله : المدبر ، اسم مفعول ، وهو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكة ، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة — كذا في الفتح (٤٢١/٤) والسبل .

قوله بني عذرة ، بضم مهملة وسكون ذال معجمة — مغني .

قوله : « من يشتريه مني ؟ » فيه بيع المدبر ، ومن لا يراه يحمله على التدبير المقيد ، أو على أنه كان مديوناً يوم دبر ، والأول بعيد ، والثاني يبطله آخر الحديث — والله تعالى أعلم ، وفيه أن السفه يحجر ويرد عليه تصرفه — والله تعالى أعلم — س .

ورواية البخاري في باب بيع الزائدة من البيوع (٣٥٤/٤) تدل على أن مالك هذا الغلام كان محتاجاً ، وذكر الحافظ (٤٢٢/٤) رواية لإسماعيل فيها أنه كان عليه دين ، قال في السبل (٤/٢٢٥) : وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقه أو قضاء دينه ، وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقاً ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ ورد بأنه عام خصصه الحديث ، وذهب آخرون — منهم الشافعي وأحمد — إلى جواز بيعه مطلقاً ، مستدلين بحديث جابر ، وبشبهه بالوصية ، فإنه إذا احتاج الموصى باع ما أوصى به ، وكذلك مع استغنائه ، قالوا : والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة ، وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه ، وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق ، والظاهر القول الأول — انتهى ؛ وهو قول الحسن وعطاء ، ومال إليه ابن دقيق العيد ، والثاني قول الحنفية وغيرهم ، وإلى الثالث ذهب أيضاً إسحاق بن راهويه ، وإليه يلوح صنيع المصنف

٤٦٥٦ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٤٧ .

فدفعها إليه ثم قال : « ابدأ بنفسك ، فتصدق عليها ، فإن فضل شئ فلاهلك ، فإن فضل من أهلك شئ فلذي قرابتك ، فإن فضل من ذي قرابتك شئ فهكذا وهكذا وهكذا » يقول : « بين يديك وعن يمينك ، وعن شمالك » .

٤٦٥٧ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : حدثنا إسماعيل قال : حدثنا أيوب ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رجلاً من الأنصار — يقال له أبو مذكورة — اعتق غلاماً له عن دبر ، يقال له يعقوب ، لم يكن له مال غيره ، فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من يشتريه ؟ » فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، فدفعها إليه وقال : « إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه ، فإن كان فضلاً فعلى عياله ، فإن كان فضلاً فعلى قرابته ، أو على ذي رحمه ، فإن كان فضلاً فههنا وههنا » .

٤٦٥٨ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان وابن أبي خالد ، عن سلمة بن كهيل ، عن عطاء ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر .

٨٣ — بيع المكاتب

٤٦٥٩ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال ، حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة

والإمام البخاري — والله تعالى أعلم — وراجع الخطابي (٧٥/٤) والفتح (١٦٦/٥) والنيل (٧٧/٦) .
قوله : « فضل » أي بقي ، وبابه ، « نصر » و « حسب » كما في القاموس — س .
قوله : أبو مذكورة ، وفي بعض النسخ : أبو مذكور .

قوله : المكاتب ، اسم مفعول ، وهو من وقعت عليه الكتابة ، وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا أو نحوه من مالك أو نحوه ، وهو على خلاف القياس عند من يقول : إن العبد لا يملك — كذا في السبل .

٤٦٥٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٤٧ — المزي : ٢٨٩/٢ ، ٢٦٦٧ .
٤٦٥٨ — خ البيوع ١١٠ : ٤٢٠/٤ ، ق العتق = الأحكام ٩٤ : ٨٤٠/٢ ، حم : ٣٠١/٣ ، ٣٠٨ ، ٣٦٥ ، ٣٩٠ ، وانظر أيضاً رقم ٢٥٤٧ ، ويأتي برقم ٥٤٢٠ — المزي : ٢٢٤/٢ ، ٢٤١٦ .
٤٦٥٩ — خ البيوع ٦٧ : ٣٦٩/٤ ، والمكاتب ٢ : ١٩٠/٥ ، والشروط ٣ : ٣١٣/٥ ، م العتق ٢ : ١١٤١/٢ ، ١١٤٣ ، وفيه ٢ : ٢٤٥/٤ — ٢٤٨ ، ت الوصايا ٧ : ٤٣٦/٤ ، ق العتق ٣ : ٨٤٢/٢ ، ط العتق ١٠ :

عن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها شيئاً ، فقالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذكرت ذلك بريرة لأهلها ، فأبوا ، وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك ، فلتفعل ، فيكون لنا ولاؤك ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ابتاعي واعتقي ، فإن الولاء لمن أعتق » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، فمن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن اشترط مائة شرط ، شرط الله أحق وأوثق » .

٨٤ — المكاتب يباع قبل أن يقضي من كتابته شيئاً

٤٦٦٠ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني رجال من أهل العلم منهم يونس والليث ، أن ابن شهاب أخبرهم ، عن عروة ، عن عائشة أنها قالت : جاءت بريرة إليّ فقالت : يا عائشة ! إني كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية ، فأعيني ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً ، فقالت لها عائشة — ونفست فيها — : ارجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أعطيهم ذلك جميعاً ، ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذهبت بريرة إلى أهلها ، فعرضت ذلك عليهم ، فأبوا ، وقالوا : إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل ، ويكون ذلك لنا ، فذكرت ذلك عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا يمنعك ذلك منها ، ابتاعي وأعتقي ، فإن الولاء لمن أعتق » ففعلت ، وقام رسول

قوله : أن أقضي عنك كتابك ، أي أشريك وأعتقك ، وسمي ذلك قضاء للكتابة مجازاً ، ثم فيه بيع المكاتب ، ومن لا يراه يحمله على أن البيع كان بعد فسخ الكتابة ، وتعجزها برضا الطرفين — م .

قوله : على تسع ، وفي بعض النسخ : على سبع .

قوله : أوقية ، وفي بعض النسخ : وقية .

قوله : ونفست ، بكسر فاء ، أي رغبت ، والجملة حال من فاعل « قالت » — م .

= ٧٨٠/٢ ، وانظر أيضاً رقم ٢٦١٥ — المزني : ١٢/٧٢/١٦٥٨٠ .

٤٦٦٠ — صحيح ، انظر ما قبله .

الله صلى الله عليه وسلم في الناس ، فحمد الله تعالى ثم قال : « أما بعد ! فما بال الناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق » .

٨٥ — بيع الولاء

٤٦٦١ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد قال : حدثنا عبيد الله ، عن عبد الله بن دينار ، عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء ، وعن هبته .

٤٦٦٢ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء ، وعن هبته .

٤٦٦٣ — أخبرنا علي بن حجر قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن شعبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء ، وعن هبته .

٨٦ — بيع الماء

٤٦٦٤ — أخبرنا الحسين بن حريث قال : حدثنا الفضل بن موسى

قوله : عن بيع الولاء ، ليس المراد به المال بعد موت المعتق — بالفتح — انتقاله إلى المعتق — بالكسر — بل المراد هو السبب الذي بين المعتق والمعتق ، الذي هو سبب لانقضاء هذا المال — م .

٤٦٦١ — خ العتق ١٠ : ١٦٧/٥ ، والفرائض ٢١ : ٤٢/١٢ ، م العتق ٣ : ١١٤٥/٢ ، د الفرائض ١٤ : ٣٣٤/٣ ، ت البيوع ٢٠ : ٥٣٧/٣ ، ق الفرائض ١٥ : ٩١٨/٢ ، ط العتق ١٠ : ٧٨٢/٢ ، حم : ٩/٢ ، ٧٩ ، ١٠٧ — المزني : ٧٢٢٣/٤٦٠/٥ .

٤٦٦٢ — صحيح ، انظر ما قبله — المزني : ٧٢٥٠/٤٦٤/٥ .

٤٦٦٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٦١ — المزني : ٧١٨٩/٤٥٥/٥ .

٤٦٦٤ — م المساقاة ٨ = البيوع ٢٩ : ١١٩٧/٣ ، ق الرهون ١٨ = الأحكام ٧٩ : ٨٢٨/٢ ، حم : ٣٥٦/٣ ، =

السيناني ، عن حسين بن واقد ، عن أيوب السخيتاني ، عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء .

٤٦٦٥ — أخبرنا قتيبة وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن — واللفظ له — قال :

حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار قال : سمعت أبا المنهال يقول : سمعت إياس بن عمر — وقال مرة : ابن عبد — يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الماء قال قتيبة : لم أفقه عنه بعض حروف أبي المنهال كما أردت .

٨٧ — بيع فضل الماء

٤٦٦٦ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا داود ، عن عمرو ، عن

أبي المنهال ، عن إياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع

قوله : السيناني ، بكسر سين وسكون مشاة تحية فنون ، نسبة إلى سينان ، قرية من

خراسان — مغني .

قوله : عن بيع الماء ، غالب العلماء على أن الماء إذا أحرزه إنسان في إنائه وملكه يجوز بيعه ،

وحملوا الحديث على ماء السماء والعيون والأنهار التي لا مالك لها — س .

قوله : ابن عبد ، قال في التهذيب (٣٨٩/١) إياس بن عبد (بغير إضافة) المزني ، له

صحة ، كنيته أبو عوف ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن بيع الماء ، وعنه أبو

المنهال عبد الرحمن بن مطعم ، قلت : قال البغوي في المعجم : لا أعلمه روى حديثاً مستنداً غيره ،

وروى عنه حديث موقوف ، وهو جد عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن مقرن لأمه ، تفرد بالرواية عنه

عبد الرحمن بن مطعم — انتهى بتلخيص ، وانظر الإصابة (٩٢/١) .

قوله : عنه ، أي عن سفيان — ح .

= وانظر رقم ٤٦٧٤ — المزني : ٢٣٩٩/٢٢٠/٢ .

٤٦٦٥ — د البيوع ٦٣ : ٧٥١/٣ ، ت فيه ٤٤ : ٥٧١/٣ ، ق الرهون ١٨ = الأحكام ٧٩ : ٨٢٨/٢ ،

حم : ٤١٧/٣ — المزني : ١٧٤٧/١٠/٢ .

٤٦٦٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

فضل الماء ، وباع قيم الوهط فضل ماء الوهط ، فكرهه عبد الله بن عمرو .

٤٦٦٧ — أخبرنا إبراهيم بن الحسن ، عن حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني

عمرو بن دينار ، أن أبا المنهال أخبره ، أن إياس بن عبد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا فضل الماء ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء .

٨٨ — بيع الخمر

٤٦٦٨ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن وعله

المصري ، أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب ؟ قال ابن عباس : أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية حمراء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هل علمت أن الله عز وجل حرمها » فسار — ولم أفهم

قوله : فضل الماء ، هو ما فضل عن حاجته وحاجة عياله وماشيته وزرعه — س .

قوله : ماء الوهط ، ضبط بفتحين ، مال كان لعمرو بن العاص بالطائف ، وقيل : قرية

بالطائف ، وأصله الموضع المظمن — س .

قوله : راوية خمر ، قال أبو عبيد : هي والمزادة بمعنى — زهر . الراوية هي المزادة لأنها

تروي صاحبها ، وقيل : البعير — مجمع .

أقول : فالمراد هنا البعير المحمول عليه المزداتان ، ويؤيده ما في آخر الحديث « ففتح المزداتين »

— والله تعالى أعلم — ح .

قوله : « هل علمت إلخ » يريد أن الخمر حرام ، فلعلك ما علمت بذلك ، ففعلت ما فعلت

لذلك — قاله السندي ؛ وورد في رواية مسلم جوابه « قال : لا » .

قوله : فسار ، من السر الذي هو بمعنى الكلام الخفي ، ومفعول له « إنساناً » — س . أي

لفظ « إنساناً » الذي سيأتي مفعول « سار » وجملة « ولم أفهم سار كما أردت فسألت » معترضة من

كلام الراوي — ح .

٤٦٦٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٦٥ .

٤٦٦٨ — م البيوع ٣٣ = المساقاة ١٢ : ١٢٠٦/٣ ، ط الأشربة ٥ : ٨٤٦/٢ — المزي : ٥٨٢٣/٥٤/٥ .

سار كما أردت فسألت — إنساناً إلى جنبه ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « بم سارته ؟ » قال : أمرته أن يبيعها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها » ففتح المزدتين حتى ذهب ما فيهما .

٤٦٦٩ — حدثنا محمود بن غيلان قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا سفيان ، عن منصور ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة قالت ، لما نزلت آيات الربا ، قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فتلاهن على الناس ، ثم حرم التجارة في الخمر .

٨٩ — باب بيع الكلب

٤٦٧٠ — حدثنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن

قوله : سار ، وفي بعض النسخ : ما سار .

قوله : إنساناً ، مفعول سار — ح .

قوله : فقال ، وفي بعض النسخ : قال .

قوله : المزدتين ، المزايدة بفتح ميم وزاي ، الراوية ، أو القربة الكبيرة — مجمع . سميت مزايدة لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره ، وقيل : لأنه يزداد فيها جلد لتسع — شرح مسلم للنووي .
قوله : ثم حرم التجارة في الخمر ، تنبيهاً على أنهما في الحرمة سواء — س .

قال النووي : قال القاضي عياض وغيره : تحريم الخمر هو في سورة المائدة ، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة ، فإن آية الربا آخر ما نزلت ، أو من آخر ما نزل ، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها ، ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرم الخمر ، ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في إشاعته ، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك — زهر .

وقال السيوطي في حاشية أبي داود : جاء عن عائشة في بعض الروايات : لما نزلت سورة

٤٦٦٩ — خ الصلاة ٧٣ : ٥٥٤/١ ، والبيوع ٢٥ ، ١٠٥ : ٤/٣١٣ ، ٤١٧ ، وتفسير آل عمران ٤٩ — ٥٢ : ٨/

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، م المساقاة ١٢ = البيوع ٣٣ : ٣/١٢٠٦ ، د البيوع ٦٦ : ٣/٧٥٩ ، ق الأشربة ٧ : ٢/

١١٢٢ ، حم : ٦/٤٦ ، ١٠٠ ، ١٢٧ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٨٧ — المزي : ١٢/٣١٨/١٧٦٣٦ .

٤٦٧٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٢٩٧ .

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، أنه سمع أبا مسعود عقبة بن عمرو قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي ، وحلوان الكاهن .

٤٦٧١ — أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم قال : حدثنا سعيد بن

عيسى قال : أخبرنا المفضل بن فضالة ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشياء حرمها ، وثن الكلب .

٩٠ — ما استثنى

٤٦٧٢ — أخبرني إبراهيم بن الحسن قال : أخبرنا حجاج بن محمد ، عن حماد

ابن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

البقرة نزل فيها تحريم الخمر ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فهذا يدل على أنه كان في الآيات المذكورة تحريم ذلك ، وكأنه نسخت تلاوته — س .

قوله : مهر البغي ، هو ما تأخذه الزانية على الزنا ، وسماه مهراً لكونه على صورته ، وهو حرام بإجماع المسلمين — نووي . وقد تقدم شرح الحديث من السندي في الذبائح (برقم ٤٢٩٧) .

قوله : حلوان الكاهن ، هو ما يعطاه على كهانته ، يقال منه « حلوته حلواناً » إذا أعطيته ، قال الهروي وغيره : أصله من « الحلوة » شبه بالشئ الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة ، يقال : « حلوته » إذا أطعمته الحلو ، كما يقال : « عسلته » إذا أطعمته العسل ، قال أبو عبيد : ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا : وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه ، وذلك عيب عند النساء ، قالت امرأة تمدح زوجها : لا يأخذ الحلوان عن بنتنا — نووي .

قال في الفتح (٤ / ٤٢٧) : وهو حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى ، وغير ذلك مما يتعاتاه العرافون من استطلاع الغيب — انتهى وراجع الزاد (٧٨٦/٥ — ٧٨٩) .

قوله : الكاهن ، هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن — نووي .

٤٦٧١ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٩٣١/٩٢/٥ .

٤٦٧٢ — حسن ، انظر رقم ٤٣٠٠ .

عن ثمن الكلب ، والسنور ، إلا كلب صيد — قال أبو عبد الرحمن : هذا منكر .

٩١ - بيع الخنزير

٤٦٧٣ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عطاء ابن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام » فقيل : يا رسول الله ! رأيت شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا هو حرام » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : « قاتل

قوله : هذا منكر ، قال في الفتح (٤ / ٢٧) : ورجال إسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته ؛ وأخرج نحوه الترمذي (٣ / ٥٧٨) من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم ، وهو ضعيف ، فينبغي حمل المطلق على المقيد ، ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيد للاحتجاج به — نيل . أقول : ضعيف النووي والبيهقي أحاديث الاستثناء ، لكن يقتضي مجموعها أن للحديث أصلاً — كذا في الحواشي الجديدة ، وفيما قاله نظر ، كيف : وكل طريق له لا يخلو عن ضعف ، وصنع المحدثين يدل على شذوذ الاستثناء وقد تقدم بعض نصوصهم في الذبائح — فتذكر .

قوله : « والأصنام » وكانوا يعملونها من النحاس ونحوه ، ويبيعونها ، فانظر إلى سخافة عقولهم : حيث يعبدون أرباباً يبيعونها في الأسواق — قاله السندي ؛ فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة للشرك ، على أي وجه كانت ، ومن أي نوع كانت ، صنماً أو وثناً أو صلياً ، وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله ، فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها ، وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها ، فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها — كذا في الزاد (٥ / ٧٦١) .

قوله : يستصبح بها الناس ، أي يشعلون بها سرجهم — نووي .

قوله : « لا هو حرام » أي البيع ، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن تبعه ، ومنهم من حمل قوله : « هو حرام » على الانتفاع ، فقال : يحرم الانتفاع بها ، وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينتفع من الميتة أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل ، وهو الجلود المدبوغ — كما في الفتح (٤ / ٢٥) . والظاهر أن مرجع الضمير البيع ، لأنه المذكور صريحاً ، والكلام فيه ، ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث

٤٦٧٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٢٦١ .

الله اليهود ، إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها جملوه ، ثم باعوه ، فأكلوه ثمنه .

٩٢ - بيع ضراب الجمل

٤٦٧٤ - أخبرني إبراهيم بن الحسن ، عن حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضراب الجمل ، وعن بيع الماء ، وبيع الأرض للحرث ، يبيع الرجل أرضه وماءه ، فعن ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم .

٤٦٧٥ - أخبرني إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن علي

« ثم باعوه » وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث « لا تتغفوا من الميتة بشئ » وقد تقدم (برقم ٤٢٥٤) ، والمعنى : لا تظنوا أن هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة ، فإن بيعها حرام - انتهى من النيل (١٢١/٥) ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وحققه تلميذه ابن القيم في الزاد (٥/٧٤٩ - ٧٥٣) والإعلام (٢٧٢/٤) .

قوله : جملوه ، يقال : « أجمل الشحم ، وجمله » أي أذابه - شرح مسلم للنووي ، فيه دليل على إبطال الحيل والوسائل إلى المحرم - نيل .

قوله : ضراب الجمل ، بكسر الصاد ، قال في القاموس : ضرب الفحل ضرباً : نكح - ح .
قوله : عن بيع ضراب الجمل ، أي عن أخذ الكراء على ضرابه ، وينبغي لصاحب الفحل إعارته بلا كراء ، فإن في المنع عنها قطع النسل - س .

أقول : فإن أعطاه أحد شيئاً بلا طلب كرامة فلا يمنع كما سيجي ، والنهي عند قوم للتحريم ، وعند قوم للتنزيه كما في كراء الأرض للحرث - والله تعالى أعلم - ح .

قال في السبل : وهو (يعني الحمل على التنزيه) خلاف أصله - انتهى ؛ والأصل في النهي التحريم .

قوله : وبيع الأرض للحرث ، أي كراء الأرض للزرع ، وقد سبق (في الزراعة) - س .

٤٦٧٤ - م المساقاة ٨ = البيوع ٢٩ : ١١٩٧/٣ - المزى : ٢٨٢٢/٣٢٠/٢ .

٤٦٧٥ - خ الإجارة ٢١ : ٤٦١/٤ ، د البيوع ٤٢ : ٧١١/٣ ، ت فيه ٤٥ : ٥٧٢/٣ ، حم : ١٤/٢ - المزى : ٨٢٣٣/١٨٨/٦ .

ابن الحكم ؛ ح وأخبرنا حميد بن مسعدة قال : حدثنا عبد الوارث ، عن علي بن الحكم ؛ عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل .

٤٦٧٦ — أخبرنا عصمة بن الفضل قال : حدثنا يحيى بن آدم ، عن إبراهيم بن

حميد الرؤاسي قال : حدثنا هشام بن عروة ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن أنس ابن مالك قال : جاء رجل من بني الصعق — أحد بني كلاب — إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله عن عصب الفحل ، فنهاه عن ذلك ، فقال : إنا نكرم على ذلك .

٤٦٧٧ — حدثنا محمد بن بشار ، عن محمد قال : حدثنا شعبة ، عن المغيرة قال :

سمعت ابن أبي نعم ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام ، وعن ثمن الكلب ، وعن عصب الفحل .

٤٦٧٨ — أخبرني محمد بن علي بن ميمون قال : حدثنا محمد قال : حدثنا

قوله : عن عصب الفحل ، عصبه بفتح فسكون ، ماؤه فرساً كان أو بعيراً أو غيرهما ، وضرايه أيضاً ، ولم يته عن واحد منهما بل عن كراء يؤخذ عليه ، فهو يحذف المضاف ، أي كراء عصبه ، وقيل : يقال لكرائه : عصب أيضاً — والله أعلم — س .

قوله : بني الصعق أحد بني كلاب ، الصعق ككتف : الشديد الصوت ، ولقب فارس لبني كلاب ، ويقال فيه : الصعق كـ « إبل » والنسبة « صعقي » محركة ، وصعقي كعني ، على غير القياس ، ولقب لأن تيمماً أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ طعاماً فكفأت الريح قدره فلعنها ، فأرسل الله تعالى عليه صاعقة — كذا في القاموس — ح .

قوله : إنا نكرم على ذلك ، ولفظ الترمذي كما في المنتقى « إنا نطرق الفحل فنكرم ، فرخص في الكرامة » وقال : حديث حسن غريب ، قال في النيل : فيه دليل أن المعير إذا أهدى إليه المستعير هدية بغير شرط حلت له ، وقد ورد الترغيب في إطراق الفحل أخرجه ابن حبان في صحيحه (٩٢/٧)

٤٦٧٦ — صحيح ، ت البيوع ٤٥ : ٥٧٣/٣ — المزي : ١٤٥٠/٣٦٧/١ .

٤٦٧٧ — صحيح ، حم : ٢/٢٩٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ ، ٤١٥ ، ٥٠٠ — المزي : ١٠/١٥٤/١٣٦٢٧ .

٤٦٧٨ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٣/٣٩١/٤١٣٥ .

سفيان ، عن هشام ، عن ابن أبي نعم ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل .

٤٦٧٩ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال : حدثنا ابن فضيل ، عن الأعمش ،

عن أبي حازم قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ، وعصب الفحل .

٩٣ — الرجل يبتاع البيع فيفلس ويوجد المتاع بعينه

٤٦٨٠ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن يحيى ، عن أبي بكر بن حزم ،

عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرئ أفلس ، ثم وجد رجل عنده سلعته

من حديث أبي كبشة « من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً » — ح .

قوله : أبي نعم ، بضم نون وسكون عين مهملة . وهو عبد الرحمن البجلي — مغني وتقريب .

قوله : يوجد المتاع ، أي عند المفلس — س .

قوله : « أيما امرئ » كلمة « ما » زائدة لزيادة الإيهام « وامرئ » مجرور بالإضافة — س .

قوله : « أفلس » يقال : « أفلس الرجل » إذا صار إلى حال لا فلوس له ، أو صار ذا فلس

بعد أن كان ذا دراهم ودنانير ، وحقيقته الانتقال من اليسر إلى العسر ، قيل : المفلس لغة : من لا عين له ولا عرض ، وشرعاً : من قصر ما بيده عما عليه من الديون — س .

قوله : « ثم وجد رجل » أي بعد أن باعها منه ، ولم يقبض من ثمنه شيئاً كما في رواية الموطأ

عند مالك — قاله السندي ؛ وأجاب من لم يقيد الحديث بذلك — وهم الجمهور — بأن هذه الرواية

مرسلة أو مدرجة ، ولئن ثبتت فمتأولة على ما لو مات المشتري ملياً ، أو أنه شرط كونه أحق بجميع

ماله ، وراجع المسوى والمصنف (٣٨٩/١) ، وتفصيل المذاهب وأدلتها في المطولات كالخطابي (٣/

١٥٧ — ١٦٠) والفتح (٦٤/٥) وغيرهما .

قوله : « رجل » ، وفي بعض النسخ : « الرجل » .

٤٦٧٩ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣٤٠٧/٨٤/١٠ .

٤٦٨٠ — خ الاستقراض ١٤ : ٦٢/٥ ، م المساقاة ٥ = البيوع ٢٦ : ١٩٣/٣ ، د البيوع ٧٦ : ٧٩٠/٣ ، ت فيه

٢٦ : ٥٦٣/٣ ، ق الأحكام ٢٦ : ٧٩٠/٢ ، ط البيوع ٤٢ : ٦٧٨/٢ ، حم : ٢٢٨/٢ ، ٢٥٨ ، ٤١٠ ، =

بعينها فهو أولى به من غيره» .

٤٦٨١ — أخبرني عبد الرحمن بن خالد وإبراهيم بن الحسن — واللفظ له —

قالا : حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرني ابن أبي حسين ، أن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أخبره ، أن عمر بن عبد العزيز حدثه ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : عن الرجل يعدم إذا وجد

قوله : « فهو أولى به » أي بذلك الذي وجد من السلعة ، أي يجوز له أن يأخذه بعينه ولا يكون مشتركا بينه وبين سائر الغرماء ، وبهذا يقول الجمهور : خلافاً للحنفية ، فقالوا : إنه كالغرماء لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُظْرَةٌ إِلَى ميسرة ﴾ ويحملون الحديث على ما إذا أخذه على سوم الشراء مثلاً ، أو على البيع بشرط الخيار للبائع ، أي إذا كان الخيار للبائع ، والمشعري مقلد فالأنسبان يختار الفسخ ، وهو تأويل بعيد ، ولهم : إن الله تعالى لم يشرع الدائن عند الإفلاس إلا الانتظار ، فجوابه أن الانتظار فيما لا يوجد عند المفلس ، ولا كلام فيه ، وإنما الكلام فيما وجد عند المفلس ، ولا بد أن الدائنين يأخذون ذلك الموجود عنده ، والحديث يبين أن الذي يأخذ هذا الموجود هو صاحب المتاع ، ولا يجعل مقسوماً بين تمام الدائنين ، وهذا لا يخالف القرآن ولا يقتضي القرآن خلافه — والله تعالى أعلم — س . قال الخطابي : هذا سنة سنّها النبي صلى الله عليه وسلم في استدراك حق من باع على حسن الظن بالوفاء ، فأخلف موضع ظنه ، وظهر على إفلاس غريمه — زهر .

قوله : « من غيره » وذلك لأنه كان في الأصل ماله من غير مزاحمة ، ثم باعه ، ولم يرض في بيعه بخروجه من يده إلا بثمن ، فكان البيع إنما هو بشرط إيفاء الثمن ، فلما لم يؤد كان له نقصه ما دام المبيع قائماً بعينه ، فإذا فات المبيع لم يمكن أن يرد المبيع ، فيصير دينه كسائر الديون — كذا في حجة الله البالغة (١١٤/٢) ؛ واختار قول الجمهور صاحب التعليق الممجد من الحنفية .

قوله : عن الرجل ، أي في الرجل — س .

قوله : يعدم ، من أعدم الرجل إذا افتقر ، وهو صفة الرجل ، لأن تعريفه للجنس ، لا للمعهد — س .

عنده المتاع بعينه وعرفه : إنه لصاحبه الذي باعه .

٤٦٨٢ - أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : حدثني

الليث بن سعد وعمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها ، وكثر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » فتصدقوا عليه ، ولم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

٩٤ - الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق

٤٦٨٣ - أخبرني هارون بن عبد الله قال : حدثنا حماد بن مسعدة ، عن

ابن جريج ، عن عكرمة بن خالد قال : حدثني أسيد بن حضير بن سمالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أنه إذا وجدها في يد الرجل غير المتهم ، فإن شاء أخذها

قوله : إنه ، بكسر « إن » والجملة جزاء الشرط ، والضمير للمتاع - س .

قوله : « ليس لكم إلخ » ليس فيه ما يطابق الترجمة ، إذ ليس فيه أن المفلس وجد معه

متاع ، بل فيه أنه أصيب جميع ثماره فليتأمل ، ولعله فهم منه أنه يوجد معه شيء من الثمر فهو لصاحب الثمر - كذا في تعليقة الشيخ .

قوله : أسيد بن حضير ، بالتصغير فيهما ، قال المزني في الأطراف : قال أحمد بن حنبل : هو

في كتاب ابن جريج ، « أسيد بن ظهير » ولكن حديث ابن جريج حدثهم بالبصرة ، قال المزني : وهو الصواب لأن أسيد بن حضير مات في زمن عمر ، وصلى عليه فكيف يدرك زمن معاوية - انتهى - قاله السندي ، وراجع التهذيب (٣٤٨/١) وانظر الإصابة (١٢٧/١) .

قوله : « إذا وجدها » أي السرقة أو الأمتعة ، أو الأموال المسروقة ، أو المفصوبة - س .

قوله : غير المتهم ، أي في يد من اشترى من الغاصب والسارق ، لا في يد الغاصب أو

السارق - س .

٤٦٨٢ - صحيح ، انظر رقم ٤٥٣٤ .

٤٦٨٣ - صحيح ، د المراسيل ٤٥ ، حم : ٢٢٦/٤ - المزني : ١٥٠/٧٢/١ .

بما اشتراها ، وإن شاء اتبع سارقة ، وقضى بذلك أبو بكر وعمر .

٤٦٨٤ - أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا سعيد بن ذؤيب قال : حدثنا

عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، ولقد أخبرني عكرمة بن خالد ، أن أسيد بن حضير الأنصاري ثم أحد بني حارثة أخبره أنه كان عاملاً على اليمامة ، وأن مروان كتب إليه أن معاوية كتب إليه : أن أيما رجل سرق منه سرقة ، فهو أحق بها حيث وجدها ، ثم كتب بذلك مروان إليّ فكتبت إلى مروان : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بأنه إذا كان الذي ابتاعها من الذي سرقها غير متهم بخير سيدها ، فإن شاء أخذ الذي سرق منه بثمنها وإن شاء اتبع سارقه ، ثم قضى بذلك أبو بكر وعمر وعثمان فبعث مروان بكتابي إلى معاوية ، وكتب معاوية إلى مروان : إنك لست أنت ولا أسيد تقضيان عليّ ولكني أقضي فيما وليت عليكما ، فأنفذ لما أمرتك به ، فبعث مروان بكتاب معاوية فقلت : لا أقضي به ما وليت بما قال معاوية .

٤٦٨٥ - حدثنا محمد بن داود قال : حدثنا عمرو بن عون قال : حدثنا هشيم ،

عن موسى بن السائب ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة قال رسول الله صلى الله عليه

قوله : بما اشتراها ، لئلا يتضرر من غير تقصير منه ، ولا يخفى ما بين هذا الحديث وبين حديث سمرة الآتي من المعارضة ، لكن إن ثبت أن الخلفاء قضوا بهذا الحديث فينبغي أن يكون العمل به أرجح ، إلا أن كثيراً من العلماء مال إلى خلافة - والله تعالى أعلم - س . وأفاد بعض شيوخنا : أن حديث سمرة إن ثبت فحمول على المتهم فلا تعارض حينئذ - والله أعلم .

قوله : سرق منه ، على بناء المفعول - س .

قوله : « فهو أحق بها » أي بالسرقة ، على ارادة « المسروق » باسم « السرقة » - س .

قوله : فأنفذ لما أمرتك ، لعل معاوية رضي الله عنه كان متمسكاً بحديث سمرة الآتي - والله

تعالى أعلم - ح .

٤٦٨٤ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ١٥٦/٧٥/١ .

٤٦٨٥ - ضعيف الإناد ، د البيوع ٨٠ : ٨٠٢/٣ ، حم : ١٣/٥ ، ١٨ - المزي : ٤٥٩٥/٧٠/٤ .

وسلم : « الرجل أحق بعين ماله إذا وجدته ، ويتبع البائع من باعه » .

٤٦٨٦ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا غندر ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن

الحسن ، عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ، ومن باع بيعاً من رجلين فهو للأول منهما » .

٩٥ - الاستقراض

٤٦٨٧ — حدثنا عمرو بن علي قال : حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن

إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي ربيعة ، عن أبيه ، عن جده قال : استقرض مني النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألفاً ، فجاءه مال ، فدفعه إلي وقال : « بارك الله [لك] في أهلِكَ ومالك ، إنما جزاء السلف الحمد والأداء » .

قوله : « بعين ماله » قال الخطابي : هذا في المصوب والمسروق ونحوهما ، والبائع يطلق على المشتري ، وهو المراد هنا — س .

ورواية ابن ماجه (٧٨١/٢) في الأحكام أوضحت معنى حديث الكتاب ولفظها « إذا ضاع للرجل متاع ، أو سرق له متاع ، فوجده في يد رجل يبيعه ، فهو أحق به ، ويرجع المشتري على البائع بالثمن » وفي سننه الحجاج بن أرطاة ، وهو مدلس ، وأخرجه البيهقي (٥١/٦) ولفظ الكتاب أخرجه أبو داود ، وانظر تنقيح الرواة (١٨٨/٢) .

قوله : « فهي للأول منهما » أي للناكح الأول من الناكحين ، أو للولي الأول من الوليين ، ينفذ فيها تصرفه دون تصرف الثاني — س .

قوله : « ومن باع إلخ » مناسبة للترجمة من جهة أن بيع الثاني باطل لعدم صحة تصرفه في المبيع — والله أعلم — أفاده الشيخ حسين رحمه الله تعالى في تعليقه .

قوله : « جزاء السلف » السلف محركة : السلم ، اسم من الإسلاف ، والقرض الذي لا

٤٦٨٦ — ضعيف ، د النكاح ٢٢ : ٥٧١/٢ ، ت فيه ٢٠ : ٤١٨/٣ ، ق التجارات ٢١ : ٧٣٨/٢ ، والأحكام ١٩ : ٧٨٥/٢ ، حم : ٨/٥ ، ١١ — المزني : ٤٥٨٢/٦٤/٤ .

٤٦٨٧ — صحيح ، ق الصدقات ١٦ = الأحكام ٥٦ : ٨٠٩/٢ ، حم : ٣٦/٤ — المزني : ٥٢٥٢/٣١٨/٤ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٩٦ — التخليط في الدين

٤٦٨٨ — أخبرنا علي بن حجر ، عن إسماعيل قال : حدثنا العلاء ، عن أبي كثير مولى محمد بن محمد بن جحش ، عن محمد بن جحش قال : كنا جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع رأسه إلى السماء ، ثم وضع راحته على جبهته ، ثم قال : « سبحان الله ! ماذا نزل من التشديد » فسكتنا وفرغنا ، فلما كان من الغد سألته : يا رسول الله ! ما هذا التشديد الذي نزل ؟ فقال : « والذي نفسي بيده لو أن رجلاً قتل في سبيل الله ثم أحيى ثم قتل ، ثم أحيى ثم قتل ، وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى عنه دينه » .

٤٦٨٩ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا الثوري ، عن أبيه ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة فقال : « أهنا من بني فلان أحد ؟ » ثلاثاً ، فقام رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما منعك في المرتين الأولين ، أن لا تكون أجبتني ، أما أني لم أنوه بك إلا بخير ، إن فلاناً — لرجل منهم مات —

منفعة فيه للمقرض ، وعلى المقرض رده كما أخذه — قاموس . والمراد ههنا الثاني — ح .

قوله : « حتى يقضى عنه دينه » أي أو يرضى عنه خصمه في الدنيا أو في الآخرة ، فإنه في معنى القضاء — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أن لا تكون ، مفعول « منعك » فـ « لا » زائدة — ح .

قوله : لم أنوه بك ، هو صيغة المضارع من « نوه تنويهاً » إذا رفعه ، أي لا أرفع ، ولا أذكر لكم إلا خيراً — س .

قوله : « لرجل منهم مات » من كلام الراوي ، واللام لليان « مأسور » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم خبر « إن » — والله أعلم — ح .

٤٦٨٨ — حسن ، حم : ٢٨٩/٥ ، ٢٩٠ — المزي : ١١٢٢٦/٣٥٨/٨ .

٤٦٨٩ — صحيح ، د البيوع ٩ : ٦٣٧/٣ ، حم : ١١/٥ ، ١٣ ، ٢٠ — المزي : ٤٦٢٣/٧٨/٤ .

مأسور بدينه .

٩٧ — التسهيل فيه

٤٦٩٠ — أخبرني محمد بن قدامة قال : حدثنا جرير ، عن منصور ، عن زياد بن عمرو بن هند ، عن عمران بن حذيفة قال : كانت ميمونة تدان وتكثر ، فقال لها أهلها في ذلك ولاموها ، ووجدوا عليها ، فقالت : لا أترك الدين ، وقد سمعت خليلي وصفي صلى الله عليه وسلم يقول : « ما من أحد يدان ديناً ، فعلم الله أنه يريد قضاءه إلا أداه الله عنه في الدنيا » .

٤٦٩١ — حدثنا محمد بن المنثي قال : حدثنا وهب بن جرير قال : حدثنا أبي ، عن الأعمش ، عن حصين بن عبد الرحمن ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استدان ، فقيل لها : يا أم المؤمنين ! تستدينين وليس عندك وفاء ، قالت : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عز وجل » .

٩٨ — مطل الغني

٤٦٩٢ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ،

قوله : « مأسور » بالرفع خير « إن » أي محبوس ممنوع عن دخول الجنة أو الاستراحة بها ، أراد صلى الله عليه وسلم أن يحبره بذلك ليستعجل في أداء الدين عنه — س .
قوله : تدان ، بتشديد الدال ، من « أدان » إذا استقرض ، وهو « افتعال » من الدين — س .
قوله : وتكثر ، من الإكثار في الدين — س .
قوله : ولاموها ، من اللوم — س .
قوله : ووجدوا عليها ، أي غضبوا — س .

٤٦٩٠ — صحيح ، ق الصدقات ١٠ = الأحكام ٥٠ : ٨٠٥/٢ — المزني : ١٢/٤٩٤/١٨٠٧٧ .

٤٦٩١ — صحيح ، حم : ٣٣٢/٦ ، ٣٣٥ — المزني : ١٢/٤٩٣/١٨٠٧٣ .

٤٦٩٢ — خ الحوالة ١ ، ٢ : ٤٦٤/٤ ، ٤٦٦ ، والاستقراض ١٢ : ٦١/٥ ، المساقاة ٧ = البيوع ٢٨ : ٣/ =

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع ، والظلم مطل الغني » .

٤٦٩٣ - أخبرنا محمد بن آدم قال : حدثنا ابن المبارك ، عن وبرة بن أبي ذؤيب ، عن محمد بن ميمون ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته » .

٤٦٩٤ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا وكيع قال : حدثنا

قوله : أتبع ، بضم فسكون فكسر مخفف ، أي أحيل - س .

قوله : على ملي ، بالهمزة كـ « كريم » أو هو كـ « غني » لفظاً ومعنى ، والأول هو الأصل ، لكن قد اشتهر الثاني على الألسنة - س .

قوله : فليتبّع ، بإسكان الفوقية على المشهور من « تبع » أي فليقبل الحوالة ، وقيل : بشدها ، والجمهور على أن الأمر للندب ، وحمله بعضهم على الوجوب - س .

قوله : « مطل الغني » أراد بالغني القادر على الأداء ، ولو كان فقيراً ، ومطله منعه أدائه وتأخير ، قال القاضي : منع قضاء ما استحق أدائه ، زاد القرطبي : مع التمكن من ذلك ، وطلب صاحب الحق حقه ، قلت : التمكن من ذلك معتبر في الغني فلا حاجة إلى زيادته ، والإضافة إلى الفاعل ، لا غير ، وإن جوز في قوله : « مطل الغني ظلم » الإضافة إلى المفعول أيضاً ، على معنى أن يمنع الغني عن إيصال الحق إليه ظلم ، فكيف منع الفقير عن إيصال الحق إليه ؟ والمعنى : يجب وفاء الدين وإن كان صاحبه غنياً فالفقير بالأولى ، لكن المعنى ههنا على القصر بشهادة تعريف الطرفين والسوق ، أي الظلم منع الغني دون الفقير ، فلا يصح على تقدير الإضافة إلى المفعول - فليتأمل - س .

= ١١٩٧ ، د البيوع ١٠ : ٦٤٠/٣ ، ت فيه ٦٨ : ٦٠٠/٣ ، ق الصدقات ٨ : ٨٠٢/٢ ، ط

البيوع ٤٠ : ٦٧٤/٢ ، حم : ٢٤٥/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٣١٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٦٣ ،

٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ، ويأتي برقم ٤٦٩٥ - المزني : ١٠/١٦٤/١٣٦٦٢ .

٤٦٩٣ - صحيح ، د الأفضية ٢٩ : ٤٥/٤ ، ٤٦ ، ق الصدقات ١٨ = الأحكام ٥٨ : ٨١١/٢ ، حم :

٤٨٣٨/١٥١/٤ - المزني : ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٢٢٢/٤ .

٤٦٩٤ - صحيح ، انظر ما قبله .

وبر بن أبي دليلة الطائفي ، عن محمد بن ميمون بن مسيكة — وأثنى عليه خيرا — ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته » .

٩٩ — الحوالة

٤٦٩٥ — حدثنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع ، واللفظ له — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع » .

١٠٠ — الكفالة بالدين

٤٦٩٦ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا خالد قال : حدثنا سعيد ، عن

قوله : وبر ، بمفتوحة ، وسكون موحدة — مغني .

قوله : دليله ، بفتح اللام — ح .

قوله : الشريد ، بفتح معجمة وبكسر راء وبتحتية فمهملة — مغني .

قوله : مسيكة ، مصغراً — مغني .

قوله : « ليُّ الواجد » بفتح اللام وتشديد الياء ، أي مطله ؛ والواجد ، بالجيم القادر على

الأداء ، أي الذي يجد ما يؤدي — س . يقال : لواه بدينه يلويه ليا ، وأصله لويا فأدغمت الواو في

الياء ، والواجد ، بالجيم ، الموسر — زهر .

قوله : « يحل عرضه » أي للدائن بأن يقول : ظلمني ومطلني ، و « عقوبته » بالحس

والتعزير — س .

قوله الحوالة ، بفتح الحاء ، وقد تكسر ، مشتقة من « التحويل » أو من « الحول » وهي عند

الفقهاء : نقل دين من ذمة إلى ذمة — انتهى من الفتح (٤ / ٤٦٤) .

٤٦٩٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٩٢ — المزني : ١٠ / ١٨٨ / ٣٨٠٣ .

٤٦٩٦ — صحيح ، انظر رقم ١٩٦٢ .

عثمان بن عبد الله بن موهب ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه أن رجلاً من الأنصار أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه ، فقال : « إن على صاحبكم ديناً » فقال أبو قتادة : أنا أتكفل به ، قال : « بالوفاء ؟ » قال : بالوفاء .

١٠١ — الترغيب في حسن القضاء

٤٦٩٧ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، عن وكيع قال : حدثني علي بن صالح ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خياركم أحسنكم قضاء » .

١٠٢ — حسن المعاملة والرفق في المطالبة

٤٦٩٨ — أخبرنا عيسى بن حماد قال : حدثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن رجلاً لم يعمل خيراً قط ، وكان يداين الناس ، فيقول لرسوله : خذ ما تيسر واترك ما عسر وتجاوز ،

قوله : أتكفل به ، فيه دليل على جواز الضمان عن الميت ، ومن لا يقول به يحمله على أنه كان وعداً ، ولذلك قال : بالوفاء ، وعبر بعض الرواة عنه بلفظ « الكفالة » — والله تعالى أعلم — قاله السندي ، وهذا الحمل لا دليل يلجئ إليه ؛ وفي الفتح (٤ / ٤٦٨) : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت ، وعن مالك له أن يرجع إن قال : إنما ضمنت لأرجع ، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة : إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك ، وهذا الحديث حجة للجمهور — انتهى ؛ وفي (الفتح ٤ / ٤٧٤ — ٤٧٥) : هو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة ، وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور — اهـ .

قوله : « خياركم » أي من خياركم — س .

قوله : « ما تيسر » أي للمديون أداؤه — س .

قوله : « تجاوز عنه » أي لا تعرض له — س .

٤٦٩٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٢٢ .

٤٦٩٨ — خ البيوع ١٨ : ٣٠٩/٤ ، والأنبياء ٥٤ : ٥١٤/٦ ، م المساقاة ٦ = البيوع ٢٧ : ١١٩٦/٣ ، حم :

٢٦٣/٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ — المزني : ١٢٣٢٦/٣٤٥/٩ .

لعل الله تعالى أن يتجاوز عنا ، فلما هلك قال الله عز وجل له : هل عملت خيراً قط ؟ قال : لا إلا أنه كان لي غلام ، وكنت أداين الناس فإذا بعثته ليتقاضى قلت له : خذ ما تيسر ، واترك ما عسر وتجاوز ، لعل الله يتجاوز عنا ، قال الله تعالى : قد تجاوزت عنك .

٤٦٩٩ — أخبرنا هشام بن عمار قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا الزبيدي ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أنه سمع أبا هريرة يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كان رجل يداين الناس ، وكان إذا رأى إعسار المعسر قال لفتهاه : تجاوز عنه ، لعل الله تعالى يتجاوز عنا ، فلقي الله ف تجاوز عنه » .

٤٧٠٠ — أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحاق ، عن إسماعيل بن علي ، عن يونس ، عن عطاء بن فروخ ، عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدخل الله عز وجل رجلاً كان سهلاً مشترياً ، وبائعاً ، وقاضياً ، ومقتضياً الجنة » .

١٠٣ - الشركة بغير مال

٤٧٠١ — أخبرني عمرو بن علي قال : حدثنا يحيى ، عن سفيان قال : حدثني أبو إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله قال : اشتركت أنا وعمار وسعد يوم بدر ، فجاء سعد بأسيرين ، ولم أجد أنا وعمار بشئ .

٤٧٠٢ — أخبرنا نوح بن حبيب قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ،

قوله : « لعل الله أن يتجاوز عنا » « أن » زائدة دخلت في خبر « لعل » تشبيهاً لها بعسى — س .

قوله : « ليتقاضى » وفي بعض النسخ : « يتقاضى » .

قوله : « مشترياً » حال ، وكذا ما بعده — س .

٤٦٩٩ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٠ / ٢٤١ / ١٤١٠٨ .

٤٧٠٠ — حسن ، ق التجارات ٢٨ : ٧٤٢ / ٢ ، حم : ١ / ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٠ — المزي : ٧ / ٢٦٥ / ٩٨٣٠ .

٤٧٠١ — ضعيف ، انظر رقم ٣٩٦٩ .

٤٧٠٢ — خ الشركة ٥ ، ١٤ : ١٣٢ / ٥ ، ١٣٧ ، والعتق ٤ : ١٥٠ / ٥ ، ١٥١ ، م فيه ١ : ١١٣٩ / ٢ ، =

عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعتق شركاً له في عبد أتم ما بقي في ماله ، إن كان له مال يبلغ ثمن العبد » .

١٠٤ - الشركة في الرقيق

٤٧٠٣ - أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يزيد - وهو ابن زريع - قال : حدثنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شركاً له في مملوك ، وكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العبد ، فهو عتيق من ماله » .

١٠٥ - الشركة في النخل

٤٧٠٤ - أخبرنا قتيبة قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن النبي صلى

قوله : « من أعتق » أي ممن يلزم عتقه ، فخرج الصبي والمجنون - س .

قوله : « شركاً » بكسر السين وسكون الراء ، أي نصيباً - س .

قوله : « في عبد » يظهر أن مراد الإمام النسائي أن قوله : في « عبد » ليس بقيد احترازي ، بل واقعي ، لأن لفظ الشركة يصدق على كل ما يشترك فيه من عمل أو مال أو غيره - قاله شيخ شيخنا الشيخ حسين في تعليقه ، ولعله أراد بهذا مطابقة الحديث بالرجعة ، وهذا لو تم ، وإلا فيمكن أن الحديث هنا من تصرف بعض النساخ ، والأنسب أن يكون تحت العنوان الآتي - والله أعلم .

قوله : « ما يبلغ ثمنه » أي ثمن الباقي ، لا ثمن الكل ، والمراد بالثمن القيمة ، إذ المدار عليها - س .

قوله : بقيمة العدل ، على الإضافة البيانية ، أي قيمة هي عدل ووسط لا زيادة فيها ولا نقص ، أو بقيمة المقوم العدل الذي يعتمد على كلامه ، ووقع في نسخ النسائي « بقيمة العبد » والظاهر أنه سهو ، والصواب « بقيمة العدل » كما في غالب الكتب - والله تعالى أعلم - س .

قوله : النخل ، وفي بعض النسخ : النخيل .

= والأيمان ١٢ : ١٢٨٦/٣ ، د العنق ٦ : ٢٥٦/٤ ، ٢٥٨ ، ت الأحكام ١٤ : ٦٢٩/٣ ، ق العنق

٧ = الأحكام ٨٧ : ٨٤٤/٢ ، ط العنق ١ : ٧٧٢/٦ ، حم : ٢/٢ ، ١٥ ، ٣٤ ، ٧٧ ، ١٠٥ ،

١١٢ ، ١٤٢ ، ١٥٦ - المزي : ٦٩٣٥/٣٩٣/٥ .

٤٧٠٣ - صحيح ، انظر ما قبله - المزي : ٧٥١١/٦١/٦ .

٤٧٠٤ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٥٠ - المزي : ٢٧٦٥/٣٠٦/٢ .

الله عليه وسلم قال : « أيكم كانت له أرض أو نخل ، فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه » .

١٠٦ - الشراكة في الرباع

٤٧٠٥ - أخبرنا محمد بن العلاء قال : أخبرنا ابن إدريس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم : ربعة وحائط ، لا يحل له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، وإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به .

١٠٧ - ذكر الشفعة وأحكامها

٤٧٠٦ - أخبرنا علي بن حجر قال : حدثنا سفيان ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبي رافع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجار

قوله : « فلا يبيعها » أي تنزهاً - س . أقول : ينافية لفظة « لا يحل » الآية في الرواية الآتية - والله أعلم - ح .

قوله : « ربعة » بفتح فسكون ، أي منزل ، وقد سبق الحديث تقريباً - س . وهو المنزل الذي يرتعون فيه في الربيع ، ثم سمي به الدار والمسكن - كذا في النيل .

قوله : « الجار إلخ » استدل به الحنفية لإثبات الشفعة للجار ، ولا دليل فيه ، لأن هذا الحديث مصروف الظاهر اتفاقاً ، فإنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد ، حتى من الشريك ، وهم قدموا الشريك مطلقاً ، ثم المشارك في الطريق ، ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعلى هذا فيعين تأويل قوله : « أحق » بالحمل على الفضل ، أو التعهد ، ونحو ذلك - انتهى ملخصاً من الفتح (٤ / ٤٣٨) . وقال الشاه ولي الله في الحجة (١١٣ / ٢) : إن الشفعة شفعتان : شفعة يجب للمالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله ، وأن يؤثره على غيره ، ولا يجبر عليها في القضاء ، وهي للجار

٤٧٠٥ - صحيح ، انظر رقم ٤٦٥٠ .

٤٧٠٦ - خ الشفعة ٢ : ٤٣٧ / ٤ ، والحيل ١٤ : ١٥ : ٣٤٥ / ١٢ ، ٣٤٩ ، د البيوع ٧٥ : ٧٨٦ / ٣ ، ق

الشفعة ٣ = الأحكام ٨٧ : ٨٣٤ / ٢ ، حم ٣٨٩ / ٤ ، ٣٩٠ ، ١٠ / ٦ ، ٣٩٠ - المزي : ٩ /

١٢٠٢٧ / ٢٠٣ .

أحق بسقبة » .

٤٧٠٧ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عيسى بن يونس قال : حدثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه أن رجلاً قال : يا

الذي ليس بشريك ، وشفعة يجبر عليها في القضاء ، وهي الجار الشريك فقط ، وهذا وجه الجمع بين الأحاديث — انتهى .

وبسط المحقق ابن القيم الكلام فيه في الإعلام (٨٦/٢ — ٩٦) وقال : بعد ما أجاد في بيان دلائل الفريقين ما ملخصه — : والصواب القول الوسط الجامع بين الأدلة الذي لا يحتمل سواه ، وهو قول فقهاء الحديث : إنه كان بين الجارين حق مشترك من حقوق الأملاك من طريق أو ماء ، أو نحو ذلك ، ثبتت الشفعة ، وإن لم يكن بينهما حق مشترك البتة ، بل كان كل واحد منهما متميز ملكه وحقوق ملكه فلا شفعة ، قال : وهو أعدل الأقوال ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله — انتهى . وتمسك لهذا الجمع بحديث جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان غائباً ، إذا كان طريقهما واحداً » رواه أحمد (٣٥٣/٣) والأربعة ، قال الحافظ في البلوغ : رجاله ثقات ؛ قال ابن القيم في الإعلام (٩٧/٢) ما معناه : حديث جابر هذا صريح فيه ، فإنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ، ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها ، حيث قال : « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم ، فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه ولا يعارضه — انتهى ؛ قال في السبل (١١٥/٣) : ولا يخفى قد آل الكلام إلى الخليط ، لأنه مع اتحاد الطريق لكون الشفعة للخلطة فيها — اهـ .

قوله : « أحق بسقبة » السقب بفتح تين : القرب ، وباء « بسقبة » صلة « أحق » لا للسبب ، أي الجار أحق بالدار الساقية ، أي القرية ، ومن لا يقول بشفعة الجار يحمل الجار على الشريك ، فإنه يسمى جاراً ، أو يحمل الباء على السببية ، أي أحق بالبر والمعونة قرينه من جاره ، ولا يخفى أنه لا معنى لقولنا : الشريك أحق بالدار القرية كما هو مؤدى التأويل الأول ، والظاهر أن الرواية الآتية ترد التأويلين — فليتأمل — س . ولكن ينبغي أن يقيد بما في حديث جابر الذي ذكرناه قبل ، من اتحاد الطريق ، ومقتضاه : أن لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار — كذا في النيل (٢٨٢/٥) .

رسول الله ! أرضي ليس لأحد فيها شريك ولا قسمة إلا الجوار ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة .

٤٧٠٨ — أخبرنا هلال بن بشر قال : حدثنا صفوان بن عيسى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الشفعة في كل مال لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وعرفت الطرق فلا شفعة » .

٤٧٠٩ — أخبرنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة قال : حدثنا الفضل بن موسى ، عن حسين — وهو ابن واقد — ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة والجوار .

آخر كتاب البيوع

قوله : في كل مال لم يقسم ، أي باق على اشتراكه ، فالشفعة إنما هي دامت الأرض مشتركة بينهم ، وأما إذا قسمت وعين لكل منهم سهمه ، وجعل لكل قطعة طريقاً مفردة ، فلا شفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار ، وإنما الشفعة للشريك ، وبه قال مالك والشافعي : ومن لا يقول بها يحمل النفي على نفي شفعة الشركة ، لأن الشريك أولى بها من الجار ، فإذا قسمت الأرض وعين لكل منهم سهمه وطريقه ، فما بقي له إلا الأولوية ، فهذا يحمل الحديث عندهم — كذا في نسختنا لحاشية السندي على الكتاب ، وفي حاشيته على ابن ماجه « فما بقي له الأولوية » بغير لفظه « إلا » وهو المناسب بالسباق ، وأما هذا الحمل فيرد بما ورد في بعض طرق حديث جابر أخرجه البخاري (١٣٤/٥) بصيغة الحصر « إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، فبعد القسمة وصرفت الطريق صار جاراً مجرداً ، فانتهى بكلمة الحصر ، قال الخطابي (١٥٢/٣) : كلمة « إنما » بركنها فهي مثبتة للشيء نافية لما سواه ، ثبت أنه لا شفعة في المقسوم .

قوله : « الطرق » ، وفي بعض النسخ : « الطريق » .

قوله : والجوار ، أي ومراعاة الجوار ، وهذا لا دليل فيه لا للمثبت ولا للنافي — والله تعالى هو الكافي ، وهو أعلم بما هو الحق الوافي — س .

٤٧٠٨ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وانظر خ في الشفعة ، عن أبي سلمة ، عن جابر — المزني : ١٣/٤٣٣/١٩٥٨٣ .

٤٧٠٩ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزني : ٢/٢٩٣/٢٦٨٧ .

٤٤ — كتاب القسامة والقود والديات

٤٧١٠ — أخبرنا محمد بن يحيى قال : حدثنا أبو معمر قال : حدثنا عبد الوارث قال :

حدثنا قطن أبو الهيثم قال : حدثنا أبو يزيد المدني ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : أول قسامة كانت في الجاهلية : كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أحدهم ، قال : فانطلق معه في إبله ، فمر به رجل من بني هاشم ، قد انقطعت عروة جوالقه ،

٤٤ — كتاب القسامة والقود والديات

(أبوابه : ٤٢ ، أحاديثه ١٦٤)

قوله : كتاب القسامة والقود والديات (وفي بعض النسخ : ذكر القسامة التي كانت في الجاهلية) القسامة : بفتح قاف وتخفيف سين مهملة ، مأخوذة من « القسم » وهي اليمين ، وهي في عرف الشرع : حلف يكون عند التهمة بالقتل ، أو هي مأخوذة من قسمة الأيمان على الحالفين — س . قوله : القود ، محركة : القصاص — قاموس .

قوله : كان رجل ، خبر لأول قسامة ، على معنى : قسامة كانت في هذه القضية — س . قوله : استأجر رجلاً ، هكذا في النسخ : والمشهور في رواية البخاري « استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى » قيل : وهو الذي في الكبرى ، وأما رواية الكتاب فقد جعلها الحافظ ابن حجر رواية الأصيلي وأبي ذر في البخاري ، لكن قال : وهو مقلوب ، والصواب « استأجره رجل » — س . أقول : كذا في المصرية والخطية « استأجر رجل » كما أخذه الشارح ، لكن في الهندية « استأجره رجل » وهو الصحيح — ح .

قوله : من فخذ أحدهم ، أي من قبيلة بعضهم ، والضمير لقريش ، والأقرب من « فخذ أخرى » كما في البخاري — ح .

قوله : فانطلق ، أي الأجير الهاشمي « معه » أي مع المستأجر القرشي — س .

قوله : جوالق ، بضم جيم وكسر لام ، وعاء يكون من جلود وغيرها ، فارسي معرب — كذا في القسطلاني ، وفي الجمع ، هو بضم جيم وكسر لام : الوعاء ، والجمع « الجوالق » بفتح جيم — س .

٤٧١٠ — خ مناقب الأنصار ٢٧ = مناقب ٨٧ : ١٥٥/٧ — المزني : ٦٢٨٠/١٨١/٥ .

فقال : أغثني بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل ، فأعطاه عقلاً يشد به عروة جوالقه ، فلما نزلوا وعقلت الإبل إلا بعيراً واحداً ، فقال الذي استأجره : ما شأن هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال ، قال : فأين عقاله ؟ قال : مر بي رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ، فاستغاثني ، فقال : أغثني بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل ، فأعطيته عقلاً ، فحذفه بعضا كان فيها أجله ، فمر به رجل من أهل اليمن فقال : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهد ، وربما شهدت ، قال : هل أنت مبلغ عني رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم ، قال : إذا شهدت الموسم فناد : يا آل قريش ! فإذا أجابوك فناد : يا آل هاشم ! فإذا أجابوك فسئل عن أبي طالب ، فأخبره : أن فلاناً قتلني في عقال ،

قوله : أغثني ، من الإغاثة ، بالمختلفة — س .

قوله : بعقال ، بكسر العين المهملة ، أي بحبل — س .

قوله : لا تنفر الإبل ، بكسر الفاء وضم الراء ، و « الإبل » بالرفع فاعله ، لا تنفر الإبل :

بسقوط ما في الجوالق — س .

قوله : وعقلت ، على بناء المفعول — س .

قوله : فقال ، الفاء زائدة في جواب « لما » — س .

قوله : فحذفه ، بمهملته وذال معجمة ، أي رماه — س .

قوله : فيها ، في تلك الرمية — س .

قوله : أجله ، موته ، لا على الفور ، بل على التراخي بأن مرض ثم مات — س .

قوله : الموسم ، أي موسم الحج — س .

قوله : شهدت ، أي قبل — س .

قوله : مبلغ ، من الإبلاغ ، أو التبليغ — س .

قوله : مرة من الدهر ، أي وقتاً من الأوقات ، أي في موسم من المواسم — س .

قوله : يا آل قريش ! ، بإضافة الآل إلى قريش ، وفي بعض النسخ : « يا لقريش » بفتح اللام

داخلة على قريش للاستغاثة — س .

ومات المستأجر ، فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال :
مرض فأحسنتم القيام عليه ، ثم مات ، فنزلت فدفتنه ، فقال : كان ذا أهل ذاك منك
فمكث حيناً ، ثم إن الرجل اليماني الذي كان أوصى إليه أن يبلغ عنه وافى الموسم ،
قال : يا آل قريش ! قالوا : هذه قريش ، قال : يا آل بني هاشم ! قالوا : هذه بنو
هاشم ، قال : أين أبو طالب ؟ قال : هذا أبو طالب ، قال : أمرني فلان أن أبلغك
رسالة : أن فلاناً قتله في عقال ، فأتاه أبو طالب ، وقال : اختر منا إحدى ثلاث ، إن
شئت أن تؤدي مائة من الإبل ، فإنك قتلت صاحبنا خطأ ، وإن شئت يحلف خمسون من
قومك : أنك لم تقتله ، فإن أبيت قتلناك به ، فأتى قومه ، فذكر ذلك لهم ، فقالوا :
نحلف ، فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم قد ولدت له فقالت : يا أبا
طالب ! أحب أن تجيز ابني هذا برجل من الخمسين ، ولا تصبر يمينه ، ففعل ، فأتاه
رجل منهم فقال : يا أبا طالب : أردت خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من
الإبل ، يصيب كل رجل بعيران ، فهذان بعيران ، فاقبلهما عني ولا تصبر يميني ،

-
- قوله : ومات المستأجر ، بفتح الجيم ، أي الأجير ، بعد أن أوصى بما أوصى — س .
قوله : فمكث ، بضم الكاف ذكره القسطلاني — س . أقول : وفي القرآن ﴿ فمكث غير
بعيد ﴾ بفتح الكاف ، وهما لغتان ، قال في القاموس : المكث اللبث ، والفعل من « نصر وكرم » — ح .
قوله : وافى الموسم ، أي أتاه — س .
قوله : فأتته امرأة ، أي : أبا طالب — س .
قوله : رجل منهم ، أي من قوم القاتل — س .
قوله : أن تجيز ، بالجيم والزاي ، أي تهب ما يلزمه من اليمين — كذا في الفتح .
قوله : هذا برجل ، أي بدل رجل — س .
قوله : ولا تصبر يمينه ، على بناء المفعول ، أو الفاعل من « صبر » كـ « نصر ، وضرب »
معطوف على « تجيز » وروى على صيغة النهي ، واليمين المصورة هي التي يحبس لأجلها صاحبها
فالمصور هو صاحب — س .

حيث تصبر الأيمان ، فقبلهما ، وجاء ثمانية وأربعون رجلاً حلفوا ، قال ابن عباس : والذي نفسي بيده ! ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف .

١ — القسامة

٤٧١١ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح ويونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا

ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب — قال أحمد بن عمرو — قال : أخبرني أبو سلمة وسليمان بن يسار ، عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية .

٤٧١٢ — أخبرنا محمد بن هاشم بن هاشم قال : حدثنا الوليد قال : حدثنا الأوزاعي ، عن

ابن شهاب ، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ، عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن القسامة كانت في الجاهلية ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بها بين أناس من الأنصار — في قتل ادعوه على يهود خيبر .

خالفهما معمر

٤٧١٣ — أخبرنا محمد بن محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن

قوله : حيث إلخ ، أي بين الركن والمقام — كذا في الفتح .

قوله : تطرف ، بكسر الراء ، أي تتحرك ، يريد أنه مات الكل ، وحلف عليه ابن عباس مع

أنه لم يولد حينئذ ، إما لأنه تواتر عنده ، أو تكلم معه بعض من وثق به ، ويحتمل أنه أخبره بذلك النبي صلى الله عليه وسلم — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أحمد بن عمرو ، شيخ المؤلف .

قوله : قال : أخبرني أبو سلمة ، القائل ابن شهاب .

٤٧١١ — صحيح الإسناد ، م القسامة ١ = الحدود ١ : ١٢٩٥/٣ ، حم : ٦٢/٤ و ٣٧٥/٥ — المزني :

١٥٦٩٠/٢٢١ و ١٥٥٨٧/١٥٨/١١ .

٤٧١٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٧١٣ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزني : ١٨٧٤٧/٢١٥/١٣ .

الزهرى ، عن ابن المسيب قال : كانت القسامة في الجاهلية ، ثم أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنصاري الذي وجد مقتولاً في جب اليهود ، فقالت الأنصار : اليهود قتلوا صاحبنا .

٢ — تبدئة أهل الدم في القسامة

٤٧١٤ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك بن أنس ، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري ، أن سهل بن أبي حثمة أخبره أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهما ، فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين ، فأتى يهود فقال :

قوله : جب ، الجب ، بالضم : البئر ، أو الكثيرة الماء البعيدة القعر ، أو التي لم تطو ، أو مما وجد لا مما حفره الناس — من القاموس .

قوله : تبدئة إلخ ، مذهب أهل الحجاز أن المدعي في محل القسامة يبدأ به في اليمين كما اقتضاه الحديث ، ونقل عن أبي حنيفة خلافه ، وكأنه قدم المدعي ههنا على خلاف قياس الخصومات ، بانضمام إلى دعواه من شهادة اللوث مع عظم قدر الدماء ، ولتنبه على أنه ليس كل واحد من هذين المعنيين بعلة مستقلة ، بل ينبغي أن تجعل جزء علة — انتهى من شرح العمدة (٩٠/٤) ، وتفصيل المذاهب في القسامة وأحكامها راجع الفتح (٢٢١/١٢ — ٢٤٣) ، وكتب الخلاف .

قوله : ومحبيصة ، هو وحويصة ، بضم ففتح ثم ياء مشددة مكسورة . أو مخففة ساكنة ، وجهان مشهوران فيهما ، أشهرهما التشديد — س .

قوله : جهد ، بفتح جيم ، أي تعب ومشقة — س .

قوله : فأتى ، على بناء المفعول ، أي أتاه آت ، وكذا « أخبره » — س .

قوله : في فقير ، هو مثل الفقير المقابل للغنى : بئر قرية القعر واسع الفم — س . هي البئر قليلة الماء — زهر .

٤٧١٤ — خ الصلح ٧ : ٣٠٥/٥ ، والجزية ١٢ : ٣٧٥/٦ ، والأدب ٨٩ : ٥٣٦/١٠ ، والديات ٢٢ : ٢٢٩/١٢ ، والأحكام ٣٨ : ١٨٤/١٣ ، م القسامة = الحدود ١ : ١٢٩١/٣ — ١٢٩٥ ، د الديات ٨ ، ٩ : ٩/٤ ، ٦٥٥ — ٦٦١ ، ت فيه ٢٣ : ٣١/٤ ، ق فيه ٢٨ : ٨٩٢/٢ ، حم : ٢/٤ ، ٣ ، وانظر الأرقام التالية . ٤٧١٥ — ٤٧٢٣ — المري : ٤٦٤٤/٨٩/٤ .

أنتم والله ! قتلتموه ، فقالوا : والله ! ما قتلناه ، ثم أقبل حتى قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر ذلك له ، ثم أقبل هو وحويصة — وهو أخوه أكبر منه — وعبد الرحمن بن سهل فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبر كبر » ، وتكلم حويصة ، ثم تكلم محيصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [في ذلك] : « إما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب » فكتب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فكتبوا : إنا والله ! ما قتلناه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن : « تحلفون وتستحقون دم صاحبكم » قالوا : لا ، قال : « فتحلف لكم يهود » قالوا : ليسوا مسلمين ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : فذهب ، أي شرع — س . أي شرع محيصة أن يتكلم ، وفي الرواية اللاحقة « فذهب عبد الرحمن يتكلم لمكانه من أخيه » وجمع باحتمال أن كلا منهما أراد الكلام — انتهى من الزرقاني شرح الموطأ — كذا في تعليقة الشيخ .

قوله : « كبر » بتشديد الباء ، أي قدم الأكبر — س .

قوله : « إما أن يدوا » مضارع « ودي » بحذف الواو كما في « يفي » والضمير لليهود — س .

قوله : « أن يؤذنوا » الظاهر أنه بفتح الياء من « الإذن » بمعنى العلم مثله قوله تعالى : ﴿ فَأُذِنُوا بِحَرْبٍ ﴾ ، وضبط على بناء المفعول من « الإيدان » بمعنى الإعلام ، وهو أقرب إلى الخط ، والمراد : أنهم يفعلون أحد الأمرين إن ثبت عليهم القتل دم صاحبكم المقتول ، أو دم صاحبكم القاتل ، على مذهب من يرى القصاص بالقسامة — س .

قوله : فوداه ، أي أعطى دينه ، قالوا : إنما أعطى دفعاً للنزاع ، وإصلاحاً لذات البين ، وجبراً لحاظرهم المكسور بقتل قريتهم ، وإلا فأهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا أو ليستحلوا المدعى عليهم مع نكولهم ، ولم يتحقق شئ من الأمرين ، ثم روايات الحديث لا تخلو عن اضطراب واختلاف ، لذلك ترك بعض العلماء بعض رواياته وأخذ بروايات آخر ، لما ترجح عندهم — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ والاضطراب يندفع إذا ترجح بعض الروايات ، والإمام أحمد رجح رواية يحيى — كما حكاه الزرقاني ، وكذا رجحها الإمام مالك ، وجهور أهل الحديث ، أو بالجمع كما جمع به

الله عليه وسلم من عنده ، فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار ، قال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء .

٤٧١٥ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : أخبرنا ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل ، عن سهل بن أبي حثمة ، أنه أخبره رجال من كبراء قومه ، أن عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم ، فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل ، وطرح في فقير أو عين ، فأتى يهود فقال : أنتم والله ! قتلتموه ، قالوا : والله ! ما قتلناه ، فأقبل حتى قدم على قومه ، فذكر لهم ، ثم أقبل هو وأخوه حويصة — وهو أكبر منه — وعبد الرحمن بن سهل ، فذهب محبيصة ليتكلم ، وهو الذي كان بخير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبيصة : « كبر كبر » يريد السن ، فتكلم حويصة ، ثم تكلم محبيصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إما أن يدزأ صاحبكم ، وإما أن يؤذنوا بحرب » فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فكتبوا : إنا والله ! ما قتلناه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن : « أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ » قالوا : لا ، قال : « فتحلف لكم يهود » قالوا : ليسوا بمسلمين ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، فبعث إليهم بمائة ناقة ، حتى أدخلت عليهم الدار ، قال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء .

ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه (ت ٣ / ألف)

٤٧١٦ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث ، عن يحيى ، عن بشير بن يسار ، عن

اليهقي (١٢٠ / ٨) ونقحه الحافظ ، وهو جمع حسن ، وسنذكره قريباً إن شاء الله .

قوله : أدخلت عليهم الدار ، المراد بالدار المربد ، كما سيأتي بلفظ « قال سهل : فدخلت مربداً لهم » — ح .

قوله : بشير بن يسار ، بالتصغير — كما في المغني والتغريب والخلاصة — ح .

٤٧١٥ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٧١٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٧١٤ .

سهل بن أبي حثمة قال : وحسبت قال : وعن رافع بن خديج أنهما قالوا : — خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبيصة بن مسعود ، حتى إذا كانا بخيبر تفرقا في بعض ما هنالك ، ثم إذا محبيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا ، فدفنه ، ثم أقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل — وكان أصغر القوم — فذهب عبد الرحمن يتكلم قبل صاحبيه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبر الكبر » في السن ، فصمت وتكلم صاحبه ، ثم تكلم معهما ، فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل ، فقال لهم : « أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون صاحبكم ، أو قاتلكم ؟ » قالوا : كيف نخلف ولم نشهد ، قال : « فتبرئكم يهود بخمسين يمينا » قالوا : وكيف نقبل أيمان قوم كفار ، فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه عقله .

٤٧١٧ — أخبرنا أحمد بن عبدة قال : أخبرنا حماد قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج أنهما حدثاه أن محبيصة بن مسعود وعبد الله بن سهل أتيا خيبر في حاجة لهما ، فتفرقا في النخل ، فقتل عبد الله بن سهل ، فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وحويصة ابنا عمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه ، وهو أصغر منهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

قوله : قال ، أي يحيى ، كما صرح به مسلم و « حسبت قال » أي بشير بن يسار — ح .

قوله : إذا بمحيصة ، الباء زائدة — س . ولهذا ليست في الهندية — ح .

قوله : « الكبر » بضم فسكون ، بمعنى الأكبر — س .

قوله : « فتبرئكم » من « التبرئة » أي يرفعون ظنكم وتهمتكم ، أو دعوتكم عن أنفسكم ، وقيل : يخلصونكم عن اليمين ، بأن يخلصوا فتنتها الخصومة بخلفهم — س .

قوله : « خمسين يمينا » أي بخمسين يمينا — س . كذا في المصرية بخذف الباء ، وهكذا عند الشارح ، ولكن في الهندية بالباء — ح .

قوله : عقله ، العقل الدية — قاموس .

وسلم : « الكبر ليبدأ الأكبر » فتكلما في أمر صاحبهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم — وذكر كلمة معناها : — « يقسم خمسون منكم » فقالوا : يا رسول الله : أمر لم نشهده كيف نخلف ، قال : « تبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم » قالوا : يا رسول الله ! قوم كفار ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله ، قال سهل ! فدخلت مرربداً لهم فركضتني ناقة من تلك الإبل .

٤٧١٨ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا بشر — وهو ابن الفضل — قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد أنهما أتيا خير — وهو يومئذ صلح — ففترقا لحوائجهما ، فأتى محبيصة على عبد الله بن سهل ، وهو يتشحط في دمه قتيلاً ، فدفنه ، ثم قدم المدينة ، فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن يتكلم ، وهو أحدث القوم سناً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبر الكبر » فسكت ، فتكلما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتخلفون بخمسين يميناً منكم فتستحقون دم صاحبكم ، أو قاتلكم ؟ » . قالوا : يا رسول الله ! كيف نخلف ولم نشهد ولم نر ، قال : « تبرئكم يهود بخمسين يميناً » قالوا : يا رسول الله ! كيف نأخذ

قوله : « يقسم » من « أقسم » — س .

قوله : « خمسون إلخ » هذا لما يجب تأويله لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة ، لا على غيره من القبيلة ، وتأويله ، أن يؤخذ منكم خمسين يميناً ، والخالف هم الورثة ، فلا يخلف أحد من الأقارب غير الورثة — انتهى من شرح مسلم للنووي — كذا في تعليقة الشيخ .

قوله : مرربداً ، هو الموضع تحبس فيه الإبل والغنم ، وبه سميت مرربد المدينة والبصرة ، وهو بكسر ميم وفتح باء ، من « ربد بالمكان » إذا قام فيه و « ربه » إذا حبسه — مجمع البحار .

قوله : يتشحط في دمه ، أي يضطرب فيه ، ويتمرغ ويتخط — س .

إيمان قوم كفار ، فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده .

٤٧١٩ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا بشر بن المفضل قال : حدثنا

يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود بن زيد إلى خير — وهو يومئذ صلح — ففترقا في حوائجهما ، فأتى محبيصة على عبد الله بن سهل ، وهو يتشحط في دمه قتيلاً ، فدفنه ، ثم قدم المدينة ، فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحبيصة ابنا مسعود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن يتكلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كبر الكبر » وهو أحدث القوم ، فسكت ، فتكلما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتخلفون بخمسين يميناً منكم وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ؟ » فقالوا : يا رسول الله ! كيف نخلف ولم نشهد ولم نر ، فقال : « أتبرئكم يهود بخمسين » فقالوا : يا رسول الله ! كيف نأخذ إيمان قوم كفار ، فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده .

٤٧٢٠ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الوهاب قال : سمعت يحيى بن

سعيد يقول : أخبرني بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحبيصة بن مسعود خرجا إلى خير ، ففترقا في حاجتهما ، فقتل عبد الله بن سهل الأنصاري ، فجاء محبيصة وعبد الرحمن أخو المقتول وحويصة بن مسعود ، حتى أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن يتكلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « الكبر الكبر »

قوله : فعقله ، قال في القاموس : عقل القتل : وده ، وعنه أدى جنايته — ح .

قوله : من عنده ، أي من بيت المال المرصد للمصالح ، لما سيجى في رواية سعيد بن عبيد (برقم ٤٧٢٣) أنه أداه من إبل الصدقة ، وعلى هذا فالمراد بالعندية كونها تحت أمره وحكمه ، وللاحراز من جعل ديتة على اليهود أو غيرهم — انتهى ملخصاً من الفتح (٢٣٥/١٢) .

قوله : « الكبر الكبر » ، بضم فسكون ، بمعنى الأكبر ، وتكريره للتأكيد ، وهو منصرف

فتكلم محيصة وحويصة ، فذكروا شأن عبد الله بن سهل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تحلفون خمسين يميناً فتستحقون قاتلكم ؟ » قالوا : كيف نحلف ولم نشهد ولم نحضر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فبئركم يهود بخمسين يميناً » قالوا : يا رسول الله ! كيف نقبل أيمان قوم كفار ، قال : فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال بشير — قال لي سهل بن أبي حثمة : لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض في مربد لنا .

٤٧٢١ — أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان قال : حدثني يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة قال : وجد عبد الله بن سهل قتيلاً ، فجاء أخوه وعماه محيصة وحويصة ، وهما عما عبد الله بن سهل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

بتقدير عامل ، أي : قدم الأكبر ، قالوا : هذا عند تساويهم في الفضل ، وأما إذا كان الصغير ذا فضل فلا بأس أن يتقدم ، روى أنه قدم وفد من العراق على عمر بن عبد العزيز فنظر عمر إلى شاب منهم يريد الكلام ، فقال عمر : كبر ، فقال الفتى : يا أمير المؤمنين ! إن الأمر ليس بالسن ، ولو كان كذلك لكان في المسلمين من هو أسن منك ، فقال : صدقت ، تكلم — رحك الله — س .

قوله : ركضتني ، الركضة الضرب بالرجل — مجمع . وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً — نووي .

قوله : فريضة ، المراد بالفريضة هنا الناقة من تلك النوق المفروضة في الدية ، وتسمى المدفوعة في الزكاة أو في الدية : فريضة ، لأنها مفروضة ، أي مقدرة بالسن والقدر ، وأما قول المازري : إن المراد بالفريضة هنا الناقة الهرمة ، فقد غلط فيه — والله أعلم — نووي .

قوله : وعماه محيصة إلخ ، وفي الرواية السابقة أنهما ابنا عمه ، وهو الصواب ، قال في المرقاة شرح المشكاة : وهما أي محيصة وحويصة من أولاد أعمام المقتول — انتهى ؛ ومثله في أسد الغابة ، والمعني على البخاري ، ومثله في صحيح مسلم ، أن محيصة وحويصة ابنا عم لعبد الله ، ولا يخفى أنه إن كان عبد الله بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر ومحبيصة وحويصة ابنا مسعود بن زيد — كما في أبواب الجزية من البخاري (٢٧٥/٦) . وفي مسلم في القسامة (٢٩٣/٣) — فيكون حينئذٍ حويصة ومحبيصة

عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن يتكلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكبر الكبير » قالوا : يا رسول الله ! إنا وجدنا عبد الله بن سهل قتيلاً في قليب من بعض قلب خير ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من تتهمون ؟ » قالوا : نتهم اليهود ، قال : « أفترسمون خمسين يمينا أن اليهود قتلته ؟ » قالوا : وكيف نقسم على ما لم نر ، قال : « فترئكم اليهود بخمسين أنهم لم يقتلوه » قالوا : وكيف نرضى بأيمانهم وهم مشركون ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده .

أرسله مالك بن أنس

٤٧٢٢ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشر بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحيفة بن مسعود خرجا إلى خير ، فتفرقا في حوائجهما ، فقتل عبد الله بن سهل ، فقدم محيفة ، فأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه عليه

ابني عم لعبد الله بن سهل ، وإن قلنا : إن حويصة ومحيفة ابنا مسعود بن كعب لا ابنا زيد — كما في أسد الغابة لابن الأثير والإصابة (٤٨/٢) — للحفاظ ابن حجر — فيكون حويصة ومحيفة ابني عم سهل ابن زيد ، لا لعبد الله ، ويكونان عمان لعبد الله مجازاً ، فليتأمل — كذا في تعليقة الشيخ رحمه الله تعالى .
قوله : قليب ، القليب البئر ، أو العادية القديمة منها ، ويؤث ، جمعه أقلية ، وقلب ، وقلب — قاموس .

قوله : « أفترسمون » بضم المشاة الفوقية ، من « الإقسام » — ح .
قوله : وهم مشركون ، لأنهم كانوا يعبدون عزيز وقبور الأنبياء ، ويقولون : عزيز ابن الله ، ولا يطلق المشرك في الأكثر على أهل الكتاب — والله أعلم — ح .
قوله : فذهب ، أي شرع وأراد — ح .
قوله : لمكانه من أخيه ، أي منزلته وقربه منه — والله أعلم — ح .

وسلم : « كبر كبر » فتكلم حويصة ومحبيصة ، فذكروا شأن عبد الله بن سهل ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم ؟ » قال مالك : قال يحيى : فزعم بشير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده .

خالفهم سعيد بن عبيد الطائي

٤٧٢٣ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : حدثنا أبو نعيم قال : حدثنا سعيد بن عبيد الطائي ، عن بشير بن يسار زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له : سهل بن أبي حثمة أخبره أن نفرًا من قومه انطلقوا إلى خير ففارقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلاً ، فقالوا للذين وجدوه عندهم ، قتلتم صاحبنا ، قالوا : ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ، فانطلقوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا نبي الله ! انطلقنا إلى خير ، فوجدنا أحداً قتيلاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكبر الكبر » فقال لهم : « تأتون بالبينة على من

قوله : خالفهم ، أي خالف سعيد بن عبيد الطائي جميع الرواة الذين في روايتهم : تقديم أولياء المقتول بطلب اليمين عنهم ، ورواية سعيد فيها تقديم أولياء المقتول بطلب البينة أو يمين المدعى عليهم — والله أعلم — كذا في تعليقة الشيخ — رحمه الله تعالى — ؛ والإمام البخاري أخرج رواية سعيد هذه (٢٢٩/١٢) وأشار إلى ترجيحه ، واستشهد الحافظ (٢٣٤/١٢) لطلب البينة في هذه القصة برواية عمرو بن شعيب الآتية ، وصحح إسناده ، قال : وطريق الجمع أن يقال : حفظ أحدهم ما لم يحفظ الآخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً ، فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الأيمان ، فامتنعوا فعرض عليهم تحليف المدعى عليهم فأبوا — انتهى ؛ ثم ذكر عن الجمهور بأنهم أجابوا عن رواية سعيد بقول أهل الحديث إنه وهم من رواه أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين ، لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ ، فوجب قبولها ، وهي تقضي على من لم يعرفها — انتهى ؛ ورواية يحيى بن سعيد أخرجه أيضاً البخاري في باب إكرام الكبير من أبواب الأدب (٥٣٦/١٠) ، وفي حديث عمرو بن شعيب الآتي رد اليمين على أولياء المقتول ، وسننبه عليه — وبالله التوفيق .

قتل ؟ » قالوا : ما لنا بينة ، قال : « فيحلفون لكم » قالوا : لانرضى بأيمان اليهود ، وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ييطل دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة .

خالفهم عمرو بن شعيب

٤٧٢٤ — أخبرنا محمد بن معمر قال : حدثنا روح بن عبادة قال : حدثنا عبيد

الله بن الأخنس ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن ابن محيصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقم شاهدين على من قتله ، ادفعه إليك برمته » قال : يا رسول الله ! من أين أصيب شاهدين ، وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم ، قال : « فتحلف خمسين قسامة ؟ » قال : يا رسول الله ! فكيف أحلف على ما لا أعلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فنستحلف منهم خمسين قسامة » فقال : يا رسول الله ! كيف نستحلفهم وهم اليهود ، فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دينه عليهم ، وأعانهم بنصفها .

قوله : خالفهم عمرو بن شعيب ، حيث جعل المقتول ابن محيصة الأصغر ، وإنما هو عبد الله ابن سهل ، فافهم — قاله الشيخ في تعليقه ؛ وأفاد هذه الرواية عرض الأيمان على المدعين بعد طلب البينة منهم ، قال الحافظ بعد ذكر الجمع السابق : هو نص في الحمل الذي ذكرته ، فتعين المصير إليه . قوله : « إليك » وفي بعض النسخ : « إليكم » .

قوله : « برمته » بضم راء وتشديد ميم ، قطعة حبل يشد به الأسير ، أو القاتل للقصاص ، هذا هو الأصل ، ثم يراد به عرفاً ، أدفعه إليك بكلمة — س .

قوله : فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دينه عليهم ، أي على يهود ، أي على تقدير أن يقرروا بذلك كأنه أرسل إلى يهود أنه يقسم الدية عليهم ، ويعينهم بالنصف إن أقرروا ، فلما لم يقرروا وداه من عنده — والله أعلم — قاله السندي ؛

وقال ابن القيم في الزاد (١٣/٥) : هذا ليس بمحفوظ قطعاً ، فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى أولياء القتل ، بل لا بد من إقرار أو بينة أو إيمان المدعين ، ولم يوجد هنا شيء من

٣ — باب القود (ت ٤)

٤٧٢٥ — أخبرنا بشر بن خالد قال : حدثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن سليمان قال : سمعت عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والشيب الزاني ، والتارك دينه المفارق » .

٤٧٢٦ — أخبرنا محمد بن العلاء وأحمد بن حرب — واللفظ لأحمد — قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع القاتل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فدفعه إلى ولي المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله ! لا والله ! ما أردت قتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولي المقتول : « أما أنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار » فخلى

ذلك ، وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم أيمان القسامة على المدعين فأبوا أن يحلفوا ، فكيف يلزم اليهود بالدية لجرد الدعوى — انتهى ، وانظر السبل (٤٠٣/٣) — والله أعلم .

قوله : « النفس بالنفس » أي النفس تقتل في مقابلة النفس ، وهذا بيان الموصوفين بالخصال الثلاث ، إذ بيانهم يتبين بالصفات الثلاث ، والحديث قد سبق في كتاب تحريم الدم (برقم ٤٠٢١) — س . قوله : « المفارق » أي جماعة المسلمين — والله أعلم — ح .

قوله : قتل رجل ، على بناء المفعول ، أو الفاعل — س . ظاهر السياق يقتضي الأول — والله أعلم — ح .

قوله : ما أردت قتله ، أي ما كان القتل عمداً — س .

قوله : « أما أنه إن كان إلخ » يفيد أن ما كان ظاهره العمد لا يسع فيه كلام القاتل : « إنه ليس بعمد » في الحكم ، نعم ينبغي لولي المقتول أن لا يقتله خوفاً من حقوق الإثم به ، على تقدير صدق دعوى القاتل — س .

٤٧٢٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٢١ .

٤٧٢٦ — صحيح الإسناد : د الديات ٣ : ٦٣٧/٤ ، ت فيه ١٣ : ٢٢/٤ ، ق فيه ٣٤ : ٨٩٧/٢ — المزى : ٩/

١٢٥٠٧/٣٧٧

سبيله ، قال : وكان مكتوباً بنسعة ، فخرج يجر نسعته فسمى : ذا النسعة .

٤٧٢٧ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا إسحاق ، عن عوف

الأعرابي ، عن علقمة بن وائل الحضرمي ، عن أبيه قال : جئ بالقاتل الذي قتل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاء به ولي المقتول ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتغفوا ؟ » قال : لا ، قال : « أتقتل ؟ » قال : نعم قال : « اذهب » فلما ذهب دعاه قال : « أتغفوا ؟ » قال : لا ، قال : « أتأخذ الدية ؟ » قال : « فتقتل ؟ » قال : نعم قال : « اذهب » فلما ذهب قال : « أما إنك إن عفوت عنه فإنه ييؤ بإثمك ، وإثم صاحبك »

قوله : بنسعة ، بكسر نون : قطعة جلد تجعل زماماً للبعير وغيره — س .

قوله : « الدية » الدية بالكسر : حق القتل ، جمعه : ديات ، و « وداه » كـ « دعاه »

أعطى ديته — قاموس .

قوله : « ييؤ » همزة بعد الواو ، أي يرجع بإثمك وإثم صاحبك ، ظاهره أن الولي إذا عفا عن القاتل بلا مال يتحمل القاتل إثم الولي والمقتول جميعاً ، ولا يخلو عن إشكال ، فإن أهل التفسير قد أولوا قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَكُلَّيْهِ فَاغْفِرْ لِي وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أن يقال : المراد برجوعه بإثمهما هو رجوعه ملتبساً بزوال إثمهما عنهما ، ويحتمل أنه تعالى يرضى بعفو الولي فيغفر له وللمقتول ، فيرجع القاتل ، وقد أزيل عنهما إثمهما بالمغفرة — والله تعالى أعلم .

والمشهور هو الرواية الآتية ، وهي « ييؤ بإثم وإثم صاحبك » أي المقتول ، وقيل في تأويله : أي يرجع ملتبساً بإثم السابق وبالإثم الحاصل له بقتل صاحبه ، فأضيف إلى الصاحب لأدنى ملازمة ، بخلاف ما لو قُتل فإن القتل يكون كفارة له عن إثم القتل ، وهذا المعنى لا يصلح للرغيب ، إلا أن يقال : الرغيب باعتبار إيهام الكلام بالمعنى الظاهر ، ويجوز الرغيب بمثله توسلاً به إلى العفو وإصلاح ذات البين ، كما يجوز التعريض في محله — والله تعالى أعلم — س .

أي يلتزمه ويرجع به ، قال النووي : قيل : معناه ، يتحمل إثم المقتول لانتلافه مهجته ، وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه ، ويكون قد أوحى إليه صلى الله عليه وسلم بذلك في هذا الرجل خاصة ،

٤٧٢٧ — م القسامة ١٠ = الحدود ١٠ : ١٣٠٧/٣ ، د الديات ٣ : ٦٣٨/٤ — ٦٤٠ ، وأعادته المؤلف في القضاء

٢٦ : برقم ٥٤١٧ ، وانظر الأرقام التالية ، ٤٧٢٨ — ٤٧٣٣ — الزبي : ١١٧٦٩/٨٦/٩ .

فعفا عنه ، فأرسله ، قال : فرأيته يجز نسعته .

ذكر اختلاف الناقليين لخبر علقمة بن وائل فيه (ت ٤/الف)

٤٧٢٨ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عوف بن أبي

جميلة قال : حدثني حمزة أبو عمر العائذي قال : حدثنا علقمة بن وائل ، عن وائل ، قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جى بالقاتل ، يقوده ولي المقتول في نسعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولي المقتول : أتعفوا ؟ قال : لا ! قال : أتأخذ الدية ؟ قال : لا ! قال : فقتله ؟ قال : نعم ! قال : اذهب به ، فلما ذهب به فولى من عنده دعاه فقال له : أتعفوا ؟ قال : لا ! قال : أتأخذ الدية ؟ قال : لا ! قال : فقتله ؟ قال : نعم ! قال : اذهب به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : « أما إنك إن عفوت عنه يئو بإثم وإثم صاحبك » فعفا عنه ، وتركه ، فأنا رأيته يجز نسعته .

٤٧٢٩ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا جامع بن مطر

الحبطي ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم — بمثله — قال يحيى : وهو أحسن منه .

٤٧٣٠ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا حفص بن عمر — وهو

ويحتمل أن معناه : يكون عفوك عنه سبباً لسقوط إثمك وإثم أخيك ، والمراد : إثمهما السابق بمعاص لهما متقدمة لا تعلق لها بهذا القاتل ، فيكون معنى « يئو » يسقط ، وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً — كذا في الزهر ؛ وللإمام الطحاوي كلام على الحديث جيد في المشكل (٤٠٧/١ — ٤١١) .

قوله : يقوده ، القود نقيض السوق ، فهو من أمام ، وذاك من خلف — قاموس .

قوله : مطر ، بفتحين — مغني .

قوله : الحبطي ، بمهملة وموحدة مفتوحين وطاء مهملة ، منسوب إلى الحبط ، بكسر باء ،

لقب الحارث بن ماث — مغني .

٤٧٢٨ — صحيح الإسناد ، انظر ما قبله .

٤٧٢٩ ، ٤٧٣٠ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٤٧٢٧ .

الحوضي — قال : حدثنا جامع بن مطر ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه قال : كنت قاعداً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاء رجل في عنقه نسعة ، فقال : يا رسول الله ! إن هذا وأخي كانا في جب يحفرانها ، فرفع المنقار فضرب به رأس صاحبه ، فقتله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعف عنه » فأبى ، وقال : يا نبي الله ! إن هذا وأخي في جب يحفرانها ، فرفع المنقار فضرب به رأس صاحبه ، فقتله ، فقال : « أعف عنه » فأبى ، ثم قام فقال : يا رسول الله ! إن هذا وأخي كانا في جب يحفرانها ، فرفع المنقار — أراه قال — فضرب رأس صاحبه فقتله ، فقال : « أعف عنه » فأبى ، قال : « اذهب ، إن قتلتك كنت مثله » فخرج به حتى جاوز ، فنادينا : أما تسمع ما يقول رسول الله صلى

قوله : الحوضي ، بفتح مهملة وبواو ومعجمة — مغني .

قوله : في جب ، بضم جيم وتشديد موحدة ، هو بئر غير مطوي — س .

قوله : يحفرانها ، بابه ضرب بضرب — كما في القاموس .

قوله : المنقار ، الظاهر أن المنقار ههنا آلة نقر الأرض ، أي حفرها ، ويقال له : المنقر ،

بكسر الميم ، والمعلول — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أراه ، بضم الهمزة ، أي أظنه ، وهو من كلام أحد الرواة ، والضمير المنصوب يرجع

إلى شيخه الذي يروي عنه ، ومقصوده بهذا أنني أشك في لفظ شيخي هل قال : « فضرب رأس صاحبه » أو نحوه — والله أعلم — ح .

قوله : « كنت مثله » أي في كون كل منهما قاتل نفس ، وإن كان هذا قتل بالباطل وأنت

قتلت بالحق ، لكن أطلق الكلام لإيهامه ظاهره ليتوصل به إلى العفو ، أو المراد : كنت مثله إن كان القاتل صادقاً في دعوى أن القتل لم يكن عمداً — والله تعالى أعلم — س .

قال النووي : الصحيح في تأويله أنه مثله في أنه لا فضل ولا منة لأحدهما على الآخر ، لأنه

يستوي حقهما ، بخلاف ما لو عفا عنه فإنه يكون له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة ، وجيل الشاء

في الدنيا ، وقيل : فهو مثله في أنه قاتل وإن اختلفا في التحريم والإباحة لكنهما استويا في طاعتهما

الغضب ومتابعة الهوى ، قال : وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم : بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه

إيهاماً لمقصود صحيح ، وهو التوصل إلى العفو — انتهى من الزهر ، وانظر الزاد (٨/٥) .

الله عليه وسلم ؟ فرجع فقال : إن قتلته كنت مثله ؟ قال : « نعم اعف عنه » فخرج يجر نسعته ، حتى خفي علينا .

٤٧٣١ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد قال : حدثنا حاتم ، عن سماك ، ذكر أن علقمة بن وائل أخبره ، عن أبيه أنه كان قاعداً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه [هـ'] رجل يقود آخر بنسعة ، فقال : يا رسول الله ! قتل هذا أخي ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقتلته ؟ » قال : يا رسول الله ! لو لم يعرف أقتت عليه البينة ، قال : نعم ، قتلته ، قال : « كيف قتلته ؟ » قال : كنت أنا وهو نحتطب من شجرة ، فسبني ، فأغضبني ، فضربت بالفأس على قرنه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل لك من مال تؤديه عن نفسك ؟ » قال : يا رسول الله ! مالي إلا فأسى وكسائي ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أترى قومك يشترونك ؟ » قال : أنا أهون على قومي من ذلك ، فرمى بالنسعة إلى الرجل ، فقال : « دونك صاحبك » فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن قتله فهو مثله » فأدركوا الرجل فقالوا :

قوله : فرجع فقال ، أي الولي — س .

قوله : قتلته ، على صيغة المتكلم — س .

قوله : نحتطب ، أي نجعم الحطب ، وهو محرمة ، ما أعد من الشجر شيواً — كذا في القاموس .

قوله : الفأس ، ما يشق به الحطب وغيره ، وهو بالهمزة وقد يرك — مجمع .

قوله : على قرنه ، القرن الروق من الحيوان ، وموضعه من رأسنا ، أو الجانب الأعلى من

الرأس ، جمعه قرون — قاموس .

قوله : من ذلك ، وفي بعض النسخ : من ذاك .

قوله : فرمى ، رسول الله صلى الله عليه وسلم « بالنسبة إلى الرجل » أي الولي ، « فقال :

دونك » من أسماء الأفعال ، بمعنى « خذ » كما هو مصرح في كتب النحو واللغة — ح .

٤٧٣١ — صحيح ، انظر رقم ٤٧٢٧ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

ويلك ! إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن قتله فهو مثله » فرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! حدثت أنك قلت : « إن قتله فهو مثله » وهل أخذته إلا بأمرك ؟ فقال : « ما تريد أن ييؤء بإثمك وإثم صاحبك ؟ » قال : بلى ، قال : فإن ذاك ، قال : « ذلك كذلك » .

٤٧٣٢ — أخبرنا زكريا بن يحيى قال : حدثنا عبيد الله بن معاذ قال : حدثنا أبي قال : حدثنا أبو يونس ، عن سماك بن حرب ، أن علقمة بن وائل حدثه ، أن أباه حدثه قال : إني لقاعد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل يقود آخر نحوه .

٤٧٣٣ — أخبرنا محمد بن معمر قال : حدثنا يحيى بن حماد ، عن أبي عوانة ، عن إسماعيل بن سالم ، عن علقمة بن وائل ، أن أباه حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد قتل رجلاً ، فدفعه إلى ولي المقتول يقتله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لجلسائه ، « القاتل والمقتول في النار » قال : فأتبعه رجل فأخبره ، فلما أخبر به تركه ، قال : فلقد رأيته يجر نسعته حين تركه يذهب ، فذكرت ذلك لحبيب فقال : حدثني

قوله : « ما تريد » بحذف همزة الاستفهام و « ما » نافية — والله أعلم — ح .

قوله : فإن ذاك ، « إن » شرطية ، أي فإن كان الأمر ذاك فقد عفوت عنه — س .

قوله : أتى برجل ، على بناء المفعول ، أي أتاه آت برجل — والله أعلم — ح .

قوله : « القاتل والمقتول في النار » لم يرد أن هذا القاتل والمقتول في النار ، بل أراد أن القاتل والمقتول يكونان في النار فيما إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فهو خير صادق في محله ، لكن لإيهام الكلام المعني الأول ، ذكره ليكون وسيلة إلى العفو — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أخبر به ، وفي بعض النسخ : أخبره .

قوله : فذكرت ذلك لحبيب ، مقولة إسماعيل ، كما في صحيح مسلم بلفظ : « قال إسماعيل بن سالم : فذكرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت ، فقال : حدثني ابن أشوع أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما سأله أن يعفو عنه فأبى » انتهى — ح .

سعيد بن أشوع قال : وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الرجل بالعفو .

٤٧٣٤ — أخبرنا عيسى بن يونس قال : حدثنا ضمرة ، عن عبد الله بن شاذب

عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك أن رجلاً أتى بقاتل وليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعف عنه » فأبى ، فقال : « خذ الدية » فأبى ، قال : « اذهب فاقتله فإنك مثله » فذهب ، فلحق الرجل فقتل له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذهب فاقتله فإنك مثله » فدخل سبيله ، فمر بي الرجل وهو يجز نسعته .

٤٧٣٥ — أخبرنا الحسن بن إسحاق المروزي قال : حدثنا خالد بن خدّاش قال :

حدثنا حاتم بن إسماعيل ، عن بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن هذا الرجل قتل أخي ؟ فقال : « اذهب فاقتله كما قتل أخاك » فقال له الرجل : اتق الله واعف عني ، فإنه أعظم لأجرك ، وخير لك ولأخيك يوم القيامة ، قال : فدخل عنه ، قال : فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فأخبره بما قال له ، قال : فأعفنه « أما أنه كان خيراً مما هو صانع بك يوم القيامة ، يقول :

قوله : سعيد بن أشوع ، هو سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي ، قاضيهما ، عن الشعبي وأبي سلمة وأبي بردة ، وعنه إسحاق وخالد الحذاء والثوري ، وثقه ابن حبان — خلاصة .

قوله : أشوع ، بمفتوحة فساكنة معجمة فواو مفتوحة فمهملة ، ممنوع الصرف — مغني .

قوله : شاذب ، بمفتوحة وسكون واو وفتح ذال معجمة وموحدة — مغني .

قوله : البناني ، بمضمومة وخفة نون أولى وكسر ثانية ، منسوب إلى بنانة اسم أم سعد بن

لؤي ، منه ثابت بن أسلم — مغني .

قوله : بقاتل وليه ، الولي يجي بمعنى الفاعل والمفعول ، والمراد ههنا الثاني — والله أعلم — ح .

قوله : فلحق الرجل ، على بناء المفعول ، والمراد بالرجل ولي المقتول — س .

قوله : فأعفنه ، من « أعف » بالنون والفاء ، إذا وبخ كـ « عف » بالتشديد ، وهذه

٤٧٣٤ — صحيح الإسناد ، ق الديات ٣٤ : ٨٩٧/٢ — المزي : ٤٥١/١٤٥/١ .

٤٧٣٥ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٥١/٧٨/٢ .

يا رب ا سل هذا فيم قتلي ؟ ..

٤ — تأويل قول الله عز وجل : ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم

بالقسط ﴾ وذكر الاختلاف على عكرمة في ذلك (ت : ٥)

٤٧٣٦ — أخبرنا القاسم بن زكريا بن دينار قال : حدثنا عبيد الله بن موسى قال :

أخبرنا علي — وهو ابن صالح — عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير ، وكان النضير أشرف من قريظة ، وكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به ، وإذا قتل رجل من النضير رجل من قريظة أدى مائة وسق من تمر ، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجل من النضير رجل من قريظة ، فقالوا : ادفعوه إلينا نقتله ، فقالوا : بيننا وبينكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتوه ، فنزلت ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط

قضية أخرى غير قضية صاحب النسعة ، ولعله صلى الله عليه وسلم علم بوحي أن القتل في حق هذا القاتل خير ، بخلاف القاتل في الواقعة السابقة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : الاختلاف على عكرمة ، والاختلاف في متن الحديث ، فإن في الحديث الأول القتل ، وفي الثاني الدية — والله أعلم — ح .

قوله : على ، وفي بعض النسخ : عن .

قوله : كان قريظة ، بالنصير ، و « النصير » كـ « الأمير » وخبر « كان » محذوف ، أي في المدينة ، أو بينهما فرق في الشرف ، ونحو ذلك — س .

قوله : وسق ، بفتح واو وسكون سين ، وكسر الواو لغة ، ستون ساعة — س .

قوله : فقالوا : ادفعوه إلينا نقتله ، أي فقالت قريظة للنضير : ادفعوا القاتل إلينا نقتله — ح .

قوله : فقالوا : بيننا إلخ ، أي قالت قريظة ذاك حين أبى النضير دفع القاتل إليهم ، جرياً على العادة السالفة — س . أقول : ويجوز أن يكون مقول النضير جواباً لقول قريظة ، زعماً منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بنا تقرر بيننا في الجاهلية — والله أعلم — ح .

قوله : فنزلت ﴿ وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ﴾ كذا قال ابن عباس : وسياق القرآن

وسباقه يدل على أن هذه الآيات نزلت في اليهود في حكم الرجم كما في التفسير أيضاً ، ونقل صاحب

٤٧٣٦ — صحيح بما بعده ، د الديات ١ : ٤/٦٣٤ — المزني : ٥/١٣٩/٦١٠٩ .

— المائدة : ٤٠ ﴿ والقسط النفس بالنفس ، ثم نزلت ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون — المائدة : ٥٠ 》 .

٤٧٣٧ — أخبرنا عبيد الله بن سعد قال : حدثنا عمي قال : حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، أخبرني داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن الآيات التي في المائدة التي قالها الله عز وجل : ﴿ فاحكم بينهم أو أعرض عنهم — إلى — المقسطين 》 إنما نزلت في الدية بين النضير وبين قريظة ، وذلك أن قتلى النضير كان لهم شرف يؤدون الدية كاملة ، وأن بني قريظة كانوا يؤدون نصف الدية ، فتحاكموا في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل ذلك فيهم ، فحملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحق في ذلك فجعل الدية سواء .

٥ — باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس (ت ٦)

٤٧٣٨ — أخبرنا محمد بن محمد بن المثنى قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، حدثنا سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر إلى علي رضي الله عنه

المعالم ما قاله ابن عباس أيضاً ، لكن قال : والأول أصح ، لأن الآية في الرجم (كذا في الحواشي الجديدة) . وقال ابن كثير في تفسيره (٦١/٢) : وقد يكون اجتماع هذان السببان في وقت واحد فنزلت هذه الآيات في ذلك كله ، ولهذا قال بعد ذلك : ﴿ وكنتا عليهم فيها أن النفس بالنفس 》 إلى آخرها ، وهذا يقوي أن سبب النزول قضية القصاص — والله تعالى أعلم .

قوله : يؤدون ، على بناء المفعول ، من الدية — س .

قوله : عباد ، بضم وخفة موحدة — مغني .

قوله : الأشتر ، بشين معجمة وفتح مشاة فوق — مغني . هو لقب ، واسمه مالك بن الحارث ، مخضرم ، نزل الكوفة بعد أن شهد اليرموك وغيرها ، وولاه عليّ مصر ، فمات قبل أن يدخلها — كذا في التقريب ، وكان من أصحاب علي ، وشهد معه الجمل والصفين ومشاهده كلها ، وكان ممن يسعى في الفتنة ، وألب على عثمان وحصره — انتهى من التهذيب (١٢/١٠) .

٤٧٣٧ — صحيح الإسناد ، د الألفية ١٠ : ١٧/٤ ، ١٨ ، حم : ٣٦٣/١ — المزني : ٦٠٧٤/١٣١/٥ .

٤٧٣٨ — صحيح ، د الدييات ١١ : ٦٦٧/٤ — ٦٦٩ ، حم : ١٢٢/١ — المزني : ١٠٢٥٧/٤٣٩/٧ .

فقلنا : هل عهد إليك نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال : لا إلا ما كان في كتابي هذا ، فأخرج كتاباً من قراب سيفه ، فإذا فيه « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد

قوله : هل عهد إليك ؟ أي أوصاك — س .

قوله : « إلا ما كان في كتابي » ، لا يخفى أن ما في كتابه ما كان من أمور المخصوصة به ، فالاستثناء إما بملاحظة الكتاب ، فكأنه صلى الله عليه وسلم خص علياً بأن أمره أن يكتب دون غيره ، أو لبيان نفي الاختصاص بأبلغ وجه ، أي لو كان شيئاً خصنا به لكان ما في كتابي ، لكن الذي في كتابي ليس مما خصنا به ، فما خصنا بشئ — والله تعالى أعلم — س .

قوله : من قراب سيفه ، بكسر القاف ، هو وعاء يكون فيه السيف بغمده وحائله — س .
قوله : « تتكافأ دماؤهم » أي تتساوى في القصاص والديات — زهر . بتاتين ، أي تتساوى فيقتل الشريف بالوضيع ، ومنه أخذ المصنف : أن الحر يقتل بالعبد لمساواة الدماء — س . وفي بعض النسخ : « تكافأ » بناء واحدة .

قوله : « وهم يد على من سواهم » أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يسعهم التخاذل ، بل يعاون بعضهم بعضاً على جميع الأديان والملل ، كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً — زهر ؛ أي اللاتق بحالهم أن يكونوا كيد واحدة في التعاون والتعاقد على الأعداء ، فكما أن اليد الواحدة لا يمكن أن يميل بعضها إلى جانب وبعضها إلى آخر ، فكذلك اللاتق بشأن المؤمنين — س .

قوله : « ويسعى بذمتهم أدناهم » أي إذا أعطى أحد لجيش العدو أماناً جاز ذلك على جميع المسلمين ، وليس لهم أن يحفروه ، ولا أن ينقضوا عليه عهده — زهر ؛ أي ذمتهم في يد أقلهم عدداً وهو الواحد أو أسفلهم رتبة وهو العبد يعيش به يعقده لمن يرى من الكفرة ، فإذا عقد حصل له الذمة من الكل — س .

قوله : « لا يقتل مؤمن بكافر » ظاهره العموم ، ومن لا يقول به يخلصه بغير الذمي ، جما بينه وبين ما ثبت من « أن لهم مالنا ، وعليهم ما علينا » — س . وسيجي الكلام في المسألة في بابيه إن شاء الله (برقم ٤٧٤٩) .

قوله : « ولا ذو عهد » من الكفرة كالذمي والمستامن ، وبقية الحديث قد سبقت — قاله السندي في حاشية الكتاب ؛ وقال في تعليقه على ابن ماجه : قيل ذكره تأكيداً لتحريم دمه ، إذ قوله :

بعهده ، من أحدث حدثاً فعلى نفسه ، أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

٤٧٣٩ — أخبرني أبو بكر بن علي قال : حدثنا القواريري قال : حدثنا محمد بن

عبد الواحد قال : حدثنا عمرو بن عامر ، عن قتادة ، عن أبي حسان ، عن علي — رضي الله عنه — أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، يسعى بذمتهم أدناهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » .

٦ — القود من السيد للمولى (ت ٧)

٤٧٤٠ — أخبرنا محمد بن غيلان — هو المروزي — قال : حدثنا أبو

داود الطيالسي قال : حدثنا هشام ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عبده قتلناه ،

« ولا يقتل » الحديث ، ربما يوهم ضعف أمره — والله تعالى أعلم .

قوله : « بعهده » الباء سببية ، أو بمعنى « في » كما في الحديث الثاني « في عهده » أي في زمن عهده — والله تعالى أعلم .

قوله : « من قتل عبده قتلناه » اتفق الأئمة على أن السيد لا يقتل بعده ، وقالوا : الحديث وارد على الزجر والردع ليرتدعوا ولا يقدموا على ذلك ، وقيل : ورد في عبد أعتقه سيده ، فسمي عبده باعتبار ما كان ، وقيل : منسوخ ، قلت : حاصل الوجه الأول أن المراد بقوله : « قتلناه » وأمثاله عاقبناه وجازيناه على سوء صنيعه ، إلا أنه عبر بلفظ القتل ونحوه للمشاكلة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ وفائدة هذا التعبير الزجر والردع ، وليس المراد أنه تكلم بهذه الكلمة لجرد الزجر من غير أن يريد به معنى ، أو أنه أراد حقيقته لقصد الزجر ، فإن الأول يقتضي أن تكون هذه الكلمة مهملة ، والثاني يؤدي إلى الكذب لمصلحة الزجر ، وكل ذلك لا يجوز ، وكذا كل ما جاء في كلامهم من نحو قولهم هذا وارد على سبيل التعليل والتشديد ، فمرادهم أن اللفظ يحمل على معنى

٤٧٣٩ — صحيح ، حم : ١/٨١ ، ١١٩ ، وانظر ما قبله ، وما يأتي برقم ٤٧٤٩ — الزبي : ٧/٤٤٧/١٠٢٧٩

٤٧٤٠ — ضعيف ، د الدييات ٧ : ٤/٦٥٢ ، ت فيه ١٨ : ٤/٢٦ ، ق فيه ٢٣ : ٢/٨٨٨ ، حم : ٥/١٠ ،

١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ويأتي برقم ٤٧٥٧ ، و ٤٧٥٨ — الزبي : ٤/٦٨/٤٥٨٦ .

ومن جدعه جدعناه ، ومن أخصاه أخصيناه » .

٤٧٤١ — أخبرنا نصر بن علي قال : حدثنا خالد قال : حدثنا سعيد ، عن قتادة ،

عن الحسن ، عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه » .

٤٧٤٢ — حدثنا قتيبة قال : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن

سمرة ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده قتلناه ومن جدع عبده جدعناه » .

٧ — قتل المرأة بالمرأة (ت ٨)

٤٧٤٣ — أخبرنا يوسف بن سعيد قال : حدثنا حجاج بن محمد ، عن ابن جريج

مجازي مناسب للمقام .

فائدة : هذه الفائدة تنفك في مواضع فاحفظها ، وأما قولهم : « ورد في عبد أعتقه » فمبني

على أن « من » موصولة ، لا شرطية ، والكلام إخبار عن واقعة بعينها — والله تعالى أعلم — س .

أقول : دعوى الاتفاق منقوضة بأن إبراهيم وسفيان الثوري ذهبا إلى أن الحر يقتل بعبده كما

في المرقاة للقاري — والله تعالى أعلم — كذا في الحواشي الجديدة ؛ ولعل مراد السندي « بالأئمة » :

الأربعة فلا نقض ؛ وقال في الزاد (٦/٥) بعد ذكر هذا الحديث : فإن كان هذا محفوفاً ، وقد سمعه

من سمرة الحسن ، كان قتله تعزيراً إلى الإمام بحسب ما يراه من المصلحة — انتهى . وراجع فيه تحقيق

شيخ الإسلام ابن تيمية في الاختيارات (١٧٢) .

قوله : « قتلناه » قال النووي : قال العلماء : يستحب للمفتي إذا رأى مصلحة في التغليظ

أن يغليظ في العبارة ، وإن كان لا يعتقد ذلك ، واستدلوا بهذا الحديث ونحوه — زهر .

قوله : « من جدعه » بالتخفيف ، والتشديد للتكثير لا يناسب المقام — والله أعلم — س .

قوله : « قتلناه » ، وفي بعض النسخ : « فقتلناه » .

٤٧٤١ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٤٧٤٢ — ضعيف ، انظر رقم ٤٧٤٠ .

٤٧٤٣ — صحيح الإسناد ، ق الديات ١١ : ٨٨٢/٢ ، حم : ٣٦٤/١ — المزني : ٣/٨٣/٣٤٤٤ .

قال : أخبرني عمرو بن دينار ، أنه سمع طاووساً يحدث ، عن ابن عباس ، عن عمر — رضي الله عنه — أنه نشد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، فقام حمل بن مالك فقال : كنت بين حجرتي امرأتين ، فضربت إحدهما الأخرى بمسطح فقتلتها ، وجنينها ، فقضى النبي صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة ، وأن تقتل بها .

٨ — القود من الرجل للمرأة (ت ٩)

٤٧٤٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبدة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لها ، فأقاده رسول الله صلى الله عليه وسلم بها .
٤٧٤٥ — أخبرنا محمد بن عبد الله المبارك قال : حدثنا أبو هشام قال : حدثنا

قوله : نشد ، أي طلب تحقيقه — س .

قوله : حمل ، بفتح الحاء المهملة والميم — س .

قوله : امرأتين ، كانتا ضرتين ، وكانتا تحت حمل بن النابغة الهذلي — فتح الباري .

قوله : بمسطح ، بكسر الميم ، عود من أعواد الخباء — س .

قوله : وجنينها ، أي وقتلت التي في بطنها من الولد — س .

قوله : أن تقتل ، أي قضى بأن تقتل المرأة القتالة في مقابلة المرأة المقتولة — كذا في تعليق ابن

ماجه للسندي ؛ وقال المنذري (٣٦٧/٦) : لم يذكر إلا في هذه الرواية — انتهى ؛ قال في الزاد (٥/

١٠) : والصحيح أنه لم يقتلها ، لما ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم جعل دية المقتولة على

العاقلة ، قال : وفي هذا الحكم أن شبه العمد لا يوجب القود — انتهى بتصرف وتلخيص — والله أعلم .

قوله : أوضاع ، بجاء مهملة ، هي نوع من حلي صيغت من الدراهم الصحاح — س . هي

نوع من الحلوى يعمل من الفضة ، سميت بها لياضها ، واحدها « وضع » — زهر .

قوله : فأقاده رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ، قال في القاموس : أقاد القاتل بالقتل

قتله به — ح .

٤٧٤٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٤٩ — المزي : ١١٨٨/٣١٣/١ .

٤٧٤٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٤٩ — المزي : ١١٤٠/٢٩٩/١ .

أبان بن يزيد ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك أن يهودياً أخذ أوضاحاً من جارية ، ثم رضع رأسها بين حجرين ، فأدركوها وبها رمق ، فجعلوا يتبعون بها الناس : هو هذا ؟ هو هذا ؟ قالت : نعم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين .

٤٧٤٦ — أخبرنا علي بن حجر قال : أخبرنا يزيد بن هارون ، عن همام ، عن قتادة ، عن أنس ابن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاح ، فأخذها يهودي ، فرضخ رأسها ، وأخذ ما عليها من الحلوى ، فأدركت وبها رمق ، فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من قتلك فلان ؟ » فقالت برأسها : لا ، قال : « فلان ؟ » حتى سمى اليهودي ، قالت برأسها : نعم فأخذ ، فاعترف ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين .

قوله : رضع ، بضاد وخاء معجمتين ، على بناء الفاعل ، أي كسر — س .

قوله : رمق ، أي بقية حياة — س . هي بقية الروح وآخر النفس — زهر .

قوله : يتبعون ، في الصحاح : تتبع الشئ تتبعاً ، أي تطلبته ، وكذلك « تبعته » فهذا يحتمل أن يكون من « التبع » لكن بالعدول إلى تشديد التاء المثناة ، أو من « التبيع » والباء الموحدة على الوجهين مشددة ، والمراد يبحثون عندها عن الناس ويذكرونهم — س .

قوله : قالت : نعم ، أي حين ذكروا القاتل قالت : نعم ، بالإشارة وكانت قبل ذلك تقول : لا ، بالإشارة — س .

قوله : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي بعد أن حضر ، وأقر بذلك ، كما جاء صريحاً ، وإلا فلا عبرة بقول المقتول ، فضلاً عن إيمانه — والله تعالى أعلم — س .

قوله ، فرضخ ، على بناء المفعول — ح .

قوله : فرضخ رأسه إلخ ، فيه دليل على قتل الرجل بالمرأة ، وعلى أن الجاني يفعل به كما فعل ، وأن القتلة غيلة لا يشترط فيه إذن الولي ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدفعه إلى أوليائها ، ولم يقل : إن شتم فاقتلوه ، وإن شتم فاعفوا عنه ، بل قتله حتماً ، هذا مذهب مالك ، واختيار شيخ

٩ — سقوط القود من المسلم للكافر (ت ١٠)

٤٧٤٧ — أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث خصال : زان محصن فیرجم ، ورجل يقتل مسلماً متعمداً ، ورجل يخرج من الإسلام ، فيحارب الله عز وجل ورسوله ، فيقتل أو يصلب أو ينفي من الأرض » .

٤٧٤٨ — أخبرنا محمد بن منصور قال : حدثنا سفيان ، عن مطرف بن طريف ، عن الشعبي قال : سمعت أبا جحيفة يقول : سألنا علياً فقلنا : هل عندكم من رسول الله

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومن قال : إنه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح ، فإن ناقض العهد لا ترضخ رأسه بالحجارة ، بل يقتل بالسيف — كذا في الزاد (٩/٥) .

قوله : رفيع ، براء وفاء وعين مهملة ، مصغراً — مغني .

قوله : عبيد بن عمير ، مصفران — مغني .

قوله : « لا يحل قتل مسلم إلا في إحدى ثلاث » استدلال بالحصر على أنه لا يقتل مسلم بكافر ، وأنت خير أن الحصر يحتاج إلى تأويل ، لأن المرتد يقتل وإن لم يحارب بقطع الطريق . وكذلك غيره ، وقد ذكر تأويل الحصر فيما تقدم ، فلا يستقيم الاستدلال بهذا الحديث على مراده ، على أنه جاء في بعض رواياته « النفس بالنفس » فليتأمل — م .

قوله : مسلماً ، فيه مناسبة للرجمة — والله أعلم .

قوله : عن مطرف ، بمضمومة وفتح مهملة وكسر راء مشددة وبفاء — مغني .

قوله : طريف ، بمفتوحة وكسر راء — مغني .

قوله : أبا جحيفة ، بالتصغير ، اسمه وهب بن عبد الله ، صحابي صغير ، كان من كبار أصحاب علي وخواصه — كذا في التقريب والخلاصة .

٤٧٤٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٥٣ — المزي : ١٦٣٢٦/٤٨٦/١١ .

٤٧٤٨ — خ العلم ٣٩ : ٢٠٤/١ ، الجهاد ١٧١ : ١٦٧/٦ ، والديات ٢٤ ، ٣١ : ٢٤٦/١٢ ، ٢٦٠ ، ت فيه

١٦ : ٢٤/٤ ، ٢٥ ، ق فيه ٢١ : ٨٨٧/٢ ، حم ٧٩/١ — المزي : ١٠٣١١/٤٥٦/٧ .

صلى الله عليه وسلم شئ سوى القرآن ؟ فقال : لا والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ! إلا أن يعطي الله عز وجل عبداً فهماً في كتابه ، أو ما في [هذه ^١] الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : فيها العقل وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر .

٤٧٤٩ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا الحجاج بن منهال قال : حدثنا همام ، عن قتادة ، عن أبي حسان قال : قال علي : ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ دون الناس إلا [في ^٢] صحيفة في قراب سيفي ، فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة ، فإذا فيها : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ، يسمى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » .

قوله : كل شئ سوى القرآن ، أي شئ مكتوب ، وإلا فلا شك أنه كان عنده أكثر مما ذكر — س .

قوله : وبرأ النسمة ، برأ الله الخلق كـ « جعل » برأاً وبروءاً : خلقهم — قاموس .

قوله : النسمة ، النسم محركة : نفس الروح كالنسمة محركة — قاموس .

قوله : إلا أن يعطي الله ، كأنه استثناء بتقدير مضاف ، أي إلا أن أعطاه الله إلخ ، وكأنه كتب بعد آثار ما أعطاه الله من الفهم ، وعده مما عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إما لأنه عرضه عليه عليه الصلاة والسلام فقرره ، أو لأنه لما استخرجه من كلامه صلى الله عليه وسلم عده مما عنده منه عليه الصلاة والسلام ، ولا يخفى أن قوله : « أن يعطي الله » على ما ذكرنا لا يحمل على الاستقبال — فليتأمل ؛ وعلى ما ظهر عطف قوله : « أو ما في هذه الصحيفة » على قوله : « أن يعطي » وظهر وجه كون الاستثناء في الموضعين متصلاً — س .

قوله : العقل ، أي الدية ، أي بيانها — ح .

قوله : فكاك الأسير ، بفتح فاء وكسرها ، أي فيها حكم الفكاك والترغيب فيه ، وأنه من أنواع بر يهتم به ، والمراد بالأسير أسير يصلح لذلك ، وإلا فمن لا يصلح له لا ينبغي فكاكه — س .

قوله : « لا يقتل مؤمن بكافر إلخ » فيه البيان الواضح أن المسلم لا يقتل بأحد الكفار ، كان المقتول منهم ذمياً أو معاهداً أو مستأنفاً ، أو ما كان ، وذلك أنه نفى في نكرة ، فاشتمل على

٤٧٤٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٧٣٩ .

١ ، ٢ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٤٧٥٠ — أخبرنا أحمد بن حفص قال : حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم بن طهمان ، عن الحجاج بن الحجاج ، عن قتادة ، عن أبي حسان الأعرج ، عن الأشتر أنه قال لعلي : إن الناس قد تفشغ بهم ما يسمعون ، فإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إليك عهداً فحدثنا به ؟ قال : ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً لم يعهده إلى الناس ، غير أن في قراب سيفي صحيفة ، فإذا فيها : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم

جنس الكفار عموماً ، وقال بظاهر هذا الحديث جماعة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق : وقال النخعي : يقتل المسلم بالذمي ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، وتأولوا قوله : « لا يقتل مؤمن بكافر » أي بكافر حربي دون من له عهد ، وادعوا في نظم الكلام تقديماً وتأخيراً ، قلت : هو كلام تام مستقل بنفسه ، فلا وجه لتضمينه بما بعده ، إبطال حكم ظاهره ، وحمله على التقديم والتأخير ، وإنما يفعل ذلك عند الحاجة والضرورة في تكميل ناقص ، وكشف عن مهم ، ولا ضرورة بنا في هذا الموضع إلى شئ من ذلك ، وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أسقط القصاص عن المسلم إذا قتل كافراً احتاج إلى أن يؤكد حتى دم المعاهد فيجدد القول فيه ، لأن ظاهر ذلك يوجب توهين حرمة دم الكفار ، ولا يؤمن أن يكون في ذلك الإغراء بهم ، فنحشي إقدام المتسرع من المسلمين إلى دمانهم إذا أمن القود ، فأعاد القول في خطر دمانهم رفعاً للشبهة وقطعاً لتأويل متأول ؛ وقد يحتمل أن يكون معناه : لا يقتل مؤمن بأحد من الكفار ، ولا يقتل معاهد ببعض الكفار ، وهو الحربي ، ولا ينكر أن لفظة واحدة يعطف عليها شيان ، فيكون أحدهما راجعاً على جميعها ، والآخر راجعاً إلى بعضها — انتهى ، ملخصاً من المعالم (١٨/٤) ، وراجع الفتح (١٢/٢٦١) ، وفي الحجة (١٥٢/٢) : والسر في ذلك أن المقصود الأعظم في الشرع تنويه الملة الحنيفية ، ولا يحصل إلا بأن يفضل المسلم على الكافر ، ولا يسوي بينهما — انتهى .

قوله : تفشغ بهم ، بقاء وشين معجمة وغين معجمة ، أي فشا وانتشر فيهم ، ما يسمعون ، أي منك من كثرة « سبحان الله صدق الله ورسوله » فإنه كان يكثر ذلك ، فزعم الناس أن عنده علماً مخصوصاً به ، وقد ذكر السيوطي ههنا ما لا يناسب المقام فليتبه لذلك — س .

أقول : قال السيوطي نقشع بالقاف و الشين المعجمة والعين المهملة ، أي تصدع وأقلع .

يسعى بدمتهم أذناهم ، لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » — مختصر .

١٠ — تعظيم قتل المعاهد (ت ١١)

٤٧٥١ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد ، عن عينية قال : أخبرني أبي قال : قال أبو بكره : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل معاهداً في غير كنهة حرم الله عليه الجنة » .

٤٧٥٢ — أخبرنا الحسين بن حريث قال : حدثنا إسماعيل ، عن يونس ، عن الحكم بن الأعرج ، عن الأشعث بن ثرملة ، عن أبي بكره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفساً بمعاهدة بغير حلها حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها » .

٤٧٥٣ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : حدثنا النضر قال : حدثنا شعبة ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن القاسم بن مخيمرة ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل رجلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً » .

٤٧٥٤ — أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم قال : حدثنا

قوله : « في غير كنهة » أي في غير وقته الذي يجوز فيه قتله ، وتبين فيه حقيقة أمره من نقص ، وكنه الشيء وقته أو حقيقته — س .

قوله : « حرم الله عليه الجنة » أي دخولها أولاً بالاستحقاق — س .

قوله : ثرملة ، بثلاثة وميم مضمومتين بينهما راء ساكنة ولام خفيفة — مغني .

قوله : مخيمرة ، بمضمومة وفتح معجمة وسكون ياء وكسر ميم فراء — مغني .

قوله : دحيم ، بمهملتين مصغراً — تقريب .

٤٧٥١ — صحيح ، د الجهاد ١٦٥ : ١٩١/٣ ، حم : ٣٦/٥ ، ٤٦ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٠ — الزبي : ١١٦٩٤/٥٤/٩ .

٤٧٥٢ — صحيح ، انظر ما قبله — الزبي : ١١٦٥/٣٧/٩ .

٤٧٥٣ — صحيح ، حم : ٢٣٧/٤ — الزبي : ١٠٦٥٩/١٩٩/١١ .

٤٧٥٤ — خ الجزية ٥ : ٢٦٩/٦ ، والديات ٢٠ : ٢٥٩/١٢ ، ق فيه ٣٢ : ٨٩٦/٢ ، حم : ١٨٦/٢ — =

هارون قال : حدثنا الحسن — وهو ابن عمرو — ، عن مجاهد ، عن جنادة بن أبي أمية ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل قتيلًا من أهل الذمة لم يجد ربح الجنة ، وإن ربحها ليجد من مسيرة أربعين عاماً » .

١١ — سقوط القود بين الممالك فيما دون النفس (ت ١٢)

٤٧٥٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن قتادة ، عن أبي نصر ، عن عمران بن حصين أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لهم شيئاً .

١٢ — القصاص في السن (ت ١٣)

٤٧٥٦ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو خالد سليمان بن حيان

قوله : هارون ، كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وهو تصحيف ، والصحيح مروان — وهو ابن معاوية — كما حققه في تعليق المسند (٣٣/١٢) .

قوله : جنادة ، بمضمومة وخفة نون وإهمال دال — مغني .

قوله : إن غلاماً ، قال الخطابي : هذا الغلام الجاني كان حراً ، قلت : أراد أن الغلام بمعنى الصغير لا المملوك ، كما فهمه المصنف ، ثم قال : وكانت جنائته خطأ ، وكانت عاقلته فقراء ، وإنما تواسي العاقلة من وجد منهم وسعة ، ولا شئ على الفقير منهم ، وأما العبد إذا جنى فجنايته في رقبته — س .

قال القاري في المرقاة (٣٣/٤) : ويحتمل أن يكون الجاني مدبراً ، وحينئذ تتعلق جنائته بمولاه ، وهو كان فقيراً ، فالتمس منه صلى الله عليه وسلم أن يرفع عنه بأن يرضى خصمه ، وقد فعل — والله أعلم — انتهى ؛ وقال المجد ابن تيمية — رحمه الله — في المنتقى : وفقهه أن ما تحمله العاقلة يسقط عنهم بفقرهم ولا يرجع على القاتل — انتهى ؛ وانظر تفسير الحافظ ابن كثير (٦٢/٢) ، والخطابي (٤١/٤) .

= المزي : ٨٦١٦/٢٨٥/٦ .

٤٧٥٥ — صحيح الإسناد ، د الديات ٢٧ : ٧١٢/٤ — المزي : ١٠٨٦٣/١٩٣/٨ .

٤٧٥٦ — خ الصلح ٨ : ٣٠٦/٥ ، والجهاد ١٢ : ٢١/٦ ، وتفسير سورة البقرة ٢٣ : ١٧٧/٨ ، والمائدة ٦ : ٨

٢٧٤ ، والديات ١٩ : ٢٢٣/١٢ ، م القسامة ٥ : ١٣٠٢/٣ ، د الديات ٣٢ : ٧١٧/٤ ، ق فيه ١٦ : =

قال : حدثنا حميد ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقصاص في السن وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كتاب الله القصاص » .

٤٧٥٧ — أخبرنا محمد بن المثني قال : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة ،

عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عبده قتلناه ، ومن جدد عبده جدعناه » .

٤٧٥٨ — أخبرنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار قالا : حدثنا معاذ بن هشام ،

حدثني أبي ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « من خصى عبده خصيناه ، ومن جدد عبده جدعناه » — واللفظ لابن بشار .

٤٧٥٩ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : حدثنا عفان قال : حدثنا حماد بن

سلمة قال : حدثنا ثابت ، عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القصاص ، القصاص » فقالت : أم الربيع : يا رسول الله ! أيقص من فلانة ؟ لا والله !

قوله : قال : حدثنا حميد ، وفي بعض النسخ : قال : قال : لنا .

قوله : « ومن جدد عبده إلخ » وهكذا حكم جراحة من العبد فيكون الحديث مطابقاً للترجمة — والله أعلم .

قوله : أخت الربيع ، بضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء — س .

قوله : القصاص ، أي الحكم هو القصاص ، ويحتمل النصب ، أي أدوا القصاص وسلموه إلى مستحقه — س .

قوله : أم الربيع ، بفتح راء وكسر باء وتخفيف ياء — س .

= ٨٨٤/٢ ، حم : ١٢٨/٣ ، ١٦٧ ، ٢٨٤ ، وانظر ما يأتي بأرقام ٤٧٥٩ — ٤٧٦١ — المزي : ١/١٩٢/٦٨٥ .

٤٧٥٧ ، ٤٧٥٨ — ضعيف ، انظر رقم ٤٧٤٠ .

٤٧٥٩ — م القسامة ٥ : ١٣٠٢/٣ ، حم : ٢٨٤/٣ ، وانظر ما مضى برقم ٤٧٥٦ ، وما يأتي بأرقام ٤٧٦٠ ،

٤٧٦١ — المزي : ١/١٢١/٣٣٢ .

لا يقتص منها أبدا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله ! يا أم الربيع ! القصاص كتاب الله » قالت : لا والله ! لا يقتص منها أبدا ، فما زالت حتى قبلوا الدية ، قال : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

١٣ — القصاص من الثنية (ت ١٤)

٤٧٦٠ — أخبرنا حميد بن مسعدة وإسماعيل بن مسعود قالا : حدثنا بشر ، عن حميد قال : ذكر أنس أن عمته كسرت ثنية جارية ، فقضى نبي الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص ، فقال أخوها أنس بن النضر : أتكسر ثنية فلانة ؟ لا والذي بعثك بالحق ! لا تكسر ثنية فلانة ، قال : وكانوا قبل ذلك سألوا أهلها العفو والأرض ، فلما حلف أخوها — وهو عم أنس وهو الشهيد يوم أحد — رضي القوم بالعفو ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

٤٧٦١ — أخبرنا محمد بن المثني ، حدثنا خالد قال : حدثنا حميد ، عن أنس قال :

قوله : لا يقتص ، إخبار بأن الكسر لا يتحقق ، لا رد الحكم — س .

قوله : « لو أقسم على الله » أي متوكلاً عليه في حصول الخلف عليه — س .

قوله : « لأبره » قال النووي : معناه لا يحسنه لكرامته عليه ، قال : وإنما حلف ثقة بفضل الله ولطفه أنه لا يحسنه ، بل يلهمهم العفو — زهر .

قوله : ثنية ، واحدة الثنايا ، وهي الأسنان المتقدمة : ثنان من فوق وثنان من أسفل — س .

قوله : أنس بن النضر ، قال النووي : القائل في هذه الرواية : أنس بن النضر ، والجارحة

الربيع نفسها ، لا أختها ، كما سيحى ، بخلاف الرواية الأولى في الأمرين ، فيحمل على تعدد القضية — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ وكذا في الزهر ، والبسط في الفتح (٢١٥/١٢) .

قوله : والأرض ، بالفتح : دية الجراحات ، جمعه أروش — كذا في القاموس والتهذيب — ح .

٤٧٦٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٧٥٦ — المزني : ١/١٧٩/٦٠٥ .

٤٧٦١ — خ الصلح ٨ : ٣٠٦/٥ ، والجهاد ١٢ : ٢١/٦ ، وتفسير سورة البقرة ٢٣ : ١٧٦/٨ ، والمائدة ٦ : ٨/

٢٧٤ ، والديات ١٩ : ٢٢٣/١٢ ، د فيه ٣٢ : ٧١٧/٤ ، ق فيه ١٦ : ٨٨٤/٢ ، حم : ١٢٨/٣ ،

١٦٧ ، وانظر رقم ٤٧٥٦ — المزني : ١/١٨٣/٦٣٦ .

كسرت الربيع ثنية جارية ، فطلبوا إليهم العفو ، فأبوا ، فعرض عليهم الأرض فأبوا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بالقصاص ، قال أنس بن النضر : يا رسول الله ! تكسر ثنية الربيع ؟ لا والذي بعثك بالحق ! لا تكسر ، قال : « يا أنس ! كتاب الله القصاص » فرضي القوم وعفوا ، فقال : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » .

١٤ — القود من العضة وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين

لخبر عمران بن حصين في ذلك (ت ١٥)

٤٧٦٢ — أخبرنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء قال : أخبرنا قريش بن أنس ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن عمران بن حصين أن رجلاً عضَّ يد رجل ، فانتزع يده ، فسقطت ثنيته — أو قال : ثنياه — فاستعدى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما تأمرني ؟ تأمرني أن آمره أن يدع يده في فيك تقضمها » كما يقضم الفحل ؟ إن شئت فادفع إليه يدك حتى يقضمها ، ثم انتزعها

قوله : كسرت الربيع ، بالتصغير — س .

قوله : عض يد رجل ، أي أخذها بالأسنان — س .

قوله : فانتزع يده ، أي اجتذبتها من فيه — س .

قوله : فاستعدى ، أي الرجل المعضوض « عليه » أي الرجل العاض « رسول الله » مفعول

« استعدى » قال السندي : في الصحاح « استعديت على فلان الأمير فأعداني » أي استعنت به عليه فأعاني عليه — س .

قوله : « تقضمها » هو يفتح الضاد المعجمة أفصح من كسرها ، والقضم الأكل بأطراف

الأسنان — س .

قوله : « الفحل » أي الجممل ، وهو إشارة إلى علة الإهدار — س . وفي القاموس : الفحل

الذكر من كل حيوان — ح .

٤٧٦٢ — خ الديات ١٨ : ٢١٩/١٢ ، م القسامة = الحدود ٤ : ٣/١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ت الديات ٢٠ : ٢٧/٤ ،

ق فيه ٢٠ : ٨٨٧/٢ ، حم : ٤٢٧/٤ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ — المزى : ١٨٧/٨ : ١٠٨٤٠ .

إن شئت ..

٤٧٦٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثنا يزيد قال : أخبرنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين أن رجلاً عض آخر على ذراعه ، فاجتذبتها فانتزعت ثنيته ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأبطلها ، وقال : « أردت أن تقضم لحم أخيك كما يقضم الفحل » .

٤٧٦٤ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : حدثنا محمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن عمران بن حصين قال : قاتل يعلى رجلاً فعض أحدهما صاحبه ، فانتزع يده من فيه فندرت ثنيته ، فاخصمما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « بعض أحدكم أخاه كما بعض الفحل ، لادية له » .

٤٧٦٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن عمران بن حصين أن يعلى قال في الذي عض فندرت ثنيته : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لادية لك » .

٤٧٦٦ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : حدثنا أبو هشام قال : حدثنا أبان قال : حدثنا قتادة قال : حدثنا زرارة بن أوفى ، عن عمران بن حصين أن رجلاً عض ذراع رجل ، فانتزع ثنيته ، فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال : « أردت أن تقضم ذراع أخيك كما يقضم الفحل » فأبطلها .

قوله : « إن شئت » إشارة إلى أنه لو فرض هناك قصاص لكان ذاك بهذا الوجه — س .

قوله : فندرت ، أي سقطت — س .

قوله : « بعض » بحذف همزة الاستفهام ، والأصل « أيعض » على طريق الإنكار — س .

و « بعض » بفتح العين قال تعالى : ﴿ يوم يعرض الظالم على يديه ﴾ ، قال في القاموس : عضضته وعليه كـ (سمع ومنع) عضاً وعضيضاً : أمسكته بأسناني ، أو بلساني — ح .

٤٧٦٣ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٠٨٢٣/١٨٠/٨ .

٤٧٦٤ — ٤٧٦٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٧٦٢ .

١٥ — باب الرجل يدفع عن نفسه (ت ١٦)

٤٧٦٧ — أخبرنا مالك بن الحليل قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن يعلى بن منية أنه قاتل رجلاً ، فعضّ أحدهما صاحبه ، فانتزع يده من فيه فقلع ثنيته ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يعض أحدكم أخاه كما يعض البكر » فأبطلها .

٤٧٦٨ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل قال : حدثنا جدي قال : حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن يعلى بن منية أن رجلاً من بني تميم قاتل رجلاً فعضّ يده ، فانتزعها فألقى ثنيته ، فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يعضّ أحدكم أخاه كما يعض البكر » فأبطلها ، أي أبطلها .

ذكر الاختلاف على عطاء في هذا الحديث (ت ١٦ / الف)

٤٧٦٩ — أخبرنا عمران بن بكار قال : أخبرنا أحمد بن خالد قال : حدثنا محمد ،

قوله : منية ، بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية ، هي أمه ، وقيل : جدته ، والأول المعتمد ، وأبوه أمية بن أبي عبيد بن همام التميمي الحارثي — كذا في الفتح — (٢٢٢ / ١٢) .
قوله : البكر ، بفتح فسكون ، هو الفتى من الإبل ، بمنزلة الغلام من الإنسان — س .
قوله : فأبطلها ، حديث يعلى هذا وحديث عمران السالف يدلان على أن الجناية إذا وقعت على المجنى عليه بسبب منه كالقصة المذكورة وما شابهها فلا قصاص ولا أرض ، وإليه ذهب الجمهور ، وروى عن مالك أنه يجب الضمان في مثل ذلك ، وهو محجوج بالدليل الصحيح — كذا في النيل .
قوله : فأبطلها ، بتشديد اللام — س .

قوله : الاختلاف على عطاء إلخ ، وراجع الفتح (٢٢١ / ١٢ — ٢٢٣) لتحقيق نفيس في هذا الاختلاف وما يتفرع عليه من المسائل .

٤٧٦٧ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف ، وراجع رقم ٤٧٦٩ — المزي : ١١٨٤٧ / ١١٧ / ٩ .

٤٧٦٨ — صحيح أيضاً ، انظر ما قبله .

٤٧٦٩ — خ جزاء الصيد ١٩ : ٦٣ / ٤ ، والإجارة ٥ : ٤٤٣ / ٤ ، والجهاد ١٢٠ : ١٢٥ / ٦ ، والمغازي ٧٨ : =

عن عطاء بن أبي رباح ، عن صفوان بن عبد الله ، عن عميه سلمة ويعلى ابني أمية قالا :
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، ومعنا صاحب لنا ،
فقاتل رجلاً من المسلمين ، فعض الرجل ذراعاه ، فجذبها من فيه فطرح ثنيته ، فأتى
الرجل النبي صلى الله عليه وسلم يلتمس العقل ، فقال : « ينطلق أحدكم إلى أخيه
فيعضه كعضيضم الفحل ، ثم يأتي يطلب العقل ، لا عقل لها ، فأبطلها رسول الله صلى
الله عليه وسلم .

٤٧٧٠ — أخبرنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار ، عن سفيان ، عن عمرو ،
عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه أن رجلاً عض يد رجل فانتزعت ثنيته ، فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فأهدرها .

قوله : صفوان بن عبد الله ، صوابه صفوان بن يعلى بن أمية — كذا في التقريب ، وقال في
التهذيب (٤٢٨/٤) : رواه غير واحد عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى بن أمية ، عن أبيه ، وهو
المحفوظ — انتهى ، والمصنف روى الروايات الآتية على الصواب — والله أعلم .

قوله : عن عميه ، صوابه عن عمه وأبيه ، كما في أسد الغابة لابن الأثير ، أفاده المحدث
اليمني الشيخ حسين — رحمه الله .

قوله : تبوك ، المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ، ومن صرفها أراد الموضع ،
ووقعت تسميتها بذلك في الأحاديث الصحيحة منها حديث مسلم « إنكم ستأتون غداً عين تبوك »
وكذا أخرجه أحمد (٢٣٨/٥) والبخاري من حديث حذيفة ، وقيل : سميت بذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم للرجلين الذين سبقاه إلى العين : « ما زلتما تبوكانها منذ اليوم » قال ابن قتيبة : فبذلك سميت
عين تبوك ، والبوك كالحضر — انتهى من الفتح (١١١/٨) — ح .

قوله : كعضيضم الفحل ، العضيض مصدر — كما مر من القاموس — ح .

= ١١٣/٨ ، والديبات ١٨ : ٢١٩/١٢ ، م الحدود = القسامة ٤ : ١٣٠٠/٣ ، الديبات ٢٤ : ٧٠٨/٤ ،
٧٠٩ ، ق فيه ٢٠ : ٨٨٦/٢ ، حم : ٢٢٢/٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ — المزي : ٤٥٥٤/٤٩/٤ و ١١٠/٩/١١٠
١١٨٣٥ .

٤٧٧٠ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١١٨٣٧/١١٣/٩ .

٤٧٧١ — أخبرنا عبد الجبار مرة أخرى ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن يعلى ؛ وابن جريج ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن يعلى ؛ أنه استأجر أجيراً فقاتل رجلاً فعض يده ، فانتزعت ثنيته ، فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أيدعها يقضمها كقضم الفحل » .

٤٧٧٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فاستأجرت أجيراً ، فقاتل أجيري رجلاً ، فعض الآخر ، فسقطت ثنيته ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فأهدره النبي صلى الله عليه وسلم .

٤٧٧٣ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا ابن علية قال : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن يعلى بن أمية قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش العسرة ، وكان أوثق عمل لي في نفسي ، وكان لي أحير ، فقاتل إنساناً ، فعض أحدهما إصبع صاحبه ، فانتزع إصبعه ، فاندثر ثنيته ، فسقطت فانطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأهدر ثنيته ، وقال : « أفيدع يده في فيك تقضمها ؟ » .

قوله : جيش العسرة ، بمهملتين الأولى مضمومة وبعدها سكون ، مأخوذ من قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ اتَّبَعُوا فِي سَعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ ، وهي غزوة تبوك ، وفي حديث ابن عباس « قيل لعمر : حدثنا عن شأن ساعة العسرة ، قال : خرجنا إلى تبوك في قيظ شديد ، فأصابنا عطش ، الحديث ، أخرجه ابن خزيمة ، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر ، عن ابن عقيل قال : خرجوا في قلة من الظهر في حر شديد ، حتى كانوا ينحرون البعير فيشربون ما في كرشه من الماء ، فكان ذلك عسرة من الماء ، وفي الظهر وفي النفقة ، فسميت غزوة العسرة — كذا في الفتح — ح .
قوله : فأندر ، أي أسقط — س .

٤٧٧٤ — أخبرنا سويد بن نصر ، في حديث عبد الله بن المبارك ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن ابن يعلى ، عن أبيه — بمثل الذي عض فندرت ثنيته ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا دية لك » .

٤٧٧٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن قتادة ، عن بديل بن ميسرة ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى بن منية أن أجيأ ليعلى بن منية عض آخر ذراعه ، فانتزعها من فيه ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد سقطت ثنيته ، فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « لا ، أيدعها في فيك تقضمها كقضم الفحل ؟ » .

٤٧٧٦ — أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال : حدثنا أبو الجواب قال : حدثنا عمار عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن الحكم ، عن محمد بن مسلم ، عن صفوان بن يعلى أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فاستأجر أجيأ ، فقاتل رجلاً فعض الرجل ذراعه ، فلما أوجعه نثرها فاندت ثنيته ، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يعمد أحدكم فيعض أخاه كما يعض الفحل » فأبطل ثنيته .

١٦ — القود في الطعنة (ت ١٧)

٤٧٧٧ — أخبرنا وهب بن بيان قال : حدثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن

قوله : في حديث عبد الله بن المبارك ، أي عن حديث ابن المبارك — تعليقه الشيخ .
قوله نثرها ، بنون وتاء مشاة من فوق وراء مهملة ، في النهاية : النثر جذب فيه قوة وجفوة — س .
قوله : القود في الطعنة ، قال في تهذيب السنن (٣٣٦/٦) : وقد اختلف الناس في هذه المسألة — وهي القصاص في اللطمة والضربة ونحوها مما لا يمكن المقتص أن يفعل بخصمه مثل ما فعله به من كل وجه — هل يسوغ القصاص في ذلك ، أو يعدل إلى عقوبته بجنس آخر ؟ وهو التعزير ، على قولين : أصحهما أنه شرع فيه القصاص ، وهو مذهب الخلفاء الراشدين ، ثبت ذلك عنهم ، حكاه

٤٧٧٤ — ٤٧٧٦ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٤٧٦٩ .

٤٧٧٧ — ضعيف ، د الديات ١٥ : ٦٧٤/٤ ، حم : ٢٨/٣ — المزني : ٤١٤٧/٣٩٧/٣ .

الحارث ، عن بكير بن عبد الله ، عن عبيدة بن مسافع ، عن أبي سعيد الخدري قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئاً أقبل رجل فأكب عليه ، فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهرجون كان معه ، فخرج الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعال فاستقد » فقال : بل عفوت يا رسول الله ! .

٤٧٧٨ — أخبرنا أحمد بن سعيد الرباطي قال : حدثنا وهب بن جرير ، أخبرنا

أبي قال : سمعت يحيى يحدث ، عن بكير بن عبد الله ، عن عبيدة بن مسافع ، عن أبي سعيد الخدري قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئاً إذ أكب عليه رجل ، فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهرجون كان معه ، فصاح الرجل ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعال فاستقد » قال : بل عفوت [يا رسول الله '] .

عنهم أحمد وأبو إسحاق الجوزجاني ، ونص عليه الإمام أحمد ، قال شيخنا رحمه الله : وهو قول جمهور السلف ، والقول الثاني أنه لا يشرع فيه القصاص ، وهو المنقول عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وقول المتأخرين من أصحاب أحمد — انتهى ؛ ثم بسط البحث في مأخذ القولين (٣٣٧/٦ — ٣٤٣) ، والأول قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث — كذا في الفتح (٢٢٨/٢ — ٢٢٩) ، وهو الراجح عندي كما اقتضاه صنيع المصنف والإمام البخاري — والله أعلم ، وراجع الأعلام (٢٦٧/١ — ٢٨٢) .

قوله : عبيدة ، بفتح أوله وكسر ثانيه — تقريب .

قوله : مسافع ، بمضمومة وسين مهملة وكسر فاء — مفني .

قوله : فأكب عليه ، أي سقط عليه لينال شيئاً بالاستعجال ولم يصبر — س .

قوله : فطعنه ، تأدياً — س .

قوله : بهرجون ، بضم عين ، عود أصغر فيه شماريخ العذق — س .

قوله : فاستقد ، أي فاطلب مني القود وخذه مني ، وقد جاء في القصاص من نفسه أحاديث

عديدة — س .

٤٧٧٨ — ضعيف ، انظر ما قبله .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

١٧ — القود من اللطمة (ت ١٨)

٤٧٧٩ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : أخبرنا عبيد الله ، عن إسرائيل ، عن عبد الأعلى ، أنه سمع سعيد بن جبير يقول : أخبرني ابن عباس أن رجلاً وقع في أب كان له في الجاهلية ، فلطمه العباس ، فجاء قومه فقالوا : ليلطمنه كما لطمه ، فلبسوا السلاح ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فصعد المنبر فقال : « أيها الناس أي أهل الأرض تعلمون أكرم على الله عز وجل ؟ » فقالوا : أنت ، قال : « فإن العباس مني وأنا منه ، لا تسبوا موتانا فتؤذوا أحياءنا فجاء القوم فقالوا : يا رسول الله ! نعوذ بالله من غضبك ، استغفرلنا .

١٨ — القود من الجبذة (ت ١٩)

٤٧٨٠ — أخبرني محمد بن علي بن ميمون قال : حدثني القعني قال : حدثني محمد بن هلال ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : كنا نقعد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فإذا قام قمنا ، فقام يوماً وقمنا معه ، حتى لما بلغ وسط المسجد أدركه رجل فجبد

قوله : وقع في أب ، أي بسبب ونحوه — ح .

قوله : كان له ، أي للعباس — س .

قوله : ليلطمنه ، ولي بعض النسخ : لنلطمه .

قوله : فصعد المنبر ، وفيه أن الإمام يطلب العفو في القود إذا رأى فيه مصلحة — س .

قوله : « لا تسبوا » فيه أن الساب مؤذ ، فإذا بدأ بالسب وعاد إليه شئ من الأذى بسببه

فلا ينبغي له أن يطلب فيه القود ، لأنه جاءه كالجاء لعمله — س .

قوله : فجبد ، في القاموس : الجبد الجذب ، وليس مقلوبه ، بل لغة صحيحة ، كما وهمه

الجوهري — س .

٤٧٧٩ — حسن ، حم : ٣٠٠/١ ، ت المناقب ٢٩ ، مقتضراً على « العباس مني وأنا منه » — المزي ٤/

٥٥٤٥/٤٢٣ .

٤٧٨٠ — حسن ، د الأدب ١ : ١٣٤/٥ ، وعند البخاري في اللباس ١٨ : نحو هذه القصة من حديث أنس

— المزي : ١٤٨٠١/٤١٣/١٠ .

بردائه من ورائه ، وكان ردائه خشناً ، فحمر رقبته ، فقال : يا محمد ! أحمل لي على بعيري هذين ، فإنك لا تحمل من مالك ، ولا من مال أبيك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا واستغفر الله لا أحمل لك حتى تقيدني مما جذبت برقبتي » فقال الأعرابي : لا والله ! لا أقيدك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث مرات ، كل ذلك يقول : لا ، والله ! لا أقيدك ، فلما سمعنا قول الأعرابي أقبلنا إليه سراعاً ، فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عزمت على من سمع كلامي أن لا يبرح مقامه حتى آذن له » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من القوم : « يا فلان أحمل له على بعير شعيراً ، وعلى بعير قمراً » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصرفوا » .

١٩ — القصص من السلاطين (ت ٢٠)

٤٧٨١ — أخبرنا مؤمل بن هشام قال : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا

قوله : فحمر ، من التحمير ، أي جعلها حمراء — س .

قوله : أحمل لي ، أعطني من الطعام وغيره ما أحمل عليهما ، وهذا من عادة جفاة الأعراب وخشونتهم ، وعدم تهذيب أخلاقهم — س .

قوله : « لا » أي لا أحمل من مالي ، واستغفر الله من أن أعتقد ذلك — س .

قوله : « حتى تقيدني » من « الإقادة » ولعل المراد الإخبار أنه لا يستحق أن يحمل له بلا أخذ القود منه ، وإلا فقد حمله بلا قود ، وفيه دلالة على شرع القود للجبذة — س .

قوله : لا أقيدكها ، كأنه أراد أنه لكمال كرمه يعفو ألبته ، وفي أمثال هذه الأحاديث دليل على أنه لولا المعجزات إلا هذا الخلق لكفى شاهداً على النبوة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : فلما سمعنا ، وفي بعض النسخ : فلما سمعت .

قوله : « عزمت » أي أقسمت — س .

قوله : « أن لا يبرح مقامه » أي لا يترك مقامه ، بل يقوم مقامه ، كأنه أراد إظهار ما أعطاه الله من شرح الصدر وسعة الخلق ليقعدوا به في ذلك بقدر وسعهم — والله تعالى أعلم — س .

أبو مسعود سعيد بن أياس الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي فراس ، أن عمر قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه .

٢٠ — السلطان يصاب على يده (ت ٢١)

٤٧٨٢ — أخبرنا محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقاً ، فلاحه رجل في صدقته ، فضربه أبو جهم ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : القود يا رسول الله ! فقال : « لكم كذا وكذا » [فلم يرضوا به ، فقال : « لكم كذا وكذا » فرضوا به] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم » قالوا : نعم ، فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إن هؤلاء أتوني

قوله : فراس ، بكسر فاء وخفة راء وسين مهملة — مغني .

قوله : أن عمر إلخ ، وفيه قصة ، قال : خطبنا عمر — رضي الله عنه — فقال : إني لم أبعث عما لي إليكم ليضربوا أبشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن إنما بعثتهم ليلفوكم دينكم وسنة نبيكم ، ويقسموا فيكم فينكم ، فمن فعل به غير ذلك فليرفعه إلي ، فوالذي نفس عمر بيده ! لأقصنه منه ، فقام إليه عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين ! إن كان رجل من المسلمين على رعية فأدب بعض رعيته لتقصنه منه ؟ فقال عمر : أنا لأقصنه منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص عن نفسه — انتهى ، ذكره في الاعلام (٢٧٧/١) ، وأخرجه أبو داود (٦٧٤/٤) مختصراً .

قوله : يقص من نفسه ، من « أقص الأمير فلاناً من فلان » إذا اقتص له منه ، فجرحه مثل جرحه ، أو قتله قوداً — س .

قوله : فلاحه ، بتشديد الجيم ، وفي بعض النسخ : فلاحاه ، أي نازعه وخاصمه ، أو بتشديد الحاء المهملة ، قريب منه — س .

قوله : « لكم كذا وكذا » أي أعطيتكم ذلك القدر في مقابلة القود — س .

٤٧٨٢ — صحيح الإسناد ، د الديات ١٣ : ٦٧٢/٤ ، ق فيه ١٠ : ٨٨١/٢ ، حم : ٢٣٢/٦ — المزي : ١٢/

١٦٦٣٦/٨٩ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

يريدون القود ، فعرضت عليهم كذا وكذا فرضوا « قالوا : لا ، فهم المهاجرون بهم ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا ، فكفوا ، ثم دعاهم ، قال : « أَرْضَيْتُمْ ؟ » قالوا : نعم ، قال : « فإني خاطب على الناس ومخيرهم برضاكم ؟ » قالوا : نعم ، فخطب الناس فقال : « أَرْضَيْتُمْ ؟ » قالوا : نعم .

٢١ — القود بغير حديدة (ت ٢٢)

٤٧٨٣ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : حدثنا خالد ، عن شعبة ، عن هشام ابن زيد ، عن أنس أن يهودياً رأى على جارية أوضاحاً ، فقتلها بحجر ، فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وبها رمق ، قال : « أقتلك فلان ؟ » فأشار شعبة برأسه يحكيها : أن لا ، قال : « أقتلك فلان ؟ » فأشار شعبة برأسه يحكيها : أن لا ، فقال : « أقتلك فلان ؟ » فأشار شعبة برأسه يحكيها : أن نعم ، فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتله بين حجرين .

قوله : بين حجرين ، الحديث حجة للجمهور : أن القاتل يقتل بما قتل به ، إلا أن يكون الفعل محرماً لحق الله كاللواط وتحريمه الخمر ، لم يفعل به كما فعل اتفاقاً — كذا في الإعلام ، وتمسكوا بقوله تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ ؛ بقوله تعالى : ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث « لا قود بالسيف » وهو ضعيف أخرجه البزار ، وابن عدي من حديث أبي بكرة ، وعلى تقدير ثبوته فإنه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلثة ، وهو صحيح ، لكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص ، جمعاً بين الدليلين — كذا في الفتح — (٢٠٠/١٢) ، وحديث « لا قود إلا بالسيف » أخرجه أيضاً ابن ماجة (٨٨٩/٢) بسند ضعيف ، وللحديث طرق لا تخلو كل واحدة منها من ضعف أو مزور ، حتى قال أبو حاتم : حديث منكر — كذا في النيل (١٧/٧) ، وانظر التخريج (٣٤١/٤ — ٣٤٢) ، والدراية (٣٦١) ؛ وفي الحديث وجوب القصاص بالمثل ، وإليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملاً بهذا الحديث ، والمعنى المناسب ظاهر قوي ، وهو صيانة الدماء من الإهدار ، ولأن القتل بالمثل كالقتل بالمحدد في إزهاق الروح — كذا في السبل (٣٧١/٣) .

٤٧٨٤ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : حدثنا أبو خالد ، عن إسماعيل ، عن قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى قوم من خثعم ، فاستعصموا بالسجود ، فقتلوا ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف العقل ، وقال :

وقال ابن العربي في العارضة (١٦٩/٦) : إن أبا حنيفة خرم قاعدة القصاص وأبطل حكمة الزجر به عن انتهاك حرمة الدماء ، ورأى أن من قتل بعمود أو صخر عمداً لا قصاص عليه ، وإنما عليه الدية المغلظة — انتهى ؛ وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح ، أو بأن اليهودي كان عادته قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فساداً ، تكلف — كذا في السبل ، وفي المسائل قول أكثر أهل العلم أقوى عندي دليلاً — والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : سرية ، هي طائفة من جيش أقصاها أربع مائة ، بعث إلى العدو ، وجمعها سرايا ، سموا به لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم ، من « الشئ السري النفيس » وقيل : لأنهم ينفذون سراً وخفية ، ولا يصح لأن السر مضاعف ، وهذه ناقص — كذا في المجمع — ح .

قوله : خثعم ، كـ « جعفر » أبو قبيلة من معد — قاموس ، قبيلة — مغني .

قوله : فاستعصموا بالسجود ، أي طلبوا لأنفسهم العصمة بإظهار السجود — س .

قوله : فقتلوا ، على بناء المفعول ، بازدهام القتال — س .

قوله : بنصف العقل ، بعد علمه بإسلامهم ، وجعل لهم النصف لأنهم قد أعانوا على أنفسهم بمقامهم بين ظهرائي الكفار ، فكانوا كمن هلك بجناية نفسه وجناية غيره ، فسقط حصه جنايته من الدية — قاله السندي ؛ وقال الشيخ في تعليقه : ولا يعارض هذا الحديث قوله تعالى : ﴿ وإن كان من قوم — أي في قوم — عدو لكم وهو مؤمن فتحريروا رقبة مؤمنة ﴾ لأن الآية فيمن علم إسلامه بعد القتل ، والحديث فيمن أظهر إسلامه قبل القتل فافهم — انتهى ؛ ولم يظهر لي وجه المطابقة بهذه الترجمة ، فيمكن أن يكون الحديث من الباب السابق ، وجاء هنا من تصرف النساخ — والله أعلم ؛ والحديث أخرجه أبو داود في الجهاد (١٠٥) موصولاً ، وانظر النيل (٢٢/٨) .

٤٧٨٤ — صحيح ، ت السير ٤٣ : ١٥٥/٤ ، وأخرجه أبو داود في الجهاد ١٠٥ ، والترمذي قبل هذا عن

قيس ، عن جرير ، وقال الترمذي : هذا أصح ، وسمعت محمداً يقول : الصحيح حديث قيس عن

النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ — المزي : ٣٢٢٧/٤٣٠/٢ و ١٩٢٣٣/٣٤٢/١٣ .

« إني برئ من كل مسلم مع مشرك ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا لا تراءى ناراهما » .

٢٢ — تأويل قوله عز وجل : ﴿ فمن عفي له من أخيه شيء ﴾

فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان — البقرة : ١٧٨ ﴿ (ت ٢٣)

٤٧٨٥ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى — إلى قوله — فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴾ فالعفو أن يقبل الدية في العمد ، واتباع بمعروف : يقول : يتبع هذا بالمعروف ﴿ وأداء إليه بإحسان ﴾ ويؤدي هذا بإحسان ﴿ ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ﴾ مما كتب على من كان قبلكم إنما هو القصاص ليس الدية .

٤٧٨٦ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : حدثنا علي بن حفص قال :

أخبرنا ورقاء ، عن عمرو ، عن مجاهد قال : ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر ﴾

قوله : « وإني برئ » أي من إعانته ، أو من أداء ديته ، بعد هذا إن قتل — س .

قوله : « ألا تراءى ناراهما » هو من « الترائى » وهو « تفاعل » من « الرؤية » ومنه قوله

تعالى : ﴿ فلما تراء الجمعان ﴾ وكان أصله تراءى ، بتائين حذفت إحداهما ، أي لا ينبغي للمسلم أن ينزل بقرب الكافر ، بحيث يقابل نار كل منهما نار صاحبه ، حتى كان نار كل منهما ترى نار صاحبه — س .

قوله : يتبع هذا ، أي ولي المقتول الذي عفا يتبع القاتل ويطلب منه الدية « بالمعروف » أي

بالوجه اللائق أن يطلب به — س .

قوله : ويؤدي هذا ، أي القاتل بأحسن وجه ، فإن ولي المقتول قد أحسن إليه حيث ترك دمه

بالمال ، فينبغي له أن يؤدي إليه المال بأحسن وجه — س .

٤٧٨٥ — خ تفسير سورة البقرة ٢٣ : ١٧٦/٨ ، والديات ٨ : ٢٠٥/١٢ — المزي : ٦٤١٥/٢٢٣/٥ .

٤٧٨٦ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

قال : كان بنو إسرائيل عليهم القصاص ، وليس عليهم الدية ، فأنزل الله عز وجل عليهم الدية ، فجعلها على هذه الأمة تخفيفاً على ما كان على بني إسرائيل .

٢٣ — الأمر بالعفو عن القصاص (ت ٢٤)

٤٧٨٧ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرحمن قال : حدثنا عبد الله وهو ابن بكر بن عبد الله المزني — ، عن عطاء بن أبي ميمونة ، عن أنس قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص فأمر فيه بالعفو .

٤٧٨٨ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وبهز بن أسد وعفان بن مسلم قالوا : حدثنا عبد الله بن بكر المزني قال : حدثنا عطاء بن أبي ميمونة ولا أعلمه إلا عن أنس بن مالك قال : ما أتى النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو .

٢٤ — هل يؤخذ من قاتل العمد الدية إذا عفا ولي المقتول عن القود (ت ٢٥)

٤٧٨٩ — أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن أشعث قال : حدثنا أبو مسهر قال : حدثنا إسماعيل — وهو ابن عبد الله بن سماعة — قال : أخبرنا الأوزاعي قال : أخبرنا يحيى قال : حدثني أبو سلمة قال : حدثني أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يقد ، وإما أن يفدي » .

قوله : « بخير النظرين » أي هو مخير بين النظرين يختار منهما ما يشاء ، ويرى له خيراً — س .
وظاهره حجة لمن قال : إن الاختيار في أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ، ولا يشترط في ذلك رضا القاتل — كذا في الفتح (٢٠٥/١٢) ؛ وعليه تدل تبويب المصنف .

٤٧٨٨ ، ٤٧٨٩ — صحيح الإسناد ، د الديات ٣ : ٦٣٧/٤ ، ق فيه ٣٥ : ٨٩٨/٢ ، حم : ٢١٣/٣ ، ٢٥٢ — المزني : ١٠٩٥/٢٨٩/١ .

٤٧٨٩ — خ العلم ٣٩ : ٢٠٥/١ ، واللقطة ٧ : ٨٧/٥ ، والديات ٨ : ٢٠٥/١٢ ، م الحج ٨٢ : ٩٨٩/٢ ، د الديات ٤ : ٦٤٥/٤ ، ت فيه ١٣ : ٢١/٤ ، ق فيه ٣ : ٨٧٦/٢ ، حم : ٢٣٨/٢ — المزني : ٦٩/١١ / ١٥٣٨٣ و ١٩٥٨٨/٤٣٥/١٣ .

٤٧٩٠ — أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد قال : أخبرني أبي قال : حدثنا

الأوزاعي قال : حدثني يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو سلمة قال : حدثني أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين : إما أن يقد ، وإما أن يفدي » .

٤٧٩١ — أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : أخبرنا ابن عازد قال : حدثنا يحيى — هو

ابن حمزة — قال : حدثنا الأوزاعي قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل له قتيل » — مرسل .

٢٥ — عفو النساء عن الدم (ت ٢٦)

٤٧٩٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا الوليد ، عن الأوزاعي

قال : حدثني حصن ، قال : حدثني أبو سلمة ، ح وأخبرنا الحسين بن حريث قال : حدثنا الوليد قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني حصن ، أنه سمع أبا سلمة يحدث ، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وعلى المقتتلين

قوله : « أن يقد » أي لأجله القاتل — س .

قوله : « أن يفدي » على بناء المفعول ، أي يعطى له الفدية — س ؛ يفيد أن الخيار لولي الدم

لا للقاتل — سندي على ابن ماجه .

قوله : عفو إلخ ، اختلف الناس في عفو النساء ، فقال أكثر أهل العلم : عفو النساء عن

الدم جائز كعفو الرجال ، وقال الأوزاعي وابن شبرمة : ليس للنساء عفو ، وعن الحسن والنخعي : ليس للزوجة ولا للمرأة عفو في الدم (الخطابي ٢١/٤) .

قوله : « وعلى المقتتلين » بكسر التاء الثانية ، أريد بهم أولياء القتل والقاتل ، ومماهم

مقتتلين لما ذكره الخطابي فقال : يشبه أن يكون معنى المقتتلين ههنا أن يطلب أولياء القتل القود فيمتنع القتلة فينشأ بينهم الحرب والقتال لأجل ذلك ، فجعلهم مقتتلين لما ذكرنا — س .

٤٧٩٠ ، ٤٧٩١ — صحيح ، وانظر رقم ٤٧٨٩ .

٤٧٩٢ — ضعيف ، د الدييات ١٦ : ٦٧٥/٤ — المزي ١٧٧٠٦/٣٤٥/١٢ .

١ — وقع في عامة النسخ من النسائي : « حصين » والصواب « حصن » وهو ابن عبد الرحمن أبو حذيفة — تقريب .

أن ينحجزوا الأول فالأول وإن كانت امرأة .

٢٦ — باب من قتل بحجر أو سوط (ت ٢٧)

٤٧٩٣ — أخبرنا هلال بن العلاء بن هلال قال : ثنا سعيد بن سليمان

قال : أخبرنا سليمان بن كثير قال : ثنا عمرو بن دينار ، عن طائوس ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل في عميا أو رمياً تكون بينهم بحجر أو سوط أو بعصا ، فعقله عقل خطأ ، ومن قتل عمداً ففقد يده ، فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف

قوله : « أن ينحجزوا » أي يكفوا عن القود ، وكل من ترك شيئاً فقد انحجز عنه ، والانحجاز مطاوع « حجزه » إذا منعه ، أي ينبغي لورثة المقتول العفو — س .

قوله : « الأول فالأول » أي الأقرب فالأقرب ، فإذا عفى منهم واحد وإن كانت امرأة سقط القود ، وصار دية — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ وعلى هذا فيكون « الأول فالأول » فاعل فعل دل عليه المذكور ، أي يحجز بينهم الأول فالأول وإن كانت امرأة ، وترجمة المصنف تشعر بهذا — والله أعلم — انتهى من تهذيب السنن (٣٤٤/٦) بتصرف .

قوله : « في عميا » بكسر عين فتشديد ميم مقصور ، ومثله « الرما » وزناً ، أي في حالة غير مينة لا يدري فيه القاتل ، ولا حال قتله ، أو في ترام جرى بينهم فوجد بينهم قاتل — س .

قال في النهاية : العميا بالكسر والتشديد والقصر « فعلي » من العمي كالرما من « الرمي » والخضيض من « التحضيض » وهي مصادر ، المعنى يوجد بينهم قاتل يعمي أمره ولا يتبين قاتله — ز .
قوله : « ففقد يده » أي فحكم قتله قود نفسه ، وعبر باليد عن النفس مجازاً ، أي فهو قود جزاء لعمل يده الذي هو القتل ، فأضيف القود إلى اليد مجازاً — س .

قوله : « فمن حال بينه » أي بين القاتل « وبينه » أي بين القود بمنع أولياء المقتول عن قتله بعد طلبهم ذلك ، لا بطلب العفو منهم ، فإنه جائز — س .

قوله : « فعليه لعنة الله » أي يستحق ذلك — س .

قوله : « صرف » قيل : توبة ، لما فيها من صرف الإنسان نفسه من حالة المعصية إلى حالة الطاعة — س .

٤٧٩٣ — د الدييات ١٧ ، ٢٨ ، ٦٧٧/٤ ، ٧١٤ ، ق فيه ٨ : ٨٨٠/٢ — المزى : ٥٧٣٩/٢٢/٥ .

ولا عدل .»

٤٧٩٤ — أخبرنا محمد بن محمد بن معمر قال : ثنا محمد بن كثير قال : ثنا سليمان بن كثير ، عن عمرو بن دينار ، عن طاؤس ، عن ابن عباس يرفعه قال : « من قتل في عمية أو رمية بحجر ، أو سوط أو عصا ، فعقله عقل الخطأ ، ومن قتل عمداً فهو قود ، ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » .

٢٧ — كم دية شبه العمد ، وذكر الاختلاف على

أيوب في حديث القاسم بن ربيعة فيه (ت ٢٨)

٤٧٩٥ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا شعبة ، عن أيوب

قوله : « ولا عدل » أي فداء ، مأخوذ من التعادل وهو التساوي ، لأن فداء الأسير يساويه ، والمراد التغليب والتشديد فيمن حال بين الحدود وأمثالها — س .

قوله : « في عمية » بكسر عين وتشديد ميم بعدها ياء مشددة ، ومثلها « رمية » في الوزن ، والمعنى ما سبق — س .

قوله : شبه العمد ، قد استدل بأحاديث الباب من قال : إن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطأ وشبه عمد ، وإليه ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، فجعلوا في العمد القصاص ، وفي الخطأ الدية التي سيأتي تفصيلها ، وفي شبه العمد — وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والإبرة مع كونه قاصداً للقتل — دية مغلظة وهي مائة من الإبل ، أربعون منها في بطونها أولادها .. وقال مالك والليث : إن القتل ضربان عمد وخطأ ، فالخطأ ما وقع بسبب من الأسباب أو من غير مكلف ، أو غير قاصد للمقتول أو للقتل بما مثله لا يقتل في العادة ، والعمد ما عده ، والأول لا قود فيه ، ولا يخفى أن أحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها على إثبات قسم ثالث ، وهو شبه العمد ، وإيجاب دية مغلظة على فاعله ، وسيأتي تفصيل الديات ، وذكر أجناسها إن شاء الله تعالى — كذا في النيل (١٩/٧) ، فورد عن الإمام مالك إثبات قسم ثالث ذكره ابن العربي في العارضة ، وانظر الحجة (١٥١/٢) والمسوى (١٠٤/٢) .

قوله : الاختلاف على أيوب إلخ ، فشعبة رواه مسنداً ، وحامد مرسلاً ، ستكلم على حديث

٤٧٩٤ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٧٩٥ — صحيح ، ق الديات ٥ : ٨٧٧/٢ ، حم ١ : ١٦٤/١ — ١٦٦ — المزي : ٨٩١١/٣٧٥/٦ و ١٣/٣٣٢/١٩١٩٤ .

السختياني ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قتل الخطأ شبه العمد بالسوط أو العصا مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها » .

٤٧٩٦ — أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا يونس قال : ثنا حماد ،

عن أيوب ، عن القاسم بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح — مرسل .

ذكر الاختلاف على خالد الحذاء (ت ٢٨ / ألف)

٤٧٩٧ — أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال : أخبرنا حماد ، عن خالد — يعني

الحذاء — ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس ، عن عبد الله أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : « ألا وإن قتل الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا ، مائة من

الإبل أربعون في بطونها أولادها » .

القاسم بن ربيعة أيضاً في الكلام على طريق سفيان ، عن علي بن جدعان (تحت رقم ٤٨٠٣) .

قوله : « قتل الخطأ » أي دية قتل الخطأ بتقدير مضاف — س .

قوله : « شبه العمد » الشبه كالمثل يجوز في كل منهما الكسر مع السكون ، وفتحان ، وهو

صفة الخطأ — س .

قوله : « بالسوط » متعلق بقتل الخطأ — س .

قوله : « أو العصا » ، وفي بعض النسخ : « والعصا » .

قوله : الاختلاف إلخ ، وهذا الاختلاف يظهر عند التأمل في الطرق الآتية ، قال المنذري في مختصره

(٣٥٥/٦) : وأما رواية خالد الحذاء ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو ،

فيحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عقبة بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو ، وسمعه من عبد الله

ابن عمرو ، فرواه مرة عن عقبة ، ومرة عن عبد الله بن عمرو — انتهى ، وانظر الدارقطني (١٠٤/١) ،

(١٠٥) وقد استوفى البحث في طرق الحديث والكلام عليها اخفق العلامة أحمد شاكر في تعليق المسند

(٢٦٢/٦ — ٢٦٦ — ٣٢٦/٨) .

قوله : « ما كان بالسوط » بدل من « الخطأ » أو الأول بدل ، والثاني بدل من البذل ،

٤٧٩٦ — مرسل صحيح ، تفرد به المؤلف .

٤٧٩٧ — صحيح ، د الدييات ١٩ : ٦٨٢/٤ ، ق فيه ٥ : ٨٧٧/٢ ، وانظر رقم ٤٧٩٥ — المزي : ٦ / =

٤٧٩٨ — حدثنا محمد بن كامل قال : ثنا هشيم ، عن خالد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال : « ألا وإن قتيل الخطأ شبه العمد بالسوط والعصا والحجر مائة من الإبل ، فيها أربعون ثنية إلى بازل عامها ، كلهن خلفه » .

٤٧٩٩ — أخبرنا محمد بن بشار ، عن ابن أبي عدي ، عن خالد ، عن القاسم ، عن عقبة بن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إن قتيل الخطأ قتيل السوط والعصا ، فيه مائة من الإبل مغلظة ، أربعون منها في بطونها أولادها » .

٤٨٠٠ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا بشر بن المفضل ، عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة ، عن يعقوب بن أوس ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم الفتح قال : « ألا وإن كل قتيل خطأ العمد أو شبه العمد قتيل السوط والعصا ، منها أربعون في بطونها أولادها » .

وحاصل المعنى على الوجهين : قتيل قتل كان بالسوط والعصا — س .

قوله : الخطأ العمد ، [كذا] أي شبه العمد بتقدير المضاف — س .

قوله : « ثنية » ما دخلت في السادسة — س .

قوله : « إلى بازل عامها » متعلق بـ « ثنية » وذلك في ابتداء السنة التاسعة ، وليس بعده

اسم ، بل يقال بازل عام ، وبازل عامين — س .

قوله : خلفه ، بفتح فكسر ، هي الناقة الحاملة إلى نصف أجلها ، ثم هي عشار — س .

قوله : « مغلظة » أي دية مغلظة — س .

قوله : « أربعون » ، وفي بعض النسخ : « أربعون منها » .

قوله : عن يعقوب ، هو عقبة بن أوس الذي تقدم في الحديث قبله ، يقال فيه : « عقبة بن

أوس » و « يعقوب بن أوس — كذا في مختصر المنذري (٣٥٥/٦) ، واعلم أن الحديث صحيح ، ولا

= ٨٨٨٩/٣٦٥ و ١٩١٠٠/٣٠٨/١٣ .

٤٧٩٨ — صحيح بما قبله ، انظر ما قبله .

٤٧٩٩ ، ٤٨٠٠ — صحيح بما قبله ، انظر رقم ٤٧٩٧ .

٤٨٠١ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع قال : ثنا يزيد قال : ثنا خالد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن يعقوب بن أوس ، أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة عام الفتح قال : « ألا وإن قتيل الخطأ العمد قتيل السوط والعصا ، منها أربعون في بطونها أولادها » .

٤٨٠٢ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع ، قال : أخبرنا يزيد ، عن خالد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن يعقوب بن أوس ، أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح قال : « ألا وإن قتيل الخطأ العمد قتيل السوط والعصا ، منها أربعون في بطونها أولادها » .

٤٨٠٣ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان قال : ثنا ابن جدهان ، سمعه من القاسم بن ربيعة ، عن ابن عمر قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة على درجة الكعبة ، فحمد الله وأثنى عليه وقال : « الحمد لله الذي صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، ألا إن قتيل العمد الخطأ بالسوط والعصا شبه العمد ،

يضره هذا الاختلاف كما عرفت في كلام الشوكاني — والله تعالى أعلم .

قوله : ابن جدهان ، (وجدهان ، بمضمومة وسكون دال و عين مهملتان — مغي) هو علي ابن زيد بن جدهان القرشي المكي ، قال أبو داود : كذا رواه ابن عيينة ، عن علي بن زيد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه أيوب السخيتاني ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عبد الله بن عمرو ، وقد قيل : يحتمل أن يكون القاسم سمعه من عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، فروى عن هذا مرة ، وعن هذا مرة — كذا في مختصر المنذري — والله أعلم .

قوله : درجة الكعبة ، الدرجة بالضم وبالتحريك ، وكهزمة ، ويشدد جيم هذه ، والأدركة كأسكفة — المرقاة ، قاموس .

٤٨٠١ ، ٤٨٠٢ — صحيح بما قبله ، انظر رقم ٤٧٩٧ .

٤٨٠٣ — صحيح بما قبله ، د الديات ١٩ : ٤ / ٦٨٤ ، ق فيه ٥ : ٢ / ٨٧٨ — المزي : ٦ / ٢٢ / ٧٣٧٢ .

١ — حديث رقم ٤٨٠٢ هكذا مكرر في أكثر النسخ غير موجود في بعض النسخ .

فيه مائة من الإبل مغلظة ، منها أربعون خلفه ، في بطونها أولادها .

٤٨٠٤ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : ثنا سهل بن يوسف قال : ثنا حميد ، عن القاسم بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الخطأ شبه العمد — يعني — بالعصا والسوط مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها » .

٤٨٠٥ — حدثنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا محمد ابن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل خطأ فديته مائة من الإبل ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقة ، وعشرة بني لبون ذكور » قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومها على أهل القرى : أربع مائة دينار أو عدلها من الورق ، ويقومها على أهل الإبل إذا غلت رفع في قيمتها ، وإذا هانت نقص من قيمتها على نحو الزمان ما كان ، فبلغ قيمتها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين الأربع مائة دينار إلى ثمانمائة دينار ، أو عدلها من الورق ، قال : وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن من كان عقله في البقر على أهل البقر مائتي بقرة ، ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن العقل ميراث بين ورثة القتيل على فرائضهم ،

قوله : « بنت مخاض » هي التي أتى عليها الحول — س .

قوله : « بنت لبون » التي أتى عليها حولان — س .

قوله : « حقة » بكسر الحاء وتشديد القاف ، هي التي دخلت في الرابعة قال الخطابي : هذا الحديث لا أعرف أحداً من الفقهاء قال به — س .

قوله : رفع ، أي زاد ، وهذا أن أهل الإبل تؤخذ منهم الإبل بقيمتها في ذلك الزمان ، وأما أهل القرى فعليهم مقدار معين من النقد يؤخذ عنهم في مقابلة الإبل — س .

٤٨٠٤ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٤٨٠٥ — حسن ، د الديات ١٨ : ٤٦٧ — ٦٧٩ ، ق فيه ٦ : ٨٧٨/٢ ، حم : ١٨٣/٢ ، ٢١٧ ،

٢٢٤ — المزني : ٨٧٠٩ و ٨٧١٠ .

فما فضل للنعبة ، وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعقل على المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها ، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها ، وهم يقتلون قاتلها .

٢٨ — ذكر أسنان دية الخطأ (ت ٢٩)

٤٨٠٦ — أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق قال : ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن حجاج ، عن زيد بن جبير ، عن خشف بن مالك قال : سمعت ابن مسعود يقول : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين ابن مخاض ذكور ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين جذعة ، وعشرين حقة .

٢٩ — ذكر الدية من الورق (ت ٣٠)

٤٨٠٧ — أخبرنا محمد بن المثنى ، عن معاذ بن هاني قال : حدثني محمد بن

قوله : خشف ، بكسر أوله وسكون المعجمة بعدها فاء ، ابن مالك الطائي ، وثقه النسائي ، من الثانية — تقريب .

قوله : وعشرين ابن مخاض ذكوراً ، في شرح السنة : عدل الشافعي عن هذا إلى إيجاب عشرين بني لبون ذكور ، لأن خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم ودى قتل خير مائة من إبل الصدقة ، وليس في أسنان إبل الصدقة ابن مخاض ، إنما فيها ابن لبون عند عدم بنت المخاض — انتهى ؛ وقال أبو عبد الرحمن في الكبرى : الحجاج بن أرطاة ضعيف لا يحتج به — س . تقدم أن خشفاً وثقه النسائي . والحديث أخرجه أحمد وصححه أحمد شاكر (٦ / ١٤٨) وقد بحث فيه الدارقطني بحثاً واسعاً (٣ / ١٧٣ وما بعده) وانظر المنذري ، وتهذيب السنن (٦ / ٣٤٩) وتلخيص الحافظ (٣٣٨) .

قوله : جذعة ، بفتحيتين — س . من الإبل ما تم له أربع سنين — مجمع .

٤٨٠٦ — ضعيف ، ق الديات ١٨ : ٦٨٠ / ٤ ، ت فيه ١ : ١٠ / ٤ ، ق فيه ٦ : ٨٧٩ / ٢ ، حم : ٤٥٠ / ١ — المزي : ٩١٩٨ / ١٩ / ٧ .

٤٨٠٧ — ضعيف ، د الديات ١٨ : ٦٨١ / ٤ ، ت فيه ٢ : ١٢ / ٤ ، ق فيه ٦ : ٨٧٨ / ٢ ، ٨٧٩ — المزي : ٥ / ٦١٦٥ / ١٥٤ .

مسلم قال : حدثني عمرو بن دينار ؛ ح وأخبرنا أبو داود قال : ثنا معاذ بن هاني قال :
 ثنا محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ؛ عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قتل رجل
 رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته ،
 اثني عشر ألفاً ، وذكر قوله : ﴿ إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله — المائدة : ٥٠ — ﴾ في
 أخذهم الدية — واللفظ لأبي داود .

٤٨٠٨ — أخبرنا محمد بن ميمون قال : ثنا سفيان ، عن عمرو ، عن عكرمة ،
 سمعناه مرة يقول : عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باثني عشر ألفاً —
 يعني — في الدية .

٣٠ — عقل المرأة (ت ٣١)

٤٨٠٩ — أخبرنا عيسى بن يونس قال : ثنا ضمرة ، عن إسماعيل بن عياش ، عن
 ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : « عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى يبلغ الثلث من ديتها » .

قوله : أثني عشر ألفاً ، هذا يؤيد القول أن النقد كان مختلفاً بحسب الأوقات ، فإن قيمة
 الإبل مختلفة بحسب الأوقات — والله أعلم — س .
 قوله : وذكر قوله : ﴿ إلا أن أغناهم الله تعالى ﴾ قال في الكبير والأطراف وابن ماجه
 بلفظ ذلك ، وقوله : ﴿ وما نعموا إلا أن أغناهم الله ﴾ الآية — انتهى ، والمراد : أن الله أغناهم بشرع
 الدية ، فأخذوها — س .

قوله : « حتى يبلغ الثلث من ديتها » يعني أن المرأة تساوي الرجل في الدية فيما كان إلى ثلث
 الدية ، فإذا تجاوزت الثلث وبلغ العقل نصف الدية صارت دية المرأة على نصف من دية الرجل — س .
 وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء ، وهو قول عمر وجماعة من الصحابة ، وذهب الحنفية
 والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل ، ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة

٤٨٠٨ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٤٨٠٩ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٧٤٩/٣٢٥/٦ .

٣١ — كم دية الكافر (ت ٣٢)

٤٨١٠ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عبد الرحمن ، عن محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى — وذكر كلمة معناها — ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى » .

٤٨١١ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني أخبرني أسامة بن زيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عقل الكافر نصف عقل المؤمن » .

حديث الباب ، فالعمل به يتعين ، والظن به أقوى ، وبه قال فقهاء المدينة السبعة ، وجهور أهل المدينة ، وهو مذهب مالك وأحمد — كذا في السبل (٣٩٧/٣) ؛ وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم إذ لم ينقل عنهم خلاف ذلك إلا عن علي ، ولا نعلم ثبوت ذلك عنه — المغني (٥٣٣/٩) .

قوله : « عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين » هذا هو الثابت ، وحديث « دية المعاهد دية الحر المسلم » مرسل ، فلا يقاوم المسند ، وتفصيل الأدلة في النيل (٥٥/٧) والمغني (٥٢٧/٩ — ٥٢٨) ؛ وقال العارف الدهلوي في الحجة (١٥٤/٢) : السبب في ذلك أنه يجب أن يتوه بالملة الإسلامية وأن يفضل المسلم على الكافر ، ولأن قتل الكافر أقل إفساداً بين المسلمين ، وأقل معصية ، فإنه كافر مباح الأصل يندفع بقتله شعبة من الكفر ، وهو مع ذلك ذنب وخطيئة وإفساد في الأرض ، فناسب أن تخفف ديته .

قوله : « نصف إلخ » قال الخطابي : ليس في دية أهل الكتاب شئ أثبت من هذا ، وإليه ذهب مالك وأحمد ، وقال أصحاب أبي حنيفة : ديته كدية المسلم ، وقال الشافعي : ثلث دية المسلم ، والوجه الأخذ بالحديث ، ولا بأس بإسناده — كذا في تعليق السندي على ابن ماجه ، وراجع الخطابي وتهذيب السنن (٣٧٤/٦ — ٣٧٧) .

٤٨١٠ — حسن ، ت الديات ١٧ : ٢٥/٤ ، ق فيه ١٣ : ٨٨٣/٢ ، حم : ١٨٣/٢ ، ٢٢٤ — المزني : ٨٧١٤/٣١٦/٦ .

٤٨١١ — حسن ، انظر ما قبله — المزني : ٥٦٥٨/٣٠٣/٦ .

٣٢ — دية المكاتب (ت ٣٣)

٤٨١٢ — أخبرنا محمد بن المنثى قال : ثنا وكيع قال : ثنا علي بن المبارك ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المكاتب يُقتل بدية الحر على قدر ما أدى .

٤٨١٣ — أخبرنا محمد بن عبيد الله بن يزيد قال : ثنا عثمان بن عبد الرحمن الطائفي قال : ثنا معاوية ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قضى في المكاتب أن يؤدى بقدر ما عتق منه دية الحر .

قوله : بدية الحر ، متعلق بـ « قضى » ظاهره أنه حر بقدر ما أدى ، سيما رواية علي « قدر ما عتق منه » وهو مخالف لظاهر حديث عبد الله بن عمرو : إنه عبد ما بقي عليه درهم ، والفقهاء أخذوا بذلك الحديث ، وتركوا هذا ، إما لأن الرق فيه هو الأصل فلا يثبت خلافه ، إلا بدليل غير معارض ، أو علموا بنسخ هذا الحديث — والله تعالى أعلم — قاله الخطابي : أجمع عوام العلماء على أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم في جانيته ، والجناية عليه ، ولم يذهب إلى هذا الحديث أحد من العلماء فيما بلغنا إلا إبراهيم النخعي ، وقد روى في ذلك أيضاً شئ عن علي بن أبي طالب ، وإذا صح الحديث وجب القول به إذا لم يكن منسوخاً أو معارضاً بما هو أولى منه — انتهى — س .

قال في الزاد (٩٢/٥) : وقضى بهذا القضاء علي بن أبي طالب وإبراهيم النخعي ، ويذكر رواية عن أحمد ، وقال عمر : إذا أدى شطر كتابته كان غريماً ولا يرجع رقيقاً ، وبه قضى عبد الملك بن مروان ، قال : والمقصود أن هذا القضاء النبوي لم تجمع الأمة على تركه ، ولم يعلم نسخه ، وأما حديث « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء ، فإنه في الرق بعد ، ولا تحصل حرية التامة إلا بالأداء — انتهى ؛ وحقق ابن حزم المسألة (٢٧٧/٩ — ٢٣٢) ورجع ما دل عليه الحديث ، وهو الراجح عندي — والله أعلم — وراجع تعليق المسند (٢٨٩/٤) والنيل (٦٢/٦) .

قوله : يؤدى ، على بناء المفعول من « الدية » — س .

قوله : دية الحر ، بالنصب على أنه مصدر للنوع — س .

٤٨١٢ ، ٤٨١٣ — صحيح ، دالديات ٢٢ : ٧٠٦/٤ ، ت البيوع ٣٥ : ٥٦٠/٣ ، حم : ٢٢٢/١ ، ٢٢٦ ، ٣٦٣ — المزني : ٦٢٤٢/١٧٣/٥ .

٤٨١٤ — حدثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا يعلى ، عن الحجاج الصواف ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المكاتب : يودي بقدر ما أدى من مكاتبته دية الحر ، وما بقي دية العبد .

٤٨١٥ — أخبرنا محمد بن عيسى بن النقاش قال : ثنا يزيد — يعني ابن هارون — قال : أخبرنا حماد ، عن قتادة ، عن خلاص ، عن علي ؛ وعن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المكاتب يعتق بقدر ما أدى ، ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه ، ويرث بقدر ما عتق منه » .

٤٨١٦ — أخبرنا القاسم بن زكريا بن دينار قال : ثنا سعيد بن عمرو الأشعني قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن عكرمة ؛ وعن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن مكاتباً قتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر أن يودي ما أدى دية الحر ، ومالا دية المملوك .

٣٣ — باب دية جنين المرأة (ت ٣٤)

٤٨١٧ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم وإبراهيم بن يونس بن محمد قالا : ثنا عبيد الله بن موسى قال : ثنا يوسف بن صهيب ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه أن امرأة خذفت امرأة ، فأسقطت ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها خمسين

قوله : وما لا ، أي وما لم يؤد دية المملوك ، أي يودي دية المملوك — ح .

قوله : خذفت ، أي رمتها ، والذال معجمة ، وفي الحاء الإهمال والإعجام ، ذكره السيوطي في حاشية أبي داود — س .

٤٨١٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٨١٢ .

٤٨١٥ ، ٤٨١٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٨١٢ — المزي : ٥/١١١/٥٩٩٣ و ٧/٣٧٠/١٠٠٨٦ .

٤٨١٧ — صحيح الإسناد ، د الديات ١٧ : ٤/٧٠٤ — المزي : ٢/٩٣/٢٠٠٦ و ١٣/٢٤٩/١٨٨٨٤ .

شاة ، ونهى يومئذٍ عن الخذف .

أرسله أبو نعيم

٤٨١٨ — أخبرنا أحمد بن يحيى قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا يوسف بن صهيب

قال : حدثني عبد الله بن بريدة أن امرأة خذفت امرأة ، فأسقطت المرأة المخدوفة ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجعل عقل ولدها خمس مائة من الغنم ، ونهى يومئذٍ عن الخذف .

قال أبو عبد الرحمن : هذا وهم : وينبغي أن يكون أراد مائة من الغنم ، وقد روى النهي عن الخذف عن عبد الله بن بريدة ، عن عبد الله بن مغفل .

٤٨١٩ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد قال : أخبرنا كههمس ، عن

عبد الله بن بريدة ، عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلاً يخذف ، فقال : لا تخذف ، فإن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الخذف ، أو يكره الخذف — شك كههمس .

٤٨٢٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن عمرو ، عن طاؤس ، أن عمر استشار

الناس في الجنين ، فقال حمل بن مالك : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين

قوله : عن الخذف ، رمي الحصة — س .

قوله : في الجنين ، الجنين بجيم ونونين ، وزن عظيم : حمل المرأة ما دام في بطنها ، سمي

بذلك لاستتارة ، فإن خرج حياً فهو ولد ، أو ميتاً فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي (٢٤٧/١٢) في شرح رجال الموطأ : الجنين ما ألقته المرأة مما يعرف أنه ولد ، سواء كان ذكراً أم أنثى ما لم يستهل صارخاً — كذا في الفتح .

٤٨١٨ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف .

٤٨١٩ — خ تفسير سورة الفتح ٥ : ٥٨٧/٨ ، والذبايح ٥ : ٦٠٧/٩ ، والأدب ١٢٢ : ٥٩٩/١٠ ، م الذبايح

١٠ : ١٠٤٧/٣ ، ١٥٤٨ ، ق الصيد ١١ : ١٠٧٥/٢ ، حم ٨٦/٤ و ٤٦/٥ ، ٥٤ — ٥٧ — المزي :

٩٦٥٩/١٧٧/٧ .

٤٨٢٠ — صحيح ، د الديات ٢١ : ٦٩٨/٤ — ٦٩٩ ، ق فيه ١١ : ٨٨٢/٢ .

١ — كذا في أكثر الأصول ، والصواب : إبراهيم بن يعقوب ، وراجع المزي : ٢٠٠٦/٩٣/٢ .

غرة — قال طاؤس : إن الفرس غرة .

٤٨٢١ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها .

٤٨٢٢ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة أنه قال : اقتلت امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر — وذكر كلمة معناها — فقتلتها وما في بطنها ، فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقضى رسول الله

قوله : غرة ، أي مملوكاً عبداً أو أمة ، ورأى طاؤس أن الفرس يقوم مقام ذلك — والله تعالى أعلم — س .

قوله : لحيان ، بكسر لام وسكون مهملة ، قال الكرمانى : هو بفتح لام ومثناة تحت وبنون أبو قبيلة ، اسمه مالك بن عدي ؛ وكذا لحيان بن عمرو ؛ ولحيان بن هذيل ، بكسر لام أشهر من فتحها — مغني . أقول : لحيان الذي في الحديث هو الأخير كما في الرواية الآتية « امرأتان من هذيل » — ح .
قوله : التي قضى عليها ، هي المتعدية على التي أسقطت الجنين فإنها المقضى عليها — س .
قوله : ميراثها ، الظاهر أن الضمير يرجع إلى القتلة التي قضى عليها بالغرة ثم توفيت ، وقال بعضهم : الضمير للمقتولة ويؤيد الأول قوله بعده : « وأن العقل على عصبتها » لأن العقل على عصة القتلة ، لا المقتولة — والله تعالى أعلم — ح .
قوله : بحجر ، ولعلها رمت بحجر وعمود جميعاً — س .

٤٨٢١ — خ الطب ٤٦ : ٢١٠/٢١٦ ، والفرائض ١١ : ١٢/٢٤ ، والديات ٢٥ ، ٢٦ : ١٢/٢٤٧ ، ٢٥٢ ،

م القسامة = الحدود ١١ : ٣/١٣٠٩ ، د الديات ٢١ : ٤/٧٠٣ ، ت فيه ١٥ : ٤/٢٣ ، وراجع :

الفرائض ١٩ : ٣/٤٢٦ ، ق الديات ١١ : ٢/٨٨٢ ، ط العقول ٧ : ٢/٨٥٥ ، حم : ٢/٢٣٦ ،

٢٧٤ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٩ — المزي : ١٠/٣٨/١٣٢٢٥ .

٤٨٢٢ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٠/٦٠/١٣٣٢٠ و ١١/٥٥/١٥٣٠٨ .

صلى الله عليه وسلم : أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقال حمل بن مالك بن النابغة الهذلي : يا رسول الله ! كيف أغرم من لا شرب ، ولا أكل ، ولا نطق ، ولا استهل ، فمثل ذلك يطل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما هذا من إخوان الكهان »

قوله : غرة عبد أو وليدة ، المشهور تنوين « غرة » وما بعده بدل منه ، أو بيان له ، وروى بعضهم بالإضافة ، و « أو » للتقسيم ، لا للشك ، فإن كلا من العبد والأمة يقال له الغرة ، إذ الغرة اسم للإنسان المملوك ، ويطلق على معانٍ آخر أيضاً — س .

قوله : وقضى بدية المرأة ، المقتولة — س . أقول : أو القاتلة بمعنى أنها يجب عليها أداؤها ، وعلى هذا ففي الحديث حذف بينه الحديث السابق ، أي ثم توفيت القاتلة فقضى بديتها على عاقلتها ، ورثها ولدها إلخ — والله أعلم — ح .

قوله : على عاقلتها ، أي عاقلة القاتلة ، وهذا مبني على أن القتل كان شبه العمد ، وليس بعمد كما تدل عليه هذه الرواية ، نعم الروايات متعارضة ، ففي بعضها جاء القصاص ، ويمكن التوفيق بأنه قضى بالقصاص ، ثم وقع الصلح والتراضي على الدية ، وفيه أن دية العمد على القاتل لا العاقلة إلا أن يقال : إنهم تحملوا عنها برضاهم ، فتأمل — والله تعالى أعلم — س .

قوله : وورثها ، بتشديد الراء ، والظاهر أن الضمير للقاتلة ، بناء على أنها ماتت بعد ذلك أيضاً — س .

قوله : ولدها ومن معهم ، المراد بالولد بنوها ، ومن معهم زوجها كما في الحديث السابق ، وضمير الجمع إلى الولد لأنه جنس ، قال في القاموس : الولد محركة وبالضم والكسر والفتح ، واحد وجمع — ح .

قوله : حمل ، بمهملة وميم مفتوحين — مغني .

قوله : أغرم ، قال في القاموس : غرم الدية — « سمع » — ح .

قوله : ولا استهل ، أي ولا صاح عند الولادة ليعرف به أنه مات بعد أن كان حياً — س .

قوله : يطل ، هو إما مضارع بضم الياء المثناة وتشديد اللام ، أي يهدر ويلقي ، أو ماض

بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام من « البطلان » — س .

من أجل سجعه الذي سجع .

٤٨٢٣ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمت إحداهما الأخرى ، فطرحتا جنينها ، فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة .

٤٨٢٤ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة ، فقال الذي قضى عليه : كيف أغرم من لا شرب ، ولا أكل ، ولا استهل ، ولا نطق ، فمثل ذلك يطل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما هذا من الكهان » .

٤٨٢٥ — أخبرنا علي بن محمد بن علي قال : ثنا خلف — وهو ابن تميم — قال : ثنا زائدة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبة أن امرأة

قوله : من أجل سجعه ، أي قال له ذلك لأجل سجعه ، قال الخطابي : لم يعبه بمجرد السجع ، بل بما تضمنه سجعه من الباطل ، أو إنما ضرب المثل بالكهان لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع ترقق القلوب ليميلوا إليها ، وإلا فالسجع في موضع الحق جاء كثيراً ، قلت : والظاهر أن ما جاء بلا قصد ، والقصد إليه غير لائق مطلقاً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : عبيد بن نضيلة ، بالتصغير فيهما ، ويقال : ابن نضلة بالتكبير بفتح نون فسكون ضاد معجمة — س .

٤٨٢٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٢١ — المزني : ١١/٤٣/١٥٢٤٥ .

٤٨٢٤ — صحيح ، بما قبله ، انظر رقم ٤٨٢١ .

٤٨٢٥ — خ الدييات ٢٥ : ١٢/٢٤٧ ، والاعتصام ١٣ : ١٣/٢٩٨ ، م القسامة = الحدود ١١ : ٣/١٣١٠ ،

١٣١١ ، د الدييات ٢١ : ٤/٦٩٦ ، ت فيه ١٥ : ٤/٢٤ ، ق فيه ٧ : ٢/٨٨٢ ، حم : ٤/٢٢٤ ،

٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ — المزني : ٨/٤٨٠/١١٥١٠ و ١٣/١٣٩/١٨٤١٧ .

ضربت ضربتها بعمود فسطاط فقتلتها ، وهي حبلى ، فأتى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عصبة القاتلة بالدية ، وفي الجنين غرة ، فقال عصبتها : أدى من لا طعم ، ولا شرب ، ولا صاح ، فاستهل ، فمثل هذا يطل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أسجع كسجع الأعراب » .

٣٤ — صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة وشبه العمد

وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر إبراهيم ، عن

عبيد بن نضيلة عن المغيرة (ت ٣٥)

٤٨٢٦ — أخبرنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة الخزاعي ، عن المغيرة بن شعبة قال : ضربت امرأة ضربتها بعمود الفسطاط ، وهي حبلى ، فقتلتها فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المقتولة على عصبة القاتلة ، وغرة لما في بطنها ، فقال رجل من عصبة القاتلة : أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ، ولا استهل ، فمثل ذلك يطل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أسجع كسجع الأعراب » فجعل عليهم الدية .

٤٨٢٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبة أن ضربتين ضربت إحداهما

قوله : أدى ، صيغة المتكلم من « الدية » — س .

قوله : ولا صاح ، أي عند الولادة — س .

قوله : ضربتها ، الضرة جمعها ضرائر ، قال في الجمع : هي زوجات الرجل « لأن كل واحدة تنضرر بالأخرى بالمغيرة والقسم » — ح .

قوله : بعمود ، كصبور ، أي خشب الفسطاط — ح .

قوله : الفسطاط ، الفسطاط ، بالضم السراشق من الأبنية — كذا في القاموس — ح .

٤٨٢٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٨٢٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٢٥ .

الأخرى بعمود فسطاط فقتلتها ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية عن عصبة القتالة ، وقضى لما في بطنها بغرة ، فقال الأعرابي : تغرمي من لا أكل ، ولا شرب ، ولا صاح ، فاستهل ، فمثل ذلك يطل ، فقال : « سجع كسجع الجاهلية » وقضى لما في بطنها بغرة .

٤٨٢٨ — أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق قال : ثنا يحيى بن أبي زائدة ، عن إسرائيل ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبة قال : ضربت امرأة من بني لحيان ضررتها بعمود الفسطاط فقتلتها ، وكان بالمقتولة حمل ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عصبة القتالة بالدية ، ولما في بطنها بغرة .

٤٨٢٩ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن شعبة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بعمود فسطاط فأسقطت ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : كيف ندى من لا صاح ، ولا استهل ، ولا شرب ، ولا أكل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أسجع كسجع الأعراب » فقضى بالغرة على عاقلة المرأة .

٤٨٣٠ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن منصور قال : سمعت إبراهيم ، عن عبيد بن نضيلة ، عن المغيرة بن شعبة أن رجلاً من هذيل كان له امرأتان ، فرمت إحداهما الأخرى بعمود الفسطاط ، فأسقطت ، فقيل : أرأيت من لا أكل ، ولا شرب ، ولا صاح ، فاستهل ، فقال : « أسجع كسجع الأعراب » فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو أمة ، وجعلت على عاقلة المرأة .

قوله : تغرمي ، بالخطاب ، وتشديد الراء — س .

قوله : فاستهل ، أي فيقال : إنه استهل ، ولا بد من تقدير مثل ذلك ، والاستهلال هو الصياح عند الولادة ، فلا يصح أن يعطف عليه بالفاء ، فليتأمل — والله تعالى أعلم — س .

أرسله الأعمش

٤٨٣١ — أخبرنا محمد بن رافع قال : ثنا مصعب قال : ثنا داود ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : ضربت امرأة ضررتها بججر ، وهي حبلى ، فقتلتها ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في بطنها غرة ، وجعل عقلها على عصبتها ، فقالوا : نفرم من لا شرب ، ولا أكل ، ولا استهل ، فمثل ذلك يطل ، فقال : « أسجع كسجع الأعراب » هو ما أقول لكم .

٤٨٣٢ — أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال : ثنا عمرو ، عن أسباط ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : كانت امرأتان جارتان ، كان بينهما صخب ، فرمت إحداهما الأخرى بججر ، فأسقطت غلاماً قد نبت شعره ميتاً ، وماتت المرأة ، فقضى على العاقلة الدية ، فقال عمها : إنها قد أسقطت يا رسول الله ! غلاماً قد نبت شعره ، فقال أبو القاتلة : إنه كاذب ، إنه والله ! ما استهل ، ولا شرب ، ولا أكل ، فمثله يطل ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أسجع كسجع الجاهلية وكهانتها ، إن في الصبي غرة » قال ابن عباس : كانت إحداهما مليكة والأخرى أم غطيف .

قوله : جارتان ، أي ضرتان — س .

قوله : صخب ، بفتحين ، أي ارتفاع صوت ومخاصمة — س .

قوله : أم غطيف ، قال السيوطي : المعروف « أم عفيف » بنت مسروح زوج حمل بن مالك ، كذا في مبهمات الخطيب وأسد الغابة ، ولم يذكر في الصحايات من اسمها « أم عفيف » بالعين المهملة ، وقد يقال : « أم عفيف » بنت مسروح الهذلية زوج حمل بن مالك الهذلي ، تقدم ذكرها في مليكة ، ثم ذكر « أم غطيف » في الغين المعجمة وقال : هي أم غطيف الهذلية في أم عفيف في العين المهملة ، وقال في مليكة : إنها بنت عويمر الهذلية ، وقيل : بنت عويم ، بغير راء ، وتكنى أم عفيف ، وقيل : غطيف ، والأول المعتمد ، والثاني وقع في كلام أبي عمر فهو تصحيف — انتهى .

٤٨٣١ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٤٨٣٢ — ضعيف الإسناد ، د الديات ٢١ : ٧٠٠/٤ — المزي : ٦١٢٤/١٤٢/٥ .

٤٨٣٣ — أخبرنا العباس بن عبد العظيم قال : ثنا الضحاك بن مخلد ، عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابراً يقول : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم « على كل بطن عقوله ، ولا يحل لمولى أن يتولى مسلماً بغير إذنه » .

٤٨٣٤ — أخبرني عمرو بن عثمان ومحمد بن مصفى قالوا : ثنا الوليد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وهذا يدل على أن مليكة هي التي في كتبها اختلاف أنها أم عفيف أو أم غطيف ، وهذا بعيد ، وإنما الخلاف في كنية الأخرى ، وأيضاً قوله : « والثاني وقع في كلام أبي عمر » بعيد فقد جاء عن ابن عباس أنها أم عطف كما في النسائي ، وذكر القسطلاني في الديات وفي رواية اليهقي وأبي نعيم في المعرفة عن ابن عباس : أن المرأة الأخرى أم غطيف ، وذكر أن الذي في مسند أحمد والطبراني أن الرامية أم عفيف — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛

وفي نسخ النسائي التي عندنا « أم غطيف » بالغين المعجمة ، وكذا في سنن أبي داود (٤ / ٧٠٠) ، قال المنذري في تلخيصه (٣٦٨ / ٦) : « غطيف » بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء — انتهى .

قوله : عقوله ، بضم عين ونصب لام ، مفعول « كتب » وضميره للبطن ، جمع « عقل » أي الدية في قتل الخطأ ، وعمد الخطأ ، تجب على العاقلة — قاله في الجمع ، ومناسبه بالجزء الثالث من ترجمة الباب ، وحاصله : أن دية شبه العمدة على العاقلة — فتأمل — والله أعلم .

قوله : « لمولى » أي لمعتق ، بالفتح — س .

قوله : « أن يتولى مسلماً » أي يتخذ مسلماً آخر غير معتقه — بالكسر — مولى له ، ويقول : مولاي فلان — س .

قوله : « بغير إذنه » أي بغير إذن مولاه ، وهذا القيد لزيادة التقييد ، وإلا فلا يجوز ذلك مع الإذن أيضاً ، ولا يخفى ما في هذه الرواية من الاختصار المخل ، لكن الروايات الأخر مينة للمراد — س والحديث أخرجه مسلم في العتق من صحيحه .

٤٨٣٣ — م العتق ٤ : ١١٤٦ / ٢ ، حم : ٣٢١ / ٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ — المزي : ٢٨٢٣ / ٣٢١ / ٢ .

٤٨٣٤ — حسن ، د الديات ٢٥ : ٧١٠ / ٤ ، ق الطب ١٦ : ١١٤٨ / ٢ — المزي : ٨٧٤٦ / ٣٢٤ / ٦ .

وسلم : « من تطب ولم يعلم منه طب قبل ذلك ، فهو ضامن » .

٤٨٣٥ — أخبرني محمود بن خالد قال : ثنا الوليد ، عن ابن جريج ، عن عمرو

ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده — مثله سواء .

٣٥ — هل يؤخذ أحد بجريرة غيره (ت ٢٦)

٤٨٣٦ — أخبرني هارون بن عبد الله قال : ثنا سفيان قال : حدثني عبد الملك بن

أبجر ، عن إيراد بن لقيط ، عن أبي رمثة قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي ، فقال :

« من هذا معك ؟ » قال : ابني أشهد به ، قال : « أما إنك لا تجني عليه ، ولا يجني عليك » .

قوله : « من تطب » أي تكلف في الطب وهو لا يعلمه « فهو ضامن » لما أتلفه بطبه — س .
والمطابقة لهذا الحديث لما قبله من حيث : أن دية الجنين من قسم شبه العمد ، وكذلك في حديث
التطب — والله أعلم — أفاده المحدث اليماني رحمه الله .

قوله : « فهو ضامن » قال الخطابي (٣٩/٤) : لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى
فتلف المريض كان ضامناً والمتعاطي بعمل لا يعرفه متعد ، فيضمن الدية ، ولا قود لأنه لا يستبد بدون
إذن المريض ، وجناية الطبيب عند عامة الفقهاء على العاقلة .

قوله : أبجر ، بهمزة مفتوحة فموحدة ساكنة فجيم مفتوحة — كذا في المغني — ح .

قوله : إيراد ، بمكسورة وخفة تحتية وإهمال دال — مغني .

قوله : لقيط ، فتح لام وكسر قاف وبكسر طاء مهملة — مغني .

قوله : أبي رمثة ، بكسر راء وسكون ميم وبمثلة — مغني .

قوله : أشهد به ، أي أشهد بكونه ابني — س .

قوله : « أما إنك » أي جناية كل منهما قاصرة عليه لا تتعداه إلى غيره ، ولعل المراد الإثم ،
وإلا فالدية متعددة ، ويحتمل أن يخص الجناية بالعمد ، والمراد أنه لا يقتل إلا القاتل ، لا غيره كما كان
عليه أمر الجاهلية ، فهو إخبار بطلان أمر الجاهلية ، ويؤيده الحديث الآتي — والله تعالى أعلم — س .

٤٨٣٥ — حسن ، انظر ما قبله .

٤٨٣٦ — صحيح ، د الرجل ١٨ : ٤١٧/٤ ، والديات ٢ : ٦٣٥/٤ ، حم : ١٦٣/٤ — المزي : ٩/

١٢٠٣٧/٢٠٩ .

٤٨٣٧ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا بشر بن السري قال : ثنا سفيان ، عن أشعث ، عن أسود بن هلال ، عن ثعلبة بن زهدم اليربوعي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في أناس من الأنصار ، فقالوا : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلاناً في الجاهلية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم — وهتف بصوته — : « ألا لا تجنى نفس على الأخرى » .

٤٨٣٨ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا معاوية بن هشام ، عن سفيان ، عن أنثعث بن أبي الشعثاء ، عن الأسود بن هلال ، عن ثعلبة بن زهدم قال : انتهى قوم من بني ثعلبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ، فقال رجل : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلاناً — رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تجنى نفس على الأخرى » .

٤٨٣٩ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : أخبرنا شعبة ، عن أنثعث بن أبي الشعثاء قال : سمعت الأسود بن هلال يحدث ، عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع أن ناساً من بني ثعلبة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رجل : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع قتلوا فلاناً — رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تجنى نفس على الأخرى » .

قوله : زهدم ، بمفتوحه وسكون هاء وفتح دال مهملة — مغني .

قوله : اليربوعي ، منسوب إلى يربوع بن حنظلة بن مالك ، وهو أبو حي من « تميم » — كما في القاموس ؛ ولهذا يقال له : الحنظلي والتميمي أيضاً — كما في التقريب ، والخلاصة — ح .

قوله : هتف ، كضرب ، أي صاح — كذا في القاموس .

قوله : عن رجل ، هو ثعلبة بن زهدم — كما في الرواية الثانية — ح .

٤٨٣٧ — صحيح ، حم : ٦٤/٤ ، ٦٥ و ٣٧٧/٥ — المزي : ٢٠٧٢/١٢٦/٢ .

٤٨٣٨ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٨٣٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٣٧ .

٤٨٤٠ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا أبو عتاب قال : ثنا شعبة ، عن الأشعث بن سليم ، عن الأسود بن هلال — وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم — عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع أن ناساً من بني ثعلبة أصابوا رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة قتلوا فلاناً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجني نفس على أخرى » — قال شعبة : أي لا يؤخذ أحد بأحد — والله أعلم .

٤٨٤١ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن الأشعث بن سليم ، عن أبيه ، عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتكلم ، فقال رجل : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع الذين أصابوا فلاناً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا » يعني [لا] تجني نفس على نفس .

٤٨٤٢ — أخبرنا هناد بن السري — في حديثه — ، عن أبي الأحوص : عن أشعث ، عن أبيه ، عن رجل من بني يربوع قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يكلم الناس ، فقام إليه أناس ، فقالوا : يا رسول الله ! هؤلاء بنو فلان الذين قتلوا فلاناً ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجني نفس على أخرى » .

٤٨٤٣ — أخبرنا يوسف بن عيسى قال : أخبرنا الفضل بن موسى قال : أخبرنا يزيد — وهو ابن زياد بن أبي الجعد — ، عن جامع بن شداد ، عن طارق المحاربي أن رجلاً قال : يا رسول الله ! هؤلاء بنو ثعلبة الذين قتلوا فلاناً في الجاهلية ، فخذ لنا بثأراً ؟ فرفع

قوله : أبو عتاب ، بشدة مشاة فوق وبموحدة — مغني .

قوله : بثأراً ، الثأر طلب الدم ، « ثارت القتل وثارت به » أي قتلت قاتله — كذا في الجمع — ح .

٤٨٤٠ — ٤٨٤٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٣٧ .

٤٨٤٣ — صحيح ، ق الديات ٢٦ : ٢ / ٨٩٠ — المزي : ٤ / ٢٠٩ / ٩٨٩ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

— يعني — يديه حتى رأيت بياض إبطيه ، وهو يقول : « لا تجنى أم على ولد » مرتين .

٣٦ — العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست (ت ٣٧)

٤٨٤٤ — أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد قال : أخبرنا ابن عائد قال : ثنا الهيثم

ابن حميد قال : أخبرني العلاء — وهو ابن الحارث — ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست بثلاث ديتها ، وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلاث ديتها ، وفي السن السوداء إذا نزعت بثلاث ديتها .

٣٧ — عقل الأسنان (ت ٣٨)

٤٨٤٥ — أخبرنا محمد بن معاوية قال : ثنا عباد ، عن حسين ، عن عمرو بن

شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « في الأسنان خمس من الإبل » .

٤٨٤٦ — أخبرنا الحسين بن منصور قال : ثنا حفص بن عبد الرحمن قال : ثنا

قوله : العوراء ، العور ذهاب حس إحدى العينين ، عور كـ « فرح » وعار يعار وأعور وإعوار ، وهو أعور — قاموس .

قوله : السادة لمكانها ، بتشديد الدال ، أي الباقية الثانية في مكانها ، أي لم تخرج من الحدقة ، فبقيت في الظاهر على ما كانت ، ولم يذهب جمال الوجه ، لكن ذهب إبصارها — والله تعالى أعلم — س .
قوله : إذا طمست ، الطموس الدروس والإمحاء ، يَطْمُسُ وَيَطْمُسُ وطمسته طمساً ، محوته ، والشئ استأصلت أثره — قاموس . المراد بالطمس ذهاب جرعها — نيل .

قوله : بثلاث ديتها ، إنما وجب فيها ثلث دية العين الصحيحة لأنها كانت بعد ذهاب بصرها باقية الجمال ، فإذا قلعت أو فقت ذهاب ذلك — نيل .

٤٨٤٤ — حسن ، د الديات ٢٠ : ٤/٦٩٥ — ٦٩٦ — المزي : ٦/٣٣٠/٨٧٧٠ .

٤٨٤٥ — حسن صحيح ، د الديات ٢٠ : ٤/٦٩١ — المزي : ٦/٣١٠/٨٦٨٥ .

٤٨٤٦ — حسن صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٦/٣٣٧/٨٨٠٥ .

سعيد بن أبي عروبة ، عن مطر ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأسنان سواء : خمساً خمساً » .

٣٨ — باب عقل الأصابع (ت ٣٩)

٤٨٤٧ — أخبرنا أبو الأشعث قال : ثنا خالد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن مسروق

ابن أوس ، عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في الأصابع عشر عشر » .

٤٨٤٨ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا سعيد ، عن

غالب التمار ، عن مسروق بن أوس ، عن أبي موسى الأشعري أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأصابع سواء عشراً » .

٤٨٤٩ — أخبرنا الحسين بن منصور قال : ثنا حفص — وهو ابن عبد الرحمن

البلخي — ، عن سعيد ، عن غالب التمار ، عن حميد بن هلال ، عن مسروق بن أوس ، عن أبي موسى قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الأصابع سواء عشراً »

قوله : « خمساً خمساً » منصوب على التمييز ، أي متساوية من حيث وجوب خمس من الإبل في الدية — س .

قوله : « عشر عشر » بفتح العين ، أي عشر عشر من الإبل — ح .

قوله : « عشر عشر » أي دية الأصابع عشر عشر ، جعلت سواء وإن كانت مختلفة المعاني والمنافع ، قصداً للضبط ، وكذا الأسنان ، لو اعتبرت المنفعة لاختلف الأمر اختلافاً شديداً — س .

قوله : محمد بن جعفر ، هو غندر ، وفي بعض النسخ : « يزيد بن زريع » « بدل غندر » — تحفة الأشراف .

قوله : التمار ، بمشاة فوق — مغني .

٤٨٤٧ — صحيح ، داليات ٢٠ : ٦٨٨/٤ ، ق فيه ١٨ : ٨٨٦/٢ ، حم : ٣٩٧/٤ ، ٣٩٨ — المزني : ٩٠٣٠/٤٣٢/٦ .

٤٨٤٨ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٨٤٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٤٧ .

عشراً من الإبل» .

٤٨٥٠ — أخبرنا الحسين بن منصور قال : ثنا عبد الله بن نمير قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه لما وجد الكتاب الذي عند آل عمرو بن حزم الذي ذكروا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لهم ، وجدوا فيه : « وفيما هنالك من الأصابع عشراً عشراً » .

٤٨٥١ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى بن سعيد قال : ثنا شعبة قال : حدثني قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هذه وهذه سواء » يعني الخنصر والإبهام .

٤٨٥٢ — أخبرنا نصر بن علي قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن عكرمة عن ابن عباس : فهذه وهذه سواء ، الإبهام والخنصر .

٤٨٥٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : الأصابع عشر عشر .

٤٨٥٤ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا حسين

قوله : الخنصر ، بكسر الخاء المعجمة والصاد المهملة وتفتح : الأصبع الصغرى — ح .
قوله : الإبهام ، بالكسر في اليد والقدم ، أكبر الأصابع ، وقد تذكر ، جمعه « أباهيم وأباهم » — قاموس .

٤٨٥٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وانظر أرقام ٤٨٥٧ — ٤٨٦١ — المزي : ١٠٧٢٦/١٤٧/٨ .
٤٨٥١ — خ الديات ٢٠ : ٢٢٥/١٢ ، د فيه ٢٠ : ٦٩٠/٤ ، ت فيه ٤ : ١٤/٤ ، ق فيه ١٨ : ٨٨٥/٢ — المزي : ٦١٨٧/١٦١/٥ .

٤٨٥٢ — صحيح الإسناد موقوف ، انظر ما قبله .

٤٨٥٣ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف ، وانظر رقم ٤٨٥١ — المزي : ٦٢٠٢/١٦٥/٥ .

٤٨٥٤ — حسن صحيح ، د الديات ٢٠ : ٦٩/٤ ، ق فيه ١٨ : ٨٨٦/٢ ، حم : ٢٠٧/٢ — المزي : ٨٦٨٤/٣٠٩/٦ .

المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، أن أباه حدثه ، عن عبد الله بن عمرو قال : لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال في خطبته : « وفي الأصابع عشر عشر » .

٤٨٥٥ — أخبرني عبد الله بن الهيثم قال : ثنا حجاج قال : ثنا همام قال : ثنا

حسين المعلم وابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته — وهو مسند ظهره إلى الكعبة : « الأصابع سواء » .

٣٩ — المواضع (ت ٤٠)

٤٨٥٦ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا حسين

المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، أن أباه حدثه ، عن عبد الله بن عمرو قال : لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال في خطبته : « وفي المواضع خمس خمس » .

٤٠ — ذكر حديث عمرو بن حزم في

العقول واختلاف الناقلين له (ت ٤١)

٤٨٥٧ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا الحكم بن موسى قال : ثنا يحيى بن

قوله : وفي المواضع ، جمع « موضحة » وهي الشجة التي توضح العظم ، أي تظهره ، والشجة الجراحة ، وإنما تسمى شجة إذا كانت في الوجه والرأس ، والمراد : في كل واحدة من الموضحة خمس ، قالوا : والتي فيها خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه ، وأما في غيرهما فحكومة عدل — م .
قوله : حديث عمرو بن حزم إلخ ، قال الأستاذ أحمد محمد شاكر في تعليقه على الرسالة للإمام الشافعي (٤٢٣) ما نصه : — كتاب آل عمرو بن حزم كتاب جليل ، كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن ، وأرسله مع عمرو بن حزم ، ثم وجد عند بعض آل ، روه عنه ، وأخذته الناس عنهم ، وقد تكلم العلماء طويلاً في اتصال إسناده وانقطاعه ، والراجح الصحيح عندنا أنه متصل

٤٨٥٥ — حسن صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٨٦٩٣/٣١١/٦ .

٤٨٥٦ — حسن صحيح ، د الديات ٢٠ : ٦٩٥/٤ ، ت فيه ٣ : ١٣/٤ ، ق فيه ١٩ : ٨٨٦/٢ المزي :

٨٦٨٠/٣٠٨/٦ .

٤٨٥٧ — ضعيف ، د المراسيل ٣٨ : ح رقم ٢٢٥ ص ١٥٢ .

حمزة ، عن سليمان بن داود قال : حدثني الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، فقرأت على أهل اليمن ، هذه نسختها : « من محمد النبي صلى الله عليه وسلم إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال ، قيل ذي رعين ومعاfer وهمدان أما بعد — وكان في كتابه — أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وأن في النفس الدية مائة من الإبل ، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية

صحيح ، وساقه الحاكم مطولاً في المستدرک (٣٩٥/١ — ٣٩٧) وصححه ، وروى العلماء ، فقرأت منه في أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها ، أنظر الدارقطني (٢٠٩/٣) والخراج ليحيى بن آدم ، وأخلى لابن حزم — انتهى ملخصاً ، وانظر أيضاً البيهقي مع الجوهر (٨٥/٤ — ٩٠) والتلخيص (١٧) والتخريج (٣٣٥/٢ — ٣٤٢ و ٣٣٩/٤) .

قوله : عبد كلال ، كفراب — كذا في القاموس — ح .

قوله : قيل ، القيل بالفتح ، السيد والملك ، بلغة اليمن — كما في منتهى العرب — ح .

قوله : ذي رعين ، ذو رعين كـ « زبير » ملك حمير ، ورعين حصن له ، أو جبل فيه حصن ، ومخلاف آخر باليمن — قاموس .

قوله : ومعاfer ، بفتح الميم ، بلد أو موضع باليمن ، وأبو حي من همدان ، لا ينصرف معرفة ونكرة ، ثياب معافرية منسوبة إلى إحداها — كذا في المنتهى — ح .

قوله : همدان ، قبيلة باليمن — قاموس .

قوله : « من اعتبط مؤمناً » بالعين المهملة ، أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله . ز — يقال : عبطت الناقة ، إذا ذبحتها من غير مرض ، أي من قتله بلا جناية ولا جريرة — س .

قوله : « فإنه قود » أي فإن القاتل يقتل به ويقاد — س .

قوله : « الدية » أي الكاملة في الآدمي كله — س .

قوله : « أوعب جدعه » أي جميعه — س .

قوله : « في الشفتين الدية » وظاهر مذهب الحنابلة : أن في كل واحدة منهما نصف الدية ،

وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية ، وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل ، وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل ، وفي السن خمس من الإبل ، وفي الموضحة خمس من الإبل ، وأن الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار .

خالفه محمد بن بكار بن بلال

٤٨٥٨ — أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران العنسي ، قال : ثنا محمد ابن بكار بن بلال قال : ثنا يحيى قال : ثنا سليمان بن أرقم قال : حدثني الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وروى هذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما ، وإليه ذهب أكثر الفقهاء (المغني ٦٠٣/٩) . قال الشمني : تجب الدية كاملة في اثنين مما في البدن ، منه اثنان كالعينين واليدين والرجلين والشفيتين والأذنين ، وفي أحد اثنين مما في البدن منه اثنان نصف الدية ، لما أخرجه النسائي في سننه وأبو داود في مراسيله عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده إلخ — كذا في مرقاة القارئ .

قوله : « وفي البيضتين » أي الخصيتين — س . وفي إحداهما نصف الدية في قول أكثر أهل العلم (المغني ٦٢٩/٩) .

قوله : « في العينين الدية » وفي العين الواحدة نصف الدية كما في الرواية الآتية — ح .

قوله : « وفي المأمومة » أي في الشجرة التي تصل إلى أم الدماغ ، وهي جلدة فوق الدماغ — س .

قوله : « ثلث الدية » ، وفي بعض النسخ : « نصف الدية » .

قوله : « وفي الجائفة » أي الطعنة التي تبلغ جوف الرأس أو جوف البطن — س .

قوله : « وفي المنقلة » هي شجرة يخرج منها صغار العظم ، وينقل عن أماكنها ، وقيل : هي

التي تنقل العظم ، أي تكسره — س .

قوله : خالفه ، يعني الحكم بن موسى ، فرواه عن يحيى ، عن سليمان بن أرقم .

كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، فقرأ على أهل اليمن ، هذه نسخته فذكر مثله إلا أنه قال : « وفي العين الواحدة نصف الدية ، وفي اليد الواحدة نصف الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية » .

قال أبو عبد الرحمن : وهذا أشبه بالصواب — والله أعلم — وسليمان بن أرقم متروك الحديث ، وقد روى هذا الحديث يونس ، عن الزهري — مرسلًا .

٤٨٥٩ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب قال : قرأت كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب لعمر بن حزم حين بعثه على نجران ، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ، فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا بيان من الله ورسوله ﷺ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﷻ — وكتب الآيات منها ، حتى بلغ ﷻ إن الله سريع الحساب ﷻ . ثم كتب هذا كتاب الجراح ، في النفس مائة من الإبل — نحوه .

٤٨٦٠ — أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال : ثنا مروان بن محمد قال : ثنا سعيد — وهو ابن عبد العزيز — ، عن الزهري قال : جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من آدم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هذا بيان من الله ورسوله ﷺ يا أيها الذين

قوله : هذا أشبه ، يعني كونه من رواية سليمان بن أرقم أصح من كونه من رواية سليمان بن داود ، والمصنف وافق غير واحد من الأئمة في أن الحكم وهم في هذا — كما في الميزان والتهذيب .

قوله : نجران ، كسكران ، موضع أو واد باليمن ، فتح سنة عشر ، ممي بنجران بن زيدان ابن سبأ ، فقيل : وادي نجران ، ثم كسر حتى قيل : نجران اختصاراً ، وكذلك العرب تسمي المواضع باسم ساكنها — كذا في منتهى الأرب — ح .

قوله : منها ، أي من هذه السورة ، أي سورة المائدة — ح .

قوله : الجراح ، بالكسر ، جمع الجراحة ، بالكسر — قاموس .

قوله : في رقعة من آدم ، الرقعة ، بالضم التي تكتب — قاموس .

آمنوا أولفوا بالعقود ﴿ فتلا منها آيات ، ثم قال : « في النفس مائة من الإبل ، وفي العين خمسون ، وفي اليد خمسون ، وفي الرجل خمسون ، وفي المأمومة ثلث الدية ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وفي المنقلة خمس عشرة فريضة ، وفي الأصابع عشر عشر ، وفي الأسنان خمس خمس ، وفي الموضحة خمس » .

٤٨٦١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه قال : الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول : « إن في النفس مائة من الإبل ، وفي الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل ، وفي المأمومة ثلث النفس ، وفي الجائفة مثلها ، وفي اليد خمسون ، وفي العين خمسون ، وفي الرجل خمسون ، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل ، وفي السن خمس ، وفي الموضحة خمس » .

٤٨٦٢ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا مسلم بن إبراهيم قال : ثنا أبان قال : ثنا يحيى ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك أن اعرابياً أتى

قوله : فريضة ، تسمى (الناقة) المدفوعة في الزكاة ، والدية فريضة ، لأنها مفروضة ، أي مقدرة بالسنة والعدد — نوي .

قوله : « أوعى » الإيعاء الاستيصال — من المنتهى .

قوله : « الموضحة » ، وفي بعض النسخ : « موضحة » .

قوله : أخبرنا عمرو بن منصور — إلى آخر الحديثين ، والمطابقة لهما لما قبله : إما من جهة أنه لا دية ولا ضمان في فقأ العين إذا اطلع أحد في بيت أحد بغير إذن ، وإما أن المصنف أراد أن يعنون على هذين الحديثين بترجمة يناسب مدلولهما ولم يكن له سبب من الأسباب ، وقد ترجم الإمام البخاري

٤٨٦١ — ضعيف ، انظر رقم ٤٨٥٧ .

٤٨٦٢ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف [عند خ في الاستئذان ١١ : ٢٤/١١ ، والديات ١٥ ، ٢٣ :

٢١٦/١٢ ، ٢٤٣ ، وم في الآداب ١٦٩٩/٤ ، وفيه ١٣٦ : ١٣٦/٥ / وت الاستئذان ١٧ :

٦٤/٥ ، وحم : ١٠٨/٣ ، ١٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ نحوه — المزي : ٢٢٢/٩٣/١ .

باب النبي صلى الله عليه وسلم فألقم عينه خصاصة الباب ، فبصر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فتوخاه بحديدة أو عود ليفقأ عينه ، فلما أن بصر انقمع ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أما إنك لو ثبت لفقأت عينك » .

٤٨٦٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطلع من حجر في باب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرى يحك بها رأسه ، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣٤٣/١٢) عليهما « باب من اطلع في بيت قوم ففقؤا عينه فلا دية له » هذا ما ظهر لي — والله أعلم ؛ قال في الزاد (٢٣/٥) : وذهب إلى القول بهذه الحكومة فقهاء الحديث ، منهم الإمام أحمد والشافعي رحمهما الله ، ولم يقل بها أبو حنيفة ومالك .

قوله : فالتقم عينه من خصاصة الباب ، الخصاصة ضبط بفتح الحاء المعجمة والصاد المهملتين : الفرجة ، والمعنى : جعل فرجة الباب محاذي عينه كأنها لقمة لها — س .

قوله : فبصر به ، بضم الصاد — س .

قوله : فتوخاه ، أي طلبه — س .

قوله : ليفقأ ، كيمع ، آخره همزة ، أي ليشق — س .

قوله : انقمع ، أي رد بصره ورجع — س .

قوله : اطلع ، أي أشرف ونظر ، قال تعالى : ﴿ فاطلع فرآه في سواء الجحيم ﴾ — ح .

قوله : من حجر ، بتقديم الجيم المضمومة على الحاء المهملة الساكنة ، أي من ثقب — س .

قوله : مدرى ، بكسر ميم وسكون دال مهملة ، مقصور ، شئ يعمل من حديد أو خشب ،

على شكل سن من أسنان المشط يسرح به الشعر — س .

قوله : يحك ، الحك إمرار جرم على جرم صكاً ، والاسم الحكمة بالكسر ، والفعل من

« نصر » — من القاموس .

٤٨٦٣ — خ اللباس ٧٥ : ٣٦٧/١٠ ، والاستئذان ١١ : ٢٤/١١ ، والديات ٢٣ : ٢٤٣/١٢ ، م الآداب

٩ : ١٦٩٨/٣ ، ت الاستئذان ١٧ : ٦٤/٥ ، حم : ٣٣٥ ، ٣٣٠/٥ — المزي : ٤/ ١٣٢

٤٨٠٦ .

قال : « لو علمت أنك تنظرني لطعنت به في عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر » .

٤١ — باب من اقتص وأخذ حقه دون السلطان (ت ٤٢)

٤٨٦٤ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : ثنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن

قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ففقوا عينه ، فلا دية له ، ولا قصاص » .

٤٨٦٥ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن ، فخذفته ففقأت عينه ، ما كان عليك حرج » وقال مرة أخرى : « جناح » .

قوله : « تنظرني » أي تراني — س .

قوله : باب من اقتص إلخ ، وترجمه البخاري « باب من أخذ حقه أو اقتص دون السلطان »

قال في الفتح (٢١٦/١٢) : أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم ، أو اقتص ، أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس ، أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم ، أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم ، وهو المراد بالسلطان في الترجمة ، قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال ، خاصة إذا جحد به إياه ، ولا بينة عليه ، ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التغليظ والزجر عن الاطلاع على عورات الناس ، قال الحافظ : فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخير فهو محل النزاع — انتهى بتلخيص ؛ والظاهر أن ما بلغنا عنه صلى الله عليه وسلم محمول على التشريع إلا بقريئة تدل على المبالغة ، وصنيع الإمامين البخاري والمصنف يدل على حواز الاقتصاص وأخذ الحق دون الإمام ، في مثل ما دل عليه أحاديث الباب — فتأمل — والله أعلم .

قوله : « فلا دية له ولا قصاص » لكن لا يصدق الذي فعل في ذلك إلا بشهود — س .

٤٨٦٤ — م الآداب ٩ : ١٦٩٩/٣ ، د الأدب ١٣٦ : ٣٦٦/٥ ، حم : ٢٦٦/٢ ، ٤١٤ ، ٥٢٧ — المز ٩ : ١٢٢١٩/٣٠٧ .

٤٨٦٥ — خ الديات ١٥ ، ٢٣ : ٢١٦/١٢ ، ٢٤٣ ، م الآداب ٩ : ١٦٩٩/٣ ، حم : ٢٤٣/٢ — المز ١٠ : ١٣٦٧٦/١٦٧ .

٤٨٦٦ — أخبرنا محمد بن مصعب قال : ثنا محمد بن المبارك قال : ثنا عبد العزيز

ابن محمد ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري أنه كان يصلي ، فإذا بابن مروان يمر بين يديه ، فدرأه فلم يرجع ، فضربه ، فخرج الغلام يبكي ، حتى أتى مروان فأخبره ، فقال مروان لأبي سعيد : لم ضربت ابن أخيك ؟ قال : ما ضربته ، إنما ضربت الشيطان ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا كان أحدكم في صلاة فأراد إنسان يمر بين يديه ، فیدرأه ما استطاع ، فإن أبى فليقاتله ، فإنه شيطان » .

٤٢ — ما جاء في كتاب القصاص من المجتبى مما ليس

في السنن تأويل قول الله عز وجل : ﴿ ومن يقتل مؤمناً

متعمداً فجزاءه جهنم خالداً فيه ﴾ (ت ٤٣)

٤٨٦٧ — أخبرنا أبو عبد الرحمن لفظاً قال : أخبرنا محمد بن المثنى قال : ثنا

محمد قال : ثنا شعبة ، عن منصور ، عن سعيد بن جبیر قال : أمرني عبد الرحمن بن أبزى

قوله : فدرأه ، بهمزة ، أي دفعه — س .

قوله : فلم يرجع ، من المرور ، بل استمر ماراً — س .

قوله : ما ضربته إنما ضربت الشيطان ، أي ما ضربته ، وهو ابن أخي ، لكن ضربته وهو شيطان ، فلا يرد أنه لا يصح نفي الحقيقة ، فلا يصح أن يقول : ما ضربته إلا أن يكون كذباً — س .

قوله : ليس في السنن ، أي السنن الكبرى — والله تعالى أعلم بالصواب — ح .

قوله : أخبرنا أبو عبد الرحمن ، وفي بعض النسخ : حدثنا أبو عبد الرحمن .

قوله : أبو عبد الرحمن ، هو المؤلف ، والقائل راوي الكتاب ، وهو ابن السني — والله أعلم — ح .

قوله : عبد الرحمن بن أبزى ، بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها زاي ، مقصور ، الخزاعي

٤٨٦٦ — خ الصلاة ١٠٠ : ٥٨١/١ ، ٥٨٢ ، وبدء الخلق ١١ : ٣٣٥/٦ ، م الصلاة ٤٨ : ٣٦٢/١ ،

٣٦٣ ، د فيه ١٠٨ : ٤٤٧/١ ، ٤٤٩ ، ق الإقامة ٣٩ : ٣٠٧/١ ، ط السفر ١٠ : ١٥٤/١ ،

حم : ٣٤/٣ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٦٣ ، وتقدم بعضه برقم ٧٥٨ — المزني : ٤١٣/٣ ، ٤١٨٣ .

٤٨٦٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٠٧ .

أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم — النساء : ٩٣ ﴾ فسألته ، فقال : لم ينسخها شيء ، وعن هذه الآية ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق — الفرقان : ٦٧ ﴾ قال : نزلت في أهل الشرك .
 ٤٨٦٨ — أخبرنا أزهر بن جميل قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا شعبة ، عن المغيرة بن النعمان ، عن سعيد بن جبير قال : اختلف أهل الكوفة في هذه الآية ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً ﴾ فرحلت إلى ابن عباس فسألته ؟ فقال : نزلت في آخر ما أنزلت ، ما نسخها شيء .

٤٨٦٩ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى قال : ثنا ابن جريج قال : أخبرني القاسم بن أبي بزة ، عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ قال : لا وقرأت عليه الآية التي في الفرقان ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ قال : هذه الآية مكية نسختها آية مدنية ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم ﴾ .

٤٨٧٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن عمار الدهني ، عن سالم بن أبي الجعد ، أن ابن عباس سئل عن قتل مؤمناً متعمداً ثم تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ؟ فقال ابن عباس : وأنى له التوبة ؟ سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول :

مولاهم ، صحابي صغير ، وكان في عهد عمر رجلاً ، وكان على خراسان لعلي — تقريب .
 قوله : لم ينسخها شيء إلخ ، قد سبق تحقيق هذا الحديث في كتاب تحريم الدم (رقم ٤٠٠٧) — س .

قوله : بزة ، بفتح الموحدة وتشديد الزاي — تقريب .

قوله : الدهني ، بمضمومة وسكون هاء وبنون ، منه عمار — مغني .

٤٨٦٨ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٠٥ .

٤٨٦٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٠٦ .

٤٨٧٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٠٠٤ .

« يجي متعلقاً بالقاتل تشخب أوداجه دماً يقول : سل هذا فيم قتلي » ثم قال : والله ! لقد أنزلها وما نسخها .

٤٨٧١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا النضر بن شميل قال : ثنا شعبة ، عن عبيد الله بن أبي بكر قال : سمعت أنساً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ح وأخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن عبيد الله بن أبي بكر ، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « الكبائر : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، وقول الزور » .

٤٨٧٢ — أخبرنا عبدة بن عبد الرحيم قال : أخبرنا ابن شميل قال : ثنا شعبة قال : ثنا فراس قال : سمعت الشعبي ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموص » .

٤٨٧٣ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا إسحاق الأزرق ، عن

قوله : « تشخب » بفتح خاء معجمة وضمها من « منع » و « نصر » أي تسيل — من الجمع والقاموس .

قوله : « أوداجه » هي ما أحاط العنق من العروق التي يقطعها الذابح ، واحدها « ودج » بالتحريك — س .

قوله : فراس ، بكسر فاء وخفة راء وسين مهملة — مغني .

قوله : « عقوق الوالدين » من « عق والده » إذا آذاه ، وعصاه من « العق » الشق — مجمع .

قوله : « واليمين الغموص » هي الكاذبة الفاجرة ، كالتى يقطع بها الحالف مال غيره ، سميت غموصاً لأنها تغمس في الإثم والنار ، « وفعل » للمبالغة — زهر .

قوله : بن سلام ، بتشديد اللام — مغني .

٤٨٧١ — صحيح ، انظر رقم ٤٠١٥ .

٤٨٧٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٠١٦ — المزي : ٨٨٣٥/٣٤٦/٦ .

٤٨٧٣ — خ الحدود ٦ ، ٢٠ = المحاربن ٦ : ٨١/١٢ ، ١١٤ — المزي : ٦١٨٦/١٦٠/٥ .

الفضل بن غزوان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني العبد حين يزني ، وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن »^١ .

آخر كتاب القسامة



قوله : فضيل ، بمضمومة وفتح معجمة — مفني .

قوله : غزوان ؛ بفتح معجمة وسكون زاي — مفني .

قوله : « لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن » هذا وأمثاله جملة العلماء على التعليل ، وعلى كمال الإيمان ، وقيل : المراد بالإيمان الحياء ، لكونه شعبة من الإيمان ، فالمعنى : لا يزني الزاني وهو يستحي من الله تعالى ، وقيل : المراد بالمؤمن ذو الأمن من العذاب ، وقيل : النفي بمعنى النهي ، أي لا ينهي للزاني أن يزني والحال أنه مؤمن ، فإن مقتضى الإيمان ، أن لا يقع في مثل هذه الفاحشة — والله تعالى أعلم — س .

١ — والحديث عزاه المزي (١٦٠/٥) للمؤلف في الرجم ، والرجم في الكبرى (١٢/١) مع أن المؤلف قد قال : « ما جاء في كتاب القصاص من المجتبی وليس في السنن » ، أي الكبرى ، والحديث أنسب للباب الآتي ؛ وقد أورد المؤلف فيه مثله من حديث أبي هريرة — السلفي .

٤٥ — كتاب قطع السارق

٤٥ — كتاب قطع السارق

(أبوابه : ١٥ ، أحاديثه : ١١٤)

قوله : قطع السارق ، أعلم أنه كان من شريعة من قبلنا القصاص في القتل ، والرجم ، في الزنا ، والقطع في السرقة ، فهذه الثلاث كانت متوارثة في الشرائع السماوية ، وأطبق عليها جماهير الأنبياء والأمم ، ومثل هذا يجب أن يؤخذ عليه بالنواجذ ، ولا يترك — كذا في حجة الله البالغة (٢ / ١٥٨) ؛ والسرقة من الجرائم الوضعية التي أصفقت الشرائع والقوانين والفطر والعقول على استهجانها وذم مقترفها وعقاب مرتكبها ، والقانون الأوروبي يعاقب بها كما تعاقب الشريعة الإسلامية ، غير أن العقوبة في القانون الأول بغير القطع كالحبس والغرامة ، وفي الشريعة الإسلامية بقطع اليد ، وحكم الشريعة أولى بالإتباع ، وأحق بالمراعاة ، وأجدر بالتقدير ، فإن السارق يأخذ خفية ، ويعتدي على صاحب المال في غفلته ، فهو جبان في اعتدائه ، نذيل في خديعته ، يستلب منه أعز شئ لديه بعد حياته وعرضه ، وقد يرتكب جريمة القتل مع السرقة ، بل كثيراً ما تقع هذه الجريمة كوسيلة يتذرع بها إلى إتمام سرقة ، أو للفرار من تبعاتها ، فيقتل من غير تفريق ولا تمييز ، حتى الطفل في مهاده ، والشيخ الهرم في فراشه ، فإذا كانت عقوبة السارق — وهو الذي يهدد المجتمع بأمضى الأسلحة وأخسها — هي الحبس أو التغريم ، فهل ينزجر بها ويرتدع ، وهل تؤثر فيمن تحدتهم أنفسهم بارتكاب هذه الجريمة ؟ وهل يتحقق بذلك الأمن على النفوس والأموال ؟ كلا ولهذا نرى السرقات لا تقل ولا تنقطع ، بل نراها تكثر في مضاعفة وازدياد ، لأن العقوبة غير زاجرة ، ومن ثم نرى اللصوص في هذا العصر — الذي يزعم قاداته أن قطع اليد لا يتفق مع روح المدنية — ينظمون أنفسهم ، ويكونون عصائب قوية مسلحة كأنها حكومة داخل حكومة ، لا يبالون الأموال والأرواح كما نشاهد ذلك في الولايات المتحدة (من أمريكا) وغيرها ولو كانت العقوبة بدنية في مثل هذه الجرائم المهددة للأمن المثيرة للشر والفساد ، القاضية على راحة المجتمع وطمأنينته ، لا تحسم الشر من أصله ، ولغلت هذه الجرائم ولسلم المجتمع من زجرها ، وتظهر من رجسها ، كما نشاهد آثار ذلك اليوم في البلاد الحجازية في عهد حكومتها السعودية ، وقد كانت من قبل مسلوطة الأمن ، لا يطمئن فيها مقيم ، ولا ظاعن على نفسه ، ولا على ماله — انتهى ما قاله صاحب فقه الإسلام (٣٨٧) — وهو كاتب عصري بمصر — في كلام طويل رصين

١ — تعظيم السرقة

٤٨٧٤ — أخبرنا الربيع بن سليمان قال : ثنا شعيب بن الليث قال : ثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليها أبصارهم وهو مؤمن » .

٤٨٧٥ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن سليمان

من ص ٣٧٩ إلى ص ٣٩٢ جواباً لهؤلاء المتورين المتجددين المشيرين لشبهات واهية في أن الشريعة ناقصة لا تقوم بمسائل الناس الحاضرة ، وأن عقوباته الجنائية قاسية وحشية لا توافق المدنية الراقية على زعمهم الفاسد ، وللمحقق ابن القيم تحقيق بالغ في الحدود ومقاديرها وكما ترتبها على أسبابها واقتضاء كل جنائية لما رتب عليها دون غيرها ، وأنه ليس وراء ذلك للعقول اقتراح ، انظر الإعلام (٦٦/٢-٧٦) .
قوله : السرقة ، بالفتح ، كفرحة وككتف ، و « سَرَقًا » بالفتح ، واسترقه ، جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالا لغيره — قاموس .

قوله : ابن عجلان ، بفتح مهملة — مغني .

قوله : « ولا ينتهب نهبة » النهب الأخذ على وجه العلانية والقهر ، والنهبة بالفتح مصدر ، وبالضم المال المنهوب ، والتوصيف بالشرف باعتبار متعلقها الذي هو المال ، والتوصيف برفع أبصار الناس لبيان قسوة قلب فاعلها ، وقلة رحمته وحيائه — س .

قوله : « ذات شرف » أي قيمة وقدر ورفعة — زهر .

قوله : « يرفع الناس إليها أبصارهم » أي ينظرون إليها ويستشرفونها — زهر .

٤٨٧٤ — خ المظالم ٣٠ : ١١٩/٥ ، والأشربة ١ : ٣٠/١٠ ، والحدود ٢ ، ٢٠ = المحاربن ٦ : ٥٨/١٢ ،

١١٤ ، م الإيمان ٢٣ : ٧٦/١ ، ٧٧ ، د السنة ١٦ : ٦٥/٥ ، ت الإيمان ١١ : ١٥/٥ ، ق الفتن

٣ : ١٢٩٩/٢ ، حم : ٢٤٣/٢ ، ٣١٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٩ ، ويأتي عند المؤلف في الأشربة ٤٢ :

برقم ٥٦٦٢ ، ٥٦٦٣ — المزني : ١٢٨٧١/٤٤٤/٩ .

٤٨٧٥ — صحيح ، انظر ما قبله — المزني : ١٢٣٩٥/٣٥٧/٩ و ١٢٤٩٥/٣٧٤ و ١٢٨٧١/٤٤٤ .

ح وأخبرنا أحمد بن سيار قال : ثنا عبد الله بن عثمان ، عن أبي حمزة ، عن الأعمش ؛ عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم — وقال : أحمد في حديثه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : — « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ثم التوبة معروضة بعد » .

٤٨٧٦ — أخبرنا محمد بن يحيى المروزي أبو علي قال : ثنا عبد الله بن عثمان ، عن أبي حمزة ، عن يزيد — وهو ابن أبي زياد — ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن — وذكر رابعة فنسيتها — فإذا فعل ذلك خلع ربة الإسلام عن عنقه ، فإن تاب تاب الله عليه » .

٤٨٧٧ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي قال : ثنا أبو معاوية قال :

قوله : سيار ، بسين مهملة وشدة تحتية وبراء — مغني .

قوله : « ثم التوبة معروضة » أي من الله تعالى على المؤمن مفتوح بابها ، أي فإذا تاب تاب الله عليه — م .

قوله : « بعد » أي إلى وقتنا هذا — م .

قوله : « خلع ربة الإسلام » الربة في الأصل عروة في حبل يجعل في عنق البهيمة أو يدها ، والمراد هنا : تشبيه الإسلام بها لأنه طوق في عنق المسلم لازم به لزوم الربة ، فإذا باشر بعض هذه الأفعال فكأنه خلع هذا الطوق من عنقه — م .

قوله : « ربة الإسلام » الربة ، بالكسر والفتح ، كل عروة في حبل تجعل في عنق بهيمة أو يدها وجمعه « ربق » ككسر وكسرة ، ويقال لحبل فيه الربة ربق وجمعه : رباق وأرباق ، واستعير لما يلزم العنق من حدود الإسلام وأحكامه — من الجمع والقاموس ، ح .

قوله : المخرمي ، بمضمومة وفتح معجمة وكسر راء مشددة — مغني .

٤٨٧٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٧٤ — المزني : ١٢٨٨٦/٤٤٨/٩ .

٤٨٧٧ — م الحدود ١ = القسامة ١٢ : ١٣١٤/٣ ، ق فيه ٢٢ : ٨٦٢/٢ ، حم : ٢٥٣/٢ — المزني : ٣٧٩/٩ . ١٢٥١٥ .

ثنا الأعمش ؛ ح وأخبرنا أحمد بن حرب ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ؛ عن أبي صالح ، عن أبي هريرة — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » .

٢ — باب امتحان السارق بالضرب والحبس

٤٨٧٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا بقية بن الوليد قال : حدثني صفوان بن عمرو قال : حدثني أزهر بن عبد الله الحرابي ، عن النعمان بن بشير أنه رفع

قوله : « يسرق البيضة إلخ » أي بيضة الدجاجة ، وهذا تقليل لمسروقه بالنظر إلى يده المقطوعة فيه ، كأنه كالبيضة والحبل مما لا قيمة له ، وقيل : المراد أنه يسرق قدر البيضة والحبل مما لا قيمة له ، وقيل : المراد أنه يسرق قدر البيضة والحبل أولاً ، ثم يجزئ إلى أن يقطع يده ، وقيل : المراد بالبيضة بيضة الحديد ، وبالحبل حبل السفينة ، وكل واحد منهما له قيمة ، ولا يخفى أنه لا يناسب سوق الحديد ، فإنه مسوق لتحقيق مسروقه وتعظيم عقوبته — س .

قال النووي : قال جماعة : المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة ، كل واحد منهما له قيمة ظاهرة ، وليس هذا السياق موضع استعمالهما ، بل بلاغة الكلام تأباه ، لأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر ، وإنما يذم من خاطر بها فيما لا قدر له ، فهو موضع تقليل لا تكثير ، والصواب أن المراد : التثنية على عظم ما خسر ، وهي يده في مقابلة حقير من المال ، وهو ربع دينار ، فإنه يشارك البيضة والحبل في الحقارة ، أو أراد جنس البيض وجنس الحبال ، أو أنه إذا سرق البيضة فلم يقطع جزء ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها ، فقطع ، فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعة ، أو أن المراد أنه قد يسرق البيضة والحبل فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً ، وقيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا عند نزول آية السرقة مجملة من غير بيان نصاب ، فقال على ظاهر اللفظ — زهر .

قوله : امتحان ، بمعنى المحنة والمشقة — ح .

قوله : الحرابي ، بمفتوحة وخفة راء وبزاي بعد ألف ، منسوب إلى حراز بن عوف ، وقيل : هو حران ، بشدة راء وبنون ، منه أزهر بن عبد الله ، وأزهر بن سعيد — مغني

٤٨٧٨ — حسن ، د الحدود ١٠ : ٥٤٤/٤ ، ٥٤٥ — المزني : ١١٦١١/١٥/٩ .

إليه نفر من الكلاعين : أن حاكة سرقوا متاعاً ، فحبسهم أياماً ، ثم خلى سبيلهم ، فأتوه ، فقالوا : خليت سبيل هؤلاء بلا امتحان ولا ضرب ؟ فقال النعمان : ما شئتم إن شئتم أضربهم ، فإن أخرج الله متاعكم فذاك ، وإلا أخذت من ظهوركم مثله ؟ قالوا : هذا حكمك ؟ قال : هذا حكم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم .

٤٨٧٩ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا أبو أسامة قال : أخبرنا ابن المبارك ، عن معمر ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس ناساً في تهمة .

٤٨٨٠ — أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن معمر ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس رجالاً في تهمة ، ثم خلى سبيله .

قوله : من الكلاعيين ، نسبة إلى ذي كلاع ، بفتح الكاف وخفة لام ، قبيلة من اليمن — س .
قوله : حاكة ، جمع « حائك » قال في القاموس : حاك الثوب حوكاً ، وحياكاً ، وحياكة —
واوية ، يائية — نسجه ، فهو حائك ، من حاكة وحوكة — ح .
قوله : فحبسهم ، الحبس للتهمة جائز ، وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه حبس رجالاً في تهمة — كما سيجي — س .

قوله : بلا امتحان ، قال في القاموس : محنه كـ « منعه » ضربه واختبره ، كـ « امتحنه » والاسم المحنة بالكسر — انتهى ؛ فالمراد بالامتحان هنا المحنة بمعنى المشقة والضرب — والله أعلم — ح .
قوله : أخذت من ظهوركم ، أي قصاصاً ، ونقل عن أبي داود في بعض نسخ السنن أنه قال : إنما أرهبهم بهذا القول ، أي لا أحب الضرب إلا بعد الاعتراف ، قلت : كني به أنه لا يحل ضربهم ، فإنه لو جاز لجاز ضربكم أيضاً قصاصاً — والله أعلم — س .

٤٨٧٩ — حسن ، د القضايا ٢٩ : ٤٦/٣ ، ٤٧ ، ت الدييات ٢١ : ٢٨/٤ — المزي : ١١٣٨٢/٤٢٨/٨ .

٤٨٨٠ — حسن ، انظر ما قبله .

٣ — تلقين السارق

٤٨٨١ — أخبرنا سويد بن نصر قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن حماد بن سلمة ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أبي المنذر — مولى أبي ذر — ، عن أبي أمية المخزومي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلص اعترف اعترافاً ، ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما إخالك سرقت ؟ » قال : بلى قال : « اذهبوا به فاقطعوه ، ثم جيئوا به » فقطعوه ثم جاؤا به ، فقال له : « قل : أستغفر الله وأتوب إليه » قال : أستغفر الله وأتوب إليه . قال : « اللهم ! تب عليه » .

قوله : بلص ، اللص بالكسر السارق ، ويثلاث ، وبضم أجود عند الأصمعي ، والجمع لصوص ولصاص ، والمؤنث اللصة بالياء ، وجمعه لصات ، لصاص ، والفعل من « نصر » يقال : لص لصاً — محركة — ولصاصاً كـ « سحاب » ولصوصاً ولصوصة ولصوصية ، بضمهن أي سرق — كذا في المنتهى — ح .

قوله : « إخالك » بكسر الهمزة ، هو الشائع المشهور بين الجمهور ، والفتح لغة بعض ، وإن كان هو القياس لكونه صيغة التكلم من « خال » كـ « خاف » بمعنى « ظن » قيل : أراد صلى الله عليه وسلم تلقين الرجوع عن الاعتراف ، وللإمام ذلك في السارق إذا اعترف كما يشير إليه ترجمة المصنف ، ومن لا يقول به يقول : لعله ظن بالمعترف غفلة من معنى السرقة وأحكامها ، أو لأنه استبعد اعترافه بذلك ، لأنه ما وجد معه متاع ، واستدل به من يقول : لا بد في السرقة من تعدد الإقرار — ص . وهو قول أحمد وإسحاق ، قال في السبل : ولا دلالة فيه ، لأنه خرج مخرج الاستبات وتلقين الملقط — انتهى ملخصاً ، وراجع النيل (١١٢/٦) والخطابي (٣٠١/٣) .

قوله : « قل أستغفر الله » لعل المراد الاستغفار والتوبة من سائر الذنوب ، أو لعله قال ذلك ليعزم على عدم العود إلى مثله ، فلا دليل لمن قال : الحدود ليست كفارات لأهلها ، مع ثبوت كونها كفارات بالأحاديث الصحاح التي كادت تبلغ حد التواتر ، كيف والاستغفار مما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : استغفر لذنبك ، وقد قال تعالى : ﴿ لقد تاب الله على النبي بالمانع ومما ذكرنا ﴾

٤٨٨١ — ضعيف ، د الحدود ٨ : ٥٤٣/٤ ، ق فيه ٢٩ : ٨٦٦/٢ ، حم : ٢٩٣/٥ — المزي : ١٢٨/٩

٤ — الرجل يتجاوز للسارق عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام

وذكر الاختلاف على عطاء في حديث صفوان بن أمية فيه

٤٨٨٢ — أخبرنا هلال بن العلاء قال : حدثني أبي قال : ثنا يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن صفوان بن أمية أن رجلاً سرق بردة له ، فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، فقال : يا رسول الله ! قد تجاوزت عنه ، فقال : « أبا وهب ! أفلا كان قبل أن تأتينا به » فقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

في محله ، فمثله لا يصلح دليلاً على بقاء ذنب السرقة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : الرجل يتجاوز إلخ ، اختلفوا في السارق يسرق ما يجب فيه القطع ، فيرفع إلى الإمام ، وقد وهب صاحب السرقة ما سرقه أو يهبه له بعد الرفع ، وقبل القطع ، فقال مالك والشافعي : عليه الحد لأنه رفع إلى الإمام ، وقال أبو حنيفة وطائفة : لا حد عليه ، وعمدة الجمهور أحاديث الباب — كذا في بداية المجتهد (٣٧٨/٢) .

قوله : صفوان بن أمية ، قال في الخلاصة (خ ت م) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة الجهمي القرشي أبو وهب ، من مسلمة الفتح ، وكان من المؤلفلة قلوبهم ، انفرد له مسلم بحديث روى عنه ابنه أمية ، وطاؤس وعطاء ، وأعار النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين سلاحاً كثيراً — ح .
قوله : أمية ، بمضمومة فخفة مفتوحة وشدة تحية ، وهذا الاسم مشترك بين الذكر والأنثى — مغني .

قوله : فأمر بقطعة ، قيل : أي بعد إقراره بالسرقة ، قلت : وهو الوارد ، وإلا فيحتمل أن يقال : إنه بعد قيام البينة — س .

قوله : قد تجاوزت عنه ، وقد جاء أنه قال : أبيعه منه ، أو أهبه له ، يريد أن يجعل الرداء ملكاً له ، فيرفع مسمى السرقة ، فما قبل صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك ، وقال : « أفلا كان إلخ » — س .
قوله : « أفلا كان إلخ » أي لو تركته قبل إحضاره عندي لنفعه ذلك ، وأما بعد ذلك فالحق للشرع لا لك — والله تعالى أعلم — س .

٤٨٨٢ — صحيح ، د الحدود ١٤ : ٥٥٣/٤ — ٥٥٥ ، ق فيه ٢٨ : ٨٦٥/٢ ، حم : ٤٠١/٣ و ٤٦٥/٦ ،

٤٦٦ — المزني : ٤٩٤٣/١٨٧/٤ .

٤٨٨٣ — أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : ثنا أبي قال : ثنا محمد ابن جعفر قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن طارق بن مرقع ، عن صفوان بن أمية أن رجلاً سرق بردة ، فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، فقال : يا رسول الله ! قد تجاوزت عنه ، قال : « فلو لا كان هذا قبل أن تأتي به يا أبا وهب ! » فقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٨٨٤ — أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم قال : أخبرنا حبان قال : أخبرنا عبد الله عن الأوزاعي قال : ثنا عطاء بن أبي رباح أن رجلاً سرق ثوبا ، فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، فقال الرجل : يا رسول الله ! هو له قال : « فهلا قبل الآن » .

٥ — ما يكون حرزاً وما لا يكون

٤٨٨٥ — أخبرنا هلال بن العلاء قال : ثنا حسين قال : ثنا زهير قال : ثنا عبد الملك — هو ابن أبي بشر — قال : حدثني عكرمة ، عن صفوان بن أمية أنه طاف بالبيت ،

قوله : مرقع ، بمضمومة وفتح قاف مشددة — مغني .

قوله : بردة ، وفي بعض النسخ : برده .

قوله : حرز ، الحوز المكان الذي يحفظ فيه ، والجمع أحراز مثل حمل (بالكسر) وأحمال « وأحرزت المتاع حتى جعلته في الحرز » يقال : « حرز حريز » للتأكيد كما يقال : « حصن حصين » واحترز من كذا ، أي تحفظ — كذا في المصباح ؛ وقد اختلفوا فيما هو حرز مما ليس بحرز ، والأشبه أن يقال في حد الحرز : إنه ما شأنه أن تحفظ به الأموال كي يعسر أخذها ، مثل الإغلاق والحظائر ، وما أشبه ذلك ، وفي الفعل الذي إذا شغله السارق اتصف بالإخراج من الحرز — كذا في بداية المجتهد (٣٧٥/٢) ، وانظر التفصيل في الخطابي (٣٠٧/٣) والمصنف (١٤٥/٢) .

قوله : أنه طاف بالبيت ، المشهور أن القضية كانت في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

٤٨٨٣ — صحيح ، انظر ما قبله .

٤٨٨٤ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٤٨٨٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٨٢ .

ثم صلى ، ثم لف رداء له من برد فوضعه تحت رأسه فنام ، فأناه لص فاستله من تحت رأسه فأخذه ، فأتي به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هذا سرق ردائي ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « أسرقت رداء هذا ؟ » قال : نعم ، قال : « اذهب به فاقطع يده » قال صفوان : ما كنت أريد أن تقطع يده في ردائي ، فقال له : « فلو ما قبل هذا » .

خالفه أشعث بن سوار

٤٨٨٦ — أخبرنا محمد بن هشام — يعني ابن أبي خيرة — قال : ثنا الفضل —

يعني ابن العلاء الكوفي — قال : ثنا أشعث ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : كان صفوان نائماً في المسجد ، ورداءه تحته ، فسرق ، فقام وقد ذهب الرجل فأدركه ، فأخذه فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، قال صفوان : يا رسول الله !

كما سيجي ، ثم الحديث يدل على أن المسجد حرز في حق النائم عند ماله فيه — س . والإنسان حرز لثيابه ولفراشه الذي هو نائم عليه أين كان ، سواء كان في المسجد أو في غيره — كذا في الزاد (٥ / ٥٤) . والحديث منقطع ، قال أبو الحسن بن القطان : إنه من رواية عبد الملك ، عن عكرمة ، عن صفوان ؛ وعكرمة لا أعرف أنه سمع من صفوان ، وإنما يرويه عن ابن عباس — انتهى ؛ ثم ضعف طريق سماك ، عن حميد الآتي ، وقال : وأما طريق عمرو بن دينار فتشبه أنها متصلة — كذا في التخريج (٣ / ٣٦٩) ، ثم ذكر الزيلعي عن التنقيح : أن حديث صفوان صحيح ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده من غير وجه .

قوله : فاستله ، السل انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق كالاستلال — قاموس .

قوله : « فلو ما » هي بمنزلة « لو لا » تقول : لو ما تأتينا بالملائكة ، وزعم المالك أنها لم تأت

إلا للتحيض — منتهى الأرب .

قوله : خالفه ، أي عبد الملك بن أبي بشير ، فجعله من مسند ابن عباس .

قوله : سوار ، بمفتوحة وشدة واو وآخره راء — مغني .

قوله : خيرة ، بكسر المعجمة وفتح التحتانية — خلاصة .

ما بلغ ردائي أن يقطع فيه رجل ، قال : « هلا كان هذا قبل أن تأتينا به » . قال أبو عبد الرحمن : أشعث ضعيف .

٤٨٨٧ — أخبرني أحمد بن عثمان بن حكيم قال : ثنا عمرو ، عن أسباط ، عن سماك ، عن حميد ابن أخت صفوان ، عن صفوان بن أمية قال كنت نائماً في المسجد على حميص لي ، ثمنها ثلاثون درهماً ، فجاء رجل فاختملسها مني ، فأخذ الرجل ، فأتي به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر به ليقطع فأتيته فقلت : أئقطعه من أجل ثلاثين درهماً ؟ أنا أبيعها وأنسئه ثمنها ، قال : « فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به » .

٤٨٨٨ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم قال : ثنا أسد بن موسى قال : ثنا وذكر حماد بن سلمة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاؤس ، عن صفوان بن أمية أنه سرقت حميص من تحت رأسه ، وهو نائم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخذ اللص ، فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقطعه ، فقال صفوان : أئقطعه ؟ قال : « فهلا قبل أن تأتيني به تركته » .

٤٨٨٩ — أخبرنا محمد بن هاشم قال : ثنا الوليد قال : ثنا ابن جريج ، عن عمرو

قوله : ما بلغ ردائي أن يقطع إلخ ، أي ما بلغ ردائي إلى قدر وشأن يقطع فيه « رجل » أي ما كنت أظن أنه يقطع فيه رجل ، وإلا ما جتته به ، قاله ظناً منه ، وإلا قد تجاوز ثمن ردائه نصاب القطع ، لما في الرواية الآتية « كان ثمنها ثلاثون درهماً » — والله أعلم — ح .

قوله : على خميص ، الحميص كساء أسود مربع له علمان — قاموس .

قوله : فاختملسها ، الخلس السلب كالخليسي والاختلاس ، أو هو أوحى (أي أسرع) من الخلس — قاموس .

قوله : أنسئه ، النسأ التأخير « نسأته وأنسأته » أخرته ، ويكون في العمر والدين — مجمع .

قوله : خميص ، وفي بعض النسخ : حميصته .

٤٨٨٧ ، ٤٨٨٨ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٨٢ .

٤٨٨٩ — صحيح ، د الحدود ٥ : ٤ / ٥٤٠ — المزي : ٨٧٤٧ / ٣٢٥ / ٦ .

ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تعافوا الحدود قبل أن تأتونني ، فما أتاني من حد فقد وجب » .

٤٨٩٠ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن وهب

قال : سمعت ابن جريج يحدث ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » .

٤٨٩١ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ،

عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر — رضي الله عنهما — أن امرأة مخزومية كانت

قوله : « تعافوا الحدود » أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلي ، فإني متى علمتها أقمتها — س .

قوله : مخزومية ، النسوبة إلى بني مخزوم ، قبيلة كبيرة من قريش ، وأبوهم مخزوم بن يقظة

ابن مرة ، واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد — كذا في الفتح ، والعون . ثم

أعلم أن الإمام أبا داود ترجم لقصة المخزومية « الحديث يشفع فيه » وعقد عليها باباً آخر في « العارية

إذا جحدت » وترجمة الإمام البخاري عليها « كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى الشيطان » قال في

الفتح (٨٧/١٢) : كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب : « أتشفع في حد من حدود الله » وليس

القيد صريحاً فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

لأسامة لما شفع فيها : « لا تشفع في حد ، فإن الحدود إذا انتهت إلي فليس لها مترك » فيمكن أن هذه

القصة نظراً إلى مجموع طرقها تتعلق بعنوان « الرجل يتجاوز للسارق عن سرقته بعد أن يأتي به الإمام »

على معنى أنه إذ لم يجز لصاحب الحق العفو عن حقه للسارق بعد رفعه إلى الإمام فعدم جواز الشفاعة

لغيره أولى ، فعلى هذا يحمل عنوان « ما يكون حرزاً وما لا يكون » أو أنه من قبيل باب في باب ، كما

يصنع الإمام البخاري في بعض المواضع من صحيحه ؛

قال الشاه ولي الله في شرح تراجم أبواب صحيح البخاري : إنه قد يجمع في باب أحاديث

كثيرة ، كل واحد منهما يدل على الترجمة ، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة

تستعير المتاع فتجحدده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها .

٤٨٩٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا

معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر — رضي الله عنهما — قال : كانت امرأة مخزومية

المتزوج عليها ، ويعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب ، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه ، وجاء الباب الآخر برأسه ، ولكن قوله : « باب » هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ « تنبيه » أو لفظ « فائدة » أو لفظ « قف » — انتهى — هذا ما ظهر لي الآن ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً — والله تعالى أعلم .

قوله : تستعير المتاع ، قيل : ذكرت العارية تعريفاً لحالها الشنيعة ، لا لأنها سبب القطع ، وسبب القطع إنما كان السرقة ، لا جحد العارية ، قال الجمهور : لا قطع على من جحد العارية ، وقال أحمد وإسحاق بالقطع ، قلت : قول الراوي : « فأمر » بالفاء ظاهر في قول أحمد : وآب عن تأويل الجمهور ، وقد جاء في بعض الروايات ما هو كالصريح في ذلك ، وما جاء من لفظ السرقة في بعض الروايات فيحتمل التأويل — والله تعالى أعلم — س .

وهي الروايات الآتية في الكتاب ، قال في الزاد (٥٠/٥) : جاحد العارية يدخل في اسم السارق شرعاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما كلموه في شأن المستعيرة الجاحدة ، قطعها ، وقال : « والذي نفسي بيده ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتم يدها » فإدخاله صلى الله عليه وسلم جاحد العارية في اسم السارق كإدخاله سائر أنواع المسكر في اسم الخمر — انتهى ؛

وقال في تهذيب السنن (٢١١/٦) : ولو ثبت أن جاحد العارية لا يسمى سارقاً لكان قطعه بهذا الحديث جارياً على وفق القياس ، فإن ضرره مثل ضرر السارق أو أكثر ، إذ يمكن الاحتراز من السارق بالإحراز والحفظ ، وأما العارية فالحاجة الشديدة التي تبلغ الضرورة ماسة إليها ، وحاجة الناس فيما بينهم إليها من أشد الحاجات ، ولهذا ذهب من ذهب من العلماء إلى وجوبها ، وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، فترتب القطع على جاحدها طريق إلى حفظ أموال الناس ، وترك لباب هذا المعروف مفتوحاً ، وأما إذا علم أن الجاحد لا يقطع فإنه يفضي إلى سد باب العارية في الغالب — انتهى ؛ وهذا بخلاف الودعية ، فإذا صاحب المتاع فرط حيث ائتمنه — انتهى من الإعلام (٣٤/٢) وانظر المحلى (٣٥٨/١١ — ٣٦٣) والفتح (٨٧/١٢ — ٩٢) .

تستعير متاعاً على السنة جاراتها وتجده ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يدها .

٤٨٩٣ — أخبرنا عثمان بن عبد الله قال : ثنا الحسن بن حماد قال : ثنا عمر بن

هاشم الجنبى أبو مالك ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر — رضي الله عنهما — أن امرأة كانت تستعير الحلى للناس ثم تمسكه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لتتب هذه المرأة إلى الله ورسوله ، وترد ما تأخذ على القوم » ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قم يا بلال ! فخذ بيدها فاقطعها » .

٤٨٩٤ — أخبرني محمد بن الخليل ، عن شعيب بن إسحاق ، عن عبيد الله ، عن

نافع أن امرأة كانت تستعير الحلى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستعارت من ذلك حلياً ، فجمعته ثم أمسكته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لتتب هذه المرأة ، وتؤدي ما عندها » مراراً ، فلم تفعل ، فأمر بها فقطعت .

٤٨٩٥ — أخبرنا محمد بن معدان بن عيسى قال : ثنا الحسن بن أعين قال : ثنا

معقل ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن امرأة من بني مخزوم سرق ، فأتي بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فعادت بأم سلمة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » فقطعت يدها .

قوله : على السنة جاراتها ، أي على شهادة جاراتها وبواسطتها ، لأنها كانت غير معروفة

كما سيأتي — والله أعلم — س .

قوله : الجنبى ، بفتح جيم وسكون نون وبموحدة ، منسوب إلى جنب بن صعب — مغني .

قوله : الحلى ، الحلى بالفتح : ما يزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة ، جمعه « حلى »

كـ « دنى » أو هو جمع ، والواحد حلية كظبية ، والحلية بالكسر الحلى جمعها « حلى وحلى » بالكسر والضم ، كلحية وحلى — كذا في القاموس والمنتهى — ح .

٤٨٩٣ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٤٨٩١ — المزي : ٨٠٧٩/١٦٢/٦ و ١٣/٤٠٥/١٩٥٠٠ .

٤٨٩٤ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

٤٨٩٥ — م الحدود ٢ = القسامة : ١٣ : ١٣١٦/٣ — المزي : ٢٩٤٩/٣٤٦/٢ .

٤٨٩٦ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن قتادة ، عن سعيد بن يزيد ، عن سعيد بن المسيب أن امرأة من بني مخزوم استعارت حلياً على لسان أناس فجحدتها ، فأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقطعت .

٤٨٩٧ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا عبد الصمد قال : ثنا همام قال : ثنا قتادة ، عن داود بن أبي عاصم ، أن سعيد بن المسيب حدثه — نحوه .

ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر الزهري

في المخزومية التي سرقت (ت ه / ألف)

٤٨٩٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا سفيان قال : كانت مخزومية تستعير متاعاً وتجده ، فرفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلم فيها ، فقال : « لو كانت فاطمة لقطعت يدها » . قيل لسفيان : من ذكره ؟ قال : أيوب بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة إن شاء الله عز وجل .

٤٨٩٩ — أخبرنا محمد بن منصور ، ثنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن امرأة سرقت ، فأتي بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : من يجترئ على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يكون أسامة ، فكلّموا أسامة ،

قوله : اختلاف ألفاظ إلخ ، والحافظ ابن حجر بسط الكلام على اختلاف هذه الألفاظ في الفتح (٩٠ / ١٢ — ٩١) من حيث التزجيج والجمع بينهما ، وعلى الكل لا شك في صحته — والله أعلم .

٤٨٩٦ — صحيح بما سبق ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٠٥ / ٢٠٧ / ١٣ .

٤٨٩٧ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

٤٨٩٨ — خ الشبهات ٨ : ٢٥٥ / ٥ ، والأنبياء ٥٤ : ٥١٣ / ٦ ، وفضائل الصحابة ١٨ : ٨٧ / ٧ ، والمغازي

٥٣ : ٢٤ / ٨ ، ٢٥ ، والحدود ١١ ، ١٢ ، ١٤ : ٨٦ / ١٢ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، م فيه ٢ : ١٣١٥ / ٣ ،

د فيه ٤ : ٥٣٧ / ٤ ، ت فيه ٦ : ٣٧ / ٤ ، ق فيه ٦ : ٨٥١ / ٢ ، حم : ١٦٢ / ٦ — المزي : ١٢ /

١٦٤١٥ / ٢٩ .

٤٨٩٩ — صحيح ، انظر ما قبله .

فكلمه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أسامة ! إنما هلكت بنو إسرائيل حين كانوا إذا أصاب الشريف فيهم الحد تركوه ، ولم يقيموا عليه ، وإذا أصاب الوضع أقاموا عليه ، ولو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتها » .

٤٩٠٠ — أخبرنا رزق الله بن موسى قال : ثنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعه ، قالوا : ما كنا نراك تبلغ منه هذا ، قال : « لو كانت فاطمة لقطعتها » .

٤٩٠١ — أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق قال : ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن امرأة سرق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : ما نكلمه فيها ، ما من أحد يكلمه إلا حبه أسامه ، فكلمه ، فقال : « يا أسامة ! مه ! إن بني إسرائيل هلكوا بمثل هذا ، كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإن سرق فيهم الدون قطعوه ، وأنها لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتها » .

٤٩٠٢ — أخبرنا عمران بن بكار قال : ثنا بشر بن شعيب قال : أخبرني أبي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : استعارت امرأة على السنة أناس يعرفون ،

قوله : الوضع ، هو الخطوط القدر — كما في القاموس — ح .

قوله : ما كنا نراك إلخ ، وفي بعض النسخ : ما كنا نريد أن يبلغ منه هذا .

قوله : حبه ، بكسر الحاء ، أي محبوه — س .

قوله : « مه » هي كلمة الزجر والكف — كما في المجمع — ح .

قوله : « الدون » الدون يأتي بمعنى الشريف والخصيس ، من الأضداد — كما في القاموس ؛

والمراد هنا الخصيس ، وهو الأكثر — ح .

قوله : يعرفون ، على بناء المفعول ، وكذا قوله : « وهي لا تعرف » — س .

٤٩٠٠ — ضعيف الإسناد ، انظر رقم ٤٨٩٨ .

٤٩٠١ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦٤٥٤/٤٠/١٢ .

٤٩٠٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦٤٨٦/٤٧/١٢ .

وهي لا تعرف ، حلياً ، فباعته وأخذت ثمنه ، فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسعى أهلها إلى أسامة بن زيد ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه ، ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتشفع إلي في حد من حدود الله ؟ » فقال أسامة : أستغفر لي يا رسول الله ! ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعشيتنذ ، فأثنى على الله عز وجل بما هو أهله ثم قال : « أما بعد ! فإنما هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف فيهم تركوه ، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ثم قطع تلك المرأة .

٤٩٠٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة أن قریشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » ثم قام فخطب فقال : « إنما هلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

٤٩٠٤ — أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال : ثنا أبو الجواب قال : ثنا عمار بن

قوله : فتلون ، أي تغير وجهه من الغضب — كما في الجمع — ح .

قوله : أهمهم ، أي أحزنهم وأقلقهم — كذا في الجمع — ح .

قوله : وأيم ، سياطي ضبطه .

قوله : أبو الجواب ، بمفتوحة وشدة واو فألف فموحدة — معني .

٤٩٠٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦/٧١/١٦٥٧٨ .

٤٩٠٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦/٢٩/١٦٤١٤ .

رزيق ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن مسلم ، عن عروة ، عن عائشة قالت : سرت امرأة من قريش من بني مخزوم ، فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : من يكلمه فيها ، قالوا : أسامة بن زيد ، فأتاه ، فكلمه ، فزبره ، وقال : « إن بني إسرائيل كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق الوضيع قطعوه ، والذي نفس محمد بيده ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعنها » .

٤٩٠٥ — أخبرني محمد بن جبلة قال : ثنا محمد بن موسى بن أعين قال : ثنا أبي ، عن إسحاق بن راشد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة أن قريشاً أهمهم أمر المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها ؟ قالوا : من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله ! لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع يدها » .

٤٩٠٦ — قال الحارث بن مسكين — قرأه عليه وأنا أسمع — ، عن ابن وهب

قوله : رزيق ، بتقديم الراء مصغراً — س .

قوله : فزبره ، أي منعه ونهره ، والفعل من « ضرب ونصر » — قاموس — ح .

قوله : جبلة ، بجيم وموحدة مفتوحتين — مغني .

قوله : أعين ، بمفتوحة فمهملة فياء مفتوحة فتون — مغني .

قوله : « وأيم الله ! » قال في القاموس : وأيمن الله وأيم — ويكسر أولهما — « وأيمن الله »

يفتح الميم والهمزة وتكسر ، وإيم الله بكسر الهمزة والميم ، وقيل : ألقه ألف الوصل و « هيم الله » بفتح الهاء وضم الميم « وأم الله » مثلثة الميم ، « وإم الله » بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ، و « من الله » بضم الميم وكسر النون ، و « من الله » مثلثة الميم والنون ، و « م الله » مثلثة و « ليم الله » و « ليمن الله » اسم وضع للقسم والتقدير « أئمن الله قسمي » — ح .

٤٩٠٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦٤١٢/٢٨/١٢ .

٤٩٠٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٨٩٨ — المزني : ١٦٦٩٤/١٠٣/١٢ .

قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أن عروة بن الزبير أخبره ، عن عائشة أن امرأة سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح ، فأتي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه فيها أسامة بن زيد ، فلما كلمه تلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » فقال له أسامة : استغفر لي يا رسول الله ! فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأثنى على الله عز وجل بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ! إنما هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » ثم قال : « والذي نفسي بيده ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

٤٩٠٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري قال : أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح — مرسل — ففزع قومها إلى أسامة بن زيد يستشفعونه ، قال عروة : فلما كلمه أسامة فيها تلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أتكلمني في حد من حدود الله ؟ » قال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ! فلما كان العشي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : « أما بعد ! فإنما هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده ! لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ثم أمر رسول الله

قوله : « هلك » هلك لازم ومتعد — كما في القاموس ؛ فهو ها هنا متعد ، والناس مفعوله ، و « أنهم » بفتح الهمزة فاعله — والله أعلم — ح .

قوله : مرسل ، هو مقولة المؤلف ، وهو مرسل ، لأنه قول عروة التابعي ، يعني صورته الإرسال ، لكن في آخره ما يقتضي أنه عائشة — كذا في الفتح (٢٥/٨) .
قوله : ففزع ، كـ « فرح ومنع » أي استغاث — من القاموس .

صلى الله عليه وسلم تلك المرأة فقطعت ، فحسنت توبتها بعد ذلك ، قالت عائشة — رضي الله عنها — : وكانت تأتيني بعد ذلك ، فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٦ — الترغيب في إقامة الحد (ت ٦)

٤٩٠٨ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن عيسى بن يزيد قال : حدثني جرير بن يزيد ، أنه سمع أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حد يعمل في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمحطوا ثلاثين صباحاً » .

٤٩٠٩ — أخبرنا عمرو بن زرارة قال : أخبرنا إسماعيل قال : ثنا يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد ، عن أبي زرعة قال : قال أبو هريرة : إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين ليلة .

٧ — القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده (ت ٧)

٤٩١٠ — أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال :

قوله : خير لأهل الأرض ، أي أكثر بركة في الرزق وغيره من الثمار والأنهار — س .
قوله : « من أن يمحطوا » على بناء المفعول ، يقال : مطرهم السماء ، ومطروا — س .
قوله : قال أبو هريرة إلخ ، وقد روى مرفوعاً عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه (٨٤٨/٢) بسند ضعيف قال السندي في حاشيته على ابن ماجه : قيل : وذلك لأن في إقامتها زجراً للخلق عن المعاصي والذنوب ، وسبباً لفتح أبواب السماء بالمطر ، وفي القمود عنها والتهاون بها أنهما كأنهم في المعاصي ، وذلك سبب لأخذهم بالسنين والجذب وإهلاك الخلق — انتهى .
قوله : القدر إلخ ، اختلف في النصاب في السرقة أصلاً وقدرًا ، أما الأصل فجمهورهم على

٤٩٠٨ — حسن ، ق الحدود ٣ : ٨٤٨/٢ ، وعنده أربعين صباحاً ، حم : ٣٦٢/٢ ، ٤٠٢ — المزي : ١٠ /

١٤٨٨٨/٤٣٨ .

٤٩٠٩ — حسن ، موقوف في حكم المرفوع ، تفرد به المؤلف ، وانظر ما قبله .

٤٩١٠ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف بهذا اللفظ ، وانظر ما يأتي — المزي : ٧٦٥٣/٩٢/٦ .

ثنا مخلد قال : ثنا حنظلة قال : سمعت نافعاً قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن قيمته خمسة دراهم —

اعتبار النصاب ، وأما المقدار فإن الشافعي يرى أن النصاب ربع دينار لحديث عائشة الآتي ، وهو قوي في الدلالة على أصحاب أبي حنيفة ، فإنه يقتضي صريحة القطع في هذا المقدار الذي لا يقولون بجواز القطع به ، وأبو حنيفة يقول : إن النصاب عشرة دراهم ، ويقوم ما عدا الفضة بالفضة ، ومالك يرى أن النصاب ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم ، وكلاهما أصل ، ويقوم ما عدهما بالدرهم — كذا في شرح العمدة (١٢٧/٤ ، ١٢٩) ؛ وروى عن مالك أنه ينظر في تقويم العروض إلى الغالب في نقود أهل ذلك البلد ، فإن كان الغالب الدراهم قومت بالدراهم ، وإن كان الغالب الدينار قومت بالربع دينار — انتهى من بداية المجتهد (٣٧٣/٢) ؛ وعمدة الإمام الشافعي : أن المعول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدينار ، بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، فصرفت الدراهم بالدينار ، وحصرت بها — والله أعلم — كذا في الفتح (١٠٦/١٢) ؛ وراجع الخطابي (٣/٣٠٣) . وذهب الإمام أحمد وإسحاق (في رواية عنه) إلى أن كل واحد من ربع الدينار والثلاثة دراهم مرد شرعي ، فمن سرق واحداً منهما أو ما يساويه قطع عملاً بحديث ابن عمر ومحدث عائشة (تفسير ابن كثير ٥٥/٢) ، وفي المسألة عشرون مذهباً فصلها الحافظ في الفتح (١٠٦/١٢) ، والراجح منها ما ذهب إليه الإمام الشافعي ؛ قال الخطابي (٣٠٢/٣) : روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعائشة ، وبه قال عمر بن عبد العزيز : وهو مذهب الأوزاعي — انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم ، وسنعود إلى الكلام على دليل الحنفية إن شاء الله .

قوله : مخلد ، بمفتوحة فساكنة — من المغني .

قوله : في مجن ، بكسر ففتح فتشديد نون ، اسم لكل ما يستر به من الترس ونحوه ، ثم ظاهر الكتاب نوط القطع بتحقيق مسمى السرقة ، قال تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ لكن الأئمة اتفقوا على تقييد هذا الإطلاق ، واختلفوا في القدر الذي يقطع فيه ، ولا يخفى أن حديث « في مجن قيمته خمسة دراهم ، أو ثلاثة دراهم » لا يدل على تعيين أن ذلك القدر خمسة دراهم أو ثلاثة دراهم ، ولا ينفي القطع فيما دونه ، لا منطوقاً ولا مفهوماً ، لأنه حكاية حال لا عموم له ، وكذا ما جاء من القطع في عشرة دراهم ، وقد جاء التحديد في الروايات الصحيحة بربع دينار ، فالأقرب القول

كذا قال .

٤٩١١ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا ابن وهب قال : ثنا خنظلة ، أن نافعاً حدثهم ، أن عبد الله بن عمر قال : قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محن ثمنه ثلاثة دراهم . قال أبو عبد الرحمن : هذا الصواب .

٤٩١٢ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى

به ، وما جاء من القطع بثلاثة دراهم فقد جاء أن ثلاثة دراهم كان ربع الدينار في ذلك الوقت ، فصار الأصل ربع الدينار ، وقد اعترف بقوة هذا القول كثير من المخالفين ، ومن زاد في التحديد على ربع الدينار اعتذر بأن أحاديث التحديد لا تخلو عن اضطراب ، وقد اتفقوا على أن لا قطع بمطلق مسمى السرقة ، ويد المسلم له حرمة فلا ينبغي قطعها بالشك ، وفيما دون عشرة دراهم حصل الشك بواسطة الاضطراب في الحديث ، واختلاف الأئمة ، فالوجه تركه ، والأخذ بالعشرة التي لا خلاف لأحد في القطع بها — والله تعالى أعلم — سندی .

وأقول : ثبت في الصحيحين وغيرهما حديث القطع بثلاثة دراهم من رواية ابن عمر ، وبربع دينار من رواية عائشة من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله ، وحديث عشرة دراهم لا يساويهما ، ولو سلم ليس فيه عدم ثبوت القطع فيما دون ذلك لما في الباب من إثبات القطع في ربع الدينار ، وهو دون عشرة دراهم قطعاً ، وأما الاضطراب في حديث عائشة فقد أجاب عنه الحافظ في الفتح ، وأيضاً حديث ابن عمر حجة مستقلة ، فإذا ثبت فلا يسقط حد من حدود الله بشبهة حرمة يد المسلم وغيرها من الشبهات — والله تعالى أعلم — كذا في الحواشي الجديدة ؛ وسيأتي مزيد الكلام قريباً إن شاء الله تعالى . قوله : كذا قال ، هو مقولة المؤلف ، يريد أن لفظ « خمسة » وهم الراوي ، إنما هو ثلاثة دراهم كما سيأتي في الروايات — ح .

قوله : هذا الصواب ، أي لفظ « ثلاثة دراهم » هو الصواب ، وخمسة دراهم وهم من بعض الرواة — والله أعلم — ح .

٤٩١١ — خ الحدود ١٣ : ٩٧/١٢ ، م فيه ١ = القسامة ١٢ : ١٣١٣/٣ ، ١٣١٤ ، د فيه ١١ : ٥٤٧/٤ ، ت فيه ١٦ : ٥٠/٤ ، ق فيه ٢٢ : ٨٦٢/٢ ، ط فيه ٧ : ٨٣١/٢ ، حم : ٦/٢ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ١٤٣ ، — الزري : ٧٦٥٣/٩٢/٦ .

٤٩١٢ — صحيح ، انظر ما قبله — الزري : ٨٣٣٣/٢١٠/٦ .

الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم .

٤٩١٣ — أخبرنا يوسف بن سعيد قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج قال : حدثني

إسماعيل بن أمية ، أن نافعاً حدثه ، أن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق سرق ترساً من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم .

٤٩١٤ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا أبو نعيم ، عن سفيان ،

عن أيوب وإسماعيل بن أمية وعبيد الله 'و موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

٤٩١٥ — أخبرنا عبد الله بن الصباح قال : ثنا أبو علي الحنفي قال : ثنا هشام ،

عن قتادة ، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن — قال أبو عبد الرحمن : هذا خطأ .

٤٩١٦ — أخبرنا أحمد بن نصر قال : ثنا عبد الله بن الوليد قال : أخبرنا سفيان ،

عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : قطع أبو بكر — رضي الله عنه — في مجن قيمته

قوله : سرق ، كضرب — س .

قوله : من صفة النساء ، بضم صاد وتشديد فاء — س . أي موضع المختص بهن من المسجد ، وصفة المسجد موضع مظلل منه — نيل .

قوله : هذا خطأ ، أي رفع هذا الحديث خطأ ، إنما الصواب وقفه على أبي بكر — كما في

الرواية الآتية — ح .

٤٩١٣ — صحيح ، د الحدود ١١ : ٥٤٨/٤ ، حم : ١٤٥/٢ — المزي : ٧٤٩٦/٥٧/٦ .

٤٩١٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١١ .

٤٩١٥ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣٨٨/٣٥٦/١ .

٤٩١٦ — حسن صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢٩٠/٣٣٥/١ .

١ — في بعض النسخ يوجد هنا « عبد الله » المكبر ، والصواب « عبيد الله » المصغر ، لأن طريق المكبر غير طريق المصغر ، وراجع تحفة الأشراف ترجمة « عبد الله » عن نافع — السلفي .

خمسة دراهم — هذا الصواب .

٤٩١٧ — أخبرنا محمد بن المنثني ، عن أبي داود قال : ثنا شعبة ، عن قتادة قال :

سمعت أنساً يقول : سرق رجل مجناً على عهد أبي بكر ، فقوم خمسة دراهم ، فقطع .

ذكر الاختلاف على الزهري (ت ٧ / ألف)

٤٩١٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا جعفر بن سليمان ، عن حفص بن حسان ، عن

الزهري ، عن عروة ، عن عائشة — رضي الله عنها — قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع ينار .

٤٩١٩ — أخبرنا هارون بن سعيد قال : حدثني خالد بن

قوله : هذا الصواب ، أي الموقوف — ح .

قوله : الاختلاف على الزهري ، أي في حديث عائشة ، فيونس ومعمّر جعلّا الحديث قولياً ، وسفيان جعله فعلياً ، ولا معارضة بينهما ، فإن عائشة أخبرت بالفعل والقول معاً ، فمحاولة الطحاوي بإثبات الاضطراب في الحديث ليس من شأن المحصلين ، وقد رد عليه الحافظ في الفتح رداً جيداً فراجع (١٠٢ / ١٢) ، وهنا اختلاف آخر ففي بعضها رواية الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة ؛ وفي بعضها عنه عروة عنها ؛ وفي بعضها عنه ، عن عروة وعمرة عنها ، وبه يجمع بينهما — والله أعلم — وراجع الفتح (١٠٢ / ١٢) .

قوله : قطع إلخ ، معناه أمر بالقطع لأنه لم يكن يابشر القطع بنفسه ، وقد تقدم أن بلالاً هو الذي باشر قطع المخزومية ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان مؤكلاً بذلك ، ويحتمل غيره — كذا في الفتح (١٠٥ / ١٢) .

٤٩١٧ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

٤٩١٨ — خ الحدود ١٣ : ٩٦ / ١٢ ، م فيه ١ = القسامة ١٢ : ١٣١٢ / ٣ ، ١٣١٣ ، د فيه ١١ : ٥٤٥ / ٤ ،

٥٤٦ ، ت فيه ١٦ : ٥٠ / ٤ ، ق فيه ٢٢ : ٨٦٢ / ٢ ، ط فيه ٧ : ٨٣٢ / ٢ ، حم : ٣٦ / ٦ ، ٨٠ ،

٨١ ، ١٠٤ ، ١٦٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، وانظر الأرقام ٤٩٢٠ — ٤٩٢٧ ، ٤٩٣٢ — ٤٩٣٧ ،

٤٩٣٩ — ٤٩٤٢ ، ٤٩٤٤ — المزي : ١٦٤٢٢ / ٣٢ / ١٢ .

٤٩١٩ — صحيح الإسناد شاذ ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٦٦٩٥ / ١٠٤ / ١٢ .

نزار قال : ثنا القاسم بن مبرور ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عروة ، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقطع اليد إلا في — يعني — ثمن الجن ، ثلث دينار ، أو نصف دينار فصاعداً » .

٤٩٢٠ — أخبرنا محمد بن حاتم قال : أخبرنا حبان بن موسى قال : ثنا عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري قال : قالت عمرة : عن عائشة — رضي الله عنها — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تقطع يد السارق في ربع دينار » .

٤٩٢١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة ، عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

قوله : نزار ، بكسر نون وبزاي وراء — مغني .

قوله : يعني ثمن المجن ، المراد بالثمن القيمة إذ الأشياء تحد وتعرف بالقيم ، لا بالأثمان ، ثم المراد مجن معين ، وهو ما قيمته ربع دينار أو الجن عندهم غالباً ما كان أقل من ربع دينار ، و إلا فالجن مختلف القيمة ، فلا يصلح للضبط ، وأما ثلث دينار أو نصف دينار فهو مخالف للمشهور ، وهو ربع دينار ، مع ما فيه من الشك — والله تعالى أعلم — س .

قوله : نصف إلخ ، قال في الفتح (١٠٤/١٢) : في رواية شاذة .

قوله : « فصاعداً » قال صاحب المحكم : يختص بالفاء ويجوز « ثم » بدلها ، ولا تجوز الواو ؛ وقال ابن جني : هو منصوب على الحال المؤكدة ، أي : ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعداً ، قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار ، عن عمرة عند مسلم (وكذا سيحى عند المصنف (برقم ٤٩٤٢) « فما فوقه » بدل « فصاعداً » وهو بمعنى — كذا في الفتح (١٠٠/١٢) ؛ وهو كـ « اشتريته بدرهم فصاعداً » وهو حال ، أي فزاد الثمن صاعداً — كذا في الجمع — والله أعلم .

قوله : حبان ، بمكسورة وشدة موحدة — مغني .

٤٩٢٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزني : ١٧٩٢٠/٤١٧/١٢ .

٤٩٢١ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٢٢ — أخبرنا الحسن بن محمد قال : ثنا عبد الوهاب ، عن سعيد ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٢٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٢٤ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن معمر ، عن ابن شهاب ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً .

٤٩٢٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بن سعيد ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال قتيبة : كان النبي صلى الله عليه وسلم — « يقطع في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٢٦ — أخبرنا الحسن بن محمد قال : ثنا عبد الوهاب ، عن سعيد ، عن يحيى ابن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

قوله : « يد السارق » ، وفي بعض النسخ : « اليد السارق » .

قوله : عن عمرة إلخ ، واختلاف الرواة في رفع الحديث ووقفه لا يضر كما زعمه بعض الخفية ، قال في الفتح (١٠٣/١٢) : وجع البيهقي بين ما اختلف في ذلك عن عائشة : بأنها كانت تحدث به تارة وتارة تستفتي فتفتي — انتهى .

٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٢٤ — صحيح ، موقوف في حكم المرفوع ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٢٥ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٢٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزي : ١٧٩٤٦/٤٢٧/١٢ .

١ — في بعض النسخ يوجد هنا « عمرة » بدل « عروة » وهذا هو الذي ذكره المزي ولم يذكر الحديث في ترجمة « معمر » عن الزهري ، عن عروة — السلفي .

٤٩٢٧ — أخبرنا يزيد بن محمد بن فضيل قال : أخبرنا مسلم بن إبراهيم قال :

ثنا أبان قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٢٨ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن يحيى بن سعيد ، عن

عمرة أنها سمعت عائشة تقول : تقطع في ربع دينار فصاعداً .

قال أبو عبد الرحمن : هذا الصواب من حديث يحيى .

٤٩٢٩ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : ثنا ابن إدريس ، عن يحيى بن سعيد ، عن

عمرة أنها سمعت عائشة قالت : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً .

٤٩٣٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد وعبد ربه ورزيق

صاحب أيلة ، أنهم سمعوا عمرة ، عن عائشة قالت : القطع في ربع دينار فصاعداً .

٤٩٣١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم

قال : حدثني مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : ما طال علي ولا نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً .

قوله : هذا ، أي هذا الحديث موقوفاً « الصواب من حديث يحيى » أي حال كونه من حديث

يحيى وروايته ، لا أصل الحديث ، فإنه مرفوع بلا ريب من رواية الزهري وغيره — والله أعلم — ح .

قوله : « تقطع يد السارق » ، وفي بعض النسخ : « القطع في ربع إلخ » .

قوله : رزيق ، بتقديم الراء على الزاي ، مصغراً ويقال بتقديم الزاي — كذا في المغني — ح .

قوله : أيلة ، بمفتوحة فتحية ساكنة وبلام ، بلد من الشام وفلسطين ومصر — مغني .

قولها : ما طال علي ولا نسيت القطع إلخ ، فيه تنازع الفعلين ، فإن « طال » يقتضي أن

يكون القطع فاعله « ونسيت » يقتضي أن يكون مفعوله ، والمعنى : أن القطع بربع دينار كان في عهد

النبي صلى الله عليه وسلم بلا ارتياب ، وما نسيت ، فإن عهده صلى الله عليه وسلم ما بعد ، ولا طال

٤٩٢٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩ — صحيح ، موقوف في حكم المرفوع ، تفرد به المؤلف .

٤٩٣٠ ، ٤٩٣١ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

ذكر اختلاف أبي بكر بن محمد وعبد الله بن

أبي بكر على عمرة في هذا الحديث (ت ٧/ ب)

٤٩٣٢ — أخبرنا أبو صالح محمد بن زنبور قال : ثنا ابن أبي حازم ، عن يزيد بن عبد الله ، عن أبي بكر بن محمد ، عن عمرة ، عن عائشة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقطع السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٣٣ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرنا عبد الرحمن بن سليمان ، عن أبي بكر بن محمد بن حزم ، عن عمرة ، عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — مثل الأول .

٤٩٣٤ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر ، عن عمرة قالت : قالت عائشة : القطع في ربع دينار فصاعداً .

٤٩٣٥ — أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا عبد الله بن يوسف قال : ثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الرجال ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع يد السارق في ثمن المجن » وثن المجن ربع دينار .

٤٩٣٦ — أخبرنا يحيى بن درست قال : ثنا أبو إسماعيل قال : ثنا يحيى بن أبي

حتى ينسى ، فإن ما يبعد زمنه قد ينسى — والله تعالى أعلم — ح .

قوله : زنبور ، بضم الزاي ، لقب ، واسمه جعفر ، والزنبور لغة : ذباب لساع ، والخفيف الطريف السريع الجواب — من التقريب والخلاصة والقاموس .

قوله : درست ، بدال وراء مضمومتين وسكون سين مهملة فمشاة فوق — مغني .

قوله : أبو إسماعيل ، هو إبراهيم بن عبد الملك القناد البصري ، يروي عن قتادة ويحيى بن

٤٩٣٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزي : ١٧٩٥١/٤٢٩/١٢ .

٤٩٣٣ ، ٤٩٣٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٣٥ ، ٤٩٣٦ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزي : ١٧٩١٦/٤١٦/١٢ .

كثير ، أن محمد بن عبد الرحمن حدثه ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع اليد في ربع دينار فصاعداً .

٤٩٣٧ — أخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا حسين ، عن

يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبد الرحمن — ثم ذكر كلمة معناها — ، عن عمرة ، عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار » .

٤٩٣٨ — أخبرنا أبو بكر محمد بن إسماعيل الطبراني قال : ثنا عبد الرحمن بن

بحر أبو علي قال : ثنا مبارك بن سعد ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني عكرمة ، أن امرأة أخبرته ، أن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع اليد في المجن » .

٤٩٣٩ — حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد قال : ثنا عمي قال : ثنا

أبي ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أن بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه ،

أبي كثير ، قال العقيلي : يهم ، وقال النسائي : لا بأس به — من الخلاصة .

قوله : الطبراني ، بطاء وموحدة مفتوحين وبتون بعد ألف ، نسبة إلى الطبرية بالأردن — مغني .

قوله : بحر ، فتح الموحدة وسكون الحاء المهملة وبراء — كذا في المغني — ح .

قوله : مبارك بن سعد ، كذا في المصرية « سعد » وفي الخطية والهندية « سعيد » والصواب هو

الأول لما في الخلاصة مبارك بن سعد اليمامي ، عن يحيى بن أبي كثير ، وعنه عبد الرحمن بن بحر الخلال

وثقه ابن حبان — انتهى ؛ وعلى حاشية الخطية : والصواب مبارك بن سعد ، كما في الكبرى — ح .

قوله : عمي ، عمه يعقوب بن إبراهيم — كما في الخلاصة .

قوله : الأشج ، بمعجمة وجيم مشددة — مغني .

٤٩٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٣٨ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزني : ١٧٩٩٦/٤٤٦/١٢ .

٤٩٣٩ — صحيح بما قبله ، وبما بعده ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزني : ١٧٨٩٦/٤٠٧/١٢ و ١٨٧٩٢/٢٢٨/١٣ .

١ — وكذا « سعد » في تحفة الأشراف ، وقال : هو الفدكي ، وفي التاريخ الكبير والجرح والتعديل والتهذيب والتقريب « سعيد »

وقال محشي التاريخ الكبير هكذا « سعيد » في نسخة « صف » ووقع في نسخة « قط » : سعد — السلفي .

أن سليمان بن يسار حدثه ، أن عمرة ابنة عبد الرحمن حدثته ، أنها سمعت عائشة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع يد السارق فيما دون الجفن » قيل لعائشة : ما ثمن الجفن ؟ قالت : ربع دينار .

٤٩٤٠ — أخبرني أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مخزومة ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن عمرة ، عن عائشة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

٤٩٤١ — أخبرني هارون بن عبد الله قال : ثنا قدامة بن محمد قال : ثنا مخزومة ، عن أبيه قال : سمعت عثمان بن أبي الوليد — مولى الأحنسيين — يقول : سمعت عروة بن الزبير يقول : كانت عائشة تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع اليد إلا في الجفن أو ثمنه » .

٤٩٤٢ — أخبرنا أبو بكر بن إسحاق ، حدثني قدامة بن محمد قال : أخبرني مخزومة بن بكير ، عن أبيه قال : سمعت عثمان بن أبي الوليد يقول : سمعت عروة بن الزبير يقول : كانت عائشة تحدث عن نبي الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقطع اليد إلا في الجفن أو ثمنه » — وزعم أن عروة قال :

قوله : مخزومة ، بمفتوحة وسكون معجمة وفتح راء مهملة — كذا في المغني .

قوله : الأحنسيين ، منسوب إلى الأحنس ، وهو كما في المغني بمفتوحة فساكنة معجمة وفتح نون فسين مهملة — ح .

قوله : « إلا في الجفن أو ثمنه » هو شك من الرواة ، والمراد : بثمان الجفن قيمته كما تقدم — س .

قوله : بكير ، بالتصغير — ح .

قوله : « لا يقطع » بالتحية والفوقية معاً .

قوله : وزعم ، أي عثمان بن أبي الوليد الراوي عن عروة — ح .

٤٩٤٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ .

٤٩٤١ ، ٤٩٤٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزني : ١٦٣٦٧/١٧/١٢ .

الجن أربعة دراهم ، قال : وسمعت سليمان بن يسار يزعم أنه سمع عمرة تقول : سمعت عائشة تحدث أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقطع اليد إلا في ربع دينار فما فوقه » .

٤٩٤٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن عبد الله الداناج ، عن سليمان بن يسار قال : لا تقطع الخمس إلا في الخمس — قال همام : فلقيت عبد الله الداناج ، فحدثني عن سليمان بن يسار قال : لا تقطع الخمس إلا في الخمس .

٤٩٤٤ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : لم تقطع يد سارق في أدنى من حشفة ، أو ترس ، وكل واحد منهما ذو ثمن .

قوله : المجن أربعة دراهم ، كأن قيمته كانت أحياناً أربعة دراهم ، أو كان ربع الدينار كان أربعة دراهم ، فحدد عروة بذلك وإلا فالمدار على ربع الدينار — س .

قوله : قال : وسمعت إلخ ، أي قال عثمان بن أبي الوليد — ح .

قوله : « لا يقطع » بالتحية والفوقية معاً .

قوله : الداناج ، بديل مهملة ونون خفيفة وجيم ، بمعنى العالم ، وقد يحذف الجيم ، وقد يقال : « الدانة » بـ « هاء » — مغني . أي هو معرب « دانا » وهو العالم بالفارسية ، وهكذا في التقريب — ح .

قوله : لا تقطع الخمس ، أي خمس أصابع ، وهو كناية عن اليد « إلا في الخمس » أي خمس دراهم ، وهذا لا يقابل المرفوع الصحيح — س .

قوله : من حشفة ، بحاء مهملة ثم جيم مفتوحين ، هي الدرقة ، وهي معروفة — كذا ذكره النووي — س .

قوله : أو ترس ، « أو » للتويع لقوله بعده : وكل واحد — ح .

قوله : ذو ثمن ، والتوين في قوله : « ثمن » للتكثير ، والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج

٤٩٤٣ — صحيح مقطوع مخالف للمرفوع ، تفرد به المؤلف .

٤٩٤٤ — صحيح ، انظر رقم ٤٩١٨ — المزني : ١٦٢/١٢٠/١٦٩٧٠ .

٤٩٤٥ — أخبرنا محمد بن المنثني قال : ثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن عيسى ، عن الشعبي ، عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في قيمة خمسة دراهم .

٤٩٤٦ — وأخبرنا محمد بن غيلان قال : ثنا معاوية قال : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن عطاء ، عن أيمن قال : لم يقطع النبي صلى الله عليه وسلم السارق إلا في ثمن الجن ، وثن الجن يومئذ دينار .

٤٩٤٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن أيمن قال : لم تكن تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن الجن ، وقيمه يومئذ دينار .

٤٩٤٨ — أخبرنا أبو الأزهر النيسابوري قال : ثنا محمد بن يوسف قال : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن أيمن قال : لم تقطع اليد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن الجن ، وقيمة الجن يومئذ دينار .

الشيء التافه — كذا في الفتح (١٠٤/١٢) .

قوله : أيمن ، بفتح وساكنة وفتح ميم وبنون — كذا في المغني ، مولى الزبير ، وقيل : ابن الزبير ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في السرقة ، وعن تبع عن كعب في فضل الصلاة ، وعنه عطاء بن أبي رباح ومجاهد — كذا في التهذيب (٣٩٤/١) والإصابة (١٤/١) .

قوله : وثن المجن يومئذ دينار ، هذا حكاية ما بلغهم من ثمن الجن في بعض أوقات تلك الأيام ، أو هو ثمن قسم من الجن في ذلك الزمان ، فزعموا أنه الحد ، لكن حين أن الحد ربع الدينار فلا ينظر إلى هذا المقال — والله تعالى أعلم — س .

أقول : هذه الروايات تنتهي إلى أيمن ، وهو تابعي ، فالحديث ليس بحجة ، خصوصاً في مقابلة المرفوع الثابت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة وابن عمر ، وتفصيل الأدلة والمذاهب في فتح الباري (١٠١/١٢ — ١٠٤) فليرجع إليه — ح .

٤٩٤٥ — ضعيف ، د المراسيل : الحدود ح ٢١٣/ص ١٥٠ — المزي : ٩٣٢٤/٦٣/٧ .

٤٩٤٦ — منكر ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧٤٩/١١/٢ .

٤٩٤٧ ، ٤٩٤٨ — منكر ، تفرد به المؤلف .

٤٩٤٩ — حدثنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الله بن داود ، عن علي بن صالح ، عن منصور ، عن الحكم ، عن مجاهد وعطاء ، عن أيمن قال : لم تقطع اليد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن الجن ، وثمنه يومئذ دينار .

٤٩٥٠ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : ثنا الأسود بن عامر قال : أخبرنا الحسن

ابن حي ، عن منصور ، عن الحكم ، عن عطاء ومجاهد ، عن أيمن قال : يقطع السارق في ثمن الجن ، وكان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ، أو عشرة دراهم .

٤٩٥١ — أخبرنا علي بن حجر قال : أخبرنا شريك ، عن منصور ، عن عطاء ومجاهد ،

عن أيمن ابن أم أيمن يرفعه قال : « لا تقطع اليد إلا في ثمن الجن » وثمنه يومئذ دينار .

قوله : حي ، بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء — معني .

قوله : أيمن بن أم أيمن ، قال في التقريب : أيمن [س] في السرقة ، قيل : هو الذي قبله

(أي أيمن الحبشي المكي التابعي) وقيل : مولى الزبير ، وقيل : هو أيمن بن أم أيمن ، والأخير خطأ ، والأول أشبه — انتهى ؛ وهكذا في الخلاصة ، وزاد : قلت : أيمن الأخير هو أخو أسامة بن زيد لأمه ، قتل يوم حنين — انتهى ؛ والمصنف سيصرح بأن أيمن هذا ليس له صحبة ، فعنده ليس هو ابن أم أيمن ، وكذا قال الدارقطني (١٩٤/٣) : وصوبه الحافظ في التهذيب (٣٩٥/١) . وقال الزيلعي (٣٥٨/٣) :

والحاصل أن الحديث معلول ، فإن كان أيمن صحابياً فعطاء ومجاهد لم يدركاه ، فهو منقطع ، وإن كان تابعياً فالحديث مرسل ، ولكنه يتقوى بغيره من الأحاديث المرفوعة والموقوفة — انتهى ؛ ثم ذكرها ، وهي مضطربة ، كما سنذكره ، فلا تصلح لمقاومة الأحاديث الصحيحة ؛ وقال في النيل (١٠٥/٧) : ولو سلمنا صلاحية روايات تقدير ثمن الجن بعشرة دراهم لمعارضة الروايات الصحيحة لم يكن ذلك مفيداً للمطلوب ، أعني عدم ثبوت القطع فيما دون ذلك ، لما في الباب من إثبات القطع في ربع الدينار ، وهو دون عشرة دراهم ، فيرجع إلى هذه الروايات ، ويتعين طرح الروايات المتعارضة في ثمن الجن — انتهى ؛ وبهذا التفصيل سقط ما طول به بعض من همش الكتاب من الحنفية لإثبات مذهبه .

قوله : ابن أم أيمن يرفعه ، وفي رواية الطحاوي (١٩٣/٢) : عن أيمن بن أم أيمن ، عن أم

أيمن قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقطع يد السارق إلا في حقة » وقومت يومئذ

٤٩٥٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا جرير ، عن منصور ، عن عطاء ومجاهد ، عن أيمن ، قال : لا يقطع السارق في أقل من ثمن الجن .

٤٩٥٣ — أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد قال : ثنا عمي قال : ثنا أبي ، عن ابن إسحاق قال : ثنا عمرو بن شعيب ، أن عطاء بن أبي رباح حدثه ، أن عبد الله بن عباس كان يقول : ثمنه يومئذ عشرة دراهم .

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم . قال صاحب التقيح : وهذا فيه نظر ، فإن النسائي رواه أيضاً من حديث شريك ، وليس فيه عن أم أيمن — كذا في النصب (٣٥٦/٣) وقال البيهقي : شريك القاضي خلط في إسناده ، فروى عنه ، عن منصور ، عن مجاهد وعطاء ، عن أيمن ابن أم أيمن رفعه ، وروى عنه ، عن منصور ، عنهما ، عن أم أيمن ، ورورى عنه ، عن منصور ، عن عطاء ، عن أيمن بن أم أيمن ، عن أم أيمن ، وهذا من خطأ شريك ، أو من روى عنه — كذا في السنن (٢٥٧/٨) . قوله : عشرة دراهم ، استدل الحنفية بهذا ، وعارضوا به الروايات الصحيحة القولية والفعلية المصروفة بكون نصاب القطع ربع دينار ، كما أخرجه المصنف والبخاري من حديث عائشة ، وعند أحمد (٨٠/٦) من روايتها أيضاً « اقطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار الذي عشر درهماً — ذكره في الفتح ، وأخرجه البيهقي (٢٥٥/٨) وقد حاول الإمام الطحاوي بإثبات اضطراب حديث عائشة ، وتصدى بتقوية حديث ابن عباس هذا ، فوقع فيما عابه ، قال الحافظ في الفتح (١٠٣/١٢) : وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فليل : عن محمد بن إسحاق ، عن أيوب بن موسى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ وقيل : عنه ، عن عمرو بن شعيب ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ وقيل : عنه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ وقيل : عنه ، عن عمرو ، عن عطاء — مرسلأ ؛ وقيل : عن عطاء ، عن أيمن أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مئمة دينار — كذا قال منصور والحكم : عن عطاء ؛ وقيل : عن منصور ، عن مجاهد وعطاء جميعاً ، عن أيمن ؛ وقيل : عن مجاهد ، عن أيمن بن أم أيمن ، عن أم أيمن قالت : لم يقطع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن الجن ، وثمنه يومئذ دينار — أخرجه النسائي ؛ واختلف في لفظه أيضاً على عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، فقال حجاج بن أرطاة عنه بلفظ : « لا قطع فيما دون

٤٩٥٢ — ضعيف ، تفرد به المؤلف .

٤٩٥٣ — شاذ ، الحدود ١١ — المزي : ٥٩٥١/٩٧/٥ .

٤٩٥٤ — أخبرنا يحيى بن موسى البلخي ، قال : ثنا ابن نمير قال : ثنا محمد بن إسحاق ، عن أيوب ابن موسى ، عن عطاء ، عن ابن عباس [مثله ^١] كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عشرة دراهم .

٤٩٥٥ — أخبرنا محمد بن وهب قال : ثنا محمد بن سلمة ، حدثني ابن إسحاق ، عن أيوب بن موسى ، عن عطاء — مرسل .

عشرة دراهم » وهذه الرواية لو ثبتت لكانت نصاً في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس ، حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري ، بل يجمع بينهما بأنه كان أولاً : لا قطع فيما دون العشرة ، ثم شرع القطع في الثلاثة ، فما فوقها ، فزيد في تغليظ الحد ، كما زيد في تغليظ حد الخمر — انتهى ؛

وقال صاحب التفسير المظهري من الحنفية بعد ذكر متمسكات الحنفية في تفسيره (١٠٣/٣) والحق أن الأحاديث التي احتج بها الجمهور صحاح غاية الصحة ، وهذه الأحاديث ضعاف ، ولا ترجيح ، ولا أخذ بالأحوط إلا عند المعارضة ، ورواة حديث عمرو بن شعيب كلهم ضعاف (أيضاً قول الراوي : قيمة الجن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم ظن وتخمين من الراوي) ولا شك أن ثمن الجن قد يكون ثلاثة دراهم ، وقد يكون عشرة ، وقد يكون أكثر من ذلك ، على اختلاف كيفية الجن ، فعلى هذا حديث « لن يقطع يد السارق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في أدنى من ثمن الجن » كان مجملاً والحديث بلفظ « يقطع في ربع دينار » ولفظ « لا يقطع إلا في ربع دينار » ولفظ « اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » محكم لا يعارضه إلا لفظ « لا يقطع السارق إلا في عشرة دراهم » إن صح ، لكن بهذا اللفظ لا يصح مرفوعاً ، والموقوف في الخلافات لا يكون حجة إجماعاً — انتهى ، وقد أسلفنا ذكر المذاهب وما هو الراجح منها في أول الباب .

قوله : يقوم ، على بناء المفعول ، من « التقويم » قال في القاموس : قَوِّمَتِ السلعة واستقمته ثمنته — ح .

٤٩٥٤ — شاذ ، انظر ما قبله — المزي : ٥٨٨٥/٨٠/٥ .

٤٩٥٥ — شاذ ، تفرد به المؤلف .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٤٩٥٦ — أخبرنا حميد بن مسعدة ، عن سفيان — وهو ابن حبيب — ، عن العزمي — وهو عبد الملك بن أبي سليمان — ، عن عطاء قال : أدنى ما يقطع فيه ثمن الجن ، قال : وثمن الجن يومئذ عشرة دراهم .
قال أبو عبد الرحمن : وأيمن الذي تقدم ذكرنا لحديثه ما أحسب أن له صحة ، وقد روى عنه حديث آخر يدل على ما قلناه .

٤٩٥٧ — حدثنا سوار بن عبد الله بن سوار قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا عبد الملك ؛ ح وأخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : أخبرنا إسحاق — هو الأزرق — قال : ثنا به عبد الملك ؛ عن عطاء ، عن أيمن مولى ابن الزبير — وقال خالد في حديثه : مولى الزبير — ، عن تبع ، عن كعب قال : من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى — وقال عبد الرحمن : فصلى العشاء الآخرة — ثم صلى بعدها أربع ركعات ، فأتى — وقال سوار : يتم ركوعهن وسجودهن — ويعلم ما يقتري — وقال سوار يقرأ فيهن — كن له بمنزلة ليلة القدر .
٤٩٥٨ — أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : حدثنا مخلد قال : ثنا ابن جريج ، عن

قوله : العزمي ، بفتح المهملة وسكون راء فزاي مفتوحة ، منه عبد الملك — مغني .
قوله : حديث آخر ، وهو الذي أورده بعد — ح .
قوله : سوار بن عبد الله بن سوار ، بمفتوحة وشدة واو و آخره راء — مغني .
قوله : سلام ، بتشديد اللام — كذا في الخلاصة — ح .
قوله : الأزرق ، بمفتوحة وسكون زاي فراء — مغني .
قوله : تبع ، بمشاة ثم موحدة ، مصغراً — تقرب .
قوله : عبد الرحمن ، أي ابن محمد بن سلام الراوي — ح .
قوله : يقتري ، من الاقراء « افتعال » من القراءة — ح .

٤٩٥٦ — مقطوع مخالف المرفوع ، تفرد به المؤلف .
٤٩٥٧ — مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧٤٩/١١/٢ و ١٩٢٤٠/٣٤٤/١٣ .
٤٩٥٨ — مقطوع ، تفرد به المؤلف .

عطاء ، عن أيمن مولى ابن عمر ، عن تبيع ، عن كعب قال : من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم شهد صلاة العتمة في جماعة ، ثم صلى إليها أربعاً مثلها ، يقرأ فيها ، ويتم ركوعها وسجودها ، كان له من الأجر مثل ليلة القدر .

٤٩٥٩ — أخبرنا خلاد بن أسلم ، عن عبد الله [وهو '] بن إدريس ، عن محمد ابن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم .

٨ — الثمر المعلق يسرق

٤٩٦٠ — أخبرنا قتيبة قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن عبد الله بن الأخنس ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم تقطع اليد ؟ قال : « لا تقطع اليد في ثمر معلق ، فإذا ضمه الجرين قطعت في ثمن الجن ، ولا تقطع في حريسة الجبل ، فإذا آوى

قوله : خلاد ، بمفتوحة وشدة لام وإهمال دال — مغني .

قوله : ثمر ، بفتحين — س .

قوله : معلق ، أي بالأشجار — س .

قوله : « الجرين » هو موضع تجفيف الثمر ، وهو له كاليد للحنطة — ز .

الجرين كـ « أمير » موضع يجمع فيه الثمر ويجفف ، والمقصود أنه لا بد في تحقق الحرز في

القطع — س .

قوله : « في حريسة » بالحاء المهملة والراء . قال في النهاية : أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع ، لأنه ليس بحرز ، والحريسة « فعيلة » بمعنى « مفعولة » أي أن لها من يحرسها ويحفظها ، ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها ، يقال : حرس يحرس حرساً إذا سرق فهو حارس ومحترس ، ليس

٤٩٥٩ — شاذ ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٧٩١/٣٣٤/٦ .

٤٩٦٠ — حسن ، د اللقطة ١ : ٣٣٥/٢ ، والحدود ١٢ : ٥٥١/٤ ، ت البيوع ٥٤ : ٥٨٤/٣ ، ق الحدود ٢٨ :

٨٦٥/٢ ، ٨٦٦ ، حم : ١٨٦/٢ — المزي : ٨٧٥٥/٣٢٦/٦ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

المراح قطعت في ثمن الجن .

٩ — الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين

٤٩٦١ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ،

عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : « ما أصاب من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه ، ومن خرج بشئ منه فعليه غرامة مثليه ، والعقوبة ، ومن سرق شيئاً منه بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن

فيما يسرق من الجبل قطع — زهر . أراد بها الشاة المسروقة من المرعى ، والاحتراس أن يؤخذ الشئ من المرعى ، يقال : « فلان يأكل الحريسات » إذا كان يأكل أغنام الناس — كذا نقل عن شرح السنة — س . قوله : « المراح » هو بضم الميم ، الموضع الذي تروح إليه الماشية ، أو تأوي إليه ليلاً — زهر . وقال السندي : بفتح الميم ، الخل ترجع إليه وتبيت فيه ^١ .

قوله : « ما أصاب » عبارة عن الثمر ، وضمير المفعول محذوف — س .

قوله : « من ذي حاجة » « من » زائدة ، وحملوه على حالة الاضطرار ، أي فقالوا : إنما أبيح للمضطر — س .

قوله : « خبنة » بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ونون : معطف الإزار وطرف الثوب أي لا يأخذ منه في ثوبه — س . يقال : أخبن الرجل ، إذا خباً شيئاً في خبنة ثوبه أو سراويله — ز . قوله : « فلا شئ عليه » أي على المصيب ، ولا بد من تقدير فيه ، أي في ذلك الثمر — س . قوله : غرامة ، الغرامة بالفتح ، ما يلزم أداؤه ، يقال له بالأردية : تاوان وجُرمانه — ح . قوله : « مثلية إلخ » بالثنية ، وقد جاء بالإفراد في بعض نسخ أبي داود ، وهو أظهر ، وأمثلة بقواعد الشرع ، والثنية من باب التعزير بالمال ، والجمع بينه وبين العقوبة ، وغالب العلماء على نسخ التعزير بالمال — س .

قال في النهاية : هذا على سبيل الوعيد والتغليظ لا الوجوب لينتهي فاعله عنه ، وإلا فلا

٤٩٦١ — حسن ، انظر ما قبله — المزي : ٨٧٩٨/٣٣٦/٦ .

١ — وفي القاموس : بالضم ، أي المأوى ، وقال الفيومي في الصباح : المراح : بفتح الميم بهذا المعنى خطأ ، لأنه اسم مكان ، واسم المكان : لزمان والمصدر من « أفعل » بالالف « مفعل » بضم الميم على صيغة المفعول ، وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من « راح » بغير ألف واسم المكان من الثلاثي بالفتح — السلفي .

الجن فعليه القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه ، والعقوبة .

٤٩٦٢ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن وهب

قال : أخبرني عمرو بن الحارث وهشام بن سعد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! كيف ترى في حريسة الجبل ؟ فقال : « هي ومثلها والنكال ، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المراح ، فبلغ ثمن الجن ففيه قطع اليد ، وما لم يبلغ ثمن الجن ففيه غرامة مثليه ، وجلدات نكال » قال : يا رسول الله ! كيف ترى في الثمر المعلق ؟ قال : « هو ومثله معه ، والنكال ، وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيما آواه الجرين ، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن الجن ففيه القطع ، وما لم يبلغ ثمن الجن ففيه غرامة مثليه ، وجلدات نكال » .

واجب على متلف الشيء أكثر من مثله — زهر .

قال في الحجة (١٦٣/٢) : إنما أمر بغرامة المثلين لأنه لا بد له من ردع وعقوبة مالية وبدنية ، فإن الإنسان ربما يرتدع بالمال أكثر من ألم الجسد ، وربما يكون الأمر بالعكس ، فجمع بين ذلك ، ثم غرامة مثله يجعل كأن لم يكن سرق ، وليس فيه عقوبة ولذلك زيدت غرامة أخرى لتكون مناقضة لقصدته في السرقة — انتهى ؛ وانظر الخطابي (٣٠٥/٣) ؛ وأما التعزير بالمال فقال ابن القيم في الإعلام (٦٦/٢) : والصواب أنه يختلف باختلاف المصالح ، ويرجع فيه إلى اجتهد الأئمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة ، إذ لا دليل على النسخ ، وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأئمة .

قوله : دون ذلك ، أي دون ثمن الجن — ح .

قوله : « غرامة » وفي بعض النسخ : « الغرامة » .

قوله : مزينة ، بمضمومة وفتح زاي وسكون ياء ونون ، قبيلة — مغني .

قوله : « هي » أي على من سرقها هي « ومثلها والنكال » أي العقوبة — س .

٤٩٦٢ — حسن ، انظر رقم ٤٩٦٠ — المزني : ٨٧٦٨/٣٢٩/٦ و ٨٨١٠/٣٣٩ .

١٠ — باب مالا قطع فيه

٤٩٦٣ — أخبرنا محمد بن خالد بن خلي قال : ثنا أبي قال : ثنا سلمة — يعني ابن عبد الملك العوصي ، عن الحسن — و هو ابن صالح — ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم ابن محمد بن أبي بكر ، عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ، ولا كثر » .

٤٩٦٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٦٥ — أخبرني يحيى بن حبيب بن عربي قال : ثنا حماد ، عن يحيى ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٦٦ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا أبو معاوية ، عن يحيى

قوله : خلي ، بفتح مهملة وكسر لام وشدة تحية — مغي .

قوله : العوصي ، بمهملتين الثانية ساكنة — خلاصة . العوص ، بالفتح ، اسم رجل ، ويضم ، وعوص بن أرم بن سام بن نوح ، بالضم أبو عاد — كذا في المنتهى — ح .

قوله : « لا قطع في ثمر » بفتحين ، فسر بما كان معلقاً بالشجر قبل أن يجرد ويجرز كما تقدم ، وقيل : المراد به أنه لا قطع فيما يتسارع إليه الفساد ، ولو بعد الإحراز — س .

قوله : « ولا كثر » بفتحين ، جاز النخل — س . هو شحمه الذي في وسط النخلة — ز .

قوله : حبان ، بفتح المهملة وتشديد الموحدة — تقريب .

٤٩٦٣ — صحيح ، د الحدود ١٢ : ٥٤٩/٤ ، ت فيه ١٩ : ٥٣ ، ٥٢/٤ ، ق فيه ٢٧ : ٨٦٥/٢ ، ط فيه ١١ : ٨٣٩/٢ ،

حم : ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ و ١٤٠/٥ ، ١٤٢ ، ويأتي بالأرقام ٤٩٦٤ — ٤٩٧٣ — المز : ٣/١٥٤/٣ . ٣٥٧٦ .

٤٩٦٤ — صحيح ، انظر ما قبله — المز : ٣/١٥٦/٣ .

٤٩٦٥ ، ٤٩٦٦ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٦٣ .

ابن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٦٧ — أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : ثنا مخلد قال : ثنا سفيان ، عن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٦٨ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا أبو نعيم ، عن سفيان ، عن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٦٩ — أخبرنا أحمد بن محمد بن محمد بن عبيد الله — هو ابن أبي رجاء — قال : ثنا وكيع ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع ، عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٧٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه أن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » والكثر الجمار .

٤٩٧١ — أخبرنا محمد بن علي بن ميمون قال : ثنا سعيد بن منصور قال : ثنا عبد العزيز بن محمد ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن أبي ميمون ، عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

قال أبو عبد الرحمن : هذا خطأ ، أبو ميمون لا أعرفه .

قوله : الجمار ، كـ « رمان » شحم النخل — قاموس . هو شحمه الذي في وسط النخلة — ز .

قوله : أبو ميمون لا أعرفه ، قال في الخلاصة : أبو ميمون ، عن رافع بن خديج ، وعنه

٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٦٣ .

٤٩٦٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٦٣ — المزي : ٣٥٨٨/١٥٩/٣ .

٤٩٧٠ ، ٤٩٧١ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٦٣ .

٤٩٧٢ — أخبرنا الحسين بن منصور قال : ثنا أبو أسامة قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رجل من قومه ، عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر لا كثر » .

٤٩٧٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا بشر قال : ثنا يحيى بن سعيد ، أن رجلاً من قومه حدثه عن عمه له ، أن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » .

٤٩٧٤ — أخبرنا عبد الله بن عبد الصمد بن علي ، عن مخلد ، عن سفيان ، عن أبي الزبير ، عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » لم يسمعه سفيان من أبي الزبير .

٤٩٧٥ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود الحفري ، عن سفيان ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس

محمد بن يحيى بن حبان ، مجهول .

قوله : « على خائن » هو الآخذ مما في يده على وجه الأمانة « ولا منتهب » النهب الآخذ على وجه العلانية والقهر « ولا مختلس » الاختلاس أخذ الشيء من ظاهر بسرعة ، قالوا : كل ذلك ليس فيه معنى السرقة ، قال القاضي عياض : شرع الله إيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غيرها كالاختلاس ، والانتهاز والغصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، لأنه يمكن استرجاع هذا النوع باستعداد الولاة ، ويسهل إقامة البينة عليه بخلاف السرقة ، فعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها — س .

قوله : لم يسمعه إلخ ، كما تدل عليه الرواية الآتية — ح .

٤٩٧٢ ، ٤٩٧٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٦٣ .

٤٩٧٤ — صحيح ، د الحدود ١٣ : ٥٥٢/٤ ، ت فيه ١٨ : ٥٢/٤ ، ق فيه ٢٦ : ٨٦٤/٢ ، حم : ٣/

٣٨٠ — المزي : ٢٧٦١/٣٠٦/٢ .

٤٩٧٥ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٢٨٠٠/٣١٤/٢ .

على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع» ولم يسمعه أيضاً ابن جريج من أبي الزبير .

٤٩٧٦ — أخبرني إبراهيم بن الحسن ، عن حجاج قال : قال ابن جريج : قال

أبو الزبير : عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس على المختلس قطع » .

٤٩٧٧ — أخبرني إبراهيم بن الحسن ، عن حجاج قال : قال ابن جريج : قال

أبو الزبير : قال جابر : ليس على الخائن قطع .

قال أبو عبد الرحمن : وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس

والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد وسلمة بن سعيد بصري ثقة

قال ابن أبي صفوان وكان خير أهل زمانه : فلم يقل أحد منهم حدثني أبو الزبير ، ولا

أحسبه سمعه من أبي الزبير — والله أعلم .

قوله : بصري ثقة ، خبران لمبتدأ محذوف أي هو ، أي سلمة بن سعيد ، وليس خبرين لسلمة

ابن سعيد ، فإنه فاعل « روى » عطفاً على ما قبله — والله أعلم — ح .

قوله : وكان ، أي سلمة بن سعيد « خير أهل زمانه » قال في الخلاصة : سلمة بن سعيد

البصري ، عن ابن جريج ، وعنه محمد بن عثمان الثقفي وغيره ، وثقة ابن حبان — ح .

قوله : فلم يقل أحد منهم : حدثني أبو الزبير إلخ ، أجيب بأن سويد بن نصر روى عن ابن

المبارك عن ابن جريج « أخبرني أبو الزبير » وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٦/١٠) وصرح

بسماع أبي الزبير عن جابر ، وأسنده المؤلف من حديث المغيرة بن مسلم ، عن أبي الزبير ، عن جابر ،

والمغيرة بن مسلم قال ابن معين : صالح الحديث صدوق ، وقال أبو داود الطيالسي : إنه كان صدوقاً ،

وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند ابن ماجه (٨٦٤/٢) بإسناد صحيح بنحو حديث الباب ،

وعن أنس عند ابن ماجه (ليس فيه) أيضاً ، والطبراني في الأوسط (٥١٣/٣١٢/١) وعن ابن عباس

عند ابن الجوزي في العلل (٣٠٨/٢) وضعفه وهذه الأحاديث ، يقوي بعضها بعضاً ، ولا سيما بعد

تصحيح الترمذي وابن حبان لحديث الباب ، وقد ذهب إلى أنه لا يقطع المختلس والمنتهب والخائن

العزرة و الشافعية والحنفية ، وذهب أحمد وإسحاق وزفر والخوارج إلى أنه يقطع ، وذلك لعدم اعتبارهم

الحرز (من نيل الأوطار ١٣١/٧) .

٤٩٧٦ ، ٤٩٧٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٧٤ .

٤٩٧٨ — أخبرنا خالد بن روح الدمشقي قال : ثنا يزيد — يعني ابن خالد بن يزيد

ابن عبد الله بن موهب — قال : ثنا شبابة ، عن المغيرة بن مسلم ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس على مختلس ولا منتهب ولا خائن قطع » .

٤٩٧٩ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : ثنا أبو خالد ، عن أشعث ، عن أبي

الزبير عن جابر قال : ليس على خائن قطع .

قال أبو عبد الرحمن : أشعث بن سوار ضعيف .

١١ — باب قطع الرجل من السارق بعد اليد

٤٩٨٠ — أخبرنا سليمان بن سلم المصاحفي البلخي قال : ثنا النضر بن شميل

قال : ثنا حماد قال : أخبرنا يوسف ، عن الحارث بن حاطب ، أن رسول الله صلى الله عليه

قوله : روح ، بفتح راء وسكون واو وإهمال هاء — مغني .

قوله : قطع الرجل ، اختلف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً ، فقال الجمهور : تقطع

رجله اليسرى ، ثم إن سرق فاليد اليسرى ، ثم إن سرق فالرجل اليمنى ، واحتج لهم بآية الحاربة ،

وفعل الصحابة ، وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرأة الواحدة ، فإذا عاد السارق وجب عليه القطع

ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ، ثم إذا سرق عزز وسجن ، وقيل : يقتل في الخامسة — قاله أبو

مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، وحجته حديث الحارث هذا وحديث جابر الآتي — كذا في

الفتح (٩٩/١٢) ؛ وسرى قريباً أن المصنف ضعف حديث جابر (الآتي برقم ٤٩٨١) ، وذكر

الحافظ عن المصنف أنه قال : لا أعلم في الباب حديثاً صحيحاً — انتهى ؛ ثم الحافظ ذكر في المسألة

مذاهب آخر — فراجع الفتح — والله المستعان .

قوله : سلم ، بإسكان اللام — خلاصة .

قوله : يوسف ، هو ابن سعد الجمحي — كما في الخلاصة .

قوله : الحارث بن حاطب بن الحارث بن معمر بن حبيب بن جمح القرشي ، الجمحي ،

٤٩٧٨ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٧٤ — المزي : ٢٩٦٧/٣٤٨/٢ .

٤٩٧٩ — ضعيف ، تفرد به المؤلف ، وانظر رقم ٤٩٧٤ — المزي : ٢٦٦٣/٢٨٨/٢ .

٤٩٨٠ — منكر ، تفرد به المؤلف — المزي : ٣٢٧٦/٤/٣ .

وسلم أتى بلص فقال : « اقتلوه » فقالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، قال : « اقتلوه » قالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، قال : « اقطعوا يده » قال : ثم سرق فقطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبي بكر — رضي الله عنه — حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضاً الخامسة ، فقال أبو بكر — رضي الله عنه — : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم

ولد بأرض الحبشة ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعنه يوسف بن سعد الجمحي . وأبو القاسم حسين بن الحارث الجدي ، استعمله ابن الزبير على مكة سنة ٦٦هـ (تهذيب ١٣٨/٢) وأما ابن حبان فذكره في ثقات التابعين فوهم (إصابة ٢٨٩/١) .

قوله : فقال : « اقتلوه » سبحانه من أجرى على لسانه صلى الله عليه وسلم ما آل إليه عاقبة أمره ، والحديث يدل بظاهره على أن السارق في المرة الخامسة يقتل ، وقد جاء القتل في المرة الخامسة مرفوعاً عن جابر في أبي داود ، والنسائي في الرواية (أي الآتية) والفقهاء على خلافه ، فقيل : لعله وجد منه ارتداد أوجب قتله ، وهذا الاحتمال أوفق بما في حديث جابر أنهم جروه وألقوه في النير إذ المؤمن وإن ارتكب كبيرة فإنه يقبر ويصلى عليه ، لا سيما بعد إقامة الحد وتطهيره ، وأما الإهانة بهذا الوجه فلا تليق بحال المسلم ، وقيل : بل حديث القتل في المرة الخامسة منسوخ بحديث « لا يحل دم امرئ مسلم » الحديث ، وأبو بكر ما علم بنسخه فعمل به ، وفيه أن الحصر في ذلك الحديث محتاج إلى التوجيه ، فكيف يحكم بنسخ هذا الحديث به ، على أن التاريخ غير معلوم — والله تعالى أعلم — قاله السندي .

وقال الخطابي (٣١٤/٣) : ولا أعلم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق وإن تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى ، إلا أنه قد يخرج على مذاهب بعض الفقهاء أن يباح دمه ، وهو أن يكون هذا من المفسدين في الأرض في أن للإمام أن يجتهد في تعزيز المفسدين ، ويبلغ به ما رأى من العقوبة ، وإن زاد على مقدار الحد وجاوزه ، ورأى القتل قتل ، ويعزى هذا الرأي إلى مالك بن أنس ، وهذا الحديث إن كان له أصل فهو يؤيد هذا الرأي — انتهى ؛ وقال عياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به : إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره ، عن مالك وغيره من أهل المدينة ، فقال : ومن سرق ممن بلغ الحلم قطع يمينه ، ثم إن عاد فرجله اليسرى ، ثم إن عاد فيده اليسرى ، ثم إن عاد فرجله اليمنى ، فإن سرق في الخامسة قتل ، كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمر بن عبد العزيز — كذا في الفتح (١٠٠/١٢) .

بهذا حين قال : « اقتلوه » ثم دفعه إلى فتية من قريش ، منهم عبد الله بن الزبير ، وكان يحب الإمارة فقال : أمروني عليكم ، فأمرّوه عليهم ، فكان إذا ضرب ضربوه ، حتى قتلوه .

١٢ — باب قطع اليدين والرجلين من السارق

٤٩٨١ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل قال : حدثنا جدي قال :

ثنا مصعب بن ثابت ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : جئ بسارق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « اقتلوه » قالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، فقال : « اقطعوه » فقطع ، ثم جئ به الثانية ، فقال : « اقتلوه » قالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، فقال : « اقطعوه » فقطع ، فأتني به الثالثة ، فقال : « اقتلوه » فقالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، فقال : « اقطعوه » فقطع ، فأتني به الرابعة ، فقال : « اقتلوه » قالوا : يا رسول الله ! إنما سرق ، فقال : « اقطعوه » فقطع ، فأتني به الخامسة ، قال : « اقتلوه » قال : جابر فانطلقنا به إلى مربد النعم وحملاه ، فاستلقى على ظهره ، ثم كشر بيديه ورجليه ،

قوله : فتية ، بكسر الفاء جمع « فتى » وهو القوي كصي وصية ، قال تعالى : ﴿ إنهم فتية آمنوا بربهم ﴾ — ح .

قوله : عبيد بن عقيل ، الأول بضم العين ، والثاني بفتحها — كما في التقريب .

قوله : مربد ، ربد ربوداً ، أقام وحبس ، وكـ « منبر » الحبس — قاموس .

قوله : النعم ، بفتحين وقد تسكن عنه ، الإبل والشاء ، أو خاص بالإبل ، جمعه أنعام كذا

في القاموس — ح .

قوله : ثم كشر بيديه ورجليه ، قيل : هكذا في النسخ ، (وفي بعض النسخ : بيده ، بدل

بيديه) ، والكشر : ظهور الأسنان للضحك ، وليس له كثير معنى ههنا ، وفي الكبرى « كسر » بالمهملة ، وصحح عليهما ، وليس له كثير معنى ، وقد جاء كشيش الأفعى بشينين معجمتين بلا راء ، بمعنى : صوت جلدها إذا تحركت ، يقال : كشت تكش — انتهى ، وهذا المعنى صحيح هنا لو ساعدته رواية ، قلت : وقوع تحريف قليل من الناسخ غير بعيد — والله تعالى أعلم — س .

فانصدعت الإبل ، ثم حملوا عليه الثانية ، ففعل مثل ذلك ، ثم حملوا عليه الثالثة ، فرميناها بالحجارة فقتلناه ، ثم ألقيناه في بئر ، ثم رمينا عليه بالحجارة .

قال أبو عبد الرحمن : وهذا حديث منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث .

١٣ — القطع في السفر

٤٩٨٢ — أخبرنا عمرو بن عثمان قال : ثني بقية قال : حدثني نافع بن يزيد

قال : حدثني حيوة بن شريح ، عن عياش بن عباس ، عن جنادة بن أبي أمية قال : سمعت بسر بن أبي أرطاة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع الأيدي في السفر » .

٤٩٨٣ — أخبرنا الحسن بن مدرك قال : ثنا يحيى بن حماد قال : ثنا أبو عوانة ،

عن عمر — هو ابن أبي سلمة — ، عن أبيه ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه

أقول : يمكن أن يكون من « كشر » بمعنى « هرب » كما في القاموس والنتهى ، كشر كسمع وفرح كشرا محركة : هرب ، فلعله هرب بيديه ورجليه كما يهرب الصبي على يديه ورجليه — والله أعلم — ح .

قوله : فانصدعت الإبل ، أي تفرقت — س .

قوله : « لا تقطع الأيدي في السفر » وجاء في روايات الحديث « في الغزو » وهذا الحديث

أخذ به الأوزاعي ، ولم يقل به أكثر الفقهاء ، فقال قاتل : الحديث ضعيف ، وقال قاتل : المراد بقوله في « غزو » أي في غنمة لأنه شريك بسهمه فيه ، وقيل : هذا إذا خيف لحوق المقطوع يده بدار الحرب — والله أعلم — س .

أقول : رواية الغزو رواها الترمذي ولفظه « لا يقطع الأيدي في الغزو » فالمراد بالسفر هو

الغزو ، وإلا يخالفه حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً « أقيموا الحدود في السفر والحضر » والجمع بين الحديتين وبيان ضعفهما وصحتهما في النيل — فليرجع إليه — ح .

قوله : هو ، وفي بعض النسخ : وهو .

٤٩٨٢ — صحيح ، د الحدود ١٨ : ٥٦٤/٤ ، ت فيه ٢٠ : ٥٣/٤ ، حم : ١٨١/٤ — المزي : ٢٠١٥/٩٥/٢ .

٤٩٨٣ — ضعيف ، د الحدود ٢٢ : ٥٦٨/٤ ، ق فيه ٢٥ : ٨٦٤/٢ — المزي : ١٤٩٧٩/٤٦٨/١٠ .

وسلم قال : « إذا سرق العبد فبعه ، ولو بنش » .

قال أبو عبد الرحمن : عمر بن أبي سلمة ليس بالقوي في الحديث .

١٤ — حد البلوغ وذكر السن الذي إذا

بلغها الرجل والمرأة أقيم عليهما الحد

٤٩٨٤ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن عبد

الملك بن عمير ، عن عطية ، أنه أخبره قال : كنت في سبي قريظة ، وكان ينظر : فمن خرج شعرته قتل ، ومن لم تخرج استحي ولم يقتل .

١٥ — تعليق يد السارق في عنقه

٤٩٨٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن [يحيى] أبي بكر

ابن علي ، عن الحجاج ، عن مكحول ، عن ابن محيريز قال : سألت فضالة بن عبيد عن

قوله : « ولو بنش » بفتح نون وتشديد شين ، عشرون درهماً ، وقيل : يطلق على النصف

من كل شئ ، فالمراد : ولو بنصف القيمة ، أو بنصف درهم — والله تعالى أعلم . والمراد البيع مع بيان الحال ، وأمره بالبيع مع أنه ينبغي للمسلم أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه لأن الإنسان قد لا يقدر على إصلاح حاله ، ويكون غيره قادراً عليه — والله أعلم — س .

قال الشيخ حسين — رحمه الله — : كان ينبغي أن يترجم على هذا الحديث بلفظ « باب إذا

سرق العبد » ومطابقة الحديث بالترجمة ممكنة بأن حد القطع قد يترك في بعض الصور ، فكذا في السفر ، لكن الحديثين ضعيفان فتأمل .

قوله : شعرته ، أي العانة — س .

قوله : استحي ، أي ترك حياً — س .

٤٩٨٤ — صحيح ، انظر رقم ٣٤٦٠ .

٤٩٨٥ — ضعيف ، د الحدود ٢١ : ٥٦٧/٤ ، ت فيه ١٧ : ٥١/٤ ، ق فيه ٢٣ : ٨٦٣/٢ ، حم : ١٩/٦ —

المزي : ١١٠٢٩/٢٦٠/٨ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

تعليق يد السارق في عنقه ؟ قال : سنة ، قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد سارق وعلق يده في عنقه .

٤٩٨٦ — أخبرنا محمد بن بشار قال : حدثني عمر بن علي المقدمي قال : ثنا الحجاج ، عن مكحول ، عن عبد الرحمن بن محيريز قال : قلت لفضالة بن عبيد : رأيت تعليق اليد في عنق السارق من السنة هو ؟ قال : نعم ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق ، فقطع يده ، وعلقه في عنقه .

قال أبو عبد الرحمن : الحجاج بن أرطاة ضعيف ولا يحتاج بحديثه .

٤٩٨٧ — أخبرني عمرو بن منصور قال : ثنا حسان بن عبد الله قال : ثنا المفضل ابن فضالة ، عن يونس بن يزيد قال : سمعت سعد بن إبراهيم يحدث ، عن المسور ابن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يغرم

قوله : وعلق يده ، أي ليكون عبرة ونكالا ، قال ابن العربي في شرح الترمذي : لو ثبت هذا الحكم لكان حسناً صحيحاً ، لكنه لم يثبت ، ويرويه الحجاج بن أرطاة ، قلت : والحديث قد حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود وإن تكلم فيه النسائي — والله أعلم — س .

قوله : « لا يغرم » من « التفرغ » أي إن وجد عنده عين المسروق يؤخذ منه وإلا يترك بعد إجراء الحد عليه ولا يضمن ، وبه أخذ الإمام أبو حنيفة رحمه الله ، والجمهور يتكلمون في الحديث بأنه مرسل كما ذكره المصنف ، وذلك لأن المسور بن إبراهيم لم يسمع عن عبد الرحمن ، وروايته عنه مرسل ، والمرسل ليس بحجة عند بعض ، فكيف يؤخذ به في مقابلة العصمة الثابتة لمال المسلم قطعاً ، لكن الإرسال عند أبي حنيفة ليس بخرج ، فإن المرسل عنده حجة — والله تعالى أعلم — س .

وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ، ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله صلى الله عليه وسلم « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » ولقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ ولقوله عليه السلام : « ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » ولأنه اجتمع فيه حقان حق الله وحق الآدمي ، فاقضى

٤٩٨٦ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٤٩٨٧ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩٧٢٥/٢١٣/٧ .

صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد . قال أبو عبد الرحمن : وهذا مرسل وليس بثابت .

آخر كتاب قطع السارق



كل حق موجب ، ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه ، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الأموال الواجبة ، ولا يخفى قوة هذا القول — كذا في السبل (٣٦/٤) . وقال ابن العربي في الأحكام (٢٥٣/١) : لو صح هذا لحملناه على المعسر — انتهى ؛ والمصنف يعني بالمرسل منقطعاً لا المرسل المصطلح ، فلا يرد ما أورده العلامة السندي من أن المرسل حجة عند أبي حنيفة — والله أعلم .

قوله : الحد ، هذا الحديث إن لم يكن من قبيل فائدة ، أو تنبيه في آخر كتاب قطع السارق ، فكان جدير أن يفرد بالترجمة ، فليتأمل .

٤٦ — كتاب الإيمان وشرائعه

٤٦ — كتاب الإيمان وشرائعه

(أبوابه : ٣٣ ، وأحاديثه : ٥٥)

قوله : الإيمان ، « إفعال » من الأمن ، يتعدى إلى مفعول واحد ، تقول : أمنت ، فإذا عدى بالهمزة يتعدى إلى مفعولين تقول : « أمنت غيري » ثم أطلق على التصديق لاستلزامه إياه ، فإنك إذا صدقته فقد أمنت التأكيد — كذا في حاشية الجرجاني على الكشف (٩٧/١) . قيل : معنى أمنت . صرت ذا أمن ثم نقل إلى التصديق ، ويعدي اللام نحو ﴿ ما أنت بمؤمن لنا ﴾ وقد يضمن معنى « اعترف » فيعدي بالياء نحو « يؤمنون » وفي الشرع تصديق القلب بما جاء من عند الرب ، فكان المؤمن يجعل به نفسه آمنة من العذاب في الدارين ، أو من التأكيد والمخالفة — قاله القاري في المراقبة ، وقال شيخ الإسلام في كتاب الإيمان (١١٦) : إنه ليس مرادفاً للفظ « التصديق » في المعنى ، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له في اللغة : « صدقت » كما يقال : « كذبت » فمن قال : السماء فوقنا ، قيل له : صدق ، كما يقال : كذب ، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة كقوله : طلعت الشمس وغربت أنه يقال : « آمنا » كما يقال : « صدقناه » فإن الإيمان مشتق من الأمن ، فأما يستعمل في خبر يؤمن عليه المخبر كالأمر الغائب الذي يؤمن عليه المخبر ، ولهذا لم يوجد قط في القرآن وغيره لفظ « آمن له » إلا في هذا النوع ، فاللفظ متضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق ، ولهذا قالوا : ﴿ ما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه — انتهى باختصار .

والإيمان قول وعمل ، والمراد بالعمل عمل القلب ، مثل محبة الله ورسوله ، وخشية الله ورجائه ، ونحو ذلك ، وعمل الجوارح ، ويعبر عنه تارة بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد ، وإلى هذا ذهب سلف هذه الأمة وأئمتها ، مثل الإمام مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه والليث بن سعد وسائر أهل الحديث ، وأهل المدينة وأهل الظاهر ، وجماعة من المتكلمين ، وخالفهم الجهمية والمرجئة والمعتزلة والكرامية والأشاعرة والحنفية ، على اختلاف بينهم في تفاصيل ، وما يفرع عليها ، إن شئت الوقوف عليها فراجع المطولات ككتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وشرح عقيدة الطحاوي ،

١ — ذكر أفضل الأعمال

٤٩٨٨ — حدثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب من لفظه قال : أخبرنا عمرو بن علي

قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الإيمان بالله ورسوله » .

والفتح للحافظ ، والعمدة للعيني ، وظواهر النصوص مع أهل الحديث ، وقد أحسن العلامة الحافظ ابن رجب في تحقيق مذهبه في جامع العلوم والحكم (حديث ٢) — والله المستعان .

قوله : حدثنا أبو عبد الرحمن ، هو المصنف ، فـ « حدثنا » إلخ مقولة تلميذه ابن السني —

والله أعلم — ح .

قوله : أي الأعمال أفضل إلخ ، قد جاء في أفضل الأعمال أحاديث مختلفة ، ذكر العلماء في التوفيق بينها وجوهاً ، وأحسن ما قالوا : إنه خاطب كل شخص بالنظر إلى مقامه وما يقتضيه حاله ، كما هو حال الحكيم ، نعم ! لا إشكال في هذا الحديث ، فإن الظاهر أن الإيمان أفضل الأعمال على الإطلاق ، وفيه إطلاق اسم العمل على الإيمان ، وأنه لا يختص بأفعال الجوارح ، وعلى هذا فعطف العمل على الإيمان في مواضع من القرآن مثل ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ من عطف الأعم على الأخص ، إلا أن يختص العمل في الآية بعمل الجوارح بقرينة المقابلة ، فيكون من عطف المتباينين ، والله تعالى أعلم ، قاله السندي .

وحقق شيخ الإسلام في كتاب الإيمان (٨١) أنه من عطف اللازم على الملزوم كما في قوله

تعالى : ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ فإن الأول ملزوم للثاني ، فالأعمال الصالحة لازمة للإيمان ، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفياً ، لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق ، كما تقدم في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا عطف عليه ذكرت لتلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد ، فكان ذكرها تخصيصاً وتخصيصاً ليعلم أن الثواب الموعود في الآخرة — وهو الجنة — بلا عذاب إلا لمن آمن وعمل صالحاً ، لا يكون لمن ادعى الإيمان ولم يعمل ، انتهى بتلخيص وتحرير ، وقدمنا في أول الحج كلام

٤٩٨٨ — خ الإيمان ١٨ : ٧٧/١ ، والحج ٤ : ٣٨١/٣ ، م الإيمان ٣٦ : ٨٨/١ ، حم : ٢٦٤/٢ ، ٢٨٧ ،

٣٤٨ ، ٣٨٨ ، ٥٣١ — المزي : ١٠/١٠٦/١٣١٠ .

٤٩٨٩ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج قال : ثنا عثمان بن أبي سليمان ، عن علي الأزدي ، عن عبيد بن عمير ، عن عبد الله بن حبشي الخثعمي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « إيمان لا شك فيه ، وجهاد لا غلول فيه ، وحجة مبرورة » .

٢ — طعم الإيمان

٤٩٩٠ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن منصور ، عن طلق بن حبيب ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث من كن فيه وجد بهن

ابن دقيق العيد وغيره في شرح أفضل الأعمال فراجعه .

قوله : عبيد بن عمير ، مصفران — مغني .

قوله : حبشي ، بضم ثم موحدة ساكنة ثم معجمة بعدها ياء ثقيلة — تق .

قوله : « لا شك فيه » أي في متعلقة ، وهو المؤمن به ، والمراد بنفي الشك نفي احتمال متعلقه النقيض بوجه من الوجوه كما هو المعنى اللغوي ، لا نفي الاحتمال المساوي كما هو المتعارف في الاصطلاح ، فرجع حاصل الجواب إلى أنه التصديق اليقيني دون الظني ، فإن التصديق يكون على وجه اليقين والظن ، فلا يرد أن الشك لا يجتمع مع التصديق أصلاً ، فلا فائدة في هذا الوصف ، وهل الشك فيه على إظهار الشك فيه بلفظ الاستثناء بأن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله بعيد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « ثلاث » أي ثلاث خصال ، أي خصال ثلاث ، وهو مبتدأ للتخصيص ، والجملة الشرطية خبر ، أو صفة ، وقوله : « أن يكون الله إلخ » خبر ، ومعنى « من كن » أي وجدن ، فـ « كان » تامة ، أو من كن مجتمعة فيه وهي ناقصة — س .

قوله : « وجد بهن » بسبب وجودهن فيه ، أو اجتماعهن فيه — س .

٤٩٨٩ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٢٧ .

٤٩٩٠ — خ الإيمان ٩ ، ١٤ ، ٦٠ ، ٧٢ ، والأدب ٤٢ : ٤٦٣/١٠ (نحوه) ، والإكراه ١ : ٣١٥/١٢

م الإيمان ١٥ : ٦٦/١ ، ق الفتن ٢٣ : ١٣٣٨/٢ ، حم : ٣ ، ١/٣ ، ١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،

٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ — المزي : ٩٢٨/٢٤٥/١ .

حلاوة الإيمان وطعمه : أن يكون الله عز وجل ورسوله أحب إليه مما سواهما ،

قوله : « حلاوة الإيمان » أي انشراح الصدر به ، ولذة في القلب له تشبه لذة الشئ إلى حصول في الفم — س .

قال التيمي : حلاوة الإيمان حسنة ، يقال : حلا الشئ في الفم ، إذا صار حلواً ، وإن حسن في العين أو القلب قيل حلا لعيني ، أي حسن ، وقال غيره : في حلاوة الإيمان استعارة تخيلية شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشئ حلوا ، وأثبت له لازم ذلك الشئ وأضافه إليه ، وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح ، لأن المريض الصفراوي يجد طعم العسل مرّاً ، والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه ، فكلما نقصت الصحة شيئاً نقص ذوقه بقدر ذلك — زهر .

قوله : « وطعمه » عطفه عليها كمعطف التفسير ، وقيل : الحلاوة الحسن ، وبالجملة فللإيمان لذة في القلب تشبه الحلاوة الحسية ، بل ربما يغلب عليها حتى يدفع بها أشد المرات ، وهذا مما يعلم به من شرح الله صدره للإسلام — اللهم ارزقناها مع الدوام عليها — س .

قوله : « أحب إليه » بالنصب خير « يكون » قال البيضاوي : المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثارة ما يقتضي العقل السليم رجحانه ، وإن كان على خلاف هوى النفس ، كالمرضى يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله ، فيهوى تناوله ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه إصلاح عاجل أو إصلاح آجل ، والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك تمرن على الانتمار بأمره ، بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذ عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير ، من حيث هو كذلك ، وعبر الشارع عن هذه بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة ، قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان ، لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله ، وأن لا مانع في الحقيقة سواه ، وأن ما عده وسانط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مراد ربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكليته نحوه ، فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله ، وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعده حق ييقن تحيل إليه الموعود كالواقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار ، قال : وأما تشية الضمير في قوله : « مما سواهما » فللإيماء إلى أن المعبر هو المجموع المركب من الحبتين ، لا كل واحدة ، فإنها ضائعة لاغية ، وأمر بالإفراد في حديث الخطيب إشهاراً بأن كل واحد من المعطوفين مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم — زهر .

وأن يحب في الله وأن يبغض في الله ، وأن توقد نار عظيمة فيقع فيها أحب إليه من أن يشرك بالله شيئاً .

٣ — حلاوة الإيمان

٤٩٩١ — أخبرنا سويد بن نصر قال : ثنا عبد الله ، عن شعبة ، عن قتادة قال :

سمعت أنس بن مالك يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة ، من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من أحب المرء لا يحبه إلا لله عز وجل ، ومن كان الله ورسوله أحب إليه مما

قوله : « وأن يحب » أي غير الله في الله ، أي لأجله لا لأجل هواه « وأن يبغض » كل ما يبغض « في الله » أي لأجله ، وهما جميعاً خصلة واحدة للزوم بينهما عادة ، وحاصل هذا هو أن يكون الله تعالى عنده هو المحبوب بالكلية ، وأن يكون النفس مفقوداً في جنب الله ، فلا يراها أصلاً إلا لله ، من حيث كونها عبداً له تعالى ، وعند ذلك يصير النفس وغيره سواء لوجود هذا القدر في الكل فينظر إلى الكل بحد سواء ، ولا يرجح النفس على الغير أصلاً ، بل رجح القريب إلى الله بقدر قربه على نفسه ، وحينئذ يظهر فيه آثار قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » نعم ! هذا لا ينافي بتقديم نفسه على غيره في الاتفاق وغيره ، لأجل أمر الله تعالى بذلك — س .

قال يحيى ابن معاذ : حقيقة الحب في الله : أن لا يزيد في البر ولا ينقص بالجفاء — زهر .

قوله : « وأن توقد » ظاهره أنه مبتدأ خبره « أحب إليه » لكن عد الجملة من الخصال غي مستقيم ، فالوجه أن يقدر : أن يكون ، ويجعل « أن يوقد إلخ » اسماً له و « أحب » بالنصب خيراً ، أي وأن يكون إيقاد نار عظيمة فوقوعه فيها أحب إليه من الشرك ، أي أن يصير الشرك عنده لقوة اعتقاده بجزائه الذي هو النار المؤبدة بمنزلة جزائه في الكراهة والنفرة عنه ، فكما أنه لو خير بين نار الآخرة ونار الدنيا لاختار نار الدنيا ، كذلك لو خير بين الشرك ونار الدنيا لاختار نار الدنيا ، ومرجع هذا أن يصير الغيب عنده من قوة الاعتقاد كالعيان ، كما روى عن علي « لو كشفت الغطاء ما ازدددت يقيناً » ولا يخفى أن من تكون عقيدته من القوة بهذا الوجه ومحبة الله تعالى بذلك الوجه فهو حقيق بأن يجد من لذة الإيمان ما يجد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « من أحب المرء » تفصيل للموصفين بتلك الصفات الثلاث ، ليتبين به الصفات

سواهما ، ومن كان أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد أن أنقذه الله منه .

٤ — حلاوة الإسلام

٤٩٩٢ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا إسماعيل ، عن حميد ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإسلام : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن أحب المرء لا يحبه إلا الله ، ومن يكره أن يرجع إلى الكفر كما يكره أن يلقى في النار » .

٥ — باب نعت الإسلام

٤٩٩٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا النضر بن شميل قال : أخبرنا كههمس بن الحسن قال : ثنا عبد الله بن بريدة ، عن يحيى بن يعمر ، أن عبد الله بن عمر قال : حدثني عمر بن الخطاب قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، لا يرى عليه أثر السفر ، ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسند

الثلاث ، والمراد : من المرء من يحبه من الناس يشمل نفسه وغيره — س .

قوله : « يرجع إلى الكفر بعد أن أنقذه الله منه » قيد على حسب وقته إذ الناس كانوا في وقته أسلموا بعد سبق الكفر ، وهو كناية عن معنى : بعد أن رزقه الله الإسلام وهداه إليه ، والرجوع على الأول على حقيقة ، وعلى الثاني كناية عن الدخول في الكفر — س .

قال في فتح الباري (٦٢/١) : الإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء ، بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول فيحمل قوله : « يرجع » على معنى الصيرورة بخلاف الثاني ، فإن الرجوع فيه على ظاهره — ز .
قوله : « ثلاث » وفي بعض النسخ : « ثلاثة » .

٤٩٩٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٩٩٠ — المزي : ٣٩٨/١٧٨/١ .

٤٩٩٣ — خ خلق أفعال العباد ٧٦ ، م الإيمان ١ : ٣٦/١ — ٣٨ ، د السنة ١٧ : ٧٠/٥ — ٧٣ ، ت الإيمان

٤ : ٦/٥ ، ق المقدمة ٩ : ٢٤/١ ، حم : ٢٧/١ ، ٢٨ ، ٥١ ، ٥٢ — المزي : ١٠٥٧٢/٧٤/٨ .

ركبتيه إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذه ، ثم قال : يا محمد ! أخبرني عن الإسلام ؟ قال : « أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً » قال : صدقت ، فعجبنا له يسأله ويصدقه ، ثم قال : أخبرني عن الإيمان ؟ قال : « أن تؤمن بالله ،

قوله : ووضع كفيه على فخذه ، أي فخذي نفسه جالساً على هيئة المتعلم — كذا ذكره النووي ، واختاره التوربشتي بأنه أقرب إلى التوفير وأشبه بسمت ذوي الأدب ، أو فخذي النبي صلى الله عليه وسلم — ذكره البغوي وغيره ، ويؤيده الموافقة لقوله : « فأسند ركبتيه إلى ركبتيه » ورجحه ابن حجر بأن في رواية ابن خزيمة « ثم وضع يديه على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم » قال : والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن أنه من جفاة الأعراب ، قلت : وهذا الذي نقله من رواية ابن خزيمة هو رواية المصنف في حديث أبي هريرة وأبي ذر والواقعة متحدة — والله تعالى أعلم — س . قوله : يا محمد ! ، كراهة النداء باسمه صلى الله عليه وسلم في حق الناس لا في حق الملائكة ، فلا إشكال في نداء جبريل بذلك على أن التعمية كانت مطلوبة — س .

قوله : أخبرني عن الإسلام ؟ ، وقع في رواية البخاري تقديم السؤال عن الإيمان ، وفي الأخرى الابتداء بالإسلام ، ثم بالإحسان ، ثم بالإيمان ، قال الحافظ ابن حجر : ولا شك أن القصة واحدة اختلف الرواة في تأديتها ، فالتقديم والتأخير وقع من الرواة — زهر .

قوله : « أن تشهد إلخ » حاصله أن الإسلام هو الأركان الخمسة الظاهرة — س .

قوله : فعجبنا له يسأله ، والسؤال يقتضي الجهل بالمسئول عنه « ويصدقه » والتصديق هو الخبر بأن هذا مطابق للواقع ، وهذا فرع معرفة الواقع والعلم به ليعرف مطابقة هذا له — س . قال القرطبي : إنما عجبوا منه لأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف إلا من جهته ، وليس هذا السائل ممن عرف بلقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسماع منه ، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه بأنه يخبر بأنه صادق فيه ، فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك — زهر .

قوله : له ، وفي بعض النسخ : « إليه » .

قوله : « أن تؤمن بالله » أي تصدق ، فالمراد به المعنى اللغوي والإيمان المسئول عنه الشرعي فلا دور ، وفي هذا التفسير إشارة إلى أن الفرق بين الإيمان الشرعي واللغوي بخصوص المتعلق في الشرعي ، وحاصل الجواب أن الإيمان هو الاعتقاد الباطني — س .

قال الطيبي : هذا يوهم التكرار ، وليس كذلك ، فإن قوله : « أن تؤمن بالله » مضمن معنى « أن تعترف به » ولهذا عدّاه بالياء ، أي تصدق معترفاً بذلك ، وقال الكرمانى : ليس هو تعريفاً للشيء بنفسه ، بل المراد من الحدود الإيمان الشرعي ، ومن الحد الإيمان اللغوي — كذا في الزهر ؛ وفي عمدة القاري (٣٣٧/١) : احتج به من يدعي تغير الإيمان والإسلام ، ومع هذا تقدم أن الإسلام والإيمان والدين عند البخاري عبارات عن معنى واحد ، وقال محي السنة : جعل النبي عليه الصلاة والسلام الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد ، وليس ذلك ، لأن الأعمال ليست من الإيمان ، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام ، بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد ، وجماعها الدين ، ولهذا قال عليه السلام : « أتاكم جبريل يعلمكم دينكم » والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً ، وقال ابن الصلاح : ما في الحديث بيان لأصل الإيمان ، وهو التصديق الباطن ، وأصل الإسلام ، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر ، ثم اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام وسائر الطاعات ، لكونها ثمرات للتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان ، ولهذا فسر الإيمان في حديث الوفد بما هو الإسلام ههنا ، واسم الإسلام يتناول أيضاً ما هو أصل الإيمان ، وهو التصديق الباطن ، ويتناول الطاعات ، فإن ذلك كله استسلام — انتهى ما ذكره العيني .

وذكر شيخ الإسلام كلام ابن الصلاح هذا في كتاب الإيمان (١٤٦) وزاد فيه من كلامه « فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان مجتمعان ويفترقان أن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً » قال : فهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام التي طال ما غلط فيها الخائضون ، وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم — انتهى . وجمع الحافظ ابن رجب بين النصوص في جامع العلوم والحكم (الحديث الثاني) بنحو آخر ، فهناك ما نصه : إن من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه ، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات ، والاسم المقرون به دال على باقيها ، وهذا كاسم الفقير والمسكين ، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج ، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات ، والآخر على باقيها ، فهكذا اسم الإسلام والإيمان ، إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر ، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده ، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده ، ودل الآخر على الباقي — انتهى ؛ وهذا الجمع ثبته بذلك شيخه ابن

وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر كله خيره وشره ، قال : صدقت ، قال : فأخبرني عن الإحسان ؟ قال : « أن تعبد الله كأنك

تيمية في مواضع من كتابه في الإيمان ، وراجع المسئلة أيضاً في الخطابي (٣١٥/٤) ، والفتح (١/١١٥) ، ولعل تحقيق شيخ الإسلام ابن تيمية أقرب إلى النصوص — والله تعالى أعلم .

قوله : « وملائكته » الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم ، وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون — زهر .

قوله : « وكتبه » الإيمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله ، وأن ما تضمنته حق — زهر .
قوله : « واليوم الآخر » قيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا ، أو آخر الأزمنة المحدودة ، والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار — زهر .

قوله : الإحسان ، أي الإحسان في العبادة ، أو الإحسان الذي حث الله تعالى عباده على تحصيله في كتابه بقوله : ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ — س . وفي الزهر : هو مصدر « أحسنت كذا » إذا أتقنته ، وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود .

قوله : « أن تعبد الله كأنك تراه » وأشار في الجواب إلى حالتين أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه ، حتى كأنه يراه بعينه ، وهو قوله : « كأنك تراه » أي وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله : « فإنه يراك » وهاتان الحالتان ثمرتهما معرفة الله تعالى وخشيته ، وقال النووي : معناه أنك إنما تراعي الآداب المذكورة إذا كنت تراه يراك لكونه يراك ، لا لكونه تراه ، فهو دائماً يراك ، فأحسن عبادته وإن لم تره ، فتقدير الحديث : « فإن لم تكن تراه » فاستمر على إحسان العبادة « فإنه يراك » وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال : فيه إشارة إلى مقام الخو والفناء ، وتقديره : فإن لم تكن أي فإن لم تصر شيئاً وفيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فإنك حينئذ تراه ، وغفل قائل هذا — للجهل بالعربية — عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله : « تراه » محذوف الألف لأنه يصير مجزوماً لكونه على زعمه جواب الشرط ، ولم يرو في شيء من طرق هذا الحديث بحذف الألف ، ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إذ لا ضرورة هنا ، وأيضاً لو كان ما ادعاه صحيحاً لكان قوله : « فإنه يراك » ضائعاً ، لأنه لا ارتباط له بما قبله ، ومما يفسد تأويله رواية « فإنك أن لا تراه فإنه يراك » فسلط النفي على الرؤية ، لا على الكون الذي هل على ارتكاب التأويل المذكور — كذا في الفتح (١٢٠/١) .

تراه ، فإن لم تراه فإنه يراك ، قال : فأخبرني عن الساعة ؟ قال : « ما المسئول عنها بأعلم بها من السائل » قال : فأخبرني عن أمارتها ؟ قال : « أن تلد الأمة ربتها ،

قوله : « كأنك تراه » صفة مصدر محذوف ، أي عبادة كأنك فيها تراه ، أو حال ، أي والحال كأنك تراه وليس المقصود على تقدير الحالية أن ينتظر بالعبادة تلك الحال فلا يعد قبل تلك الحال ، بل المقصود تحصيل تلك الحال في العبادة ، والحاصل أن الإحسان هو مراعاة الخشوع والخضوع ، وما في معناه في العبادة على وجه راعاه لو كان رانياً ، ولا شك أنه لو كان رانياً حال العبادة لما ترك ما قدر عليه من الخشوع وغيره ، ولا منشأ لتلك المراعاة حال كونه رانياً إلا كونه تعالى رقيقاً عالماً مطلعاً على حاله ، وهذا موجود وإن لم يكن العبد يراه تعالى ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في تعليقه : « فإن لم تكن تراه فإنه يراك » أي وهو يكفي في مراعاة الخشوع بذلك الوجه ، « فإن » على هذا وصلية ، لا شرطية ، والكلام بمنزلة : فإنك وإن لم تكن تراه فإنه يراك — فليفهم — س .

قوله : عن الساعة ، أي متى تقوم — زهر .

قوله : « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » عدل عن قوله : لست بأعلم بها منك إلى لفظ يشعر بالتعميم تعريضاً للسامعين ، أي إن كل مسئول وكل سائل فهو كذلك — زهر ؛ أي هما متساويان في عدم العلم — س .

قوله : « أن تلد الأمة ربتها » اختلف العلماء في معنى ذلك فقال الخطابي : معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم ، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربتها ، لأنه ولد سيدها ؛ قال النووي وغيره : هذا قول الأكثرين ؛ قال الحافظ ابن حجر : لكن في كونه المراد نظر ، لأن استيلاء الإمام كان موجوداً حين المقابلة والاستيلاء على بلاد الشرك وسبي ذراريهم واتخاذهم سراري كان أكثره في صدر الإسلام ، وسياق الكلام يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سيقع قرب قيام الساعة ، وقيل : معناه أن تبيع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك في تداول الممالك المستولدة حتى يشتريها ولدها ، وعلى هذا الذي يكون من الأشراف غلبة الجهل بتحريم أمهات الأولاد والاستهانة بالأحكام الشرعية ، وقيل : معناه أن يكثر العقوق في الأولاد ، فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام ، فأطلق عليه « ربتها » مجازاً لذلك ، أو المراد بالرب المربي ، فيكون حقيقة ؛ قال الحافظ ابن حجر : وهذا الوجه أوجه عندي لعمومه وتحصيله الإشارة إلى أن الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الأمور ، بحيث يصير المربي مربياً

وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان » قال : عمر : فلبث ثلاثاً ، ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا عمر ! هل تدري من السائل ؟ » قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنه جبريل عليه السلام ، أتاكم ليعلمكم أمر دينكم » .

٦ — صفة الإيمان والإسلام

٤٩٩٤ — أخبرنا محمد بن قدامة ، عن جرير ، عن أبي فروة ، عن أبي زرعة ،

والسافل عالياً ، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى : أن يصير الحفاة العراة ملوك الأرض — ز . « أن تلد الأمة ربتها » أي أن تحكم البنت على الأم من كثرة العقوق حكم السيدة على أمها ، ولما كان العقوق في النساء أكثر خصت البنت والأمة بالذكر ، وقد ذكروا وجوهاً آخر في معناه — س . قوله : « الحفاة العراة » كل منهما بضم الأول — س . أي الحفاة جمع حاف ، أي غير متعل ، والعراة جمع عار ، أي المجرد عن الثياب — ح .

قوله : « العالة » جمع عائل ، بمعنى الفقير — س .

قوله : « رعاء الشاء » كل منهما بالمد ، والأول بكسر الراء ، والمراد الأعراب وأصحاب البوادي — س .

قال في النهاية ، الرعاء ؛ بالكسر والمد جمع راعي الغنم ، وقد يجمع على « رعاة » بالضم — ز . قوله : « الشاء » الشاة : الواحدة من الغنم للذكر والأنثى ، والجمع شاء ، أصله شاه وشياه وشواه وأشواه — كذا في القاموس — ح .

قوله : « يتطاولون » بكثرة المال — س .

قوله : ثلاثاً ، قال الحافظ ابن حجر : ادعى بعضهم في هذه الكلمة التصحيف ، وأنها « فلبث ملياً » صغرت ميمها ، فأشبهت « ثلاثاً » لأنها تكتب بلا ألف ، قال : هذه الدعوى مردودة ، فإن في رواية أبي عوانة « فلبثنا ليالي ، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث » ولابن حبان (١٩٦/١) « بعد ثلاثة » ولابن منده « بعد ثلاثة أيام » — ز . ثلاثاً ، أي ثلاث ليال ، وقد جاء هذا في روايات كثيرة ، وهو بيان لقوله : « فلبث ملياً » أي زماناً طويلاً — والله تعالى أعلم — س . قوله : صفة الإيمان ، والإيمان قد قدمنا آنفاً ما قيل في ترادفهما وتباينهما .

٤٩٩٤ — د السنة ١٧ : ٧٤/٥ — مختصراً ، وعن حديث أبي هريرة وحده أخرجه خ الإيمان ٣٧ : ١/١ =

عن أبي هريرة وأبي ذر قالاً : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين ظهرائي أصحابه ، فيجئى الغريب ، فلا يدري أيهم هو حتى يسأل ، فطلبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه ، فبينما له دكاناً من طين كان يجلس عليه ، وإنا لجلوس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه ، إذ أقبل رجل أحسن الناس وجهاً ، وأطيب الناس ريحاً ، كأن ثيابه لم يمسه دنس ، حتى سلم في طرف البساط فقال : السلام عليك يا محمد ! فرد عليه السلام ، قال : ادنو يا محمد ! قال : ادنه ، فما زال يقول : أدنو ، مراراً ويقول له : ادن ، حتى وضع يده على ركبتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : يا محمد ! أخبرني ما الإسلام ؟ قال : « الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتحج البيت ، وتصوم رمضان » قال : إذا فعلت ذلك فقد أسلمت ؟ قال : « نعم » قال : صدقت ، فلما

قوله : دكاناً ، الدكان كـ « الرمان » الحانوت ، والجمع دكاكين ، معرب — قاموس .

قوله : إنا لجلوس ، جمع جالس ، كالقعود ، أو هو من إطلاق المصدر موضع الجمع — س .

قوله : حتى سلم من طرف السباط ، السباط بكسر السين : الصف من الناس ، وفي بعض

النسخ : « حتى سلم في طرف البساط » وهذا يدل على أنهم فرشوا له صلى الله عليه وسلم بساطاً — س .

قوله : ادنو ، صيغة المتكلم من « الدنو » بمعنى القرب ، وهمزة الاستفهام مقدرة — س .

قوله : ادنه ، بسكون الهاء للسكتة — س .

قوله : « أن تعبد الله » أي توحده بلسانه على وجه يعتد به ، فشمّل الشهادتين ، فوافق

هذه الرواية رواية عمر ، وكذا حديث « بني الإسلام على خمس » وجملة « ولا تشرك به شيئاً » للتأكيد — س .

قوله : إذا فعلت ، على صيغة المتكلم — س .

١١٤ ، وتفسير لقمان ٢ : ٥١٣/٨ ، وم الإيمان ١ : ٤٠/١ ، وق المقدمة ٩ : ٢٥/١ ، و حم :

٤٢٦/٢ — المزي : ١٢٠٠٢/١٩٣/٩ .

سمعنا قول الرجل : صدقت ، أنكرناه ، قال : يا محمد ! أخبرني ما الإيمان ؟ قال : « الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، والنبين ، وتؤمن بالقدر » قال : فإذا فعلت ذلك فقد آمنت ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » قال : صدقت ، قال : يا محمد ! أخبرني ما الإحسان ؟ قال : « أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قال : صدقت ، قال : يا محمد ! أخبرني متى الساعة ؟ قال : فنكس فلم يجبه شيئاً ، ثم أعاد ، فلم يجبه شيئاً ، ثم أعاد فلم يجبه شيئاً ، ورفع رأسه فقال : « ما المستول عنها بأعلم من السائل ، ولكن لها علامات تعرف بها : إذا رأيت الرعاء البهم يتناولون في البنيان ، ورأيت الحفاة العراة ملوك الأرض ، ورأيت المرأة تلد ربها ، خمس لا يعلمها إلا الله ، إن الله عنده علم الساعة » [تلا '] ﴿ إن الله عليم خبير — لقمان : ٣٤ ﴾ ثم قال : « لا والذي بعث محمداً بالحق هدى وبشيراً ما كنت بأعلم به

قوله : أنكرناه ، استبعدنا كلامه وقلنا : إنه سائل ومصدق ، وبين الوصفين تناقض — س .
قوله : « الإيمان بالله » أي التصديق بوحدايته ، فالمراد به المعنى اللغوي كما تقدم — س .
قوله : « وتؤمن بالقدر » الظاهر أنه من عطف الفعل على الاسم الصريح ، والنصب في مثله أحسن — س .

قوله : فنكس ، أي طأطأ رأسه ، أي خفضه — س .
قوله : « البهم » بضمين ، نعمت للرعاء ، أي السود ، وقيل : جمع بهيم بمعنى الجهول الذي لا يعرف ، ومنه « أبهم الأمر » إذا لم تعرف حقيقته ، وقيل : أي الفقراء الذين لا شئ لهم ، وعلى هذا فهم رعاء لإبل الغير ، لإبلهم ، إذ المفروض أنه لا شئ لهم ، وقد يقال : من يملك قدر القوت على وجه الضيق لا يسمى غنياً ، ولا يوصف بأن عنده شيئاً ، فلا إشكال ، وقد جاء في بعض روايات الحديث « رعاء الإبل والبهم » بفتح باء وسكون هاء ، هي الصغار من أولاد الضأن والمعز — س .
قوله : خمس لا يعلمها ، دليل على قوله : « ما المستول عنها أعلم من السائل » — س .
قوله : ثم قال ، أي للناس الجالسين عنده بعد أن خرج الرجل من المجلس — س .

من رجل منكم ، وإنه لجبريل عليه السلام نزل ، [في صورة دحية الكلبي] .

٧ — تأويل قول الله عز وجل : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا

قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا — الحجرات : ١٤ — ﴿

٤٩٩٥ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا محمد — وهو ابن ثور — قال

معمر : وأخبرني الزهري ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه قال : أعطى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً ، ولم يعط رجلاً منهم شيئاً ، قال سعد : يا رسول الله ! أعطيت

قوله : في صورة دحية الكلبي ، قال الحافظ بن حجر : قوله : « نزل في صورة دحية » وهم ، لأن دحية معروف عندهم ، وقد قال عمر : ما يعرفه منا أحد ، وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره : « وإنه جبريل جاء ليعلمكم دينكم » حسب ، وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقي الروايات — زهر . قلت : كونه في صورة دحية لا يقتضي أن لا يمتاز عنه بشئ أصلاً ، سيما الامتياز بالأموار الخارجة ، فيجوز أنه ظهر لهم بعض القرائن الخارجة بل الداخلة الخفية أنه غير دحية ، فلا وجه لتوهم الرواة بما ذكر — فليتأمل — س .

قوله : دحية ، بكسر دال وسكون مهملة ومثناة تحت ، وعند ابن ماكولا : بفتح دال — مغني . كان من أجل الناس — انتهى الأرب .

قوله : تأويل إلخ ، هذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم هل هو إسلام يثابون عليه ، أم هو من جنس إسلام المنافقين ؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف ، أحدهما أنه إسلام يثابون عليه ، ويخرجهم من الكفر والنفاق ، وهذا مروى عن الحسن وابن سيرين والنخعي ، وهو قول حماد بن زيد وأحمد بن حنبل ، وكثير من أهل الحديث والسنة : والقول الثاني : أن هذا الإسلام هو الاستسلام خوف السي والقتل مثل إسلام المنافقين ، قالوا : وهؤلاء كفار ، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم ، ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر ، وهذا اختيار البخاري ومحمد بن نصر — كذا في كتاب الإيمان (٩٤ ، ٩٥) ، والأول اختيار ابن جرير وابن كثير ، وعزاه إلى ابن عباس ، وهو الذي حققه ابن تيمية في مواضع من كتاب الإيمان وغيره وصنيع المصنف أيضاً يرشد إليه — والله أعلم .

٤٩٩٥ — خ الإيمان ١٩ : ٧٥/١ ، والزكاة ٥٣ : ٣/٣٤٠ ، م الإيمان ٦٧ : ١/١٣٢ ، والزكاة ٤٥ :

٧٣٢/٢ ، د السنة ١٦ : ٥/٦١ ، ٦٢ — المزني : ٣/٢٩٧/٣٨٩١ .

فلاناً وفلاناً ، ولم تعط فلاناً شيئاً ، وهو مؤمن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أو مسلم ؟ » حتى أعادها سعد ثلاثاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أو مسلم ؟ » ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني لأعطي رجلاً وأدع من هو أحب إليّ منهم ، لا أعطيه شيئاً مخافة أن يكبوا في النار على وجوههم » .

٤٩٩٦ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا هشام بن عبد الملك قال : ثنا سلام ابن أبي مطيع قال : سمعت معمرأ ، عن الزهري ، عن عامر بن سعد ، عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم قسماً ، فأعطى ناساً ومنع آخرين ، فقلت : يا رسول الله ! أعطيت فلاناً [وفلاناً] ، ومنعت فلاناً ، وهو مؤمن ، قال : « لا تقل : مؤمن ، وقل : مسلم » — قال ابن شهاب : ﴿ قالت الأعراب آمنا ﴾ .

قوله : « أو مسلم ؟ » يسكون الواو ، وكأنه أرشده صلى الله عليه وسلم إلى أنه لا يجوز بالإيمان لأنه محله القلب ، فلا يظهر ، وإنما الذي يجوز به هو الإسلام لظهوره ، فقال : أو « مسلم » أي قل : أو مسلم على التردد ، أو المعنى ، أو قل : مسلم بطريق الجزم بالإسلام ، والسكوت عن الإيمان بناء على أن كلمة « أو » إما للتريد ، أو بمعنى « بل » والرواية الآتية تؤيد الوجه الثاني ، وعلى الوجهين يرد أنه لا وجه لإعادة سعد القول بالجزم بالإيمان لأنه يتضمن الإعراض عن إرشاده صلى الله عليه وسلم ، فكانه لقلبه ظن سعد فيه بالخير ، أو لشغل قلبه بالأمر الذي كان فيه ما تنبه للإرشاد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « يكبوا » أي أولئك الذين أعطاهم — س . و« يكبوا » على بناء المفعول من « كبته » فأكب إذا ألقىته على وجهه ، وقلبه — والله أعلم — ح .

قوله : « في النار » أي مخافة أن يردوا لضعف إيمانهم إن لم أعطهم ، أو يتكلموا بما لا يليق فسقطوا في النار — س .

قوله : سلام بن أبي مطيع ، بتشديد اللام ، كذا في المعنى — ح .

٤٩٩٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٤٩٩٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن عمرو ، عن نافع بن جبير بن مطعم ، عن بشر بن سحيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ينادي أيام التشريق : « أنه لا يدخل الجنة — يعني — إلا مؤمن ، وهي أيام أكل وشرب » .

٨ — صفة المؤمن

٤٩٩٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، والمؤمن من آمنه الناس على دمانهم وأموالهم » .

٩ — صفة المسلم

٤٩٩٩ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى ، عن إسماعيل ، عن عامر ، عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

قوله : بشر بن سحيم ، الأول بكسر الأول ، والثاني بضمه ، مصغراً — المغي .
قوله : « لا يدخل الجنة » أي من بين المسلمين ، أو من بين الناس — س . والمراد أنه لا يدخل الجنة دخولاً أولاً من كان مؤمناً ، الكامل إيمانه ، وهو الذي يطلق عليه اسم المؤمن — والله أعلم .
قوله : « (إلا مؤمن) » وفيه أن الإسلام بلا إيمان لا ينفع في دخول دار السلام — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « المسلم من سلم الناس من لسانه ويده » قيل : الألف واللام فيه للكمال نحو « زيد الرجل » أي الكامل في الرجولية ، قال الخطابي : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق الناس ، وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من التنبيه بالأدنى على الأعلى — ز .

٤٩٩٧ — صحيح ، ق الصيام ٣٥ : ٥٤٨/١ — المزي : ٢٠١٩/٩٧/٢ .

٤٩٩٨ — حسن صحيح ، ت الإيمان ١٢ : ١٧/٥ ، حم : ٣٧٩/٢ — المزي : ١٢٨٦٤/٤٤٣/٩ .

٤٩٩٩ — خ الإيمان ٤ : ٥٣/١ ، والرفاق ٢٦ : ٣١٦/١١ ، م الإيمان ١٤ : ٦٥/١ ، د الجهاد ٢ : ٩/٣ ،

حم : ١٦٣/٢ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ — المزي : ٨٨٣٤/٣٤٥/٦ .

« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » .

٥٠٠٠ — أخبرنا حفص بن عمر قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن منصور

ابن سعد ، عن ميمون بن سياه ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا ، فذلكم المسلم » .

قوله : « المسلم » المراد به الكامل في الإسلام ، والمراد بقوله : « من سلم المسلمون » من لا يؤدي أحداً بوجه من الوجوه ، لا باليد ولا باللسان ، وإجراء الحدود والعزير وما يستحقه المرء إصلاح أو طلب للحق لا إيذاء شرعاً ، والمقصود أن الكمال في الإسلام لا يتحقق بدون هذا ، ولا يكون المرء بدون هذا الوصف مؤمناً كاملاً ، لا أنه إذا تحقق هذا الوصف تحقق هذا الكمال في الإسلام ، وإن كان مع ترك الصلاة ونحوها ، لجواز عموم المحمول من الموضوع ، ومثله قوله : « والمؤمن » — والله تعالى أعلم — س .

قوله : سياه ، بكسر المهملة وتخفيف التحتانية ثم هاء متونة ، ويجوز ترك صرفه ، وهو فارسي معناه الأسود ، وقيل : عربي — كذا في الفتح .

قوله : « من صلى صلاتنا إلخ » أي من أظهر شعائر الإسلام ، وقد تقدم الحديث — س ؛ يعني في أول المحاربة (برقم ٣٩٧٣) ، وسيأتي أيضاً تحت عنوان على ما يقاتل الناس (برقم ٥٠٠٦) وهو كالتفسير لهذا ، قال العيني في العمدة (٢/٢٩٩) : فإن قلت جاء عن أبي هريرة : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله » ، فإذا قالوها عصموا مني دمانهم وأموالهم إلا بحقها » وجاء عن ابن عمر « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ، فإذا قالوها عصموا مني » الحديث ، وجاء عن أنس المذكور في هذا الباب فما التوفيق بين هذه الروايات الثلاث ؟ قلت : إنما اختلفت هذه الألفاظ فزادت ونقصت لاختلاف الأحوال والأوقات التي وقعت هذه الأقوال ، وكانت أمور الشريعة تشرع شيئاً فشيئاً ، فخرج كل قول فيها على شرط المفروض في حينه ، فصار كل منها في زمانه شرطاً لحقن الدم وحرمة المال — انتهى ؛

والذي يظهر — والله أعلم — أن فحوى الحديث لبيان التمايز بين المسلمين ويهود ذلك الزمان ، فإنهم كانوا يأنفون عن ذبيحة المسلمين وقبلتهم تعصباً لبيت المقدس ، ويزعمون أنها قبله قومية

لهم ، ويؤيد هذا كلام العلامة الطيبي الذي ذكره العيني في العمدة (٢٩٦/٦) حيث قرر إجراء الكلام على اليهود ، لأنهم خصوصاً يمتنعون من أكل ذبيحة المسلمين ، وهم الذين حين تحولت القبلة شنعوا بقولهم : ﴿ ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ﴾ انتهى ؛ وقال في الفتح (٤٩٧/١) : وحكمة الاقتصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ، ولا يستقبلون قبلتنا ، ومنهم من يذبح لغير الله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ، والإطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم ، بخلاف غير ذلك من أمور الدين — انتهى .

والحاصل أنه ليس المقصود أن من توجد فيه تلك الأمور الثلاثة فقط يحكم عليه بالإسلام ، وإن أنكر سائر الدين أو ضرورياته ، وليست شعري ! كيف يكون مسلماً من يفعل هذه الأمور الثلاثة ثم يعتقد أموراً مناقضة لتوحيد الله تعالى وعبادته ، أو ادعى النبوة ، أو اعتقد إجراء النبوة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، أو جحد أركان الإسلام ، أو أنكر الثابتة بتواتر الأمة ، أو أنكر كون حديث النبي وسنته حجة في الدين ، أو سب الله ورسوله ، أو تأول القرآن تأويلاً غير سائغ في الدين واللغة العربية ، ونحو ذلك مما ثبت بالنصوص الصحيحة الصريحة وإجماع الأمة ، قال العلامة الشاه ولي الله في المسوى (١٣٠/٢) : إن المخالف للدين الحق إن لم يعترف به ولم يدعن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر ، وإن اعترف بلسانه وقبله على الكفر فهو المنافق ، وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون واجتمعت عليه الأمة فهو الزنديق ، كما اعترف بأن القرآن حق ، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحموده ، والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة ، وليس في الخارج جنة ، ولا نار ، فهو الزنديق ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « أولئك الذين نهاني الله عنهم في المنافقين » دون الزنادقة ، ثم التأويل تأويلان : تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة ، وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع ، فذلك الزندقة ، فكل من أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ، أو سؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء قال : لا أثق بهؤلاء الرواة أو قال : أثق بهم ، لكن الحديث مأول ، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله فهو الزنديق ، وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — مثلاً ، ليسا من أهل الجنة ، مع تواتر الحديث في بشارتهما ، أو قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ، لكن معنى هذا الكلام أنه

١٠ — حسن إسلام المرء

٥٠٠١ — أخبرني أحمد بن المعلى بن يزيد قال : ثنا صفوان بن صالح

قال : ثنا الوليد قال : ثنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أسلم العبد فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان أزلفها ، ومحت عنه كل سيئة كان أزلفها ، ثم كان بعد ذلك القصاص : الحسنة بعشرة أمثالها

لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي ، وأما معنى النبوة وهو كون الانسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى فهو موجود في الأئمة بعده ، فذلك هو الزنديق ، وقد أقضى جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذه المجرى — والله تعالى أعلم — انتهى .

قوله : « فحسن إسلامه » بضم سين مخففة ، أي صار حسناً بمواطأة الظاهر الباطن ، ويمكن تشديد السين ليوافق رواية « أحسن أحدكم إسلامه » أي جعله حسناً بالمواطأة المذكورة — س .

قوله : « أزلفها » أي أسلفها وقدمها ، يقال : زلف وزلف « مشدداً ومخففاً » بمعنى واحد ، وهذا الحديث يدل على أن حسنات الكافر موقوفة ، إن أسلم تقبل وإلا ترد ، لامردودة ، وعلى هذا فتح قوله تعالى : ﴿ والذين كفروا أعماهم كسراب ﴾ محمول على من مات على الكفر ، والظاهر أنه لا دليل على خلافه ، وفضل الله أوسع من هذا وأكثر ، فلا استبعاد فيه ، وحديث « الإيمان يجب ما قبله من الخطايا » في السيئات لا في الحسنات — س .

قال في المحكم : أزلف الشيء وزلفه مخففاً ومتقلاً ، قربه ، وفي الجامع : الزلفة تكون في الخير والشر ، وقال في المشارق : زلف بالتخفيف ، أي جمع وكسب ، وهذا يشمل الأمرين ، وأما القرية فلا تكون إلا في الخير — زهر .

قوله : « القصاص » بالرفع ، اسم « كان » أي الماثلة الشرعية وضعها الله تعالى فضلاً منه ولطفاً ، لا العقلية ، وجملة : الحسنة إلخ ، بيان لذلك القصاص ، ونعم القصاص هذا القصاص ما أكرمه سبحانه وتعالى — س .

إلى سبعمائة ضعف ، والسينة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عز وجل عنها .

١١ — أي الإسلام أفضل ؟

٥٠٠٢ — أخبرنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي ، عن أبيه ، قال : ثنا أبو بردة

— وهو بريد بن عبد الله بن أبي بردة ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال : قلت : يا رسول الله ! أي الإسلام أفضل ؟ قال : « من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

١٢ — أي الإسلام خير ؟

٥٠٠٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الخير ،

عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الإسلام خير ؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » .

قوله : « إلى سبعمائة ضعف » متعلق بمقدر ، أي منتهية — زهر .

قوله : « إلا أن يتجاوز الله عز وجل عنها » زاد سمويه في فوائده « إلا أن يغفر الله وهو

الغفور » — زهر .

قوله : قلت ، وفي بعض النسخ : قلنا .

قوله : « أي الإسلام ؟ » قيل : تقديره ، أي ذوي الإسلام ، كما يدل عليه الجواب ، ويوافقه

رواية مسلم « أي المسلمين أفضل ؟ » وبه ظهر دخول « أي » على المتعدد ، ويمكن أن يقال : المراد :

أي أفراد الإسلام أفضل ، ومعنى « من سلم » إلخ ، أي إسلام من سلم — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أي الإسلام خير ؟ ، أي أي خصاله وأعماله خير ، أي كثير النفع للغير وسبب لإرضائه — س .

قوله : « تطعم الطعام » هو في تقدير المصدر : أي إطعام الطعام ، ومثله « تسمع بالمعيدي خير » — س .

قوله : « وتقرأ السلام » مضارع « قرأ » أي تقول : قال أبو حاتم السجستاني ، تقول : « أقرأ

٥٠٠٢ — خ الإيمان ٥ : ٥٤/١ ، م فيه ١٤ : ٦٦/١ ، ت القيامة ٥٢ = الزهد ١١١ : ٦٦١/٤ — المزني :

٩٠٤١/٤٣٧/٦ .

٥٠٠٣ — خ الإيمان ٦ ، ٢٠ : ٥٥/١ ، ٨٢ ، والاستئذان ٩ : ٢١/١١ ، م الإيمان ١٤ : ٦٥/١ ، د الأدب

١٤٢ : ٣٧٩/٥ ، ق الأطعمة ١ : ١٠٨٣/٢ ، حم : ١٦٩/٢ — المزني : ٨٩٢٧/٣٧٩/٦ .

١٣ — على كم بني الإسلام ؟

٥٠٠٤ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : ثنا المعافى — يعني ابن

عمران — عن حنظلة بن أبي سفيان ، عن عكرمة بن خالد ، عن ابن عمر أن رجلاً

عليه السلام « ولا تقول : « أقرئه السلام » فإن كان مكتوباً « اقرئه السلام » أي أجعله يقرؤه — س .
 قوله : على كم بني الإسلام ؟ إنما خص الخمسة بالركنية لأنها أشهر عبادات البشر ، وليست
 ملة من الملل إلا قد أخذت بها والتزمتها ، كاليهود والنصارى والمجوس ، وبقية العرب على اختلافهم
 في أوضاع أدانها ، ولأن فيها ما يكفي عن غيرها ، وليس في غيرها ما يكفي عنها — قاله في الحجة
 (١٦٤/١) : ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام جيد في حكمة بناء الإسلام على خمس في كتاب الإيمان
 (١٠٦) ، قال فيه : والتحقيق أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه
 مطلقاً ، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان ، فيجب على كل من كان قادراً عليه ليعبد الله بها
 مخلصاً له الدين ، وهذه هي الخمس ، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب المصالح ، فلا يعم وجوبها جميع
 الناس ، بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما يتبع
 ذلك من إمارة وحكم وفتيا وإقراء وتحديث ، وغير ذلك ، وإما أن يجب بسبب حقاً للآدميين يختص به
 من وجب له وعليه ، وقد يسقط بإسقاطه ، فحقوق العباد مثل قضاء الديون ورد الغصوب والعواري
 والودائع والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض إنما هي حقوق للآدميين ، وإذا أبرؤا منها
 سقطت ، وتجب على شخص دون شخص في حال دون حال لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر ،
 ولهذا يشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى بخلاف الخمسة ، فإنها من خصائص المسلمين ، وكذلك
 ما يجب من صلة الأرحام وحقوق الزوجة والأولاد والجيران والشركاء والفقراء ، وما يجب من أداء
 الشهادة والفتيا والقضاء والإمارة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ، كل ذلك يجب بأسباب
 عارضة على بعض الناس دون بعض لجلب منافع ودفع مضار ، لو حصلت بدون فعل الإنسان لم تجب ،
 فما كان مشتركاً فهو واجب على الكفاية ، وما كان مختصاً فإنما يجب على زيد دون عمرو ، لا يشترك
 الناس في وجوب عمل بعينه على كل أحد قادر سوى الخمس — إلى آخر ما قاله رحمه الله تعالى .

٥٠٠٤ — خ الإيمان ٢ : ٤٩/١ ، م فيه ٥ : ٤٥/١ ، ت فيه ٣ : ٥/٥ ، حم : ٢٦/٢ ، ٩٣ ، ١٢٠ ،

١٤٣ — المزي : ١٤/٦ : ٧٣٤٤ .

قال لله : ألا تغزرو ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « بني الإسلام على خمس :

قوله : ألا تغزرو ؟ ، قال سمعت إلخ ، كأنه فهم أن السائل يرى الجهاد من أركان الإسلام ، فأجاب بما ذكر ، وإلا فلا يصح التمسك بهذا الحديث في ترك ما لم يذكر في هذا الحديث — وهذا ظاهر — س .

قوله : « بني الإسلام على خمس » قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في أماليه : فيه إشكال لأن الإسلام إن أريد به الشهادة فهو مبني عليها لأنها شرط في الإيمان ، مع الإمكان الذي هو شرط في الخمس ، وإن أريد به الإيمان فكذلك لأنه شرط ، وإن أريد به الانقياد ، والانقياد هو الطاعة ، والطاعة فعل المأمور به ، والمأمور به هي هذه الخمس لا على سبيل الحصر ، فيلزم بناء الشئ على نفسه ، قال : والجواب أنه التذلل العام الذي هو اللغوي ، لا التذلل الشرعي الذي هو فعل الواجبات ، حتى يلزم بناء الشئ على نفسه ، ومعنى الكلام أن التذلل اللغوي يترتب على هذه الأفعال مقبولاً من العبد طاعة وقربة ، وقال في مواضع أخر : إن قيل : هذه الخمس هي الإسلام فما المبني عليه ؟ فالجواب أن المبني هو الإسلام الكامل لا أصل الإسلام ، وقال في فتح الباري (٤٩/١) : فإن قيل : الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شئ منها إلا بعد وجودها ، فكيف يضم مبنى على مبنى عليه في مسمى واحد ؟ أجيب بجواز ابتداء أمر على أمر ، وابتداء الأمرين على أمر آخر ، فإن قيل : المبني لا بد أن يكون غير المبني عليه ؟ أجيب بأن المجموع غير من حيث الانفراد ، عين من حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة : أحدها أوسط ، والبقية أركان ، فما دام الأوسط قائماً فسمي البيت موجود ، ولو سقط أحد من الأركان ، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، فالبيت بالنظر إلى مجموع شئ واحد ، وبالنظر إلى أفراده أشياء ، وأيضاً بالنظر إلى رأسه أصلي والأركان تبع وتكملة — زهر ؛

« بني الإسلام إلخ » يريد أنه لا بد من اجتماع هذه الأمور الخمسة ليكون الإسلام سالماً عن خطر الزوال ، وكلما زال واحد من هذه الأمور يخاف زوال الإسلام بتمامه ، وللتبيه على هذا المعنى أتى بلفظ البناء ، وفيه تشبيه الإسلام ببيت خمسة زواياه ، وتلك الزوايا أجزاؤه ، فوجودها أجمع يكون البيت سالماً ، وعند زوال واحد يخاف على تمام البيت وإن كان قد يبقى معيوباً أياماً — والله تعالى أعلم — س .

شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج وصيام رمضان .

١٤ — البيعة على الإسلام

٥٠٠٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي إدريس الخولاني ،

عن عبادة بن الصامت قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس ، فقال : « تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا — قرأ عليهم الآية : — فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عز وجل عليه فهو إلى الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له » .

قوله : « شهادة أن لا إله إلا الله » مخفوض على البدل من « خمس » ويجوز الرفع على حذف الخبر ، والتقدير : منها شهادة أن لا إله إلا الله ، أو على حذف المبتدأ والتقدير : أحدها شهادة أن لا إله إلا الله — زهر . والمراد الشهادة بالتوحيد على وجه يعتد بها ، وهو أن تكون مقرونة بالشهادة — والله تعالى أعلم — س . كذا في الأصل ، والظاهر أنه سقط من الناسخ لفظه « بالرسالة أو بالنبوة » أو نحوهما ، وإلا فلا يستقيم المعنى — والله أعلم — ح .

قوله : قرأ عليهم الآية ، أي آية الممتحنة وهي ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ﴾ الآية والله أعلم بالصواب — ح .

قوله : « فمن وفى منكم » قال السيوطي : بالتخفيف والتشديد ، أي ثبت على العهد — س .

قوله : « فأجره على الله » أطلق هذا على سبيل التخييم لأنه لما ذكر المبالغة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر في موضع أحدهما — زهر .

قال السندي : تعظيم للأجر بإضافته إلى عظيم ، والحديث قد سبق ، وكذا الذي بعده .

قوله : « من ذلك » المراد ما ذكر بعد بقرينة أن المخاطب بذلك المسلمون ، فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراج ، ويؤيده رواية مسلم « ومن أتى منكم حداً » إذ القتل على الإشراك لا يسمى حداً ، قلت : ويرشد إليه قوله : « فستره الله » فإن السر بالمعصية أليق — زهر .

١٥ — على ما يقاتل الناس ؟

٥٠٠٦ — أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم قال : أخبرنا حبان قال : أخبرنا عبد الله عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، واستقبلوا قبلتنا ، وأكلوا ذبيحتنا ، وصلوا صلاتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، ولهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم » .

١٦ — ذكر شعب الإيمان

٥٠٠٧ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا سليمان — وهو ابن بلال — ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن

قوله : عبد الله ، هو ابن المبارك كما صرح به المؤلف في آخر كتاب الإيمان (برقم ٥٠٤٢) .
قوله : « إلا بحقها » أي الدماء والأموال ، يعني هي معصومة إلا عن حق يجب فيها كقود ، وردة ، وحد ، وترك صلاة وزكاة بتأويل باطل ، وحق آدمي ، فالباء بمعنى « عن » أو « من » أي فقد عصموها إلا عن حقها ، أو من حقها ، أو إلا بحق كلمة التوحيد ، وحقها ما تبعها من الأفعال والأقوال الواجبة التي لا يتم الإسلام إلا بها ، ففائدة النص عليه دفع توهم أن قضية جعل غايته المقاتلة وجود ما ذكر أن من شهد عصم دمه وإن جحد الأحكام — انتهى من فيض القدير (١٨٩/٢) ؛ وقد ورد تفسير حقها بذلك عن أنس خرج الطبراني وابن جرير الطبري ولفظه « قيل : وما حقها قال : زنا بعد إحصان ، وكفر بعد إيمان ، وقتل نفس فيقتل بها » كذا في شرح الخمسين (الحديث الثامن) ؛ ويشهد لهذا حديث عائشة ، وقد تقدما في الحاربة تحت عنوان « ذكر ما يحل به دم المسلم » (برقم ٤٠٢١ ، ٤٠٢٢) . قال الحافظ ابن رجب في شرح الخمسين : والقتل بكل واحدة من هذه الخصال الثلاث متفق عليه بين المسلمين — انتهى ؛ وقد ثبت أن أبا بكر — رضي الله عنه — أدخل في هذا الحق فعل الزكاة والصلاة ، ويؤيده بعض الأحاديث وراجع التفصيل في شرح الخمسين (الحديث الثامن) .

٥٠٠٦ — صحيح ، انظر رقم ٣٩٧٢ .

٥٠٠٧ — خ الإيمان ٣ : ٥١/١ ، م فيه ١٢ : ٦٣/١ ، د السنة ١٥ : ٦٥/٥ ، ت الإيمان ٦ : ١٠/٥ ، ق المقدمة ٩ :

٢٢/١ ، حم : ٤١٤/٢ ، ٤٤٢ — المزي : ١٢٨١٦/٤٢٩/٩ .

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، والحياء شعبة من الإيمان » .

٥٠٠٨ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا أبو داود ، عن سفيان ؛ قال : وثنا

أبو نعيم قال : ثنا سفيان ؛ عن سهيل ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أفضلها لا إله إلا الله ، وأوضعها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » .

٥٠٠٩ — حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي قال : ثنا خالد — يعني ابن الحارث — ،

عن ابن عجلان ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحياء شعبة من الإيمان » .

قوله : « بضع وسبعون » بكسر الباء ، وحكى فتحها ، وهو عدد مبهم يقيد بما بين الثلاث إلى التسع ، كما جزم به القزاز ، وقال ابن سيده : إلى العشر ، وقيل : من واحد إلى تسعة ، وقيل : من اثنين إلى عشرة ، وعن الخليل : البضع السبع — زهر . هو في العدد ما بين الثلاث إلى التسع ، وهو الصحيح — س . وهو كناية عن الكثرة ، فإن أسماء العدد كثيراً ما تحيى كذلك ، فلا يرد أن العدد قد جاء في بيان شعب مختلفاً — س .

قوله : « شعبة » بضم ، أي قطعة ، والمراد الخصلة — زهر .

قوله : سهيل ، وفي بعض النسخ : سهل ، وهو خطأ .

قوله : « لا إله إلا الله » المراد بـ « لا إله إلا الله » مجموع الشهادتين عن صدق قلب ، أو الشهادة بالتوحيد فقط ، لكن عن صدق قلبه على أن الشهادة بالرسالة شعبة أخرى — س .

قوله : « أوضعها » أي أدناها كما في رواية الصحيحين — ز .

قوله : « إماطة » إماطة الشيء عن الشيء : إزالته عنه وإذهابه — س .

قوله : « الأذى » هو ما يؤذي في الطريق كالشوك والحجر والنجاسة ونحوها — زهر .

قوله : « والحياء » بالمدة لغة ، تغير وانكسار يعتري المرء من خوف ما يعاب به ، وفي الشرع :

خلق يبعث على اجتناب القبيح ، وينع من التقصير في حق ذي حق ، والمراد ههنا استعمال هذا الخلق

١٧ — تفاضل أهل الإيمان

٥٠١٠ — أخبرنا إسحاق بن منصور وعمرو بن علي ، عن عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي عمار ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ملئ عمار إيماناً إلى مشاشه » .

٥٠١١ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى منكراً فليغيره بيده ، على قاعدة الشرع — والله تعالى أعلم — س .

فإن قيل : الحياء من الفرائض فكيف جعل شعبة من الإيمان ؟ أوجب بأنه قد يكون تخلقاً ، وقد يكون غريزة ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الإيمان لهذا ولكونه باعثاً على فعل الطاعة ، وحاجزاً عن فعل المعصية ، ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير ، لأن ذلك ليس شرعياً ، فإن قيل : لم أفرد بالذكر هنا ؟ أوجب بأنه كالداعي إلى باقي الشعب ، إذ الحيى يخاف فضيحة الدنيا والآخرة ، فيأتمر وينزجر — زهر .

قوله : « ملئ » على بناء المفعول — س .

قوله : « مشاشه » بضم ميم وتخفيف ، هي رأس العظام كالمرفقين والكفين والركبتين — س .

قوله : « من رأى منكراً فليغيره بيده » ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : فيه سؤالان : الأول ما العامل في المجرورين الآخرين ؟ الثاني : قوله : « وذلك أضعف الإيمان » مشكل لأنه يدل على ذم فاعله ، وأيضاً فقد يعظم إيمان الشخص ، وهو لا يستطيع التغير بيده ، فلا يلزم من المعجز عن التغير ضعف الإيمان ، لكنه قد جعله أضعف الإيمان ، فما الجواب ؟ قال : والجواب عن الأول أنه لا يجوز أن يكون العامل يغيره المنطوق به ، لأنه لو كان كذلك لكان المعنى : فليغيره بلسانه وقلبه ، لكن التغير لا يتأتى باللسان

٥٠١٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وعند ق في المقدمة عن علي — المزى : ١١/١٩٥/١٥٦٥٣ .

٥٠١١ — م الإيمان ٢٠ : ٦٩/١ ، د الصلاة ٢٤٨ : ١/٦٧٧ ، ٦٧٨ ، والملاحم ١٧ : ٤/٥١١ ، ت الفتن ١١ :

٤/٤٧٠ ، ق الإقامة ١٥٥ : ١/٤٠٦ ، والفتن ٢٠ : ٢/١٣٣٠ ، حم ٩/٣ ، ١٠ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤

— المزى : ٣/٣٦٨/٤٠٨٥ .

فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه : وذلك أضعف الإيمان .

٥٠١٢ — حدثنا عبد الحميد بن محمد قال : ثنا مخلد قال : ثنا مالك بن مغول ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد الخدري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من رأى منكراً فغيره بيده ، فقد برئ ، ومن لم يستطع أن يغيره بيده فغيره بلسانه فقد برئ ، ومن لم يستطع أن يغيره بلسانه فغيره بقلبه فقد برئ ، وذلك أضعف الإيمان » .

١٨ — زيادة الإيمان

٥٠١٣ — أخبرنا محمد بن رافع قال : ثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن

ولا بالقلب ، فيتعين أن يكون العامل : فليكره بلسانه وليكره بقلبه فيبت لكل واحد من الأعضاء ما يناسبه ، وعن الثاني أن المراد بالإيمان هنا الإيمان المجازي الذي هو الأعمال ، ولا شك أن التقرب بالكراهة ليس كالتقرب بالذي ذكره قبله ، ولم يذكر ذلك للذم ، وإنما ذكر ليعلم المكلف حقارة ما حصل في هذا القسم فيرتقي إلى غيره — ز .

قوله : « فإن لم يستطع » أي تغييره وإزالته بيده — س .

قوله : « فبلسانه » أي فليكره بلسانه — س .

قوله : « فبقلبه » أي فليكره بقلبه ، وليس المراد فليغيره بلسانه وقلبه ، إذ اللسان والقلب

لا يصلحان للتغير عادة ، سيما بالنظر إلى غير المستطيع — س .

قوله : « وذلك » أي الاكتفاء بالكراهة بالقلب — س .

قوله : « أضعف الإيمان » أضعف أعمال الإيمان المتعلقة بإنكار المنكر في ذاته ، لا بالنظر إلى

غير المستطيع ، فإنه بالنظر إليه هو تمام الوسع والطاقة ، وليس عليه غيره — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « فقد برئ » أي من المشاركة مع أهله في الإثم — س .

قوله : « زيادة الإيمان » وترجمة الإمام البخاري (١٠٣/١) على أحاديث الباب « زيادة

٥٠١٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٠١٣ — خ التوحيد ٣٤ : ٤٢٠/١٣ — ٤٢٢ ، م الإيمان ٨١ : ١٦٧/١ — ١٧١ ، ق المقدمة ٩ : ٢٣/١ ، حم :

٩٤/٣ ، ٩٥ — المزني : ٤١٧٨/٤١١/٣ .

زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما مجادلة أحدكم في الحق يكون له في الدنيا بأشدَّ مجادلةً من المؤمنين لربهم في إخوانهم الذين أدخلوا النار ؟ قال : يقولون : ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ، ويصومون معنا ، ويحجون معنا ، فأدخلتهم النار » قال : « فيقول : اذهبوا فأخرجوا من عرفتم منهم »

الإيمان ونقصانه ، قال المحقق ابن القيم في تهذيب السنن (٥٦/٦) : وكل هذه النصوص صحيحة صريحة لا تحتمل التأويل في أن نفس الإيمان القائم بالقلب يقبل الزيادة والنقصان ، وبعضهم أرجح من بعض — انتهى ؛ وشرح شيخه الإمام ابن تيمية في كتاب الإيمان (٩٢ — ٩٤) وجوه زيادة الإيمان ونقصانه ، شرحاً وافياً ؛ قال السندي في تعليقه على ابن ماجه (١٣٨/١) : وبالجملية تواطأت أقوال الصحابة والتابعين بل الكتاب والسنة على جواز أن يقال : « الإيمان يزيد » والنقصان من لوازم الزيادة ، فثبت أن الإيمان يوصف بالزيادة والنقصان في لسان الشرع ، أعم من أن يكون ذلك الوصف وصفاً له باعتبار نفس الماهية ، أو باعتبار أمور خارجة عنها ، إذ السلف كانوا يتبعون الوارد ولا يلتفتون إلى نحو تلك المباحث الكلامية التي استخرجها المتأخرون — انتهى ؛ وقال الشاه ول الله في الحجة (١٦٢/١) : الإيمان الذي يدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز بالدرجات ، وهو متناول لكل اعتقاد حسن وعمل مرضي وملكية فاضلة ، وهو يزيد وينقص — انتهى بتلخيص ؛ وزعم بعض من همش الكتاب من الحنفية أن النزاع في زيادة الإيمان ونقصانه ، لفظي وهو مردود بما قال صاحب الفيض منهم : من أن النزاع ليس لفظياً ، فإنه بعيد عن أئمة الدين — انتهى ؛ وبأن أحاديث الكتاب وغيرها صريحة في زيادة ذات الإيمان ونقصانه ، ولا معارض لها الملجئ إلى صرفها عن الظاهر ، وراجع ما حققه شيخ الإسلام في كتاب الإيمان (١٦٤ — ١٦٦) .

قوله : « يكون له » صفة « الحق » على أن تعريفه للجنس — س .

قوله : « بأشدَّ مجادلة » بنصب « مجادلة » على التمييز ، وفيه مبالغة حيث جعل المجادلة

ذات مجادلة ولا يجوز جر مجادلة بإضافة اسم التفضيل إليها ، لأنه يلزم الجمع بين الإضافة « ومن » واسم التفضيل لا يستعمل بهما ، وأيضاً التكثير يأبى احتمال الإضافة — س .

قوله : « من المؤمنين » أي مجادلة المؤمنين — س .

قوله : « ادخلوا » على بناء المفعول — س .

قوله : « ربنا ! » بتقدير حرف النداء : أي يا ربنا — س .

قال : « فيأتونهم فيعرفونهم بصورهم ، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ، ومنهم من أخذته إلى كعبيه ، فيخرجونهم ، فيقولون : ربنا قد أخرجنا من أمرتنا » قال : « ويقول : أخرجوا من كان في قلبه وزن دينار من الإيمان ، ثم قال : من كان في قلبه وزن نصف دينار ، حتى يقول : من كان في قلبه وزن ذرة » قال : أبو سعيد : فمن لم يصدق فليقرأ هذه الآية ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ — إِلَى عَظِيمَا — النساء : ٤٨ — ﴾ .

٥٠١٤ — أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال : ثنا أبي ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب قال : حدثني أبو أمامة بن سهل ، أنه سمع أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ ، وعليهم قمص ، منها ما يبلغ الثدي ، ومنها ما يبلغ دون ذلك ، وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره » فما أولت ذلك ؟ يا رسول الله ! قال : « الدين » .

٥٠١٥ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا جعفر بن عون قال : ثنا أبو عميس ، عن

قوله : « بصورهم » فإن صورة الوجه لا تتغير بالنار ، لأن النار لا تأكل أعضاء السجود ، فانظر أنه كيف يكون هذا وإن لم يكن في القلوب محبة في الدنيا ، فلعل من لا يتحابون لا يشفعون هذه الشفاعة ، والله تعالى يدخل الجنة في قلوبهم في تلك الحالة ، ثم الحديث يدل على أن الإيمان يزيد وينقص وهو ... — س .

كذا في الأصل « وهو » فهنا سقط من بعض النسخ أي وهو الصحيح ، أو وهو مذهب السلف ونحوه ، أو كان — رضي الله عنه — يريد أن ييسط القول فيه فأخره إلى وقت آخر فلم يتفق له تبييضه — والله تعالى أعلم بالصواب — ح .

قوله : « يعرضون » على بناء المفعول — س .

قوله : « الثدي » بضم مثله وتشديد ياء ، جمع ثدي ، بفتح فسكون — س .

٥٠١٤ — خ الإيمان ١٥ : ٧٣/١ ، وفصائل الصحابة ٦ : ٤٣/٧ ، والتعير ١٧ ، ١٨ : ٣٩٥/١٢ ، ٣٩٦ ، م فضائل الصحابة ٢ : ١٨٥٩/٤ ، ت الروايات ٩ : ٥٣٩/٤ ، ٥٤٠ ، حم : ٨٦/٣ — المزي : ٣٩٦١/٣٢٨/٣ .

٥٠١٥ — صحيح ، انظر رقم ٣٠٠٥ .

قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل من اليهود إلى عمر بن الخطاب فقال : يا أمير المؤمنين ! آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً ، قال : أي آية ؟ قال : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً — المائدة : ٣ ﴾ فقال عمر : إني لأعلم المكان الذي نزلت فيه ، واليوم الذي نزلت فيه ، نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرفات في يوم الجمعة .

١٩ — علامة الإيمان

٥٠١٦ — أخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا بشر — يعني ابن المفضل — قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، أنه سمع أنساً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » .

قوله : ذلك اليوم ، أي يوم نزولها — س .

قوله : ﴿ أكملت لكم ﴾ فيه نسبة الإكمال إلى الدين ، وأخذ منه المصنف القول بزيادة الإيمان وفيه خفاء لا يخفى — قاله السندي ؛ ووجه أخذ المصنف ظاهر ، فإن الكمال مستلزم للنقص ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ، فلا خفاء ، واستدل بهذه الآية على زيادة الإيمان ونقصانه سفيان بن عيينة وتبعه أبو عبيدة ، والإمام البخاري في صحيحه (١٠٣/١) — والله أعلم — وراجع الفتح (١٠٣/١ ، ١٠٤) .
قوله : في عرفات في يوم الجمعة ، أي فقد جمع الله تعالى لنا في يوم نزولها عيدين مئة منه تعالى ، من غير تكلف منا ، فله الحمد على تمام نعمته — س .

قوله : « حتى أكون أحب » « أفعل » مبني للمفعول ، وقد سبق (برقم ٤٩٩٠) ما قيل : أن المراد به المحبة الاختيارية لا الطبيعية ، وكذا ذكروا أن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن » لا يكمل إيمانه — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « أحب إليه من ولده » هو « أفعل » بمعنى المفعول ، وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله : « إليه » لأن الممتنع الفصل بأجنبي — زهر .

قوله : « من ولده ووالده » قال الحليمي : أصل هذا الباب أن تقف على مدائح رسول الله

٥٠١٧ — أخبرنا الحسين بن حريث قال : ثنا إسماعيل ، عن عبد العزيز ؛ ح وأخبرنا عمران ابن موسى قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا عبد العزيز ؛ عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين » .

٥٠١٨ — أخبرنا عمران بن بكار قال : ثنا علي بن عياش قال : ثنا شعيب قال : ثنا أبو الزناد ، مما حدثه عبد الرحمن بن هرمز ، مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده ! لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده » .

٥٠١٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا النضر قال : ثنا شعبة ؛ ح وأخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا بشر قال : ثنا شعبة ؛ عن قتادة قال : سمعت أنساً يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : — وقال حميد بن مسعدة في حديثه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : — « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

صلى الله عليه وسلم والخاصن الثابتة له في نفسه ، ثم على حسن آثاره في دين الله وما يجب له من الحق على أمته شرعاً وعادة ، فمن أحاط بذلك وسلم عقله علم أنه أحق بالحب من الوالد الفاضل في نفسه البر الشفيق على ولده — زهر .

قوله : « حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » من خير الدنيا والآخرة ، والمراد الجنس لا خصوص النوع والفرد ، إذ قد يكون خيراً لا يقبل الاشتراك كالوسيلة ، أو لا يليق لغير من له ، ونحو ذلك — والله تعالى أعلم ؛ ثم المراد بهذه الغاية وأمثالها أنه لا يكمل الإيمان بدونها ، لا أنها وحدها كافية في كمال الإيمان ، ولا يتوقف الكمال بعد حصولها على شئ آخر ، حتى يلزم التعارض بين هذه

٥٠١٧ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١/٢٧٠ و ٩٩٣/٢٧٩ و ١٠٤٧/٢٧٩ .

٥٠١٨ — خ الإيمان ٨ : ٥٨/١ — المزي : ١٠/١٧٥ و ١٣٧٣٤ .

٥٠١٩ — خ الإيمان ٧ : ٥٧/١ ، م فيه ١٧ : ٦٧/١ ، ت الزهد ١٢٤ = القيامة ٥٩ : ٦٦٧/٤ ، ق

المقدمة ٩ : ٢٦/١ ، ويأتي عند المؤلف برقم ٥٠٤٢ — المزي : ١/٣٢٢ و ١٢٣٩ .

٥٠٢٠ — أخبرنا موسى بن عبد الرحمن قال : ثنا أسامة ، عن حسين — وهو المعلم — ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفس محمد بيده ! لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير » .

٥٠٢١ — أخبرنا يوسف بن عيسى قال : أخبرنا الفضل بن موسى قال : أخبرنا الأعمش ، عن عدي ، عن زر قال : قال علي : إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إلي أنه « لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلا منافق » .

٥٠٢٢ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد — يعني ابن الحارث — ، عن شعبة ، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر ، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حب الأنصار آية الإيمان ، وبغض الأنصار آية النفاق » .

الغايات الواردة في مثل هذه الأحاديث — فليتأمل — س .

قوله : « من الخير » قال في فتح الباري : الخير كلمة جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية وتخرج النهيات — ز .

قوله : « لا يحبك » أي حباً لا تنقأ على وجه الإفراط ، فإن الخروج عن الحد غير مطلوب ، وليس من علامات الإيمان ، بل قد يؤدي إلى الكفر ، فإن قوماً قد خرجوا عن الإيمان بالإفراط في حب عيسى عليه السلام — س .

قوله : « حب الأنصار » نصرتهم ، وكذا بغضهم لذلك ، وأما الحب والبغض لما يجري بين الناس من الأمور الدنيوية فخارجان عن هذا الحكم — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛

وقال في الحجة (١/١٦٣) : والفقه فيه أن العرب المعديّة واليمية ما زالوا يتنازعون بينهم حتى جمعهم الإيمان ، فمن كان جامع الهمة على إعلاء الكلمة زال عند الحق ، ومن لم يكن جامعاً بقي فيه النزاع .

٥٠٢٠ — صحيح ، انظر ما قبله — الزبي : ١١٥٣/٣٠٣/١ .

٥٠٢١ — م الإيمان ٣٣ : ٨٦/١ ، ق المقدمة ١١ : ٤٢/١ ، حم : ٨٤/١ ، ٩٥ ، ١٢٨ ، ويأتي برقم

٥٠٢٥ — الزبي : ١٠٠٩٢/٣٧٢/٧ .

٥٠٢٢ — خ الإيمان ١٠ : ٦٢/١ ، ومناقب الأنصار ٤ : ١١٣/٧ ، م الإيمان ٣٣ : ٨٥/١ ، حم :

١٣٠/٣ ، ١٣٤ ، ٢٤٩ — الزبي : ٩٦٢/٢٥٩/١ .

٢٠ — علامة المنافق

٥٠٢٣ — أخبرنا بشر بن خالد قال : ثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن سليمان ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أربعة من كن فيه كان منافقاً ، أو كانت فيه خصلة من الأربع كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

٥٠٢٤ — حدثنا علي بن حجر قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا أبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « آية النفاق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اتهم خان » .

قوله : « من كن فيه » أي مجتمعة ، ثم المرجو أن هذه الأربع مجتمعة على وجه الاعتقاد والدوام لا توجد في مسلم ، إذ المسلم لا يخلو عن عيب ، فلا حاجة للحديث إلى تأويل ، فإن الحديث من الإخبار بالغيب — س .

أقول : تأويل الحديث بأن المراد بالنفاق النفاق العملي لا الاعتقادي ، أقرب من تأويل الشارح — والله أعلم — ح .

قوله : « إذا عاهد » العهود هي المواثيق المؤكدة بالإيمان ووضع الأيادي — س .

قوله : « فجر » أي شتم وسب ، وذكر ما لا يليق — س .

قوله : « آية النفاق ثلاث » قال النووي : هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلاً ، من حيث أن هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره ، قال : وليس فيه إشكال ، بل معناه صحيح ، والذي قاله المحققون أن معناه أن هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم — زهر . =

٥٠٢٣ — خ الإيمان ٢٤ : ٨٩/١ ، والمظالم ١٧ : ١٠٧/٥ ، والحزبية ١٧ : ٢٧٩/٦ ، م الإيمان ٢٥ : ٧٨/١ ، د السنة

١٦ : ٦٤/٥ ، ت الإيمان ١٤ : ١٩/٥ ، حم : ٢٠ ، ١٩٨ ، ١٨٩/٢ ، ٢٠٠ — المزي : ٨٩٣١/٣٨١/٦ .

٥٠٢٤ — خ الإيمان ٢٤ : ٨٩/١ ، والشهادات ٢٨ : ٢٨٩/٥ ، والوصايا ٨ : ٣٧٥/٥ ، والأدب ٦٩ : ٥٠٧/١٠ ،

م الإيمان ٢٥ : ٧٨/١ ، ت فيه ١٤ : ١٩/٥ ، حم : ٣٥٧/٢ — المزي : ١٤٣٤١/٣١٣/١٠ .

٥٠٢٥ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال : ثنا وكيع ، عن الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن زر بن حبيش ، عن علي قال : عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق » .

٥٠٢٦ — أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث ، ثنا المعافى قال : ثنا زهير قال : ثنا منصور بن المعتمر ، عن أبي وائل قال : قال عبد الله : ثلاث من كن فيه فهو منافق : إذا حدث كذب ، وإذا أؤتمن خان ، وإذا وعد أخلف ، فمن كانت فيه واحدة منهن لم تنزل فيه خصلة من النفاق حتى يتركها » .

٢١ — قيام رمضان

٥٠٢٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قام شهر رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

٥٠٢٨ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن ابن شهاب ؛ ح والحرث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد ابن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قام رمضان

= قوله : « ثلاث » أي مجموع ثلاث ، ولعل هذه الثلاث مجتمعة مثل تلك الأربع — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « أن لا يحبني » أي لصحبي وقرابتي ، وما أعطاني ربي من الفضائل والكرامات ، وكذا البغض ، وليس الحب والبغض للأمر الديني منه — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « إيماناً » أي لأجل الإيمان بالله تعالى ورسوله ، أو لأجل الإيمان بفضل رمضان — س .

قوله : « احتساباً » أي لأجل طلب الأجر منه تعالى ، لا لأجل رياء وسمعة — س .

٥٠٢٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٢١ .

٥٠٢٦ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩٣٠٩/٥٧/٧ ألف .

٥٠٢٧ ، ٥٠٢٨ — صحيح ، انظر رقم ١٦٠٣ .

إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه .

٥٠٢٩ — أخبرنا محمد بن إسماعيل قال : ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال : ثنا جويرية ، عن مالك ، عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وحيد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

٢٢ — قيام ليلة القدر

٥٠٣٠ — أخبرنا أبو الأشعث قال : ثنا خالد — يعني ابن الحارث — قال : ثنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : حدثني أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » .

٢٣ — الزكاة

٥٠٣١ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : ثنا ابن القاسم ، عن مالك قال : حدثني أبو سهيل ، عن أبيه ، أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ، ثائر الرأس يسمع دوي صوته ، ولا يفهم ما يقول ، حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام ، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات في اليوم والليلة » قال : هل عليّ غيرهن ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » قال رسول الله صلى

قوله : ثائر الرأس ، أي منتشر شعر الرأس — س .

قوله : يسمع ، على بناء المفعول ، أو بالنون على بناء الفاعل — س .

قوله : دوي صوته ، بفتح دال وكسر واو وتشديد ياء ، وحكى ضم الدال ، هو ما يظهر من الصوت عند شدته وبعده في الهواء ، شبيهاً بصوت النحل ، والحديث قد سبق مشروحاً في أول كتاب الصلاة (برقم ٤٥٩) — س .

٥٠٢٩ ، ٥٠٣٠ — صحيح ، انظر رقم ١٦٠٣ .

٥٠٣١ — صحيح ، انظر رقم ٤٥٩ .

الله عليه وسلم : « وصيام شهر رمضان » قال : هل عليّ غيره ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة ، فقال : هل عليّ غيرها ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » فأدبر الرجل وهو يقول : لا أزيد على هذا ولا أنقص منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفلح إن صدق » .

٢٤ — الجهاد

٥٠٣٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن سعيد ، عن عطاء بن ميناء ، سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « انتدب الله لمن يخرج في سبيله لا يخرج به إلا الإيمان بي والجهاد في سبيلي ، أنه ضامن ، حتى أدخله الجنة بأيهما كان ،

قوله : « انتدب الله » أي سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل : بمعنى أجاب إلى المراد ، ففي الصحاح : ندبت فلاناً لكذا فانتدب ، أي أجاب إليه ، وقيل : معناه تكفل بالمطلوب ، ويدل عليه رواية البخاري في باب الجهاد بلفظ « تكفل الله » ولفظ « توكل الله » ووقع في رواية الأصيلي « انتدب » بياء مشاة تحية مهموزة ، بدل النون من « المأدبة » وأطبقوا على أنه تصحيف — زهر .

والحديث قد سبق مشروحاً في كتاب الجهاد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « يخرج به إلا الإيمان بي » هو بالرفع على أنه فاعل « يخرج » والاستثناء مفرغ ، وقوله : « بي » فيه عدول عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم ، قال ابن المبارك : كان الظاهر أن يقال : إلا الإيمان به والجهاد في سبيله ، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أي انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً : لا يخرج به إلا الإيمان بي ، ولا يخرج به مقول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله ، وتعقبه شهاب الدين ابن المرحل : بأن حذف الحال لا يجوز ، فالأولى أنه من باب الالتفات ، وهو متجه — كذا في الفتح (٩٣/١) . وقال السيوطي في الزهر متعقبا على ابن المرحل : قلت : هذا خطأ فإن شرط الالتفات أن يكون الجملتان من متكلم واحد ، وقوله : « انتدب الله لمن يخرج في سبيله » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقوله : « لا يخرج به إلا الإيمان بي والجهاد في سبيلي » من كلام الله تعالى ، فلا يصح أن يكون التفاتاً ، لأن الجملتين ليستا من متكلم

إما بقتل ، وإما وفاة ، أو أن يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه ، ينال ما نال من أجر أو غنيمة .
 ٥٠٣٣ — أخبرنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير ، عن عمارة بن القعقاع ، عن
 أبي زرعة ، عن أبي هريرة — رضي الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « تضمن الله عز وجل لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق
 برسلي ، فهو ضامن ، أن أدخله الجنة ، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه ، نال ما نال
 من أجر أو غنيمة » .

٢٥ — أداء الخمس

٥٠٣٤ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا عباد — وهو ابن عباد — ، عن أبي حمزة ، عن
 ابن عباس قال : قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إنا
 هذا الحي من ربيعة ، ولسنا نصل إليك إلا في الشهر الحرام ، فمرنا بشئ نأخذه عنك ،
 وتدعو إليه من وراءنا ، فقال : « آمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله — ثم

واحد ، فتعين ما قاله ابن مالك ، وقوله : إن حذف الحال لا يجوز جوابه أنه من باب حذف القول ،
 وحذف القول من باب البحر « حدث عنه ولا حرج » .

قوله : « برسلي » ، وفي بعض النسخ : « برسولي » .

قوله : إنا هذا الحي ، الظاهر أنه بالرفع خبر « إن » أي نحن المعروفون — س .

قوله : « الإيمان بالله » بدل من « أربع » لكونه عبارة عما فسر به من الأمور الأربعة ، ولذلك
 رجع إليه ضمير المؤنث في قوله : « ثم فسرهما لهم » والتفسير يدل على أن المراد بالإيمان الإسلام — س .

٥٠٣٣ — صحيح ، انظر رقم ٣١٢٤ — المزي : ١٠/٤٤٣/١٤٩٠١ .

٥٠٣٤ — خ الإيمان ٤٠ : ١٢٩/١ ، والعلم ٢٥ : ١٨٣/١ ، والمواقيت ٢ : ٧/٢ ، والزكاة ١ : ٢٦٢/٣ ، والخمس
 ٢ : ٢٠٨/٦ ، والمناقب ٥ : ٥٤٠/٦ ، والمغازي ٦٩ : ٨٥/٨ ، والأدب ٩٨ : ٥٦٢/١٠ ، وخبر الواحد
 ٥ : ٢٤٢/١٣ ، والتوحيد ٥٦ : ٥٢٧/١٣ ، م الإيمان ٦ : ٤٦/١ — ٤٨ : ٤٨ والأشربة ٦ : ١٥٧٩/٣ ، د
 فيه ٧ : ٩٤/٤ ، ت السير ٣٩ : ١٥٣/٤ ، والإيمان ٥ : ٨/٥ ، حم : ١٢٨/١ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ،
 ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ويأتي عند المؤلف في الأشربة بأرقام ٥٥٥١ ، ٥٥٥٢ ، ٥٥٦٠ ،
 ٥٦٩٥ — المزي : ٥/٢٦٠/٦٥٢٤ .

فسرها لهم — شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا إليّ خمس ما غنمتم ، وأنهاكم عن الدباء والحنتم والمقبر والمزفت .

٢٦ — شهود الجنائز

٥٠٣٥ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا إسحاق — يعني ابن يوسف الأزرق — ، عن عوف ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً ، فصلى عليه ، ثم انتظر حتى يوضع في قبره ، كان له قيراطان ، أحدهما مثل [جبل '] أحد ، ومن صلى عليه ثم رجع كان له قيراط » .

٢٧ — الحياء

٥٠٣٦ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : ثنا معن قال : ثنا مالك ؛ ح والحاترث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، أخبرني مالك — واللفظ له — ؛ عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل يعظ أخاه في الحياء ، فقال :

قوله : « الدباء » بضم دال وشدة باء ومد ، القرع اليابس ، وهو اليقطين ، وحكى القصر — مجمع .

قوله : الأزرق ، لقب إسحاق — تقريب .

قوله : مر على رجل ، في رواية مسلم « مر برجل » ومر بمعنى اجتاز ، يعدي بـ « على »

وبـ « الباء » — ز .

قوله : يعظ أخاه في الحياء ، أي يعاتب عليه في شأنه ، ويحبه على تركه — س .

وفي رواية للبخاري (في الأدب باب ٧٧) « يعاتب أخاه في الحياء يقول : إنك تستحيي

٥٠٣٥ — صحيح ، انظر رقم ١٩٩٦ — المزي : ١٠/٣٤٤/١٤٤٨١ .

٥٠٣٦ — خ الإيمان ١٦ : ١/٧٤ ، والأدب ٧٧ : ١٠/٥٢١ ، م الإيمان ١٢ : ١/٦٣ ، ت فيه ٧ : ٥/١١ ، ق

المقدمة ٩ : ١/٢٢ ، ط حسن الخلق ٢ : ٢/٩٠٥ ، حم : ٢/٥٦ ، ١٤٧ — المزي : ٥/٣٨٨/٦٩١٣ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

» دعه فإن الحياء من الإيمان « .

٢٨ — الدين يسر

٥٠٣٧ — أخبرنا أبو بكر بن نافع قال : ثنا عمرو بن علي ، عن معن بن محمد ، عن سعيد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
» إن هذا الدين يسر ، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا ، وأبشروا ،

حتى كأنه يقول : قد أضرب بك « في سبه — زهر .

قوله : » دعه « أي أتركه على هذا الخلق السي — زهر .

قوله : » فإن الحياء من الإيمان « قال ابن قتيبة : معناه : أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمي إيماناً ، كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه — زهر . » من الإيمان « أي من شعبه ، كما تقدم ، وليس فيه تسمية الحياء باسم الإيمان كما ذكره السيوطي ، نقلاً عن غيره — س .
قوله : يسر ، قال السيوطي سماه يسراً ، مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله ، لأن الله تعالى رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ، ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم ، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والندم — س .

قوله : » ولن يشاد الدين أحد « هو بضم الياء وتشديد الدال ، للمبالغة ، من « الشدة » وأصله : لا يقابل الدين أحد بالشدة ، ولا يجري بين الدين وبينه معاملة بأن يشدد كل منهما على صاحبه إلا غلبه الدين ، والمراد أنه لا يفرط أحد فيه ولا يخرج عن حد الاعتدال ، وقال ابن التين : في هذا الحديث : علم من أعلام النبوة ، فقد علم أن كل متطوع أي منفرد في الدين يقطع ، وليس المراد منه المنع من طلب الأكمل في العبادة ، فإنه من الأمور المحمودة ، بل المنع من الإفراط المؤدي إلى الملل ، والمبالغة في التطوع المفضي إلى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته ، كمن بات يصلي طول الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبت عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح — س .

قوله : » فسددوا « أي ألزموا السداد ، وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط — س .

قوله : » وقاربوا « أي إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه — س .

قوله : » وأبشروا « أي بالثواب على العمل الدائم وإن قل ، أو المراد تبشير من عجز عن

ويسروا ، واستعينوا بالغدوة والروحة ، وشئ من الدلجة .

٢٩ — أحب الدين إلى الله عز وجل

٥٠٣٨ — أخبرنا شعيب بن يوسف ، عن يحيى — وهو ابن سعيد — ، عن هشام

ابن عروة ، أخبرني أبي ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها امرأة ، فقال : « من هذه ؟ » قالت : فلانة لا تنام تذكر من صلاتها ، فقال : « مه » عليكم من العمل ما تطيقون ، فوالله ! لا يمل الله عز وجل حتى تملوا » وكان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه .

العمل بالأكمل ، بأن العجز إذا لم يكن معه صنعه لا يستلزم نقص أجره ، وأبهم المشر به تعظيماً له وتفخيماً — س ، ز .

قوله : « واستعينوا بالغدوة » بالفتح : سير أول النهار « الروحة » بالفتح السير بعد الزوال « والدلجة » بضم أوله وفتحها وإسكان اللام : سير آخر الليل ، أي استعينوا على مداومة العبادة بإيقاعها في الأوقات المنشطة ، وفيه تشبيه للسفر إلى الله تعالى بالسفر الحسي ، ومعلوم أن المسافر إذا استمر على السير انقطع وعجز ، وإذا أخذ الأوقات المنشطة نال المقصد بالمداومة ، وغالب هذا الذي ذكرته في شرح الحديث نقلته عن حاشية السيوطي رحمه الله — س .

وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة — ز .

قوله : فلانة ، غير منصرف ، لأنها كناية عن العلم ، وهي في حكمه — والله أعلم — س .

قوله : « مه » اسكتي عن مدحها ، فإن المدح ليس بالإفراط ، وإنما هو بالاستقامة — س .

قوله : « ما تطيقون » أي تطيقون المداومة عليه ، وإلا فلا شك أن من يفعل شيئاً فلا يفعل إلا ما يطيعه — س .

قوله : « لا يمل » بفتح ميم وتشديد لام ، أي يعرض عن العبد ولا يقطع عنه الإقبال عليه بالرحمة والإحسان — س .

قوله : « حتى تملوا » تعرضوا عن عبادته بعد الدخول فيها لملاية النفس — س .

قوله : أحب الدين ، أي الطاعة والعبادة — س .

٣٠ — الفرار بالدين من الفتن

٥٠٣٩ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : ثنا معن ، ح والحاتر بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ؛ قالاً : ثنا مالك ، عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن يكون خير مال مسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن » .

٣١ — مثل المنافق

٥٠٤٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا يعقوب ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن أبي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين ،

قوله : « خير مال المسلم » بالنصب على الخبرية — س .

قوله : « غنم » بالرفع على أنه اسم « يكون » — س .

قوله : « يتبع » بتشديد التاء من « الافتعال » أو تخفيفها من « تبع » بكسر الباء مجرداً — س .

قوله : « شعف الجبال » بفتحين ، الأولى معجمة والثانية مهملة ، رؤوس الجبال — س .

جمع شعفة وهي من كل شئ أعلاه — زهر .

قوله : « ومواقع القطر » أي المواضع التي يستقر فيها المطر كالأودية ، وفيه أنه يجوز العزلة

بل هي أفضل أيام الفتن — س .

قوله : « العائرة بين الغنمين » أي المزددة بين قطيعين من الغنم ، وهي التي تطلب الفحل

فتردد بين قطيعين ولا تستقر مع إحداهما ، والمنافق مع المؤمنين بظاھرهم ومع المشركين بباطنهم تبعاً لهواه

٥٠٣٩ — خ الإيمان ١٢ : ٦٩/١ ، وبدء الخلق ١٥ : ٣٥٠/٦ ، والمنافق ٢٥ : ٦١١/٦ ، والرقاق ٣٤ :

٣٣١/١١ ، الفتن ١٤ : ٤٠/١٣ ، د فيه ٤ : ٤٦١/٤ ، ق فيه ١٣ : ١٣١٧/٢ ، ط الاستئذان

٦ : ٩٧٠/٢ ، حم : ٦/٣ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٨٥ — المزني : ٤١٠٣/٣٧٤/٣ .

٥٠٤٠ — م المنافقين ، ح ١٧ = التوبة ١٣ : ٢١٤٦/٤ ، حم : ٣٢/٢ ، ٤٧ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ١٠٢

— المزني : ٨٤٧٢/٢٣٩/٦ .

تعبير في هذه مرة ، وفي هذه مرة ، لا تدري أيها تتبع .

٣٢ — مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق

٥٠٤١ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك ، أن أبا موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طيب وريحها طيب ، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل الثمرة طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنظلة طعمها مر ولا ريح لها » .

٣٣ — علامة المؤمن

٥٠٤٢ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن

وغرضه الفاسد ، فصار بمنزلة تلك الشاه ، وفيه سلب الرجولية عن المنافقين ، والغنمة واحدة والغنم جمع ، ففي الحديث تشية للجمع بتأويله بالجماعة ، نقل السيوطي عن الزمخشري أنه قال في الفصل : قد يشئ الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ، ومنه هذا الحديث — س .

قوله : « تعبير » أي تذهب ، قال في القاموس : عار الفرس والكلب يعبر ، ذهب كأنه منقلت — ح .

قوله : « مثل الأترجة » بضم همزة وراء وتشديد جيم ، وهي من أفضل الثمار لكبر جرمها وحسن منظرها وطيب طعمها ولين ملمسها ، ولونها يسر الناظرين ، وفيه تشبيه الإيمان بالطعم الطيب لكونه خيراً باطناً لا يظهر لكل أحد ، والقرآن بالريح الطيب ينتفع بسماعه كل أحد ، ويظهر سمحاً لكل سامع — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « كمثّل » وفي بعض النسخ : « مثل » .

٥٠٤١ — خ فضائل القرآن ١٧ ، ٣٦ : ٦٦/٩ ، ١٠٠ ، والأطعمة ٣٠ : ٥٥٥/٩ ، والتوحيد ٥٧ : ١٣/

٥٣٥ ، م المسافرين ٣٧ = الصلاة ١٤٤ : ٥٤٩/١ ، ت الأمثال ٤ : ١٥٠/٥ ، ق المقدمة ١٦ :

٧٧/١ ، حم : ٣٩٧/٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ — المزي : ٤٠٧/٦ ، ٨٩٨١/٤٠٧/٦ .

٥٠٤٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٠١٩ .

أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

قال القاضي [يعني ابن الكسار] سمعت عبد الصمد البخاري يقول : حفص بن عمر الذي يروي عن عبد الرحمن بن مهدي لا أعرفه إلا أن يكون سقط الواو من حفص ابن عمرو الربالي المشهور بالرواية عن البصريين ، وهو ثقة ذكره في هذا الخبر في حديث منصور بن سعد في باب صفة المسلم ، سمعته يقول : لا أعلم روى حديث أنس بن مالك المرفوع « أمرت أن أقاتل الناس » بزيادة قوله : « واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلاتنا » عن حميد الطويل إلا عبد الله بن المبارك ويحيى بن أيوب المصري ، وهو في هذا الجزء في « باب على ما يقاتل الناس » .

آخر كتاب الإيمان

قوله : قال القاضي يعني ابن الكسار ، كما في بعض النسخ ، وفي الأطراف بعد نقل كلام القاضي : قال أبو القاسم : وهذا حفص بن عمر أبو عمر المهرقاني الرازي معروف — انتهى ، وقد ذكره أهل كتب الأسماء ، وعليه علامة النسائي ، قال في التقريب ، من العاشرة — س . انظر التهذيب (٤٠٧/٢) .

قوله : الربالي ، بفتح الراء والباء وبعد الألف لام ، نسبة إلى جده ربال بن إبراهيم — س . وراجع التهذيب (٢١٥/٢) .

قوله : باب صفة المسلم ، سبق هذا الباب قريباً في (٥٠٠٠) .

قوله : هذا الجزء ، وفي بعض النسخ : هذا الخبر .

قوله : في باب على ما يقاتل الناس ، سبق هذا الباب قريباً في (٥٠٠٦) وكذا في تحريم الدم (برقم ٣٩٧٢) ، وقد أخرجه المؤلف (برقم ٣٩٧١) أيضاً من طريق محمد بن عيسى بن سميع ، عن حميد الطويل ، عنه بهذه الزيادة ، ولم أجد رواية يحيى بن أيوب المصري .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ . (وهو أحمد بن الحسين الدينوري راوي السنن عن ابن السني عن المؤلف ، انظر تحفة الأشراف (٤١٥/١ — السلفي) .

٤٧ — كتاب الزينة من السنن

١ — الفطرة

٥٠٤٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا وكيع قال : ثنا زكريا بن أبي زائدة ، عن مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عشرة من الفطرة : قص الشارب وقص الأظفار ،

٤٧ — كتاب الزينة من السنن

(أبوابه : ٥٢ ، أحاديثه : ١٨٤)

قوله : من السنن ، المراد به السنن الكبرى التي اجتمعت منها هذه السنن الصغرى — والله أعلم .
قوله : « من الفطرة » بكسر الفاء ، بمعنى الخلقة ، والمراد ههنا هي السنة القديمة أختارها الله تعالى للأنبياء ، فكانها أمر جلبي فطروا عليها ، و « من » في قوله : « من الفطرة » تدل على عدم حصر الفطرة فيها ، ولذلك جاء في بعض الروايات « خمس من الفطرة » فلا تعارض بين الرويتين لعدم الحصر ، وقيل : يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم علم أولاً بالخمس ، ثم علم بالعشر ، فاستقام الكلام لو أريد الحصر أيضاً بلا معارضة ، وقيل : يحتمل أن تكون الخمس المذكورة في حديث أبي هريرة أكد ، فلمزيد الاهتمام بها أفردا بالذكر ، ثم « عشرة » مبتدأ بتقدير أفعال عشرة ، أو عشرة أفعال ، والجار والمجرور خبر له ، أو صفة ، وما بعده خبر — س .

قوله : « قص الشارب » أي قطعه ، والشارب الشعر النابت على الشفة ، والقص هو الأكثر في الأحاديث ، نص عليه الحافظ ابن حجر ، وهو مختار مالك ، وقد جاء في بعضها الإحفاء ، وهو مختار أكثر العلماء ، والإحفاء هو الاستئصال ، واختار كثير من المحققين القص ، وحملوا عليه غيره جمعاً بين الأحاديث — س .

٥٠٤٣ — م الطهارة ١٦ : ٢٢٣/١ ، د فيه ٢٩ : ٤٤/١ ، ٤٥ ، ت الأدب ١٤ = الاستئذان ٤٨ : ٤/٤

٩٢ ، ق الطهارة ٨ : ١٠٧/١ ، حم : ١٣٧/٦ — المزي : ١١/٤٣٦/١٦١٨٨ و ١٣/١٣

١٨٨٥٠/٢٤١ .

وغسل البراجم ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والاستنشاق ، ونشف الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء ، — قال مصعب بن شيبة : ونسيت العاشرة

قوله : « غسل البراجم » تنظيف المواضع التي يجتمع فيها الوسخ ، والمراد الاعتناء بها في الاغتسال — س . قال النووي : بفتح الباء وكسر الجيم ، جمع برجة ، بضم الباء والجيم ، وهي عقد الأصابع ومفاصلها كلها ، وفي شرح المصايح لزين العرب حكاية قول : أن المراد بها خطوط الكف لمنع الوسخ فيها من وصول الماء إلى ما تحتها ، وحينئذ لا يصح الوضوء ولا الغسل — زهر .

قوله : « وإعفاء اللحية » أي إرساها وتوفيرها — س ؛ أي إكثارها بلا نقص من قبيل حتى عفو ، أو المراد عدم التعرض لها بنقص شيء منها — قاله المناوي في الفيض (٣١٦/٤) . وفيه دليل على أن إعفاء اللحية من أمور الدين ، ولا من قبيل عادات أهل العرب فقط كما زعمه بعض من لا خبرة له بمخالفات الإسلام وأسواره ، ولنا عودة إلى الكلام على إعفاء اللحية تحت عنوان « إعفاء الشوارب وإعفاء اللحية » — إن شاء الله تعالى (برقم ٥٠٤٨) .

قوله : « نشف الإبط وحلق العانة » قال القرطبي : خرجا على المتيسر في ذلك ، ولو عكس فحلق الإبط ونشف العانة جاز لحصول النظافة بكل ذلك ، قال : وقد قيل : لا يجوز في العانة إلا الحلق ، لأن نشفها يؤدي إلى استرخائها ، ذكره أبو بكر ابن العربي — زهر .

« ونشف الإبط » أي أخذ شعره بالأصابع ، وهل يكفي الحلق والتنوير في السنة ؟ وخص الإبط بالنتف لأنه محل الرائحة الكريهة باحتباس الأبخرة عند المسام ، والنتف يضعف أصول الشعر ، والحلق يقويها ، روى أن الشافعي كان يحلق المزين إبطنه ويقول : السنة النتف لكني لا أقدر عليه — س .

قوله : « حلق العانة » هو الشعر على الفرج أو منبته ، قيل : يستحب حلق ما على القبل والدبر ، وما حولهما ، ويكفي القص والنتف ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم كان ينور على عانته يديه ، وقيل : يستحب للمرأة النتف — مجمع . أقول : حديث النورة رواه ابن ماجه (١٢٣٤/٢) عن أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أظلم بدء بعورته ، فطلاها بالنورة ، وسائر جسده أهله ، قال ابن كثير : هذا إسناد جيد — ح ' .

قوله : « وانتقاص الماء » بالقف والصاد المهملة ، على المشهور ، أي انتقاص البول بغسل المذاكير ، وقيل : هو بالقاء والضاد المعجمة ، أي نضح الماء على الذكر — س .

١ — قال البوصيري : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة ، وضعفه الألباني — السلفي .

إلا أن يكون المضمضة .

٥٠٤٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر ، عن أبيه قال : سمعت طلقاً يذكر عشرة من الفطرة : السواك ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وغسل البراجم ، وحلق العانة ، والاستنشاق — وأنا شككت في المضمضة .

٥٠٤٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن طلق بن حبيب قال : عشرة من السنة : السواك ، وقص الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وتوفير اللحية ، وقص الأظفار ، ونف الإبط ، والختان ، وحلق العانة ، وغسل الدبر ، قال أبو عبد الرحمن : وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب

قال النووي : هو بالقاف والصاد المهملة ، وقد فسر وكيع بأنه الاستنجاء ، وقال أبو عبيد وغيره : معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكيره ، وقيل : هو الانتصاح ، وذكر ابن الأثير أنه روى الانتقاص بالقاف والصاد المهملة ، وقال في فصل الفاء : قيل : الصواب أنه بالفاء والصاد المهملة ، قال : والمراد نضجه على الذكر ، لقولهم : « لنضح الدم القليل نفصة » وجمعه نقص ، قال النووي : وهذا الذي نقله شاذ ، والصواب ما سبق ، وقال زين العرب في شرح المصباح : انتقاص الماء بالقاف والصاد المهملة ، هو الاستنجاء بالماء ، وقيل : معناه انتقاص البول بالماء ، وهو أن يغسل ذكره بالماء ليرتدع البول بردع الماء ، ولو لم يغسل نزل منه شئ فشى ، فيعسر الاستبراء منه ، فالماء على الأول المستجى به ، وعلى الثاني البول ، وإن أريد بالماء البول فالمصدر مضاف إلى المفعول ، وإن أريد به الماء المغسول به ، فالإضافة إلى الفاعل ، أي وانتقاص الماء البول ، و « انتقص » لازم ومتعد ، قيل : هو تصحيف ، والصحيح « انتفاض الماء » بالفاء والصاد المعجمة ، وهو الانتصاح بالماء على الذكر ، وهذا أقرب ، لأن في كتاب أبي داود بدله ، « والانتصاح » — زهر .

قوله : أن يكون ، مع الفوقية والتحتية معاً .

قوله : إلا أن يكون المضمضة ، قيل : هذا شك ، والأقرب أنها الختان المذكور في حديث أبي هريرة — س .

قوله : قال أبو عبد الرحمن : وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من

ابن شيبه ، ومصعب منكر الحديث .

٥٠٤٦ — أخبرنا حميد بن مسعدة ، عن بشر قال : ثنا عبد الرحمن بن إسحاق ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمس من الفطرة : الختان ، وحلق العانة ، ونتف الضبع ، وتقليم الظفر ، وتقصير الشارب » .

وقفه مالك

٥٠٤٧ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة قال : خمس

حديث مصعب بن شيبه ، ومصعب منكر الحديث ، وكذا رجح الدارقطني في العلل روايتهما ، فقال : وهما أثبت من مصعب بن أبي شيبه ، وأصح حديثاً ، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : مصعب بن شيبه أحاديثه مناكير منها : عشرة من الفطرة ، ولما ذكر ابن مندة أن مسلماً أخرجه (٢٢٣/١) وقال تركه البخاري فلم يخرج ، وهو حديث معلول رواه سليمان التيمي ، عن طلق بن حبيب مرسل ، قال ابن دقيق العيد : ولم يلتفت مسلم لهذا التعليل لأنه قدم وصل الثقة عنده على الإرسال ، قال : وقد يقال في تقوية رواية مصعب أن تثبت في الفرق بين ما حفظه وبين ما شك فيه جهة مقوية لعدم الغفلة ، ومن لا يهتم بالكذب إذا ظهر منه ما يدل على التثبت قويت روايته ، وأيضاً لروايته شاهد صحيح مرفوع في كثير من هذا العدد من حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان — انتهى — زهر .

قال الحافظ في الفتح (٣٣٧/١٠) : ورجح النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة ، والذي يظهر لي أنها ليست بعللة قاذحة ، فإن راويها مصعب بن شيبه وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما ، فحديثه حسن وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره فالحكم بصحته من هذه الحثية سائق ، وقول سليمان التيمي : سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرين من الفطرة يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها ، فحذف سليمان السند . قوله : منكر الحديث ، رد بأن مسلماً روى عنه في الصحيح — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « الضبع » بفتح الصاد المعجمة وسكون الموحدة ، وسط العضد ، وقيل : هو ما تحت

الإبط — س .

٥٠٤٦ — صحيح ، انظر رقم ٩ — المزي : ١٢٩٧٨/٤٧٦/٩ .

٥٠٤٧ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣٠١٣/٤٨٦/٩ .

من الفطرة : تقليد الأظفار ، وقص الشارب ، ونف الإبط ، وحلق العانة ، والختان .

٢ — إحقاء الشارب

٥٠٤٨ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن علقمة ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحى » .

٥٠٤٩ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان قال : ثنا عبد الرحمن بن أبي علقمة قال : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعفوا اللحى ، وأحفوا الشوارب » .

٥٠٥٠ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : أخبرنا المعتمر قال : سمعت يوسف ابن صهيب يحدث ، عن حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من لم يأخذ شاربته فليس منا » .

قوله : ابن علقمة ، أو ابن أبي علقمة ، المكي ، ثقة ، من الرابعة — تق .

قوله : « أحفوا » أمر من « الإحقاء » وقيل : وجاء « حفا الرجل شاربته يحفوه » كأحفى ، إذا استأصل أخذ شعره ، وكذلك جاء « عفوت الشعر وأعفيت » وعلى هذا يجوز أن تكون همزة وصل — س .
قوله : « أعفوا اللحى » قال القرطبي : وقع لابن ماهان « أرجو اللحى » بالجيم ، فكأنه تصحيف ، وتخريجه على أنه أراد « أرجؤا » من « الإرجاء » فسهل الهمزة فيه — زهر .

قوله : « اللحى » بكسر لام ، أفصح من ضمها ، والحديث قد سبق في أول الكتاب أيضاً

(١٥) — س .

قوله : « من لم يأخذ شاربته » أي حين احتاج إلى الأخذ بأن طال — س .

قوله : « فليس منا » تهديد شديد وتغليظ في حق التارك ، وتأويله بأنه ليس من أهل سنتنا

مشهور — س .

٥٠٤٨ — صحيح ، حم : ١٦/٢ ، وانظر رقم ١٥ — المزي : ٧٢٩٧/٤٧٩/٥ .

٥٠٤٩ — صحيح ، انظر رقم ١٥ .

٥٠٥٠ — صحيح ، انظر رقم ١٣ .

٣ — الرخصة في حلق الرأس

٥٠٥١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً حلق بعض رأسه وترك بعض ، فنهى عن ذلك ، وقال : « احلقوه كله ، أو اتركوه كله » .

٤ — النهي عن حلق المرأة رأسها

٥٠٥٢ — أخبرنا محمد بن موسى الحرشي قال : ثنا أبو داود قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن خلاص ، عن علي بن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحلق المرأة رأسها .

٥ — النهي عن القزع

٥٠٥٣ — أخبرني عمران بن يزيد قال : حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن أبي الرجال ، عن عمر ابن نافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نهاني الله عز وجل عن القزع » .

٥٠٥٤ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا أبو داود ، عن سفيان ، عن عبيد الله

قوله : « احلقوه كله » فيه إذن في حلق الكل — س .

قوله : الحرشي ، بمهملة وراء مفتوحين وإعجام شين — معني .

قوله : خلاص ، بكسر أوله وتخفيف اللام — تقريب .

قوله : « عن القزع » بقاف وزاي معجمة مفتوحين ، قطع السحاب ، المراد : أن يحلق رأس

الصبي ويترك منه مواضع مفرقة غير مخلوقة — س .

٥٠٥١ — صحيح ، د الرجل ١٤ : ٤١١/٤ ، حم : ٨٨/٢ ، وانظر ما يأتي برقم ٥٠٥٤ — المزي : ٧٥٢٥/٦٨/٦ .

٥٠٥٢ — ضعيف ، ت الحج ٧٥ : ٢٥٧/٣ — المزي : ١٠٠٨٥/٣٧٠/٧ و ١٨٦١٧/١٨٦/١٣ .

٥٠٥٣ — منكر ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٢٤٣/١٩٠/٦ .

٥٠٥٤ — خ اللباس ٧٢ : ٣٦٣/١٠ ، ٣٦٤ ، م فيه ٣١ : ١٦٧٥/٣ ، د الرجل ١٤ : ٤١٠/٤ ، ق اللباس

٣٨ : ١٢٠١/٢ ، حم : ٤/٢ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ،

وأعاده المؤلف بأرقام ٥٢٣٠ — ٥٢٣٣ — المزي : ٧٩٠١/١٣٧/٦ .

ابن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع .
قال أبو عبد الرحمن : حديث يحيى بن سعيد ومحمد بن بشر أولى بالصواب .

٦ — الأخذ من الشارب

٥٠٥٥ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا سفيان — أخو قبيصة — ومعاوية بن هشام قالا : ثنا سفيان ، ثنا عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولي شعر ، فقال : « ذباب » فظننت أنه يعني ، فأخذت من شعري ، ثم أتيته ، فقال : « لي لم أعنك ، وهذا أحسن » .

٥٠٥٦ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : ثنا وهب بن حريز قال : ثنا أبي قال : سمعت قتادة يحدث ، عن أنس قال : كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعراً رجلاً ،

قوله : حديث يحيى بن سعيد إلخ ، لم يذكر المصنف هذين الحديثين ههنا وذكرهما تحت عنوان « ذكر النهي عن أن يخلق بعض شعر الصبي ويترك بعضه » (برقم ٥٢٣٢ ، ٥٢٣٣) وهما ذكرا واسطة عمر بن نافع بين عبيد الله ونافع ، وهي ساقطة في رواية سفيان هذه ، وغرض المصنف تصويب ذكر الواسطة ، والإشارة إلى توهم من أسقطه — والله تعالى أعلم ، وانظر الفتح (٣٦٤/١٠) .

قوله : الأخذ من الشارب ، لم يظهر لي وجه مطابقة الأحاديث المذكورة بالعنوان ، اللهم ! أن يكون العنوان « الأخذ من الشعر » كما هو في نسخة على ما أشار إليه في النسخة النظامية ، فليتأمل — والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « ذباب » بذال معجمة مضمومة وبموحدتين ، قيل : هو الشؤم ، أي هذا مشؤوم ، وقيل : هو الشر الدائم — س ، ز .

قوله : « لم أعنك » أي ما قلت لك ذلك ، يريد أنه أخطأ في الفهم ، وأصاب في الفعل — س .

قوله : شعراً رجلاً ، يقال : شعر رجل ، بفتح راء وكسر جيم ، وقيل : بفتحها ، أي مسرسل ،

٥٠٥٥ — صحيح الإسناد ، د الرجل ١١ : ٤٠٨/٤ ، ق اللباس ٣٧ : ١٢٠٠/٢ — المزني : ١١٧٨٢/٩٠/٩ .

٥٠٥٦ — خ اللباس ٦٨ : ٣٥٦/١٠ ، م الفضائل ٢٦ : ١٨١٩/٤ ، ت الشمانل ٣ : رقم ٢٦ :

ق اللباس ٣٦ : ١٢٠٠/٢ ، حم : ٢٠٣/٣ ، ويأتي برقم ٥٠٦٩ — المزني : ١١٤٤/٣٠٠/١ .

ليس بالجعد ولا بالسبط ، بين أذنيه وعاتقه .

٥٠٥٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن داود الأودي ، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال : لقيت رجلاً صحب النبي صلى الله عليه وسلم — كما صحبه أبو هريرة — أربع سنين قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يمتشط أحدنا كل يوم .

٧ — الترجل غبا

٥٠٥٨ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن عبد الله بن مغفل قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الترجل إلا غبا .

أي كأنه مشط فتكسر قليلاً — س .

قوله : بالجعد ، بفتح فسكون ، أي المنقبض بالكلية — س .

قوله : ولا بالسبط ، بكسر سين وفتحها مع سكون باء وكسرها وفتحها ، السبط من الشعر المنبسط المسترسل — س .

قوله : أن يمتشط أحدنا كل يوم ، أي المداومة عليه مكروهة لما فيه من الاهتمام بالترزين والتهالك فيه — س .

قوله : عن الترجل ، الترجل والترجيل تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه — كذا في النهاية ؛ وفي القاموس : التسريح حل الشعر وإرساله ، وهو إنما يكون بإصلاحها بالامتنشاط ، ولذلك يفسرون الترجيل بالامتنشاط ، ثم الغالب استعمال الترجيل في الرأس والتسريح في اللحية — س .

قوله : إلا غبا ، الغب بكسر المعجمة وتشديد الباء ، أن يفعل يوماً ويترك يوماً ، والمراد كراهة المداومة عليه ، وخصوصية الفعل يوماً والترك يوماً غير مراد — س .

٥٠٥٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٣٩ .

٥٠٥٨ — صحيح ، د الترجل ١ : ٣٩٢/٤ ، ت اللباس ٢٢ : ٢٣٤/٤ ، حم : ٨٦/٤ — المزي : ٧/١٧٤ ، ٩٦٥٠/١٧٤ و ١٨٥٦٢/١٧٤/١٣ و ١٩٣٠٦/٣٥٨ .

٥٠٥٩ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا أبو داود قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل إلا غبا .
 ٥٠٦٠ — أخبرنا قتيبة ، ثنا بشر ، عن يونس ، عن الحسن ومحمد قالا : الترجل غب .
 ٥٠٦١ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد بن الحارث ، عن كههمس ، عن عبد الله بن شقيق قال : كان رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عاملاً بمصر ، فأتاه رجل من أصحابه ، فإذا هو شعث الرأس مشعان ، قال : مالي أراك مشعاناً وأنت أمير ، قال : كان نبي الله صلى الله عليه وسلم ينهانا عن الإرفاه ، قلنا : وما الإرفاه ؟ قال : الترجل كل يوم .

٨ — التيامن في الترجل

٥٠٦٢ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا أبو عاصم ، عن محمد بن بشر ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن الأسود بن يزيد ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ، ويأخذ بيمينه ، ويعطي بيمينه ، ويحب التيمن في جميع أموره .

قوله : شعث الرأس ، بفتح شين معجمة وكسر عين مهملة ، أي متفرق الشعر — س .
 قوله : مشعان ، بضم الميم وسكون الشين المعجمة وعين مهملة وآخره نون مشددة ، هو المنتفش الشعر الثائر الرأس ، يقال : رجل مشعان ، ومشعان الرأس ، وشعر مشعان ، والميم زائدة — س .
 قوله : عن الإرفاه ، بكسر الهمزة على المصدر ، والمراد كثرة التدهن والتعم ، وقيل التوسع في المطعم والمشرب ، لأنه من ذي الأعاجم وأرباب الدنيا ، وتفسير الصحابي يعني عما ذكرنا ، فهو أعلم بالمراد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : يحب التيامن ، أي استعمال اليمين فيما يصلح لذلك — س .
 قوله : يحب التيمن ، أي البداءة باليمين في أموره اللاتقة بذلك — س .

٥٠٥٩ ، ٥٠٦٠ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٥٠٦١ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، ويأتي برقم ٥٢٤١ — المزي : ٩٧٤٧/٢٢٦/٧ و ١٥٦١١/١٧١/١١ .

٥٠٦٢ — صحيح ، انظر رقم ١١٢ .

٩ — اتخاذ الشعر

٥٠٦٣ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : ثنا المعافى ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن البراء قال : ما رأيت أحداً أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجهته تضرب منكبيه .

٥٠٦٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : ثنا معمر ، عن ثابت ، عن أنس قال : كان شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنصاف أذنيه .

٥٠٦٥ — أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : ثنا مخلد قال : ثنا يونس بن أبي إسحاق ، عن أبيه ، حدثني البراء قال : ما رأيت رجلاً أحسن في حلة [حمراء] من

قوله : في حلة حمراء ، الظاهر أن الجار والمجرور حال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا بيان الحال التي رآه عليها متفكراً في جماله ، ويحتمل أنه حال من « أحد » لكونه في حيز النفي ، فصح وقوعه ذا حال ، أو متعلق بـ « رأيت » لا لكون الرؤية كانت في الحلة ، بل لكون مفعولها كان في الحلة حال الرؤية مثل : رأيت زيدا في المسجد ، ومثله كثير ، والمراد بالحمراء المخططة لا الحمراء الخالصة كما ذكره كثير — س . وهذا الحمل خلاف الظاهر ولا ملجئ إليه .

قوله : جمته ، هي بضم الجيم وتشديد الميم ، ما سقط من شعر الرأس على المنكبين — س . قوله : إلى أنصاف أذنيه ، أي أحياناً ، فلا ينافي ما تقدم ، ومعلوم أن شعر الرأس تنضبط حاله — س . كذا في الأصل ، والصحيح : « لا تنضبط » — والله أعلم — ح .

٥٠٦٣ — خ المناقب ٣٣ : ٥٦٥/٦ ، واللباس ٣٥ ، ٦٨ ، ٣٠٥/١٠ ، ٣٥٦ ، م الفضائل ٢٥ : ١٨١٨/٤ ، د اللباس ٢١ : ٣٣٨/٤ ، والزجل ٩ : ٤٠٥/٤ ، ٤٠٦ ، ت اللباس ٤ : ٢١٩/٤ ، والأدب ٤٧ = الاستئذان ٨١ : ١١٨/٥ ، والمناقب ٨ : ٥٩٨/٥ ، والشمال ١ ، ٣ : رقم ٣ ، ٢٥ ، ق اللباس ٢٠ : ١١٩٠/٢ ، حم : ٢٨١/٤ ، ٢٩٥ ، ويأتي بأرقام ٥٠٦٥ ، ٥٢٣٤ ، ٥٢٣٥ ، ٥٣١٦ — المزي : ١٨٠٢/٣٧/٢ .

٥٠٦٤ — م الفضائل ٢٦ : ١٨١٩/٤ ، د الزجل ٩ : ٤٠٧/٤ ، ت الشمال ٣ : رقم ٢٨ ، حم : ١١٣/٣ ، ١٦٥ ، ويأتي برقم ٥٢٣٦ و ٥٢٣٧ — المزي : ٤٦٩/١٥٠/١ .

٥٠٦٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٣ — المزي : ١٩٠٣/٦١/٢ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ورأيت له لمة تضرب قريباً من منكبيه .

١٠ — الذؤابة

٥٠٦٦ — أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان قال : ثنا عبدة بن سليمان ، عن الأعمش ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة بن يريم قال : قال عبد الله بن مسعود : على قراءة من تأمروني أقرأ ؟ لقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة ، وإن زيدا لصاحب ذؤابتين ، يلعب مع الصبيان .

٥٠٦٧ — أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا سعيد بن سليمان قال : ثنا أبو شهاب قال : ثنا الأعمش ، عن أبي وائل قال : خطبنا ابن مسعود فقال : كيف تأمروني أقرأ ؟ على قراءة زيد بن ثابت ؟ بعد ما قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا

قوله : ورأيت له لمة ، بكسر لام وتشديد ميم ، شعر الرأس إذا نزل عن شحمة الأذن ، وألم بالمنكين ، وعلى هذا فإطلاق الجملة إما مجاز ، أو باعتبار حال آخر — س .

قوله : الذؤابة ، هو ما يتدلى من شعر الرأس — كذا في الفتح (٣٦٣/١٠) ، ولعله أولى مما فسر به السندي في شرح الحديث — والله أعلم .

قوله : هبيرة ، مصغر .

قوله : يريم ، بفتح ياء وكسر راء وسكون تحية أخرى — مغني .

قوله : على قراءة من تأمروني أقرأ ؟ قاله يوم أمر أن يقرأ القرآن على مصحف عثمان ويترك مصحفه ، فكان بينهما فرق باعتبار أن بعض ما نسخ تلاوته من القرآن قد بقي عند بعض الصحابة مكتوباً في مصاحفهم — س .

قوله : ذؤابتين ، بذال معجمة بعدها همزة : هي الشعر المضفور من شعر الرأس ، يريد أنه أعلى من زيد الذي هو كاتب مصحف عثمان منزلة في القراءة وأقدم أخذاً ، فليس عليه الرجوع إلى ما كتبه زيد مما عنده ، وما نظر رضي الله عنه أن هذا المصحف مما اتفق المسلمون عليه في المدينة — س .

٥٠٦٦ — صحيح بما بعده ، تفرد به المؤلف وانظر ما بعده — المزني : ٩٥٩٢/١٥٢/٧ .

٥٠٦٧ — خ فضائل القرآن ٨ : ٤٦/٩ ، م فضائل الصحابة ٢٢ : ١٩١٢/٤ ، حم : ٣٨٩/١ ، ٤٠٥ ، ٤١١ ،

٤٤٢ — المزني : ٩٢٥٧/٤٢/٧ .

وسبعين سورة ، وإن زيدا مع الغلمان له ذوابتان .

٥٠٦٨ — أخبرنا إبراهيم بن المستمر العروقي قال : ثنا الصلت بن محمد قال :

ثنا غسان بن الأغر بن حصين النهشلي قال : حدثني عمي زياد بن الحصين ، عن أبيه قال : لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « ادن مني » فدنا منه ، فوضع يده على ذوابته ، ثم أجرى يده وسمت عليه ودعا له .

١١ — تطويل الجمعة

٥٠٦٩ — أخبرنا أحمد بن حرب قال : ثنا قاسم قال : ثنا سفيان ، عن عاصم بن

كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولي جمعة ، قال : « ذباب » وظننت أنه يعني ، فانطلقت فأخذت من شعري ، فقال : « إني لم أعنك وهذا أحسن » .

١٢ — عقد اللحية

٥٠٧٠ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : ثنا ابن وهب ، عن حيوة بن شريح —

وذكر آخر قبله — ، عن عياش بن عباس القتباني أن شبيب بن بيتان حدثه ، أنه سمع

قوله : العروقي ، بضم المهملتين — خلاصة بالقاف — تقريب .

قوله : « أدن » من الدنو بمعنى القرب — س .

قوله : سمت ، من تسميت ، بمعنى الدعاء ، وما بعده من عطف التفسير له — س .

قوله : عن عياش بن عباس ، الأول بالمشاة التحية والشين المعجمة ، والثاني بالموحدة

والمهملة — س .

قوله : القتباني ، بكسر قاف وسكون مشاة من فوق ثم موحدة — س .

قوله : شبيب ، بكسر معجمة وضمها بعدها مشاة تحية مفتوحة ثم أخرى ساكنة — س .

قوله : بيتان ، على صورة تشية « بيت » — س .

٥٠٦٨ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٣٤١٥/٦٨/٣ .

٥٠٦٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٥٥ .

٥٠٧٠ — صحيح ، د الطهارة ٢٠ : ٣٥/١ ، حم : ١٠٨/٤ ، ١٠٩ — المزي : ٣٦١٦/١٧٥/٣ .

رويفع بن ثابت يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا رويفع ! لعل الحياة ستطول بك بعدي ، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته أو تقلد وترأ ، أو استنجدى برجيع دابة أو عظم ، فإن محمداً برئ منه » .

قوله : رويفع ، بضم أوله وكسر الفاء — س .

قوله : « لعل الحياة » قد ظهر مصداق ذلك ، فطالت به الحياة حتى مات سنة ثلاث وخمسين بإفريقية ، وهو آخر من مات بها من الصحابة — كما ذكره السيوطي — س .

قوله : « من عقد لحيته » قيل : هو معالجتها حتى تتعقد وتتجمد ، وقيل : كانوا يعقدونها في الحروب تكبراً وعجباً ، فأمرؤا يارساها ، وقيل : هو فتلها كقتل الأعاجم — س .

قال في النهاية : قيل : هو معالجتها حتى تتعقد وتجمد ، وقيل : كانوا يعقدونها في الحرب ، فأمرهم يارساها كانوا يفعلون ذلك تكبراً وعجباً — انتهى ؛ وفي رواية لمحمد بن الربيع الجيزي في كتاب « من دخل مصر من الصحابة » من عقد لحيته في الصلاة « وقال ثابت بن قاسم السرقسطي في كتاب الدلائل في غريب الحديث : هكذا في الحديث « من عقد لحيته » وصوابه — والله أعلم — « من عقد لحاء » من قولك : « لحيت الشجر لحوته » إذا قشرته ، وكانوا في الجاهلية يعقدون لحاء الحرم فيقلدونه أعناقهم فيأمنون بذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ لا تحلو شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ﴾ فلما أظهر الله الإسلام لهي عن ذلك من فعلهم ، وروى أسباط عن السدي في هذه الآية : أما شعائر الله فحرم الله ، وأما الهدي والقلائد فإن العرب كانوا يقلدون من لحاء الشجر شجر مكة ، فيقيم الرجل بمكة حتى إذا انقضت الأشهر الحرم ، وأراد أن يرجع إلى أهله قلد نفسه وناقته من لحاء الشجر ، فيأمن حتى يأتي أهله ، قال ابن دقيق العيد : وما أشبه ما قاله بالصواب ، لكن لم نره في رواية مما وقفنا عليه — ز .

قوله : « وترأ » بفتح الواو والمثناة فوق ، زاد محمد بن الربيع الجيزي في رواية « يريد تيمة » — زهر . هو بفتحين ، وتر القوس ، أو مطلق الحبل ، قيل : المراد به ما كانوا يعلقونه عليهم من العوذ والتمائم التي يشدون بها الأوتار ، ويرون أنها تعصم من الآفات والعين ، وقيل : من جهة الأجراس التي يعلقونها بها ، وقيل : لتلا تحتق الخيل عند شدة الركض — س .

قوله : « برجيع دابة » هو الروث — س . والعذرة سمي رجيعاً لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان علفاً أو طعاماً — زهر .

١٣ — النهي عن نتف الشيب

٥٠٧١ — أخبرنا قتيبة ، عن عبد العزيز ، عن عمارة بن غزية ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نتف الشيب .

١٤ — الإذن بالخضاب

٥٠٧٢ — أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم ، ثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب قال : قال أبو سلمة : إن أبا هريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ح وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أخبره ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اليهود والنصارى لا تصبغ ، فخالقوهم » .

٥٠٧٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الرزاق قال : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — بمثله .

٥٠٧٤ — أخبرني الحسين بن حريث قال : أخبرنا الفضل بن موسى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن اليهود والنصارى لا تصبغ ، فخالقوا عليهم ، فأصبغوا » .

٥٠٧٥ — أخبرنا علي بن خشرم قال : ثنا عيسى — وهو ابن يونس — ، عن

قوله : « لا تصبغ » أي لا يحضون اللحية — س .

٥٠٧١ — حسن صحيح ، ت الأدب ٥٩ : ١٢٥/٥ ، ق فيه ٢٥ : ١٢٢٦/٢ ، حم : ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ — المزي : ٨٧٦٤/٣٢٨/٦ .

٥٠٧٢ — خ الأنبياء ٥٠ : ٤٩٦/٦ ، واللباس ٦٧ : ٣٥٤/١٠ ، م فيه ٢٥ : ١٦٦٣/٣ ، د الرجل ١٨ : ٤١٥/٤ ، ت اللباس ٢٠ : ٢٣٢/٤ ، ق اللباس ٣٣ : ١١٩٦/٢ ، حم : ٢٤٠/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٠٩ ، ٤٠١ ، ويأتي برقم ٥٢٤٣ — المزي : ١٥١٩٠/٣٣/١١ و ١٥٣٤٧/٦٢ .

٥٠٧٣ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٥٢٩٢/٥٢/١١ .

٥٠٧٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٧٢ .

٥٠٧٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٧٢ — المزي ١٠/١٠٦/١٣٤٨٠ .

الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سليمان وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن اليهود والنصارى لا تصبغ ، فخالقوهم » .

٥٠٧٦ — أخبرني عثمان بن عبد الله قال : ثنا أحمد بن جناب قال : ثنا عيسى

ابن يونس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا الشيب ، ولا تشبهوا باليهود » .

٥٠٧٧ — أخبرنا حميد بن مخلد بن الحسين قال : ثنا محمد بن كناسة قال : ثنا

هشام بن عروة ، عن عثمان بن عروة ، عن أبيه ، عن الزبير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا الشيب ، ولا تشبهوا باليهود » وكلاهما غير محفوظ .

١٥ — النهي عن الخضاب بالسواد

٥٠٧٨ — أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله الحلبي ، عن عبيد الله — وهو

ابن عمرو — ، عن عبد الكريم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رفعه أنه قال : « قوم يخضبون بهذا السواد آخر الزمان كحواصل الحمام ،

قوله : جناب ، بمفتوحة ، وخفة نون — مغني .

قوله : كناسة ، بضم الكاف وتخفيف النون ومهملة ، لقب جد محمد بن عبد الله بن عبد

الأعلى ، أو لقب أبيه — كذا في التقريب — ح .

قوله : غير محفوظ ، قال الحافظ : رجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه ،

كما بينه النسائي وقال : إنه غير محفوظ ؛ وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة ، وزاد « والنصارى » — كذا في الفتح (٣٥٥/١٠) .

قوله : « كحواصل الحمام » أي صدور الحمام ، قيل : المراد كحواصل الحمام في الغالب ،

لأن حواصل بعض الحمامات ليست بسود ، وقيل : يريد بالتشبيه أن المراد السواد الصرف غير مشوب بلون آخر — س .

٥٠٧٦ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦/١٠/٧٣٢٥ .

٥٠٧٧ — صحيح ، تفرد به المصنف ، انظر حم : ١٦٥/١ — المزي : ٣/١٨٤/٣٦٤٢ .

٥٠٧٨ — صحيح ، د الرجل ٢٠ : ٤/٤١٨ — ٤١٩ ، حم : ٢٧٣/١ — المزي : ٤/٤٢٤/٥٥٤٨ .

لا يريحون رائحة الجنة » .

٥٠٧٩ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني ابن جريح ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثلثامة بياضاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا هذا بشئ ، واجتنبوا السواد » .

قوله : « الحمام » كـ « سحاب » طائر بري لا يألف البيوت ، أو كل ذي طوق ، وتقع واحدة على الذكر والأنثى كالحية ، جمعه حمام ، ولا تقل للذكر حمام — كذا في القاموس ، ويقال له بالأردية : كَبوتر .

قوله : « لا يريحون إلخ » أي لا يشمون ريحها ، يقال : راح يريح ، وراح يراح ، وأراح يريح ، إذا وجد رائحة الشئ — ز . قيل : المراد أنهم وإن دخلوا الجنة لا يجدون ريحها ، ولا يتلذذون به ، وقيل : هو تغليظ وتشديد ، أو المراد أنهم لا يجدون ريحها مع السابقين ، ثم الحديث قد صححه غير واحد وحسنه ، وخطوا ابن الجوزي في نسبته إلى الوضع — والله تعالى أعلم — س .
والحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ، وإسناده قوي إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وعلى ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأي ، فحكمه الرفع ، ولهذا اختار النووي أن الصبغ بالسواد يكره كراهية تحريم — كذا في الفتح (٤٩٩/٦) .

قوله : بأبي قحافة ، بضم القاف ، والد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه — س .
قوله : كالثلثامة ، بمثلة مفتوحة وغين معجمة ، نبات له ثمر أبيض — س .
ثمره يشبه بها الشيب وقيل : شجرة تبيض كأنها الثلج — زهر .

قوله : « هذا » إذا كان الشيب غير مستحسن عند الطباع كما يدل عليه سوق الحديث ، والناس في ذلك مختلفون — والله أعلم — س .

قوله : « واجتنبوا السواد » لعل المراد الخالص ، وفيه أن الخضاب بالسواد حرام أو مكروه ، وللعلماء فيه كلام ، وقد مال بعض إلى جوازه للغزاة ليكون أهيب في عين العدو — والله أعلم — س .
والتفصيل في الفتح (٣٥٥/١٠) والتحفة (٥٦/٣ ، ٥٧) ، والأوفق بالنصوص منع الخضب بالسواد البحث — والله أعلم .

٥٠٧٩ — م اللباس ٢٤ : ١٦٦٣/٣ ، د الرجل ١٨ : ٤١٥/٤ ، ق اللباس ٣٣ : ١١٩٧/٢ ، حم : ٣١٦/٣ ، ٣٢٢ ، ٣٣٨ ، ويأتي برقم ٥٢٤٤ — المزي : ٢٨٠٧/٣١٧/٢ .

١٦ — الخضاب بالحناء والكتم

٥٠٨٠ — أخبرنا محمد بن مسلم قال : ثنا يحيى بن يعلى قال : ثنا به أبي ، عن غيلان ، عن أبي إسحاق ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل ما غيرتم به الشمط : الحناء والكتم » .

٥٠٨١ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن الأجلح ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبي الأسود الديلي ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أحسن ما غيرتم به الشيب : الحناء والكتم » .

٥٠٨٢ — أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن أشعث قال : حدثني محمد بن عيسى قال : ثنا هشيم قال : أخبرني ابن أبي ليلى ، عن الأجلح — فلقيت الأجلح — فحدثني عن ابن بريدة ، عن أبي الأسود الديلي ، عن أبي ذر قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من أحسن ما غيرتم به الشيب : الحناء والكتم » .

٥٠٨٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا عثري ، عن الأجلح ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبي الأسود الديلي ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن

قوله : « الشمط » بفتحين ، الشيب — س .

قوله : « الكتم » هو بكاف وتاء مثناة من فوق مفتوحين ، والمشهور تخفيف التاء ، وبعضهم يشددوها ، نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر ، ثم قيل : المراد ههنا استعمال كل منهما بالانفراد ، لأن اجتماعهما يحصل به السواد ، وهو منهى عنه ، ويحتمل أن المراد المجموع ، والنهي عن السواد الخالص — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « الشيب » الشعر — زهر . يعني الشعر الأبيض — ح .

٥٠٨٠ — صحيح ، د الرجل ١٨ : ٤/٤١٦ ، ت اللباس ٢٠ : ٤/٢٣٢ ، ق فيه ٣٢ : ٢/١١٩٦ ، حم :

١٤٧/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٩ — المزي : ٩/١٨٠/١١٩٦٦ .

٥٠٨١ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٩/١٦٦/١١٩٢٧ و ١٣/٢٤٩/١٨٨٨٥ .

٥٠٨٢ ، ٥٠٨٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٨٠ .

أحسن ما غيرتم به الشيب : الحناء والكتم .

خالفه الجريري وكهمس

٥٠٨٤ — أخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا الجريري ، عن

عبد الله بن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أحسن ما غيرتم به الشيب : الحناء والكتم » .

٥٠٨٥ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر قال : سمعت كهمساً

يحدث ، عن عبد الله بن بريدة أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحسن ما غيرتم به الشيب : الحناء والكتم » .

٥٠٨٦ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن إباد بن

لقيط ، عن أبي رمثة قال : أتيت أنا وأبي النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد لطح لحيته بالحناء .

٥٠٨٧ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن إباد

ابن لقيط ، عن أبي رمثة قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، ورأيت أنه قد لطح لحيته بالصفرة .

قوله : خالفه إلخ ، الضمير المنصوب يرجع إلى الأجلح ، والحديث أخرجه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي — كذا في الفتح (٣٥٥/١٠) .

قوله : « أحسن » ، وفي بعض النسخ : « إن أحسن » .

قوله : قد لطح لحيته ، قيل : ليس لأنه خضب به ، فإن شبيه ما بلغ ذلك الحد ، بل لأنه اغتسل به فبقي منه بعض آثاره ، والنسخ (كذا في الأصل وهنا سقط فليتأمل ح) على أن ابن عمر ما بلغه النسخ ، والنهي عندهم مقدم على الإباحة ، فلذا أخذ كثير بالنهي — والله تعالى أعلم — س .

٥٠٨٤ ، ٥٠٨٥ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٥٠٨٦ — صحيح ، د الرجل ١٨ : ٤١٧/٤ ، وانظر رقم ١٥٧٣ — المزني : ١٢٠٣٦/٢٠٨/٩

٥٠٨٧ — صحيح ، انظر ما قبله .

١٧ — الخضاب بالصفرة

٥٠٨٨ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا الداوردي ، عن زيد بن أسلم ، قال : رأيت ابن عمر يصفر لحيته بالخلوق ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ! إنك تصفر لحيتك بالخلوق ؟ قال : [إني] رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفر بها لحيته ، ولم يكن شئ من الصبغ أحب إليه منها ، ولقد كان يصبغ بها ثيابه كلها ، حتى عمامته .

قال : أبو عبد الرحمن : وهذا أولى بالصواب من حديث أبي قتيبة .

٥٠٨٩ — أخبرنا محمد بن المشني قال : ثنا أبو داود قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أنس أنه سأل : هل خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لم يبلغ ذلك ، إنما كان شئ

قوله : بالخلوق ، بفتح خاء ، طيب مركب من الزعفران وغيره ، وتغلب عليه الحمرة والصفرة ورد بإباحته تارة ، والنهي عنه أخرى ، لأنه من طيب النساء ، والظاهر أن أحاديث النهي ناسخة — كذا في الجمع ؛ أقول : الأولى الجمع بأن النهي للتنزيه — والله أعلم — ح .

قوله : عمامته ، بكسر العين — س .

قوله : من حديث أبي قتيبة ، أخرجه في الكبرى ، وهو أخصر من هذا الحديث — س . بل ذكره المصنف (برقم ٥٢٤٥) تحت عنوان « تصفير اللحية » من رواية زيد بن أسلم ، عن عبيد ، لعل الغرض تصويب كون السائل زيد بن أسلم — والله أعلم .

قوله : من حديث أبي قتيبة ، وفي بعض النسخ : « من الذي قبله » .

قوله : إنما كان شئ ، أي إنما وجد شئ من الشيب — س .

٥٠٨٨ — صحيح الإسناد ، د اللباس ١٨ : ٣٣٤/٤ ، ويأتي برقم ٥١١٨ و ٥٢٤٥ ؛ وأخرج البخاري في اللباس ٣٧ : ٣٠٨/١٠ ، ومسلم في الحج ٥ : ٨٤٤/٢ ، عن ابن عمر قال : أما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها ، وانظر أيضاً ما تقدم برقم ١١٧ — المزي : ٥/٦٧٢٨/٣٤٨ .

٥٠٨٩ — خ المناقب ٢٣ : ٥٦٤/٦ ، وراجع أيضاً اللباس ٦٦ ، حم : ١٩٢/٤ ، ٢٥١ ، ٢٦٦ — المزي : ١/١٣٩٨/٣٥٨ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

في صدغيه .

٥٠٩٠ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا عبد الصمد قال : ثنا المثني — يعني ابن

سعيد — قال : ثنا قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يخضب ، إنما كان الشمط عند العنفة يسيراً ، وفي الصدغين يسيراً ، وفي الرأس يسيراً .

٥٠٩١ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر قال : سمعت

الركن يحدث ، عن القاسم بن حسان ، عن عمه عبد الرحمن بن حرملة ، عن عبد الله بن مسعود أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يكره عشر خصال : الصفرة يعني الخلق ، وتغيير الشيب ، وجر الإزار ، والتختم بالذهب ، والضرب

قوله : في صدغيه ، بضم صاد وسكون دال ، والصدغ هو الذي عند شحمة الأذن من

اللحية — س .

قوله : الشمط ، بفتحين ، الشيب — س .

قوله : العنفة ، هي شعر في الشفة السفلى ، وقيل : شعر بينها وبين الذقن — س . وهو

بفتح العين المهملة والفاء — ح .

قوله : وتغيير الشيب ، أي بالسواد — س .

قال القاضي : قال الطبري : الصواب أن الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير

الشيب ، وبالنهي عنه كلها صحيحة ، وليس فيها تناقض ، بل الأمر بالتغيير لمن شابه كشيب أبي قحافة ، والنهي لمن له شمت فقط ، قال : واختلاف السلف في فعل الأمرين ، بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك ، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع ، ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض ، خلافة في ذلك ، قال : ولا يجوز أن يقال : فيه ناسخ ومنسوخ — نووي . أقول : الإجماع منقوض في السواد بما صرح النووي أنه يحرم خضابه بالسواد على الأصح ، ويؤيده حديث « واجتنبوا السواد » وحديث « لا يريحون رائحة الجنة » وقد تقدم قريباً ، فالمراد بتغيير الشيب في الحديث تغييره بالسواد كما قدره السندي رحمه الله جمعاً بين الأحاديث — والله أعلم — ح .

٥٠٩٠ — م الفضائل ٢٩ : ٤/١٨٢١ ، ١٨٢٢ ، حم : ٣/٢١٦ ، وانظر ما قبله — المزي : ١/٣٤٣/١٣٢٨ .

٥٠٩١ — منكر ، د الخاتم ٣ : ٤/٤٢٧ — ٤٢٨ ، حم : ٣/٣٨٠ ، ٣٩٧ — المزي : ٧/٧٤/٩٣٥٥ .

بالكعاب ، والتبرج بالزينة لغير محلها ، والرقى إلا بالمعوذات ، وتعليق التمايم ، وعزل الماء بغير محلها ، وإفساد الصبي غير محرمه .

١٨ — الخضاب للنساء

٥٠٩٢ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا المعلى بن أسد ، ثنا مطيع بن ميمون ، حدثتنا صفية بنت عصمة ، عن عائشة أن امرأة مدت يدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم

قوله : بالكعاب ، بكسر الكاف هي قصوص الرد ، جمع كعب وكعبة ، واللعب بها حرام ، وكرهها عامة الصحابة ، وقيل : كان ابن مفضل يفعله مع امرأته من غير قمار ، وقيل : رخص ابن المسيب بلا قمار — س .

قوله : والتبرج بالزينة لغير محلها ، أي إظهارها للناس الأجانب وهو المذموم ، فأما للزوج فلا ، وهو معنى قوله : « لغير محلها » — س .

قوله : والرقى ، بضم الراء وفتح القاف مقصور ، جمع « رقية » بضم فسكون ، العوذة — س .

قوله : إلا المعوذات ، أي ونحوها ، مما هو ذكر الله — س .

قوله : وتعليق التمايم ، جمع « تيمة » وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم — فأبطله الإسلام — س .

قوله : وعزل الماء بغير محله ، أي عزله عن إقراره في فرج المرأة وهو محله ، وفي قوله : « بغير محله » تعريض بإتيان الدبر — س ، ز .

قوله : وإفساد الصبي ، هو إتيان المرأة المرضع ، فإذا حملت فسد لبنها ، وكان من ذلك فساد الصبي — زهر .

قوله : غير محرمه ، حال من ضمير « يكره » والضمير للأخير فقط ، أو للمجموع بتأويل المجموع ، أو المذكور ، والمعنى : كرهه ولم يبلغ به حد التحريم ، وبعض المذكورات حرام ، فالوجه هو الوجه الأول — والله تعالى أعلم — س .

قوله : المعطى ، بفتح الثانية وتشديد اللام المفتوحة — تقريب .

بكتاب ، فقبض يده ، فقالت : يا رسول الله ! مددت يدي إليك بكتاب فلم تأخذه ، فقال : « إنني لم أدر أيد امرأة هي أو رجل » قالت : بل يد امرأة ، قال : « لو كنت امرأة لغبرت أظفارك بالحناء » .

١٩ — كراهية ريح الحناء

٥٠٩٣ — أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا أبو زيد سعيد بن الربيع قال : ثنا علي ابن المبارك قال : سمعت كريمة قالت : سمعت عائشة سألتها امرأة عن الخضاب بالحناء ؟ قالت : لا بأس به ، ولكن أكره هذا لأن حبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ريحه — تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٠ — النتف

٥٠٩٤ — أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم قال : ثنا أبي وأبو الأسود النضر بن عبد الجيار قالا : ثنا المفضل بن فضالة ، عن عياش بن عباس القتباني ، عن أبي الحصين الهيثم بن شفي — وقال : أبو الأسود : شفي — أنه سمعه يقول : خرجت

قوله : فقبض يده ، أي عن أخذ الكتاب من يدها — س .

قوله : « لو كنت امرأة » أي لو كنت تراعين شعار النساء لخضبت يدك — س .

قوله : عن الخضاب بالحناء ، الظاهر أن السؤال عن خضاب اليدين والرجلين بالحناء كما هو المعتاد في النساء ، ويؤيده قولها : ولكني أكرهه ، لأن عائشة ما بلغت أوان خضاب الرأس كذا قيل ، وقيل : المراد خضاب شعر الرأس ، توفيقاً بين هذا الحديث وبين الأحاديث التي تفيد الرغبة في استعمال الحناء في اليدين ، فإما أن يقال : كراهته ريحه لا يقتضي ترك استعمال النساء للاحتراز عن التشبه بالرجال ، أو يقال : كراهة عائشة خضاب الرأس لا يتوقف على بلوغها أوان خضاب الرأس لجواز أنها تكره ذلك قبل بلوغ ذلك السن في غيرها ، أو في نفسها إن بلغت ذلك — والله تعالى أعلم — س .

٥٠٩٣ — ضعيف ، د الترجل ٤ : ٣٩٥/٤ ، حم : ١١٧/٦ ، ٢١٠ — المزي : ١٢/٤٣٢/١٧٩٥٩ .

٥٠٩٤ — ضعيف ، د اللباس ١١ : ٣٢٥/٤ ، حم : ١٣٤/٤ ، ١٣٥ ، ويأتي بأرقام ٥١١٣ — ٥١١٥ —

المزي ١٢٠٣٩/٢١٠/٩ .

أنا وصاحب لي يسمى أبا عامر رجل من المعافر لنصلي بإيلياء ، وكان قاصهم رجلا من الأزد يقال له : أبو ريحانة من الصحابة ، قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى المسجد ، ثم أدركته فجلست إلى جنبه ، فقال : هل أدركت قصص أبي ريحانة ؟ فقلت : لا ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشر : عن الوشر ، والوشم ، والنتف ، وعن مكامعة الرجل الرجل بغير شعار ، وعن مكامعة المرأة المرأة بغير شعار ، وأن يجعل الرجل أسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم — أو يجعل على منكبيه حريراً مثل الأعاجم — وعن النهي ، وعن ركوب النمر ،

قوله : من المعافر ، بفتح الميم ، أرض باليمن — س .

قوله : بإيلياء ، بكسر الهمزة واللام — بينهما ياء ساكنة ، بالمد والقصر ، مدينة بيت المقدس — س .

قوله : أبو ريحانة ، مولى النبي صلى الله عليه وسلم — كما في الخلاصة — ح .

قوله : عن الوشر ، بفتح واو فسكون شين معجمة وراء مهملة ، هو معالجة الأسنان بما يحددها ويرقق أطرافها ، تفعلها المرأة المسنة تشبه بذلك بالشواب — س .

قوله : والوشم ، هو أن يغرز الجلد بإبرة ، ثم يحشى كحلاً أو غيره من خضرة أو سواد — س .

قوله : والنتف ، أي نتف البياض عن اللحية والرأس ، أو نتف الشعر عن الحاجب وغيره للزينة ، أو نتف الشعر عند المصيبة — س .

قوله : وعن مكامعة الرجل ، المكامعة المضاجعة — س .

قوله : بغير شعار ، بكسر الشين ، وهو ما يلي الجسد ، أي بلا حاجب من ثوب — س .

قوله : أسفل ثيابه حريراً ، يعني لبس الحرير حرام على الرجال ، سواء كانت تحت الثياب

أو فوقها ، وعادة جهال المعجم أن يلبسوا تحت الثياب ثوباً قصيراً من حرير ليلين أعضاءهم — س .

قوله : أو يجعل على منكبيه ، وهو أن يلقي الثوب الحرير على الكتفين — س .

قوله : وعن النهي ، بالضم والقصر ، هي النهب ، وقد يكون اسم ما ينهب كالعمري

والرقي — زهر .

قوله : ركوب النمر ، أي جلودها ملقاة على السرج والرحال ، لما فيه من التكبر ، أو لأنه

زي المعجم ، أو لأن الشعر نجس لا يقبل الدباغ — س . عند أحد الأئمة إذا كان غير ذكي ، ولعل

أكثر ما كانوا يأخذون جلود النمر إذا ماتت لأن اصطياها عسير — زهر .

ولبوس الخواتيم إلا لذي سلطان .

٢١ — وصل الشعر بالخرق

٥٠٩٥ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، ثنا خالد ، عن هشام قال : حدثنا قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، أن معاوية قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور .

٥٠٩٦ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني مخزومة ابن بكير ، عن أبيه ، عن سعيد المقبري قال : رأيت معاوية بن أبي سفيان على المنبر — ومعه في يده كبة من كعب النساء من شعر — فقال : ما بال المسلمات يصنعن مثل هذا ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أيما امرأة زادت في رأسها شعراً ليس منه فإنه زور تزيد فيه » .

قوله : ولبوس الخواتيم إلخ ، بضم اللام ، مصدر بمعنى اللبس ، والمراد بذي سلطان من يحتاج إليه للمعاملة مع الناس ، ولغيره يكون زينة محضة ، فالأولى تركه ، فالنهي للتنزيه ، وقيل : في إسناده رجل مبهم فلم يصح الحديث — والله أعلم . قاله السدي ملخصاً من الزهر ؛ وفيه أيضاً : قال الحلبي : يحتمل أن يكون المراد أن السلطان يحتاج إلى الخاتم ليختم به كتبه ، ويختم به أموال العامة ، والطينة التي ينفذها إلى الذين يستعدي عليهم ، وكل من كانت بينه وبين الناس معاملات يحتاج لأجلها إلى الكتابة ، فهو في معنى السلطان ، فأما من لا يمسك الخاتم إلا للتحلي به دون غرض آخر فهو منتهي عنه — انتهى ؛ والحديث أعله ابن القطان بالهيثم بن شفي ، وقال : روى عنه جماعة ، ولا يعرف حاله ، وقال ابن المواق : بل هو معروف الحال ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .

قوله : عن الزور ، سيأتي شرحه في الرواية الآتية — س .

قوله : كبة ، بضم فتشديد ، شعر ملفوف بعضه على بعض — س .

قوله : شعراً ، أما إذا شدت رأسها بالخرقة والحرير وغيرهما للزينة فلا بأس — والله أعلم — كذا في الحواشي الجديدة ، وسيأتي البسط فيه قريباً — إن شاء الله تعالى .

قوله : « تزيد فيه » أي تزيد ذلك في الرأس — س .

٥٠٩٥ — خ الأنبياء ٥٤ : ٥١٥/٦ ، م اللباس ٣٣ : ١٦٨٠/٣ ، حم : ٩١/٤ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ويأتي بأرقام ٥٢٤٨

— ٥٢٥٠ — المزي : ١١٤١٨/٤٤٠/٨ .

٥٠٩٦ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١١٤١٧/٤٤٠/٨ .

٢٢ — الواصلة

٥٠٩٧ — أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا أبو النضر قال : ثنا شعبة ، عن هشام بن عروة ، عن امرأته فاطمة ، عن أسماء بنت أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة .

٢٣ — المستوصلة

٥٠٩٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا محمد بن بشر قال : ثنا عبيد الله — عن نافع ، عن ابن عمر قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة ، والمستوصلة ، والواشمة ، والمستوشمة .

قوله : لعن الواصلة ، هي التي تصل الشعر بشعر آخر ، سواء تصل بشعرها أو شعر غيرها ، والمستوصلة التي تأمر من يفعل بها ، وكذلك الواشمة والمستوشمة ، من الوشم ، وقد تقدم قريباً قبل هذا ، ونحوه . « لعن الله اليهود » وأمثاله إخبار بأن الله لعن هؤلاء ، لا دعاء منه صلى الله عليه وسلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث لعناً ، وقد قال : « المؤمن لا يكون لعناً » قلت : لعن الشيطان وغيره ورد ، فالظاهر أن اللعن على من يستحقه على قلة لا يضرب ، فلذلك قيل : « لم يبعث لعناً » بصيغة المبالغة ، ووجه اللعن ما فيه من تغيير الخلق بتكلف ، ومثله قد حرم الشارع ، فيمكن توجيه اللعن إلى فاعله بخلاف التغيير بالخصاب ونحوه مما لم يحرمه الشارع لعدم التكلف فيه — س .

قوله : الواشمة ، قال في المجمع : الواشمة والمستوشمة — ويروى الموتشمة — الوشم أن يفرز الجلد بإبرة ، ثم يحشي بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يخضر ، وشمّت تشم فهي واشمة والموتشمة : من يفعل بها ذلك — ح .

٥٠٩٧ — خ اللباس ٨٣ ، ٨٥ : ٣٧٤/١٠ ، ٣٧٨ ، م فيه ٣٣ : ١٦٧٦/٣ ، ق النكاح ٥٢ : ٦٤٠/١ ،

حم : ٣٤٥/٦ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ويأتي برقم ٥٢٥٢ — المزني : ١١/٢٥٦/١٥٧٤٧ .

٥٠٩٨ — خ اللباس ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ : ٣٧٤/١٠ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، م فيه ٣٣ : ١٦٧٧/٣ ، د الرجل ٥ :

٣٩٧/٤ ، ت اللباس ٢٥ : ٢٣٦/٤ ، والأدب ٣٣ : ١٠٥/٥ ، ق النكاح ٥٢ : ٦٣٩/١ ، حم :

٢١/٢ ، ويأتي برقم ٥٢٥١ و ٥٢٥٣ — المزني : ٦/١٦٧/٨١٠٧ .

أرسله الوليد بن أبي هشام

٥٠٩٩ — أخبرنا العباس بن عبد العظيم قال : ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال : ثنا جويرية بن أسماء ، عن الوليد بن أبي هشام ، عن نافع أنه بلغه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة ، والمستوصلة ، والواشمة ، والمستوشمة .

٥١٠٠ — أخبرني محمد بن وهب قال : ثنا مسكين بن بكير قال : ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن الحسن بن مسلم ، عن صفية بنت شيبة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » .

٥١٠١ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا خلف بن موسى قال : ثنا أبي ، عن قتادة ، عن عذرة ، عن الحسن العرنى ، عن يحيى بن الجزار ، عن مسروق أن امرأة أتت عبد الله بن مسعود فقالت : إني امرأة زعراء ، أ يصلح أن أصل في شعري ؟ فقال : لا ، فقالت : أشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تجده في كتاب الله ؟ قال : لا ، بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجده في كتاب الله — وساق الحديث .

قوله : عذرة ، بفتح مهملة وسكون زاي فراء مفتوحة — مغني .

قوله : العرنى ، بضم مهملة وفتح راء فنبون — مغني .

قوله : الجزار ، بجيم فزاي فألف فراء — مغني .

قوله : زعراء ، كحمراء تأنيث « أزعر » أي قليلة الشعر — س .

قوله : وساق الحديث ، وتامه في صحيح مسلم — ح .

٥٠٩٩ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف ، وانظر ما قبله — المزي : ١٧٢/٦ و ٨١٣٧/١٣ و ١٩٥٠/١٤٠٥ .

٥١٠٠ — خ النكاح ٩٤ : ٣٠٤/٩ ، واللباس ٨٣ : ٣٧٤/١٠ ، م فيه ٣٣ : ١٦٧٧/٣ ، حم : ١١١/٦ ،

٢٣٨ ، ٢٥٠ — المزي : ١٧٨٤٩/٣٩٥/١٢ .

٥١٠١ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وانظر ما بعده — المزي : ٩٥٨٤/١٥٠/٧ .

٢٤ — المتمنصات

٥١٠٢ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا أبو داود الحفري ، عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشحات ، والموتشحات ، والمتمنصات ، والمتفلجات للحسن المغيرات .

٥١٠٣ — أخبرنا أحمد بن حرب قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : قال عبد الله : المتفلجات — وساق الحديث .

٥١٠٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد قال : ثنا أبان بن صمعة ، عن أمه قالت : سمعت عائشة تقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الواشمة ، والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة ، والنامصة ، والمتمنصة .

قوله : الحفري ، بمهمله وفاء مفتوحين — مغني .

قوله : والموتشحات ، الموتشمة من يفعل بها الوشم — كذا في الجمع — ح .

قوله : والمتمنصات والمتفلجات ، النص نف الشعر ، والتفلج التكلف لتحصيل الفلجة بين الأسنان باستعمال بعض الآلات — س .

قوله : للحسن ، متعلق بالمتفلجات فقط ، أو بالكل — س .

قوله : المغيرات ، أي خلق الله — س .

قوله : أبان ، يجوز صرفه وتركه ، والصرف أجود ، وهو قول الأكثرين — شرح مسلم للنووي .

قوله : صمعة ، بصاد مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم عين مهملة — شرح مسلم للنووي .

قوله : والنامصة والمتمنصة ، الأولى فاعلة النماص ، والثانية التي تأمر من يفعل بها ذلك ،

٥١٠٢ — خ تفسير سورة الحشر ٤ : ٦٣٠/٨ ، واللباس ٨٢ ، ٨٤ — ٨٧ : ٣٧٢/١٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،

٣٨٠ ، م فيه ٣٣ : ١٦٧٨/٣ ، د التزل ٥ : ٣٩٧/٤ ، ٣٩٨ ، ت الأدب ٣٣ : ١٠٤/٥ ، ق النكاح

٥٢ : ٦٤٠/١ ، حم : ٤٠٩/١ ، ٤١٥ ، ٤٣٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ويأتي بأرقام

٥١١٠ — ٥١١٢ ، ٥٢٥٤ — ٥٢٥٧ — المزي : ٩٤٥٠/١٠٨/٧ .

٥١٠٣ — صحيح الإسناد مقطوع ، انظر ما قبله — المزي : ٩٤٣١/١٠٣/٧ .

٥١٠٤ — ضعيف الإسناد ، حم : ٢٥٧/٦ — المزي : ١٧٩٧٥/٤٣٨/١٢ .

٢٥ — الموتشمت وذكر الاختلاف على

عبد الله بن مرة والشعبي في هذا

٥١٠٥ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد ، عن شعبة ، عن الأعمش قال : سمعت عبد الله بن مرة يحدث ، عن الحارث ، عن عبد الله قال : آكل الربا ، ومؤكله ، وكاتبه إذا علموا ذلك ، والواشمة ، والموشومة للخسن ،

وهو تنف شعر الجبهة ليتوسع الوجه ، وبعضهم يرويه « المتمصّة » بتقديم النون على التاء — زهر .

قوله : الاختلاف ، وفي بعض النسخ : الخلاف .

قوله : الحارث ، قال الهيثمي بعد عزو الحديث لأحمد ولأبي يعلى والطبراني : وعزاه المنذري لابن خزيمة وابن حبان وأحمد ، ثم قال : روه كلهم عن الحارث الأعور ، عن ابن مسعود إلا ابن خزيمة ، فعن مسروق ، عن ابن مسعود ، وإسناده ابن خزيمة صحيح — كذا في فيض القدير : ٥٥/١ .

قوله : مؤكله ، أي مطعمه ، قال الخطيب : سوى بينهما في الوعيد لاشتراكهما في الفعل ، وتعاونهما عليه ، وإن كان أحدهما مفتبطاً والآخر مهتضمّاً ، والله سبحانه وتعالى حدود ، فلا تتجاوز عند الوجود والعدم والعسر واليسر ، فضرورة المؤكل لا تبيح له أن يؤكله الربا لإمكان إزالتها بوجه من وجوه المعاملة والمبايعة ، فإن فرض تعذره فعليه أن يتجاوز عن صريح الربا بضرب من ضروب الحيل المعروفة — كذا في فيض القدير — (٥٣/١) ، لكن مع وجل وخوف شديد ، عسى الله أن يتجاوز عنه ، ولا كذلك الآكل — قاله الطيبي — انتهى من مرقاة القارئ (٣٠٧/٣) ؛ وحديث « لعن آكل الربا ومؤكله » أخرجه مسلم من حديث جابر (١٢١٩/٣) ، والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود ، وفي معناه حديث أبي جحيفة عند البخاري في أوائل البيوع (٣١٤/٤) وآخره (٤٣٦/٤) ، وحديث علي الآتي أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٨٣/١ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٣٣) من طرق مدارها على الحارث — انظر (٢٥٥/٢) وغيره .

قوله : إذا علموا ذلك ، أي إن المعاملة ربا — س .

٥١٠٥ — صحيح ، حم : ٤٠٩/١ ، ٤٣٠ ، ٤٦٥ ، وراجع أيضاً : م المساقاة ١٩ : ١٢١/٣ ، ود البيوع

٤ : ٦٢٨/٣ ، وت فيه ٢ : ٥١٢/٣ ، وق التجارات ٥٨ : ٧٦٤/٢ ، وحم : ٣٩٣/١ ،

٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٥٣ — المزي : ٩١٩٥/١٨/٧ .

ولاوي الصدقة ، والمرتد أعرابياً بعد الهجرة ، ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة .

٥١٠٦ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا حصين ومغيرة وابن عون ، عن الشعبي ، عن الحارث ، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا ، ومؤكله ، وكاتبه ، ومانع الصدقة ، وكان ينهى عن النوح .

أرسله ابن عون وعطاء بن السائب

٥١٠٧ — أخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا ابن عون ، عن الشعبي ، عن الحارث قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ، ومؤكله وشاهده وكاتبه ، والواشمة ، والموتشمة ، قال : إلا من داء ، فقال : نعم ، والحال والمحلل له ومانع الصدقة ، وكان ينهى عن النوح — ولم يقل لعن .

قوله : ولاوي الصدقة ، اسم فاعل من « لواه » أي صرفه ، والمراد مانع الصدقة — س .
قوله : والمرتد أعرابياً ، أي الذي يصير أعرابياً يسكن البادية — س . أي والعائد إلى البادية ليقم مع الأعراب بعدما هاجر مسلماً ، وكان من رجع بعد هجرته بلا عذر يعد كالمرتد لوجوب الإقامة مع النبي صلى الله عليه وسلم لنصرته ، وورد في خبر أنه كبيرة — كذا في فيض القدير (٥٤/١) .

قوله : عن النوح ، بالفتح — منتهى الأرب .

قوله : والحال ، من الحل ، أي الذي ينكح بنية أن تحل الزوجة للمطلق ، والمحلل له هو المطلق — س . والحال اسم فاعل من « حل » وهو هنا متعد ، ويأتي لازماً كما هو معروف ، ويتعدى بالهمزة وبالتضعيف ، فيقال : أحل وحلل ، وفيه قول آخر ، وهو أن معنى حال ذو إحلال مثل قولهم : « ربح لاقح » ذات إلقاح ، والمحلل له من الرباعي المعدي بالتضعيف ، فاستعمل الثلاثي والرباعي في

٥١٠٦ — صحيح ، حم : ٨٣/١ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٣٣ ، ١٥٠ ، ١٥٨ — المزي : ١٠٠٣٦/٣٥٢/٧

و ١٨٤٨٢/١٥٨/١٣

٥١٠٧ — مرسل صحيح ، تفرد به المؤلف .

٥١٠٨ — حدثنا قتيبة قال : ثنا خلف — يعني ابن خليفة — ، عن عطاء بن السائب ، عن الشعبي قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ، وموكله ، وشاهده ، وكاتبه ، والواشمة ، والموتشمة ، ونهى عن النوح ، ولم يقل : لعن صاحب .

٥١٠٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن عمارة ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة قال : أتى عمر بامرأة تشم ، فقال : أنشدكم بالله ! هل سمع أحد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال أبو هريرة : فقمتم ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! أنا سمعته ، قال : فما سمعته ؟ قلت : سمعته يقول : « لا تشمن ولا تستوشمن » .

٢٦ — المتفلجات

٥١١٠ — أخبرنا أبو علي محمد بن يحيى المروزي قال : ثنا عبد الله بن عثمان ، عن أبي حمزة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن العريان بن الهيثم ، عن قبيصة بن جابر ، عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعن المتمصصات ، والمتفلجات ، والموتشمت اللاتي يغيرن خلق الله عز وجل .

٥١١١ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا يحيى بن حماد قال : ثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن العريان بن الهيثم ، عن قبيصة بن جابر ، عن عبد الله قال : سمعت

حديث واحد — كذا في تعليق المسند (٥٣/٢) وانظر النهاية (٢٥٣/١) .

قوله : صاحب ، أي صاحب النوح — والله أعلم — ح .

قوله : تشم ، مضارع من « الوشم » — س .

قوله : عن العريان ، بضم أوله وسكون الراء بعدها تحتانية ، ابن الهيثم بن الأسود النخعي ، الكوفي الأعور ، مقبول ، من الثالثة — تقريب .

٥١٠٨ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف .

٥١٠٩ — خ اللباس ٨٧ : ٣٨٠/١٠ — المزي : ١٤٩٠٩/٤٤٦/١٠ .

٥١١٠ — حسن صحيح ، انظر رقم ٥١٠٢ — المزي : ٩٥٣٦/١٣٣/٧ .

٥١١١ — حسن صحيح ، انظر رقم ٥١٠٢ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعن المتنمصات ، والمتفلجات ، والموتشمت اللاتي يغيرن خلق الله عز وجل .

٥١١٢ — أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال :

أخبرنا الحسين بن واقد قال : ثنا عبد الملك بن عمير ، عن العريان بن الهيثم ، عن قبيصة ابن جابر ، عن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لعن الله المتنمصات ، والموتشمت ، والمتفلجات اللاتي يغيرن خلق الله عز وجل » .

٢٧ — تحريم الوشر

٥١١٣ — أخبرنا محمد بن حاتم قال : ثنا حبان قال : ثنا عبد الله ، عن حيوة بن

شريح قال : حدثني عياش بن عباس القتباني ، عن أبي الحصين الحميري أنه كان هو وصاحب له يلزمان أبا ريمانة ، يتعلمان منه خيراً ، قال : فحضر صاحبي يوماً ، فأخبرني صاحبي أنه سمع أبا ريمانة يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم الوشر والوشم والنتف .

قوله : « المتوشمت » وفي بعض النسخ : « الموتشمت » .

قوله : الوشر ، هو تحديد الأسنان ، وقد سبق قريباً — س .

قوله : حبان ، هو بكسر الحاء وتشديد الموحدة ابن موسى — ح .

قوله : القتباني ، بكسر قاف وسكون مشاة فوق وموحدة ونون ، نسبة إلى قتبان بن

رومان — مغني .

قوله : أبي الحصين ، بضم الحاء المهملة ، هو الهيثم بن شفي ، يروي عن أبي ريمانة —

من الخلاصة .

قوله : الحميري ، بكسر حاء وسكون ميم وفتح ياء ، منسوب إلى حمير بن سبا — مغني .

هكذا في الأصول « الحميري » ويعلم من التقريب والخلاصة أنه « الحجري » بفتح المهملة وسكون الجيم ، ولعله ينسب إليهما — والله أعلم — ح .

٥١١٢ — حسن صحيح ، انظر رقم ٥١٠٢ .

٥١١٣ — ضعيف ، انظر رقم ٥٠٩٤ .

٥١١٤ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال :

أخبرني الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الحصين الحميري ، عن أبي ريحانة قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوشر والوشم .

٥١١٥ — حدثنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي

الحصين الحميري ، عن أبي ريحانة قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوشر والوشم .

٢٨ — الكحل

٥١١٦ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا داود — وهو ابن عبد الرحمن العطار — ، عن

عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن من خير أكلكم الإثم ، إنه يجلو البصر ، وينبت الشعر » .

قال أبو عبد الرحمن : عبد الله بن عثمان بن خثيم لين الحديث .

قوله : أبا ريحانة ، هو شمعون بن زيد الأزدي حليف الأنصار ، مولى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، له خمسة أحاديث ، روى عنه أبو عامر والهيثم بن شفي أبو الحصين — من الخلاصة .

قوله : خثيم ، بالتصغير — مغني .

قوله : « الإثم » بكسر همزة وسكون مثناة وميم مكسورة ، قيل : هو الحجر المعروف

للاكتحال ، وقيل : هو كحل الأصفهاني — س .

قوله : « يجلو » من الإجلاء ، أي يزيده نوراً — س .

قوله : « ينبت » من الإنبات — س .

قوله : « الشعر » بفتح العين ، شعر أهداب العين — س .

٥١١٤ ، ٥١١٥ — صحيح : انظر رقم ٥٠٩٤ .

٥١١٦ — صحيح : د الطب ١٤ : ٢٠٩/٤ ، واللباس ١٦ : ٣٣٢/٤ ، ت الشمائل ٧ : رقم ٥١ ، ق

الطب ٢٥ : ١١٥٧/٢ ، حم : ٢٣١/١٠ ، ٢٤٧ ، ٢٧٤ ، ٣٢٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ ، وانظر أيضاً :

ت اللباس ٢٣ : ٢٣٤/٤ ، والطب ٩ : ٣٨٩/٤ — المزي : ٤٢١/٤ : ٥٥٣٥ .

٢٩ — الدهن

٥١١٧ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا أبو داود ، ثنا شعبة ، عن سماك قال : سمعت جابر بن سمرة سئل عن شيب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان إذا ادهن رأسه لم ير منه ، وإذا لم يدهن رئي منه .

٣٠ — الزعفران

٥١١٨ — أخبرنا محمد بن علي بن ميمون قال : ثنا القعني قال : ثنا عبد الله بن زيد ، عن أبيه ، أن ابن عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران ، ف قيل له ، فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ .

٣١ — الغبير

٥١١٩ — أخبرنا أبو عبيدة بن أبي السفر ، عن عبد الصمد بن عبد الوارث قال : ثنا بكر المزلق قال : ثنا عبد الله بن عطاء الهاشمي ، عن محمد بن علي قال : سألت عائشة :

قوله : لم ير ، على بناء المفعول ، من « الرؤية » أي لم يظهر الشيب منه لقلته — س .

قوله : يصبغ ، قد سبق له نوع تحقيق — س .

أقول : لكن وقع هنا في الأصل سقط كما وقع منا التنبيه أيضاً ، ويعلم من الأحاديث أن صبغ الثوب بالزعفران يجوز ، واستعماله في الجسد طيباً لا يجوز ، والأولى الاجتناب عن صبغ الثوب أيضاً ، فإن الأحاديث جاءت في منع الصبغ به أيضاً ، والله تعالى أعلم — كذا في الحواشي الجديدة ؛ وسيأتي في « باب التزعفر » ما يدل على أن النهي مقيد بالجسد — والله أعلم ؛ وقال في تحفة الأحوذني (٢٤/٤) : عبد الله بن زيد فيه لين ، وأصل الحديث في الصحيح ، وليس فيه ذكر الزعفران ، بل فيه ذكر الصفرة — انتهى .

قوله : المزلق ، بضم الميم وفتح الزاي ويقاف بعد اللام المشددة المكسورة — خلاصة .

قوله : عن محمد بن علي ، قال الحافظ : هو ابن الحنفية ، وأما محمد بن علي بن الحسين ،

٥١١٧ — م الفضائل ٢٩ : ٤/١٨٢٢ ، ت الشمائل ٥ : رقم ٣٨ — المزي : ٢/١٥٨/٢١٨٢ .

٥١١٨ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٠٨٨ .

٥١١٩ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢/٢٩٨/١٧٥٩٢ .

أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتطيب؟ قالت : نعم ، بذكرارة الطيب : المسك والعنبر .

٣٢ — الفصل بين طيب الرجال وطيب النساء

٥١٢٠ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا أبو داود — يعني الحفري — ، عن

سفيان ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن رجل ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه ، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه » .

٥١٢١ — أخبرنا محمد بن علي بن ميمون الرقي قال : ثنا محمد بن يوسف

الفرجاني قال : ثنا سفيان ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن الطفاوي ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه ، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه » .

فلم يدرك عائشة — س .

قوله : بذكرارة الطيب ، هو بكسر الهمزة وفتح الدال المعجمة وراء ، ما يصلح للرجال كالمسك والعنبر والعود والكافور ، وهي جمع « ذكر » وهو ما لا لون له ينفض ، والمؤنث طيب النساء كالخلوق والزعفران — س .

قوله : المسك والعنبر ، بالجر عطفًا بيان لذكرارة الطيب — والله أعلم — ح .

قوله : « ما ظهر لونه » أي ما يكون له لون مطلوب لكونه زينة ، وإلا فالمسك وغيره من طيب الرجال له لون ، ثم هذا إذا أرادت الخروج وإلا فعند الزوج تتطيب بما شاءت — س .

قوله : الرقي ، بفتح راء وشدة قاف ، نسبة إلى رقة ، بلد بالشام — مغني .

قوله : الفرجاني ، بكسر فاء وسكون راء وبمثناة تحت وبموحدة ، منسوب إلى بلد بالترك — مغ .

قوله : الطفاوي ، بضم مهملة وخفة فاء و واو — مغني .

٥١٢٠ — صحيح ، د النكاح ٥٠ : ٦٢٧/٢ ، ت الأدب ٣٦ = الاستذنان ٧٠ : ١٠٧/٥ — المزي :

١٥٤٨٦/٩٩/١١ .

٥١٢١ — صحيح ، انظر ما قبله .

٣٣ — أطيب الطيب

٥١٢٢ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا شعبة قال : ثنا شعبة ، عن خليل بن جعفر ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة من بني إسرائيل اتخذت خاتماً من ذهب وحشته مسكاً » قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو أطيب الطيب » .

٣٤ — التزعفر والخلوق

٥١٢٣ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان ، عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه ردع من خلوق ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « اذهب فانكهكه » ، ثم أتاه فقال : « اذهل فانكهكه » ثم أتاه فقال : « اذهب فانكهكه ثم لا تعد » .

٥١٢٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد ، عن شعبة ، عن عطاء بن

قوله : خليل ، بضم معجمة وفتح لام وسكون ياء — مغني .

قوله : ظبيان ، بكسر ظاء عند الخدثين — وفتحها عند أهل اللغة — وسكون موحدة وبتحتية ونون — مغني .

قوله : حكيم ، مصغراً — مغني .

قوله : ردع ، بفتح فسكون وبعين مهملة ، وقيل : بمعجمة ، لطح لم يعم البدن كله — س .

قوله : من خلوق ، بفتح خاء معجمة آخره قاف ، طيب يتركب من زعفران وغيره — س .

قوله : « فانكهكه » أي بالغ في غسله ، يدل الحديث على شدة كراهة استعمال ما له لون

للرجال — س .

قوله : ثنا خالد إلخ ، كذا في المصرية والخطية « ثنا خالد ، عن شعبة » . وفي الهندية خالد بن

شعبة ، وهو غلط ، لأن خالد بن شعبة لا وجود له في الخلاصة والتقريب ، وأيضاً رواية الحديث عن

٥١٢٢ — صحيح ، انظر رقم ١٩٠٦ .

٥١٢٣ — ضعيف ، الأدب ٥١ = الاستذنان ٨٥ : ١٢١/٥ ، حم : ١٧١/٤ ، ١٧٣ — المزي : ١٢٢٧١/٣٢٥/٩ .

٥١٢٤ — ضعيف ، انظر ما قبله — المزي : ١١٨٤٩/١١٨/٩ .

السائب قال : سمعت أبا حفص بن عمرو ، وقال على أثره : يحدث عن يعلى بن مرة أنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو متخلق ، فقال له : هل لك امرأة ؟ قلت : لا ، قال : « فاغسله ، ثم اغسله ، ثم لا تعد » .

٥١٢٥ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن عطاء قال : سمعت أبا حفص بن عمرو ، عن يعلى بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً متخلفاً ، قال : « اذهب فاغسله ثم اغسله ولا تعد » .

٥١٢٦ — أخبرنا محمد بن المثني قال : أخبرنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن عطاء ، عن أبي عمرو ، عن رجل ، عن يعلى — نحوه .

خالفه سفيان رواه عن عطاء بن السائب ،

عن عبد الله بن حفص ، عن يعلى

٥١٢٧ — أخبرنا محمد بن النضر بن مساور قال : ثنا سفيان ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن حفص ، عن يعلى بن مرة الثقفي قال : أبصرني رسول الله صلى الله عليه وسلم وبني ردع من خلوق ، قال : « يا يعلى ! لك امرأة ؟ » قلت : لا ، قال : « اغسله ، ثم لا تعد ، ثم اغسله ، ثم لا تعد ، ثم اغسله ، ثم لا تعد » قال : فغسلته ثم

شعبة ، كما في الروايات الآتية — ح .

قوله : متخلق ، « تخلق » أي أطل بالخلوق — من الجمع .

قوله : أبو داود ، يعني الطيالسي — كما في الرمزي في الاستذنان ، وقال : حديث حسن .
قوله : عبد الله إلخ ، قال في التهذيب (١٨٩/٥) : عبد الله بن حفص ، عن يعلى بن مرة ، في النهي عن الخلوق ، وعن عطاء بن السائب — قاله ابن عينة وغيره عنه ، وقال حماد بن سلمة : عنه عن حفص بن عبد الله ، وشعبة عن عطاء بن السائب ، عن أبي حفص بن عمرو ، وقيل : عنه غير ذلك ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : وقال علي بن المديني : عبد الله بن حفص لا نعرفه ، ولم يرو عنه غير عطاء بن السائب — انتهى بتلخيص ، وانظر ترجمة يعلى بن مرة في الإصابة (٣٥٣/٦) .

٥١٢٥ ، ٥١٢٧ — ضعيف ، انظر رقم ٥١٢٣ .

لم أعد ، ثم غسلته ، ثم لم أعد ، ثم غسلته ، ثم لم أعد .

٥١٢٨ — أخبرني إسماعيل بن يعقوب الصبيحي قال : ثنا ابن موسى — يعني

محمدًا — قال : أخبرني أبي ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن حفص ، عن يعلى قال : مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق ، فقال : « أي يعلى ! هل لك امرأة ؟ » قلت : لا ، قال : « اذهب فاغسله ، ثم اغسله ، ثم اغسله ، ثم لا تعد » قال : فذهبت فغسلته ، ثم غسلته ، ثم غسلته ، ثم لم أعد .

٣٥ — ما يكره للنساء من الطيب

٥١٢٩ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد قال : ثنا ثابت — وهو ابن

عمارة — ، عن غنيم بن قيس ، عن الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة استعطرت ، فمرت على قوم ليجدوا من ريحها فهي زانية » .

٣٦ — اغتسال المرأة من الطيب

٥١٣٠ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا سليمان بن داود بن علي

ابن عبد الله بن العباس الهاشمي قال : ثنا إبراهيم بن سعد قال : سمعت صفوان بن سليم — ولم أسمع من صفوان غيره يحدث — ، عن رجل ثقة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله

قوله : الصبيحي ، بفتح الصاد — كما في المفني والخلاصة — خ .

قوله : غنيم ، بنون ، مصغراً — خلاصة .

قوله : « استعطرت » أي استعملت العطر ، وهو الطيب — س .

قوله : غيره ، أي غير هذا الحديث — ح .

٥١٢٨ — ضعيف ، انظر رقم ٥١٢٣ .

٥١٢٩ — حسن ، د الزجل ٧ : ٤٠١/٤ ، ت الأدب ٣٥ = الاستئذان ٦٩ : ١٠٦/٥ ، حم : ٤٠٠/٤ ، ٤١٤ ،

٤١٨ — المزى : ٩٠٢٣/٤٢٩/٦ .

٥١٣٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وأخرج دي الزجل ٧ : ٤٠١/٤ ، وق في الفتن ١٩ : ١٣٢٦/٢ ، وح : ٢/

٢٩٧ ، ٤٤٤ ، ٤٦١ ، بلفظ « لا تقبل صلاة لامرأة تطيب للمسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة »

— المزى : ١٥٥٠٧/١٠٦/١١ .

صلى الله عليه وسلم : « إذا خرجت المرأة إلى المسجد فلتغتسل من الطيب كما تغتسل من الجنابة » — مختصر .

٣٧ — النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور

٥١٣١ — أخبرنا محمد بن هشام بن عيسى البغدادي قال : ثنا أبو علقمة الفروي عبد الله بن محمد قال : حدثني يزيد بن خُصيفة ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » . قال أبو عبد الرحمن : لا أعلم أحداً تابع يزيد بن خصيفة ؛ عن بسر بن سعيد على قوله : عن أبي هريرة ، وقد خالفه يعقوب بن عبد الله بن الأشج رواه عن زينب الثقفية .

قوله : « فلتغتسل من الطيب كما تغتسل من الجنابة » ظاهره أنها إذا أرادت الخروج إلى المسجد ، وهي قد استعملت الطيب في البدن فلتغتسل منه ، وتبالغ فيه كما تبالغ في غسل الجنابة ، حتى يزول عنها الطيب بالكلية ، ثم لتخرج ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ لا أنها إذا خرجت بطيب ثم رجعت فعليها الغسل لذلك ، لكن رواية أبي داود ظاهرة في الثاني ، فقيل : أمرها بذلك تشديداً عليها وتشجيعاً لفعلها وتشبيهاً له بالزنا ، وذلك لأنها هيئت بالتعطر شهوات الرجال ، وفتحت باب عيونهم التي بمنزلة بريد الزنا ، فحكم عليها بما يحكم على الزاني من الاغتسال من الجنابة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : خصيفة ، بضم معجمة وفتح صاد مهملة وبقاء ، مصفراً — مغني .

قوله : « بخوراً » بفتح باء وخفة خاء ، أخذه دخان الطيب المحروق ، وقيل : هو ما يتبخربه — س .

أقول : كذا في الأصل « أخذه دخان الطيب » وفي الجمع : أخذ دخان الطيب — والله أعلم — ح .

قوله : « العشاء الآخرة » لعل التخصيص لأن الخوف عليهن في الليل أكثر ، أو لأن عادتهن

استعمال البخور في الليل لأزواجهن — والله تعالى أعلم — س .

قوله : خالفه ، أي يزيد بن خصيفة — ح .

قوله : رواه عن زينب ، أي رواه يعقوب عن زينب أي بواسطة بسر ، عن زينب كما سيأتي — ح .

٥١٣١ — م الصلاة ٣٠ : ٣٢/١ ، د الرجل ٧ : ٤٠٢/٤ ، حم : ٣٠٤/٢ ، ويأتي برقم ٥٢٦٥ — المزي :

١٢٢٠٧/٣٠١/٩

٥١٣٢ — أخبرني هلال بن العلاء بن هلال قال : ثنا معلى بن أسد قال : ثنا

وهيب ، عن محمد بن عجلان ، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن صلاة العشاء فلا تمس طيباً » .

٥١٣٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن ابن عجلان ، عن

بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمس طيباً » .

قال أبو عبد الرحمن : حديث يحيى وجرير أولى بالصواب من حديث وهيب بن خالد — والله أعلم .

٥١٣٤ — أخبرنا أحمد بن سعيد بن يعقوب الحمصي قال : ثنا عثمان بن سعيد

قال : ثنا الليث ، عن بكير بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيتكن خرجت إلى المسجد فلا تقرين طيباً » .

٥١٣٥ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا أبو داود قال : ثنا إبراهيم بن سعد ،

عن محمد بن عبد الله القرشي ، عن بكير بن الأشج ، عن زينب الثقفية امرأة عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن لا تمس الطيب إذا خرجت إلى العشاء الآخرة .

قوله : وهيب ، هو ابن خالد كما سيصرح به المصنف — ح .

قوله : حديث يحيى وجرير أولى ، أما حديث جرير فقد ذكره كما ترى ، وأما حديث يحيى

فذكره تحت عنوان « الطيب » في الأبواب الآتية (برقم ٥٢٦٢) ويعني بهذا أن كون الراوي عن بسر بكيراً أرجح من كونه يعقوب بن عبد الله — والله أعلم .

قوله : الحمصي ، بكسر المهملة — مغني .

قوله : « تقرين » بفتح الراء — س .

٥١٣٢ — ٥١٣٥ — م الصلاة ٣٠ : ٣٢٨/١ ، حم : ٣٦٣/٦ ، ويأتي بعد هذا ، وبارقام ٥٢٦٣ ، ٥٢٦٤

— المزي : ١٥٨٨٨/٣٢٨/١١ .

٥١٣٦ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا منصور بن أبي مزاحم قال : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن هشام ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا خرجت المرأة إلى العشاء الآخرة فلا تمس طيباً » .

٥١٣٧ — أخبرنا يوسف بن سعيد قال : بلغني عن حجاج ، عن ابن جريج ، أخبرني زياد بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن الصلاة فلا تمس طيباً » . قال أبو عبد الرحمن : وهذا غير محفوظ من حديث الزهري .

٣٨ — البخور

٥١٣٨ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح أبو طاهر قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني مخزومة ، عن أبيه ، عن نافع قال : كان ابن عمر إذا استجمر استجمر بالألوة غير مطرأة ، وبكافور يطرحه مع الألوة ، ثم قال : هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله : مزاحم ، بمضمومة وبزاي وكسر مهملة — معني .

قوله : هذا غير محفوظ من حديث الزهري ، لعل وجهه أن أكثر الرواة رَوَوْه عن بكير ، عن بسر كما ترى — والله تعالى أعلم — ح .

قوله : إذا استجمر ، أي تبخر — س .

قوله : بالألوة ، المشهور فيه ضم الهمزة واللام وفتح الواو المشددة ، وقد تفتح الهمزة ، وحكى في اللام الكسرة وفي الواو التخفيف ، وهي العود الذي يتبخر به ، قال الأصمعي : أراها فارسية معربة — س . قوله : غير مطرأة ، بضم الميم وفتح الطاء والراء المشددة ، أي غير مخلوط ، أو غير مبراة بشئ آخر من جنس الطيب — س .

قوله : وبكافور إلخ ، أي تارة كان يتبخر بالعود الخالص ، وأخرى مخلوط بالكافور — س .

٥١٣٦ ، ٥١٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٥١٣٢ .

٥١٣٨ — م ألفاظ من الأدب ٥ : ١٧٦٦/٤ — المزي : ٧٦٠٥/٨٥/٦ .

٣٩ — الكراهية للنساء في إظهار الحلى والذهب

٥١٣٩ — أخبرنا وهب بن بيان قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرنا عمرو بن الحارث ، أن أبا عشانة — هو المعافري — حدثه ، أنه سمع عقبة بن عامر يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمنع أهله الحلية والحريز ، ويقول : « إن كنتم تحبون الجنة

قوله : والذهب ، قال الشاه ولي الله في الحجة (١٩٠/٢) : ههنا أصلان : أحدهما أن الذهب هو الذي يفاخر به المعجم ، ويفضي جريان الرسم بالتحلي به إلى الإكثار من طلب الدنيا دون الفضة ، ولذلك شدد النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب ، وقال : « عليكم بالفضة فالعوا بها » والثاني أن النساء أحوج إلى تزيين ليرغب فيهن أزواجهن ، ولذلك جرت عادة العرب والمعجم جميعاً بأن يكون تزيينهن أكثر من تزيينهم ، فوجب أن يرخص لهن أكثر مما يرخص لهم ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « أحل الذهب والحريز للإناث من أمتي ، وحرم على ذكورها » وقال صلى الله عليه وسلم في خاتم ذهب في يد رجل : « يعمد أحدكم إلى حجر من نار فيجعل له في يده » ورخص عليه السلام في خاتم الفضة ، لا سيما لذي سلطان ، قال : « ولا تتمه مثقالاً » ونهى صلى الله عليه وسلم النساء عن غير المقطع من الذهب ، وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة ، قال صلى الله عليه وسلم : « من أحب أن يخلق حبيبه حلقة من النار فليخلق له حلقة من ذهب » وذكر على هذا الأسلوب الطوق والسوار ، وكذا جاء التصريح قلادة من ذهب ، وخرص من ذهب ، وسلسلة من ذهب ، وبين المعنى في هذا الحكم حيث قال : « أما إنه ليس ممكن امرأة تحلي ذهباً تظهره إلا عذبت به » وكان لأم سلمة أوضاع من ذهب ، والظاهر أنها كانت مقطعة ، وقال صلى الله عليه وسلم : « أحل الذهب للإناث » معناه الحل في الجملة ، هذا ما يوجه مفهوم هذا الأحاديث ، ولم أجد لها معارضاً ، ومذهب الفقهاء في ذلك معلوم مشهور — والله أعلم بحقيقة الحال — انتهى .

قوله : بيان ، بمفتوحة وخفة مشاة تحتية — مغني .

قوله : أبا عشانة ، بمضمومة وشدة معجمة ، كنية حي بن يومر — مغني .

قوله : المعافري ، بمفتوحة ويعين مهملة وكسر فاء ، نسبة إلى معافر بن يعفور — مغني .

قوله : أهله الحلية ، بكسر فسكون ، الظاهر أنه يمنع أزواجه الحلية مطلقاً سواء كان من

وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا » .

٥١٤٠ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا جرير ، عن منصور ؛ ح وأخبرنا محمد

ابن بشار قال : ثنا عبد الرحمن ، ثنا سفيان ، عن منصور ؛ عن ربي ، عن امرأته ، عن أخت حذيفة قالت : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معشر النساء ! أما لكن في الفضة ما تحلين ، أما إنه ليس منكن امرأة تحلت ذهباً تظهره إلا عذبت به » .

ذهب أو فضة ، ولعل ذلك مخصوص بهم ليؤثروا الآخرة على الدنيا وكذا الحرير ، ويحتمل أن المراد بالأهل الرجال من أهل البيت ، فالأمر واضح — س .

قوله : « ما تحلين » أي « تحلينه » ثم حذف إحدى التائين ، والعائد إلى الموصول ، أي ما تتخذنه حلية ، لكن قوله : « تظهره » يحتمل أن تكون الكراهة إذ أظهرت وافتخرت به ، لكن الفضة مثل الذهب في ذلك ، فالظاهر أن هذا لزيادة التقيح والتويخ ، والكلام لإفادة حرمة الذهب على النساء مع قطع النظر عن الإظهار والافتخار ، وتؤيده الرواية الآتية ، لكن المشهور جواز الذهب للنساء ، ولذلك قال السيوطي : هذا منسوخ بمحدث « إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإنالها » ونقل عن ابن شاهين ما يدل على ذلك ، وقال : وحكى النووي في شرح مسلم إجماع المسلمين على ذلك ، قلت : ولولا الإجماع لكان الظاهر أن يقال : أولاً كان الذهب حلالاً للكل ، ثم حرم على الرجال فقط ، ثم حرم على النساء أيضاً ، وقول ابن شاهين أنه كان أولاً حلالاً للكل ثم أبيح للنساء دون الرجال ، باعتبار النسخ مرتين ، مع أن العلماء على أنه إذا دار الأمر بين نسخ واحد ونسخين لا يحكم بنسخين ، فإن الأصل عدم النسخ ، فتقليله أليق بالأصل ، لكن الإجماع ههنا داع إلى اعتبار النسخين — والله تعالى أعلم — س .

أقول : وللشيخ العلامة السيد نذير حسين رسالة مستقلة جمع فيها أحاديث الباب ، ورجح فيها جواز الذهب للنساء وهل أحاديث النهي والوعيد على ما لم تؤد زكاتها ، أو لبست للإظهار والرياء ، وأيد ذلك بروايات ، فليرجع إليها — كذا في الحواشي الجديدة ؛ وعلى الثاني يدل تبويب المصنف ، وراجع بسط الكلام في تهذيب السنن (١٢٥/٦ — ١٢٨) وحديث الباب أخرجه أبو داود والداري ، قال المنذري : امرأة ربي مجهولة .

٥١٤١ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، ثنا المعتمر قال : سمعت منصوراً يحدث ، عن ربي ، عن امرأته ، عن أخت حذيفة قالت : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معشر النساء ! أما لكن في الفضة ما تحلين ، أما إنه ليس منكن امرأة تحلى ذهباً تظهره إلا عذبت به » .

٥١٤٢ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني محمود بن عمرو ، أن أسماء بنت يزيد حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة تحلت — يعني بقلادة — من ذهب — جعل الله في عنقها مثلها من النار ، وأيما امرأة جعلت في أذنها خرساً من ذهب جعل الله عز وجل في أذنها مثله خرساً من النار يوم القيامة » .

٥١٤٣ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني زيد ، عن أبي سلام ، عن أبي أسماء الرحبي ، أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثه قال : جاءت [فاطمة] بنت

قوله : بقلادة ، بالكسر ما جعل في العنق — قاموس . وحديث أسماء هذا أخرجه أبو داود ، وأعله ابن القطان — كذا في تهذيب السنن .

قوله : « جعل الله في » ، وفي بعض النسخ : « جعل في » على بناء المفعول .

قوله : « من النار » ، وفي بعض النسخ : « في النار » .

قوله : « خرساً » بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ، حلى الأذن — س .

قوله : « من النار » ، وفي بعض النسخ : « في النار » .

قوله : الرحبي ، براء ومهملة مفتوحين وبموحدة ، منسوب إلى رجة بن زرعة ، منه جرير ابن عثمان وأبو الأسماء — مغني .

٥١٤١ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٥١٤٢ — ضعيف ، د الخاتم ٨ : ٤٣٧/٤ ، حم : ٤٥٥/٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ — المزي : ١٥٧٧٦/٢٦٧/١١ .

١٥٤٣ — صحيح ، حم : ٢٧٨/٥ — المزي : ٢١١٠/١٣٩/٢ .

١ — ما بين المعرفين غير موجود في بعض النسخ .

هيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي يدها فتخ ، فقال — كذا في كتاب أبي : أي خواتيم ضخام — فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب يدها ، فدخلت على فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو إليها الذي صنع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانتزعت فاطمة سلسلة في عنقها من ذهب ، قالت : هذه أهداها إلي أبو حسن ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلسلة في يدها ، فقال : « يا فاطمة ! » أيغرك أن يقول الناس : ابنة رسول الله وفي يدها سلسلة من نار » ثم خرج ولم يقعد ، فأرسلت فاطمة بالسلسلة إلى السوق ، فباعتها واشترت بثمنها غلاماً — وقال مرة عبداً ، وذكر كلمة معناها — فأعقته ، فحدث بذلك ، فقال : « الحمد لله الذي أنجى فاطمة من النار » .

٥١٤٤ — أخبرنا سليمان بن سلم البلخي قال : ثنا النضر بن شميل قال : ثنا

قوله : هيرة ، بضم هاء وفتح موحدة — مفني .

قوله : فتخ ، بفتح فاء ومثناة من فوق وآخره خاء معجمة ، وهي خواتيم كبار — س . جمع فتخة ، وقيل : خواتيم لا فصوص لها — زهر .

قوله : فقال : أي معاذ بن هشام — والله أعلم — ح .

قوله : يضرب يدها ، تعزيراً لها على ما فعلت من لبس الذهب — س .

قوله : فانتزعت فاطمة ، ظاهر هذا أن السلسلة كانت باقية عندها حين كانت هذه القضية ، لكن آخر الحديث يدل على أنها باعت قبل ذلك ، والأقرب أن يقال : ضمير « في عنقها » لبنت هيرة ، ولعل تلك السلسلة اشترتها بنت هيرة حين باعتها فاطمة ، وكانت في عنقها حينئذ ، فرأيتها فاطمة فانتزعت من عنقها لتذكر لها حالها ، فتقيس عليها حال الفتخ — والله أعلم — س .

قوله : أبو حسن ، أي علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — ، وله كنية أخرى ، أي أبو تراب ، كناه به النبي صلى الله عليه وسلم — ح .

قوله : « أيغرك » من الغرور ، أي يسرك هذا القول فتصيري بذلك مغرورة فتعني في هذا الأمر القحيح بسبه — والله تعالى أعلم — س . أقول : وفي بعض النسخ : « أيغرك » بالعين المهملة والزاي ، من الإغزاز فتأمل — والله أعلم بالصواب — ح .

هشام ، عن يحيى ، عن أبي سلام ، عن أبي أسماء ، عن ثوبان قال : جاءت بنت هيرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها فتخ من ذهب ، أى خواتيم ضخام — نحوه .

٥١٤٥ — أخبرنا إسحاق بن شاهين الواسطي قال : أخبرنا خالد ، عن مطرف ؛

ح وأخبرنا أحمد بن حرب قال : ثنا أسباط ، عن مطرف ؛ عن أبي الجهم ، عن أبي زيد ، عن أبي هريرة قال : كنت قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتته امرأة فقالت : يا رسول الله ! سوارين من ذهب قال : « سواران من نار » قالت : يا رسول الله ! طوق من ذهب قال : « طوق من ذهب » قال : « طوق من نار » قالت : قرطين من ذهب ؟ قال : « قرطين من نار » قال : وكان عليها سواران من ذهب ، فرمت بهما ، قالت : يا رسول الله ! إن المرأة إذا لم تتزين لزوجها صلفت عنده ، قال : « ما يمنع إحداكن أن تصنع قرطين من فضة ، ثم تصفره بزعفران أو بعير » اللفظ لابن حرب .

٥١٤٦ — أخبرني الربيع بن سليمان قال : ثنا إسحاق بن بكر قال : حدثني أبي ،

عن عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة أن رسول الله صلى الله

قوله : سوارين من ذهب ، أى ألبس سوارين من ذهب — س .

قوله : « سواران » أى لك سواران — س .

قوله : طوق ، أى أمجل طوق — س .

قوله : قرطين ، بضم قاف وسكون راء ، نوع من حلي الأذن ، ووجه النصب في السؤال

قد سبق ، وأما في الجواب بأن يقال تقديره : يبدلهما الله قرطين من نار — س .

قوله : صلفت ، أى قل خيرها من باب « علم » كما هو المضبوط — س .

قوله : « تصفره » أى فيجتمع صفرة الزعفران مع بريق الفضة فيخيل إلى النفوس أنه من

ذهب ، ويؤدي من الزينة ما يؤديه الذهب — والله أعلم — س .

قوله : « أو بعير » العبير الزعفران ، أو أخلاط من الطيب — قاموس .

٥١٤٥ — ضعيف ، حم : ٤٤٠/٢ — المزي : ١٤٩٣٤/٤٥٣/١٠ .

٥١٤٦ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٦٥٧٥/٧٠/١٢ .

عليه وسلم رأى عليها مسكتي ذهب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا ، لو نزعنا هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهم بزعفران كانتا حسنتين » .

قال أبو عبد الرحمن : هذا غير محفوظ — والله أعلم .

٤٠ — تحريم الذهب على الرجال

٥١٤٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي أفلح الهمداني ، عن أبي زرير ، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : إن نبي الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكرو أمتي » .

٥١٤٨ — أخبرنا عيسى بن حماد ، أخبرنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن أبي الصعبة ، عن رجل من همدان يقال له : أبو صالح ، عن ابن زرير ، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ،

قوله : مسكتي ذهب ، بفتحيتين ، من حلى اليد — س .

قوله : أبي أفلح ، وفي بعض النسخ : « أبي صالح » ويؤيده ما في الرواية الآتية « يقال له : أبو صالح » لكن في الرواية الثالثة « أفلح » وقال المؤلف بعدها : فإن أبا أفلح أشبه — وكذا في الرواية الرابعة « عن أبي أفلح » ويؤيده ما في الخلاصة « أبو أفلح الحارثي » وقيل : إنه حليف لبني حادثة ، وهو الهمداني المصري ، عن عبد الله بن زرير ، وعنه يزيد بن أبي حبيب — ح ؛ وصوبه الحافظ في التهذيب (١٣٣/٢) ، وانظر أيضاً منه (١٣/١٢) وراجع تعليق المسند (١٠٨/٢) .

قوله : ابن زرير ، هو عبد الله بن زرير ، بضم الزاي ، الغافقي ، بغين معجمة ، المصري ، يروي عن علي ، وثقه العجلي وابن سعد — كذا في الخلاصة والتهذيب — ح . وحديث علي أخرجه أيضاً أبوداود وابن ماجه ، وأحمد ، وابن حبان (٣٩٦/٧) ، وراجع التخريج (٢٢٣٤) .

٥١٤٧ — صحيح ، د اللباس ١٤ : ٣٣٠/٤ ، ق فيه ١٩ : ١١٨٩/٢ ، حم : ١١٥/١ — المزي : ١٠١٨٣/٤٠٧/٧ .

٥١٤٨ — صحيح ، انظر ما قبله .

وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمي » .

٥١٤٩ — أخبرنا محمد بن حاتم قال : ثنا حبان قال : أخبرنا عبد الله ، عن ليث ابن سعد قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن أبي الصعبة ، عن رجل من همدان يقال له : أفلح ، عن ابن زريق ، أنه سمع علياً يقول : إن نبي الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمي » . قال أبو عبد الرحمن : وحديث ابن المبارك أولى بالصواب إلا قوله : أفلح فإن أبا أفلح أشبه .

٥١٥٠ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد العزيز بن أبي الصعبة ، عن أبي أفلح الهمداني ، عن عبد الله بن زوير الغافقي قال : سمعت علياً يقول : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهباً بيمينه ، وحريراً بشماله ، فقال : « هذا حرام على ذكور أمي » .

قوله : « إن هذين » قال ابن مالك في شرح الكافية : أراد « استعمال هذين » فحذف « استعمال » وأقام « هذين » مقامه فأفرد الخبر — زهر ؛ هذين ، إشارة إلى جنسهما لا عينهما فقط — س .

قوله : حرام ، قيل : القياس حرامان ، إلا إن فيه مصدر وهو لا يشئ ولا يجمع ، أو التقدير : كل واحد منهما حرام ، فأفرد لثلاثتهم الجمع ، وقال ابن مالك : أي « استعمال هذين » فحذف المضاف وأبقى الخبر على إفراده ، وعلى كل تقدير فالمراد استعمالهما لبساً ، وإلا فلا استعمال صرفاً وإنفاقاً وبيعاً جائز للكل ، واستعمال الذهب باتخاذ الأواني منه واستعمالها حرام للكل — والله أعلم — س .

قوله : حبان ، هو بكسر الحاء وتشديد الموحدة — ابن موسى — ح .

قوله : عبد الله ، وهو ابن المبارك كما سيصرح به المصنف — ح .

قوله : وحديث ابن المبارك ، أي الحديث المتقدم من رواية عبد الله — هو ابن المبارك — عن

ليث — ح .

٥١٥١ — أخبرنا علي بن الحسين الدرهمي قال : ثنا عبد الأعلى ، عن سعيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحل الذهب والحرير لإناث أمتي ، وحرم على ذكورها » .

٥١٥٢ — أخبرنا الحسن بن قزعة ، عن سفيان بن حبيب ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير — يعني — والذهب إلا مقطعاً .

قوله : « إلا مقطعاً ، أي مكسراً مقطوعاً ، والمراد الشيء اليسير مثل السن والأنف — والله تعالى أعلم — س ؛ كالحلقة ونحوها ، وكره الكثير الذي هو عادة أهل السرف والخيلاء — زهر .

وفي المرقاة : « إلا مقطعاً » بفتح الطاء المهملة المشددة ، أي مكسراً قطعاً صغاراً مثل الضباب على الأسلحة والخواتيم الفضية وأعلام الثياب — كذا ذكره بعض الشراح من علمائنا ؛ وقال التوربشتي : أوله أبو سليمان الخطابي وأحله محل التنزيه والكراهة ، فجعل النهي مع الاستثناء مصروحاً إلى النساء ، وقال : أراد بالقطع الشيء اليسير نحو السيف والخاتم ، وكره من ذلك الكثير الذي هو عادة أهل السرف وزينة أهل الخيلاء والكبر ، واليسير ما لا يجب الزكاة فيه ، وهذا تقدير جيد ، غير أن لفظ حديث معاوية ما هو بمنى عن ذلك ولا يميز في صيغة النهي بين الرجال والنساء ، ثم إنه رتب النهي عن لبس الذهب على النهي عن ركوب النمر ، وذلك عام في حق الرجال والنساء ، فيحتمل أن معاوية روى النهي عن لبس الذهب ، كما رواه غيره ، ثم رأى أن اليسير التافه منه إذا ركب على الفضة التي أبيحت للرجال ، فتحل به قيعة السيف أو حلقة المنطقة ، أو يشد به فص الخاتم ، غير داخل في النهي ، قياساً على اليسير من الحرير ، فاستدرك ذلك بالإنشاء من كلامه — والله أعلم بحقيقة ذلك — انتهى .

أقول : لا دليل على أن الاستثناء من معاوية ، وحمله على أن النهي للنساء يضعفه أيضاً عطفه « على الحرير » فإن الحرير قليلاً كان أو كثيراً مباح للنساء ، ولا اختلاف فيه ، فالصحيح هو

٥١٥١ — صحيح ، ت اللباس ١ : ٢١٧/٤ ، حم : ٣٩٢/٤ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ، ويأتي برقم ٥٢٦٧ — المزي :

٨٩٩٨/٤١٥/٦ .

٥١٥٢ — صحيح ، د الخاتم ٨ : ٤٣٧/٤ — ٤٣٨ ، حم : ٩٢/٤ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ — المزي :

١١٤٢١/٤٤٢/٨ .

خالفه عبد الوهاب رواه عن خالد ، عن ميمون ، عن أبي قلابة

٥١٥٣ — أخبرنا محمد بن بشار ، ثنا عبد الوهاب ، ثنا خالد ، عن ميمون ، عن أبي قلابة ، عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً ، وعن ركوب الميائير .

٥١٥٤ — أخبرنا محمد بن المنثي قال : ثنا ابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي شيخ ، أنه سمع معاوية — وعنده جمع من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم — قال : تعلمون أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً؟ قالوا : اللهم ! نعم .

٥١٥٥ — أخبرنا أحمد بن حرب قال : ثنا أسباط ، عن مغيرة ، عن مطر ، عن أبي شيخ قال : بينما نحن مع معاوية في بعض حجاته إذ جمع رهطاً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقال لهم : أستم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الذهب إلا مقطوعاً؟ قالوا : اللهم ! نعم .

خالفه يحيى بن أبي كثير على اختلاف بين أصحابه عليه

٥١٥٦ — أخبرنا محمد المنثي قال : ثنا يحيى بن كثير قال : ثنا علي بن المبارك ،

العموم — انتهى ملخصاً ما قاله العلامة الشاه جهانفوري في الحواشي الجديدة ؛ والنظر المسوي (٢/ ٢٠٠) . وقال في تهذيب السنن (١٢٨/٦) : سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : حديث معاوية في إباحة الذهب مقطوعاً هو في التابع غير المفرد كالنزر والعلم ونحوه — انتهى ؛ وقال البخاري : ميمون القناد عن سعيد ابن المسيب وأبي قلابة مراسيل ، وقال أبو حاتم الرازي : أبو قلابة لم يسمع من معاوية بن أبي سفيان ، ففي الحديث انقطاع من موضعين — كذا في مختصر المنذري (١٢٨/٦) ، وراجع العون (٤/ ١٥٠) . قوله : خالفه ، الضمير المنسوب لسفيان — ح .

٥١٥٣ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥١٥٤ — صحيح ، انظر رقم ٥١٥٢ — المزي : ١١٤٥٦/٤٥٣/٨ .

٥١٥٥ — صحيح ، انظر رقم ٥١٥٢ .

٥١٥٦ — صحيح ، انظر رقم ٥١٥٢ — المزي : ١١٤٠٥/٤٣٥/٨ .

عن يحيى ، حدثني أبو شيخ الهنائي ، عن أبي حمان أن معاوية عام حج جمع نفرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة ، فقال لهم : أنشدكم الله ! أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب ؟ قالوا : نعم ، قال : وأنا أشهد .

خالفه حرب بن شداد رواه عن يحيى ،

عن أبي شيخ ، عن أخيه حمان

٥١٥٧ — حدثنا محمد بن المثني ، ثنا عبد الصمد ، ثنا حرب بن شداد ، ثنا يحيى ،

حدثني أبو شيخ ، عن أخيه حمان ، أن معاوية عام حج جمع نفرأ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة ، فقال لهم : أنشدكم بالله ! هل نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب ؟ قالوا : نعم ، قال : وأنا أشهد .

خالفه الأوزاعي على اختلاف أصحابه عليه فيه

٥١٥٨ — أخبرني شعيب بن شعيب بن إسحاق قال : ثنا عبد الوهاب بن سعيد

قوله : الهنائي ، بمضمومة وخفة نون وبعده ، نسبة إلى هناة بن مالك — مغني .

قوله : أبي حمان ، بمكسورة وشدة ميم — مغني . ويقال بالضم ، ويقال : بالفتح ، ويقال :

أبو حمان ، ويقال : حمران ، ويقال : حمان ، بالجيم ، ويقال : حجاز ، ويقال : أبو حجاز ، أخو أبي شيخ الهنائي ، ووقع عند ابن ماكولا « حمان بن خالد » وساق الخلاف في اسمه ، روى عن معاوية ، وعنه أخوه وأبو إسحاق السبيعي ، روى له النسائي حديثاً واحداً في النهي عن لبس الذهب وصف النمر ، وفي سنده اختلاف ، قلت : وقال ابن حبان في الثقات : حمان الهنائي شيخ بصري ، يروي عن معاوية المراسيل كذا في التهذيب (٢٣/٣) ، وقال الذهبي في الميزان : لا يدري من هو ؟ — انتهى — والله أعلم .

قوله : أنشدكم الله ، يقال : نشد فلاناً بالله : استحلف ، وفلاناً نشد قال له : نشدتك الله ،

أي سألتك بالله ، ونشدك الله ، بالفتح ، أي أنشدك بالله ، وبابه « نصر » — كذا في القاموس — ح .

قوله : أنهى ، الهمزة استفهامية لا من أصل الفعل — ح .

قوله : خالفه الأوزاعي ، الضمير المنصوب لحرب بن شداد — ح .

قال : ثنا شعيب ، عن الأوزاعي ، عن حديث يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو شيخ قال : حدثني حمان قال : حج معاوية ، فدعا نفرأ من الأنصار في الكعبة ، فقال : أنشدكم بالله ! ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب ؟ قالوا : نعم ، قال : وأنا أشهد .

٥١٥٩ — أخبرنا نصير بن الفرج قال : ثنا عمارة بن بشر ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو إسحاق قال : حدثني حمان قال : حج معاوية فدعا نفرأ من الأنصار في الكعبة ، فقال : أنشدكم بالله ! ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب ؟ قالوا : اللهم ! نعم ، قال : وأنا أشهد .

٥١٦٠ — أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد ، عن عقبة ، عن الأوزاعي ، حدثني يحيى قال : حدثني أبو إسحاق قال : حدثني ابن حمان قال : حج معاوية فدعا نفرأ من الأنصار في الكعبة ، فقال : ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب ؟ قالوا : نعم ، قال : وأنا أشهد .

٥١٦١ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي ، ثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا يحيى بن حمزة ، ثنا الأوزاعي ، ثنا يحيى ، ثنا حمان قال : حج معاوية فدعا نفرأ من الأنصار في الكعبة ، فقال : أنشدكم بالله ! ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الذهب ؟ قالوا : اللهم ! نعم ، قال : وأنا أشهد .

قال أبو عبد الرحمن : عمارة أحفظ من يحيى ، وحديثه أولى بالصواب .

قوله : نصير ، بالتصغير — تقريب .

قوله : مزيد ، بفتح وسكون زاء فتح مشاة تحت — معني .

قوله : البرقي ، بفتح باء وسكون راي ويقاف ، منسوب إلى برقة من بلاد الغرب بمسيرة

شهر من مصر — معني .

قوله : أولى ، لعله عنى به أن ذكر واسطة أبي إسحاق بين يحيى بن أبي كثير وحمان أولى — والله أعلم .

٥١٦٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا النضر بن شميل قال : ثنا بيهس ابن فهدان قال : أخبرنا أبو شيخ الهنائي قال : سمعت معاوية وحوله ناس من المهاجرين والأنصار ، فقال : لهم أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير ؟ قالوا : اللهم ! نعم ، قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطعا ؟ قالوا : نعم .

خالفه علي بن غراب رواه عن بيهس ،

عن أبي شيخ ، عن ابن عمر

٥١٦٣ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا علي بن غراب قال : حدثني بيهس بن فهدان قال : أخبرنا أبو شيخ قال : سمعت ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب إلا مقطعا .

قال أبو عبد الرحمن : حديث النضر أشبه بالصواب .

٤١ — من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب ؟

٥١٦٤ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا حبان قال : ثنا سلم بن زريق قال : ثنا

قوله : بيهس ، بمفتوحة وسكون مشاة وفتح هاء فمهملة — معني .

قوله : خالفه علي بن غراب إلخ ، الضمير المنسوب للنضر بن شميل .

قوله : غراب ، بضم معجمة وبراء وموحدة — معني .

قوله : أشبه ، يعني كونه من مسند معاوية أشبه بالصواب من كونه من مسند ابن عمر — والله أعلم .

قوله : سلم ، بسكون اللام — معني .

قوله ، زريق ، بفتح زاي وكسر راء أولى ، وقرأ أبو زيد : بضم زاي ، والفتح هو الصواب

— كذا في المعني .

٥١٦٢ — صحيح ، انظر رقم ٥١٥٢ .

٥١٦٣ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٥٨٨/٢٧٢/٦ .

٥١٦٤ — حسن ، د الخاتم ٧ : ٤/٤٣٤ ، ت اللباس ٣١ : ٤/٢٤٠ ، حم ٥/٢٣ — المزي : ٩٨٩٥/٢٩١/٧ .

عبد الرحمن بن طرفة ، عن جده عرفجة بن أسعد أنه أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية ، فاتخذ أنفاً من ورق فأنق عليه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب .

٥١٦٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا يزيد بن زريع ، عن أبي الأشهب قال : حدثني

عبد الرحمن بن طرفة ، عن عرفجة بن أسعد بن كريب — قال : وكان جده قال : حدثني أنه رأى جده — قال : أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية ، قال : فاتخذ أنفاً من فضة

قوله : طرفة ، بفتحات — س .

قوله ، عرفجة ، بفتح مهملة وسكون أخرى وفتح فاء بعدها جيم — س .

قوله : يوم الكلاب ، بضم كاف وتخفيف لام ، اسم ماء كانت فيه وقعة مشهورة من أيام العرب ، وليس من غزواته صلى الله عليه وسلم ، بل كان في الجاهلية ، وبهذا الحديث أباح أكثر العلماء اتخاذ الأنف من ذهب وربط الأسنان به ، روى أن حيان بن بشر ولي القضاء بأصهان ، فحدث بهذا الحديث ، وقرأ « يوم الكلاب » بكسر الكاف ، فرد عليه رجل ، وقال : إنما هو « الكلاب » بضم الكاف ، فأمر بحجسه ، فرآه بعض أصحابه ، فقال له : فيم حبست ؟ فقال : حرب كانت في الجاهلية حبست بسببه في الإسلام — س .

قوله : من ورق ، المشهور كسر الراء ، على أن المراد الفضة ، وروى عن الأصمعي فتحها ، على أن المراد ورق الشجرة ، وزعم أن الفضة لا تنق ، لكن قال بعض أصحاب الخبر أن الفضة تنق ، والذهب لا ، قلت : والرواية الآتية صريحة في أن المراد الفضة ، وكأنه لهذا ذكر المصنف تلك الرواية بعد هذه الرواية — س .

قوله : فأنتن ، بفتح الهمزة ، أي صار نتناً كريه الرائحة ، وفي إسناد الحديث كلام للناس ، لكن الرمذي قال : حديث حسن ، وقال ناس ، إنه مرسل — والله تعالى أعلم — س .

قوله : مكريب ، ويقال : « كرب » بفتح الكاف وكسر الراء ، راجع التقريب .

قوله : قال : وكان جده إلخ ، أي قال أبو الأشهب : وكان عرفجة جد عبد الرحمن بن طرفة ، ثم قال أبو الأشهب : حدثني عبد الرحمن أنه ، أي عبد الرحمن رأى جده إلخ — والله أعلم — كذا في الحواشي الجديدة .

فأنت عليه ، ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذه من ذهب .

٤٢ — الرخصة في خاتم الذهب للرجال

٥١٦٦ — أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحراني قال : ثنا سعيد بن حفص ،

قال : ثنا موسى بن أعين ، عن عيسى بن يونس ، عن الضحاك بن عبد الرحمن ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر — يعني لصهيب — : مالي أرى عليك خاتم الذهب ؟ قال : قد رآه من هو خير منك فلم يعبه ، قال : من هو ؟ قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٣ — خاتم الذهب

٥١٦٧ — أخبرنا علي بن حجر ، عن إسماعيل ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن

عمر قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم الذهب ، فلبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاتخذ الناس خواتيم الذهب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني

قوله : الرخصة في خاتم الذهب للرجال ، كذا بوب رحمه الله لكن بوب عقيه خاتم الذهب وأورد فيه حديث « إني كنت ألبس هذا الخاتم — أي خاتم الذهب — وإني لن ألبسه أبدا » الحديث ، فجعله منسوخاً بتصريح النبي صلى الله عليه وسلم — والله أعلم — ح .

قوله : قد رآه من هو خير منك إلخ ، قيل : قال في الكبرى بعد إirاده هذا الحديث : قال أبو عبد الرحمن : هذا حديث منكر — س ؛ لعل وجه النكارة كون عطاء الخراساني مدلساً ، وقد رواه بالنعنة — والله أعلم .

قوله : خاتم الذهب ، حين كان الذهب مباحاً للكل ، ثم نسخ — س .

٥١٦٦ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٤/١٩٦/٤٩٦١ .

٥١٦٧ — غ اللباس ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ : ٣١٥/١٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، والأيمان ٦ : ٥٣٧/١١ ،

والاعتصام ٤ : ٢٧٤/١٣ ، م اللباس ١١ : ١٦٥٥/٣ ، د الخاتم ١ : ٤/٤٢٥ ، ت اللباس ١٦ :

٢٢٨/٤ ، والشمال ١٢ : رقم ٩٨ ، حم : ١٨/٢ ، ٦٨ ، ٩٦ ، ١٢٧ ، ويأتي بأرقام ٥٢١٧ ،

٥٢٢١ ، ٥٢٧٧ ، ٥٢٩٠ ، ٥٢٩٢ — المزي : ٥/٤٤٨/٧١٤٥ .

كنت ألبس هذا الخاتم ، وإنني لن ألبسه أبدا « فنبذه فنبذ الناس خواتيمهم .

٥١٦٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة بن يريم قال : قال علي : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وعن القسي ، وعن المياثر الحمر ، وعن الجمعة .

٥١٦٩ — أخبرنا محمد بن آدم ، عن عبد الرحيم ، عن زكريا عن أبي إسحاق ، عن هبيرة ، عن علي قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب وعن القسي ، وعن المياثر الحمر .

٥١٧٠ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : ثنا يحيى — وهو ابن آدم — قال : ثنا زهير ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة ، سمعه من علي يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حلقة الذهب ؟ وعن الميثرة الحمراء ، وعن الثياب القسية ، وعن الجمعة ،

قوله : هبيرة إلخ ، الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : حسن صحيح ، وابن حبان — كذا في التخريج (٢٣٥/٤) .

قوله : يريم ، بفتح ياء وكسر راء وسكون تحية أخرى — مغني .

قوله : عن عبد الرحيم ، هو عبد الرحيم بن سليمان ، وفي بعض النسخ وقع هنا « عبد الرحمن » وهو خطأ .

قوله : القسي ، بفتح قاف — وقد تكسر — وتشديد سين مهملة ، نسبة إلى بلاد يقال لها : القس ، وهو ثوب يغلبه الحرير — س .

قوله : وعن المياثر ، جمع ميثرة ، بكسر ميم وفتح مثناة ، وطاء ، محشو يجعل فوق رحل البعير تحت الراكب ، وهو دأب المتكبرين ، ومفهوم الحديث أنها إذا لم تكن حمراء لم تحرم لقصد الاسراحة ، خصوصاً للضعفاء — س .

قوله : وعن الجمعة ، بكسر جيم وتخفيف عين مهملة ، هي النيذ المتخذ من الشعر — س .

٥١٦٨ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ — المزي : ١٠٣٠٤/٤٥٤/٧ .

٥١٦٩ ، ٥١٧٠ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ .

شراب يصنع من الشعير والحنطة ، وذكر من شدته .

خالفه عمار بن رزيق رواه عن أبي

إسحاق ، عن صعصعة ، عن علي

٥١٧١ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : ثنا يحيى بن آدم قال : ثنا

عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن صعصعة بن صوحان ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حلقة الذهب ، والقسي ، والميثرة والجمعة .

قال أبو عبد الرحمن : الذي قبله أشبه بالصواب .

٥١٧٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبيد الله بن موسى قال : أخبرنا

إسرائيل ، عن إسماعيل بن سميع ، عن مالك بن عمير ، عن صعصعة بن صوحان قال : قلت : لعلي : انهنما عما نهاك عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : نهاني عن الدباء ، والحنتم ، وحلقة الذهب ، ولبس الحرير والقسي ، والميثرة الحمراء .

٥١٧٣ — أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم قال : ثنا مروان — هو ابن معاوية

— قال : ثنا إسماعيل — هو ابن سميع الحنفي — ، عن مالك بن عمير قال : جاء صعصعة

قوله : وذكر ، أي على حدة ، وإلا فكل شراب مسكر حرام — ح .

قوله : رزيق ، بضم راء وفتح زاي ويقاف — مغني .

قوله : صوحان ، بمضمومة وحاء مهملة — مغني .

قوله : حلقة الذهب ، أي خاتمه — س .

قوله : أشبه ، أي كونه من رواية أبي إسحاق ، عن هبيرة ، عن علي — رضي الله عنه — أولى

من رواية أبي إسحاق ، عن صعصعة ، عن علي — رضي الله عنه — والله أعلم .

قوله : انهنما ، صيغة أمر من « النهي » — س .

قوله : دحيم ، بالتصغير لقب عبد الرحمن — ح .

قوله : سميع ، بالتصغير — ح .

ابن صوحان إلى علي فقال : انها عما نهاك عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء ، والحنتم ، و النقيير والجمعة ، ونهانا عن حلقة الذهب ، ولبس الحرير ، ولبس القسي والميشرة الحمراء .

٥١٧٤ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : ثنا عبد الواحد ، عن إسماعيل بن سميع ، عن مالك بن عمير قال : وقال صعصعة بن صوحان لعلي : يا أمير المؤمنين ! انها عما نهاك عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء ، والحنتم ، والجمعة ، وعن حلق الذهب ، وعن لبس الحرير ، وعن الميشرة الحمراء . قال أبو عبد الرحمن : حديث مروان وعبد الواحد أولى بالصواب من حديث إسرائيل .

٥١٧٥ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا أبو علي الحنفي وعثمان بن عمر — قال أبو علي : ثنا ، وقال عثمان : أخبرنا داود بن قيس — ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن علي قال : نهاني حيي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث : لا أقول نهى الناس ، نهاني : عن تختم الذهب ، وعن لبس القسي ، وعن المعصفر المقدمة ، ولا أقرأ ساجداً ، ولا راکعاً .

قوله : عن الدباء ، النهي عن الظروف منسوخ ، ولعل علياً رضي الله عنه ما بلغه ناسخ — س .

قوله : أولى إلخ ، لم يظهر لي وجه الأولوية ، فليحقق .

قوله : حنين ، بمضمومة وفتح نون أولى — مغني .

قوله : لا أقول : نهى الناس ، قال ذلك إما لأن مراده حكاية اللفظ ، وكان اللفظ مخصوصاً

غير عام ، أو لأنه جَوَزَ الخصوص حكماً فقال ذلك — س .

قوله : وعن تختم الذهب ، هذا مخصوص بالرجال ، وكذا ما بعده ، إلا القراءة في الركوع

والسجود ، فإن النهي عنها عام يشمل الرجال والنساء — س .

قوله : المقدمة ، وفي بعض النسخ : المقدم ، هو بالفاء وتشديد الدال المهملة المفتوحة ، أي

المصبغة التي بلغت الغاية — والله تعالى أعلم — س . بالميم هي المشبعة حمرة — زهر .

تابعه الضحاك بن عثمان

٥١٧٦ — أخبرنا الحسن بن داود المنكدري قال : ثنا ابن أبي فديك ، عن الضحاك ، عن إبراهيم بن حنين ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عباس ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم — ولا أقول : نهاكم — عن تحتم الذهب ، وعن لبس القسي ، وعن لبس المقدم ، والمعصر ، وعن القراءة راکعاً .

٥١٧٧ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي قال : ثنا أبو الأسود قال : ثنا نافع بن يزيد ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن إبراهيم ، أن أباه حدثه ، أنه سمع علياً يقول : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة وأنا راکع ، وعن لبس الذهب ، والمعصر .

٥١٧٨ — أخبرنا الحسن بن قزعة قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا محمد بن عمرو ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه قال : سمعت علياً يقول : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم — ولا أقول : نهاكم — عن خاتم الذهب ، وعن القسي ، والمعصر ، وأن أقرأ وأنا راکع .

٥١٧٩ — أخبرني هارون بن محمد بن بكار بن بلال ، عن محمد بن عيسى — وهو ابن القاسم بن سميع — قال : ثنا زيد بن واقد ، عن نافع ، عن إبراهيم مولى علي ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحتم الذهب ، وعن المعصر ،

قوله : تابعه الضحاك ، الضمير المنسوب يرجع إلى داود بن قيس شريك الضحاك في الرواية عن شيخهما إبراهيم — والله أعلم — ح . ولعل المتابعة في ذكر واسطة ابن عباس بين عبد الله بن حنين وعلي — والله أعلم .

قوله : عن أبيه ، هو عبد الله بن حنين — كما في الرواية السابقة .

٥١٧٦ — ٥١٧٨ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ .

٥١٧٩ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ — المزي : ١٠٠٢١/٣٤٦/٧ .

وعن لبس القسي ، وعن القراءة في الركوع .

٥١٨٠ — أخبرني أبو بكر بن علي ، قال : ثنا إبراهيم بن الحجاج ، قال : ثنا حماد

ابن سلمة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن حنين مولى ابن عباس ، أن علياً قال :
نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي ، والمعصر ، وعن التختم بالذهب .

٥١٨١ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا بشر — وهو ابن الفضل — قال :

ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن حنين — مولى علي — ، عن علي قال : نهاني رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن أربع : عن تختم الذهب ، وعن لبس القسي ، وعن قراءة القرآن
وأنا راكم ، وعن لبس المعصر .

ووافقه أيوب إلا أنه لم يسم المولى

٥١٨٢ — أخبرنا الحسين بن منصور بن جعفر النيسابوري قال : ثنا حفص بن

عبد الرحمن البلخي قال : ثنا سعيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن مولى للعباس ، أن علياً
قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصر ، وعن القسي ، وعن التختم
بالذهب ، وأن أقرأ وأنا راكم .

الاختلاف على يحيى بن أبي كثير فيه (٤٣ — ألف)

٥١٨٣ — أخبرنا هارون بن عبد الله قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال :

قوله : ووافقه أيوب ، الضمير المنسوب يرجع إلى عبيد الله ، شريك أيوب في الرواية عن
شيخهما نافع — والله أعلم — ح .

قوله : علي يحيى بن أبي كثير إلخ ، والرواية عن يحيى بن أبي كثير أربعة : الأول حرب بن
شداد ، كما ذكره المصنف هنا ، والثاني أبو إسماعيل ، والثالث شيان ، وأخرج المصنف طريقيهما في
باب النهي عن لبس خاتم الذهب (بأرقام ٥٢٧٣ ، ٥٢٧٤) ، والرابع الإمام الأوزاعي ، وهو في رواية
محمود بن خالد الآتية ، واختلافهم في ذكر شيوخ يحيى ، والرواية عن ابن حنين ، يظهر لك إذا ترى هذه

ثنا حرب — وهو ابن شداد — ، عن يحيى قال : حدثني عمرو بن سعيد الفدكي ، أن نافعاً أخبره قال : حدثني ابن حنين ، أن علياً حدثه قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثياب المعصفر ، وعن خاتم الذهب ، وعن لبس القسي ، وأنا أقرأ وأنا راکع .

خالفه الليث بن سعد

٥١٨٤ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن نافع ، عن إبراهيم ، عن عبد الله ابن حنين ، عن بعض موالي العباس ، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المعصفر ، والثياب القسية ، وعن أن يقرأ وهو راکع .

٥١٨٥ — أخبرنا محمود بن خالد ، ثنا الوليد قال : ثنا أبو عمرو الأوزاعي ، عن يحيى ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم — وساق الحديث .

حديث عبيدة (ت ٤٣/ب)

٥١٨٦ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا حماد بن مسعدة ، عن أشعث ، عن محمد ، عن عبيدة ، عن علي قال : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن القسي ، والحرير ، وخاتم الذهب ، وأن أقرأ راکعاً .

خالفه هشام ولم يرفعه

٥١٨٧ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد قال : أخبرنا هشام ، عن محمد ،

الطرق — والله أعلم .

قوله : الفدكي ، منسوب إلى فدك ، وهو كما في المنتهى بالتحريك ، قرية بخير — والله أعلم — ح .

قوله : خالفه الليث ، الضمير المنصوب يرجع إلى عمرو بن سعيد ، قرين الليث في الرواية

عن شيخهما نافع — والله أعلم — ح .

قوله : عبيدة ، هو ابن عمرو السليمانى — تق .

قوله : خالفه هشام ، الضمير المنصوب يرجع إلى أشعث ، قرين هشام في الرواية عن شيخهما

عن عبيدة ، عن علي قال : نهى عن مياثر الأرجوان ، ولبس القسي ، وخاتم الذهب .
 ٥١٨٨ — أخبرنا قتيبة قال : أخبرنا حماد ، عن أيوب ، عن محمد ، عن عبيدة ،
 قال : نهى عن مياثر الأرجوان ، وخواتيم الذهب .

حديث أبي هريرة والاختلاف على قتادة (ت ٤٣/ج)

٥١٨٩ — أخبرنا أحمد بن حفص قال : ثنا أبي قال : حدثني إبراهيم ، عن ابن
 عبيد ، عن بشير بن نهيك ، وأما شعبة فرواه عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير
 ابن نهيك ، الحجاج — هو ابن الحجاج — ، عن قتادة ، عن عبد الملك بن عبيد ، عن
 بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تختم
 الذهب .

محمد — والله أعلم — ح .

قوله : مياثر الأرجوان ، هي جمع ميثرة ، بكسر الميم وفتح المثلثة ، وهي وطاء محشو يترك
 على رحل البعير تحت الراكب ، وأصله الواو ، والميم زائدة « مفعلة » من « الوثارة » يقال : وثر وثارة
 فهو وثير ، أي وطى لين ، وأصلها « موثرة » فقلبت الواو ياء لكسر الميم ، وهي من مراكب العجم
 تعمل من حرير أو ديباج ، والأرجوان صبغ أحمر — زهر .

قوله : الأرجوان ، بضم همزة وجيم بينهما راء ساكنة ، ورد أحمر معروف ، والمراد المياثر
 التي هي الأرجوان في الحمرة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : الاختلاف على قتادة ، وهو أن الحجاج بن الحجاج يروي عن قتادة ، عن عبد الملك
 ورواية شعبة هذه ذكره المؤلف الإمام في باب النهي عن لبس خاتم الذهب (برقم ٥٢٧٥) وأخرجه
 البخاري في باب خواتيم الذهب .

قوله : بشير بن نهيك ، بفتح أولهما كما في التقريب — ح .

٥١٨٨ — صحيح مقطوع ، تفرد به المؤلف ، وانظر رقم ١٠٤١ — المزي : ٤٣١/٧ و ١٠٢٣٨/١٣ و ٢٨٥/٢
 ١٩٠٠١ .

٥١٨٩ — خ اللباس ٤٥ : ٣١٥/١٠ ، م فيه ١١ : ١٦٥٤/٣ ، حم : ٤٦٨/٢ ، وبأبي برقم ٥٢٧٥
 و ٥٢٧٦ — المزي : ١٢٢١٤/٣٠٥/٩ .

٥١٩٠ — أخبرنا يوسف بن حماد المعني البصري قال : حدثني عبد الوارث ، عن أبي التياح قال : ثنا حفص الليثي قال : أشهد على عمران أنه حدثنا قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير ، وعن التخنم بالذهب ، وعن الشرب في الخناتم .

٥١٩١ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرنا عمرو بن الحارث ، عن بكر بن سواده ، أن أبا البخري حدثه ، أن أبا سعيد الخدري حدثه أن رجلاً قدم من نجران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليه خاتم من ذهب ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « إنك جئتني وفي يدك جمرة من نار » .

٥١٩٢ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا عبيد الله قال : ثنا إسرائيل ، عن منصور ، عن سالم ، عن رجل حدثه ، عن البراء بن عازب أن رجلاً كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من ذهب ، وفي يد رسول الله صلى الله عليه وسلم مخضرة أو جريدة ، فضرب بها النبي صلى الله عليه وسلم أصبعه ، فقال الرجل : مالي ؟ يا رسول الله ! قال : « ألا تطرح هذا الذي في إصبعك » فأخذه الرجل ، فرمى به ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ، فقال : « ما فعل الخاتم ؟ » قال : رميت به ، قال : « وما بهذا أمرتك ، إنما أمرتك أن تبيعه فتستعين بثمنه » وهذا حديث منكر .

قوله : المعني ، بمفتوحة وسكون عين مهملة وكسر نون — مغني .

قوله : أبي التياح ، بمفتوحة وشدة مثناة تحت وإهمال حاء — مغني .

قوله : نجران ، بمفتوحة وسكون جيم وبراء ، بلد باليمن — كذا في المغني — ح .

قوله : مخضرة ، بكسر ميم وسكون معجمة وبمهملة ، مايتوكأ عليه ، نحو العصا والسطح — س .

قوله : منكر ، لم أوفق على اطلاع وجه النكارة والحديث مما تفرد به المؤلف الإمام .

٥١٩٠ — صحيح ، ت اللباس ١٣ : ٢٠٦/٤ ، حم : ٤٢٨/٤ ، ٤٤٣ — المزي : ١٠٨١٨/١٧٨/٨ .

٥١٩١ — صحيح ، حم : ١٤/٣ ، ويأتي عند المؤلف برقم ٥٢٠٩ — المزي : ٣/٤٠٤٢/٤٠ ألف .

٥١٩٢ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٢٧/٦٨/٢ .

٥١٩٣ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا عفان قال : ثنا وهيب ، عن النعمان ابن راشد ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر في يده خاتماً من ذهب ، فجعل يقرعه بقضيب معه ، فلما غفل النبي صلى الله عليه وسلم ألقاه ، قال : « ما أرانا إلا قد أوجعناك وأغرمناك » .

خالفه يونس رواه عن الزهري ، عن أبي إدريس مرسلًا

٥١٩٤ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرنا يونس ، عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو إدريس الخولاني أن رجلاً من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من ذهب — نحوه .

قال أبو عبد الرحمن : وحديث يونس أولى بالصواب من حديث النعمان .

٥١٩٥ — أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد القرشي الدمشقي أبو عبد الملك قراءة ثنا ابن عائد قال : ثنا يحيى بن حمزة ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي إدريس

قوله : يقرعه ، أي يضربه — س ؛ قرع رأسه بالعصا : ضربه ، وهو من باب « منع » — كذا في القاموس — ح .

قوله : « أوجعناك » بالقرع — س .

قوله : « وأغرمناك » بالتسبب لإلقاء الخاتم — س .

قوله : خالفه يونس ، الضمير المنصوب يرجع إلى النعمان بن راشد ، شريك يونس في الرواية عن الزهري — ح .

قوله : الخولاني ، بفتح خاء وبنون ، منسوب إلى خولان بن مالك ، منه أبو إدريس — مغ .

قوله : القرشي ، بضم قاف وفتح راء وبشين معجمة ، منسوب إلى قريش ، بنو نضر بن كنانة ، وقيل : أولاد فهر بن مالك بن النضر — مغني .

قوله : الدمشقي ، بكسر مهملة وفتح ميم وكسرها — مغني .

٥١٩٣ — صحيح ، حم : ١٩٥/٤ — المزي : ١١٨٧٠/١٣٢/٩ و ١٩٣٣٨/٣٦٧/١٣ .

٥١٩٤ ، ٥١٩٥ — مرسل صحيح ، تفرد به المؤلف .

الخلولاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتماً من ذهب — نحوه .

٥١٩٦ — أخبرني أبو بكر بن علي قال : ثنا عبد العزيز العمري قال : ثنا إبراهيم

ابن سعد ، عن الزهري ، عن أبي إدريس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في يد رجل خاتم ذهب ، فضرب إصبعه بقضيب كان معه ، حتى رمى به .

٥١٩٧ — أخبرني أبو بكر أحمد بن علي المروزي قال : ثنا الوركاني قال : ثنا

إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم — مرسل .

قال أبو عبد الرحمن : والمراسيل أشبه بالصواب .

٤٤ — مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة (ت ٤٤)

٥١٩٨ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : حدثنا زيد بن الحباب قال : حدثني عبد

الله بن مسلم — من أهل مرو — أبو طيبة قال : ثنا عبد الله بن بريدة ، عن أبيه أن رجلاً

قوله : العمري ، بمضمومة وفتح ميم — المغني والتقريب .

قوله : كان معه ، أي مع النبي صلى الله عليه وسلم « حتى رمى » الرجل « به » بالخاتم —

والله أعلم — ح .

قوله : الوركاني ، هو محمد بن جعفر بن زياد الوركاني ، بفتحيتين ، أبو عمران الخراساني ،

نزىل بغداد ، ثقة ، من العاشرة — تقريب .

قوله : عبد الله بن مسلم السلمي العامري أبو طيبة ، بمهملة ، المروزي قاضها ، عن عبد

الله بن بريدة ، وعنه الفضل بن موسى المروزيان ، قال ابن حبان في ثقافته : يخطئ ويخالف ، وقال أبو

حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به — كذا في الخلاصة والتهذيب — ح .

قوله : مرو ، بفتح الميم وسكون الراء ، مدينة بخراسان ، والنسبة إليه مروى بسكون الراء ،

ومروى بفتحها ، ومروزي ، بزيادة زاي على خلاف القياس — المغني والمنتهي .

قوله : أبو طيبة ، بفتح طاء وسكون تحية وبموحدة — مغني .

٥١٩٦ — مرسل صحيح ، تفرد به المؤلف .

٥١٩٧ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٣٣٨/٣٦٧/١٣ .

٥١٩٨ — ضعيف ، د الخاتم ٤ : ٤٢٩/٤ ، ت اللباس ٤٣ : ٢٤٨/٤ ، حم : ٣٥٩/٥ — المزي : ١٩٨٢/٨٦/٢ .

جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه خاتم من حديد ، فقال : « مالي أرى عليك حلية أهل النار » فطرحه ، ثم جاءه وعليه خاتم من شبه ، فقال : « مالي أجد منك ريح الأصنام ؟ » فطرحه ، قال : يا رسول الله ! من أي شيء اتخذه ؟ قال : « من ورق ، ولا تتمه مثقالاً » .

٤٥ — صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم

٥١٩٩ — أخبرنا العباس بن عبد العظيم العنبري قال : ثنا عثمان بن عمر قال : ثنا يونس ، عن الزهري ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق فصه

قوله : حلية أهل النار ، بكسر الحاء ، أي زي الكفار ، فإن سلاسلهم وأغلالهم في النار من الحديد — س .

قوله : من شبه ، بفتحين ، نوع من النحاس يشبه الذهب ، وكانوا يتخذون منه الأصنام — س . يقال له بالأردية « ييتل » .

قوله : من ورق ، بفتح فكسر ، أي فضة — س .

قوله : ولا تتمه إلخ ، بضم أوله وتشديد ميمه المفتوحة ، أي ولا تكمل وزن الخاتم من الورق مثقالاً ، واختلف في تحريم الفضة ما زاد على المثقال للرجال ، فالأكثر على التحريم ، وراجع المرقاة (٤/٤٤٦) ، وتحفة الأحوذى (٣/٧١) ، وفي تعليقه الشيخ نقلاً عن المواهب اللدنية قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : إن النهي محمول على التنزيه ، فيكره أن يبلغ به وزن مثقال ، وفي رواية لأبي داود في رواية صاحب المعالم ولا تتمه مثقالاً ولا قيمة مثقال ، وليست هذه الزيادة في رواية اللؤلؤ ، ومعنى هذه الزيادة ربما وصل الخاتم في النقاسة في صنعه إلى أن يكون قيمته مثقالاً ، فهو داخل في النهي أيضاً — انتهى ؛ وقد عرفت أن الحديث ضعيف بأبي طيبة — والله أعلم .

قوله : فصه ، بفتح فاء ويكسر ، وتشديد صاد ، معروف — س . هو الذي يقال له بالفارسية : نكية كما في الغياث — ح .

٥١٩٩ — خ اللباس ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ : ٣١٨/١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، م اللباس ١٢ ، ١٣ : ٣/١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، د الخاتم ١ : ٤٢٣/٤ ، ت اللباس ١٤ : ٢٢٧/٤ ، والشمايل ١١ : رقم ٨٢ ، ق اللباس ٣٩ ، ٤١ : ١٢٠١/٢ ، ١٢٠٢ ، حم : ١٦١/٣ ، ١٨١ ، ٢٠٩ ، ٢٢٣ ، وانظر ٥٢٧٩ ، ٥٢٨٠ — المزي : ١٥٥٤/٣٩٦/١ .

حبشي ، ونقش فيه : « محمد رسول الله » .

٥٢٠٠ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا عباد بن موسى قال : ثنا طلحة بن

يحيى قال : أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك قال : كان لرسول الله صلى الله عليه خاتم فضة يتختم به في يمينه ، فصه حبشي ، يجعل فصه مما يلي كفه .

قوله : حبشي ، أي على الوضع الحبشي ، وقيل : أوصافه حبشي ، وعلى هذا لا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث « وفصه منه » وإن قلنا : أنه كان حجراً أو جزءاً أو نحوه يكون بالحبة يظهر المخالفة بين الحديتين ، وتدفع بالقول بتعدد الخاتم ، كما نقل عن البيهقي ، وقال البيهقي بعد ذلك : والأشبه أن الذي كان فصه حبشياً هو الخاتم الذي اتخذ من ذهب ، ثم طرحه ، واتخذ خاتماً من ورق — انتهى ؛ أي وقول الزهري : « خاتماً من ورق » سهو منه وقع موضع « من ذهب » — والله تعالى أعلم — س .

قال في النهاية : وقوله : حبشي يحتمل أنه أراد من الجزع أو العقيق ، لأن معدنهما اليمين والحبة ، أو نوعاً آخر ينسب إليهما — ز .

قوله : ونقش فيه ، « محمد » قال الحافظ السيوطي في حاشية أبي داود : وكذا بالرفع على الحكاية « ونقش » أي أمر بنقشه ، قلت : بل رفعه على الابتداء ، وما بعده خبر ، والجملة مفعول « نقش » على أن المراد بمجموع الجملة هذا اللفظ لا بالنظر إلى الوجود اللفظي ، بل بالنظر إلى الوجود الكتي — والله أعلم — س .

قوله : في يمينه ، قد صح تختمه في اليمين واليسار جميعاً ، فقال بعضهم : يجوز الوجهان واليمين أفضل لأنه زينة واليمين بها أولى ، وقال الآخرون : ينسخ اليمين ، لما جاء في بعض الروايات الضعيفة أنه تختم أولاً في اليمين ، ثم حول إلى اليسار ، ومنهم من يرى الوجهين مع ترجيح اليسار ، إما لهذا الحديث ، أو لأنه إذا كان التختم في اليسار يكون أخذ الخاتم وقت اللبس والنزع باليمين ، بخلاف ما إذا كان التختم في اليمين ، والوجه القول بجواز الوجهين — والله أعلم — س .

قوله : مما يلي كفه ، قال العلماء : قد جاء خلافه أيضاً ، لكن مما يلي كفه أصح وأكثر ، فهو أفضل — والله أعلم — س .

٥٢٠٠ — صحيح بما قبله وبما بعده ، انظر ما قبله .

٥٢٠١ — أخبرنا محمد بن خالد بن خلي الحمصي — وكان أبوه خالد على قضاء حمص — ثنا أبي قال : ثنا سلمة — وهو ابن عبد الملك العوصي — ، عن الحسن — وهو ابن صالح بن حي — ، عن عاصم ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : كان خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة ، وكان فصه منه .

٥٢٠٢ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا أمية بن بسطام قال : ثنا معتمر قال : سمعت حميداً ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان خاتمه من ورق ، فصه منه .

٥٢٠٣ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا موسى بن داود قال : ثنا زهير بن معاوية عن حميد ، عن أنس قال : كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من فضة فصه منه .

٥٢٠٤ — أخبرنا حميد بن مسعدة ، عن بشر — وهو ابن المفضل — قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الروم ، فقالوا : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة كأنه أنظر إلى بياضه في يده ،

قوله : خلى ، بفتح معجمة وكسر لام وشدة تحته — مغني .

قوله : الحمصي ، بكسر مهملتين — مغني .

قوله : العوصي ، لعله منسوب إلى عوص ، وهو كما في المنتهى بالضم : ابن أرم بن سام بن نوح أبو عاد — والله أعلم — ح .

قوله : بسطام ، بكسر موحدة وسكون مهملة — مغني .

قوله : فقالوا : إنهم إلخ ، يدل على أنه ما اتخذ خاتماً إلا عند الحاجة إليها فالأصل تركه ،

٥٢٠١ — خ اللباس ٤٨ : ٣٢٢/١٠ ، د الخاتم ١ : ٤٢٤/٤ ، ت اللباس ١٥ : ٢٢٧/٤ ، والشمال ١١ : رقم ٨٤ ، ويأتي برقم ٥٢٨٢ — المزني : ٦٩٧/١٩٤/١ .

٥٢٠٢ — صحيح ، انظر ما قبله — المزني : ٧٧٣/٢٠٧/١ .

٥٢٠٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٢٠١ — المزني : ٦٦٢/١٨٨/١ .

٥٢٠٤ — خ العلم ٧ : ١٥٥/١ ، والجهاد ١٠١ : ١٠٨/٦ ، واللباس ٥٠ ، ٥٢ : ٣٢٣/١٠ ، ٣٢٤ ، والأحكام ١٥ :

١٣/١٤١ ، م اللباس ١٣ : ١٦٥٧/٣ ، د الخاتم ١ : ٤٢٣/٤ ، ت الاستاذان ٢٥ : ٦٩/٥ ، والشمال

١١ : رقم ٨٥ ، حم : ١٦٨/٣ — ١٧٠ ، ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ويأتي برقم ٥٢٨٠ — المزني : ١٢٥٦/٣٢٧/١ .

ونقش فيه : « محمد رسول الله » .

٥٢٠٥ — أخبرنا أحمد بن عثمان أبو الجوزاء قال : أخبرنا أبوداود ، ثنا قرّة بن خالد ، عن قتادة ، عن أنس قال : أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء الآخرة ، حتى مضى شطر الليل ، ثم خرج ، فصلّى بنا ، كأني أنظر إلى بياض خاتمه في يده من فضة .

٤٦ — موضع الخاتم من اليد (ت ٤٦)

ذكر حديث علي وعبد الله بن جعفر

٥٢٠٦ — أخبرنا الربيع بن سليمان قال : ثنا ابن وهب ، عن سليمان — وهو ابن بلال — ، عن شريك — هو ابن أبي نمر — ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي — قال : شريك : وأخبرني أبوسلمة — أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتمه في يمينه .

٥٢٠٧ — أخبرنا محمد بن معمر البحراني قال : ثنا حبان بن هلال قال : ثنا حماد ابن سلمة ، عن ابن أبي رافع ، عن عبد الله بن جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

وقال الخطابي : وذلك لأن الخاتم ما كان من عادة العرب لبسه — س .

قوله : في يمينه ، قد تقدم ما يتعلق به في شرح حديث أنس الثاني (ح ٥٢٠٠) من باب صفة خاتم النبي .

قوله : البحراني ، بموحدة ، روى عنه أصحاب الستة ، وثقه النسائي ، وكان صالحاً خيراً — كذا في الخلاصة — ح .

قوله : حبان ، بمفتوحة وشدة موحدة — مغني .

٥٢٠٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٠ — المزي : ١/٣٤٢/١٣٢٦ .

٥٢٠٦ — صحيح ، د الخاتم ٥ : ٤٣١/٤ ، ت الشرائع ١٢ : رقم ٩٠ — المزي : ٧/٤٠٦/١٠١٨٠ .

٥٢٠٧ — صحيح ، ت اللباس ١٦ : ٢٢٩/٤ ، والشرائع ١٢ : رقم ٩١ ، ق اللباس ٤٢ : ١٢٠٣/٢ ،

حم : ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ — المزي : ٤/٣٠٢/٥٢٢٢ .

يتختم بيمينه .

٤٧ — لبس خاتم حديد ملوي عليه بفضة (ت ٤٧)

٥٢٠٨ — أخبرنا عمرو بن علي ، عن أبي عتاب سهل بن حماد ؛ وأخبرنا أبو داود قال : ثنا سهل بن حماد ؛ قال : ثنا أبو مكين قال : حدثني إياس بن الحارث بن المعيقب ، عن جده معيقب أنه قال : كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم حديداً ملوياً عليه فضة قال : وربما كان في يدي ، فكان معيقب على خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٨ — لبس خاتم صفر (ت ٤٨)

٥٢٠٩ — أخبرنا علي بن محمد بن علي المصيصي قال : ثنا داود بن منصور — من أهل الثغر ثقة — قال : ثنا ليث بن سعد ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكر بن سودة ،

قوله : أبو مكين ، بفتح الميم ، هو نوح بن ربيعة ، عن إياس بن الحارث وأبي مجلز وجماعة ، وثقه ابن معين وأبو داود ، وقد وهم وكيع فسماه نوح بن أبان — كذا في الخلاصة — ح .

قوله المعيقب ، بمضمومة وفتح مهملة وسكون ياء وكسر قاف وبياء فموحدة — مغني .

قوله : حديداً ملوياً عليه فضة ، قيل : هذا الحديث أجود إسناداً مما قبله لأن في إسناد الأول عبد الله بن مسلم المروزي ، وقيل : إنه لا يحتاج بحديثه ، وقيل : ثقة يخطئ سيما وهذا الحديث يعضده حديث « التمس ولو خاتماً من حديد » ولو كان مكروهاً لم يأذن فيه ، قلت : والرواية الآتية صريحة في الجواز ، وقيل : إن كان المنع محفوفاً يحمل المنع على ما كان حديداً صرفاً ، وههنا بالفضة التي لويت عليه ، ترتفع الكراهة ، والله تعالى أعلم — س .

قوله : ملوياً ، وفي بعض النسخ : ملوي .

قوله : على خاتم ، أي أميناً عليه — س .

قوله : أهل الثغر ، قال الحافظ في التقریب : داود بن منصور النسائي أبو سليمان الثغري ، بالمثلثة والغين المعجمة ، سكن بغداد ، ثم المصيصة ، صدوق يهيم كرهه أحمد للقضاء ، من التاسعة — ح .

٥٢٠٩ — حسن ، انظر ٥١٩١ — المزي : ٤٠٤٢/٣٥٦/٣ . ألف .

٥٢٠٨ — ضعيف ، د الخاتم ٤ : ٤٢٩/٤ — المزي : ١١٤٨٦/٤٦٩/٨ .

عن أبي البخري ، عن أبي سعيد الخدري قال : أقبل رجل من البحرين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم ، فلم يرد عليه ، وكان في يده خاتم من ذهب ، وجبة حرير ، فألقاهما ، ثم سلم فرد عليه السلام ، ثم قال : يا رسول الله أتيتك آنفاً فأعرضت عني ؟ فقال : « إنه كان في يدك جمرة من نار » قال : لقد جئت إذأً بجمر كثير ، قال : إن ما جئت به ليس بأجزأ عنا من حجارة الحرة ، لكنه متاع الحياة الدنيا قال : فماذا أتختم ؟ قال : « حلقة من حديد أو ورق أو صفر » .

٥٢١٠ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال : ثنا هشام بن حسان قال : ثنا عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اتخذ حلقة من فضة ، فقال : « من أراد أن يصوغ عليه فليفعل ، ولا تنقشوا على نقشه » .

٥٢١١ — أخبرنا أبو داود سليمان بن سيف الحارثي قال : ثنا هارون ابن إسماعيل ، ثنا علي بن المبارك قال : ثنا عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس ابن مالك قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً ، ونقش عليه نقشاً ، قال : « إنا قد اتخذنا خاتماً ، ونقشنا فيه نقشاً ، فلا ينقش »

قوله : جئت إذأً بجمر كثير ، يريد أن ما جاء به من الذهب فهو جمر على هذا ، فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنه جمر في حق من يراه أحسن من حجارة الحرة فيتزين به ، وأما من يراه مثله وإنما يقضي به حاجته الدنيوية فلا يكون في حقه جمرأً — س .

قوله : بأجزأ ، وأجزأ اسم تفضيل من الإجزاء — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « لا تنقشوا » من باب « نصر » — ح .

قوله : « على نقشه » وذلك لثلاث تفوت مصلحة نقش الاسم بوقوع الاشتراك — س .

٥٢١٠ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٦٢/٢٨١/١ .

٥٢١١ — خ اللباس ٥١ ، ٥٤ : ٣٢٤/١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ق فيه ٣٩ : ١٢٠١/٢ ، حم : ١٠١/٣ ، ١٦١ ،

ويأتي برقم ٥٢٨٣ و ٥٢٨٤ — المزي : ١٠٦٠/٢٨١/١ .

أحد [كم '] على نقشه » ثم قال أنس : فكأنني أنظر إلى ويبصه في يده .

٤٩ — قول النبي صلى الله عليه وسلم

« لا تنقشوا على خواتيمكم عربياً » (ت ٤٩)

٥٢١٢ — أخبرنا مجاهد بن موسى الخوارزمي ببغداد قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا

العوام بن حوشب ، عن أزهر بن راشد ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تستضيئوا بنار المشركين ، ولا تنقشوا على خواتيمكم عربياً » .

٥٠ — النهي عن الخاتم في السبابة (ت ٥٠)

٥٢١٣ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان ، عن عاصم بن كليب ، عن

أبي بردة قال : قال علي : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا علي ! سل الله الهدى

قوله : ويبصه ، الوبص ، بالصاد المهملة ، البريق — كذا في الجمع — ح .

قوله : الخوارزمي ، نسبة إلى خوارزم ، بلاد على جيحون — مغني .

قوله : العوام ، بفتح العين وشدة الواو — كذا في المغني — ح .

قوله : حوشب ، بمفتوحة وسكون واو وفتح شين معجمة لموحدة — مغني .

قوله : « لا تستضيئوا بنار المشركين » أي لا تقربوهم كما قال : « لا تراءي ناراً هما »

وقيل : أراد بالنار ههنا الرأي ، أي لا تشاوروهم ، فجعل الرأي مثل الضوء عند الحيرة — س .

قوله : « عربياً » أي نقشاً معلوماً في العرب ، ولم يكن ثمة نقش معلوم فيهم إلا نقش خاتمته ،

لأنهم ما كانوا يلبسون الخواتيم ، فأراد بذلك أنكم لا تجعلوا نقش خواتيمكم نقش خاتمي — والله

تعالى أعلم — س .

٥٢١٢ — ضعيف ، حم : ٩٩/٣ — المزني : ١٦٧/٨١/١ .

٥٢١٣ — م اللباس ١٦ : ١٦٥٩/٣ ، والذكر ١٨ : ٢٠٩٠/٤ ، د الخاتم ٤ : ٤٢٠/٤ ، ت اللباس ٤٤ :

٢٤٩/٤ ، ق فيه ٤٣ : ١٢٠٣/٢ ، حم : ٨٨/١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ويأتي بأرقام ٥٢٨٨ ،

٥٢٨٩ ، ٥٣٧٨ — المزني : ١٠٣٢٠/٤٦٠/٧ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

والسداد « ونهاني أن أجعل الخاتم في هذه أو هذه ، وأشار — يعني — بالسبابة والوسطى .
 ٥٢١٤ — أخبرنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالوا حدثنا عبد الرحمن ، عن
 سفيان ، عن عاصم بن كليب ، عن أبي بردة ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الخاتم في هذه وهذه — يعني السبابة والوسطى — واللفظ لابن المثنى .
 ٥٢١٥ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود ، ثنا بشر قال : ثنا عاصم بن كليب ، عن
 أبي بردة ، عن علي قال : قال [إلى '] رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قل : اللهم !
 اهْدني ، وسدْ دني » ونهاني أن أضع الخاتم في هذه أو هذه — وأشار بشر بالسبابة والوسطى ،
 قال : وقال عاصم : أحدهما .

٥١ — نزع الخاتم عند دخول الخلاء (ت ٥١)

٥٢١٦ — أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، عن سعيد بن عامر ، عن همام ،
 عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 الخلاء نزع خاتمه .

قوله : « والسداد » هو القصد في الأمر ، والعدل فيه — مجمع .

قوله : هذه أو هذه ، أو للتقسيم لا للترديد ، فيكره للرجل في الوسطى وتاليها كراهة
 التنزيه ، ويجوز للمرأة في كل الأصابع — مجمع .

قوله : نزع خاتمه — الحديث ، أخرجه أيضاً أبوداود والترمذي وابن ماجه وابن حبان (٢ /
 ٣٤٤) والحاكم (١٨٧ / ١) ، قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ ، وقال أبوداود : منكر ، وذكر
 الدارقطني (في العلل) الاختلاف فيه وأشار إلى شذوذه ، وصححه الترمذي ، قال النووي : هذا مردود

٥٢١٤ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٠٣١٨ / ٤٥٩ / ٧ .

٥٢١٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٢١٣ .

٥٢١٦ — ضعيف ، د الطهارة ١٠ : ٢٥ / ١ ، ت اللباس ١٦ : ٢٢٩ / ٤ ، والشمال ١١ : رقم ٨٨ ، ق

الطهارة ١١ : ١١٠ / ١ ، حم : ٩٩ / ٣ ، ١٠١ ، ٢٨٢ — المزي : ١٥١٢ / ٣٨٥ / ١ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٥٢١٧ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا المعتمر قال : سمعت عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب ، وجعل من قبل كفه ، فاتخذ الناس خواتيم الذهب ، فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتمه ، وقال : « لا ألبسه أبدا » وألقى الناس خواتيمهم .

٥٢١٨ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ،

عليه — قاله في الخلاصة ؛ وقال المنذري : الصواب عندي تصحيحه ، فإن رواه ثقات أثبات ، وبعه أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح وعلته أنه من رواه همام ، عن ابن جريج ، وابن جريج لم يسمع من الزهري ، وإنما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر ، وقد رواه مع همام مرفوعاً يحيى بن الضريس البجلي ، ويحيى بن المتوكل ، أخرجهما الحاكم والدارقطني ، وقد رواه عمرو بن عاصم — وهو من الثقات — ، عن همام موقوفاً على أنس ، وأخرج له البيهقي (٩٥/١) شاهداً ، وأشار إلى ضعفه ، ورجاله ثقات ، ورواه الحاكم أيضاً ، ولفظه : « إن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان إذا دخل الخلاء وضعه » وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة (رقم ٣٤٤) ، وينظر في سنده ، فإن رجاله ثقات إلا محمد بن إبراهيم الرازي فإنه مزكوك — انتهى ، ملخصاً من التلخيص (١٠٨/١) ، وانظر الجواهر (٩٥/١) ، والمنهل (١/٧٥ — ٧٨) ، والحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن إدخاله الحشوش ، والقرآن أولى — كذا في النيل ؛ وفي معناه الكتب الدينية — والله أعلم .

قوله : عن ابن عمر إلخ ، لا مناسبة لحديث ابن عمر بالترجمة ، فإما أن المصنف بيّض للعنوان ، أو كان لكنه فات من أحد النسخ ، وإما أنه يريد بذكر هذه الطرق عن ابن عمر أن رواية همام وهم ، وحاصله أن الثابت في عامة الروايات أن قصة طرح الخاتم وقعت في خاتم الذهب بوجه من الوجوه ، لا أنه نزع إذا دخل الخلاء ، وقد علمت في الحاشية السابقة أنهم ذكروا عن المصنف قوله في حديث همام : أنه غير محفوظ ، فتأمل — هذا ما سنح ببالي القاتر ، والعلم عند الله تعالى .

٥٢١٧ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ — المزي : ٨١٢٤/١٦٩/٦ .

٥٢١٨ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ — المزي : ٧٨٨١/١٣٤/٦ .

وجعل فصه مما يلي كفه ، فاتخذ الناس خواتيم ، فطرحه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « لا ألبسه أبدا » .

٥٢١٩ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : ثنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يختم خاتماً من ذهب ، ثم طرحه ولبس خاتماً من ورق ، ونقش فيه « محمد رسول الله » وقال : « لا ينبغي لأحد أن ينقش على نقش خاتمي هذا » ثم جعل فصه في بطن كفه .

٥٢٢٠ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا أبو عاصم ، عن المغيرة بن زياد قال : ثنا نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من ذهب ثلاثة أيام ، فلما رآه أصحابه فشت خواتيم الذهب ، فرمى به فلا ندري ما فعل ، ثم أمر بخاتم من فضة ، فأمر أن ينقش فيه « محمد رسول الله » وكان في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ، وفي يد أبي بكر حتى مات ، وفي يد عمر حتى مات ، وفي يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كثرت عليه الكتب رفعه إلى رجل من الأنصار ، فكان يختم به ، فخرج الأنصاري

قوله : جعل فصه ، ليكون أبعد من الزينة والإعجاب ، وأصون للقص ، وهو بفتح الفاء ، والعامية تكسره ، وقد عمل السلف بالوجهين ، وابن عباس كان يجعله في ظاهر الكف — ملقط من النجم .

قوله : فطرحه ، قال في القاموس : طرحه ، وبه كـ « منع » رماه وأبعده — ح .

قوله : من ورق ، الورق بكسر راء ويسكن وبكسر واو مع سكون ، والرقعة بكسر راء وخفة قاف ، الدرهم المضروب — مجمع .

قوله : وفي يد أبي بكر ، هذا بناء على أن ماله ليس بميراث ، بل لانتفاع المسلمين ، فللخليفة أن ينتفع منه بقدر حاجته — س .

قوله : فلما كثرت ، أي الكتب المحتاجة إلى التختم — س .

٥٢١٩ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ — المزي : ٧٥٩٩/٨٣/٦ .

٥٢٢٠ — خ اللباس ٤٦ : ٣١٨/١٠ ، مختصراً ، م فيه ١٢ : ١٦٥٦/٣ ، الخاتم ١ : ٤٢٥/٤ ، ٤٢٦ ،

حم : ٢٢/٢ — المزي : ٨٤٥٠/٢٣٣/٦ .

إلى قلب لعثمان ، فسقط فالتمس فلم يجد ، فأمر بخاتم مثله ، ونقش فيه : « محمد رسول الله » .

٥٢٢١ — أخبرنا قتيبة قال : أخبرنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن نافع ، عن ابن

عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ، وكان [يجعل] فسه في باطن كفه ، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فطرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فطرح الناس خواتيمهم ، واتخذ خاتماً من فضة ، فكان يختم به ، ولا يلبسه .

٥٢ — الجلال (ت ٥٢)

٥٢٢٢ — أخبرنا محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي — من ولد عثمان بن

أبي العاص — قال : ثنا إبراهيم بن أبي الوزير قال : ثنا نافع بن عمر الجمحي ، عن أبي بكر

قوله : فسقط ، قالوا : ثم انتقض عليه الأمر ، وكان ذلك مبدأ الفتنة إلى قيام الساعة ، ومنه أخذ أن خاتمه صلى الله عليه وسلم كان فيه سر غريب كخاتم سليمان عليه الصلاة والسلام — والله تعالى أعلم — س .

قوله : ونقش فيه إلخ ، قال الحافظ السيوطي في حاشية أبي داود : قلت : كأنه فهم أن النهي مخصوص بحياته صلى الله عليه وسلم لزوال الحذور ، وهو وقوع الاشتراك ، ونظيره قول من خصص النهي عن التكني بكنيته بحياته أيضاً ، والمختار في الحديثين إطلاق النهي ؛ قلت : والظاهر أنه فهم خصوصه مدة بقاء الخاتم ، والأقرب أنه فهم من النهي أن المقصود به أن لا يتعدد الخواتم على نقش واحد فيما إذا كان الخاتم مقصوداً صون نقشه عن الاشتراك كخواتم الحكام ، والأظهر منه أنه فهم الإطلاق ، إلا أنه رأى أن خاتمه الجديد نائب عن الخاتم القديم ، وللنائب حكم الأصل فنقل نقشه إليه لا يخل بإطلاق النهي — والله أعلم — س .

قوله : ولا يلبسه ، أي في غالب الأوقات ، وسيأتي تفصيله — ح .

قوله : الجمحي ، بمضمومة وفتح ميم وإهمال حاء ، منسوب إلى جح بن عمر بن هضيض — مغ .

٥٢٢١ — صحيح الإسناد ، ت الشمائل ١١ : رقم ٨٣ ، وانظر رقم ٥١٦٧ ، ويأتي برقم ٥٢٩٤ — المزي :

٧٦١٤/٨٦/٦ .

٥٢٢٢ — صحيح ، حم : ٢٧/٢ — المزي : ٧٠٣٩/٤١٧/٥ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

ابن أبي شيخ قال : كنت جالساً مع سالم ، فمر بنا ركب لأم البنين ، معهم أجراس ، فحدث نافعا سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصحب الملائكة ركبا معهم جلجل » كم ترى مع هؤلاء من الجلجل .

٥٢٢٣ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرطوسي قال : ثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا نافع بن عمر الجمحي ، عن أبي بكر بن موسى قال : كنت مع سالم ابن عبد الله ، فحدث سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلجل » .

٥٢٢٣م — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : ثنا أبو هشام المخزومي قال : ثنا نافع بن عمر ، عن بكير بن موسى ، عن سالم ، عن أبيه رفعه قال : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلجل » .

٥٢٢٤ — أخبرنا يوسف بن سعيد بن مسلم قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج

قوله : معهم أجراس ، جمع جرس ، بفتحين ، وهو ما يعلق بعنق الدابة ، أو برجل البازي والصيانيان ، وكذا الجلجل ، بفتح أولى الجيمين وكسر ثانيهما ، جمع جلجل ، بضم الجيم — س .
قوله : معهم جلجل ، قيل : إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه بصوته ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب أن لا يعلم العدو به ، حتى يأتيهم فجأة ، وقيل غير ذلك — س .

وقال الشاه ولي الله في الحجة (٢٠٠/٢) : الصوت الجديد الشديد يوافق الشيطان وحزبه ، ويكرهه الملائكة لمعنى يعطيه مزاجهم — انتهى وسيأتي فيه كلام الحافظ .

قوله : الطرطوسي ، بفتح مهملتين وبمهملتين بينهما واو ساكنة — مغني .

قوله : رفقة ، بضم راء وكسرها مع سكون فاء ، جماعة ترافقهم في سفرهم — س .

قوله : بكير بن موسى ، بالتصغير ، هو أبو بكر بن أبي شيخ ، مقبول ، من السابعة — كذا

في التقريب .

قال : أخبرني سليمان بن بابيه — مولى آل نوفل — ، أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه ججل ، ولا جرس ، ولا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس » .

٥٢٢٥ — أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء قال : ثنا أبو بكر بن عياش قال : ثنا أبو إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن أبيه قال : كنت جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم — يعني — فرآني رث الثياب ، فقال : « ألك مال ؟ » قلت : نعم ، يا رسول الله ! من كل المال ، قال : « فإذا آتاك الله مالاً

قوله : بابيه ، بموحدة فألف فموحدة ثانية مفتوحة فمشاة تحت ، ويقال : « باباه » وبابي ، بكسر موحدة ثانية — معني .

قوله : « ججل ولا جرس » يدل على أن بينهما فرق وبعضهم فسر أحدهما بالآخر — س .
قوله : « جرس » بفتح الجيم والراء ثم مهملة ، معروف ، وحكى عياض إسكان الراء ، والتحقيق أن الذي بالفتح اسم الآلة ، وبالإسكان اسم الصوت ، وروى مسلم (١٦٧٢/٣) من حديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة رفعه « الجرس مزمار الشيطان » وهو دال على أن الكراهة فيه لصوته ، لأن فيها شيئاً بصوت الناقوي وشكله ، قال النووي وغيره : الجمهور على أن النهي فيه للكراهة ، وأنها كراهة تنزيه ، وقيل : للتحريم ، وقيل : يمنع منه قبل الحاجة ، ويجوز إذا وقعت الحاجة ، واختلفوا في تعليقه أيضاً ، ثالثها : يجوز بقدر الحاجة ، ومنهم من أجاز الصغير منها دون الكبير — انتهى بقدر الحاجة من الفتح (١٤٢/٦) .

قوله : أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء — إلى آخر الحديثين ، من قبيل أحاديث شتى في ختام كتاب الزينة من السنن الكبرى ، كما نهنا عليه مراراً — والله أعلم .

قوله : أبي الأحوص ، هو عوف بن مالك بن نضلة الجشمي ، بضم الجيم ، وثقه ابن معين — خلاصة .

قوله : رث ، بفتح فتشديد مثله ، الشئ البالي — س .

قوله : من كل المال ، أي لي من كل أنواع المال المتعارفة في ذلك الوقت شئ — س .

٥٢٢٥ — صحيح ، د اللباس ١٧ : ٣٣٣/٤ ، ويأتي برقم ٥٢٩٦ — المزي : ١١٢٠٣/٣٤٧/٨ .

فلير أثره عليك .

٥٢٢٦ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا زهير ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن أبيه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب دون ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ألك مال ؟ » قال : نعم ، من كل المال ، قال : « من أي المال ؟ » قال : قد آتاني الله من الإبل [والبقر] والغنم والخيول والرقيق ، قال : « فإذا آتاك الله مالا فلير عليك أثر نعمة الله وكرامته » .

آخر كتاب الزينة من السنن

قوله : « فلير أثره عليك » على بناء المفعول ، أي البس ثوباً جديداً جيداً ليعرف الناس أنك غني ، وليقصداً المحتاجون لطلب الزكاة والصدقات قيل : هذا في تحسين الثياب بالتنظيف والتجديد عند الإمكان من غير أن يبالغ في النعامة والرقعة — س .

قوله : دون ، أي خسيس — س . قال الشاه ولي الله في الحجة (١٩٠/٢) : إن هنالك شيئين مختلفين في الحقيقة قد يشتهان بأدي الرأي : أحدهما مطلوب ، والآخر مذموم ، فالمطلوب ترك الشح ، ويختلف باختلاف طبقات الناس ، فالذي هو في الملوك شح ربما يكون إسراف في حق الفقير ، وترك عادات البدو واللاحقين بالهائم واختيار النظافة ومحاسن العادات ، والمذموم الإمعان في التكلف ، والمراعاة والتفاخر بالثياب وكسر قلوب الفقراء ، ونحو ذلك ، وفي ألفاظ الحديث إشارات إلى هذه المعاني كما لا يخفى على المتأمل ، ومناط الأجر ردع النفس عن اتباع داعية الغمط والفخر — انتهى — وانظر الفتح (٢٥٣/١٠ ، ٢٥٤) .

قوله : « فليرى » قال السندي : هكذا في نسختنا بثبوت الألف كأنه للإشباع ، أو معاملة المعتل معاملة الصحيح — انتهى ؛ أقول : وفي الأصول التي بأيدينا كالنسخة المطبوعة في الهند ، والتي طبعت في مصر فيحذف الألف على القياس — ح .

قوله : « وكرامته » قد يكون المال كرامة إذا صرفه في مصارفه ، أو هو كرامته ، وإنما الخلاف يجي من سوء صنيع العبد — والله تعالى أعلم — س .

٥٢٢٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٤٨ — كتاب الزينة من المجتبى

١ — ذكر الفطرة (ت ٥٣)

٥٢٢٧ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر — وهو ابن سليمان — قال : سمعت معمرأ ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خمس من الفطرة : قص الشارب ، ونتف الإبط ، وتقليم الأظفار ، والاستحداد ، والختان » .

٤٨ — كتاب الزينة من المجتبى

(أبوابه : ٦٩ ، أحاديثه : ١٥٤)

قوله : الفطرة ، قال النووي : هي بكسر الفاء ، وأصلها الخلقة ، قال الله تعالى : ﴿ فطرت الله التي فطر الناس عليها ﴾ وقد تقدم تحقيقه في أول الكتاب .
قوله : « قص الشارب » قال في القاموس : قص الشعر والظفر قطع منهما بالمقص ، أي المقراض — انتهى ؛ وقد مر تحقيقه في أول الكتاب ، وهو سنة بالاتفاق — كذا في النيل — ح .
قوله : « نتف الإبط » نتف شعره ، نزع نزعاً خفيفاً ، والإبط باطن المنكب ، وتكسر الباء ، وقد يؤنث ، جمعه آباط ، ذكره في القاموس ، وهو أيضاً سنة بالاتفاق ، قال النووي : والأفضل : فيه النتف إن قوى عليه ، ويحصل أيضاً بالخلق والنورة ، وحكى عن يونس قال : دخلت على الشافعي وعنده المزبن يخلق إبطه ، فقال الشافعي : علمت أن السنة النتف ، ولكن لا أقوى على الوجع — كذا في النيل — ح .

قوله : « تقليم الأظفار » التقليم « تفعيل » من القلم ، وهو القطع ، والأظفار جمع ظفر ، بالضم وبضميتين ، وبالكسر شذوذاً ، وقطع الأظفار سنة أيضاً بالاتفاق — كذا في النيل وغيره — ح .
قوله : « الاستحداد » أي حلق العانة باستعمال الحديد فيها — س . وهو أيضاً سنة بالاتفاق — ح .
قوله : « الختان » هو قطع جميع الجلدة التي تغطي الحشفة ، حتى تنكشف جميع الحشفة ، وفي المرأة قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج — نيل .

٢ — إحقاء الشوارب وإعفاء اللحية (ت ٥٤)

٥٢٢٨ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا يحيى ، عن عبيد الله قال : أخبرني

نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » .

قوله : « أحفوا » من « الإحقاء » و « أعفوا » من « الإعفاء » على المشهور ، واللحى بكسر اللام ، وقد تقدم — س .

قوله : « أعفوا إلخ » وفي رواية عمر بن محمد بن زيد ، عن نافع عن ابن عمر عند البخاري رفعاً « خالفوا المشركين وفروا اللحى وأحفوا الشوارب » وفي حديث أبي هريرة عند مسلم (١٢٩/١) « جزوا الشوارب وأرخوا اللحى وخالفوا الجوس » قال الحافظ في الفتح (٤٩٧/٥ = ٣٤٩/١٠) : وهو المراد في حديث أبي هريرة فإنهم كانوا يقصون لحاهم ، ومنهم من كان يخلقها — انتهى ؛

قال في النهاية (١١١/٣) : هو أن يوفر شعرها ولا يقص كالشوارب ، من « عفا الشيء » إذا كثر وزاد ، يقال : أعفته وعفيته — انتهى ؛ وتفسير الإعفاء بالتكثير من إقامة السبب مقام السبب ، لأن حقيقة الإعفاء العك ، وترك التعرض للحية يستلزم تكثيرها — نقله في الفتح (٣٥١/١٠) عن ابن دقيق العيد وقد وردت الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة في الأمر بإعفاء اللحية ، أخرجها الأئمة الستة وغيرهم ، وأصل الأمر الوجوب ، ولا يصرف عنه إلا بدليل كما هو مقر في علم الأصول ، فلذلك كان حلق اللحية محرماً عند أئمة المسلمين المجتهدين أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم — كذا في المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (١٨٦/١) ، والقص أيضاً ينافي الإعفاء والإرخاء والإيفاء والتوفير ، وهو صنيع الجوس ، وقد ورد الأمر بمخالفتهم ، فالظاهر تحريمه ، لكن دون القبضة ، فإن ابن عمر وأبي هريرة كانا يأخذان من لحيتهما ما زاد على القبضة — كما ذكره الزيلعي (٤٥٧/٢) ؛ وهما رويَا حديث الإعفاء ، وقد صرح العلماء بأن قص اللحية من فعل الجوس ، قال الدهلوي في الحجة (٢٩١/٢) : فالجوس كانوا يقصون اللحى ، ويوفرون الشوارب ، وكانت سنة الأنبياء عليهم السلام خلاف ذلك — انتهى ؛ وقال العلامة محمد شمس الحق في غاية المقصود (٧١/١) : وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشارب عن ذلك وأمر بإعفاءها — انتهى .

وقال القاري : قص اللحية من صنع الأعاجم ، وهو اليوم شعار كثير من المشركين كالأفرنج

٣ — خلق رؤوس الصبيان (ت ٥٥)

٥٢٢٩ — أخبرنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا وهب بن جرير قال :

ثنا أبي قال : سمعت محمد بن أبي يعقوب يحدث ، عن عبد الله بن جعفر قال :

والهتود ، ومن لا خلاق له في الدين — كذا في المرقاة (٣٠٢/١) ، وكذا قاله الطيبي ، على ما نقله عنه صاحب المجموع (٦٢٩/٣) . وقد سرى هذا الدعاء العصال في كثير من متفرنجي عصرنا ممن يتبعون الأفرنج ، ويحبون أن يتزيوا بزيتهم ، فإننا لله وإنا إليه راجعون ؛ قال صاحب فيض الباري (٣٨٠/٤) : قطع اللحية ما دون القبضة حرام إجماعاً بين الأئمة — رحمه الله — انتهى ؛ وهكذا قاله في العرف الشذى (٤٧٦) ، وقد زعم بعض المتجددين أن إعفاء اللحية ليس من أمور الدين بل من عادات قومية لأهل العرب ، وهذا والله ! لزعم باطل ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم عده من أمور الفطرة كما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عائشة ، والفطرة — كما قاله الإمام ابن عبد البر — السنة القديمة التي اختارها الأنبياء ، واتفقت عليها الشرائع فكانها أمر جلبي فطروا عليه (زرقاني ٤/٢٨٣) وأيضاً قد جاء في البداية والنهاية (٢٧٠/٤) في قصة رسولي كسرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما : « ولكن ربي أمرني بإعفاء لحيتي وقص شاربي — انتهى .

وقال العارف الدهلوي في الحجة (١٨٢/١) شارحاً لخصال الفطرة : هي متقولة عن إبراهيم عليه السلام متداولة في طوائف الأمم الحنيفية أشربت في قلوبهم ، ودخلت في صميم اعتقادهم ، عليها محياهم ، وعليها مماتهم ، عصراً بعد عصر ، لذلك سميت بالفطرة ، وهذه شعائر الملة الحنيفية ، ولا بد لكل ملة من شعائر يعرفون بها ويؤخذون عليها ليكون طاعتها وعصيانها أمراً محسوساً ، وإنما ينبغي أن يجعل من الشعائر ما كثر وجوده ، وتكرر وقوعه ، وكان ظاهراً ، وفيه فوائد جمة تقبله أذهان الناس أشد قبول ، واللحية هي الفارقة بين الصغير والكبير ، وهي جمال الفحول وتماز هيئتهم ، فلا بد من إعفائها ، وقصها سنة المجوس وفيه تغيير خلق الله ، لحوق أهل السؤد والكبرياء بالرعا (بفتح الراء غوغاء الناس وسقاطهم) — انتهى . فالمنتخار — على ما حققه النووي (١٢٩/١) — ترك اللحية على حالها ، وأن لا يتعرض لها بتقصير أصلاً — والله سبحانه وتعالى أعلم — وراجع المنهل (١٨٥/١) — ١٨٦) ، وشرح الترمذي (١١/٤ — ١٢) .

أمهل رسول الله صلى الله عليه وسلم آل جعفر ثلاثة أن يأتيهم ، ثم أتاهم فقال : « لا تبكوا على أخي بعد اليوم » ثم قال : « ادعوا لي بني أخي » فجئ بنا كأنا أفرخ ، فقال : « ادعوا لي الحلاق » فأمر بحلق رؤسنا — مختصر .

٤ — ذكر النهي عن أن يحلق بعض

شعر الصبي ويترك بعضه (ت ٥٦)

٥٢٣٠ — أخبرنا أحمد بن عبدة قال : أخبرنا حماد قال : ثنا عبيد الله ، عن نافع ،

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع .

٥٢٣١ — أخبرني إبراهيم بن الحسن قال : ثنا حجاج قال : قال ابن جريج :

أخبرني عبيد الله ، عن نافع أنه أخبره ، أنه سمع ابن عمر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن القزع .

٥٢٣٢ — أخبرني إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا محمد بن بشر قال : ثنا عبيد

الله ، عن عمر بن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القزع .

قوله : أمهل ، أي تركهم يكون حين جاء خير موته — س .

قوله : أفرخ ، بفتح همزة وضم راء ، جمع « فرخ » وهو ولد الطائر ، يشبه به الصغير ،

وحلق رؤسهم لأن أمهم شغلت بالمصيبة عن ترجيل شعورهم ، وغسل رؤسهم ، فخاف عليهم الوسخ والقمل — س .

قوله : القزع ، بفتحين — س . هو أن يحلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة ، وأجمعوا

على كراهته إذا كان في مواضع متفرقة إلا أن يكون لمداواة ، لأنه من عادة الكفرة ولقباحته صورة —

كذا في المجموع — ح .

والسرف فيه أنه من هينات الشياطين ، وهو نوع من المثلة تعافه الأنفس إلا القلوب المؤلفة

باعتياها — قاله في الحجة (١٩١/١) .

٥٢٣٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٥٤ — الزبي : ٧٨٧٥/١٣٢/٦ .

٥٢٣١ ، ٥٢٣٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٥٤ — الزبي : ٨٠٣٤/١٥٧/٦ .

٥٢٣٣ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا يحيى قال : ثنا عبيد الله قال : أخبرني

عمر بن نافع ، عن نافع ، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع .

٥ — اتخاذ الجملة (ت ٥٧)

٥٢٣٤ — أخبرنا علي بن الحسين ، عن أمية بن خالد ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق ،

عن البراء بن عازب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً مربوعاً ، عريض ما بين المنكبين ، كث اللحية ، تعلوه حمرة ، جمته إلى شحمي أذنيه ، لق رأيته في حلة حمراء ، ما رأيت أحسن منه .

قوله : أمية ، بمضمومة فخفة مفتوحة وشدة تحية ، وهذا الاسم مشترك بين الذكر والأنثى ، وأمّية هذا يكنى أباعبد الله ، وثقه أبو حاتم — ملقط من المغني والخلاصة .

قوله : رجلاً ، هو خبر لفظاً ، لكن المقصود الإخبار بصفته — س .

قوله : مربوعاً ، أي متوسطاً بين الطول والقصر — س .

قوله : كث اللحية ، بفتح فتشديد مثله ، هو أن لا يكون اللحية دقيقة ولا طويلة — س .

قوله : اللحية ، بالكسر ، شعر الخدين والذقن ، جمع لحى ولُحى — س .

قوله : جمته ، بضم جيم فتشديد ميم — س .

قوله : شحمي أذنيه ، هي اللين من الأذن في أسفلها ، وهو معلق القرط منها ، وقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعره ، فهنا إلى شحمة أذنيه ، وفي رواية « كان يبلغ شعره منكبيه » وفي رواية « إلى أنصاف أذنيه وعاتقه » قال القاضي : الجمع بين هذه الروايات أن ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه ، وهو الذي بين أذنه وعاتقه ، وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه ، وقيل : كان ذلك لاختلاف الأوقات فإذا غفل عن تفصيلها بلغت المنكب ، وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه ، وكان يقصر ويطول بحسب ذلك — كذا في النيل — ح .

قوله : في حلة ، هي بالضم إزار ورداء برد ، أو غيره ، ولا يكون حلة إلا من ثوبين ، أو ثوب له بطانة ، جمعه حلل وحلال — كذا في القاموس — ح .

٥٢٣٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٥٤ .

٥٢٣٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٣ — المزي : ١٨٦٩/٥٢/٢ .

٥٢٣٥ — أخبرنا حاجب بن سليمان ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق عن البراء قال : ما رأيت من ذي لمة أحسن في حلة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله شعر يضرب منكبيه .

٥٢٣٦ — أخبرنا علي بن حجر قال : أخبرنا إسماعيل ، عن حميد ، عن أنس قال : كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم إلى نصف أذنيه .

٥٢٣٧ — أخبرنا محمد بن معمر ، ثنا حبان قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضرب شعره [إلى '] منكبيه .

٦ — تسكين الشعر (ت ٥٨)

٥٢٣٨ — أخبرنا علي بن خشرم قال : أخبرنا عيسى ، عن الأوزاعي ، عن حسان ابن عطية ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله أنه قال : أتانا النبي صلى الله عليه وسلم ، فرآي رجلاً ثائر الرأس فقال : « أما يجد هذا ما يسكن به شعره » .

قوله : من ذي لمة ، بكسر لام فتشديد ميم — س . قال في القاموس : اللمة الشعر المجاوز شحمة الأذن ؛ وقال في النهاية : اللمة من شعر الرأس دون الجمة ، سميت بذلك لأنها ألت بالمنكين ، فإذا زادت فهي الجمة ، وقال في المرقاة : والجمة من شعر الرأس ما سقط على المنكين ، والوفرة شعر الرأس إذا وصل إلى شحمة الأذن — ح .

قوله : يضرب ، أي يصل — مرقاة .

قوله : ثائر الرأس ، قد انتشر شعر رأسه من قلة الدهن — س .

قوله : « ما يسكن » من التسكين ، أي يلم به شعره ويجمع متفرقه — س .

٥٢٣٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٣ — المزي : ١٨٤٧/٤٧/٢ .

٥٢٣٦ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٤ — المزي : ٥٦٧/١٧٣/١ .

٥٢٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٤ — المزي : ١٣٩٦/٣٥٨/١ .

٥٢٣٨ — صحيح ، د اللباس ١٧ : ٣٣٣/٤ ، حم : ٣٥٧/٣ — المزي : ٣٠١٢/٣٥٨/٢ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٥٢٣٩ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عمر بن علي بن مقدم قال : ثنا يحيى ابن سعيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن أبي قتادة قال : كانت له حمة ضخمة ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يحسن إليها ، وأن يترجل [في '] كل يوم .

٧ — فرق الشعر (ت ٥٩)

٥٢٤٠ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : ثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسدل شعره ، وكان المشركون يفرقون شعورهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ، ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك .

قوله : أن يحسن إليها ، إلى الجملة بإصلاحها بالغسل والتنظيف والإدهان — سندي .
قوله : وأن يترجل كل يوم ، لعل هذا مخصوص به وإلا فقد جاء عنه النهي ، أو لأن النهي مخصوص بمن لا يحتاج شعره إلى التزجل كل يوم ، وهذا كان شعره محتاجاً إلى ذلك لكثرة وطوله ، والأقرب أن المراد بكل يوم ، أي أي يوم كان ، فالمراد بيان أن التزجل لا يختص بيوم دون يوم ، بل كل يوم في جوازه سواء ، وإن كان الإفراط فيه لا ينبغي ، بل التوسط هو المطلوب ، وعلى هذا المعنى لو جعل « كل يوم » متعلقاً بمقدر هو خير محذوف ، أي وذلك جائز كل يوم ، كان أحسن ، وكل ذلك وإن كان خلاف الظاهر لكن قد يرتكب مثله للتوفيق — والله تعالى أعلم — س .

قوله : كان يسدل ، من باب نصر ، وضرب وكذا « فرق » والسدل إرسال الشعر حول الرأس من غير أن يقسم بنصفين ، والفرق أن يقسمه نصفه من يمينه على الصدر ، ونصفاً من يساره عليه ، وكلاهما جائز ، والأفضل الفرق — س .

قوله : يجب موافقة إلخ ، لاحتمال استناد عملهم إلى أمره تعالى ، أو لتألفهم حين دخل المدينة — س .

قوله : ثم فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ، كلمة « بعد ذلك » تأكيد لما

٥٢٣٩ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢١٢٧/٢٦٤/٩ .

٥٢٤٠ — خ المناقب ٢٣ : ٥٦٦/٦ ، ومناقب الأنصار ٥٢ = المناقب ١١٢ : ٢٧٤/٧ ، واللباس ٧٠ : =

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٨ — الترجل (ت ٦٠)

٥٢٤١ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا ابن علية ، عن الجريري ، عن عبد الله ابن بريدة أن رجلاً — من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له : عبيد — قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن كثير من الإرفاء ، سئل ابن بريدة عن الإرفاء ؟ قال : منه الترجل .

٩ — التيامن في الترجل (ت ٦١)

٥٢٤٢ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة قال : أخبرني

يفيده كلمة « ثم » أي حين اطلع على أحوالهم ، فرآهم أضل الناس ، وأن التأليف لا يؤثر فيهم — والله تعالى أعلم — س .

قوله : الترجل ، هو تسريح الشعر ، قال في المرقاة : رجل الشعر ، أي أرسله بالمشط ، وترجل فعل ذلك بنفسه — ح .

قوله : ابن علية ، بضم مهملة وفتح لام وشدة تحية ، وابن علية اسمه إسماعيل بن إبراهيم الأسدي مولاهم ، أبو بشر البصري ، ثقة حافظ ، من الثامنة — من المعني والتقريب .

قوله : الجريري ، بمضمومة وفتح راء أولى وكسر الثانية وسكون ياء ، نسبة إلى جرير بن عبادة — معني .

قوله : من الإرفاء ، بكسر الهمزة على المصدر ، بمعنى التمتع ، فإن التمتع به تجعل النفوس متكبرة غافلة بطراً ، ولأنه اعتياد ذلك يحوج صاحبه إلى أمور كثيرة ومعارض كثيرة ، ولأنه ربما يحدث به فقر وسوء عيش فيشق عليه أمره — كذا في المرقاة ؛ وقده في الحديث بالكثير إشارة إلى الوسط المعتدل منه لا يذم ، وبذلك يجمع بين الأخبار (فتح ٣٦٨/١٠) .

قوله : التيامن في الترجل ، أي الابتداء باليمين في ترجيل الشعر ، أي تسريحه — ح .

٣٦١/١٠ ، م الفضائل ٢٤ : ١٨١٨/٤ ، د الترجل ١٠ : ٤٠٨/٤ ، ت الشمائل ٣ : رقم ٢٩ ،

ق اللباس ٣٦ : ١١٩٩/٢ ، حم : ١ : ٢٤٦/١ ، ٢٦١ ، ٢٨٧ ، ٣٢٠ — المزي : ٥٨٣٦/٦٠/٥ .

٥٢٤١ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦١ .

٥٢٤٢ — صحيح ، انظر رقم ١١٢ .

الأشعث قال : سمعت أبي يحدث ، عن مسروق ، عن عائشة — وذكرت — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن ما استطاع ، في طهوره ، وتنعله ، وترجله .

١٠ — الأمر بالخضاب (ت ٦٢)

٥٢٤٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ، أنهما سمعا أبا هريرة يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » .

٥٢٤٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد — وهو ابن الحارث — قال : ثنا عزرة — وهو ابن ثابت — ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي قحافة ، ورأسه وحيته كأنه

قوله : ترجله ، في الحديث دلالة على مشروعية البدء باليمين في لبس النعال ، وفي ترجله الشعر وفي الطهور ، وسنية ذلك ، فيبدأ باليمنى وبالجانب الأيمن في جميعها قبل اليسرى والأيسر — من النيل وغيره .

قوله : بالخضاب ، كـ « كتاب » من باب « ضرب » — قاموس .

قوله : « فخالقوهم » الحديث يدل على أن العلة في شرعية الصباغ وتغيير الشيب هي مخالفة اليهود والنصارى ، وبهذا يتأكد استحباب الخضاب ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها ، وهذه السنة قد كثر اشتغال السلف بها ؛ قال النووي : مذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح — من ليل الأوطار .

قوله : عزرة ، بفتح مهملة وسكون زاي معجمة فراء مهملة مفتوحة ، وثقة ابن معين — من الخلاصة والمغني .

قوله : بأبي قحافة ، هو والد أبي بكر الصديق — ح .

٥٢٤٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٧٢ .

٥٢٤٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٧٩ — المزي : ٢/٣٣٣/٢٨٨٥ .

ثغامة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « غيروا أو أخضبوا » .

١١ — تصفير اللحية (ت ٦٣)

٥٢٤٥ — أخبرنا يحيى بن حكيم قال : ثنا أبو قتيبة قال : ثنا عبد الرحمن بن عبد

الله بن دينار ، عن زيد بن أسلم ، عن عبيد قال : رأيت ابن عمر يصفر لحيته ، فقلت له في ذلك ، فقال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصفر لحيته .

١٢ — تصفير اللحية بالورس والزعفران (ت ٦٤)

٥٢٤٦ — أخبرنا عبدة بن عبد الرحيم قال : أخبرنا عمرو بن محمد قال : أخبرنا

ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس النعال السبئية ، ويصفر لحيته بالورس والزعفران ، وكان ابن عمر يفعل ذلك .

قوله : ثغامة ، بمثثة مفتوحة وغين معجمة ، ثمر أبيض لنوع من النبات وقد تقدم الحديث برقم (٥٠٧٩) — س .

قوله : بالورس ، الورس بفتح الواو ، نبت أصفر يزرع باليمن ، ويصغ به ، نافع للكلف طلاء وللبهق شرباً ، وليس الثوب المورس مقوً على الباه — من القاموس وغيره .

قوله : الزعفران ، معروف ، ومن خواصه أنه إذا كان في البيت لا يدخله سام أبرس ، يفرح ويقوي الحواس ، ويحرك الباه ، ويدر البول ، جمعه زعافر — من القاموس وغيره .

قوله : ابن أبي رواد ، بفتح الراء وتشديد الواو ، هو عبد العزيز ، وابنه عبد المجيد ، قال أحمد ويحيى : ثقة يغلو في الإرجاء ؛ وقال الدارقطني : يعتبر به ولا يحتج به ، وقال ابن حبان : معروك — من الخلاصة والتقريب .

قوله : السبئية ، بكسر السين ، جلود البقر ، وكل جلد مدبوغ ، أو بالقرظ ، ذكره في القاموس ، وإنما قيل لها : سبئية أخذاً من السبت ، وهو الخلق ، لأن شعرها قد حلق عنها وأزيل — نيل .
قوله : الزعفران ، ظاهر العطف أنه كان يصغ لحيته بالزعفران ، ويحتمل أن يكون التقدير : أنه كان يصفر لحيته بالورس ، وثيابه بالزعفران — نيل .

٥٢٤٥ — صحيح ، انظر رقم ١١٧ و ٥٠٨٨ — المزي : ٧٣١٦/٦/٦ .

٥٢٤٦ — صحيح الإسناد ، د الترجل ١٩ : ٤١٨/٤ ، وانظر ما قبله — المزي : ٧٧٦٢/١١٥/٦ .

١٣ — الوصل في الشعر (ت ٦٥)

٥٢٤٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن قال : سمعت معاوية — وهو على المنبر بالمدينة ، وأخرج من كفه قصة من شعر — فقال : يا أهل المدينة ! أين علماءكم ؟ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ، وقال : « إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ نساؤهم مثل هذا » .

٥٢٤٨ — أخبرنا محمد بن المثني ومحمد بن بشار ، عن محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن سعيد بن المسيب قال : قدم معاوية المدينة فخطبنا ، وأخذ كبة من شعر ، قال : ما كنت أرى أحداً يفعله إلا اليهود ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه فسماه الزور .

١٤ — وصل الشعر بالخرق (ت ٦٦)

٥٢٤٩ — أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث قال : ثنا محبوب بن موسى قال : أخبرنا ابن المبارك ، عن يعقوب بن القعقاع ، عن قتادة ، عن ابن المسيب ، عن معاوية أنه قال : يا أيها الناس ! إن النبي صلى الله عليه وسلم نهاكم عن الزور ، قال : وجاء بخرقة

قوله : كفه ، الكم بالضم ، مدخل اليد ومخرجها من الثوب ، جمعه أكمام وكمة — قاموس .

قوله : قصة ، بضم فتشديد ، شعر الناصية — س .

قوله : أين علماءكم ؟ يريد أنهم كانوا أحياء لمنعوا الناس عن القبائح — س .

قوله : كبة ، بضم فتشديد ، شعر ملفوف بعرضه على بعض — س .

قوله : بالخرق ، بكسر المعجمة ثم فتح المهملة ، جمع خرقة بالكسر — ح .

قوله : عن الزور ، هو الكذب والباطل والتهمة — مجمع .

٥٢٤٧ — خ الأنبياء ٥٤ : ٥١٢/٦ ، واللباس ٨٣ : ٣٧٢/١٠ ، م فيه ٣٣ : ١٦٧٩/٣ ، د الرجل ٥ : ٤/

٣٩٦ ، ت الأدب ٣٢ = الاستئذان ٦٦ : ١٠٤/٥ ، ط الشعر ١ : ٩٤٧/٢ ، حم : ٩٨ ، ٩٥/٤ ،

وانظر رقم ٥٠٩٥ — المزي ٨/٣٦٦/٤١٤٠٧ .

٥٢٤٨ ، ٥٢٤٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٩٥ .

سوداء ، فألقاها بين أيديهم ، فقال : هو هذا ، تجعله المرأة في رأسها ثم تحتمر عليه .

٥٢٥٠ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم قال : ثنا أسد بن موسى قال :

ثنا حماد بن سلمة ، عن هشام بن أبي عبد الله ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن معاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور، والزور المرأة تلف على رأسها .

١٥ — لعن الواصلة (ت ٦٧)

٥٢٥١ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا علي ، عن عبيد الله ، عن نافع ،

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة .

١٦ — لعن الواصلة والمستوصلة (ت ٦٨)

٥٢٥٢ — أخبرنا محمد بن المنثى ، ثنا يحيى ، عن هشام قال : حدثني فاطمة ،

قوله : هو هذا ، يستفاد منه منع تكثير شعر الرأس بالحرق كما لو كانت المرأة مثلاً قد تمزق شعرها ، فتضع عوضه خرقاً توهم أنها شعر ، والحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعراً أم لا ، ويؤيده حديث جابر : زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً — أخرجه مسلم (٣/١٦٧٩) ، وأخرج أبو داود (٤/٣٩٩) بسند صحيح عن سعيد ابن جبير : لا بأس بالقramل ، وبه قال أحمد ، والقramل جمع قرمل — بفتح القاف وسكون الراء — نبات طويل الفروع لين ، والمراد هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل ضفائر تصل به المرأة شعرها — كذا في الفتح (٣٧٥/١٠) ؛ قال الخطابي (٤/٢٠٩) : أما القramل فقد رخص فيها أهل العلم وذلك أن الفرور لا يقع بها لأن من نظر إليها لم يشك في أن ذلك مستعار — انتهى ؛ والقramل يقال له في الأردية : موباً وهو في الأصل لفظ فارسي موباف ، وراجع المشكل (٣/٤٢ — ٤٣) للطحطاوي — رحمه الله .

قوله : الواصلة ، أي التي تصل شعرها بشئ آخر ، والمستوصلة التي تأمر من يفعل بها ذلك — مجمع .

٥٢٥٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٩٥ .

٥٢٥١ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٩٨ .

٥٢٥٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٩٧ .

عن أسماء أن امرأة جاءت [إلى '] رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ! إن بنتاً لي عروس ، وإنها اشتكت فتمزق شعرها ، فهل علي جناح إن وصلت لها فيه ؟ فقال : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » .

١٧ — لعن الواشمة والموتشمة (ت ٦٩)

٥٢٥٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا محمد بن بشر ، قال : ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والموتشمة .

١٨ — لعن المتنمصات والمتفلجات (ت ٧٠)

٥٢٥٤ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : لعن الله المتنمصات ، والمتفلجات ، ألا لعن من

قوله : عروس ، العروس بالفتح الرجل والمرأة ما داما في أعراسهما ، وهم عرس كـ « كتب » وهن عرائس — من القاموس وغيره .

قوله : فتمزق ، أي سقط — مجمع .

قوله : الواشمة والمستوشمة ، (كذا ، وفي المتن : الواشمة والموتشمة) والواشمة اسم فاعل من الوشم ، وهو غرز الإبرة أو نحوها في الجلد حتى يسيل الدم ، ثم يحشوه بالكحل والنيل والنورة فيخضر ، والمستوشمة والموتشمة ، أي من أمر بذلك ، وهو حرام على الفاعلة والمفعول بها ، لأنه تغير للخلقة وفعل الجهال ، ويتنجس موضعه — من مرقاة القاري وغيره .

قوله : المتنمصات ، بتشديد الميم المكسورة ، أي التي تطلب إزالة الشعر من الوجه بالانماص ، أي بالمنقاش — من المرقاة .

قوله : المتفلجات ، بكسر اللام المشددة ، وهي التي تطلب الفلج — وهي بالتحريك — فرجة

٥٢٥٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٩٨ .

٥٢٥٤ — صحيح ، انظر رقم ٥١٠٢ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ .

٥٢٥٥ — أخبرنا أحمد بن سعيد قال : ثنا وهب بن جرير ، ثنا أبي قال : سمعت

الأعمش يحدث ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمات ، والمتفلجات ، والمتنمصات ، والمغيرات خلق الله عز وجل .

٥٢٥٦ — أخبرنا محمد بن يحيى بن محمد قال : ثنا عمر بن حفص قال : ثنا أبي ،

عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله قال : لعن الله المتنمصات ، والمتفلجات ، والمتوشمات ، والمغيرات خلق الله ، فأنته امرأة فقالت : أنت الذي تقول كذا وكذا ؟ قال : ومالي لا أقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥٢٥٧ — أخبرنا محمد بن المنثى قال : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة ، عن

سليمان الأعمش ، عن إبراهيم قال : كان عبد الله يقول : لعن الله المتوشمات ، والمتنمصات ، والمتفلجات ، ألا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ .

١٩ — التزعفر (٧١)

٥٢٥٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، عن إسماعيل ، عن عبد العزيز ، عن أنس

قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل .

٥٢٥٩ — أخبرنا محمد بن عمر بن علي بن مقدم قال : ثنا

بين الشايبا والرباعيات ، والفرق فرجة ما بين الثنين — على ما في النهاية ؛ والمراد بهن النساء اللاتي يفعلن ذلك بأسنانهن رغبة في التحسين ، وقال بعضهم : هي التي تباعد ما بين الشايبا والرباعيات بترقيق الأسنان بنحو المبرد ، وقيل : هي التي ترفق الأسنان وتزينها — من المراقبة وغيره .

قوله : المغيرات ، صفة للمذكورات جميعاً ، وقوله : « خلق الله » مفعوله ، والجملة كالتعليل لوجوب اللعن — ذكره الطيبي — من المراقبة .

٥٢٥٥ — ٥١٥٧ — صحيح ، انظر رقم ٥١٠٢ — المزي : ٩٦٠٤/١٥٨/٧ .

٥٢٥٨ — صحيح ، انظر رقم ٢٧٠٧ .

٥٢٥٩ — ضعيف الإسناد ، انظر رقم ٢٧٠٧ — المزي : ١٠٢١/٢٧٤/١ .

زكريا بن يحيى بن عمارة الأنصاري ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل جلده .

٢٠ — الطيب (ت ٧٢)

٥٢٦٠ — أخبرنا إسحاق [بن إبراهيم] قال : أخبرنا وكيع قال : ثنا عزرة بن

ثابت ، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس ، عن أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطيب لم يردّه .

٥٢٦١ — أخبرني عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الله بن

يزيد المقرئ قال : ثنا سعيد قال : حدثني عبيد الله بن أبي جعفر ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من عرض عليه

قوله : زكريا بن يحيى بن عمارة ، عمارة بضم مهملة وخفة ميم ، وزكريا وثقه ابن حبان ، وسئل أبو زرعة عنه ، فحسن القول فيه — من الخلاصة وغيره — ح .

قوله : جلده ، صريح في أن المنهى عنه هو استعمال الزعفران في البدن — س .

ولعل إيراد المؤلف المقيّد بعد المطلق إشارة إلى حمل الأول على الثاني ، وإليه يلوح تبويب الإمام البخاري في اللباس — والله أعلم ؛ وراجع الفتح (٣٠٤ / ١٠) ، والعون (١٢٩ / ٤) ، وللسيد العلامة النواب محمد صديق حسن — رحمه الله تعالى — تحقيق فيه جدير بالمراجعة أنظر المسك (٤٠٨ / ١) .

قوله : لم يردّه ، لأنه ملازمه لمناجاة الملائكة — المجمع .

قوله : فضالة ، بفتوحة وخفة ضاد معجمة — مغني .

قوله : « من عرض » أي أعطي — مرقاة .

٥٢٦٠ — خ الهبة ٩ : ٢٠٩ / ٥ ، واللباس ٨٠ : ٣٧١ / ١٠ ، ت الأدب ٣٧ : الاستئذان ٧١ : ١٠٨ / ٥ ،

والشمائل ٣٢ : رقم ٣٠٨ ، حم : ١١٨ / ٣ ، ١٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ — المزي : ١ /

٤٩٩ / ١٥٧ .

٥٢٦١ — م ألفاظ من الأدب ٥ : ١٧٦٦ / ٤ ، بلفظ « ربحان » د الرجل ٦ : ٤٠٠ / ٤ ، حم : ٣٢٠ / ٢

— المزي : ١٠ / ٢١٢ / ١٣٩٤٥ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

طيب فلا يرده ، فإنه خفيف الحمل ، طيب الرائحة .

٥٢٦٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن ابن عجلان ، عن بكير ؛ ح وأخبرنا عبيد الله بن سعيد ، ثنا يحيى ، عن ابن عجلان قال : حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج ؛ عن بسر بن سعيد ، عن زينب امرأة عبد الله قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

قوله : « طيب » بكسر الطاء المهملة معروف ووقع في بعض الروايات بدل قوله : طيب « ريحان » وهو كل نبت طيب الريح من أنواع المشموم — على ما في النهاية — ح .

قوله : « فلا يرده » بضم الدال وفتحها ، قال النووي — رحمه الله — : قال عياض — رحمه الله — : رواية المحدثين في هذا الحديث بفتح الدال ، قال : وأنكره محققو شيوختنا من أهل العربية ، قالوا : وهذا غلط من الرواة ، والصواب ضم الدال ، قال : ووجدته يخط بعض الأشياخ بضم الدال ، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه ، وهذا في المضاعف إذا دخلت عليه الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ، ونحوه من المجزوم ، مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعدها ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً ، وهذا في المذكر ، وأما المؤنث مثل « ردها وحدها » فمفتوح الدال ، مراعاة للألف ، هذا آخر كلام القاضي ؛ وأما « ردها » ونظائره من المؤنث ففتح الدال لازمة بالاتفاق ، وأما رده ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه أفصحها وجوب الضم ، والثاني الكسر ، وهو ضعيف ، والثالث الفتح وهو أضعف — انتهى كلام النووي ؛ ويمكن أن يعتذر عن اختيار المحدثين مع قطع النظر أنه أخف ، ليكون نصاً على النهي ، فإن الضم يحتمل النفي ، والنهي ، بل الأظهر هو الأول ، فتأمل ومع هذا فالرفع أرفع عند المحققين ، وإما على تقدير النهي فلموافقة العربية ، وإما على تقدير النفي فالطريقة الأبلغية ، لأن النفي من الشارع أكد من النهي صلاحياً — ملتقط المرقاة .

قوله : « خفيف الحمل » أي قليل المنة — مرقاة .

قوله : « طيب الرائحة » فإنه يشم منه ريح الجنة ، فإنه ورد أنه خرج من الجنة ، قال الطيبي : علة للنهي عن رد الهدية ، والمعنى : أن الهدية إذا كانت قليلة وتتضمن نفعاً فلا تردها لتلا يتأذى المهدي — انتهى ؛ وفيه إشارة إلى حفظ قلوب الناس بقبول هداياهم ، وقد ورد « تهادوا تحابوا » — مرقاة .

« إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمس طيباً » .

٥٢٦٣ — أخبرنا أحمد بن سعيد قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا أبي ، عن صالح ، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن هشام ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، أخبرني زينب الثقفية امرأة عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : « إذا خرجت إلى العشاء فلا تمس طيباً » .

٥٢٦٤ — وحدثنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن أبي جعفر ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيتكن خرجت إلى المسجد فلا تقربن طيباً » .

٥٢٦٥ — أخبرنا محمد بن هشام بن عيسى قال : ثنا أبو علقمة الفروي ، عن عبد الله بن محمد قال : حدثني يزيد بن خصيفة ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » .

قوله : « إذا شهدت » الحديث ، أخرجه أيضاً مسلم في صحيحه ؛ ومعنى قوله : « إذا شهدت » أي أرادت حضور المسجد — من المراقبة .

قوله : « فلا تمس » يقال : مسته — بالكسر — أمسه مسا ومسيماً ومسيسي — كخلفي — ومستته كـ « نصرته » وربما قيل : « مسته » بحذف سين ، أي لمست — قاموس .
قوله : « طيباً » لأنه سبب لزيادة الفتنة — مراقبة .

قوله : الفروي ، بقاء وسكون راء — مغني ، قال في الخلاصة : وثقه النسائي ؛ وقال في التقريب : صدوق — ح .

قوله : خصيفة ، بصاد مهملة ، مصغراً — من المغني .

قوله : « بخوراً » بالفتح ، ما يتبخر به ويتعطر ، كالسحور والفطور — مراقبة .

قوله : « فلا تشهد » أي لا تحضر — مراقبة .

قوله : « العشاء الآخرة » احتراز من المغرب ، قال ابن الملك : والأظهر أنها خصت بالنهاي

٢١ — ذكر أطيب الطيب (ت ٧٣)

٥٢٦٦ — أخبرنا أبو بكر بن إسحاق قال : ثنا عبد الرحمن بن غزوان قال : أخبرنا شعبة ، عن خليل بن جعفر والمستم ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد قال : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة حشت خاتمها بالمسك ، فقال : « وهو أطيب الطيب » .

٢٢ — تحريم لبس الذهب (ت ٧٤)

٥٢٦٧ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى بن يزيد ومعمتر وبشر بن المفضل قالوا : ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله عز وجل أحل لإناث أممي

لأنها وقت الظلمة وخلو الطريق ، والعطر يهيج الشهوة فلا تأمن المرأة في ذلك الوقت من كمال الفتنة ، بخلاف الصباح والمغرب ، فإنهما وقتا فاضح ، وقد تقدم أن مس الطيب يمنع المرأة من حضور المسجد مطلقاً — مرقاة .

قوله : خليل ، بضم معجمة وفتح لام وسكون ياء ، وثقة ابن معين — من المفني والخلاصة .

قوله : بالمسك ، بالكسر طيب معروف — ح .

قوله : الذهب ، محركة معروف ، يقال له بالأردية : سونا ، وبالفارسية : زر ، قال في

القاموس : الذهب ، الثبر ويؤث واحد بهاء جمعه أذهاب وذهبان بالضم — ح .

قوله : عن أبي موسى ، الحديث أخرجه أيضاً أحمد والترمذي وصححه وأبو داود والحاكم وصححه ، والطبراني ، وصححه أيضاً ابن حزم ، لكن في إسناده سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى قال : إنه لم يلقه وقال الدارقطني في العلل : لم يسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وقال ابن حبان : حديث سعيد عن أبي موسى معلول لا يصح — انتهى ، ولكن لا شك أنه معتضد لغيره مع الروايات — كذا في النيل وغيره — ح .

قوله : « إناث » بكسر الهمزة جمع الأنثى كالأناثي — قاموس وغيره .

٥٢٦٦ — صحيح ، انظر رقم ١٩٠٦ .

٥٢٦٧ — صحيح ، انظر رقم ٥١٥١ .

الحرير والذهب ، وحرّمه على ذكورها .

٢٣ — النهي عن لبس خاتم الذهب (ت ٧٥)

٥٢٦٨ — أخبرنا محمد بن الوليد قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن أبي بكر

ابن حفص ، عن عبد الله بن حنين ، عن ابن عباس قال : نهيت عن الثوب الأحمر ، وخاتم الذهب ، وأن أقرأ وأنا راکع .

٥٢٦٩ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا يحيى ، عن ابن عجلان قال : أخبرني

إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن علي قال : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وأن أقرأ القرآن وأنا راکع ، وعن القسي وعن المعصفر .

٥٢٧٠ — أخبرنا عيسى بن حماد ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن

إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، أن أباه حدثه ، أنه سمع علياً يقول : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وعن لبوس القسي والمعصفر ، وقراءة القرآن وأنا راکع .

قوله : الحرير ، كـ « أمير » إبريشم وجامه إبريشمين — منتهى الأرب ، وهو عربي سمي بذلك لخلوصه ، يقال لكل خالص : محرر ، وحررت الشيء ، خلصته من الاختلاط بغيره — كذا في الفتح (٢٩٥/١٠) .

قوله : « حرّمه » أي ما ذكر ، أو كل واحد منهما — مرقاة .

قوله : « ذكورها » أي ذكور أمّتي ، والذكور بعمومه يشمل الصبيان أيضاً لكنهم حيث لم يكونوا من أهل التكليف حرم على من ألبسهم ، والمراد من الذهب حليه ، وإلا فالأواني من الذهب والفضة حرام على الذكور والإناث ، وكذا حل الفضة مختص بالنساء إلا ما استثنى للرجال من الخاتم وغيره — مرقاة .

قوله : الثوب الأحمر ، لعل المراد به هو المعصفر كما وقع في رواية أخرى صريحاً ، وباقي ألفاظ الحديث قد تقدم شرحها قريباً — ح . وتفصيل الأقوال في لبس الأحمر في الفتح (٣٠٥/١٠) والتحفة .

٥٢٦٨ — م الصلاة ٤١ : ٣٥٠/١ — المزني : ٥٧٨٦/٣٩/٥ .

٥٢٦٩ ، ٥٢٧٠ — حسن صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ .

٥٢٧١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع .

٥٢٧٢ — أخبرني هارون بن عبد الله قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال : ثنا حرب ، عن يحيى ، حدثني عمرو بن سعد الفدكي ، أن نافعاً أخبره ، حدثني ابن حنين : أن علياً حدثه ، قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثياب المعصر ، وعن خاتم الذهب ، ولبس القسي ، وأن أقرأ وأنا راکع .

٥٢٧٣ — أخبرني يحيى بن درست قال : ثنا أبو إسماعيل قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ، أن محمد بن إبراهيم حدثه ، عن ابن حنين ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع : عن لبس ثوب معصر ، وعن التختم بخاتم الذهب ، وعن لبس القسية ، وأن أقرأ القرآن وأنا راکع .

٥٢٧٤ — أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا الحسن بن موسى قال : ثنا شيان ، عن يحيى ، أخبرني خالد بن معدان ، أن ابن حنين حدثه ، أن علياً قال : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثياب المعصر ، وعن الحرير ، وأن يقرأ وهو راکع ، وعن خاتم الذهب .

٥٢٧٥ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن قتادة قال : سمعت النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن خاتم الذهب .

٥٢٧٦ — أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله ، حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم بن طهمان ، عن الحجاج — وهو ابن الحجاج — ، عن قتادة ، عن عبد الملك بن عبيد ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تختم الذهب .

٥٢٧١ — ٥٢٧٤ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ .

٥٢٧٥ ، ٥٢٧٦ — صحيح ، انظر رقم ٥١٨٩ — المزي : ١٢٢١٤/٣٠٥/٩ .

٢٤ — صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقشه (ت ٧٦)

٥٢٧٧ — أخبرنا علي بن حجر ، عن إسماعيل ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتم الذهب ، فلبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاتخذ الناس خواتيم الذهب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت ألبس هذا الخاتم ، وإني لن ألبسه أبداً » فنبذه ، فنبذ الناس خواتيمهم .

٥٢٧٨ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا محمد بن بشر قال : ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كان نقش خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « محمد رسول الله » .

٥٢٧٩ — أخبرنا العباس بن عبد العظيم قال : ثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ، وفصه حبشي ، ونقشه : « محمد رسول الله » .

٥٢٨٠ — أخبرنا حميد بن مسعدة ، عن بشر — وهو ابن المفضل — قال : ثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى الروم ، فقالوا : إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا محتوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة كأنني أنظر إلى بياضه في يده ، ونقش فيه « محمد رسول الله » .

قوله : صفة خاتم ، ما ذكر في هذا الباب من الأحاديث تقدم ذكرها بشرحها قريباً فليرجع إليه — ح .

٥٢٧٧ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ .

٥٢٧٨ — خ اللباس ٥٢ : ٣٢٤/١٠ ، م فيه ١٢ : ١٦٥٦/٣ ، د الخاتم ١ : ٤٢٥/٤ ، ت السمائل ١١ :

رقم ٨٩ ، حم : ٢٢/٢ ، ١٤١ ، ويأتي برقم ٥٢٩٥ ، وانظر أيضاً رقم ٥١٦٧ و ٥٢٢١ — المزني :

٨١٠٦/١٦٧/٦ .

٥٢٧٩ — صحيح ، انظر رقم ٥١٩٩ .

٥٢٨٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٢٠٤ .

٥٢٨١ — أخبرنا قتيبة قال : حدثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ، وفصه حبشي .

٥٢٨٢ — أخبرنا القاسم بن زكريا قال : ثنا عبيد الله ، عن الحسن — وهو ابن صالح — ، عن عاصم ، عن حميد ، عن أنس قال : كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من فضة وفصه منه .

٥٢٨٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وعلي بن حجر — واللفظ له — قالوا : ثنا إسماعيل ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد اصطنعنا خاتماً ، ونقشنا عليه نقشاً ، فلا ينقش عليه أحد » .

٢٥ — موضع الخاتم (ت ٧٧)

٥٢٨٤ — أخبرنا عمران بن موسى قال : ثنا عبد الوارث ، عن عبد العزيز ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً ، فقال : « إنا قد اتخذنا خاتماً ، ونقشنا عليه نقشاً ، فلا ينقش عليه أحد » وإني لأرى بريقه في خنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥٢٨٥ — أخبرنا محمد بن عامر ، قال : ثنا محمد بن عيسى قال : ثنا عباد بن العوام ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتختم في يمينه .

قوله : « نقشاً » أي « محمد رسول الله » — ح .

قوله : في خنصر ، بكسرتين وبفتح الصاد ... جمعه خناصر — منتهى الأرب .

قوله : عباد بن العوام ، بشدة واو ، وثقة ابن معين وأبو حاتم ، وقال ابن سعد : كان يتشيع

— من المغني والخلاصة .

٥٢٨١ — صحيح ، انظر رقم ٥١٩٩ .

٥٢٨٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٢٠١ .

٥٢٨٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٢١١ — المزي : ٩٩٩/٢٧١/١ .

٥٢٨٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٢١١ — المزي : ١٠٤٤/٢٧٩/١ .

٥٢٨٥ — صحيح ، ت الشمامل ١٢ : رقم ٩٧ — المزي : ١١٩٦/٣١٤/١ .

٥٢٨٦ — أخبرنا الحسين بن عيسى البسطامي قال : ثنا سلم بن قتيبة ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : كآني أنظر إلى بياض خاتم النبي صلى الله عليه وسلم في أصبعه اليسرى .

٥٢٨٧ — أخبرنا أبو بكر بن نافع قال : ثنا بهز بن أسد قال : ثنا حماد قال : ثنا ثابت : أنهم سألوا أنساً عن خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كآني أنظر إلى وبيض خاتمه من فضة ، ورفع أصبعه اليسرى المختصر .

٥٢٨٨ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن عاصم بن كليب ، عن أبي بردة قال : سمعت علياً يقول : نهاني نبي الله صلى الله عليه وسلم عن الخاتم في السبابة والوسطى .

٥٢٨٩ — أخبرنا هناد بن السري ، عن أبي الأحوص ، عن عاصم بن كليب ، عن أبي بردة ، عن علي قال : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ألبس

قوله : البسطامي ، نسبة إلى بسطام ، بكسر الباء الموحدة ... ، اسم بلد ، منه ، العارف المشهور أبو يزيد البسطامي ، ومنه هذا المحدث الحسين بن عيسى كما فهم من القاموس وغيره ، وهو من كبار المحدثين وثقاتهم ، روى عنه الشيخان وغيرهما — ح .

قوله : اليسرى ، قد تقدم تفصيل القول في التختيم في اليمين أو اليسار فليُنظر إليه — ح .

قوله : المختصر ، بدل من قوله : « إصبعه اليسرى » أو بيان له — ح .

قوله : السبابة ، هي التي تلي الإبهام ، وكذا السبه بالكسر — من القاموس .

قوله : أن ألبس ، من باب « سمع » وإما بمعنى الخلط فهو من باب « ضرب » ذكره في القاموس وغيره — ح .

٥٢٨٦ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢٩١/٣٣٥/١ .

٥٢٨٧ — م المساجد ٣٩ : ٤٤٣/١ ، واللباس ١٦ : ١٦٥٩/٣ ، وانظر أيضاً رقم ٥٤٠ و ٥٢٠٥ — المزي : ٣٣٣/١٢١/١ .

٥٢٨٨ ، ٥٢٨٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٢١٣ .

في أصبعي هذه ، وفي الوسطى ، والتي تليها .

٢٦ — موضع الفص (ت ٧٨)

٥٢٩٠ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : ثنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ،

عن نافع ، عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم بخاتم من ذهب ، ثم طرحه ، وليس خاتماً من ورق ، ونقش عليه : « محمد رسول الله » ثم قال : « لا ينبغي لأحد أن ينقش على نقش خاتمي هذا » وجعل لقصه في بطن كفه .

٢٧ — طرح الخاتم وترك لبسه (ت ٧٩)

٥٢٩١ — أخبرنا محمد بن علي بن حرب قال : ثنا عثمان بن عمر قال : ثنا

مالك بن مغول ، عن سليمان الشيباني ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً فلبسه ، قال : « شغلني هذا عنكم منذ اليوم إليه نظرة

قوله : في أصبعي هذه ، الظاهر أن الإشارة إلى السبابة ، قالوا : يكره للرجل التختم في

الوسطى وتاليتها كراهة التنزيه ، ويجوز للمرأة في كل الأصابع — س .

قوله : في بطن كفه ، مر ذكر ما يتعلق به قريباً — ح .

قوله : الشيباني ، بفتح معجمة ونحبة وموحدة — معني .

قوله : « منذ اليوم » قال في المراقبة : بنصب « اليوم » وفي نسخة برفعه ، وفي أخرى بحره ،

قال الطيبي : « ومنذ اليوم » ظرف لـ « شغلني » ، مضاف إلى جملة حذف صدرها ، تقديره : منذ كان

اليوم هكذا قاله الدارقطني ، والمشهور أن « منذ » مبتدأ ، وما بعده خبر ، لأن معنى قوله : « منذ يوم

الجمعة » و« منذ يومان » تلقى أول المدة يوم الجمعة ، وجميع المدة يومان ، وقال الزجاج : ما بعده مبتدأ ،

وهو خبر مقدم ، قيل هو وهم ، وعلى المشهور الجملة مستأنفة على طريق السؤال والجواب — ح .

قوله : « إليه نظرة إلخ » الظرف متعلق بالمصدر ، والخبر محذوف ، أي : لي نظرة إليه إلخ ،

والجملتان مبيتان لقوله : « شغلني » — مرقاة .

٥٢٩٠ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ و ٥٢٧٨ .

٥٢٩١ — صحيح الإسناد ، حم : ٣٢٢/١ — المزي : ٥٥١٥/٤١٦/٤ .

وإليكم نظرة » ثم ألقاه .

٥٢٩٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب ، وكان يلبسه ، فجعل فكه في باطن كفه ، فصنع الناس ، ثم إنه جلس على المنبر فنزعه ، وقال : « إني كنت ألبس هذا الخاتم ، وأجعل فكه من داخل » فرمى به ، ثم قال : « والله ! لا ألبسه أبداً » فنبذ الناس خواتيمهم .

٥٢٩٣ — أخبرنا محمد بن سليمان — قراءة — ، عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن أنس أنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق يوماً واحداً ، فصنعوه فلبسوه . فطرح النبي صلى الله عليه وسلم وطرح الناس .

قوله : « وإليكم نظرة » ولعله اتفق له أنه وقع عليه نظرة مراراً متعددة ، فكره أن يتفرق عليه نظرة فقال ما قال — والله تعالى أعلم بحقيقة الحال — س .

قوله : أنه رأى في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق يوماً واحداً فصنعوه فلبسوه فطرح النبي صلى الله عليه وسلم وطرح الناس ، قيل : هذا وهم من الزهري ، والصواب « من ذهب » مكان قوله « من ورق » وقيل : طرحه إنكاراً على الناس تشبههم ، قلت : التشبه به مطلوب فكيف ينكر ذلك ، والأقرب أن هذه الرواية إن ثبت فطرحه خاتم الفضة لكراهة الزينة تنزيهاً ، وكان يلبسه أحياناً بعد ذلك ليان الجواز ، ولا يلبسها في غالب الأوقات — والله تعالى أعلم — س .

ويحتمل أنه اتخذ خاتم الذهب للزينة ، فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تحريمه فطرحه ، ولذلك قال : « لا ألبسه أبداً » وطرح الناس خواتيمهم تبعاً له ، وصرح بالنهي عن لبس خاتم الذهب ، ثم احتاج إلى الخاتم لأجل الختم به ، فاتخذ من فضة ، ونقش فيه اسمه الكريم ، فلبسه الناس أيضاً في ذلك ، قال : فرمى به ، حتى رمى الناس تلك الخواتيم المنقوشة على اسمه لتلا فتوت مصلحة نقش اسمه لوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتيمهم برميها رجع إلى خاتمه الخاص به ، فصار يختم به — انتهى ملخصاً من الفتح (٣٢٠/١٠) ، ثم ذكر الحافظ الجمع بين طريق أنس هذا ، والحديث الماضي (برقم ٥٢١٦)

٥٢٩٢ — صحيح ، انظر رقم ٥١٦٧ — المزي : ٨٢٨١/١٩٩/٦ .

٥٢٩٣ — خ اللباس ٤٧ : ٣١٨/١٠ ، م فيه ١٤ : ١٦٥٧/٣ — ١٦٥٨ ، د الخاتم ٢ : ٤٢٦/٤ ، حم :

١٦٠/٣ ، ٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ — المزي : ١٤٧٥/٣٧٥/١ .

٥٢٩٤ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ، وكان جعل فصه في بطن كفه ، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فطرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فطرح الناس خواتيمهم ، واتخذ خاتماً من فضة ، فكان يختم به ، ولا يلبسه .

٥٢٩٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا محمد بن بشر ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب ، وجعل فصه مما يلي بطن كفه ، فاتخذ الناس الخواتيم ، فألقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « لا ألبسه أبداً » ثم اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق ، فأدخله في يده ، ثم كان في يد أبي بكر ، ثم كان في يد عمر ، ثم كان في يد عثمان ، حتى هلك في بئر أريس .

٢٨ — ذكر ما يستحب من لبس الثياب وما يكره منها (ت ٨٠)

٥٢٩٦ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا محمد بن يزيد قال : ثنا إسماعيل بن أبي خالد ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن أبيه قال : دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرآني سبي الهياة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هل لك من شئ ؟ »

تحت عنوان « نزع الخاتم عند دخول الخلاء » من طريق المغيرة بن زياد ، عن نافع ، عن ابن عمر — الحديث — والله المستعان .

قوله : بطن ، وفي بعض النسخ : باطن .

قوله : حتى هلك في بئر أريس ، بفتح فكسر فسكون ، اسم حديقة بقاء ؛ قال الكرماني : والأفصح صرفه — س .

قوله : أريس ، بوزن عظيم ، مصروف — زهر .

قوله : دخلت ، مر هذا الحديث بشرحه قبيل عنوان ذكر الفطرة المتقدم قريباً .

٥٢٩٤ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٢٢١ .

٥٢٩٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٢٧٨ — المزي : ٨٠٨٩/١٦٥/٦ .

٥٢٩٦ — صحيح ، انظر رقم ٥٢٢٥ .

قال : نعم ، من كل المال قد آتاني الله ، فقال : « إذا كان لك مال فليز عليك » .

٢٩ — ذكر النهي عن لبس السيراء (ت ٨١)

٥٢٩٧ — أخبرنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا عبد الله بن نمير قال : ثنا عبيد

الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب أنه رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد ، فقلت : يا رسول الله ! لو اشتريت هذا ليوم الجمعة ، وللو قد إذا قدموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة » قال : فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد منها بجلل ، فكساني منها حلة ، فقال : يا رسول

قوله : السيراء ، قال في القاموس : كـ « عباء » نوع من البرود فيه خطوط صفراء ، ويخالطه حرير والذهب الخالص — انتهى ؛ قال الخطابي : هي برود مضلعة بالقز ، وكذا قال الخليل والأصمعي وأبوداود ؛ وقال آخرون : أنها شبهت خطوطها بالسيور ، وقيل : هي مختلفة الألوان — قاله الأزهري ؛ وقيل : هي وشى من حرير — قاله مالك ؛ وقيل : هي حرير محض — ملقط — من نيل الأوطار .
قوله : حلة ، هي إزار ورداء كما مر — ح .

قوله : سيراء ، بكسر السين وفتح التحتانية ممدود ، نوع من البرود فيه خطوط يخالطه حرير وهو على الإضافة ، وله أمثال ، كحلة سندس ، وحلة حرير ، وحلة خز ، ويرويه بعضهم بالتوين — س .
قال في النهاية : بكسر السين وفتح الياء والمد ، نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، فهو « فعلاء » من السير القد ، هكذا يروي على الصفة ، وقال بعض المتأخرين : إنما هو حلة سيرة على الإضافة ، واحتج بأن سيوبه قال : لم يأت « فعلاء » صفة لكن اسماً ، وشرح السيرة بالحرير الصافي ، ومعناه حلة حرير — زهر .

قوله : « من لا خلاق له » أي في لبس الحرير كما جاء به التصريح ، ويمكن تحقق ذلك مع الدخول في الجنة بأن يصرف الله تعالى شهاه عنه ، فلا ينافيه قوله تعالى : ﴿ ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ﴾ بل هذا لازم في الجنة ، وإلا لاشتتهى كل أحد درجة نبينا صلى الله عليه وسلم — والله تعالى أعلم — س .

قوله : فكساني ، أي أعطاني أعطاني — س .

الله ! كسوتنيها ، وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لم أكسكها لتلبسها ، إنما كسوتها لتكسوها ، أو لتبيعها » فكساها عمر أخا له من أمه مشركاً .

٣٠ — ذكر الرخصة للنساء في لبس السيراء (ت ٨٢)

٥٢٩٨ — أخبرنا الحسين بن حريث قال : ثنا عيسى بن يونس ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس قال : رأيت على زينب بنت النبي صلى الله عليه وسلم قميص حرير سيرا .
٥٢٩٩ — أخبرنا عمرو بن عثمان ، عن بقية ، حدثني الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك أنه حدثني أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم برداً سيرا ، والسيراء المضلع بالقز .

٥٣٠٠ — حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا النضر وأبو عامر قالا : ثنا شعبة ، عن أبي عون الثقفي قال : سمعت أبا صالح الحنفي يقول : سمعت علياً يقول : أهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سيرا ، فبعث بها إلي ، فلبستها ، فعرفت الغضب في وجهه ، فقال : « أما إنني لم أعطكها لتلبسها » فأمرني فأطرتها بين نسائي .

قوله : الزبيدي ، بمضمومة وفتح موحدة ، منسوب إلى زيد ، اسمه منه بن صعب — مغني .
قوله : المضلع بالقز ، المضلع الذي فيه خطوط عريضة مثل الأضلاع ، والقز بفتح فتشديد معجمة ، الحرير — س .

قوله : أبا صالح الحنفي ، هو عبد الرحمن بن قيس الكوفي ، وثقه ابن معين ، والحنفي نسبة إلى حنيفة بن لجيم — من المغني والخالصة .

قوله : فأطرتها ، أي قسمتها بينهن بأن شققها وجعلت لكل واحدة منهن قطعة ، والمراد بنسائي من كان في بيته من النساء ، يقال : طار لفلان في القسمة كذا ، أي صار له ووقع في حصته — س . وقيل : الهمة أصلية — زهر .

٥٢٩٨ — صحيح الإسناد ، ق اللباس ١٩ : ١١٩٠/٢ — المزي : ١٥٤٠/٣٩٢/١ .
٥٢٩٩ — غ اللباس ٣٠ : ٢٩٦/١٠ ، د فيه ١٤ : ٣٣١/٤ — المزي : ١٥٣٣/٣٩٠/١ .
٥٣٠٠ — غ اللباس ٣٠ : ٢٩٦/١٠ ، م فيه ٢ : ١٦٤٤/٣ ، د فيه ١٠ : ٣٢١/٤ — ٣٢٢ ، حم : ٩٠/١ ، ١٣٩ ، ١٥٣ — المزي : ١٠٣٢٩/٤٦٣/٧ .

٣١ — ذكر النهي عن لبس الاستبرق (ت ٨٣)

٥٣٠١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الله بن الحارث المخزومي عن حنظلة بن أبي سفيان ، عن سالم بن عبد الله قال : سمعت ابن عمر يحدث أن عمر خرج فرأى حلة استبرق تباع في السوق ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! اشتراها فالبسها يوم الجمعة ، وحين يقدم عليك الوفد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس هذا من لا خلاق له » ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث حلل منها ، فكسى عمر حلة وكسى علياً حلة ، وكسى أسامة حلة ، فأتاه فقال : يا رسول الله ! قلت فيها ما قلت ، ثم بعثت إلي ؟ فقال : « بعها واقض بها حاجتك ، أو شققها حمراً بين نسائك » .

٣٢ — صفة الاستبرق (ت ٨٤)

٥٣٠٢ — أخبرنا عمران بن موسى قال : ثنا عبد الوارث قال : ثنا يحيى — وهو ابن أبي إسحاق — قال : قال سالم : ما الاستبرق ؟ قلت : ما غلظ من الديباج وخشن منه ، قال : سمعت عبد الله يقول : رأى عمر مع رجل حلة سندس ، فأتى بها النبي صلى

قوله : الاستبرق ، سيأتي تفسيره في الكتاب ، قال في الجمع : بكسر همزة ، ما غلظ من الحرير ، والديباج ما رق ، والحرير أعم — انتهى ؛ وقال في القاموس : الاستبرق الديباج الغليظ معرب « استرؤه » أو ديباج ، يعمل بالذهب أو ثياب حرير صفاق نحو الديباج ، أو قدة الحمراء كأنها قطع الأوتار — ح .

قوله : حلة استبرق ، ديباج من حرير غليظ — س .

قوله : خمراً ، جمع خمار ، قال في القاموس : الخمار بالكسر النصف ، كالخمر كطمر ، وكل ما ستر شيئاً فهو خماره ، جمعه أخمرة وخُمُرٌ وخُمُرٌ — ح .

قوله : سندس ، بالضم ، ما رق من الديباج — س .

٥٣٠١ — صحيح ، انظر رقم ١٣٨٣ — المزي : ٦٧٥٩/٣٥٣/٥ .

٥٣٠٢ — صحيح ، انظر رقم ١٣٨٣ — المزي : ٧٠٣٣/٤١٦/٥ .

الله عليه وسلم فقال : اشتر هذه — وساق الحديث .

٣٣ — ذكر النهي عن لبس الديباج (ت ٨٥)

٥٣٠٣ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : ثنا سفيان قال : ثنا ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ؛ ويزيد بن أبي زياد ، عن ابن أبي ليلى ؛ وأبوفروة ؛ عبد الله بن عكيم قالوا : استسقى حذيفة ، فأتاه دهقان بماء في إناء من فضة ، فحذفه ثم

قوله : الديباج ، هو الثياب من الإبرسيم معرب ، وقد يفتح دالة ، ويجمع على ديباج وديباج ، بالياء والباء ، لأن أصله دبا ج — مجمع .

قوله : سفيان إلخ ، ولفظ مسلم في صحيحه هكذا « سفيان قال : نا ابن أبي نجيح أولاً عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن حذيفة ، ثم حدثنا يزيد ، سمعه من ابن أبي ليلى ، عن حذيفة ، ثم : حدثنا أبوفروة ، قال : سمعت ابن عكيم ، (قال سفيان) فظننت أن ابن أبي ليلى إنما سمعه ابن عكيم ، قال : كنا مع حذيفة بالمدائن — الحديث ، ثم أخرج مسلم رواية شعبة ، عن الحكم ، أنه سمع عبد الرحمن — يعني ابن أبي ليلى — قال : شهدت حذيفة ، استسقى بالمدائن — الحديث ، وهي ترد ظن سفيان ، وإليه يلح صنيع المصنف ، فإن روايته بلفظ التثنية « قالوا » أي عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن عكيم كلاهما روى قصة حذيفة مع دهقان ، هذا ما ظهر لي — والله أعلم .

قوله : عبد الله بن عكيم ، بضم أوله وفتح الكاف ، أبو معبد الكوفي ، مخضرم كان ثقة — خلاصة التهذيب .

قوله : استسقى ، أي طلب الماء — س .

قوله : دهقان ، بكسر دال وضمها ، رئيس القرية ومقدم أصحاب الزراعة ، وهو معرب ، قيل : هو مثلث ، وضم دالة أشهر الثلاثة ، يصرف ويجمع ، ونونه أصلية لقوله : تدهقن ، وقيل : زائدة من « الدهق » وهو الامتلاء — س .

قوله : فحذفه ، أي رمى به — س .

٥٣٠٣ — خ الأطعمة ٢٩ : ٥٥٤/٩ ، والأشربة ٢٧ ، ٢٨ : ٩٤/١٠ ، ٩٦ ، واللباس ٢٥ ، ٢٧ : ٢٨٤/١٠ ، ٢٩١ م فيه ١ = الأطعمة ٢٠ : ١٦٣٧/٣ ، ١٦٣٨ ، الأشربة ١٧ : ١١٢/٤ ، ت فيه ١٠ : ٤/٢٩٩ ، ق فيه ١٧ : ١١٣٠/٢ ، حم : ٣٨٥/٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ — النزي : ٣٣٦٨/٤٦/٣ و ٣٣٧٣/٤٨ .

اعتذر إليهم مما صنع به ، وقال : إني نهيتهم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تشربوا في إناء الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الديباج ولا الحرير ، فإنها لهم في الدنيا ، ولنا في الآخرة » .

٣٤ — لبس الديباج المنسوج بالذهب (ت ٨٦)

٥٣٠٤ — أخبرنا الحسن بن قزعة ، عن خالد — وهو ابن الحارث — قال : ثنا محمد بن عمرو ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال : دخلت على أنس بن مالك حين قدم المدينة ، فسلمت عليه ، فقال : ممن أنت ؟ قلت : أنا واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال : إن سعداً كان أعظم الناس وأطولهم ثم بكى ، فأكثر البكاء ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى أكيدر صاحب دومة بعثاً ، فأرسل إليه بجبة ديباج منسوجة فيها الذهب ، فلبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قام على المنبر وقعد فلم يتكلم

قوله : إليهم ، أي إلى الحاضرين — س .

قوله : إني نهيتهم ، أي قبل هذا مراراً — س .

قوله : « فإنها » أي الأشياء المذكورة — س .

قوله : « لهم » أي للكفرة بقرينة المقابلة بقوله : لنا أي للمسلمين — س .

قوله : قزعة ، يسكون زاي ، إن كان من قزح ، وفتحتها إن كان واحد القزح ، وهي السحاب المتفرقة ، والسكون أكثر — مغني .

قوله : وأطولهم ، الظاهر : أطولهم ، ولعل الإفراد لمراعاة أفراد الناس لفظاً — س .

قوله : أكيدر ، هو ابن عبد الملك الكندي النصراني ، ملك دومة ، قيل : أسلم حين قدم المدينة وعاد إلى دومة ، وارتد بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، وقتله خالد — مجمع .

قوله : دومة ، بضم دال وفتحها ، قلعة — مجمع .

قوله : بجبة ، الجبة ثوب معروف جمعه جب وجبات — قاموس .

٥٣٠٤ — خ الهبة ٢٨ : ٣٣٠/٥ ، وبدء الخلق ٨ : ٣١٩/٦ ، م فضائل الصحابة ٢٤ : ١٩١٦/٤ ، ت اللباس ٣ :

٢١٨/٤ ، حم : ١١١/٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ، ٣٧٧ كلهم

مختصر إلا الزمدي وأحد : ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ — المزني : ١٦٤٨/٤٢٤/١٢ .

ونزل ، فجعل الناس يلمسونها بأيديهم ، فقال : « أتعجبون من هذه ؟ لمناديل سعد في الجنة أحسن مما ترون » .

٣٥ — ذكر نسخ ذلك (ت ٨٧)

٥٣٠٥ — أخبرنا يوسف بن سعيد قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول : لبس النبي صلى الله عليه وسلم قباء من ديباج أهدي له ، ثم أوشك أن نزعه ، فأرسل به إلى عمر ، ف قيل له : قد أوشك ما نزعته يا رسول الله ! قال : نهاني عنه جبريل عليه السلام فجاء عمر يبكي فقال : يا رسول الله ! كرهت امرأ وأعطينيه ؟ قال : « إني لم أعطكه لتلبسه ، إنما أعطيتكه لتبيعه » فباعه عمر بألفي درهم .

قوله : يلمسونها ، أي ينظرون إلى لينها ويتعجبون منها ، إذ ما سبق لهم عهد بمثلها ، فخاف عليهم أن يميلوا بذلك إلى الدنيا ويستحسنوها في طباعهم ، فزهدهم عنها ، ورغبهم في الآخرة ، وقال لهم : « لمناديل سعد » أي هذا في الدنيا قد أعد للبس الملوك ، ومع ذلك لا يساوي مناديل سعد في الآخرة التي أعدت لإزالة الوسخ وتنظيف الأيدي ، فأى نسبة بين الدنيا والآخرة فلا ينبغي للمرء الرغبة في الدنيا وعن الآخرة — س .

قوله : « لمناديل » جمع منديل بالكسر والفتح وكـ « منبر » الذي يتمسح به — قاموس .
قوله : أخبرنا يوسف إلخ ، وفي بعض النسخ : حدثنا يوسف إلخ .
قوله : قباء ، بفتح القاف وبالموحدة ممدود ، فارسي معرب ، وقيل : عربي ، واشتقاقه من القبو ، وهو الضم — كذا في الفتح (٢٦٩/١٠) ، معروف جمعه أقيية كأغلمة — انتهى الأرب .
قوله : ثم أوشك أن نزعه ، أي قارب نزعه لبسه — س .
قوله : أوشك ما نزعته ، ما مصدرية ، أي قارب نزعك إياه اللبس — س .
قوله : فجاء عمر ، أي فسمع عمر هذه القصة فجاء — مرقاة .
قوله : يبكي ، أي باكياً — مرقاة .
قوله : أعطينيه ، أي فمالى كما وقع في رواية مسلم ، ومعناه : فكيف حالي ومالي — ح .
قوله : فباعه عمر إلخ ، قد سلف (برقم ٥٢٩٧) تحت عنوان « ذكر النهي عن لبس

٣٦ — التشديد في لبس الحرير وأن من لبسه

في الدنيا لم يلبسه في الآخرة (ت ٨٨)

٥٣٠٦ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن ثابت قال : سمعت عبد الله بن الزبير

— وهو على المنبر يخطب ويقول : — قال محمد صلى الله عليه وسلم : « من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة » .

٥٣٠٧ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا النضر بن شميل قال : أخبرنا شعبة

قال : ثنا خليفة قال : سمعت عبد الله بن الزبير قال : لا تلبسوا نساءكم الحرير ، فإنني سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لبس في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » .

السيرة » أن عمر كساها أخا له من أمه مشركاً ، قال في الفتح (٢٩٩/١٠) بعد ذكر حديث الباب : سنده قوي ، وأصله في مسلم فإن كان محفوظاً أمكن أن يكون عمر باعه بإذن أخيه بعد أن أهده له — والله أعلم — انتهى .

قوله : « فلن يلبسه » محمول على المستحيل ، أو على الزجر والتهديد ، أو على مدة قبل دخوله الجنة ، فإن أهل الجنة لباسهم فيها حرير ، وقد قال السيوطي : تأويل الأكثرين هو أن لا يدخل الجنة مع السابقين الفائزين ، ويؤيده ما رواه أحمد (٣٢٤/٦) عن جويرية « من لبس الحرير في الدنيا ألبسه الله يوم القيامة ثوباً من نار » — مرقاة .

قوله : محمود بن غيلان ، بفتح معجمة وسكون مثناة ، ثقة ، من العاشرة — المفني وتق .
قوله : لا تلبسوا نساءكم الحرير ، قال النووي : هذا مذهب ابن الزبير ، قلت : وهو ظاهر قول ابن عمر كما سيحى ، وأجمعوا بعده على إباحة الحرير للنساء — انتهى ؛ قلت : كأنه أخذه من عموم كلمة « من » وخصها الجمهور بالذكر ، وزاد في الكبرى : قال ابن الزبير : « إنه من لبس في الدنيا لم

٥٣٠٦ — خ اللباس ٢٥ : ٢٨٤/١٠ — المزي : ٥٢٥٧/٣٢٠/٤ .

٥٣٠٧ — خ اللباس ٢٥ : ٢٨٤/١٠ ، م فيه ٢ : ١٦٤١/٣ — ١٦٤٢ ، حم : ٤٦/١ — المزي : ٨/١٠٤٨٣/٣٧ .

٥٣٠٨ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا عبد الله بن رجاء قال : أخبرنا حرب ،

عن يحيى بن أبي كثير قال : ثني عمران بن حطان ، أنه سأل عبد الله بن عباس عن لبس الحرير ؟ فقال : سل عائشة ، فسألت عائشة ، قالت : سل عبد الله بن عمر ، فسألت ابن عمر ، فقال : حدثني أبو حفص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لبس الحرير في الدنيا فلا خلاق له في الآخرة » .

٥٣٠٩ — أخبرنا سليمان بن سلم قال : أخبرنا النضر قال : ثنا شعبة ، عن قتادة

عن بكر بن عبد الله وبشر بن الحنفز ، عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما يلبس الحرير من لا خلاق له » .

٥٣١٠ — أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا أبو النعمان سنة سبع ومائتين قال :

يدخله الجنة ، قال الله تعالى ﴿ ولباسهم فيها حرير ﴾ وهذا منه — رضي الله تعالى عنه — استنباط لطيف ، لكن دلالة هذا الكلام على الحصر غير لازم — والله تعالى أعلم — س .

قوله : عمران بن حطان ، بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، السدوسي ، صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج ، ويقال : رجوع عن ذلك — تقريب .

قوله : أبو حفص ، كنية عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — ح .

قوله : « فلا خلاق له » والخلاق النصيب ، وقيل : الخط ، وهو المراد هنا ، ويحتمل أن يراد :

من لا نصيب له في الآخرة ، أي من لبس الحرير — قاله الطيبي ؛ وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من باب لبس الحرير (يعني في البخاري) ما يؤيده ، ولفظه « لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء » — كذا في الفتح (٢٩٨/١٠) .

قوله : سليمان بن سلم ، بإسكان اللام ، ثقة ، من الحادية عشرة — خلاصة وتقريب .

قوله : بشر بن الحنفز ، بضم الميم وسكون المهملة وفتح المشاة وكسر الفاء وآخره زاي ،

صدوق — خلاصة .

٥٣٠٨ — خ اللباس ٢٥ : ٢٨٥/١٠ ، وانظر أيضاً رقم ١٣٨٣ — المزي : ١٠٥٤٨/٦٥/٨ .

٥٣٠٩ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٦٥٦/٣٢٢/٥ و ٦٦٥٩/٣٢٣ .

٥٣١٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧٣٥٠/١٦/٦ .

ثنا الصعق بن حزن ، عن قتادة ، عن علي البارقي قال : أتتني امرأة تستفتيني ، فقلت لها : هذا ابن عمر ، فاتبعته تسألها ، واتبعته أسمع ما يقول ، قالت : أفنتي في الحرير ؟ قال : نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣٧ — ذكر النهي عن الثياب القسية (ت ٨٩)

٥٣١١ — أخبرنا سليمان بن منصور قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن معاوية بن سويد ، عن البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع : نهانا عن خواتيم الذهب ، وعن آنية الفضة ، وعن المياثر ، والقسية ، والإستبرق والديباج ، والحرير .

٣٨ — الرخصة في لبس الحرير (ت ٩٠)

٥٣١٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عيسى بن يونس قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في قمص حرير من حكة كانت بهما .

قوله : الصعق ، بسكون المهملة الثانية وكسرهما ، ابن حزن ، بفتح المهملة وسكون الزاي ، أبو عبد الله ، صدوق يهم ، وكان زاهداً ، كانوا يرونه من الأبدال ، ووثقه ابن معين وأبوزرعة — من الخلاصة والتقريب .

قوله : البارقي ، بكسر راء وبقاف ، منسوب إلى بارق بن عوف — مغني .

قوله : القسية ، بمهملة وتحتية مشددتين ، وهي ثياب من كتان مخلوط بحرير ، نسبت إلى قرية « قس » بفتح قاف ، وقيل بكسرهما ، وقيل : نسبة إلى قز ضرب من الإبرسيم فايدلت سناً — مجمع .

قوله : والقسية ، بفتح قاف — وقد تكسر — وتشديد سين وياء — س .

قوله : من حكة ، أي لأجل حكة ، والظاهر أن الحكة هي علة الرخصة ، وقد جاء أن الواقعة

٥٣١١ — صحيح ، انظر رقم ١٩٤١ .

٥٣١٢ — خ الجهاد ٩١ / ٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، واللباس ٢٩ : ١٠ / ٢٩٥ ، م فيه ٣ : ١٦٤٦ / ٣ ، د فيه ١٣ : ٤ /

٣٢٩ ، ت فيه ٢ : ٢١٨ / ٤ ، ق فيه ١٧ : ١١٨٨ / ٢ ، حم : ١٢٧ / ٣ ، ١٨٠ ، ٢١٥ ، ٢٥٥ ،

٢٧٣ — الزري : ١١٦٩ / ٣٠٦ / ١ .

٥٣١٣ — أخبرنا نصر بن علي قال : ثنا خالد قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن والزبير في قميص حرير كانت بهما — يعني الحكمة .

٥٣١٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي قال : كنا مع عتبة بن فرقد ، فجاء كتاب عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شئ في الآخرة — إلا هكذا » وقال أبو عثمان : بأصبعيه اللتين تليان الإبهام فرأيتهما أزرار الطيالة ، حتى رأيت الطيالة .

كانت في السفر ، لكن السفر اتفاقي لا دخل له في العلة ، ويحتمل أن العلة مجموعها ، أو كل واحد منهما ، وكان من جواز للحرب رأى أن العلة كل منهما — والله تعالى أعلم — س .
قوله : في قميص ، وفي بعض النسخ : في قمص .

قوله : كانت بهما ، يعني لحكة ، لعل المراد يعني ضمير كانت لحكة ، ولم يرد « رخص لحكة » والله تعالى أعلم — س .

قوله : التيمي ، نسبة إلى تيم بن مرة بن كعب من قریش ، وتيم بن عبد مناة — مغني .
قوله : النهدي ، بمفتوحة وهاء ساكنة ودال مهملة ، نسبة إلى نهد بن زيد — مغني .
قوله : فرأيتهما أزرار الطيالة ، أي رأيت أنهما إشارة إلى أزرار الطيالة ، فيجوز أن يكون الزران من حرير — س .

قوله : أزرار ، جمع زر ، بالكسر ، بتقديم الزاي ، ما يزر به الثوب بعضه على بعض ، والمراد هنا أطراف الطيالة — كذا في الفتح (٢٨٧/١٠) .

قوله : حتى رأيت الطيالة ، فعلمت بذلك أن المراد الإشارة إلى أعلام الطيالة ، والحاصل أنه تحقق عنده بعد ذلك أن المراد جواز قدر الإصبعين للأعلام بعد أن اشتبه عليه أولاً — والله تعالى أعلم — س .
قوله : الطيالة ، جمع الطيلسان مثلثة اللام ، عن عياض وغيره ، معرب أصله تالسان ،

٥٣١٣ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٣١٤ — خ اللباس ٢٥ : ٢٨٤/١٠ ، ٢٨٥ ، م فيه ٢ : ١٦٤٢/٣ ، د فيه ١٠ : ٣٢١/٤ ، ق فيه ١٨ : ١١٨٨/٢ ، والجهاد ٢١ : ٩٤٢/٢ ، حم : ٣٦/١ — المزي : ١٠٥٩٧/٨٤/٨ .

٥٣١٥ — أخبرنا عبد الحميد بن محمد قال : ثنا مخلد قال : ثنا مسعر ، عن وبرة ، عن الشعبي عن سويد بن غفلة ؛ ح وأخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا عبيد الله قال : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي حصين ، عن إبراهيم ، عن سويد بن غفلة ؛ عن عمر أنه لم يرخص في الديباج إلا موضع أربع أصابع .

٣٩ — لبس الحلل (ت ٩١)

٥٣١٦ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا هشيم قال : ثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن البراء قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه حلة حمراء ، مترجلاً ، لم أر قبله ولا بعده أحداً هو أجمل منه .

٤٠ — لبس الحبرة (ت ٩٢)

٥٣١٧ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا معاذ بن هشام قال : ثنا أبي ، عن

برود سود ، ولحمها وسداها صوف كانت اليهود يلبسونها — من القاموس والمجمع .

قوله : أخبرنا إسرائيل ، وفي بعض النسخ : ثنا إسرائيل .

قوله : أصابع ، قد ورد رخصة في مقدار أربع أصابع من الحرير في حديث مرفوع أخرجه الجماعة إلا البخاري : وبه قال الجمهور ، قالوا : يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطراز والسجاف ، من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالآبرة ، والوقيع كالتطريز ، ويحرم الزائد على الأربع من الحرير — كما ذكره في النيل وغيره — ح .

قوله : لبس الحلل ، جمع حلة ، بالضم ، وهي إزار ورداء برد أو غيره ، ولا تكون حلة إلا من ثوبين ، أو ثوب له بطانة — ذكره في القاموس — ح .

قوله : مترجلاً ، أي شعر رأسه — س .

قوله : الحبرة ، بكسر الحاء المهملة وفتح الباء ، قيل : هي من برود اليمن من القطن ، ولذا

٥٣١٥ — م اللباس ٢ : ١٦٤٣/٣ ، ت فيه ١ : ٣١٧/٤ — المز ١٠٤٥٩/٢٧/٨ .

٥٣١٦ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٦٣ .

٥٣١٧ — خ اللباس ١٨ : ٢٧٦/١٠ ، م فيه ٥ : ١٦٤٨/٣ ، ت فيه ٤٥ : ٢٤٩/٤ ، والشمال ٨ : رقم ٦٠ ،

حم : ١٣٤/٣ ، ١٨٤ ، ٢٥١ ، ٢٩١ — المز ١ : ١٣٥٣/٣٤٨/١ .

قتادة ، عن أنس قال : كان أحب الثياب إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم الخبرة .

٤١ — ذكر النهي عن لبس المعصفر (ت ٩٣)

٥٣١٨ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد — وهو ابن الحارث — قال :

ثنا هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، أن خالد بن معدان أخبره ، أن جبير بن نفير أخبره ، أن عبد الله بن عمرو أخبره أنه رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليه ثوبان معصفران ، فقال : « هذه ثياب الكفار ، فلا تلبسها » .

٥٣١٩ — أخبرني حاجب بن سليمان ، عن ابن أبي رواد قال : ثنا ابن جريج ،

عن ابن طاؤس ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان معصفران ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « اذهب فاطرهما عنك » قال : أين ؟ يا رسول الله ! قال : « في النار » .

٥٣٢٠ — أخبرنا عيسى بن حماد قال : أخبرنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أن

إبراهيم بن عبد الله بن حنين أخبره ، أن أباه حدثه ، أنه سمع علياً يقول : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب ، وعن لبوس القسي ، والمعصفر ، وقراءة القرآن وأنا راكع .

أحبه ، وفيه خطوط خضر ، قيل : لذلك كان يحبه ، لأن الأخضر من ثياب الجنة ، وقيل : خطوط حمراء ، واخبة لاحتمال الوسخ ، وهو المشهور — والله تعالى أعلم — س .

قوله : المعصفر ، هو المصبوغ بالعصفر كما صرح به شراح الحديث ، والعصفر بالضم ،

نبت بهري اللحم الغليظ ، وبزرة : القرطم — كذا في القاموس ، نبت معروف أحر اللون .

قوله : وعليه ، أي على عبد الله بن عمرو — ح .

قوله : قال : « في النار » فطرهما في تنور أهله — س .

٥٣١٨ — م اللباس ٤ : ١٦٤٧/٣ ، حم : ١٦٢/٢ ، ١٦٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ — المزي : ٦ /

٨٦١٣/٢٨٤ .

٥٣١٩ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٦ / ٣٤٤ / ٨٨٣٠ .

٥٣٢٠ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤٤ .

٤٢ — لبس الخضر من الثياب (ت ٩٤)

٥٣٢١ — أخبرنا العباس بن محمد قال : أخبرنا أبو نوح قال : أخبرنا جرير بن حازم ، عن عبد الملك بن عمير ، عن إيراد بن لقيط ، عن أبي رمثة قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان أخضران .

٤٣ — لبس البرود (ت ٩٥)

٥٣٢٢ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن المشني ، عن يحيى ، عن إسماعيل قال : ثنا قيس ، عن خباب بن الأرت قال : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو متوسد بردة له ، في ظل الكعبة ، فقلنا : ألا تستنصر لنا ؟ ألا تدعو الله لنا ؟ .

٥٣٢٣ — أخبرنا قتيبة قال : أخبرنا يعقوب ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة بردة — قال سهل : هل تدرون ما البردة ؟ قالوا : نعم ، هذه الشملة منسوج في حاشيتها — فقالت : يا رسول الله ! إني نسجت هذه بيدي أكسوكها ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وأنه لإزاره .

قوله : الخضر ، كـ « القفل » جمع أخضر ، كأحمد ، لون معروف — ح .

قوله : البرود ، جمع بردة ، بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مهملة ، قال الجوهري : كساء أسود مربع ، فيه صور ، تلبسه الأعراب — كذا في الفتح (٢٧٦/١٠) ، وليس المراد بالصور الحرم بل المراد الخطوط — فافهم — أفاده الشيخ في تعليقه ، وسيأتي تفسيره في الكتاب .

قوله : خباب بن الأرت ، بهمزة وراء مفتوحين وشدة مشاة فوق — مغني .

قوله : الشملة ، بفتح المعجمة وسكون الميم ، ما يشتمل به من الأكسية أي يلتحف — كذا

في الفتح (٢٧٦/١٠) .

قوله : وأنه ، وفي بعض النسخ : وأنها .

٥٣٢١ — صحيح ، انظر رقم ١٥٥٣ .

٥٣٢٢ — خ المناقب ٢٥ : ٦١٩/٦ ، ومناقب الأنصار ٢٩ : ١٦٥/٧ ، والإكراه ١ : ٣١٥/١٢ ، دال الجهاد ١٠٧ :

١٠٨/٣ ، حم : ١٠٩/٥ ، ١١٠ ، ١١١ و ٣٩٥/٦ — المزي : ٣٥١٩/١١٧/٣ .

٥٣٢٣ — خ البيوع ٣١ : ٣١٨/٤ ، واللباس ١٨ : ٢٧٥/١٠ ، حم : ٣٣٣/٥ — المزي : ٤٧٨٣/١٢٧/٤ .

٤٤ — الأمر بلبس البيض من الثياب (ت ٩٦)

٥٣٢٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى بن سعيد قال : سمعت سعيد بن أبي عروبة ، يحدث ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألبسوا من ثيابكم البيض ، فإنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم » — قال يحيى : لم أكتبه ، قلت : لم ؟ قال : استغنيت بحديث ميمون بن أبي شبة عن سمرة .

٥٣٢٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالبيض من الثياب ، فليلبسها أحياءكم ، وكفنوا فيها موتاكم ، فإنها من خير ثيابكم » .

٤٥ — لبس الأقبية (ت ٩٧)

٥٣٢٦ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : ثنا الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن مسور ابن مخزومة قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية ، ولم يعط مخزومة شيئاً ، فقال

قوله : « فإنها أطهر وأطيب » لأنه يلوح فيها أدنى وسخ فيزال ، بخلاف سائر الألوان — والله تعالى أعلم — م .

قوله : ميمون بن أبي شبيبة ، كما في نسختنا وفي نسخ أخرى : ميمون بن أبي شبيب وهو الربيعي الكوفي ، ذكر ترجمته الحافظ في التهذيب (٣٨٩/١٠) ، وإني لم أقف في كتب الرجال الموجودة بين يدي على راو يسمى ميمون بن أبي شبيبة ، وحديث ميمون بن أبي شبيب أخرجه ابن ماجه (١١٨١/٢) — والله أعلم .

قوله : الأقبية ، جمع قباء كما مر .

٥٣٢٤ — صحيح ، انظر رقم ١٨٩٧ .

٥٣٢٥ — صحيح ، انظر رقم ١٨٩٧ — المزي : ٤٦٢٦/٨٠/٤ .

٥٣٢٦ — خ الهبة ١٩ : ٢٢٢/٥ ، والشهادات ١١ : ٢٦٤/٥ ، والخمس ١١ : ٢٢٦/٦ ، واللباس ١٢ ،

٤٢ : ٢٦٩/١٠ ، ٣١٤ ، والأدب ٨٢ : ٥٢٨/١٠ ، م الزكاة ٤٤ : ٧٣٢/٢ ، د اللباس ٤ :

٣١٣/٤ ، ت الأدب ٥٣ = الاستئذان ٨٧ : ١٢٣/٥ — المزي : ١١٢٦٨/٣٨٢/٨ .

مخرمة ، يا بني ! انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت معه ، قال : ادخل فادعه لي ، قال : فدعوته ، فخرج إليه ، وعليه قباء منها ، فقال : « خبأت هذا لك » فنظر إليه فلبسه مخرمة .

٤٦ — لبس السراويل (ت ٩٨)

٥٣٢٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول بعرفات ، فقال : « من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » .

قوله : السراويل ، قد سلف شرح هذا اللفظ في البيوع تحت عنوان « الرجحان في الوزن » وتقدم هناك أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى السراويل ، قال في الزاد (٣٥/١) : والظاهر أنه إنما اشترأها ليلبسها ، وقد روى في غير حديث أنه لبس السراويل ، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه — انتهى ؛ وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس ، أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان ، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال : قدمت قبل مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاشترى مني سراويل ، فأرجح لي ، وما كان ليشره عبثاً وإن كان غالب لبسه الإزار — كذا في الفتح (٢٧٢/١٠) .

وفي مجمع الزوائد (١٢١/٥) : عن أبي هريرة قال : دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوماً السوق ، فجعل إلى البزاز ، فاشترى سراويل بأربعة دراهم ، وكان لأهل السوق وزان يزن ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أترن وأرجح » فقال الوزان : إن هذه لكلمة ما سمعتها من أحد ، فقال أبو هريرة : فقلت له : كفاك من الزهق والجفاء في دينك ، ألا تعرف نيك ، فطرح الميزان ، ووثب إلى يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يقبلها ، فحذف رسول الله صلى الله عليه وسلم يده منه فقال : « ما هذا ؟ إنما يفعل هذه الأعاجم للموكها ، ولست بملك ، إنما أنا رجل منكم ، فوزن وأرجح » وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سراويل ، قال أبو هريرة : فذهبت لأحمله عنه ، فقال : « صاحب الشيء أحق بشيئه أن يحمله ، إلا أن يكون ضعيفاً ، فيعجز عنه ، فيعينه أخوه المسلم » قال : قلت : يا رسول الله ! وإنك لتلبس السراويل ؟ قال : « أجل في السفر والحضر ، وفي الليل والنهار ،

٤٧ — التغليظ في جر الإزار (ت ٩٩)

٥٣٢٨ — أخبرنا وهب بن بيان قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أن سالماً أخبره ، أن عبد الله بن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فإني أمرت بالستر ، فلم أر شيئاً أستر منه » رواه أبو يعلى (٢٣/١١) والطبراني في الأوسط ، وفيه يوسف بن زياد البصري ، وهو ضعيف — انتهى ؛ وذكره الحافظ في الفتح (٢٧٣/١٠) وضعفه .

قوله : التغليظ في جر الإزار ، في هذه الأحاديث أن إسبال الإزار للخلاء كبيرة ، وأما لغير الخلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابس له لكنه يسدله ، فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد ، كالذي وقع لأبي بكر — وإن كان الثوب زائداً على قدر لابس له فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف ، فينتهي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء ، وهو أمكن فيه من الأول ، وقد يتجه المنع فيه من أن لابس لا يأمن من تعلق النجاسة به — وقد جاء فيه حديث أخرجه الترمذي في الشمائل — ويتجه المنع أيضاً في الإسبال من جهة أخرى ، وهي كونه مظنة الخلاء — كذا في الفتح (٢٦٣/١٠) .

قال ابن العربي في العارضة (٣٣٨/٧) : لا يجوز لرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول : لا أتكبر فيه لأن النهي قد تناوله لفظاً ، وتناول علته ، ولا يجوز أن يتناول اللفظ حكماً فيقال : إني لست ممن يمتله ، لأن تلك العلة ليست في ، فإنه مخالفة للشريعة ودعوى لا تسلم له ، بل من تكبره يطيل ثوبه وإزاره ، فكذبه معلوم في ذلك قطعاً — انتهى ؛ قال الحافظ (٢٦٤/١٠) : وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب ، وجر الثوب يستلزم الخلاء ، ولو لم يقصد اللابس الخلاء ، ويؤيده ما أخرجه أحمد بن منيع ، عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه « وإياك وجر الإزار ، فإن جر الإزار من المخيلة » ؛ وأخرج الطبراني من حديث أبي أمامة بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ بناحية ثوبه ، ويتواضع لله ، ويقول : « عبدك وابن عبدك وأمتك » حتى سمعها عمرو ، فقال : يا رسول الله ! إني حش الساقين ، فقال : « يا عمرو ! إن الله قد أحسن كل شئ خلقه ، يا عمرو ! إن الله لا يحب المسبل » ، وأخرجه الطبراني أيضاً عنه ، وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع أصابع

قال : « بينا رجل يمر إزاره من الخيلاء خسف به ، فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » .

تحت ركة عمرو ، فقال : يا عمرو هذا موضع الإزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ، فقال : يا عمرو ! هذا موضع الإزار — الحديث ، ورجاله ثقات ، وظاهره أن عمراً المذكور لم يقصد بإسباله الخيلاء وقد منعه من ذلك لكونه مظنة ، وأخرج الطبراني من حديث الشريد الثقفي قال : أبصر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قد أسبل إزاره ، فقال : « ارفع إزارك » فقال إني أحف تصطك ركبتي ، فقال : « ارفع إزارك ، فكل خلق الله حسن » وأخرجه مسدد وأبو بكر بن شيبه ، من طرق عن رجل من ثقف لم يسم ، وفي آخره « ذاك أقبح مما بساقتك » انتهى ملخصاً من الفتح (٢٦٤/١٠) . وللإمام الشوكاني هنا كلام ضعيف أجاد في التعقب عليه العلامة احدث شمس الحق العظيم آبادي (انظر العون ١٠٠/٤) ، وانظر تعليق الفيض (٣٧٤/٤) .

وقد عم هذا الداء العضال أيضاً في متفرنجي عصرنا ، فلا يبالون بهذا الإسبال المحرم اتباعاً لمألفات الأفرنج وعادات غوغاء الناس ، حتى يصلوا ساترين كعابهم في الصلاة ، وقد ثبت عن أبي هريرة أنه قال : بينما رجلاً يصلي مسبلاً إزاره إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذهب فتوضاً » فذهب فتوضاً ، ثم جاء ثم قال : « اذهب فتوضاً » فذهب فتوضاً ، ثم جاء فقال له رجل : يا رسول الله ! مالك أمرته أن يتوضاً ثم سكت عنه ، قال : « إنه كان يصلي وهو مسبل إزاره » أخرجه أبو داود في الصلاة (٤١٩/١) وفي اللباس (٣٤٦/٤) قال في العون (١٠٥/٤) : سنده حسن ، وقال النووي في الرياض : إسناده صحيح على شرط مسلم — انتهى ،

قال في العارضة (٣٣٨/٧) : معناه أن الصلاة حال تواضع ، وإسبال الإزار فعل متكبر متعارض ، وأمره له بإعادة الوضوء أدب له ، وتأكيده عليه ، ولأن المصلي يتاجي ربه ، والله لا ينظر إلى من جر إزاره ، فلذلك لم يقبل صلاته — انتهى ؛ وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٥٠/٦) : وجه هذا الحديث — والله أعلم — أن إسبال الإزار معصية ، وكل من واقع معصية فإنه يؤمر بالوضوء والصلاة ، فإن الوضوء يطفى حريق المعصية — انتهى ؛ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب عظيم ﴿ ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قوله : « من الخيلاء » بضم الخاء المعجمة وفتح الياء ممدود وكسر الخاء ، لغة الكبير والعجب والاختيال — س .

قوله : « يتجلجل » أي يغوص في الأرض حتى يخسف به ، والجلجلة حركة مع صوت — س .

٥٣٢٩ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : ثنا الليث ، عن نافع ؛ ح وأخبرنا إسماعيل ابن مسعود قال : ثنا بشر قال : ثنا عبيد الله ، عن نافع ؛ عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جر ثوبه — أو قال : إن الذي يجر ثوبه — من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » .

٥٣٣٠ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، قال : ثنا خالد ، قال : ثنا شعبة ، عن محارب ، قال : سمعت ابن عمر يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من جر ثوبه من مخيلة فإن الله عز وجل لم ينظر إليه يوم القيامة » .

٤٨ — موضع الإزار (ت ١٠٠)

٥٣٣١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن قدامة ، عن جرير ، عن الأعمش عن أبي إسحاق ، عن مسلم بن نذير ، عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « موضع الإزار إلى أنصاف الساقين

قوله : « لم ينظر الله إليه » أي نظر رحمة ، والمراد أنه لا يرحمه مع السابقين استحقاقاً وجزاء وإن كان قد يرحمه تفضلاً وإحساناً — والله أعلم — س .

قوله : موضع الإزار ، أي الموضع المحبب لإزار المؤمن ، والمراد الرجل دون المرأة — س .
قوله : « إلى أنصاف الساقين » الظاهر أنصاف الساقين بدون « إلى » لتكون محمولاً على الموضع ، فلعل التقدير : موضع الإزار موضع أن يكون الإزار إلى أنصاف الساقين ، ثم حذف ما

٥٣٢٩ — خ فضائل الصحابة ٥ : ١٩/٧ ، واللباس ١ ، ٢ ، ٥ : ١٠/٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، م فيه ٩ : ٣/١٦٥١ ، ١٦٥٣ ، د فيه ٢٨ : ٤/٣٤٥ ، ت فيه ٨ ، ٩ : ٤/٢٢٣ ، ق فيه ٦ ، ٩ : ٢/١١٨١ ، ١١٨٤ ، ط فيه ٥ : ٢/٩١٤ ، حم : ٥/٢ ، ١٠ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١ ، ويأتي بأرقام ٥٣٣٦ — ٥٣٣٨ — المزي : ٦/٨٢٨٢ و ١٢٤٤/٧٨١٦ .

٥٣٣٠ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٦/٣٤٠٩ .

٥٣٣١ — ت اللباس ٤١ : ٤/٢٤٧ ، ق فيه ٧ : ٢/١١٨٢ ، حم : ٥/٣٨٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ — المزي : ٣/٥٣/٣٣٨٣ .

والعضلة ، فإن أبيت فأسفل ، فإن أبيت فمن وراء الساق ، ولا حق للكعبين في الإزار .
— واللفظ محمد .

٤٩ — ما تحت الكعبين من الإزار (ت ١٠١)

٥٣٣٢ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد — وهو ابن الحارث — قال :
ثنا هشام ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم قال : حدثني أبو يعقوب ، أنه سمع أبا هريرة
يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما تحت الكعبين من الإزار ففي النار » .
٥٣٣٣ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة قال :
أخبرني سعيد المقبري ، وقد كان يخبر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار » .

حذف لدلالة المذكور عليه — س .

وكان إزار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنصاف الساقين ، كما ذكره الحافظ في الفتح
(٢٦٣/١٠) أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل جر بردته « أمالك في أسوة » ، قال فتظرت فإذا إزاره
إلى أنصاف ساقه ، وسنده جيد — انتهى ؛ وفيه روايات أخر أوردتها في مجمع الزوائد (١٢٢/٥) .
قوله : « والعضلة » هي بفتحات ، كل لحم صلبة مكتنزة في البدن ، ومنه عضلة الساق ،
وهي المراد ههنا — س .

قوله : « ولا حق للكعبين » أي لا تسر الكعبين بالإزار ، والظاهر أن هذا هو التحديد ،
وإن لم يكن هناك خيلاء ، نعم إذا انضم إلى الخيلاء اشتد الأمر ، وبدونه الأمر أخف — والله تعالى أعلم
— س . والحديث أخرجه الحاكم وصححه — كذا في الفتح (٢٥٧/١٠) .

قوله : « ففي النار » أي فموضعه من البدن في النار — س .

قوله : « ما أسفل » يحتمل أنه منصوب على أنه خير كان المحذوف ، أي ما كان أسفل ، أو
مرفوع بتقدير المبتدأ أي ما هو أسفل ، ويحتمل أنه فعل ماضي — س .

٥٣٣٢ — خ اللباس ٤ : ٢٥٦/١٠ ، حم : ٢٥٥/٢ ، ٢٨٧ ، ٤١٠ ، ٤٦١ ، ٤٩٨ ، ٥٠٤ — المزي : ١٠٢/

١٤٣٥٥/٣١٩ و ١٤٠٩٩/٢٣٩ .

٥٣٣٣ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٢٩٦١/٤٧٣/٩ .

٥٠ — إسبال الإزار (ت ١٠٢)

٥٣٣٤ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل قال : حدثني جدي قال : ثنا شعبة ، عن أشعث قال : سمعت سعيد بن جبير ، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله عز وجل لا ينظر إلى مسبل الإزار » .

٥٣٣٥ — أخبرنا بشر بن خالد قال : ثنا غندر ، عن شعبة قال : سمعت سليمان ابن مهران الأعمش ، عن سليمان بن مسهر ، عن خرشة بن الحر ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا يزيكهم ، ولهم عذاب أليم : المنان بما أعطاه ، والمسبل إزاره ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » .

٥٣٣٦ — أخبرنا محمد بن رافع قال : ثنا حسين بن علي ، عن عبد العزيز بن أبي

قال الكرماني : ما موصولة ، وبعض صلته محذوف وهو « كان » و « أسفل » خبره ، ويجوز أن يرفع « أسفل » أي ما هو أسفل ، وهو أفعل ، ويحتمل أن يكون فعلاً ما ضياً ، وقال الزركشي : « من » الأول لا ابتداء الغاية ، والثانية للبيان ؛ وقال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبيين من رجله في النار كني بالتوب عن بدن لابس — زهر . وراجع الفتح (٢٥٧/١٠) .

قوله : عقيل ، بفتح العين — ح .

قوله : « إلى مسبل » أي إرادة إلى ما هو أسفل من الكعبيين — س .

قوله : غندر ، بضم معجمة وسكون نون وفتح دال مهملة وقد تضم — مغني .

قوله : خرشة ، بمعجمة وراء وشين معجمة مفتوحات — مغني .

قوله : « المنان بما أعطى » أي الذي إذا أعطى من ، واعتدبه على المعطي — بالفتح — وقيل

الذي إذا كال أو وزن نقص من الحق ومنه قوله تعالى : ﴿ لهم أجر غير ممنون ﴾ أي غير منقوص — س .

قوله : « والمنفق » بتشديد الفاء ، أي المروج وهذا هو المشهور رواية ، وإلا فيجوز أن

يكون من الإنفاق بمعنى الترويج — س .

٥٣٣٤ — صحيح ، حم : ٣٢٣/١ — المز : ٥٤٣٥/٣٩١/٤ .

٥٣٣٥ — صحيح ، انظر رقم ٢٥٦٤ .

٥٣٣٦ — صحيح ، انظر رقم ٥٣٢٩ — المز : ٦٧٦٨/٣٥٨/٥ .

رواد ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الإسبال في الإزار والقميص والعمامة ، من جر منها شيئاً خيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة » .

٥٣٣٧ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا موسى بن عقبة ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من جر ثوبه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر : يا رسول الله ! إن أحد شقي إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنك لست ممن يصنع ذلك خيلاء » .

٥١ — ذيول النساء (ت ١٠٣)

٥٣٣٨ — أخبرنا نوح بن حبيب قال : ثنا عبد الرزاق قال : ثنا معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه » قالت أم سلمة : يا رسول الله ! فكيف يصنع النساء بذبولهن ؟ قال : « ترخينه شبراً » [قال : ١] قالت : إذا تنكشف أقدامهن ؟ قال : « ترخينه ذراعاً ، لا يزدن عليه » .

قوله : « الإسبال في الإزار إلخ » أي الإسبال يتحقق في جميع هذه الأشياء — س .
قوله : « والعمامة » الإسبال فيها بإرسال العذبات زيادة على العادة عدداً وطولاً ، وغايتها إلى نصف الظهر ، والزيادة عليه بدعة كذا ذكروا — والله تعالى أعلم — س . والبسط في الفتح (١٠ / ٢٦٢) ، والحديث أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وصححه النووي في الرياض .
قوله : « إنك لست » والمعنى : أن استرخاء من غير قصد لا يضرب لا سيما فمن لا يكون من شيمه الخيلاء لكن الأفضل هو المتابعة — مرقاة .
قوله : « ترخينه شبراً » من الحد الذي حد للرجال — س . وفي بعض النسخ : « يرخينه » .
قوله : « ذراعاً لا يزدن عليه » قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي : الذراع المتعارف

٥٣٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٥٣٢٩ — المزي : ٧٠٢٦/٤١٣/٥ .

٥٣٣٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٣٢٩ — المزي : ٧٠٢٦/٦٩/٦ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٥٣٣٩ — حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال : أخبرنا أبي قال : أخبرني الأوزاعي قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ، عن نافع ، عن أم سلمة أنها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ذبول النساء ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يرخين شبراً » قالت أم سلمة : إذا ينكشف عنها ؟ قال : « ترخي ذراعاً لا تزيد عليه » .

٥٣٤٠ — أخبرنا عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار ، عن سفيان قال : حدثني أيوب بن موسى ، عن نافع ، عن صفية ، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر في الإزار ما ذكر ، قالت أم سلمة : فكيف بالنساء ؟ قال : « يرخين شبراً » قالت : إذا تبدوا أقدامهن ؟ قال : « فذراع ، لا يزدن عليه » .

٥٣٤١ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا النضر قال : أخبرنا المعتمر — وهو ابن سليمان — قال : ثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن سليمان بن يسار ، عن أم سلمة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : كم تجر المرأة من ذيلها ؟ قال : « شبراً »

الذي رخص فيه للنساء هل ابتداءه من الحد الممنوع للرجال ، وهو ما أسفل من الكعنين ، أو من الحد المستحب للرجال ، وهو أنصاف الساقين ، أو حده من أول ما يمس الأرض ؟ الظاهر أن المراد الثالث بدليل حديث أم سلمة (الآتي في الكتاب) ، فظاهره أن لها أن تجر على الأرض منه ذراعاً إلى الجرح السحب وإنما يكون على الأرض — انتهى ؛ ما في الزرقاني على المواهب اللدنية كذا في تعليقه الشيخ ، وراجع الفتح (٢٥٩/١٠) .

قوله : مزيد ، بفتح الميم وسكون الزاي وفتح المشاة التحتانية — تقريب .

قوله : كم تجر المرأة ؟ ظاهر اللفظ أن الكلام فيما يقع على الأرض من ثوب المرأة ، ويسقط عليها من ذيله ، لكن لكن لا يظهر قولها : (إذا ينكشف عنها) فلعله كناية عما يزيد على ذيل الرجال ، أي قدرأ يجعله المرأة زائداً في ذيلها على ذيل الرجل ، يدل على هذا المعنى رواية أبي الدرداء

٥٣٣٩ — صحيح ، د اللباس ٤٠ : ٣٦٤/٤ ، ت فيه ٩ : ٢٢٣/٤ ، ق فيه ١٣ : ١١٨٥/٢ ، ط فيه ٦ : ٢/

٩١٥ ، حم : ٢٩٣/٦ ، ٢٩٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ — المزي : ١٨٢١٧/٣٢/١٣ .

٥٣٤٠ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٨٢٨٢/٥٩/١٣ .

٥٣٤١ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٨١٥٩/٩/١٣ .

قالت : إذا ينكشف عنها ؟ قال : « ذراع ، لا تزيد عليها » .

٥٢ — النهي عن اشتمال الصماء (ت ١٠٤)

٥٣٤٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبي سعيد قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتمال الصماء ،

في أبي داود (٣٤٩/٤) — والله أعلم — كذا في تعليق السندي على ابن ماجه .

قوله : إذا ينكشف عنها ؟ أي ما ينبغي ستره — السندي على ابن ماجه .

قوله : عن اشتمال الصماء ، المشهور على الألسنة ، المضبوط في كتب الحديث واللغة : أن الصماء ، بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم والمد ، وفي حاشية السيوطي : بضم الصاد المهملة — والله تعالى أعلم ؛ قيل : هو عند العرب أن يشتمل الرجل بثوبه بحيث لا يبقى له منقذ يخرج منه يده ، وأما الفقهاء فقالوا : هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه ، فيبدو منه فرجه ، والفقهاء بالتأويل في هذا وذاك أصح في الكلام — س .

قال النووي : قال الأصمعي : هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به جسده ، لا يرفع منه جانباً ، فلا يبقى ما يخرج منه يده ، وهذا يقوله أكثر أهل اللغة ، وقال ابن قتيبة : سميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع ، قال أبو عبيد : وأما الفقهاء فيقولون : هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه ، قال العلماء : فعلى تفسير أهل اللغة يكره الاشتمال المذكور لئلا يعرض له عاجلة من دفع بعض الهوام ونحوها ، أو غير ذلك ، فيعسر أو يتعذر عليه فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم أن انكشف به بعض العورة وإلا فيكره — زهر .

وتفسير الفقهاء قدورد مرفوعاً من رواية يونس عن ابن شهاب عند البخاري في اللباس (١٠ / ٢٧٨) قال الحافظ في الفتح (٤٧٧/١) : وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح لأنه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر — انتهى .

٥٣٤٢ — خ الصلاة ١٠ : ٤٧٦/١ ، والصوم ٦٦ : ٢٣٩/٤ ، واللباس ٢٠ ، ٢١ : ٢٧٨/١٠ ، ٢٧٩ ،

والاستئذان ٤٢ : ٧٩/١١ ، د الصوم ٤٨ : ٨٠٣/٢ ، واليوع ٢٥ : ٦٧٣/٣ ، ق اللباس ٣ :

١١٧٩/٢ ، حم : ٦/٣ ، ١٣ ، ٤٦ ، ٦٦ ، ٩٥ ، ٩٦ — المزي : ٣/٣٩٣/٤١٤٠ .

وأن يحتجب في ثوب واحد ، ليس على فرجه منه شيء .

٥٣٤٣ — أخبرنا الحسين بن حريث ، قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغال الصماء ، وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ، ليس على فرجه منه شيء .

٥٣ — النهي عن الاحتباء في ثوب واحد (ت ١٠٥)

٥٣٤٤ — حدثنا قتيبة ، قال : ثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصماء ، وأن يحتجب في ثوب واحد .

٥٤ — لبس العمائم الحرقانية (ت ١٠٦)

٥٣٤٥ — أخبرنا عبد الله بن محمد قال : حدثني عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن مساور الوراق ، عن جعفر بن عمرو بن حريث ، عن أبيه قال : رأيت على النبي صلى الله عليه وسلم عمامة حرقانية .

٥٥ — لبس العمائم السود (ت ١٠٧)

٥٣٤٦ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا معاوية بن عمار قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر

قوله : وأن يحتجب ، من الاحتباء ، وهو أن يضم رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره يشده عليها ، والاحتباء قد يكون باليدين ، وهذا لأنه ربما تحرك أو تحرك الثوب فتبدو عورته — كذا في الجمع — ح .

قوله : عمامة حرقانية ، بسكون الراء ، أي سوداء ، على لون ما أحرقت النار ، كأنها منسوبة بزيادة الألف والنون إلى الحرق ، بفتح الحاء والراء — قاله الزمخشري — كذا في حاشية السيوطي — س .

٥٣٤٣ — انظر ما قبله — المزي : ٤١٥٤/٤٠٢/٣ .

٥٣٤٤ — م اللباس ٢١ : ١٦٦١/٣ ، ت الأدب ٢٠ = الاستبذان ٥٤ : ٩٦/٥ ، حم : ٢٩٣/٣ ، ٢٩٧ ، ٣٢٢ ، ٣٣١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ — المزي : ٢٩٠٥/٣٣٨/٢ .

٥٣٤٥ — م الحج ٨٤ : ٩٩٠/٢ ، د اللباس ٢٤ : ٣٤٠/٤ ، ت الشرائع ١٦ : رقم ١٠٨ ، ١٠٩ ، ق الجهاد ٢٢ : ٩٤٢/٢ ، واللباس ١٥ : ١١٨٦/٢ ، حم : ٣٠٧/٤ — المزي : ١٠٧١٦/١٤٣/٨ .

٥٣٤٦ — صحيح ، انظر رقم ٢٨٧٢ — المزي : ٢٨٩٠/٣٣٤/٢ .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة ، وعليه عمامة سوداء بغير إحرام .
 ٥٣٤٧ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا الفضل بن دكين ، عن شريك ، عن
 عمار الدهني ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
 وعليه عمامة سوداء .

٥٦ — إرخاء طرف العمامة بين الكتفين (ت ١٠٨)

٥٣٤٨ — أخبرنا محمد بن أبان قال : ثنا أبو أسامة ، عن مساور الوراق ، عن
 جعفر بن عمرو بن أمية ، عن أبيه قال : كآني أنظر الساعة إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على المنبر ، وعليه عمامة سوداء ، قد أرخى طرفها بين كتفيه .

٥٧ — التصاوير (ت ١٠٩)

٥٣٤٩ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ،

قوله : الدهني ، بمضمومة وسكون هاء وبنون — مغني .

قوله : قد أرخى ، أي أرسل — س . وانظر البسط في مسائل العمامة في العون (٩٦/٤)
 والتحفة (٤٨/٣ — ٥٠) .

قوله : التصاوير جمع تصوير ، بمعنى الصورة ، والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ،
 ثم من جهة استعمالها ، واتخاذها — كذا في الفتح (٣٨٠/١٠) ، قال العلامة الدهلوي في الحجة (٢/١٩٢) :
 صناعة التصاوير في الثياب والجدران والأقماع ، نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم ، ومدار
 النهي شيان : أحدهما أنها أحد وجوه الإرفاه والزينة ، فإنهم كانوا يتفاخرون بها ، ويبدلون أموالاً
 خطيرة فيها ، فكانت كالحرير ، وهذا المعنى موجود في صورة الشجر وغيرها ، وثانيهما أن المخامرة
 بالصور واتخاذها وجريان الرسم بالرغبة فيها يفتح باب عبادة الأصنام ، وينوء أمرها ، ويذكرها لأهلها ،
 وما نشأت عبادة الأصنام في أكثر الطوائف إلا من هذه ، وهذا المعنى يختص بصورة الحيوان ، ولذلك

٥٣٤٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٨٧٢ — المزي : ٢/٣٣٤/٢٨٩٠ .

٥٣٤٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٣٤٥ — المزي : ٨/١٤٣/١٠٧١٦ .

٥٣٤٩ — صحيح ، انظر رقم ٤٢٨٧ .

أمر بقطع رأس التماثيل لتصير كهينة الشجر ، وخف فساد صناعة صورة الأشجار — انتهى .
وقال العلامة الحافظ الفقيه المجتهد تقي الدين ابن دقيق العيد (المتوفى سنة ٧٠٢هـ) في شرح
العمدة (١٧١/٢ — ١٧٢) : قد تظاهرت دلائل الشريعة على المنع من التصوير والصور ، ولقد أبعد
غاية البعد من قال : إن ذلك محمول على الكراهة ، وإن هذا التشديد كان في ذلك الزمان لقرب العهد
بعبادة الأوثان . وهذا الزمان حيث انتشر الإسلام ، وتمهدت قواعده ، لا يساويه في هذا المعنى ، فلا
يساويه في هذا التشديد هذا أو معناه ، وهذا عندنا باطل قطعاً ، لأنه قد ورد في الأحاديث الأخبار عن
أمر الآخرة بعذاب المصورين ، فإنهم يقال لهم : « أحيوا ما خلقتم » وهذه علة مخالفة لما قاله هذا القائل ،
وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام : « المشبهون بخلق الله » وهذه علة عامة مستقلة مناسبة لا تخص
زماناً دون زمان ، وليس لنا أن نتصرف في النصوص المتظاهرة المتظاهرة بمعنى خيالي يمكن أن لا يكون
هو المراد مع اقتضاء اللفظ التعليل بغيره ، وهو التشبيه بخلق الله — انتهى . قال العلماء : تصوير صورة
الحيوان حرام شديد التحريم ، وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في
الأحاديث ، وسواء صنعه لما يمتنع أو لغيره ، فصنعه حرام بكل حال لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى ،
وسواء ما كان في ثوب ، أو بساط ، أو درهم ، أو دينار ، أو فلس ، أو إناء ، أو حائط ، أو غيرها وأما
تصوير صورة الشجر ورجال الإبل وغير ذلك ، مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام (شرح النووي
٨١/١٤) . وأخرج البخاري في البيوع (الفتح ٤/٤١٦) ومسلم (٣/١٦٧١) في اللباس ، واللفظ له
عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل مصور في النار يجعل له بكل
صورة صورها نفساً فتعذبه في جهنم » الحديث ، وظاهره أنه لا فرق بين المطبوع في الثياب ، وبين ماله
جرم مستقل ، وسواء كان الفعل باليد أو بالآلة المعروفة الآن لأن اسم الصورة صادق على الكل ، إذ
هي في اللغة الشكل ، وهو عام — قاله في تعليق شرح العمدة (١٧٣/٢) .

قال الحافظ في الفتح (٣٨٤/١٠) : ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له : ما أخرجه
أحمد (٨٧١/١) و(٦٩/٢) ، ٢٧٤ بتحقيق أحمد شاكر) من حديث علي أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ، ولا صورة إلا لطخها » أي طمسها —
الحديث ، وفيه : « من عاد إلى صنعة شئ من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » — انتهى ؛ وهذا وقد
أكثر قوم من النصارى من تصوير الحيوانات في هذا الزمان الأخير في كل شئ من المأكولات والملبوسات

عن ابن عباس ، عن أبي طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً

والأمكنة والأمتعة والأقمشة ، حتى تعسر التجنب عنه ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً — قاله السيد العلامة في عون الباري (٢/٦٥٦) ؛ وقال أيضاً في السراج الوهاج (٢/٣٠١) : ومن أشرط الساعة القرية عموم البلوى بالتصاوير في هذا العصر ، حتى لم يبق شئ من المآكل والمشارب والأثاث والديار والمراكب ، وكل شئ يستعمله الإنسان من كتب وأواني ودراهم ودنانير وغيرها ، وتعذر الاحتراز عنها تعذراً شديداً ، فإننا لله وإنا إليه راجعون — انتهى ؛ ولقد صدق — قدس الله روحه — فالواجب الاجتناب مهما أمكن ، والإنكار على هذا الأمر المنكر الشنيع بقدر الاستطاعة ، قال تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ ويا أسفى ! على بعض من ينسب إلى العلم فإنهم أفتوا بإباحة التصوير الشمسي زعماً منهم أنه عبارة عن حبس الظل ، وهو ليس بتصوير ، وغفل هؤلاء المساكين عن معنى التصوير الذي هو فعل ، سواء كان باليد أو بالآلة ، ولعل الحامل لهم على مثل هذه الفتاوى المضلة إرضاء الجمهور الذي جل همتهم العادات الأفرنجية القبيحة — أعاذنا الله تعالى منها .

قال العلامة الغيور على دين الله الأستاذ أحمد محمد شاكر المصري في تعليق المسند : (١٢/١٥١) بعدما أجاد الكلام على مسألة التصوير وما ترتب على إباحته من قبائح النتائج : وكان من أثر هذه الفتاوى الجاهلة أن صنعت الدولة (يعني دولة مصر) وهي تزعم أنها دولة إسلامية في أمة إسلامية ما سمعته « مدرسة الفنون الجميلة » أو « كلية الفنون الجميلة » ! صنعت معهداً للفجور الكامل الواضح ! ويكفي للدلالة على ذلك أن يدخله الشبان الماجنون من الذكور والإناث إباحين مختلطين ، لا يردعهم دين ولا عفاف ولا غيرة ، يصورون فيه الفواجر من الغايات اللاتي لا يستحين أن يقفن عرايا ، ويجلسن عرايا ، يضطجعن عرايا على كل وضع من الأوضاع الفاجرة ، يظهرن مفاتن الجسد وخفايا الأنوثة لا يسترن شيئاً ، ولا يمنعن شيئاً ، ثم يقولون لنا : هذا فن ! لعنهم الله ، ولعن من رضي هذا منهم ، أو سكت عليه — إنا لله وإنا إليه راجعون .

قوله : « لا تدخل الملائكة » قد تقدم الحديث — س .

قال القرطبي في المفهم : إنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لأن متخذها قد تشبه بالكفار ، لأنهم يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها ، فكرهت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته هجراً لذلك — انتهى من الفتح (١٠/٣٩١) . وقال في الحجة (٢/١٩٢) : لما كانت التصاوير فيها معنى الأصنام وقد تحقق في الملائكة الأعلى داعية غضب ولعن على الأصنام وعبدتها وجب أن يتفر منها الملائكة — اهـ .

فيه كلب ولا صورة .

٥٣٥٠ — أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب قال : ثنا يزيد قال : ثنا

معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي طلحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ، ولا صورة تماثيل » .

٥٣٥١ — أخبرنا علي بن شعيب قال : ثنا معن قال : ثنا مالك ، عن

أبي النضر ، عن عبيد الله بن عبد الله ، أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعودده ، فوجد عنده سهل بن حنيف ، فأمر أبو طلحة إنساناً ينزع غمطاً تحته ، فقال له سهل : لم تنزع ؟ قال : لأن فيه تصاوير ، وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمت ، قال : ألم يقل : « إلا ما كان رقماً » .

قوله : « كلب ولا صورة » حمل الكلب على غير كلب الصيد والزرع ونحوهما ، والمراد بالصورة صورة ذي الروح ، قيل : إذا كان لها ظل ، وقيل : بل أعم ، والمعنى : لا تدخل ملائكة الرحمة والبركة في ذلك البيت ، وإلا فالحفظة لا يفارقون أحداً — قاله السندي على ابن ماجه .

قوله : « تماثيل » جمع تمثال ، وهو الشئ المصور أعم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً أو دهاناً أو نسجاً في ثوب — كذا في الفتح (٣٨٧/١) . وأما التماثيل التي ورد ذكره في الكتاب العزيز في قصة سليمان عليه السلام فأصح ما قيل فيها أنها كانت على صورة النقوش بغير ذوات الأرواح ، والقول بأنه كان في شريعة من قبلنا جواز تصوير الحيوان ، يرده حديث الصحيحين « كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله » فإن ذلك يشعر بأنه لو كان ذلك جائزاً في الشرع ما أطلق عليه صلى الله عليه وسلم أن الذي فعله شر الخلق — وانظر الفتح (٣٨٢/١٠) ، والتفسير المظهر (١٥/٨) — والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : نمطاً ، بفتحين ، ثوب من صوف يفرش ويجعل سترأ ، وي طرح على الهودج — س .

قوله : رقماً ، أي نقشاً — س .

في ثوب « ؟ قال بلى ، ولكنه أطيّب لنفسى .

٥٣٥٢ — أخبرنا عيسى بن حماد قال : ثنا الليث قال : حدثني بكير ، عن بسر ابن سعيد ، عن زيد بن خالد ، عن أبي طلحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة » قال بسر : ثم اشتكى زيد ، فعدناه ، فإذا على بابـه ستر فيه صورة ، قلت لعبيد الله الخولاني : ألم يخبرنا زيد ، عن الصورة يوم الأول ؟ قال : قال عبيد الله : ألم تسمعه يقول : « إلا رقماً في ثوب » ؟ .

٥٣٥٣ — حدثنا مسعود بن جويرية قال : ثنا وكيع ، عن هشام ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن علي قال : صنعت طعاماً ، فدعوت النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء فدخل ، فرأى سترأ فيه تصاوير ، فخرج وقال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير » .

٥٣٥٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو معاوية قال : ثنا هشام بن

قوله : في ثوب ، يريد مالا ظل له — والله تعالى أعلم — س .

قوله : أطيّب إلخ ، للبعد عن الصور من حيث هي ، قال ابن العربي (انظر العارضة ٧ / ٢٥٣) : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها إن كانت ذات أجسام حرم إجماعاً ، وإن كانت رقماً فأربعة أقوال : الجواز مطلقاً لظاهر هذا الحديث ، والمنع مطلقاً حتى الرقم ، والتفصيل فإن كانت الصورة ثابتة الهيئة قائمة الشكل حرم ، وإن قطعت الرأس وتفرقت الأجزاء جاز ، وهذا هو الأصح ، والرابع إن كان مما يمتنع جاز ، وإن كان معلقاً فلا — انتهى ؛ وهذا الإجماع محله في غير لعب البنات ، وكذا رجح ابن عبد البر القول الثالث ، وقال : إنه أعدل المذاهب ، وعليه أكثر العلماء ، ومن حمل عليه الآثار لم تتعارض ، وهذا أولى — كذا في الزرقاني (٣٦٧ / ٤) ، قال في الفتح (٣٨١ / ١٠) : وهذا المذهب منقول عن الزهري ، وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث النمرقة — انتهى ؛ (يعني الذي أخرجه البخاري في باب من كره القمود على الصور) ولابن العربي بحث في أحكام القرآن (١٨٩ / ٢ ، ١٩٠) ، جمع فيه بين هذه الأحاديث .

قوله : الخولاني ، بفتح خاء وبتون ، منسوب إلى خولان بن مالك — معني .

٥٣٥٢ — صحيح ، انظر رقم ٤٢٨٧ — المزني : ٣٧٧٥ / ٢٤٨ / ٣ .

٥٣٥٣ — صحيح ، ق الأطعمة ٥٦ : ١١١٤ / ٢ ، واللباس ٤٤ : ١٢٠٣ / ٢ — المزني : ١٠١١٧ / ٣٨٠ / ٧ .

٥٣٥٤ — خ اللباس ٩١ : ٣٨٧ / ١٠ ، م فيه ٢٦ : ١٦٦٧ / ٣ ، حم : ٢٢٩ / ٦ — المزني : ١٧٢٢٩ / ٢٠٧ / ١٢ .

عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجة ، ثم دخل ، وقد علقت قراماً فيه الخيل أولات الأجنحة ، قالت : فلما رآه قال : « أنزعيه » .

٥٣٥٥ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع قال : ثنا يزيد بن زريع قال : ثنا داود

ابن أبي هند قال : ثنا عزرة ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن سعد بن هشام ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان لنا ستر فيه تمثال طير مستقبل البيت إذا دخل الداخل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة ! حولية ، فإني كلما دخلت فرأيت ذكرت الدنيا » قالت : وكان لنا قطيفة لها علم كنا نلبسها ، فلم نقطعه .

٥٣٥٦ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن عبد

الرحمن بن القاسم ، عن القاسم يحدث ، عن عائشة قالت : كان في بيتي ثوب فيه تصاوير ، فجعلته إلى سهوة في البيت ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إليه ، ثم قال :

قوله : قراما ، بكسر القاف ، الثوب الملون الرقيق — س . وقيل : الصفيق من صوف ذي ألوان ، وقيل : السر الرقيق وراء السر الغليظ — زهر .

قوله : « ذكرت الدنيا » لا يلزم منه الميل إليها ، بل يجوز أن يذكرها مع الكراهة ، ومع ذلك كره أن يحضر لديه صورة الدنيا ، بأي وجه كان — والله تعالى أعلم — س . قال النووي (٨٧/١٤) هذا محمول على أنه كان قبل تحريم اتخاذ ما فيه صورة ، فلهذا كان صلى الله عليه وسلم يدخل ويراه ولا ينكره قبل هذه المرة الأخيرة — انتهى .

قوله : قطيفة ، هي كساء له حمل — مجمع .

قوله : علم ، محركة ، رسم الثوب ورقمه — قاموس .

قوله : كنا نلبسها ، وفي بعض النسخ : فكنا نلبسها .

قوله : سهوة ، بفتح المهملة ، بيت صغير منحدر في الأرض قليلا ، وقيل : كالصفة يكون

بين يدي البيت ، وقيل : شبه بالرف أو الطاق يوضع فيه الشيء — س .

٥٣٥٥ — م اللباس ٢٦ : ١٦٦٦/٣ ، حم : ٤٩/٦ ، ٥٣ ، ٢٤١ — المزي : ١١/٤٠٥/١٦١٠١ .

٥٣٥٦ — صحيح ، انظر رقم ٧٦٢ .

« يا عائشة ! أخريه عني » فنزعه فجعلته وسائد .

٥٣٥٧ — أخبرنا وهب بن بيان قال : ثنا ابن وهب قال : ثنا عمرو قال : ثنا بكير قال : حدثني عبد الرحمن بن القاسم ، أن أباه حدثه ، عن عائشة أنها نصبت سراً فيه تصاوير ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزعه ، فقطعته وسادتين — قال رجل في المجلس حينئذ يقال له ربيعة بن عطاء : أنا سمعت أبا محمد — يعني القاسم — ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرتفق عليها .

٥٨ — ذكر أشد الناس عذاباً (ت ١١٠)

٥٣٥٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر ، وقد سترت بقرام على سهوة لي فيه تصاوير ، فنزعه وقال : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله » .

٥٣٥٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة بن سعيد ، عن سفيان ، عن الزهري ، أنه سمع القاسم بن محمد يخبر ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سترت بقرام فيه تماثيل ، فلما رآه تلون وجهه ،

قوله : يرتفق عليها ، أي يتكأ — س .

قوله : عليها ، وفي بعض النسخ : عليهما .

قوله : « أشد الناس » أي من أشد الناس — س .

قوله : « الذين يضاهون » يشبهون الله تعالى في خلقه ، فالباء في « بخلق الله » بمعنى « في » — س .

قوله : تماثيل ، جمع تمثال ، والمراد صور الحيوانات — ح .

قوله : تلون وجهه ، أي تغير غضباً لله — س .

٥٣٥٧ — انظر رقم ٧٦٢ — المزني : ١٢/٢٥٨/١٧٤٥٤ و ١٧٤٧٦/٢٦٥ .

٥٣٥٨ — خ اللباس ٩١ : ٣٨٦/١٠ ، والأدب ٧٥ : ٥١٧/١٠ ، م اللباس ٦ : ١٦٦٧/٣ ، ١٦٦٨ ،

حم : ٣٦/٦ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٩ ، ٢١٩ — المزني : ١٢/٢٦٧/١٧٤٨٣ .

٥٣٥٩ — صحيح ، انظر ما قبله — المزني : ١٢/٢٨٤/١٧٥٥١ .

ثم هتكه بيده ، وقال : « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله » .

٥٩ — ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة (ت ١١١)

٥٣٦٠ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا خالد — وهو ابن الحارث — قال : ثنا

سعيد بن أبي عروبة ، عن النضر بن أنس قال : كنت جالساً عند ابن عباس ، أتاه رجل من أهل العراق فقال : إني أصور هذه التماوير ، فما تقول فيها ؟ فقال : ادنه ادنه ، سمعت محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح ، وليس بنافخه » .

قوله : هتكه ، قال في القاموس : هتك السر وغيره يهتكه فانتكته وتهتك ، جذبه فقطعه من موضعه أو شق منه جزءاً فبدا ما وراءه — ح .

قوله : « أشد إلخ » ولفظ نافع ، عن القاسم عند البخاري (٣٨٩/١٠) : « أن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتكم ، وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور » قال في الفتح (٣٨٩/١٠) : الجملة الثانية هي المطابقة لامتناعه من الدخول ، وإنما قدم الجملة الأولى عليها اهتماماً بالزجر عن اتخاذ الصور ، لأن الوعيد إذا حصل لصانعه فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لا تصنع إلا لتستعمل ، فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أولاً ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة ، أو منقورة ، أو منسوجة ، ثم ظاهر هذا الحديث وحديث النمرقة عند البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قطع هذا السر ، ولم يستعمله أصلاً ، وحديث عائشة المتقدم يدل على استعماله وسادة وارتفاقاً عليها ، والجمع بينهما بأنها لما قطعت السر وقع القطع في وسط الصورة مثلاً ، فخرجت عن هيئتها فلهذا صار يرتفق بها ، ويؤيد هذا الجمع حديث أبي هريرة الآتي في الباب بعده وغيره — انتهى بتلخيص وتصرف من الفتح .

قوله : أصور هذه التماوير ، أي تماوير ذوي الأرواح — س .

قوله : ادنه ، أمر من الدنو ، والهاء للسكتة — س .

قوله : صورة ، أي صورة ذي روح — س .

٥٣٦٠ — خ البيوع ١٠٤ : ٤١٦/٤ ، تعليقاً واللباس ٩٧ : ٣٩٣/١٠ ، م فيه ٢٦ : ١٦٧١/٣ ، حم :

٢١٦/١ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ — الزبي : ٦٥٣٦/٢٦٤/٥ .

٥٣٦١ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صور صورة عذب ، حتى ينفخ فيها الروح ، وليس بنافخ فيها » .

٥٣٦٢ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عفان قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن

عكرمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ » .

٥٣٦٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أصحاب هذه الصور الذين يصنعونها يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » .

٥٣٦٤ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن نافع ، عن القاسم ، عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم » .

قوله : « حتى ينفخ إلخ » قد جعل غاية عذابه بنفخ الروح ، وأخبر أنه ليس بنافخ ، فيلزم أنه يبقى معذباً دائماً ، وهذا في حق من كفر بالتصوير بأن صور مستحيلاً ، أو لعبه ، أو يكون كافراً في الأصل ، وأما غيره وهو العاصي بفعل ذلك غير مستحيل له ، ولا قصد أن تعبد ، فيعذب إن لم يعف عنه عذاباً يستحقه ، ثم يخلص منه ، أو المراد به الزجر والتشديد والتغليظ ، ليكون أبلغ في الارتداد ، وظاهره غير مراد — والله تعالى أعلم — س .

٥٣٦١ — خ التعبير ٤٥ : ٤٢٧/١٢ ، والأدب ٩٦ : ٢٨٥/٥ ، ت اللباس ١٩ : ٢٣١/٤ ، وانظر أيضاً ما قبله — المزي : ٥٩٨٦/١٠٨/٥ .

٥٣٦٢ — خ التعبير ٤٥ : ٤٢٧/١٢ تعليقاً ، حم : ٥٠٤/٢ — المزي : ١٤٢٥٢/٢٨٤/١٠ .

٥٣٦٣ — خ اللباس ٨٩ : ٣٨٣/١٠ ، والتوحيد ٥٦ : ٥٢٨/١٣ ، م اللباس ٢٦ : ١٦٧٠/٣ ، حم : ٤/٢ ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٥٥ ، ١٠١ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤١ — المزي : ٧٥٢٠/٦٥/٦ .

٥٣٦٤ — خ البيوع ٤٠ : ٣٢٥/٤ ، وبدء الخلق ٧ : ٣١١ ، والنكاح ٧٦ : ٢٤٩/٩ ، واللباس ٩٢ ، ٩٥ : ٩٠/١٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، والتوحيد ٥٦ : ٥٢٨/١٣ ، م اللباس ٢٦ : ١٦٦٩/٣ ، ق التجارات ٥ : ٧٢٨/٢ ، حم : =

٥٣٦٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن سماك ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون الله في خلقه » .

٦٠ — ذكر أشد الناس عذاباً (ت ١١٢)

٥٣٦٦ — أخبرنا أحمد بن حنبل قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم ؛ ح وأخبرنا محمد بن يحيى بن محمد قال : ثنا محمد بن الصباح قال : ثنا إسماعيل بن زكريا قال : ثنا حصين بن عبد الرحمن ، عن مسلم بن صبيح ؛ عن مسروق ، عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » وقال أحمد : « المصورين » .

٥٣٦٧ — أخبرنا هناد بن السري ، عن أبي بكر ، عن أبي إسحاق ، عن مجاهد ،

قوله : أبو عوانة ، بفتح المهملة وخفة واو وبنون — مغني .

قوله : ذكر أشد إلخ ، كذا في النسخ الموجودة عندي وهي ترجمة مكررة لم يظهر لي وجه التكرير — والله أعلم .

قوله : صبيح ، مصغراً .

قوله : « المصورون » بالرفع ، على أن اسم « إن » ضمير الشأن ، وعلى رواية المصورين بالنصب هو الاسم — س .

قوله : « المصورين » هو على هذه الرواية اسم « إن » وعلى الأولى اسم « إن » ضمير الشأن مقدر فيه المصورون مبتدأ « ومن أشد الناس » خبره ، والجملة في موضع رفع خبره — زهر .

= ١٧٥٥٧/٢٨٧/١٢ : المزي : ٢٤٦ ، ٢٢٣ ، ٨٠ ، ٧٠/٦ .

٥٣٦٥ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، وانظر رقم ٥٣٥٩ — المزي : ١٧٤٥٧/٢٥٩/١٢ .

٥٣٦٦ — خ اللباس ٨٩ : ٣٨٢/١٠ ، م فيه ٢٦ : ٣/١٦٧٠ ، حم : ٤٢٦ ، ٣٧٥/١ — المزي : ٩٥٧٥/١٤٧/٧ .

٥٣٦٧ — صحيح ، د اللباس ٤٨ : ٣٨٨/٤ ، ت الأدب ٤٤ = الاستئذان ٧٨ : ١١٥/٥ ، حم ٣٠٥/٢ ،

٤٧٨ ، ٣٠٨ — المزي : ١٤٣٤٥/٣١٥/١٠ .

عن أبي هريرة قال : استأذن جبرئيل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « أدخل » فقال : كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير ، فلما أن تقطع رؤسها ، أو تجعل بساطاً يوطأ ، فإننا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تصاوير .

٦١ — اللحف (ت ١١٣)

٥٣٦٨ — أخبرنا الحسن بن قزعة ، عن سفيان بن حبيب ومعتمر بن سليمان ، عن أشعث ، عن محمد بن سيرين ، عن عبد الله بن شقيق ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحفنا — قال سفيان : ملاحفنا .

٦٢ — صفة نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ت ١١٤)

٥٣٦٩ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا حبان قال : ثنا همام قال : ثنا قتادة

قوله : فيه تصاوير ، أي سليمة غير مهانة بقطع الرأس ، أو بالجعل بساطاً يزول ذلك — والله تعالى أعلم — س .

قوله : فلما أن تقطع رؤسها ، بوضع صيغ يغير على موضع الرأس — قاله السندي ؛ وقال في الفتح (٣٩٢/١٠) : في هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المكان التي تكون فيه باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتنه ، فأما لو كانت ممتنه أو غير ممتنه ، لكنها غيرت عن هيئتها إما بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها فلا امتناع — انتهى ؛ والحديث أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود ، وفي آخره « ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وابن حبان (٥٣٩ / ٧) وصححه ، قال في الفتح : وهو أتم سياقاً منه ، ثم أورده بلفظه .

قوله : اللحف ، جمع لحاف ، واللحاف قال في القاموس كـ « كتاب » ما يلتحف به وزوجة الرجل ، واللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه ، كالمحففة والملحف ، بكسرهما — ح . قوله : لا يصلي في لحفنا ، أي احتياطاً لأنه قد لا يكون خالياً عن الأذى ، والله تعالى أعلم — س .

٥٣٦٨ — د الطهارة ١٣٤ : ٢٥٨/١ ، والصلاة ٨٧ : ٤٢٤/١ ، ت فيه ٣٠٣ : ٣٠٧ = الجمعة ٦٧ : ٤٩٦/٢ — المزني : ١٦٢٢١/٤٤٧/١١ .

٥٣٦٩ — خ الخمس ٥ : ٢١٢/٦ ، واللباس ٤١ : ٣١٢/١٠ ، د فيه ٤٤ : ٣٧٥/٤ ، ت فيه ٣٣ : ٢٤٢/٤ والشمال ١٠ : رقم ٧١ ، ق اللباس ٢٧ : ١١٩٤/٢ ، حم ١٢٢/٣ ، ٢٠٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩ — المزني : ١٣٩٢ / ٣٥٧/١ .

قال : ثنا أنس أن نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لها قبالة .

٥٣٧٠ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا صفوان بن عيسى قال : ثنا هشام ،

عن محمد ، عن عمرو بن أوس قال : كانت لنعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبالة .

٦٣ — ذكر النهي عن المشي في نعل واحدة (ت ١١٥)

٥٣٧١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا محمد بن عبيد قال : ثنا الأعمش ،

عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا انقطع شسع نعل أحدكم فلا يمش في نعل واحدة ، حتى يصلحها » .

٥٣٧٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو معاوية قال : ثنا الأعمش ،

عن أبي رزين قال : رأيت أبا هريرة يضرب بيده على جبهته يقول : يا أهل العراق ! تزعمون أنني أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أشهد لسمعت رسول الله

قوله : قبالة ، تشية قبالة ، وهو زمام النعل ، وهو السير الذي يكون بين الإصبعين — زهر .

قوله : قبالة ، قبالة النعل كـ « كتاب » زمام بين الإصبع الوسطى والتي تليها — س .

قوله : شسع ، بكسر السين المعجمة وسكون السين المهملة ، أحد سيور النعل — س . وهو

الذي يدخل بين الإصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام ، والزمام السير الذي يعقد فيه الشسع — زهر .

قوله : « فلا يمش في نعل واحدة » قال في النهاية : إنما نهى عنه لئلا يكون إحدى رجله

أرفع من الأخرى ، ويكون سبباً للعثار ، ويقبح في النظر ، ويعاب فاعله — زهر . قيل : النهي للشهرة ،

وقيل : لما فيه من المثلة ومفارقة الوقار ومشابهة زي الشيطان كالأكل بالشمال وللمشقة في المشي ، والخروج عن الاعتدال ، فربما يصير سبباً للعثار — س .

٥٣٧٠ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣/٣٢٣/١٩١٥٩ .

٥٣٧١ — م اللباس ١٩ : ٣/١٦٦٠ ، د فيه ٤٤ : ٤/٢٧٦ ، ٣٧٧ ، حم : ٢/٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٣١٤ ، ٤٢٤ ،

٤٤٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٥٢٨ ، وعند خ في اللباس ٤٠ : ١٠/٣٠٩ نحوه — المزي : ٩/٣٦٧/١٢٤٥٩ .

٥٣٧٢ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١٠/٣٦٩/١٤٦٠٨ .

صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا انقطع شمع نعل أحدكم فلا يمش في الأخرى ، حتى يصلحها » .

٦٤ — ما جاء في الانطاع (ت ١١٦)

٥٣٧٣ — أخبرنا محمد بن محمد بن معمر قال : ثنا محمد بن عمر بن أبي الوزير أبو مطرف قال : ثنا محمد بن موسى ، عن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم اضطلع على نطع فعرق ، فقامت أم سليم إلى عرقه ، فنشفته ، فجعلته في قارورة ، فرآها النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « ما هذا الذي تصنعين ؟ يا أم سليم ؟ » قالت : أجعل عرقك في طيبي ، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم .

٦٥ — اتخاذ الخادم والمركب (ت ١١٧)

٥٣٧٤ — أخبرنا محمد بن قدامة ، عن جرير ، عن منصور ، عن أبي وائل ، عن

قوله : الانطاع ، جمع نطع ، بساط من الأديم — قاموس .

قوله : على نطع ، بفتح نون وكسرها مع فتح طاء وسكونها ، والأول أشهر الأربع — ذكره في الجمع — س .

قوله : فنشفته ، من التشيف ، يقال : نشف الماء تشيفاً ، أي أخذه بمخرقة ونحوها — كذا في القاموس — ح .

قوله : في قارورة ، إناء من زجاج ، والجمع القوارير — كذا في المصباح .

قوله : في طيبي ، فيه دليل على كمال حسن اعتقادهم فيه صلى الله عليه وسلم ، وعلى التبرك بآثار الصالحين ^١ — ح .

قوله : قدامة ، بضم قاف وخفة دال مهملة — مغني .

٥٣٧٣ — خ الاستذنان ٤١ : ٧٠/١١ ، م الفضائل ٢٢ : ١٨١٥/٤ ، حم : ١٣٦/٣ ، ٢٢١ — المزي : ٩٦٧/٢٦١/١ .

٥٣٧٤ — حسن ، ت الزهد ١٩ : ٥٦٤/٤ ، ق فيه ١ : ١٣٧٤/٢ ، حم : ٢٩٠/٥ — المزي : ١٢١٧٨/٢٩٢/٩ .
١ — بل هذا خاص به صلى الله عليه وسلم ولذا لم نجد في أوساط السلف الصالح — السلفي .

سمرة بن سهم — رجل من قومه — قال : نزلت على أبي هاشم بن عتبة وهو طعين ، فاتاه معاوية يعوده ، فبكى أبو هاشم ، فقال معاوية : ما يبكيك ؟ أوجع يشترك أم على الدنيا فقد ذهب صفوها ؟ قال : كل لا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إليّ عهداً وددت أني كنت تبعته ، قال : « إنه لملك تدرك أموالاً تقسم بين أقوام ، وإنما يكفيك من ذلك خادم ، ومركب في سبيل الله » فأدرت فجمعت .

٦٦ — حلية السيف (ت ١١٨)

٥٣٧٥ — أخبرنا عمران بن يزيد قال : ثنا عيسى بن يونس قال : ثنا عثمان بن حكيم عن أبي أمامة بن سهل قال : كانت

قوله : أبي هاشم ، هو أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العشمي ، خال معاوية ، وأخو أبي حذيفة لأبيه وأخو مصعب بن عمير لأمه ، أمهما أم خنساء بن مالك القرشية العامرية ، قيل : اسمه شيبة ، وقيل : هيشم ، وقيل : مهشم ، أسلم يوم الفتح ، وسكن بالشام ، وتوفي في خلافة عثمان ، كان فاضلاً ، وكان أبو هريرة إذا ذكر أبا هاشم قال : ذاك الرجل الصالح — رضي الله عنه — الاستيعاب ٦٩٨/٢ .

قوله : وهو طعين ، قال في الجمع : طعن فهو مطعون وطعين ، إذا أصابه الطاعون ، ومنه « نزلت على أبي هاشم وهو طعين » .

قوله : أوجع يشترك ، بضم ياء وبهمزة بعد الشين ، من « أشأزه » أقلقه أي أوجع يقلقك — س .

قوله : فقد ذهب صفوها ، أي فلا وجه للبكاء عليها — س .

قوله : صفوها ، صفو الشئ ، بالفتح ، خالصه ، وصفا صفواً من باب « قعد » وصفاء إذا خلص من الكدر — كذا في المصباح .

قوله : أموالاً ، أي غنائم — س .

قوله : حلية ، بالكسر ، حلى بالكسر والضم جمع — انتهى . حلية السيف ، زينته — مصباح .

قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة .

٥٣٧٦ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا عمرو بن عاصم قال : ثنا همام وجريز قالا :

ثنا قتادة ، عن أنس قال : كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة ، وقبيعة سيفه فضة ، وما بين ذلك حلق فضة .

٥٣٧٧ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا يزيد — وهو ابن زريع — ، عن هشام ، عن قتادة ،

عن سعيد بن أبي الحسن قال : كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة .

٦٧ — النهي عن الجلوس على المياثر من الأرجوان (ت ١١٩)

٥٣٧٨ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : ثنا ابن إدريس قال : سمعت عاصم بن

كليب ، عن أبي بردة ، عن علي قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قل اللهم ! سددي واهدني » ونهاني عن الجلوس على المياثر ، والمياثر قسي كانت تصنعها النساء لبعولتهن على الرجل ، كالقطائف من الأرجوان .

قوله : قبيعة سيف ، هي التي تكون على رأس قائم السيف ، وقيل : هي ما تحت شاربى

السيف — زهر . كـ « سفينة » ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد — س .

قوله : نعل ، هي الحديدة التي تكون في أسفل القراب — زهر .

قوله : المياثر ، تقدم معنى المياثر والأرجوان ، وتقدم الحديث المذكور في الباب أيضاً

بشرحه ، وتفسير المياثر يأتي في الكتاب أيضاً ، وتفسير الأرجوان ، سيذكر في الحاشية — ح .

قوله : قسي ، بفتح فتشديد وياء مشددة ، ثوب يغلبه الحرير — س .

قوله : الرجل : ، أي الوضع على الرجل — س .

قوله : كالقطائف ، جمع قطيفة ، هي كساء له خل — س .

قوله : من الأرجوان ، بضم همزة وجيم بينهما راء ساكنة ، ورد أحمر ، كأنهم كانوا

٥٣٧٦ — صحيح ، د الجهاد ٧١ : ١٨/٣ ، ت فيه ١٦ : ٢٠١/٤ ، والشمال ١٣ : رقم ٩٩ — المزي ٣٠١/١

١١٤٦ و ١٤٢٥/٣٦٣ و ١٨٦٨٨/٢٠٣/١٣ .

٥٣٧٧ — صحيح ، ت الشمال ١٣ : رقم ١٠٠ .

٥٣٧٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٢١٣ — المزي ١٠٣١٨/٤٥٩/٧ .

٦٨ — الجلوس على الكراسي (ت ١٢٠)

٥٣٧٩ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ، عن عبد الرحمن ، عن سليمان بن المغيرة ، عن حميد بن هلال قال : قال أبو رفاعه : انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ، فقلت : يا رسول الله ! رجل غريب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ما دينه ؟ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك خطبته حتى انتهى إلي ، فأتى بكرسي خلت قوائمه حديداً ، فقعده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل يعلمني مما علمه الله ، ثم أتى خطبته فأتمها .

٦٩ — اتخاذ القباب الحمر (ت ١٢١)

٥٣٨٠ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام قال : ثنا إسحاق الأزرق قال : ثنا سفيان ، عن عون بن أبي جحيفة ، عن أبي جحيفة قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالبطحاء ، وهو في قبة حمراء ، وعنده أناس يسير ، فجاءه بلال فأذن ، فجعل يتبع فاه ههنا وههنا .

تم كتاب الزينة من كتاب المجتبى

يتخذونها من القسي الأحمر للفرس على الرحل — س .

قوله : بكرسي ، قال في القاموس : بالضم وبالكسر ، السرير — ح .

قوله : خلت قوائمه حديداً ، هو بكسر الخاء من أخوات « علمت وظننت » من « الخيال » أي ظننت أن قوائمه كانت حديداً — س .

قوله : في قبة ، هي من الخيام بيت صغير ، وهو من بيوت العرب — مجمع .

قوله : يسير ، أي يريد السير إلى المدينة ، لا أنه كان سائراً في تلك الحالة — س .

قوله : يتبع ، بضم الياء من « أتبع » أي يجعل فاه تابعاً للجهتين في الحيلتين — والله تعالى

أعلم — س . وفي بعض النسخ : « يتبع » .

٥٣٧٩ — م الجمعة ١٥ = الصلاة ١٨٠ : ٥٩٧/٢ ، حم : ٨٠/٥ — المزي : ١٢٠٣٥/٢٠٨/٩ .

٥٣٨٠ — صحيح ، انظر رقم ٦٤٤ — المزي : ١١٨٠٦/٩٩/٩ .

٤٩ — كتاب آداب القضاة

١ — فضل الحاكم العادل في حكمه

٥٣٨١ — أخبرنا قتيبة بن سعيد قال ، ثنا سفيان ، عن عمرو ، ح وأخبرنا محمد ابن آدم بن سليمان ، عن ابن المبارك ، عن سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ؛ عن عمرو بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إن المقسطين عند الله تعالى على منابر من نور على يمين الرحمن ، الذين يعدلون في حكمهم

٤٩ — كتاب آداب القضاة

(أبوابه : ٣٦ ، أحاديثه : ٤٩)

قوله : كتاب آداب القضاة ، هكذا في كثير من النسخ ، ثم كتاب الاستعاذة ، ثم كتاب الأشربة ، وفي بعضها ههنا كتاب الأشربة ، ثم كتاب آداب القضاة ، ثم كتاب الاستعاذة — س .

قوله : القضاة ، جمع قاضي كـ « رعاة » جمع راعي — ح .

قوله : « إن المقسطين » جمع مقسط ، اسم فاعل من « أقسط » أي عدل — س .

قوله : « على منابر من نور » أي منازل رفيعة تتلألأ نوراً ، ويحتمل أن يكون المراد المنازل الرفيعة المحمودة ، ولذلك قال : « على يمين الرحمن » يقال : أتاه عن يمين ، إذا أتاه من الجهة المحمودة ، وإلا فقد قامت الأدلة العقلية والنقلية على أنه تعالى منزّه عن ماثلة الأجسام والجوارح — قاله السندي ؛ وهذا الحديث ونحوه توسع واستعاره حسب عادات مخاطباتهم الجارية على ذلك ، فيحمل اليمين في هذا الحديث على أنه عبارة عن المنزلة الشريفة والدرجة المنبئة ، وقال ابن حبان في صحيحه : هذا خبر من ألقاظ التعارف فأطلق لفظه على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم ، لا على الحقيقة ، لعدم وقوفهم على المراد منه إلا بهذا الخطاب المذكور — كذا في الزهر ؛ قال السيد العلامة في السراج الوهاج (٢ / ٢٠٤) : الحق الذي لا محيص عنه لمن يشح بدينه أن يعتقد في مثل هذه الصفة اعتقاد السلف الصالح ، وهو الإيمان بظواهر الصفات من دون تعطيل وتأويل ، ولا ملجئ إلى تأويلها ولا تشبيه ولا تمثيل في إجرائها على ظاهرها ، مع قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ؛ ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ ، ورحم الله

وأهلهم ، وماولوا « قال محمد في حديثه : « وكلتا يديه يمين » .

٢ — الإمام العادل

٥٣٨٢ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبيد الله ، عن خبيب

المتكلمين من أئمة المسلمين لقد خاضوا فيما لم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيه — انتهى ملخصاً ؛ وفي شرح مسلم (٢١١/١٢) للنووي : المنابر جمع منبر سمي به لارتفاعه ، قال القاضي : يحتمل أن يكون على منابر حقيقة على ظاهر الحديث ، ويحتمل أن يكون كتابة عن المنازل الرفيعة ، قلت : الظاهر الأول ، ويكون متضمناً للمنازل الرفيعة ، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة — انتهى .

قوله : « وما ولوا » بفتح الواو وضم اللام المخففة ، أي كانت لهم ولاية — كذا ذكره السيوطي نقلاً عن غيره ، إلا شيئاً قليلاً ، ذكره بلا نقل — س .

قوله : « وكلتا يديه يمين » قال في النهاية (٢٦٧/٤) : أي أن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال لا نقص في واحدة منهما ، لأن الشمال تنقص عن اليمين ، وكل ما جاء في القرآن والحديث من إضافة اليد والأيدي واليمين ، وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله عز وجل فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة ، والله تعالى منزّه عن التشبيه والتجسيم — انتهى ؛ قال السيد العلامة متعباً على هذا الكلام في السراج الوهاج (٢٠٤/٢) : تنزيهه سبحانه عن التشبيه والتجسيم مسلم ، ولكن في كون هذه الإضافة وهذه الصفات مجازاً واستعارة نظر ، فإن هذين يجريان في حق الحوادث الممكن ، دون القديم الواجب بالذات ، ولا يحسن إطلاق الحوادث على القديم الذي ليس كمثله شئ ، بل صفة اليمين واليد ونحوهما من الصفات التي جاء بها الكتاب العزيز ، ونطقت بها السنة المطهرة ، حقيقة في حقه سبحانه ، ومجاز في حق غيره ، كيف وصفات الكمال التي في نوع البشر ظلال وعكوس فيهم ، وأصولها وحقائقها ثابتة له سبحانه وتعالى ، والتأويل يخرجها عن التأصيل ، ولم يرد في الأصول ما يدل على إيجاب التأويل ، حتى نضطر إليه ، ونذر الإيمان بظاهرها ، وقد زلت أقدام أحزاب جمة في هذا المقام ، وأسلم السبل ههنا طريقة السلف الصالح ، وعقيدة إمام أهل السنة أحمد ، وهو الإيمان بصفاته سبحانه الواردة في الكتاب والسنة

٥٣٨٢ — خ الأذان ٣٦ = الصلاة ١٨٧ : ١٤٣/٢ ، الزكاة ١٦ : ٢٩٣/٣ ، والرقاق ٢٤ : ٣١٢/١١ ،

والحدود ١٩ = المغاريين ٥ : ١١٢/١٢ ، م الزكاة ٣٠ : ٧١٥/٢ ، ت الزهد ٥٣ : ٥٩٨/٤ ،

ط الشعر ٥ : ٩٥٢/٢ ، حم : ٤٣٩/٢ — المزني : ١٢٢٦٤/٣٢١/٩ .

ابن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سبعة يظلهم الله عز وجل يوم القيامة — يوم لا ظل إلا ظله — إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه ، ورجل كان قلبه معلقاً في المسجد ، ورجلان تحابا في الله عز وجل ، ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال إلى نفسها

من غير تأويل ، وصرف لها عن الظاهر ، فرحم الله من أنصف ، ولم يتعسف — انتهى بتلخيص يسير ؛ وقد قدمنا الكلام في صفة يديه تعالى شأنه في « باب الصدقة من غلول » في الزكاة ، فانظره .

قوله : « سبعة » قال السيوطي : لا مفهوم لهذا العدد ، فقد جاءت أحاديث في هذا المعنى ، إذا جمعت تفيد أنهم سبعون — س . وأفردتها في المؤلف بالأسانيد ثم اختصرته — قاله في الزهر .

قوله : « يظلهم الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله » قال القاضي عياض : إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك ، وكل ظل فهو لله وملكه ، والمراد هنا ظل العرش ، كما جاء في حديث آخر مبيناً ، والمراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين ، ودنت منهم الشمس ، ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش .. قال القاضي عياض : وقد يراد به هناك ظل الجنة ، وهو نعيمها ، والكون فيها كما قال تعالى : ﴿ وَندخلهم ظلاً ظليلاً ﴾ قال : وقال ابن دينار : المراد بالظل هنا الكرامة والكف والكسب والكن من المكافاة في ذلك الموقف . قال : وليس المراد ظل الشمس ، قال القاضي : وما قاله معلوم في اللسان ، يقال : فلان في ظل فلان ، أي في كنفه وحمايته ، قال : وهذا أولى الأقوال ، وتكون إضافته إلى العرش لأنه مكان التقريب والكرامة ، وإلا فالشمس وسائر العالم تحت العرش وفي ظله — زهر .

قوله : « إلا ظله » أي ظل يتبع إذنه لا يكون لأحد بلا إذنه ، أو ظل عرشه ، على حذف المضاف ، وقيل : المراد بالظل الكرامة أو نعيم الجنة قال تعالى : ﴿ وَندخلهم ظلاً ظليلاً ﴾ — س . قوله : « إمام عادل » قال القاضي : هو كل من إليه نظر في شيء من أمور المسلمين ، وبدأ به لكثرة منافعه — س .

قوله : « في خلاء » بفتح الخاء المعجمة والمد ، المكان الخالي — س .

قوله : « معلقاً في المسجد » أي شديد الحب له ، أو الملازم للجماعة فيه ، وليس المراد دوام القعود في المسجد — س .

قوله : « ذات منصب » هي ذات الحسب والنسب الشريف — س .

قوله : « إلى نفسها » قال النووي : أي دعت إلى الزنا بها ، هذا هو الصواب في معناه ، وقيل : دعت

فقال : إني أخاف الله عز وجل ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه .

٣ — الإصابة في الحكم

٥٣٨٣ — أخبرنا إسحاق بن منصور قال : ثنا عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

لنكاحها ، فخاف العجز عن القيام بحقها ، وأن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا أو شهواته — س . قوله : « فقال : إني أخاف الله » يحتمل أنه قال ذلك باللسان ، أو بالقلب ليزجر نفسه — س . وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر حصولها ، وهي جامعة للمنصب والجمال ، لا سيما وهي داعية إلى نفسها طالبة لذلك ، قد أغت عن مشاق التوصل إلى مرادة ونحوها ، فالصبر عنها لخوف الله وقد دعت من أكمل المراتب وأعظم الطاعات ، فرتب الله عليه أن يظله في ظله — ز . قوله : « حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه » قال النووي : قال العلماء : ذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء والاستتار بالصدقة ، وضرب المثل بهما لقرب اليمين من الشمال وملازمتها لها ، ومعناه : لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين لمبالغته في الإخفاء ، ونقل القاضي عياض عن بعضهم : أن المراد من عن يمينه وشماله من الناس ، والصواب الأول — زهر .

قوله : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » قال النووي : قال العلماء : أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم ، فإن أصاب فله أجران : أجر باجتهاده ، وأجر بإصابته ، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده ، وفي الحديث محذوف تقديره : إذا أراد الحكم فاجتهد ، قالوا : وأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فلا أجر له ، بل هو آثم ، ولا ينفذ حكمه ، سواء وافق الحكم أولاً — زهر .

قوله : « الحاكم » أي أراد لحكم ، والحاصل أن اللازم عليه الاجتهاد في إدراك الصواب ،

٥٣٨٣ — خ الاعتصام ٢١ : ٣١٨/١٣ ، م الأفضية = الأحكام ٦ : ١٣٤٢/٣ ، د فيه ٢ : ٧/٤ ، ت الأحكام ٢ :

٦١٥/٣ ، ق فيه ٣ : ٧٧٦/٢ — المزى : ١٠٧٤٨/١٥٧/٨ و ١٠٤٣٧/٨٢/١١ .

٤ — باب ترك استعمال من يحرص على القضاء

٥٣٨٤ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا سليمان بن حرب قال : ثنا عمر

ابن علي ، عن أبي عَميس ، عن سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي موسى قال : أتاني ناس من الأشعرين فقالوا : اذهب معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لنا حاجة ، فذهبت معهم ، فقالوا : يا رسول الله ! استعن بنا في عملك ، قال أبو موسى : فاعتذرت مما قالوا ، وأخبرت أنني لا أدري ما حاجتهم ، فصدقني وعذرتني ، فقال : « إنا نستعين في عملنا بمن سألناه » .

٥٣٨٥ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن

قتادة قال : سمعت أنساً يحدث ، عن أسيد بن حضير أن رجلاً من الأنصار جاء رسول الله

وأما الوصول إليه فليس بقدرته ، فهو معذور إن لم يصل إليه ، نعم إن وفق للصواب « فله أجران » أجر الاجتهاد وأجر الحكم بالحكم ، وإلا فله أجر واحد ، هو أجر الاجتهاد ، بقي أن هذا هل هو اجتهاد في معرفة الحكم من أدلته ، أو اجتهاد في معرفة حقيقة الحادثة ليقتضي على وفق ما عليه الأمر في نفسه ؟ وغالب العلماء على أن المراد هو الأول ، ولذلك قالوا : الحديث في حاكم عالم للاجتهاد — والله تعالى أعلم — س . ولفظ الاجتهاد يشملهما — فتأمل .

قوله : من يحرص ، من باب « ضرب » « وسمع » — قاموس .

قوله : أبي عَميس ، بمضمومة وميم وسكون ياء ، كنيته عبة بن عبد الله ، وثقه أحمد وابن

معين — من المغني والخلاصة .

قوله : استعن بنا في عملك ، أي استعملنا في بعض الولايات المتعلقة بك — س .

قوله : « بمن سألناه » أي بالذي طلب منا العمل ، لأن العمل فيه تعب في الدنيا وخوف في

الآخرة ، ولا يرضى به ولا يطلبه عادة إلا من اتخذ سبباً لنيل الدنيا ، ومثله لا يستحق لذلك — س .

٥٣٨٤ — خ الأحكام ٧ : ١٣/١٢٥ ، م الإمارة ٣ : ٣/١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، حم : ٤/١٧٤ — المزي : ٦/

٩٠٩٣/٤٥٤ .

٥٣٨٥ — خ مناقب الأنصار ٨ = المناقب ٦٨ : ٦/١١٧ ، والفتن ٢ : ٢/١٣٥ ، م الإمارة ١١ = المغازي ٦٤ ،

٣/١٤٧٤ ، ت الفتن ٢٥ : ٤/٤٨٢ ، حم : ٤/٣٥١ ، ٣٥٢ — المزي : ١/٧١/١٤٨ .

صلى الله عليه وسلم فقال : ألا تستعلمني كما استعملت فلاناً ؟ قال : « إنكم ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض » .

٥ — النهي عن مسألة الإمارة

٥٣٨٦ — أخبرنا مجاهد بن موسى قال : ثنا إسماعيل ، عن يونس ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : '] ح وأخبرنا عمرو ابن علي قال : ثنا يحيى قال : ثنا ابن عون ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها » .

٥٣٨٧ — حدثنا محمد بن آدم بن سليمان ، عن ابن المبارك ، عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنكم ستحرصون على الإمارة ، وإنها ستكون ندامة وحسرة يوم القيامة ، فنعمت

قوله : « إنكم ستلقون بعدي أثرة » بفتحين اسم من « الإيثار » أي إن الأمراء بعدي يفضلون عليكم غيركم ، يريد أنك ظننت هذا القدر أثرة وليس كذلك ، ولكن الأثرة ما يكون بعدي والمطلوب فيه منكم الصبر ، فكيف تصبر إذا لم تقدر أن تصبر على هذا القدر ، فعليك بالصبر به حتى تقدر على الصبر فيما بعد ، والحاصل : رآه مستعجلاً فأرشده إلى الصبر على الإطلاق بالطف وجه — س . قوله : « إن أعطيتها » على بناء المفعول ، ولفظ الخطاب ، وكذا « وكلت إليها » أي إلى المسألة ، وهذا كناية عن عدم العون من الله تعالى في معرفة الحق والتوفيق للعمل به ، وذلك لأنه حيث اجترأ على السؤال فقد اعتمد على نفسه فلا يستحق العون — س .

قوله : « أعنت » على بناء المفعول أيضاً — س .

قوله : « ستكون ندامة » أي بعد الموت ، ولعله المراد بيوم القيامة ، فإن من مات فقد قامت

٥٣٨٦ — صحيح ، انظر رقم ٣٨١٣ — المزي : ٩٦٩٥/١٩٧/٧ .

٥٣٨٧ — صحيح ، انظر رقم ٤٢١٦ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

المرضعة وبُست الفاطمة .

٦ — استعمال الشعراء

٥٣٨٨ — أخبرنا الحسن بن محمد قال : ثنا حجاج ، عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي مليكة ، أن عبد الله بن الزبير أخبره أنه قدم ركب من بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو بكر : أمر القعقاع بن معبد ، وقال عمر : بل أمر الأقرع بن حابس ،

قيامته — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « المرضعة » هي الحياة التي هي موصلة لهم إلى الإمارة — س .

قوله : « الفاطمة » أي الموت القاطع لهم من الإمارة ، والتأنيث باعتبار أنه حالة ، والمراد :

فنعمت حياتهم وبُست موتهم — س .

قوله : استعمال الشعراء ، يريد جواز توليتهم العمل والمناصب إذا كانوا أهلاً لذلك ، ومجرد

فرض الشعر لا يمنعهم عن الاستعمال ، ونحوه — والله تعالى أعلم .

قوله : أمر ، من التأمر — س .

قوله : القعقاع ، هو ابن معبد بن زرارة بن عدس بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي —

(فتح ٥٩١/٨) .

قوله : الأقرع هو ابن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ، اسمه

فراس ، وإنما لقب بالأقرع لقرع كان برأسه ، وكان سيد قومه ، وكان في وفد تميم الذين قدموا على

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي ناداه صلى الله عليه وسلم من وراء الحجرات ، فلم يجبه ،

فقال : يا محمد ! إن حدي لزين ، وإن ذمي لشين ، فقال صلى الله عليه وسلم « ذاكم الله » فأنزل الله

تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ ينادونك مِنْ وِراءِ الْحِجْرَاتِ ﴾ الآية ، وذكر ابن عساكر في التاريخ الكبير قصة

طويلة في قدومهم وفخرهم بشعرائهم ، وإشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى حسان أن يجيبهم ، ومما فيه

أن الأقرع قال : يا محمد ! قد قلت شيئاً فاسمعه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هات ، فقال :

أتيناك لكيما يعرف الناس فضلنا إذا خالفونا عند ذكر المكارم

٥٣٨٨ — خ المغازي ٦٨ : ٨٤/٨ ، وتفسير سورة الحجرات ١ ، ٢ : ٨/٥٩٠ ، ٥٩٢ ، والاعتصام ٥ :

٢٧٦/١٣ ، ت تفسير سورة الحجرات : ٣٨٧/٥ — المزي : ٤/٣٢٣/٥٢٦٩ .

فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزلت في ذلك ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله — الحجرات : ١ ﴾ حتى انقضت الآية ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم — الحجرات : ٥ ﴾ .

٧ — إذا حكموا رجلاً ففوضى بينهم

٥٣٨٩ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا يزيد — وهو ابن المقدم بن شريح — ، عن

وأنا رؤس الناس من كل معشر
وأن لنا المرباع في كل غارة
وأن ليس في أرض الحجاز كدارم
تكون بنجد أو بأرض التهائم

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحسان : قم فأجبه ، فقال :

بني دارم لا تفخروا إن فخركم
هبلتم علينا تفخرون وأنتم
يعود وبالا عند ذكر المكارم
لنا خول من بين ظئر وخادم

إلى آخر الأبيات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا بني دارم ! لقد كنت غنياً أن تذكر منك ما كنت ظننت أن الناس قد نسوه » فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد عليهم من قول حسان — كذا في تهذيب تاريخ ابن عساكر (٨٨/٣) .

قوله : فتماريا ، تجادلا في تعيين من هو الأولى بذلك — س .

قوله : لا تقدموا ، الآية ، يعني لا تعجلوا بقضاء أمر في حروبكم أو دينكم قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله ، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله ، فحكى عن العرب : « فلان يقدم بين يدي إمامه » بمعنى يعجل بالأمر والنهي دونه ، كذا في تفسير ابن جرير (٤٩ جزء ٢٦) .

قوله : « ولو أنهم صبروا » نزل فيما فعلوا حال قدمهم حيث نادوه من البيت ، لا في جدال الشيخين — رضي الله عنهما — قاله السندي . وأشار إلى أن الصحيح في سبب نزول هذه الآية كلام جفاة الأعراب ، فإن الذي يتعلق بقصة الشيخين هو أول السورة إلى قوله : ﴿ العظيم ﴾ ويؤيده أن الحديث جاء في التفسير من صحيح البخاري بسياق المصنف ، وثم إلى قوله : « حتى انقضت الآية » وجاء « في الاعتصام » من الصحيح من طريق نافع عن ابن أبي مليكة ولفظه إلى قوله : ﴿ العظيم ﴾ وانظر الفتح (٥٩١/٨) .
قوله : إذا حكموا إلخ ، استدل المصنف بتحسينه صلى الله عليه وسلم هاتئنا على جواز قضاء

شريح بن هانئ ، عن أبيه أنه لما وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعه وهم يكونون هانئاً أبا الحكم ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : « إن الله هو الحكم وإليه الحكم ، فلم تكني أبا الحكم ؟ » قال : إن قومي إذا اختلفوا في شئ أتوني ، فحكمت بينهم ، فرضي كلا الفريقين ، قال : « ما أحسن من هذا ، فمالك من الولد ؟ » قال : لي شريح وعبد الله ومسلم ، قال : « فمن أكبرهم ؟ » قال شريح ، قال : « فأنت

الحكم ، ونفاذه إذا كان أهلاً له ، قال ابن العربي في الأحكام (٢٥٧) : قال الإمام مالك : إذا حكم رجل رجلاً فحكمه ماض وإن رفع إلى قاض أمضاه ، إلا أن يكون جوراً بيناً ، وذلك في الأموال والحقوق التي تختص بالطالب ، فأما الحدود فلا يحكم فيها إلا السلطان ، والضابط أن كل حق اختص به جاز التحكيم فيه ، ونفذ تحكيم الحكم به ، وقال الشافعي : التحكيم جائز وهو غير لازم ، وإنما هو فتوى لأنه لا يقدم آحاد الناس الولاية والحكان ، ولا يأخذ آحاد الناس الولاية من أيديهم ، وتحقيقه أن الحكم بين الناس إنما هو حقهم ، لا حق الحاكم ، بيد أن الاسترسال على التحكيم خرم لقاعدة الولاية ، ومؤد إلى تهارج الناس تهارج الحمر ، فلا بد من نصب فاصل ، فأمر الشرع بنصب الوالي لتحسم قاعدة المهرج ، وأذن في التحكيم تخفيفاً عنه وعنهم في مشقة الترافع لثم المصلحتان ، وتحصل الفائدةان — انتهى ملخصاً ؛

قال في الظفر اللاضي (٩٥) : وقد فتح الله باب التحكيم في كتابه العزيز ، وثبت في السنة المطهرة كما في جزاء الصيد ، وفي شأن الزوجين ، وتحكيم سعد في قضية بني قريظة — انتهى ؛ والمسألة لها فروع وأحكام محلها كتب الفقه ، وراجع المغني (١١/٤٨٣ ، ٤٨٤) والباقي (٥/٢٢٦) وغيرهما . قوله : سمعه ، أي سمع النبي صلى الله عليه وسلم مناداته ، أي مناداة القوم إياه بأبي الحكم ، فضمير الفاعل في « سمع » للنبي صلى الله عليه وسلم وضمير المفعول لهانئ على حذف مضاف — س . وفي بعض النسخ : سمعهم .

قوله : وهم يكنون ، إما بتشديد النون مع ضم أوله ، أو بتخفيفها مع فتح أوله ، وضمير « هم » لقوم هانئ — س .

قوله : قال : إن إلخ ، وفي بعض النسخ : « فقال : إن » إلخ .

قوله : « ما أحسن هذا » أي الذي ذكرت من الحكم على وجه يرضي المتخاصمين ، فإنه لا يكون دائماً على هذا الوجه إلا بكونه عدلاً — س .

أبو شريح « فدعا له ولولده .

٨ — النهي عن استعمال النساء في الحكم

٥٣٩٠ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا حميد ، عن

الحسن ، عن أبي بكرة قال : عصمني الله بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما هلك كسرى قال : « من استخلفوا ؟ » قالوا : بنته ، قال : « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » .

قوله : أبو شريح ، رعاية للأكبر سنًا ، وشريح هذا هو المشهور بالقضاء فيما بين التابعين — والله تعالى أعلم — س .

قوله : عصمني الله ، أي حين أردت أن أقاتل عليًا من طرف عائشة — س .

قوله : « لن يفلح إلخ » فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين ، وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها — سبل ١٩١/٤ ؛ ولا يحل لقوم توليتها لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب — نيل ؛ واتفقوا على اشتراط الذكورية في القاضي إلا عن الحنفية ، واستثنوا الحدود ، وأطلق ابن جرير ، وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح ، ولأن القاضي يحتاج إلى كمال الرأي ورأي المرأة ناقص ، ولا سيما في محافل الرجال — كذا في الفتح (١٣ / ٥٦) ؛ ولا سيما في زماننا هذا ، فقد خرجت النسوة عن الأدب والحياء والتمسك بآداب الشريعة ، واتخذن التهلك والحلاعة والتبرج شعاراً ، وقد أظهرن ضروراً وأنواعاً كثيرة من القسق ، ككشف العورة وإبداء الزينة لغير محارمهن فخاراً بهن ، والاختلاط بأرباب الفجور في أمكنة الملاهي والشور والقهواي والبارات ، ومع ذلك كله لا تجد أحداً من الأمراء يستقبح ذلك وينهي عنه ، لا في حاله ولا مقاله ، والأجدر بولاة الأمور أن يجعلوا لذلك حداً ، ويضربوا على أيدي المتبرجات في الشوارع والأسواق بسوط من حديد — قاله في تعليق شرح العمدة (١٨٠/٤) ؛ وقال الباجي (١٨٢/٥) : ويكفي في ذلك عمل المسلمين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، لا نعلم أنه قدّم لذلك في عصر من الأعصار ولا بلد من البلاد امرأة كما لم يقدم للإمامة امرأة — والله تعالى أعلم وأحكم .

قوله : « ولو أمرهم امرأة » أي فقلت في نفسي حين تذكرت هذا الحديث أن عائشة امرأة

٥٣٩٠ — خ المغازي ٨٢ : ١٢٦/٨ ، والفتن ١٨ : ٥٣/١٣ ، ت فيه ٧٥ : ٥٢٧/٤ ، حم : ٣٨/٥ ، ٤٣ ،

٤٧ ، ٥١ — المزي : ١١٦٦٠/٣٩/٩ .

٩ — الحكم بالتشبيه والتمثيل

وذكر الاختلاف على الوليد بن مسلم في حديث ابن عباس

٥٣٩١ — أخبرنا محمد بن هاشم ، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ،

فلا تصلح لتولية الأمر إليها ، وقد عصمه الله تعالى فيما جرى على معاوية وعلي بحديث « إذا التقى المسلمان بسيفيهما » الحديث — س .

قوله : التشبيه والتمثيل ، وترجمة البخاري « من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميب قد بين الله حكمها ليفهم السائل » قال في الفتح (٢٩٦/١٣) : وأورد النسائي (يعني في سننه الكبرى) بلفظ « من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبهم قد بين الله حكماً ليفهم السائل » وهذا أوضح في المراد ، قال ابن بطال : التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب — انتهى ؛ وقسموه على قسمين : صحيح وفاسد ، وترجمة البخاري التي ذكرنا مثبته للأول ، وترجم قبله على ذم الثاني ثم الإمام الشافعي صرح في الرسالة (٥٩٩) أنه مشروع عند الضرورة ، لأنه لا يحل القياس والسنة موجودة — انتهى ملخصاً . وقال (٥٠٩ — ٥١١) : ولا يقيس إلا من الآلة التي له القياس بها ، وهي العلم بأحكام كتاب الله فرضه وأدبه ، وناسخه ومنسوخه ، وعامه وخاصه ، وإرشاده ، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا لم يجد سنة فيإجاء المسلمين ، فإن لم يكن إجماع فالقياس ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ، ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشتبه ، ولا يعجل بالقول به دون الثبوت ، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة ، ويزداد به ثبوتاً فيما اعتقد من الصواب ، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والإنصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما يقول ، وترك ما يترك ، ولا يكون بما قال أغنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله تعالى — إلى آخر ما قال — رحمه الله تعالى — : ونقل في الفتح (١٣/٢٩٧) عن ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق هذا الفصل : قد أتى الشافعي — رحمه الله — في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء ، والله الموفق — انتهى .

٥٣٩١ — خ جزاء الصيد ٢٣ = الحج ٢٠٥ : ٦٦/٤ ، م الحج ٧١ : ٩٧٤/٢ ، ت فيه ٨٥ : ٢٦٧/٣ ، ق فيه ١٠ : ٩٧١/٢ ، حم : ٢١٢/١ ، وانظر رقم ٢٦٣٥ — المزي : ١١٠٤٨/٢٦٦/٨ .

عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس أنه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة النحر، فأتته امرأة من خثعم فقالت: يا رسول الله! إن فريضة الله عز وجل في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً، لا يستطيع أن يركب إلا معترضاً، أفأحج عنه؟ قال: «نعم، حجي عنه، فإنه لو كان عليه دين قضيته».

٥٣٩٢ — أخبرني عمرو بن عثمان قال: ثنا الوليد، عن الأوزاعي قال: أخبرني ابن شهاب؛ ح وأخبرني محمود بن خالد قال: ثنا عمر، عن الأوزاعي، حدثني الزهري؛ عن سليمان بن يسار، أن ابن عباس أخبره أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (انظر مجموعة الرسائل والمسائل له ٢١/٥): هو حجة عند جماهير الفقهاء، لكن كثيراً من أهل الرأي أسرف فيه حتى استعمله قبل البحث عن النص، وحتى رد به النصوص، وحتى استعمل منه الفاسد، ومن أهل الكلام وأهل الحديث وأهل القياس من ينكره رأساً وهي مسألة كبيرة، والحق فيها متوسط بين الإسراف والنقص — انتهى؛ والذي أجمله شيخ الإسلام ههنا شرح بعضه في رسالته في معنى القياس (المطبوع في مجموعة الرسائل الكبرى ج ٢) ثم استوفى هذا البحث استيفاء لا مزيد عليه في الإجابة تلمیذة اخفق ابن القيم — رحمه الله — في كتابه الإعلام، وأتى بدلائل الفريقين في القياس. والأمر الوسط بينهما، وذكر أمثلة الأقيسة الفاسدة، والتي ردوا بها النصوص الصحيحة الصريحة، وانظر أيضاً محاكمة الشوكاني بين مثبتي القياس ومنكريه في الإرشاد (١٩٠) — والله المستعان.

قوله: خثعم، بفتح الخاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح المهملة، غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة لا العلمية، ووزن الفعل، قبيلة مشهورة سميت: باسم جدها، واسمه أفل بن أثمار، وإنما سمي خثعم، بجمل يقال له: خثعم، ويقال: إنه لما تحالف ولد أفل على إخوته لحروا بغيراً، ثم تحتموا بدمه، أي تلطخوا به بلغتهم — انتهى من الزرقاني على الموطأ (٢٩١/٢).

قوله: فريضة الله إلخ، قد تقدم الحديث في كتاب الحج — س.

قوله: معترضاً، قيل: معناه لا يثبت على الراحلة على الوجه المعهود، وإنما يمكن أن يشد بجمل أو نحوه بالراحلة، قاله السندي على سنن ابن ماجه.

عليه وسلم — والفضل رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم — فقالت : يا رسول الله : إن فريضة الله عز وجل في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يستوي على الراحلة ، فهل يجزئ — وقال محمود : فهل يقضى — أن أحج عنه ؟ فقال لها : « نعم » . قال أبو عبد الرحمن : وقد روى هذا الحديث غير واحد عن الزهري ، فلم يذكر فيه ما ذكر الوليد بن مسلم .

٥٣٩٣ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، حدثني مالك ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن عباس قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله عز وجل على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : « نعم » وذلك في حجة الوداع .

٥٣٩٤ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثني أبي ، عن صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب ، أن سليمان بن يسار أخبره ، أن ابن عباس أخبره أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله عز وجل في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستوي على الراحلة ، فهل يقضى عنه أن أحج عنه ؟ قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » فأخذ الفضل يلتفت إليها — وكانت امرأة حسناء —

قوله : ما ذكر إلخ ، لعله يريد به أن الوليد جعل الحديث من مسند الفضل ، وغير واحد من الرواة عن الزهري جعلوه من مسند ابن عباس ، ونقل الترمذي عن شيخه الإمام البخاري : أن أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل ، قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ، ثم رواه من غير واسطة — انتهى ؛ وراجع الفتح (٦٦/٤ ، ٦٧) .

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل فحول وجهه من الشق الآخر .

ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي إسحاق فيه (ت ٩/الف)

٥٣٩٥ — أخبرنا مجاهد بن موسى [أن رجلاً أخبره ^١] ، عن هشيم ، عن يحيى

ابن أبي إسحاق ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يثبت على راحلته ، فإن شدته خشيت أن يموت ، أفأحج عنه ؟ قال : « أفرأيت لو كان عليه دين فقضيته أكان مجزئاً ؟ » قال : نعم ، قال : « فحج عن أبيك » .

قوله : ذكر الاختلاف على يحيى إلخ ، يعني في الإسناد والمتن ، وإيضاحه على ما حققه الحافظ في الفتح : أن الروايات عن ابن شهاب كلها متفقة على أن السائلة كانت امرأة ، وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى بن أبي إسحاق ، عن سليمان ، فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه في إسناده ومته ، أما إسناده فقال هشيم : عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس (وهو رواية الكتاب) ، وقال محمد بن سيرين (كما في الكتاب) : عنه عن سليمان ، عن الفضل ، وقال ابن علية : عنه عن سليمان ، حدثني أحد ابني العباس إما الفضل وإما عبد الله ، أخرجه أحمد (٣٥٩/١) ، وأما المتن فقال هشيم : إن رجلاً سأل فقال : إن أبي مات (كذا قال الحافظ : وهو خلاف ما في رواية الكتاب) ، وقال ابن سيرين : فجاء رجل فقال : إن أمي عجوز كبيرة ، وقال ابن علية : فجاء رجل فقال : إن أبي أو أمي (وفي رواية أحمد ، قال يحيى : وأكبر ظني أنه قال أبي :) وخالف الجميع معمر ، عن يحيى بن أبي إسحاق فقال في روايته : إن امرأة سألت عن أمها — انتهى .

والزيادة بين القوسين هنا في بعض النسخ ، وأما شعبة فوافق ابن سيرين في السند وخالفه في المتن ، ثم شرع الحافظ في تحقيق الترجيح بين هذه الروايات وجمعها ، وقال في آخره : والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والمستول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ، ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناده قوي من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن

٥٣٩٥ — شاذ ، انظر رقم ٢٦٤١ — المزي : ٥٦٧٠/٤٦٦/٤ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في أكثر النسخ ، وغير موجود عند المؤلف أيضاً في الحج (رقم ٢٣٦١) وهذا هو الصواب كما في تحفة الأشراف — السلفي .

٥٣٩٦ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد قال : ثنا هشام ، عن محمد ، عن يحيى بن أبي إسحاق ، عن سليمان بن يسار ، عن الفضل بن عباس أنه كان رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء رجل ، فقال : يا رسول الله ! إن أُمِّي عجوز كبيرة إن حملتها لم تستمسك ، وإن ربطتها خشيت أن أقتلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرأيت لو كان على أُمك دين أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم ، قال « فحج عن أُمك » .

٥٣٩٧ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا الوليد بن نافع قال : ثنا شعبة ، عن يحيى بن أبي إسحاق قال : سمعت سليمان بن يسار يحدثه ، عن الفضل بن العباس قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله ! إن أُمِّي شيخ كبير لا يستطيع الحج ، وإن حملته لم يستمسك ، أحج عنه ؟ قال : « حج عن أُمِّك » .

الفضل بن عباس قال : كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسناء ، فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها ، وجعلت التفت إليها وتأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه فيلويه ، فكان يلبي حتى رمى جرة العقبة ، فعلى هذا فقول الشابة : « إن أُمِّي » لعلها أرادت به جددها لأن أباه كان معها ، وكأنه أمرها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سألت أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه — انتهى ؛ ويحيى بن أبي إسحاق هذا هو الحضرمي مولا هم البصري النحوي ، صدوق ربما أخطأ — كذا في التقريب ؛ ووثقه ابن معين والنسائي وابن سعد ، وقال العقيلي : قال أحمد بن حنبل : في حديثه نكارة ، وقال ابن معين : في حديثه بعض الضعف — انتهى من التهذيب ؛ وانظر مقدمة الفتح (ص ٤٥٠) والروايات المتفقة عن الزهري الذي أشار إليها الحافظ مخرجة في الصحيحين ، فالرجيح عندي أولى من الجمع ، فإنه لا يخلو من التعسف ، لكن الذي ينبغي أن يتنبه عليه أن مثل هذا الاختلاف لا يضر ثبوت أصل الواقعة ، ولا يقدح في الاستدلال من الحديث على فقهاء — فتأمل — والله المستعان .
قوله : أحج عنه ، وفي بعض النسخ : أفأحج عنه .

٥٣٩٦ — شاذ ، انظر رقم ٢٦٤٤ — المزي : ١١٠٤٨/٢٦٦/٨ .

٥٣٩٧ — شاذ ، انظر رقم ٢٦٤٤ .

قال أبو عبد الرحمن : سليمان لم يسمع من الفضل بن العباس .

٥٣٩٨ — أخبرنا محمد بن معمر قال : ثنا أبو عاصم ، عن زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير ، أفأحج عنه ؟ قال : « نعم ، أرأيت لو كان عليه دين فقضيته أكان يجزئ عنه ؟ » .

١٠ — الحكم باتفاق أهل العلم (ت ١٠)

٥٣٩٩ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن عمارة

قوله : الحكم باتفاق إلخ ، يعني الحكم بإجماعهم ، ويشير بهذا إلى أن الإجماع دليل من الأدلة وحة من الحجج الشرعية ، وهو مقتضى صنيع الإمام البخاري في كتاب الاعتصام من صحيحه (٣٠٢/١٣) . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم ، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة (مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية رحمه الله ٢١/٥) ؛ وقال أيضاً في فتاواه (٤٠٦/١) : ومعنى الإجماع أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام ، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة — انتهى ؛ وفقهاء الحديث ومن تبعهم من أهل الأصول استدلووا لحجته من الكتاب العزيز والسنة المطهرة وآثار الصحابة البررة ، أما الكتاب فآيات عديدة أوردوها المصنفون في الأصول مع مناقشة بعضهم في الاحتجاج بها ، وشيخ الإسلام قرر الاستدلال بها أحسن تقرير وأمتنه في رسالته معارج الوصول (مجموعة الرسائل الكبرى ١٩٦/١ ، ١٩٧) .

وأول من احتج له من الكتاب — فيما أعلم — هو الإمام الشافعي — رحمه الله تعالى — حين قرأ القرآن مراراً وفكر فيه ، فاستنبطه من قوله تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً — النساء ١١٥ — ﴾ ذكره البيهقي فيما جمعه من كلام الشافعي في أحكام القرآن (٣٩/١) : قال ابن كثير (٥٥٥/١) : هو من أحسن الاستباطات وأقواها — انتهى ؛ وتقدير الاستدلال حسب ما أوضحه شيخ الإسلام في المعارج (١/

٥٣٩٨ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٢٦٤٠ — المزي : ٥٣٨٩/٣٧٥/٤ .

٥٣٩٩ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩٣٩٩/٨٩/٧ .

(١٩٨) : أن متبع غير سبيل المؤمنين مستحق للوعيد كما أن مشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى مستحق للوعيد ، ومعلوم أن هذا الوصف يوجب الوعيد بمجرد فلو لم يكن الوصف الآخر يدخل في ذلك لكان لا فائدة في ذكره — انتهى ؛ ثم في موضع آخر (٢٠٨ — ٢١٠) رد على من ناقش هذا الاستدلال وأجاد فيه ؛ وفي الكشف (٣٨٦/١) : وهو دليل على أن الإجماع حجة لا تجوز مخالفتها كما لا تجوز مخالفة الكتاب والسنة ، لأن الله عز وجل جمع بين اتباع سبيل غير المؤمنين وبين مشاققة الرسول في الشرط ، وجعل جزاء الوعيد الشديد ، فكان اتباعهم واجباً كمخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام — انتهى ؛ وأما السنة فمنها ما ذكره الإمام الشافعي في الرسالة (٤٧٣ ، ٤٧٤) وهو حديث الأمر بلزوم الجماعة ، وتبعه في ذلك الإمام البخاري في صحيحه (٣١٦/١٣) ؛ قال الشافعي (٤٧٥) : ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها ، وإنما تكون الغفلة في الفرقة ، وأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس — إن شاء الله — انتهى .

ومنها الحديث المشهور « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة » أخرجه ابن ماجه (١٣٠٣/٢) والترمذي (٤٦٦/٤) وهو مروي من طرق كثيرة لا يحلو واحد منها عن مقال ، لكن معناه صحيح مؤيد بروايات عديدة — ذكرها الحافظ في التلخيص ، وأشار إليها الخطري في أصول الفقه (٢٨٠) ؛ قال ابن كثير (٥٥٥/١) : ومن العلماء من ادعى تواتر معناها — انتهى ؛ ومقتضاه عصمة هذه الأمة في اجتماعها من الخطأ تشريعاً لها وتعظيماً لنبينا صلى الله عليه وسلم ، وأما الآثار فمنها ما رواه المصنف عن ابن مسعود وعن عمر الفاروق أمير المؤمنين — رضي الله عنهما — ، ومنها ما أخرجه الدارمي (٥٤/١) عن ميمون بن مهران ، عن أبي بكر الصديق — رضي الله تعالى عنه — في آخره « فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤس الناس وخيارهم ، فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به » وأخرجه البيهقي أيضاً (١١٥/١٠) وصححه الحافظ في الفتح (١٣/٣٤٢) وزاد : أن عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان لأبي بكر فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر قد قضا فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم — انتهى ؛ والخلاصة أن الأمة الإسلامية في عصور مختلفة قررت أن الإجماع حجة قاطعة حتى كان فقهاء كل عصر ينكرون أشد الإنكار على من خالف

— هو ابن عمير — ، عن عبد الرحمن بن يزيد قال : أكثروا على عبد الله ذات يوم ، فقال عبد الله : إنه قد أتى علينا زمان ولسنا نقضي ، ولسنا هنالك ، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عرض له منكم قضاء بعد اليوم فليقض بما في كتاب الله ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ، فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ، ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأييه ، ولا يقول : إني أخاف ، وإني أخاف ، فإن الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور

رأيي مجتهد السلف ، والعادة تقضي أن مثل هذا الاتفاق لا يكون عن مجرد ظنون ، بل لا بد أن يكون عندهم دليل مقطوع به ، وهذا يدل على أن الأخبار النبوية التي سقناها كانت عندهم مقطوعاً بها ، حتى لم تكن في نظرهم مجالاً للظن والاختلاف — انتهى ؛ (الحضري في أصول الفقه ٢٨٠) مع أنها مؤيدة بالكتاب العزيز ، وتؤديها آثار الصحابة التي سقناها ، هذا وفي الإجماع أبحاث مهمة مفروغ عنها في كتب الأصول أنظر المستصفي للغزالي ، والأحكام لابن حزم الظاهري ، والإرشاد للشوكاني السلفي ، وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري الحنفي ، والأحكام للآمدي الشافعي وغيرها ، وبحث فيه الإمام ابن تيمية في المعارج ومجموعة الرسائل والمسائل ج ٥ وغيرهما ، وقد أفرد بعض أساتذة مصر في عصرنا فيه رسالة قيمة سماها « الإجماع » — والله المستعان .

قوله : أكثروا على عبد الله ، أي ابن مسعود في السؤال وعرض الوقائع المحتاجة إلى الحكم ليحكم فيها — س .

قوله : إنه قد أتى ، أي مضى — س .

قوله : أن بلغنا ، من « التبليغ » والضمير البارز مفعول ، أو من « البلوغ » والضمير البارز فاعله — س .

قوله : فليجتهد رأييه ، أي إن كان له أهلاً ، وهذا الحديث دليل على جواز الاجتهاد ، نعم إنه موقوف ، لكنه في حكم الرفع على مقتضى القواعد ، بقي أنه يدل على تقديم التقليد بالسلف الصالحين كالحلفاء الأربعة على الرأي والقياس — فليتأمل ؛ وكأنه لهذا حمل الحديث المصنف على صورة الاتفاق ليكون إجماعاً — والله تعالى أعلم — س .

مشتبهات ، فدع ما يريك إلى ما لا يريك .

قال أبو عبد الرحمن : هذا الحديث [حديث '] جيد [جيد '] .

٥٤٠٠ — أخبرني محمد بن علي بن ميمون قال : ثنا الفريري قال : ثنا سفيان ،

عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن حريث بن ظهير ، عن عبد الله بن مسعود قال :
أتى علينا حين ولسنا نقضي ، ولسنا هنالك ، وإن الله عز وجل قدر أن بلغنا ما ترون ، فمن
عرض له قضاء بعد اليوم فليقض فيه بما في كتاب الله ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ،
فليقض بما قضى به نبيه ، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ، ولم يقض به نبيه صلى الله عليه
وسلم ، فليقض بما قضى به الصالحون ، ولا يقول أحدكم : إني أخاف ، وإني أخاف فإن
الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبهة ، فدع ما يريك إلى ما لا يريك .

قوله : ما يريك إلخ ، سيأتي مرفوعاً وشرحه في ترجمة « الحث على ترك الشبهات » في
الأشربة (برقم ٥٧١٤) — إن شاء الله تعالى .

قوله : الفريري ، بكسر الفاء وسكون الراء وبمثناة تحت وبموحدة ، منسوب إلى بلد بالترك — مع .

قوله : حريث بن ظهير ، بالمعجمة المضمومة ، مجهول — تقريب .

قوله : عبد الله بن مسعود إلخ ، وهذا الأثر أخرجه الدارمي (٥٤/٤) في باب الفتيا وما
فيه من الشدة .

قوله : فليقض إلخ ، المراد به القضاء بما أجمع عليه الصحابة ، فلا دليل فيه على جواز التقليد ،

سيما تقليد شخص معين كما زعمه بعض من في قلبه زيغ التقليد ، إذ الإجماع يستند إلى دليل — على
اختلاف فيه ، فهو اتباع — والتقليد هو امتثال قول غير النبي صلى الله عليه وسلم من غير حجة ودليل ،
فهو ابتداء ، فأين الاتباع من الابتداء ، وقد أحسن الخقق ابن القيم — رحمه الله — في الإعلام (٢ /
١٧٧) في الرد على تمسكهم بهذا الأثر على جواز التقليد ، كما في الرد على تمسكاتهم الإمام الشوكاني
في « القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد » وهو كتاب نفيس جزل .

٥٤٠٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩١٩٧/١٨/٧ .

١ ، ٢ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٥٤٠١ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا سفيان ، عن الشيباني ، عن الشعبي ، عن شريح أنه كتب إلى عمر يسأله فكتب إليه : أن أقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاقض بما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يقض به الصالحون ، فإن شئت فتقدم ، وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخير إلا خيراً لك ، والسلام عليكم .

١١ — تأويل قول الله عز وجل : ﴿ ومن لم يحكم بما

أنزل الله فأولئك هم الكافرون — المائدة : ٤٤ — ﴾

٥٤٠٢ — أخبرنا الحسين بن حريث قال : أخبرنا الفضل بن موسى ، عن سفيان بن سعيد ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : كانت ملوك بعد عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم بدلوا التوراة والإنجيل ، وكان فيهم مؤمنون يقرؤون التوراة ، قيل للملوكةم : ما نجد شتماً أشد من شتم يشتموننا هؤلاء أنهم يقرؤون ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾

قوله : فاقض إلخ ، ولفظ رواية الدارمي (٥٤/١) : فانظر ما اجتمع عليه الناس فخذ به .

قوله : فإن شئت إلخ ، ولفظ الدارمي « فاختر أي الأمرين شئت إن شئت أن تجتهد برأيك ،

ثم تقدم فتقدم » .

قوله : ملوك إلخ ، قال ابن كثير في تفسيره (٣١٧/٤) : في هذا السياق غرابة — انتهى ،

وفي التقريب : عطاء بن السائب أبو محمد ، ويقال : أبو السائب الثقفي الكوفي ، صدوق اختلط — انتهى ، ثم ذكر ابن كثير تفسير الآيتين على غير هذا النمط — والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : أشد من شتم يشتموننا هؤلاء ، جملة « يشتموننا » صفة « شتم » بتقدير العائد ،

ويكون الضمير العائد مفعولاً مطلقاً ، ثم الكلام من قبيل « أكلوني البراغيث » — س .

٥٤٠١ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٤٦٣/٢٩/٨ .

٥٤٠٢ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٥٧٥/٤٣٢/٤ .

وهؤلاء الآيات مع ما يعيونا به في أعمالنا في قراءتهم ، فادعهم فليقرؤا كما نقرأ ، وليؤمنوا كما آمننا ، فدعاهم فجمعهم وعرض عليهم القتل ، أو يتركوا قراءة التوراة والإنجيل ، إلا ما بدلوا منها ، فقالوا : ما تريدون إلى ذلك ، دعونا ، فقالت طائفة منهم ، ابنوا لنا أسطوانة ثم ارفعونا إليها ، ثم أعطونا شيئاً نرفع به طعامنا وشرابنا ، ولا نرد عليكم ، وقالت طائفة منهم : دعونا نسيح في الأرض ، ونهيم ونشرب كما يشرب الوحش ، فإن قدرتم علينا في أرضكم فاقتلونا ، وقالت طائفة منهم : ابنوا لنا دوراً في الفيافي ، ونحتفر الآبار ، ونحترث البقول ، فلا نرد عليكم ولا نغربكم ، وليس أحد من القبائل إلا وله حميم فيهم ، قال : ففعلوا ذلك ، فأنزل الله عز وجل ﴿ رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها — الحديد : ٢٧ — ﴾ والآخرون

قوله : وهؤلاء الآيات ، هو مبتدأ خبره محذوف ، أي من أشد الشتم — س .

قوله : أو يتركوا ، عطف على القتل ، أي عرض عليهم أن يقبلوا القتل ، أو الترك — س .

قوله : ما تريدون ، أي أي شئ تريدون ، مائلين إلى ما تقولون — س .

قوله : أسطوانة ، أي متارة مرتفعة من الأرض — س .

قوله : ولا نرد عليكم ، من الورود ، أي حتى تروا قراءتنا شتماً لكم — س .

قوله : نسيح ، أي نسير — س .

قوله : ونهيم ، من « هام في البراري » إذا ذهب بوجهه على غير جادة ولا طلب مقصد — س .

قوله : الفيافي ، هي البراري الواسعة ، جمع فيفاء — مجمع .

قوله : (إلا وله حميم فيهم ، أي فلذلك قبلوا منهم هذا الكلام ، وتركوهم من القتل — س .

قوله : ﴿ رهبانية ﴾ ، أي أوقعها في قلوبهم وجعلهم مائلين إليها — س . هذا على أحد

القولين في التفسير ، وثانيهما أن ﴿ رهبانية ﴾ منصوبة على شريطة التفسير ، أي وابتدعوا رهبانية يعني جاءوا بالرياضة الشاقة والإنقطاع عن الناس من عند أنفسهم — كذا في تفسير جامع البيان ، وانظر المظهر (٢٠٣/٥) .

قوله : والآخرون ، أي الذين لقبوا عند الملك ، ثم الحديث يدل على أن عدم الحكم بما

أنزل الله هو أن يحكم بالكفر والهوى ، وهو مطلوب المصنف بذكر الحديث — والله تعالى أعلم — س .

قالوا : نتعبد كما تعبد فلان ، ونسيح كما ساح فلان ، ونتخذ دوراً كما اتخذ فلان ، وهم على شركهم ، لا علم لهم بإيمان الذين اقتدوا به ، فلما بعث الله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق منهم إلا قليل انحط رجل من صومعته ، وجاء سائح من سياحته ، وصاحب الدير من ديره ، فآمنوا به ، وصدقوه ، فقال الله تبارك وتعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته — الحديد : ٢٨ — ﴾ أجرين بإيمانهم بعيسى بالتوراة وبالإنجيل ، وبإيمانهم بمحمد صلى الله عليه وسلم وتصديقهم ، قال : ﴿ يجعل لكم نوراً تمشون به ﴾ القرآن وإتباعهم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ﴿ لنلا يعلم أهل الكتاب ﴾ يتشبهون بكم ﴿ أن لا يقدرون على شئ من فضل الله — الحديد : ٢٩ — ﴾ .

١٢ — الحكم بالظاهر (ت ١٢)

٥٤٠٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى قال : ثنا هشام بن عروة قال : حدثني أبي ، عن زينب بنت أبي سلمة ، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنكم تختصمون إليّ

قوله : من ديره ، هو كنيسة منقطعة عن العمارة ، وينقطع فيها رهبان النصارى للتعبد — مجمع .
قوله : ﴿ لنلا ﴾ إلخ ، وفي قراءة « لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون » لأن العرب تجعل « لا » صلة في كل كلام دخل في أوله وآخره جحد عن مصرح كقوله : في الجحد السابق الذي لم يصرح به ﴿ ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ وقوله : ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ (تفسير ابن جرير ١٢٨ جزء ٢٧) ، والمعنى : يعطيكم الله نصيبين من رحمته لأن يعلم الكافرون منهم أنه لا يتمكنون من نيل شئ من فضل الله تعالى ، وقيل : « لا » غير مزيدة ، والمعنى : لنلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنون ونقصانهم (تفسير جامع البيان) .

قوله : « إنكم تختصمون إليّ وإنما أنا بشر » الحديث ، قال النووي : معناه التنبيه على

٥٤٠٣ — غ المظالم ١٦ : ١٠٧/٥ ، والشهادات ٢٧ : ٢٨٨/٥ ، والحيل ١٠ : ٣٣٩/١٢ ، والأحكام ٢٠ ، ٢٩ ،

٣١ : ١٣/١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، م الأفضية ٣ : ٣٣٧/١٣ ، د فيه ٧ : ١٣/٤ ، ١٤ ، ت الأحكام ١١ : ٣/

٦٢٤ ، ق فيه ٥ : ٧٧٧/٢ ، ط الأفضية ١ : ٧١٩/٢ ، حم : ٣٠٧/٦ ، ٣٢٠ ، ويأتي برقم ٥٤٢٤

— المزي : ١٨٢٦١/٥١/١٣ .

وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، وإنما أقطعه به قطعة من النار .

حالة البشرية ، وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك ، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز على غيره ، وإنما يحكم بين الناس بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، فيحكم بالبينة وباليمين ، ونحو ذلك من أحكام الظاهر ، مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك ، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر ، وهذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » وفي حديث المتلاعنين « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » ولو شاء الله لأطلعهم صلى الله عليه وسلم على باطن أمر الخصمين فحكم بيقين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين ، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه ، أجرى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره ليصح اقتداء به ، وتطيب نفوس العباد بالانقياد للأحكام الظاهرة ، من غير نظر إلى الباطن ، قال : فإن قيل : هذا الحديث ظاهره أنه يقع منه صلى الله عليه وسلم حكم في الظاهر يخالف ما في الباطن ، وقد اتفق الأصوليون على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ في الأحكام ، فالجواب أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين ، لأن مراد الأصوليين فيما حكم به باجتهاده ، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ ، وأما الحديث فمعناه إذا حكم بغير الاجتهاد كالبينة واليمين ، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف ، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً ، فإن كان شاهدي زور ، أو نحو ذلك فالتقصير منهما ومن ساعدهما ، وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك ، ولا عيب عليه بسببه ، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد ، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع — انتهى (ملخصاً من شرح مسلم ٥/١٢ ، ٦) ، وقال الشيخ تقي الدين السبكي : قوله : « فمن قضيت له في حق أخيه بشيء » قضية شرطية لا يستدعي وجودها ، بل معناها بيان أن ذلك جائز ، قال : ولم يثبت لنا قط أنه صلى الله عليه وسلم حكم بحكم ثم بان خلافه ، لا بسبب تبين حجة ولا بغيرها ، وقد صان الله تعالى أحكام نبيه عن ذلك مع أنه لو وقع لم يكن فيه محذور — زهر .

قوله : « إنما أنا بشر » أي لا أعلم من الغيب إلا ما علمني ربي كما هو شأن البشر — س .

قوله : « ألحن » أي أفطن لها وأعرف بها ، أو أقدر على بيان مقصوده ، وأبين كلاماً — س .

قوله : « أقطعه به إلخ » أي أقطع له ما هو حرام عليه يفرضه إلى النار ، قال السيوطي في

١٣ — حكم الحاكم بعلمه (ت ١٣)

٥٤٠٤ — أخبرنا عمران بن بكار بن راشد قال : ثنا علي بن عياش قال : ثنا شعيب قال : حدثني أبو الزناد ، مما حدثه به عبد الرحمن الأعرج ، مما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وقال : « بينما امرأتان معهما

حاشية أبي داود : هذا في أول الأمر لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحكم بالظاهر ، وبكل سرائر الخلق إلى الله تعالى كسائر الأنبياء عليهم السلام ، ثم خص صلى الله عليه وسلم بأن أذن له أن يحكم بالباطن أيضاً ، وأن يقتل بعلمه ، خصوصية ، انفرد بها عن سائر الخلق بالإجماع ، قال القرطبي : اجتمعت الأمة على أنه ليس لأحد أن يقتل بعلمه إلا النبي صلى الله عليه وسلم — انتهى ؛ قلت : كلام القرطبي محمول على هذه الأمة وإلا يشكل الأمر بقتل خضر — فتأمل — س . وفي الحديث مزيد بحث فيراجع تعليق السندي على ابن ماجه .

قوله : الحكم الحاكم بعلمه ، ولفظ ترجمته في الكبرى « الفهم في القضاء والتدبر فيه والحكم بالاستدلال » — كذا في الفتح (٥٦/١٢) . قال الإمام البخاري (١٤٦/١٣ مع الفتح) : وقرأ (يعني الحسن) « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً » فحمد سليمان ولم يلم داود ولو لا ما ذكر الله من أمر هذين لرأيت أن القضاة هلكوا ، فإنه أثنى على هذا بعلمه ، وعذر هذا باجتهاده ، قال الحافظ : أي بسبب علمه أي ومعرفته وفهمه وجه الحكم والحكم به .

قوله : ابن بكار ، بمفتوحة وشدة كاف ، ثقة — من المغني والتقريب .

قوله : ابن عياش ، بمفتوحة وشدة مثناة تحتانية وبشين معجمة ، ثقة — من المغني والتقريب .

قوله : « بينما امرأتان » الحديث ، قال النووي : قال العلماء : يحتمل أن داود عليه السلام قضى به للكبرى لشبه رآه فيها ، أو أنه كان في شريعته ترجيح الكبرى ، أو لكونه كان في يدها ، فكان ذلك مرجحاً في شرعه ، وأما سليمان عليه السلام فتوصل بطريق من الحيلة والملاطفة إلى معرفة باطنة القضية ، فأوهمها أنه يريد قطعه ليعرف من يشق عليها قطعه ، فتكون هي أمه ، فلما أرادت الكبرى

٥٤٠٤ — خ الأنبياء ٤٠ : ٤٥٨/٦ ، والفرائض ٣٠ : ٥٥/١٢ ، م الأفضية ١٠ : ١٣٤٤/٣ ، حم :

٣٢٢/٢ ، ٣٤٠ — المزني : ١٣٧٢٨/١٧٤/١٠ .

ابنهما جاء الذئب فذهب بابن إحداهما ، فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك ، وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك ، فتحاكما إلى داود عليه السلام ، فقضى به للكبرى ، فخرجتا إلى سليمان بن داود ، فأخبرتا ، فقال : ايتوني بالسكين أشقه بينهما ، فقالت الصغرى : لا تفعل ، يرحمك الله ، هو ابنها ، فقضى به للصغرى « قال أبو هريرة : والله ! ما سمعت بالسكين قط إلا يومئذ ، ما كنا نقول إلا المديّة .

١٤ — السعة للحاكم في أن يقول للشئ الذي

لا يفعله : أفعل ، ليستبين الحق (ت ١٤)

٥٤٠٥ — أخبرنا الربيع بن سليمان قال : ثنا شعيب بن الليث قال : ثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خرجت امرأتان معهما صبيان لهما ، فعدا الذئب على أحدهما ، فأخذ ولدها ، فأصبحتا تختصمان في الصبي الباقي إلى داود عليه السلام ، فقضى به

قطعه عرف أنها ليست أمه ، فلما قالت الصغرى ما قالت عرف أنها أمه ، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة ، وإنما أراد اختبار شفقتها لتمييز له الأم ، فلما تميزت بما ذكر عرفها ولعله استقر الكبرى فأقرت بعد ذلك به للصغرى ، فحكم بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة ، قال العلماء : ومثل هذا يفعله الحاكم ليتوصل به إلى حقيقة الصواب ، بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم — زهر .

قوله : « فقضى به للصغرى » وزاد المصنف في كبراه من طريق بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة « فقال سليمان يعني للكبرى : لو كان ابنك لم ترض أن يقطع » — انتهى من الفتح (٥٦/١٢) .

قوله : المديّة ، مثلثة الميم ، الشفرة — قاله في القاموس — ح .

قوله : السعة إلخ ، ولفظ ترجمة الكبرى « التوسعة للحاكم أن يقول للشئ الذي لا يفعله :

أفعل ليستبين له الحق » — فتح ٥٦/١٢ .

قوله : أبي الزناد ، بكسر الزاي فبنون وآخره مهملة ، كنية عبد الله بن ذكوان القرشي ثقة فقيه — من المعنى والتقريب .

للكبرى منهما ، فمرتاً على سليمان ، فقال : كيف أمركما ؟ فقصتا عليه ، فقال : انتوني بالسكين أشق الغلام بينهما ، قالت الصغرى : أتشقه ؟ قال : نعم ، فقالت : لا تفعل حظي منه لها ، قال : هو ابنك ، فقضى به لها .

١٥ — نقض الحاكم ما يحكم به غيره

ممن هو مثله أو أجل منه (ت ١٥)

٥٤٠٦ — أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن قال : ثنا مسكين بن بكير قال : ثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خرجت امرأتان معهما ولداهما ، فأخذ الذئب [منهما] أحدهما ، فاختصمتا في الولد إلى داود النبي صلى الله عليه وسلم ، فقضى به للكبرى منهما ، فمرتاً

قوله : للكبرى ، إما لأنها ذات اليد أو لشبه بها أو لأن في شريعته ترجيح قول الكبرى عند الاشتباه ، وأما سليمان فتوصل بالحيلة إلى معرفة باطن الأمر ، فأوهمهما أنه يريد قطع الولد ليعرف من يشق عليها قطعه ، فتكون هي أمه ، فلما رضيت الكبرى بالقطع وأبت الصغرى عرف أن الصغرى هي الأم دون الكبرى ، ولعله ما قضى به وحده ، بل طلب الإقرار من الكبرى فأقرت بعد ذلك الولد للصغرى ، فحكم بالإقرار ، وللحاكم استعمال الحيلة لمعرفة الصواب ، لكن لا يحكم إلا بوجهه ، لا بالحيلة فقط — والله تعالى أعلم — س .

قوله : قالت الصغرى ، وفي بعض النسخ : « فقالت الصغرى » .

قوله : نقض إلخ ، ولفظ ترجمة الكبرى « نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر لذلك » — فتح ٥٦/١٢ . وعلى حديث الباب ترجمة أخرى في كبراه لم يذكره ههنا ، ولفظها « الحكم بخلاف ما يعرف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به » فأشار إلى قول المرأة الصغرى : « هو ولدها » ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قضى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها — كذا في الفتح — ٥٦/١٢ . وانظر الطرق الحكيمة (٥) والإعلام (٣٠٨/٤) .

على سليمان عليه السلام ، فقال : كيف قضى بينكما ؟ قالت : قضى به للكبرى ، قال سليمان : أقطعه بنصفين ، لهذه نصف وهذه نصف ، قالت الكبرى : نعم أقطعه ، فقالت الصغرى : لا تقطعه ، هو ولدها ، فقضى به للتي أبت أن يقطعه .

١٦ — باب الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق (ت ١٦)

٥٤٠٧ — أخبرنا زكريا بن يحيى قال : ثنا عبد الأعلى بن حماد قال : ثنا بشر بن السري قال : ثنا عبد الله بن المبارك ، عن معمر ؛ ح وأخبرنا أحمد بن علي بن سعيد قال : ثنا يحيى بن معين قال : ثنا هشام بن يوسف وعبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ، فدعاهم إلى الإسلام ، فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صباناً ، وجعل خالد قتلى وأسرى ، قال : فدفع إلى كل رجل أسيره ، حتى إذا أصبح يومنا أمر خالد بن الوليد أن يقتل كل رجل منا أسيره ، فقال ابن عمر : فقلت : والله ! لا أقتل أسيري ، ولا يقتل أحد — وقال بشر : من أصحابي — أسيره ، قال : فقدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له صنع خالد « فقال النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه : « اللهم ! إني أبرأ »

قوله : بني جذيمة ، قبيلة من عبد القيس — قاموس .

قوله : صباناً ، أي خرجنا من دين آبائنا إلى الدين المدعو إليه ، وهم أرادوا بذلك إظهار الدخول في الإسلام ، فإن الكفرة كانوا يقولون للمسلم « الصابي » يومئذ ، لكن لما كان اللفظ غير صريح في الإسلام جوز خالد قتلهم — س .

قوله : وجعل خالد قتلى وأسرى ، هكذا في بعض النسخ ، وعلى هذا فقتلى جمع قتيل ، وأسرى جمع أسير والتقدير : جعل خالد بعضهم قتلى وبعضهم أسرى ، وفي بعض النسخ : « قتلا وأسراً » بالنصب على أنه مصدر ، أي جعل بقتلهم قتلا وبأسرهم أسراً — س .

قوله : وقال بشر ، أي زاد في روايته بعد قوله : « أحد » وهو من قول ابن عمر — ح .

إليك مما صنع خالد — قال زكريا في حديثه : فذكر ، وفي حديث بشر فقال : « اللهم !
إني أبرأ إليك مما صنع خالد » مرتين .

١٧ — ذكر ما ينبغي للحاكم أن يجتنبه (ت ١٧)

٥٤٠٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كتب أبي وكتبت له إلى عبيد الله بن أبي بكرة ، وهو قاضي سجستان : أن لا تحكم بين اثنين وأنت غضبان ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » .

١٨ — الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان (ت ١٨)

٥٤٠٩ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين ، عن ابن وهب قال : أخبرني يونس بن يزيد والليث بن سعد ، عن ابن شهاب ، أن عروة بن الزبير حدثه ، أن عبد الله بن الزبير حدثه ، عن الزبير بن العوام أنه خاصم رجلاً من الأنصار قد شهد بداراً قوله : « مما صنع خالد » من قتل من أظهر أن مراده الإسلام — س .

قوله : « لا يحكم » نهي أو نهي بمعنى النهي ، وذلك لأن الغضب يفسد الفكر ويغير الحال ، فلا يؤمن عليه في الحكم ، وقالوا : وكذا الجوع والعطش ، وأمثال ذلك — س .

قوله : أنه خاصم رجل من الأنصار قد شهد بداراً ، قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي : لم يقع تسميته في شيء من طرق الحديث ، ولعلهم أرادوا سؤره لما وقع منه ، وقد سماه الواحد في أسباب النزول فقال : إنه حاطب بن أبي بلتعة ، وكذلك سماه محمد بن الحسن النقاش ، ومكي ومهدوي ، وهو مردود بأن حاطباً مهاجري حليف بني أسد بن عبد العزى وليس من الأنصار ، قال

٥٤٠٨ — خ الأحكام ١٣ : ١٣٦/١٣ ، م الأفضية ٧ : ١٣٤٣/٣ ، وفيه ٩ : ١٦/٤ ، ت الأحكام ٧ : ٦٢٠/٣ ، ق فيه ٤ : ٧٧٦/٢ ، حم : ٣٦/٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٢ ، ويأتي برقم ٥٤٢٣ — المزي : ١١٦٧٦/٤٥/٩
٥٤٠٩ — خ الشرب والمساقاة ٦ — ٨ : ٣٤/٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، والعلم ١٢ : ٣٠٩/٥ ، وتفسير سورة النساء ١٢ : ٨/٨ ، ٢٥٤ ، م الفضائل ٣٦ : ١٨٢٩/٤ ، د الأفضية ٣١ : ٥١/٤ ، ت الأحكام ٢٦ : ٦٤٤/٣ ، وتفسير سورة النساء : ٢٣٨/٥ ، ٢٣٩ ، ق المقدمة ٢ : ٤/١ ، والرهون ٣٠ = الأحكام ٨١ : ٨٢٩/٢ ، حم : ١٦٥/١ و ٥/٤ ، ويأتي برقم ٥٤١٨ — المزي : ٣٦٣٠/١٨٠/٣ .

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة ، كانا يسقيان به كلاهما النخل ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر عليه ، فأبى عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ! ثم أرسل الماء إلى جارك » فغضب الأنصاري وقال : يا رسول الله ! أن كان ابن عمك ، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : « يا زبير ! اسق ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » فاستوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير حقه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأي فيه السعة له وللأنصاري ، فلما أحفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصاري استوفى للزبير حقه في صريح الحكم ،

الواحد : وقيل : إنه ثعلبة بن حاطب — زهر .

قوله : قد شهد بديراً ، ظاهره أنه كان مسلماً ، لا منافقاً كما قيل ، إذ يبعد أن يقال لمنافق ذلك ، فالظاهر أنه وقع فيما وقع من شدة الغضب بلا اختيار منه — والله تعالى أعلم — س .

قوله : في شراج الحرة ، بكسر الشين المعجمة وآخره جيم ، جمع شرجة ، بفتح الشين . وسكون الراء ، وهي مسایل الماء بالحرّة وهي الأرض ذات الحجارة السود — زهر .

قوله : سرح ، أمر من التسريح ، أي أرسل — س .

قوله : « اسق » يحتمل قطع الهمزة ووصلها — س .

قوله : أن كان ، بفتح الهمزة حرف مصدري ، أو مخفف « أن » واللام مقدرة ، أي حكمت به لكونه ابن عمك وروى بكسر الهمزة على أنه مخفف « إن » والجملة استئنافية في موضع التعليل — س .

قوله : ابن عمك ، أمه صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم — ح .

قوله : فتلون ، أي تغير وظهر فيه آثار الغضب — س .

قوله : إلى الجدر ، بفتح الجيم وكسرها وسكون الدال المهملة ، وهو الجدار ، قيل : المراد به ما رفع حول المزرعة كالجدار ، وقيل : أصول الشجر ، أمره صلى الله عليه وسلم أولاً بالمساحة والإيثار بأن يسقي شيئاً يسيراً ثم يرسله إلى جاره ، فلما قال الأنصاري ما قال ، وجهل موضع حقه أمره بأن يأخذ تمام حقه ويستوفيه ، فإنه أصلح له ، وفي الزجر أبلغ — س . وفي الزهر : الجدر ما يرفع من جوانب الشرفات في أصول النخل ، وهي كالحيطان لها — انتهى .

قوله : أحفظ ، أي أغضب من « الحفيظة » بمعنى الغضب ، قيل : هذا من كلام الزهري — س .

قال الزبير : لا أحسب هذه الآية أنزلت إلا في ذلك ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم — النساء : ٦٥ ﴾ وأحدهما يزيد على صاحبه في القصة .

١٩ — حكم الحاكم في داره (ت ١٩)

٥٤١٠ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن كعب ، عن أبيه : أنه تقاضى ابن أبي حدرود ديناً كان عليه ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في بيته ، فخرج إليهما ، فكشف ستر حجرته ، فنادى : « يا كعب ! » قال : لبيك يا رسول الله ! قال : « ضع من دينك هذا » وأوماً إلى الشطر ، قال : قد فعلت ، قال : « قم فاقضه » .

٢٠ — الاستعداد (ت ٢٠)

٥٤١١ — أخبرنا الحسين بن منصور بن جعفر قال : ثنا مبشر بن عبد الله بن

قوله : تقاضى ، أي طلب منه قضاء الدين — س .

قوله : ابن أبي حدرود ، بمفتوحة وسكون دال أولى مهملة وفتح راء — مغني .

قوله : حتى سمعها ، وفي بعض النسخ : حتى سمعهما .

قوله : ستر ، بالكسر جمعه أستار وستور — منتهى .

قوله : « ضع » أي أترك هذا القدر ، وأبرئه منه — س .

قوله : الشطر ، بالفتح — منتهى .

قوله : الاستعداد ، هو طلب التقوية والنصرة والاسم العدوى ، بالفتح ، يقال : استعديت

الأمير على الظالم ، طلبت منه النصرة ، فأعداني عليه ، أعاني ونصرني — كذا في المصباح ، وانظر مسائل الاستعداد في المغني (١١ / ٤١٠ — ٤١٤) ، وحديث الباب أخرجه البيهقي (٢ / ١٠) من طريق

٥٤١٠ — خ الصلاة ٧١ ، ٨٣ ، ٥٥١ / ١ ، ٥٦١ ، والخصومات = الإشخاص ٤ ، ٩ ، ٧٣ / ٥ ، ٧٦ ، والصلح

١٠ ، ١٤ ، ٣٠٧ / ٥ ، ٣١١ ، م البيوع ٢٥ = المساقاة ٤ : ١١٩٢ / ٣ ، د الأقضية ١٢ : ٢٠ / ٤ ، ق

الصدقات ١٨ = الأحكام ٥٨ : ٨١١ / ٢ ، حم : ٣٩٠ / ٦ — المزي : ١١١٣٠ / ٣١٠ / ٨ .

٥٤١١ — د الجهاد ٩٣ : ٩٠ / ٣ ، ق التجارات ٦٧ : ٧٧١ / ٢ ، حم : ١٦٧ / ٤ ، ويأتي برقم ٥٤١٦ — المزي :

٥٠٦١ / ٢٣٨ / ٤ .

رزين قال : ثنا سفيان بن حسين ، عن أبي بشر جعفر بن إياس ، عن عباد بن شرحبيل قال : قدمت مع عمومقي المدينة ، فدخلت حائطاً من حيطانها ، ففركت من سنبله ، فجاء صاحب الحائط فأخذ كسائي وضربني ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استعدي عليه ، فأرسل إلى الرجل ، فجأؤا به ، فقال : « ما حملك على هذا ؟ » فقال : يا رسول الله ! إنه دخل حائطي فأخذ من سنبله ففركه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما علمته إذ كان جاهلاً ، ولا أطعمته إذ كان جائعاً ، أردد عليه كساءه » وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسق أو نصف وسق .

٢١ — صون النساء عن مجلس الحكم (ت ٢١)

٥٤١٢ — أخبرنا محمد بن سلمة قال : أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه : أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما :

أبي داود الطيالسي ، وبوب عليه « باب ما يحل للمضطر من مال الغير » .

قوله : [إياس ، بمكسورة وخفة تحية وإهمال سين — مغني .

قوله : ففركت من سنبله ، أي دلكنه باليد لإخراج الحب منه — س .

قوله : استعدي عليه ، أي أطلب منه أن ينتقم منه لي — س .

قوله : « ما علمته » من التعليم ، اعتذر عنه بأنه جاهل غريب وجائع ، فينبغي لك تعليم مثله وإطعامه — س .

قوله : وأمرني ، وفي بعض النسخ : وأمر لي .

قوله : بوسق ، بفتح فسكون — س . والوسق ستون صاعاً أو هل بعير — قاموس .

٥٤١٢ — خ الوكالة ١٣ : ٤ / ٤٩٢ ، والصلح ٥ : ٥ / ٣٠١ ، والشروط ٩ : ٥ / ٣٢٣ ، والأيمان ٣ : ٣ / ٥٢٣ ،

والحدود ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٦ : ١٢ / ١٣٧ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ، ١٨٥ ، والأحكام ٤٣ : ١٣ / ١٨٥ ،

والآحاد ١ : ١٣ / ٢٣٣ ، م الحدود ٥ ، ١٦ : ٣ / ١٣٢٥ ، وفيه ٢٥ : ٤ / ٥٩١ ، ت فيه ٨ : ٤ / ٣٩ ،

ق فيه ٧ : ٢ / ٨٥٢ ، ط فيه ١ : ٢ / ٨٢٢ ، حم ٤ : ٤ / ١١٥ ، ١١٦ — المزي : ٣ / ٢٣٤ / ٣٧٥٥ .

أقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر ، وهو أفقههما : أجل يا رسول الله ! واأذن لي في أن أتكلم ، قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا ، فزني بامرأته ، فأخبروني أن على ابني الرجم ، فافتديت بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم ، فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده ! لأقضين بينكما بكتاب الله ، وأما غنمك وجاريتك فرد إليك » وجلد ابنه مائة [جلدة ١] وغربه عاما ، وأمر أنيساً أن يأتي امرأة الآخر ، فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

٥٤١٣ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل قالوا : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه رجل فقال : أنشدك بالله إلا ما قضيت بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه ، وكان أفقه منه ، فقال :

قوله : عسيفاً ، بالعين المهملة ، أي أجيراً — س .

قوله : فافتديت بمائة شاة ، أي أعطيته مائة شاة لذلك ، وكأنه زعم أن الحق لزوج الزانية — س .

قوله : بكتاب الله ، أي بحكم الله ، وقيل : هو إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾ وفسر النبي صلى الله عليه وسلم السيل بالرجم في حق المحسن ، وقيل : هو إشارة إلى آية « الشيخ والشيخة » كذا ذكره السيوطي ، قلت : مع قوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ الآية — فليتأمل — س .

قوله : « فرد » أي مردودة — زهر . أي عليهم أن يردوها عليك — س .

قوله : وجلد ابنه ، أي بعد إقراره ، أو ثبوت الزنا عليه بالبينة ، لا بمجرد كلام الأب — س .

قوله : وأمر أنيساً إلخ ، أخذ منه المصنف أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور

لمجلس الحكم ، بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها — كذا في الفتح — ١٤٠/١٢ .

قوله : أنشدك بالله ، بفتح الهمزة وسكون النون وضم المعجمة ، أي أذكرك الله — النيل .

قوله : إلا ما قضيت ، أي لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله « وما » مصدرية ، فيكون

الاستثناء مفرغاً ، والمراد بكتاب الله ما حكم الله به على عباده سواء كان من القرآن ، أو على لسان

صدق ، اقض بيننا بكتاب الله ، قال : « قل » قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا ، فزني بامراته ، فافتديت بمائة شاة وخادم ، وكأنه أخبر أنه على ابنه الرجم فافتداً منه ، ثم سألت رجلاً من أهل العلم ، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده ! لأقضين بينكما بكتاب الله عز وجل ، أما المائة شاة والخادم فرد إليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، اغد يا أنيس ! على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » فغدا عليها فاعترفت فرجمها .

٢٢ — توجيه الحاكم إلى من أخبر أنه زنى (ت ٢٢)

٥٤١٤ — أخبرنا الحسن بن أحمد الكرمانى قال : ثنا أبو الربيع قال : ثنا حماد

الرسول ، وقيل : المراد به القرآن فقط — أكثره من النيل .

قوله : « إليك » ، وفي بعض النسخ : « عليك » .

قوله : « يا أنيس » هو ابن الضحاك الأسلمي ، وقال ابن عبد البر : هو ابن مرثد ، قال

النووي : والأول هو الصحيح المشهور — زهر .

قوله : « فإن اعترفت » قيل : إطلاقه يدل على كفاية المرأة في لزوم الحد ، قلت : الإطلاق

غير مراد ، كيف ولو ادعت الإكراه والجنون مثلاً يسقط الرجم ، فعند ذلك ينصرف المطلق إلى مقيد يكون معلوماً في الشرع ، وقد علم أربع مرار في الأقرب في ثبوت الحد فينصرف إليه ، ثم قال النووي في وجه إرسال أنيس إلى المرأة : مع أن المطلوب في حد الزنا الدرء لا الإنبات إن هذا محمول عند العلماء على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بابنه ، فيعرفها بان لها عنده حد القذف ، فتطالب به ، أو تعفو عنه إلا إن تعترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا — س .

قال النووي : ولا بد من هذا التأويل لأن ظاهره أنه بعث لطلب إقامة حد الزنا ، وهذا غير

مراد ، لأن حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والتنقير عنه ، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلحق الرجوع فحينئذ يتعين التأويل الذي ذكرناه — زهر .

قوله : الكرمانى ، بفتح كاف وبنون ، الفتح مشهور عند الخدثين ، لكن أهلها يكسرون — مغ .

٥٤١٤ — صحيح ، د الحدود ٣٤ : ٦١٥/٤ — ٦١٧ ، ق الحدود ١٨ : ٨٥٩/٣ ، حم : ٢٢٢/٥ زيادة سعيد بن

سعد بن عباد ، أو بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعد أبي أمامة — المزى : ١٤٠/٦٨/١ .

قال : ثنا يحيى ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بامرأة قد زنت ، فقال : « ممن ؟ » قال : من المقعد الذي في حائط سعد ، فأرسل إليه ، فأتي به محمولاً ، فوضع بين يديه ، فاعترف ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإثكال ، فضربه ، ورحمه لزمانته ، وخفف عنه .

٢٣ — مصير الحاكم إلى رعيته للصلح بينهم (ت ٢٣)

٥٤١٥ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان قال : ثنا أبو حازم قال : سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول : وقع بين حين من الأنصار كلام ، حتى تراموا بالحجارة ، فذهب النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بينهم ، فحضرت الصلاة ، فأذن بلال ، وانتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاحتبس ، فأقام الصلاة ، وتقدم أبو بكر — رضي الله

قوله : حنيف ، بمضمومة وفتح نون وسكون ياء وبفاء — مغني .

قوله : من المقعد ، كمكرم ، على صيغة المفعول ، هو من لا يقدر على القيام لزمانه به ، كأنه ألزم القعود ، وقيل : هو المقعد ، وهو داء يأخذ الإبل في إدراكها فيميلها إلى الأرض — كذا في الجمع ؛ والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه ، وأحمد ، وإسناده حسن ، لكن اختلفوا في وصله وإرساله — قاله الحافظ في البلوغ ، وذكره في التلخيص (٥٨/٤ ، ٥٩) طرقه ، وقال في آخره : إن كانت الطرق كلها محفوظة فيكون أبو أمامة قد حمله عن جماعة من الصحابة ، وأرسله مرة — انتهى .

قوله : فأرسل إليه ، كان الإرسال إليه مثل الإرسال إلى المرأة في الحديث المتقدم — س .

قوله : بإثكال ، بكسر الهمزة وسكون المثلثة بعدها كاف ثم لام ، وهو عذق النخلة بما فيه من الشماريخ — س .

قوله : مصير الحاكم إلخ ، فقه الترجمة التنبيه على جواز مباشرة الحاكم الصلح بين الخصوم ، ولا يعد ذلك تصحيفاً في الحكم ، وعلى جواز ذهاب الحاكم إلى موضع الخصوم للفصل بينهم ، إما عند عظم الخطب ، وإما ليكشف ما لا يحاط به إلا بالمعاينة ، ولا يعد ذلك تخصيصاً ولا تمييزاً ولا وهناً — كذا في الفتح (١٨٣/١٣) .

٥٤١٥ — خ العمل في الصلاة ٣ ، ١٦ : ٧٥/٣ ، ٨٧ ، والصلح ١ : ٢٩٧/٥ ، م الصلاة ٢٢ : ٣١٦/١ ، حم :

٣٣٠/٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ — المزني : ٤٦٩٣/١٠٨/٤ .

عنه — ، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلي بالناس ، فلما رآه الناس صفحوا ، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة ، فلما سمع تصفيحهم التفت ، فإذا هو برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أراد أن يتأخر ، فأشار إليه أن اثبت ، فرفع أبو بكر — رضي الله عنه — يعني يديه ، ثم نكص القهقري ، وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : « ما منعك أن تثبت ؟ » قال : ما كان الله ليرى ابن أبي قحافة بين يدي نبيه ، ثم أقبل على الناس فقال : « مالكم إذا نابكم شئ في صلاتكم صفحتهم ، إن ذلك للنساء ، من نابهن شئ في صلاتهن فليقل : سبحان الله » .

٢٤ — إشارة الحاكم على الخصم بالصلح (ت ٢٤)

٥٤١٦ — أخبرنا الربيع بن سليمان قال : ثنا شعيب بن الليث ، عن أبيه ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري ، عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي — يعني دينا — فلقبه

قوله : صفحوا ، من التصفيح ، أي ضربوا أيديهم للإعلام — س .

قوله : يعني يديه ، أي يحمد الله تعالى على إكرام النبي صلى الله عليه وسلم إياه بالتقدم بين يديه ، ولكونه فهم أن الأمر بذلك للإكرام لا للإيجاب ، اختار عليه التأدب ، وإلا فلا يجوز ترك الأمر لو كان للإيجاب — س .

قوله : ثم نكص ، أي رجع إلى العقب — س .

قوله : القهقري ، هو المشي إلى خلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه — مجمع البحار .

قوله : بين يدي نبيه ، أي بلا ضرورة ، فلا يرد إمامته في المرض مع ما جاء فيه من

الاختلاف — س .

قوله : إشارة إلخ ، قال في الفتح (٣٠٧/٥) : الجمهور استحبوا للحاكم أن يشير بالصلح

وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم من المالكية — انتهى .

قوله : أبي حذرد ، بمهمات — زهر .

فلزمه فتكلما حتى ارتفعت الأصوات ، فمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا كعب ! » فأشار بيده كأنه يقول : النصف ، فأخذ نصفاً مما عليه وترك نصفاً .

٢٥ — إشارة الحاكم على الخصم بالعفو (ت ٢٥)

٥٤١٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن عوف قال : حدثني حمزة أبو عمر العائذي قال : ثنا علقمة بن وائل ، عن وائل قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاء بالقاتل يقوده ولي المقتول في نسعة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولي المقتول : « أتعفوا ؟ » قال : لا ، قال : « فتأخذ الدية ؟ » فقال : لا ، قال : « فتقتله ؟ » قال : نعم ، قال : « اذهب به » فلما ذهب فولى من عنده فدعاه ، فقال : « أتعفو ؟ » قال : لا ، قال : « فتأخذ الدية ؟ » قال : لا ، قال : « فتقتله ؟ » قال : نعم ، قال : « اذهب به » فلما ذهب فولى من عنده دعاه ، فقال : « أتعفو ؟ » قال : لا ، قال : « فتأخذ الدية ؟ » قال : لا ، قال : « اذهب به » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : « أما إنك إن عفوت عنه يبوء بإثمه وإثم صاحبك » فعفا عنه وتركه ، فأنا رأيته يجر نسعته .

قوله : فمر بهما ، أي ظهر لهما ، فلا منافاة بينه وبين ما تقدم قريباً — س .

قوله : العائذي ، بكسر مشاة تحت و ذال معجمة ، نسبة إلى عائذ بن عمران — مغني .

قوله : في نسعه ، بكسر النون — س ؛

قال في الجمع : هو بكسر نون فسكون مهملة فمهملة ، سير مضموم يجعل زمماً للبعير وغيره ،

وقد ينسج عريضة يجعل على صدر البعير ، وجمعه نسع وأنساع — ح .

قوله : « يبوء بإثمه » الحديث أي كان عليه عقوبة ذنبه وعقوبة قتل صاحبه ، فأضاف الإثم

إلى صاحبه ، لأن قتله سبب لإثمه ، وروى أن قتله كان مثله ، أي في حكم البواء وصاروا متساوين لا

فضل للمقتص إذا استوفى حقه على المقتص منه — مجمع .

٢٦ — إشارة الحاكم بالرفق (ت ٢٦)

٥٤١٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة أنه حدثه ، أن عبد الله بن الزبير حدثه أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل ، فقال الأنصاري : سرح الماء يمر ، فأبى عليه ، فاختصموا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ! ثم ارسل الماء إلى جارك » فغضب الأنصاري فقال : يا رسول الله ! أن كان ابن عمك ، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : « يا زبير ! اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » فقال الزبير : إني أحسب أن هذه الآية نزلت في ذلك ﴿ فلا وربك لا يؤمنون ﴾ الآية .

٢٧ — شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم (ت ٢٧)

٥٤١٩ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الوهاب قال : ثنا خالد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث ، كأنني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ، ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس : « يا

قوله : في شراج الحرة ، بكسر الشين ، وقد تقدم الحديث قريباً — س .

قوله : للخصوم ، جمع خصم ، وهو المخاصم — كذا في الحواشي الجديدة ، واستبطن المصنف من حديث الباب استحباب شفاعة الحاكم في الرفق بالخصم ، حيث لا ضرر ، ولا إلزام ، ولا لوم على من خالف ، ولا غضب ، ولو عظم قدر الشافع — انتهى من الفتح (٤١٤/٩) .

قوله : الحكم ، وزاد في الكبرى « ولا يجب على المشفوع عنده القبول » — كذا في الفتح

(٤١٤/٩) .

قوله : يطوف ، أي حين اختارت هي الفراق بعد أن أعتقت ، فخيرت — س .

٥٤١٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٠٩ — المزي : ٥٢٧٥/٣٢٥/٤ .

٥٤١٩ — خ الطلاق ١٦ : ٤٠٨/٩ ، د فيه ١٩ : ٦٧٠/٢ ، ق فيه ٢٩ : ٦٧١/١ ، حم : ٢١٥/١ —

المزي : ٦٠٤٨/١٢٥/٥ .

عباس ! ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثاً « فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو راجعته ، فإنه أبو ولدك » قالت : يا رسول الله ! أتأمرني ؟ قال : « إنما أنا شفيع » قالت : فلا حاجة لي فيه .

٢٨ — منع الحاكم رعيته من إتلاف

أموالهم وبه حاجة إليه (ت ٢٨)

٥٤٢٠ — أخبرنا عبد الأعلى بن واصل بن عبد الأعلى قال : ثنا محاضر بن المورع

قال : ثنا الأعمش ، عن سلمة بن كهيل ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : أعتق رجل من الأنصار غلاماً له عن دبر ، وكان محتاجاً ، وكان عليه دين ، فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان مائة درهم ، فأعطاه ، فقال : « اقض دينك وأنفق على عيالك » .

٢٩ — القضاء في قليل المال وكثيره (ت ٢٩)

٥٤٢١ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا العلاء ، عن

قوله : « ألا تعجب » أي مع أن المعتاد أن الحب يكون من الطرفين — س .

قوله : « لو راجعته » زيادة الياء للإشباع — ح .

قوله : وبه حاجة إليه ، وفي بعض النسخ : وبه حاجة إليها ، وفي البعض : وله حاجة إليها .

قوله : محاضر ، بكسر الضاد المعجمة ، ابن المورع ، بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء آخره

مهملة ، وثقه ابن حبان ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو داود : يخطئ — من الخلاصة وغيرها .

قوله : رجل من الأنصار ، قد تقدم الحديث (برقم ٤٦٥٨) إلا أن في هذه الرواية الدين ،

ومقتضى الرواية السابقة عدمه ، فلعله كان قليلاً غير منظور إليه — والله تعالى أعلم — س .

قوله : القضاء ، وتبويب البخاري : القضاء في قليل المال وكثيره سواء ، وفي الفتح (١٧٨ / ١٣)

كأنه (يعني البخاري) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إن للقاضي أن يستيب بعض من يريد في

٥٤٢٠ — صحيح ، انظر رقم ٤٦٥٨ .

٥٤٢١ — م الإيمان ٦١ : ١٢٢ / ١ ، ق الأحكام ٨ : ٧٧٩ / ٢ ، ط الأفضية ٨ : ٧٢٧ / ٢ ، حم : ٢٦٠ / ٥

— المزي : ١٧٤٤ / ٧ / ٢ .

معبد بن كعب ، عن أخيه عبد الله بن كعب ، عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من » اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة » فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً ؟ يا رسول الله ! قال : « وإن كان قضيباً من أراك » .

٣٠ — قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه (ت ٣٠)

٥٤٢٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا وكيع قال : ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : جاءت هند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبا سفيان رجل شحيح ، ولا ينفق على ولدي ما يكفيني ، أفاخذ من ماله ولا يشعر ؟ قال : « خذي

بعض الأمور دون بعض بحسب قوة معرفته ، ونفذ كلمته في ذلك ، وهو منقول عن بعض المالكية — اهـ .

قوله : معبد بن كعب ، بن مالك الأنصاري ، وثقه ابن حبان — خلاصة .

قوله : « فقد أوجب الله إلخ » أي جزأه ذلك ، وأمر المغفرة وراء ذلك — م .

قوله : « قضيباً » أي عوداً — م .

قوله : « أراك » بالفتح ، شجرة معروفة — م .

قوله : عرفه ، أي عرف القاضي الغائب ، وكأن المصنف يشير به أيضاً إلى جواز قضاء القاضي بعلمه كما اختاره البخاري مستنداً بحديث الباب ، وهي مسألة خلافية راجع البخاري والفتح (١٢/١٢٩ و ١٧١) .

قوله : هند ، بنت عتبة ، زوجة أبي سفيان ، أم معاوية — ح .

قوله : قال : « خذي » الحديث ، استدل به المصنف على جواز القضاء على الغائب كما استدل به البخاري عليه في صحيحه (١٣/١٧٨) ، وقد احتج به الشافعي وجماعة أيضاً عليه ، وتعقب بأنه لا حكم فيه على الغائب ، لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد ، وأيضاً أن الحديث استفتاء وجواب ، وليس بحكم ، لأن الحكم له شروط كطلب اليقينة والاستحلاف ، ولم توجد ، والجواب عنه أن من استدل

٥٤٢٢ — خ البيوع ٩٥ : ٤٠٥/٤ ، والمظالم ١٨ : ١٠٧/٥ ، والنفاذ ٥ ، ٩ ، ١٤ : ٩/٥٠٤ ، ٥٠٧ ،

٥١٤ ، والأيمان ٣ : ٥٢٥/١١ ، والأحكام ١٤ ، ٢٨ : ١٣/١٣٩ ، ١٧١ ، م الأفضية ٤ :

١٣٣٨/٣ ، د البيوع ٨١ : ٨٠٣/٣ ، ق التجارات ٦٥ : ٧٦٩/٢ ، حم : ٣٩/٦ ، ٥٠ ،

٢٠٦ — المزني : ١٢/٢١٣/١٧٢٦١ .

ما يكفيك وولدتك بالمعروف .»

٣١ — النهي عن أن يقضى في قضاء بقضائين (ت ٣١)

٥٤٢٣ — أخبرنا الحسين بن منصور بن جعفر قال : ثنا مبشر بن عبد الله قال : ثنا سفيان بن حسين ، عن جعفر بن إياس ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر — وكان عاملاً على سجستان — قال : كتب إلي أبو بكر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقضين أحد في قضاء بقضائين ، ولا يقضي أحد بين خصمين وهو غضبان . »

٣٢ — ما يقطع القضاء (ت ٣٢)

٥٤٢٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن

به لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب ، بل استدلت بها على صحة القضاء على الغائب ، ولم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس ، وأذن أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها ، كان في ذلك نوع قضاء على الغائب ، فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا ، ورجح بعضهم أن القصة كانت قضاء لا فتياً بالتعبير بصيغة الأمر حيث قال لها : « خذي » ولو كان فتياً لقال مثلاً : « لا حرج عليك إذا أخذت » وبأن الأغلب من تصرفاته صلى الله عليه وسلم إنما هو الحكم ، وما قيل من ترك تحليفها وتكليفها البينة ، فالجواب عنه أن حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه ، فكأنه صلى الله عليه وسلم علم صدقها — كذا في الحواشي الجديدة ملقطاً من الفتح (٥١١/٩) ، وانظر تفصيل المذاهب في مسئلة القضاء على الغائب في الفتح (١٧١/١٣) .

قوله : « بالمعروف » أي بالقدر المعتاد بين أهل العرف ، لا الزائد على قدر الحاجة ، ومن لم ير القضاء على الغائب يحمل الحديث على أنه أفتاها به ، وبين لها أنه حلال ، والفتوى غير القضاء — والله تعالى أعلم — س . وقد تقدم التحقيق فيه في التعليق السابق .

قوله : في قضاء ، أي في أمر واحد ، كما في بعض طرق الحديث « بقضائين » بأن يحكم بلزوم الدين وسقوطه مثلاً ، إذ المقصود من نصب القضاة قطع النزاع ، ولا يتقطع بمثل هذا القضاء — س .

٥٤٢٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٠٨ — المزي : ١١٦٧٦/٤٥/٩ .

٥٤٢٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٠٣ .

أبيه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم تختصمون إليّ ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فإنما أقضي بينكما على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار » .

٣٣ — باب الأكد الخصم (ت ٣٣)

٥٤٢٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا وكيع قال : ثنا ابن جريج ؛
ح وأخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان قال : حدثني ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ،

قوله : « قطعة من النار » في الحديث دليل على أن قضاء القاضي ينفذ ظاهراً لا باطناً ، وأن من خصم في باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقاً له في الظاهر هو في الباطن حرام عليه ، والحديث شامل للأموال والعقود والفسوخ ، وهو قول الجمهور ، ومعهم أبو يوسف ، بل قد حكى الشافعي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام ، والقول بأن حكم الحاكم يحلل ظاهراً وباطناً مخالف لهذا الحديث الصحيح ، وللإجماع المذكور ، ولقاعدة أجمع عليها العلماء ، ووافقهم القائلون بنفاذ القضاء باطناً أيضاً ، وهم الحنفية ، وهي أن الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال — قاله النووي ، ومن حمل الحديث في الأملاك المرسلة فقد ادعى تخصيصاً ليس له عليه بينة ولا برهان ، وقال بعض الحنفية مجيباً على من استدل بالحديث لما تقدم بأن ظاهره يدل على أن ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هناك ولا يمين ، وليس النزاع فيه ، وإنما النزاع في الحكم المترتب على الشهادة ، وبأن « من » في قوله : « فمن قضيت له » وهي لا يستلزم الوقوع ، فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز في ما يتعلق به غرض ، وهو ههنا محتمل لأن يكون للتهديد والزجر عن الإقدام على أخذ أموال الناس باللسن والإبلاغ في الخصومة ، وهو إن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطناً في العقود والفسوخ ، لكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع ، والجواب عن هذين الجوابين : أن مثل هذه التأويلات لا شك أنها من قبيل صرف النصوص عن ظواهرها بلا صارف ، بل من التحريف الذي لا يفعله منصف ، فاتبع الحق وانصف — كذا في الحواشي الجديدة ، والتفصيل في الفتح (١٧٥/١٣)
والنيل (٢٣٤/٨) .

٥٤٢٥ — خ المظالم ١٥/٥/١٠٦ ، وتفسير البقرة ٣٧/٨/١٨٨ ، والأحكام ٣٤/١٣/١٨٠ ، م العلم ٢ = القدر ١٠ :
٢٠٥/٤ ، ت تفسير سورة البقرة ٣١٤/٥ ، حم : ٦/٥٥ ، ٦٣ ، ٢٠٥ — المزي : ١١/٤٥٦/١٦٢٤٨ .

عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » .

٣٤ — القضاء فيمن لم تكن له بينة (ت ٣٤)

٥٤٢٦ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا عبد الأعلى قال : ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي موسى أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في دابة ، ليس لواحد منهما بينة ، ففضى بها بينهما نصفين .

٣٥ — عظة الحاكم على اليمين (ت ٣٥)

٥٤٢٧ — أخبرنا علي بن سعيد بن مسروق قال : ثنا يحيى بن أبي زائدة ، عن نافع بن عمر ، عن ابن أبي مليكة قال : كانت جاريتان تخرزان بالطائف ، فخرجت إحدهما ويدها تدمى ، فزعمت أن صاحبها أصابها ، وأنكرت الأخرى ، فكتبت إلى ابن عباس في

قوله : « الألد الخصم » أي شديد الخصومة بالباطل — س .

وفي الفتح (١٠٦/٥) : الألد الشديد اللدد ، أي الجدال ، مشتق من اللديدين ، وهما صفحتا العتق ، والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوي — انتهى .

قوله : بينة ، كناية عن عدم رجحان أحدهما على الآخر ، بأن لا يكون في يد أحدهما ، أو يكون في يدهما جميعاً — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ والحديث أخرجه أبو داود ، وشرحه العلامة محمد شمس الحق رح شرحاً وافياً جديراً بالمراجعة ، فانظر العون (٣/٣٤٤ — ٣٤٦) .

قوله : تخرزان ، من خرز الخف ، من باب « نصر » — س .

قوله : تدمى ، كـ « ترضى » — س . دماء ودميا : خون آلوده كردید — منتهى .

قوله : فزعمت ، أي قالت وادعت — ح .

٥٤٢٦ — ضعيف ، د الأفضية ٢٢ : ٣٧/٤ ، ٣٨ ، ق الأحكام ١١ : ٧٨٠/٢ ، حم : ٤٠٣/٤ — المزي : ٦/٤٥٢ / ٩٠٨٨ .

٥٤٢٧ — خ الرهن ٦ : ١٤٥/٥ ، والشهادات ٢٠ : ٢٨٠/٥ ، وتفسير سورة آل عمران ٣ : ٢١٣/٨ ، م الأفضية ١ : ١٣٣٦/٣ ، د فيه ٢٣ : ٤٠/٤ ، ت الأحكام ١٢ : ٦٢٦/٣ ، ق فيه ٧ : ٧٧٨/٢ ، حم : ٢٥٣/١ ، ٢٨٨ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ : ٣٥٦ ، ٣٦٣ — المزي : ٥٧٩٢/٤٢/٥ .

ذلك ، فكتب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه ، ولو أن الناس أعطوا بدعواهم لادعى ناس أموال ناس ودماؤهم ، فادعها ، واتل عليها هذه الآية ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ﴾ . حتى ختم الآية ^١ فدعوتها ، فتلوت عليها ، فاعترفت بذلك وبلغه ذلك فسر .

٣٦ — كيف يستحلف الحاكم (ت ٣٦)

٥٤٢٨ — أخبرنا سوار بن عبد الله قال : ثنا مرحوم بن عبد العزيز ، عن أبي نعامة ، عن أبي عثمان النهدي ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال معاوية : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على حلقة — يعني من أصحابه — فقال : « ما أجلسكم ؟ » قالوا : جلسنا ندعو الله ، ونحمده على ما هدانا لدينه ، ومن علينا بك ، قال : « آله ما أجلسكم إلا ذلك ؟ » قالوا : آله ما أجلسنا إلا ذلك ، قال : « أما إنني لم استحلفكم تهمة لكم ، وإنما أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن الله عز وجل يباهي بكم الملائكة » .

قوله : سوار بن عبد الله ، بمفتوحة وشدة واو وآخره راء ، وثقة النسائي وابن حبان — من الخلاصة والمغني .

قوله : أبو نعامة ، بفتح نون ، اسمه عيسى بن سودة ، ثقة — مغني .

قوله : حلقة ، بسكون اللام — زهر . الحلقة مثل القصعة ، وهي الجماعة من الناس مستديرون — مجمع .

قوله : « آله » بهمزة ممدودة ، هي عوض من باء القسم — زهر . « آله » بالمد ، أي أنشدكم بالله ! والهمزة الممدودة عوض من حرف القسم — س .

قوله : « تهمة » بضم أوله وفتح الهاء وسكونها « فعلة » من الوهم ، والتاء بدل من الواو — كذا ذكره السيوطي — س .

قوله : « يباهي بكم الملائكة » أي فأردت أن أحقق بماذا كانت المباهاة ، فللاهتمام بتحقيق

٥٤٢٨ — م الدعوات = الذكر والدعاء : ٢٠٧٥/٤ ، ت الدعوات ٧ : ٤٦٠/٥ ، حم : ٩٢/٤ — المزي : ٨ / ١١٤١٦ / ٤٤٠ .

١ — الآية (٧٧) من سورة آل عمران وتامها ﴿ ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ﴾ — السلفي .

٥٤٢٩ — أخبرنا أحمد بن حفص قال : ثني أبي قال : حدثني إبراهيم بن طهمان ، عن موسى بن عقبة ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأى عيسى بن مريم عليه السلام رجلاً يسرق ، فقال له : أسرقت ؟ قال : لا ، والله الذي لا إله إلا هو ! قال عيسى عليه السلام : آمنت بالله ، وكذبت بصري » .

آخر كتاب آداب القاضي

ذلك الأمر والاشعار بتعظيمه استحلفتكم — س .

قوله : إبراهيم بن طهمان ، بمفتوحة وسكون ها وبنون ، أبو سعيد ، سكن نيسابور ، ثم بمكة ، ثقة يغرب ، تكلم فيه للإرجاء ، ويقال : رجع عنه — تقريب ومغني .

قوله : « آمنت بالله وكذبت بصري » في رواية « صدق الله وكذبت عيني » قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : هذا مشكل من جهة أن العين لا تكذب ، وإنما يكذب القلب بظنه ، والذي يطابق : صدقت أيها الرجل ! فإنه لم يعض الله في الواقعة خير ولا ذكر ، فكيف يصدق ؟ قال : والجواب أن إضافة الكذب إلى العين إضافة الفعل إلى سببه ، لأنها سبب لاعتقاد القلب ، وأما قوله : « صدق الله » فإشارة إلى إخبار الله تعالى بأنه حكم في الظاهر بما يظهر ، وفي الباطن بما يظنه ، وأن الظاهر إذا تبين خلافه ترك — زهر .

قوله : « آمنت بالله » أي بأمره أن الحالف يصدق إذا أمكن ذلك ، أو بأنه عظيم لا ينبغي حرمان من توسل باسمه إلى أمره — س .

قوله : « كذبت إلخ » أي حكمت وأظهرت خطأه — والله أعلم — س .

وفي الفتح (٤٨٩/٦ ، ٤٩٠) قوله : « آمنت بالله وكذبت عيني » أي صدقت من حلف بالله ، وكذبت ما ظهر لي من كون الأخذ المذكور سرقة ، فإنه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ماله فيه حق ، أو ما أذن له صاحبه في أخذه ، أو أخذه لقلبه وينظر فيه ، ولم يقصد الغضب والاستيلاء ، أو أن يكون رآه مدّ يده إلى الشيء فظن أنه تناوله ، فلما حلف له رجع عن ظنه — انتهى بتلخيص — والله أعلم .

٥٤٢٩ — خ الأنبياء ٤٨ : ٤٧٨/٦ ، م الفضائل ٤٠ : ١٨٣٨/٤ ، ق الكفارات ٤ : ٦٧٩/١ ، حم :

٣٨٣ ، ٣١٤/٢ — المزني : ١٠/١٠٢٧٤/٢٧٣ .

٥٠ — كتاب الاستعاذة

٥٤٣٠ — أخبرنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب قال : أخبرنا عمرو بن علي قال :

ثنا أبو عاصم قال : ثنا ابن أبي ذئب قال : حدثني أسيد بن أبي أسيد ، عن معاذ بن عبد الله ، عن أبيه قال : أصابنا طش وظلمة ، فانتظرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي بنا ، ثم ذكر كلاماً معناه : فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي بنا فقال : « قل » فقلت : ما أقول ؟ قال : « قل هو الله أحد » والمعوذتين ، حين تمسي ، وحين تصبح ثلاثاً ،

٥٠ — كتاب الاستعاذة

(أبوابه : ٦٤ ، أحاديثه : ١١٢)

قوله : كتاب الاستعاذة ، قال القاضي عياض : استعاذته صلى الله عليه وسلم من هذه الأمور التي قد عصم منها إنما هو ليلتزم خوف الله تعالى وإعظامه والافتقار إليه ، ولتقدي به الأمة ، وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه — زهر . قال في القاموس : المعوذ الالتجاء كالعياذ والمعاذ والمعادة والتعوذ والاستعاذة — ح . وانظر معنى الاستعاذة وحقيقتها في بدائع الفوائد (٢٠٠/٢ — ٢٠٢) .

قوله : أخبرنا إلخ ، هذه مقولة تلميذ المصنف ، وهو الإمام أبو بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني — رحمه الله .

قوله : أسيد ، بفتح الهمزة ، صدوق — تقريب .

قوله : طش ، بفتح طاء وتشديد شين معجمة ، المطر الضعيف — س .

قوله : قال : « قل هو الله أحد » جملة « قل هو الله أحد » أريد بها السورة المعهودة ، على أنها لفعل مقدر مثل قل ، أي قل هذه السورة المصدرة بقل هو الله أحد ، والمعوذتين عطف عليها — س . قوله : « المعوذتين » بكسر الواو ، المراد بهما « قل أعوذ برب الفلق » و — قل أعوذ برب الناس » السورتان — ح .

قوله : تمسي ، من الإساء — س .

قوله : « تصبح » من الإصباح ، ظرف الفعل المقدر — والله تعالى أعلم — س .

يكفيك كل شيء .

٥٤٣١ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرني حفص ابن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، عن معاذ بن عبد الله بن خبيب ، عن أبيه قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق مكة ، فأصبت خلوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدنوت منه ، فقال : « قل » فقلت : ما أقول ؟ قال : « قل » قلت : ما أقول ؟ قال : « قل أعوذ برب الفلق » حتى ختمها ، ثم قال : « قل أعوذ برب الناس » حتى ختمها ، ثم قال : « ما تعوذ الناس بأفضل منهما » .

٥٤٣٢ — أخبرنا محمد بن علي قال : حدثني القعني ، عن عبد العزيز ، عن عبد الله بن سليمان ، عن معاذ بن عبد الله بن خبيب ، عن أبيه ، عن عقبة بن عامر الجهني قال : بينا أنا أقود برسول الله صلى الله عليه وسلم راحلته في غزوة إذ قال : « يا عقبة ! قل » فاستمعت ، ثم قال : « يا عقبة ! قل » فاستمعت ، فقاها الثالثة ، فقلت : ما أقول ؟ فقال : « قل هو الله أحد » فقرأ السورة حتى ختمها ، ثم قرأ « قل أعوذ برب الفلق » وقرأت

قوله : يكفيك ، وفي نسخة : تكفيك .

قوله : « كل شيء » أي ما يتعلق بالتعوذ — والله أعلم .

قوله : معاذ بن عبد الله بن خبيب ، مصغراً ، الجهني ، صدوق ربما وهم ، وثقه أبو داود وابن معين — من الخلاصة وغيرها .

قوله : القعني ، بمفتوحة وسكون مهملة وفتح نون وبموحدة — نسبة إلى قعنب جد عبد الله ابن مسلمة — مغني .

قوله : فاستمعت ، أي توجهت لتلقا كلامه ذلك ، وما عرفت ما يريد — س .

قوله : وقرأت ، وفي بعض النسخ : فقرأت .

٥٤٣١ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٤٣٢ — صحيح ، د الصلاة ٣٥٤ ، ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، حم : ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ — ١٥٣ ، ١٥٩

— المزي : ٩٩٧٠/٣٢٢/٧ .

معه حتى ختمها ، ثم قرأ ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ وقرأت معه حتى ختمها ، ثم قال : « ما تعوذ بمثلهن أحد » .

٥٤٣٣ — أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم قال : ثنا خالد بن مخلد ، حدثني عبد الله بن سليمان الأسلمي ، عن معاذ بن عبد الله بن خبيب ، عن عقبة بن عامر الجهني قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قل » قلت : وما أقول ؟ قال : ﴿ قل هو الله أحد — قل أعوذ برب الفلق — قل أعوذ برب الناس ﴾ فقرأهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : « لم يتعوذ الناس بمثلهن — أو — لا يتعوذ الناس بمثلهن » .

٥٤٣٤ — أخبرنا محمود بن خالد قال : ثنا الوليد قال : ثنا أبو عمرو ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ، أخبرني أبو عبد الله ، أن ابن عباس الجهني أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « يا ابن عباس ! ألا أدلك — أو قال : ألا أخبرك — بأفضل ما يتعوذ به المتعوذون ؟ » قال : بلى يا رسول الله ! قال : ﴿ قل أعوذ برب الفلق — و — قل أعوذ برب الناس ﴾ هاتين السورتين .

٥٤٣٥ — أخبرني عمرو بن عثمان قال : ثنا بقية قال : ثنا بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن جبير بن نفير ، عن عقبة بن عامر قال : أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة شهباء ، فركبها وأخذ عقبة يقودها به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقبة : « اقرأ » قال : وما أقرأ ؟ يا رسول الله ! قال : اقرأ ﴿ قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ﴾ فأعادها عليّ حتى قرأتها ، فعرف أنني لم أفرح بها جداً ، قال : « لعلك تهاونت

قوله : بحير ، بكسر المهملة ، ابن سعد ، أبو خالد الحمصي ، وثقه النسائي — خلاصة .

قوله : شهباء ، أي بيضاء — س .

قوله : فعرف أنني لم أفرح بها جداً ، أي ما حصل لي السرور الكامل ، كأن القلب كان

٥٤٣٣ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٤٣٤ — صحيح ، تفرد به المصنف ، انظر حم : ١٤٤/٤ ، ١٥٣ — المزي : ١١/١٢٠/١٥٥٢٣ .

٥٤٣٥ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٤٣٢ — المزي : ٧/٣٠٥/٩٩١٦ .

بها ، فما قمت — يعني — بمثلها » .

٥٤٣٦ — أخبرنا موسى بن حزام الترمذي قال : أخبرنا أبو أسامة ، عن سفيان ، عن معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عقبة بن عامر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعوذتين ؟ قال عقبة : فأَمَّا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما في صلاة الغداة .

٥٤٣٧ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا معاوية ، عن العلاء ابن الحارث ، عن مكحول ، عن عقبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بهما في صلاة الصبح .

٥٤٣٨ — أخبرنا أحمد بن عمرو قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني معاوية بن صالح ، عن ابن الحارث — وهو العلاء — عن القاسم — مولى معاوية — ، عن عقبة بن عامر قال : كنت أقود برسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا عقبة ! ألا أعلمك خير سورتين قرئتا ؟ » فعلمني ﴿ قل أعوذ برب الفلق —

مشغولاً بما كان في الوقت من الظلمة وغيرها — فما ظهر في القلب السرور على أكمل وجه بذلك ، كما هو حال الحزين — والله أعلم — س .

قوله : موسى بن حزام ، بكسر أوله .

قوله : سأل — الحديث مخف

قوله فأَمَّا رسول الله

أنهما مع قلة حروفهما تقومان مقام السور ليفرح بهما ويعطيها غاية التعظيم — س .

قوله : « خير سورتين » أي بالنسبة إلى عد

سهولة حفظهما — من المرقاة .

قوله : « قرئتا » أي في باب الاستعاذة — س .

٥٤٣٦ — صحيح ، انظر رقم ٩٥٣ .

٥٤٣٧ — صحيح ، انظر رقم ٩٥٣ — المزي : ٩٩٧٢/٣٢٣/٧ .

٥٤٣٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٣٢ — المزي : ٩٩٤٦/٣١٤/٧ .

و — قل أعوذ برب الناس ﴿ فلم يرني سررت بهما جداً ، فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس ، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة التفت إليّ فقال : « يا عقبة ! كيف رأيت ؟ » .

٥٤٣٩ — أخبرني محمود بن خالد قال : ثنا الوليد قال : حدثني ابن جابر ، عن القاسم أبي عبد الرحمن ، عن عقبة بن عامر قال : بينا أقود برسول الله صلى الله عليه وسلم في نقب من تلك النقاب إذ قال : « ألا تركب ؟ يا عقبة ! » فأجللت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أركب مركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : « ألا تركب ؟ يا عقبة ! » فاشفقت أن يكون معصية ، فنزل وركبت هنيهة ، ونزلت ، وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : « ألا أعلمك سورتين من خير سورتين قرأ بهما الناس ؟ » فأقرأني ﴿ قل أعوذ برب الفلق — و — قل أعوذ برب الناس ﴾ ، فأقيمت الصلاة ، فتقدم فقرأ بهما ، ثم مر بي فقال : « كيف رأيت ؟ يا عقبة ! اقرأ بهما كل ما نمت وقمت » .

٥٤٤٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن عقبة بن عامر قال : كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا عقبة ! قل » فقلت : ماذا أقول ؟ يا رسول الله ! فسكت عني ، ثم قال : « يا عقبة ! قل » فقلت : ماذا أقول ؟ يا رسول الله ! فسكت عني ، فقلت : اللهم ! اردد عليّ ، فقال :

قوله : سررت ، على بناء الفاعل — س . وقال في القاموس : سره سروراً بالضم ، وسرى كبشري وكسرة ومسرة : أفرحه ، سر هو ، بالضم — ح .

قوله : نقب ، بفتح نون ، وحكى ضمها وسكون قاف ، الطريق بين الجبلين ، أو الفرجة بين الجبلين — قاله في المجمع ؛ جمعه أنقاب ونقاب — ذكره في القاموس — ح .

قوله : فأجللت ، أي عظمت ، فأشفقت ، أي خفت — س .

قوله : هنيهة ، بالتصغير ، أي زماناً قليلاً — س .

٥٤٣٩ — حسن الإسناد ، انظر رقم ٥٤٣٢ .

٥٤٤٠ — حسن صحيح ، انظر رقم ٥٤٣٢ — المزي : ٩٩٢٧/٣٠٧/٧ .

« يا عقبة ! قل » فقلت : ماذا أقول ؟ يا رسول الله ! فقال : ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ فقرأتها حتى أتيت على آخرها ، ثم قال : « قل » قلت : ماذا أقول ؟ يا رسول الله ! قال : ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ فقرأتها حتى أتيت على آخرها ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : « ما سألت سائلاً بمثلهما ، ولا استعاذ مستعيز بمثلهما » .

٥٤٤١ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي عمران أسلم ، عن عقبة بن عامر قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راكب ، فوضعت يدي على قدمه ، فقلت : أقرئني سورة هود ، أقرئني سورة يوسف ، فقال : « لن تقرأ شيئاً أبليغ عند الله عز وجل من ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ » .

٥٤٤٢ — أخبرنا محمد بن المنثني قال : ثنا يحيى قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا قيس ، عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنزل علي آيات لم ير مثلهن : ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ — إلى آخر السورة — و ﴿ قل أعوذ برب الناس ﴾ — إلى آخر السورة .

٥٤٤٣ — أخبرنا عمرو بن علي قال : حدثني بدل قال : ثنا شداد بن سعيد أبو طلحة قال : ثنا سعيد الجريري قال : ثنا أبو نضرة ، عن جابر بن عبد الله قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقرأ يا جابر » قلت : وماذا أقرأ ؟ بأبي أنت وأمي ! يا رسول الله ! قال : « اقرأ ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ — و — قل أعوذ برب الناس ﴾ » فقرأتها ، فقال : « اقرأ بهما ، ولن تقرأ بمثلهما » .

قوله : « أبليغ عند الله » أي أعظم في باب الاستعاذة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : بدل ، بفتحيتين ، ابن الخبر ، ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة — من التقريب .

قوله : سعيد الجريري ، بمضمومة وفتح راء أولى وكسر الثانية ، نسبة إلى جرير بن عباد ،

ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين — من المغني والتقريب .

٥٤٤١ — حسن صحيح ، انظر رقم ٩٥٤ .

٥٤٤٢ — حسن صحيح ، انظر رقم ٩٥٥ .

٥٤٤٣ — حسن صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٣١١١/٣٨٢/٢ .

١ — الاستعاذة من قلب لا يخشع

٥٤٤٤ — أخبرنا يزيد بن سنان قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن أبي سنان ، عن عبد الله بن أبي الهذيل ، عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من أربع : من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ودعاء لا يسمع ، ونفس لا تشبع .

٢ — الاستعاذة من فتنة الصدر

٥٤٤٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبيد الله قال : ثنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجبن ، والبخل ، وفتنة الصدر ، وعذاب القبر .

قوله : يزيد بن سنان ، بكسر مهملة وخفة نون أولى ، الفزاري البصري ، أبو خالد ، ثقة — من المغني والتقريب .

قوله : عبد الله بن أبي الهذيل ، بمضمومة وفتح ذال معجمة — من المغني .

قوله : من علم لا ينفع ، أي صاحبه ، فإن من العلم ما لا ينفع صاحبه ، بل يصير عليه حجة ، وفي استعاذته صلى الله عليه وسلم من هذه الأمور إظهار للعبودية ، وإعظام للرب تبارك وتعالى ، وأن العبد ينبغي له ملازمة الخوف ودوام الافتقار إلى جنبه تعالى ، وفيه حث للأمة على ذلك وتعليم لهم ، وإلا فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من هذه الأمور وفيه أن المنوع من السجع ما يكون عن قصد إليه ، وتكلف في تحصيله . وأما ما اتفق حصوله بسبب قوة السليقة وفصاحة اللسان فبمعزل عن ذلك — س .

قوله : ونفس لا تشبع ، أي حريصة على الدنيا لا تشبع منها ، وأما الحرص على العلم والخير فمحمود مطلوب ، قال تعالى : ﴿ وقل رب زدني علما ﴾ — والله تعالى أعلم — س .

قوله : الجبن ، هو ضد الشجاعة — س .

قوله : فتنة الصدر ، قيل : هو أن يموت غير نائب ، والظاهر العموم ، ويساعده المقام — س . قال في اللغات : هي ما ينطوي عليه من الأخلاق المذمومة والعقائد الباطلة — ح .

٥٤٤٤ — صحيح ، ت الدعوات ٦٨ : ٥١٩/٥ ، حم : ١٦٧/٢ ، ١٩٨ — المزي : ٨٨٤٦/٣٥٠/٦ .

٥٤٤٥ — ضعيف ، د الصلاة ٣٦٧ : ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، ق الدعاء ٣ : ١٢٦٣/٢ ، حم : ٥٤/١ ، ويأتي بأرقام

٥٤٨٢ ، ٥٤٩٩ ، وفي اليوم والليلة ٥٣ : رقم ١٣٤ — المزي : ١٠٦١٧/٩٥/٨ .

٣ — الاستعاذة من سر السمع والبصر

٥٤٤٦ — أخبرنا الحسين بن إسحاق قال : ثنا أبو نعيم قال : ثنا سعد بن أوس قال : حدثني بلال بن يحيى ، أن شتير بن شكل أخبره ، عن أبيه شكل بن حميد : قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا نبي الله ! علمني تعوذاً أتعوذ به ؟ فأخذ بيدي ثم قال : « قل : أعوذ بك من شر سمعي ، وشر بصري ، وشر لساني ، وشر قلبي ، وشر مني » قال : حتى حفظتها ، قال سعد : والمني ماء .

٤ — الاستعاذة من الجبن

٥٤٤٧ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن عبد الملك بن عمير قال : سمعت مصعب بن سعد ، عن أبيه قال : كان يعلمنا حمساً ، كان يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهن ويقولهن : « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » .

قوله : شتير ، بضم شين المعجمة ، وفتح المثناة فوق ، ابن شكل ، بفتحين ، أو إسكان الكاف — س .
قوله : « وشر مني » هو المني المشهور بمعنى الماء المعروف ، كما أشار إليه المصنف مضافاً إلى باء المتكلم — س .

قوله : « من أن أرد » كذا على بناء المفعول ، من الرد ، وأرذل العمر ردينه ، وهو ما ينقص فيه القوى الظاهرة والباطنة ، فيصير كالطفل — س .
قوله : « أرذل العمر » أي آخره في حال الكبر والعجز والخوف ، والأرذل من كل شيء : الرديء منه — زهر .

٥٤٤٦ — صحيح ، د الصلاة ٣٦٧ / ٢ : ١٩٣ / ٢ ، ت الدعوات ٧٥ : ٥٢٣ / ٥ ، حم : ٤٢٩ / ٣ ، ويأتي بأرقام ٥٤٥٧ ، ٥٤٥٨ ، ٥٤٥٩ ، ٥٤٨٦ — المزي : ٤٨٤٧ / ١٥٦ / ٤ .

٥٤٤٧ — خ الجهاد ٢٥ : ٣٥ / ٦ ، ٣٦ ، والدعوات ٣٧ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥٦ : ١١ / ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، ت فيه ١١٤ ، ١٢٤ : ٥٦٢ / ٥ ، حم : ١ / ١٨٣ ، ١٨٦ ، ويأتي بأرقام ٥٤٤٩ ، ٥٤٨٠ ، ٥٤٩٨ — المزي : ٣٩٣٢ / ٣١٧ / ٣ .

٥ — الاستعاذة من البخل

٥٤٤٨ — أخبرنا محمد بن عبد العزيز قال : ثنا الفضل بن موسى ، عن زكريا ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن مسعود قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ من خمس : من البخل ، والجبن ، وسوء العمر ، وفتنة الصدر ، وعذاب القبر .

٥٤٤٩ — أخبرنا يحيى بن محمد قال : ثنا حبان بن هلال قال : ثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن عمرو بن ميمون الأودي قال : كان سعد يعلم بنيه هؤلاء الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان ، ويقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أورد إلى أردل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر » فحدثت بها مصعباً فصدق .

٥٤٥٠ — أخبرنا محمد بن المنثى ، عن معاذ بن هشام قال : ثنا أبي ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من العجز ، والكسل ، والبخل ، والمهرم ، وعذاب القبر ، وفتنة الحيا والممات » .

قوله : ابن مسعود ، وفي بعض النسخ : أبي مسعود ، وهو خطأ .

قوله : حبان ، بالفتح ، ابن هلال ، أبو حبيب . قال ابن سعد : كان ثقة ثباتاً حجة مأموناً — خلاصة .

قوله : الأودي ، بمفتوحة فواو ساكنة فذال مهملة ، منسوب إلى أود بن صعب — مغني .

قوله : فحدثت ، لعله من مقولة عبد الملك بن عمير ، ومصعب هو ابن سعد بن أبي وقاص

أحد العشرة المبشرة ، وهو الذي يعلم بنيه هؤلاء الكلمات ، ومصعب منهم — ح .

قوله : « والهرم » بفتحين ، أقصى الكبر — س .

قوله : « وفتنة المحيا » مفعول من الحياة ، فهو مقصور ، لا ممدود — س .

٥٤٤٨ — ضعيف ، المؤلف في عمل اليوم والليلة ٥٣ : رقم ١٣٣ — المزي : ٩٤٩٠/١٢١/٧ .

٥٤٤٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٧ — المزي : ٣٩١٠/٣٠٧/٣ .

٥٤٥٠ — خ الجهاد ٢٥ : ٣٦/٦ ، وتفسير سورة النحل ١ : ٣٨٧/٨ ، ٣٨٨ ، والدعوات ٣٨ — ٤٢ : ١١/١٧٦ ، ١٧٩ ،

م الذكرة ١٥ : ٤/٢٠٧٩ ، ٢٠٨٠ ، الصلاة ٣٦٧ : ٢/١٨٩ ، والحروف ٤ : ٤/٣٨١ ، الدعوات ٧١ : ٥/

٥٢١ ، ٥٢٠ ، حم : ٣/١١٣ ، ١١٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٣١ ، ويأتي برقم ٥٤٦١ — المزي : ١٣٩٠/٣٥٦/١ .

٦ — الاستعاذة من الهم

٥٤٥١ — أخبرنا علي بن المنذر، عن ابن فضيل قال : ثنا محمد بن إسحاق ، عن المنهال بن عمرو ، عن أنس بن مالك قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات لا يدعهن ، كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الهم ، والحزن ، والعجز ، والكسل والبخل ، والجبن ، وغلبة الرجال » .

٥٤٥٢ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جوير، عن محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس بن مالك قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات لا يدعهن « اللهم ! إني أعوذ بك من الهم ، والحزن ، والعجز ، والكسل ، والبخل ، والجبن ، والدين ، وغلبة الرجال » .

قال [الإمام '] أبو عبد الرحمن : هذا الصواب ، وحديث ابن فضيل خطأ .

قوله : « الهم والحزن » بفتحتين ، وبضم فسكون ، مثل رشد ورشد ، قيل : الفرق بينهما أن الحزن على ما وقع ، والهم فيما يتوقع ، وكثير منهم يجعلونه من باب التكرير والتأكيد ، وكثيراً ما يجي مثل هذا التأكيد بالعطف مراعاة لتغاير اللفظ — س .

قوله : « والعجز » هو ضد القدرة — زهر .

قوله : « والكسل » هو التثاقل عن الأمر ضد الجلادة — زهر .

قوله : « والبخل » هو ضد الكرم — زهر .

قوله : خطأ ، يعني ذكر المنهال بن ابن إسحاق وأنس خطأ ، والصواب رواية ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو ، قال في الميزان : المنهال بن عمرو الكوفي لا يحفظ له سماع من الصحابة ، وإنما روايته عن التابعين الكبار — انتهى ؛ وراجع ترجمته في التهذيب — (٣١٩/١٠) .

٥٤٥١ — صحيح بما قبله وبما بعده ، تفرد به المؤلف ، وانظر ما بعده — المزي : ١٦٠٦/٤١١/١ .

٥٤٥٢ — غ الدعوات ٤٠ : ١٧٨/١١ ، الصلاة ٣٦٧ : ١٨٩/٢ ، الدعوات ٧١ : ٥٢٠/٥ ، حم :

٢٤٠/٣ ، ويأتي برقم ٥٤٧٨ ، ٥٥٠٥ — المزي : ١١١٥/٢٩٣/١ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٥٤٥٣ — أخبرنا حميد بن مسعدة قال : ثنا بشر، عن حميد قال : قال أنس : كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو « اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل ، والهزم ، والجبن ، والبخل ، وفتنة الدجال ، وعذاب القبر » .

٥٤٥٤ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال : ثنا المعتمر، عن أبيه ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والهزم ، والبخل ، والجبن ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والممات » .

٧ — الاستعاذة من الحزن

٥٤٥٥ — أخبرنا أبو حاتم السجستاني قال : ثنا عبد الله بن رجاء قال : حدثني سعيد بن سلمة قال : حدثني عمرو بن أبي عمرو — مولى المطلب — ، عن عبد الله بن المطلب ، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا قال : « اللهم ! إني أعوذ بك من الهم ، والحزن ، والعجز والكسل ، والبخل ، والجبن ، وضلع الدين ، وغلبة الرجال » .

قوله : عبد الله بن المطلب ، عن أنس ، لا يعرف ، تفرد بالرواية عنه عمرو بن أبي عمرو — انتهى ميزان الاعتدال — ؛ وفي التهذيب (٣٥/٦) : روى له النسائي في الاستعاذة من الهم والحزن ، وعنه ابن أبي عمرو — كذا وقع في رواية ابن حيوية ، وفي رواية ابن السني « عمرو ، عن أنس » وهو أشبه بالصواب ، قلت : سبب الخطأ أن في الإسناد « عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، عن أنس » فوقع عنده (أي ابن حيوية) « مولى المطلب » عن عبد الله بن المطلب — انتهى .

قوله : « ضلع الدين » بفتحيتين والضاد معجمة ، بمعنى الثقل والشدة — س .

قوله : « الدين » بفتح الدال هو الرواية ، أي ثقل الدين وشدته ، ولو كسرت الدال لم يبعد من حيث المعنى لكن يبعد من حيث الرواية تحريفاً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « وغلبة الرجال » قال الكرماني : هي عبارة عن الهرج والمرج ، وقال في موضع آخر : هو تسلط الرجال واستيلاؤهم هرجاً ومرجاً ، وذلك كغلبة العوام ، قال : وهذا الدعاء من جوامع الكلم — ز .

٥٤٥٣ — صحيح الإسناد ، حم : ٢٠١/٣ ، ٢٣٥ — المزني : ٦٠٦/١٧٩/١ .

٥٤٥٤ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٤٥٠ — المزني : ٨٧٣/٢٢٩/١ .

٥٤٥٥ — صحيح بما تقدم ، انظر رقم ٥٤٥٢ — المزني : ٩٧٦/٢٦٣/١ .

قال أبو عبد الرحمن : سعيد بن سلمة شيخ ضعيف ، وإنما أخرجه للزيادة في الحديث .

٨ — باب الاستعاذة من المغرم والمأثم

٥٤٥٦ — أخبرنا محمد بن عثمان بن أبي صفوان قال : حدثني سلمة بن سعيد بن عطية — وكان خير أهل زمانه — قال : ثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما يتعوذ من المغرم والمأثم ، قلت : يا رسول الله ! ما أكثر ما تتعوذ من المغرم ! قال : « إنه

قوله : للزيادة في الحديث ، أي لزيادة لفظ « ضلع » في روايته — كذا في الحواشي الجديدة ؛ ولفظ « ضلع » جاء في رواية سليمان بن بلال ، عن عمرو ، عند البخاري في الدعوات (١٧٨/١١) فيحتمل أن المراد بالزيادة زيادة « عبد الله بن المطلب » في السند ، وقد عرفت أن الصواب : عن عمرو ، عن أنس — والله أعلم .

قوله : أكثر ما يتعوذ من المغرم والمأثم ، الظاهر أن « أكثر » صيغة التفضيل وهو بالرفع مبتدأ مضاف إلى ما بعده « وما » في قوله : « ما يتعوذ » مصدرية والجار والمجرور خبر المبتدأ ، والجملة خبر « كان » والتقدير : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر تعوذه كان من المغرم والمأثم ، ولأزمه أنه لا يستعيز من شيء قدر ما يستعيز منهما ، ويمكن أن يكون « أكثر » صيغة ماض من الإكثار ، أي أنه قد أكثر التعوذ من المغرم والمأثم ، ولأزمه أنه يستعيز منهما كثيرا ، ولا يلزم أن يكون تعوذه منهما أكثر من تعوذه من الأشياء الأخر ، قيل : والمغرم مصدر وضع موضع الاسم ، يريد مغرم الذنوب والمعاصي ، وقيل المغرم كالغرم وهو الدين ، قلت : والثاني هو الموافق لآخر الحديث ، ثم قال : والمراد ما استدين به فيما يكره ، أو فيما يجوز ثم عجز عن أدائه ، أما فيما يحتاج ويقدر على أدائه فلا يستعاذ منه ، قلت : الموافق للحديث هو الدين المفضي إلى المعصية بواسطة العجز عن الأداء — س .

قوله : والمأثم ، أي أمر يَأْثِمُ به المرء ، أو هو الإثم وضعاً للمصدر موضع الاسم — مجمع .
قوله : ما أكثر ما تتعوذ ، بفتح الراء على التعجب ، وما في « ما تتعوذ » مصدرية ، كأنها تعجبت لأجل أن الدين يكرهه من يحب التوسع في الدنيا ، ولا يرضى بضيق الحال ، وليس ذاك من صفات الرجال — س .

من غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف .

٩ — الاستعاذة من شر السمع والبصر

٥٤٥٧ — أخبرنا الحسين بن إسحاق قال : أخبرنا أبو نعيم قال : حدثنا سعد بن أوس قال : ثني بلال بن يحيى ، أن شتير بن شكل أخبره ، عن أبيه شكل بن حميد قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا نبي الله ! علمني تعوذاً أتعوذ به ، فأخذ بيدي ثم قال : « قل أعوذ بك من شر سمعي ، وشر بصري ، وشر لساني ، وشر قلبي ، وشر مني » قال : حتى حفظتها ، قال سعد : والمني ماؤه .

خالفه وكيع في لفظه

١٠ — الاستعاذة من شر البصر

٥٤٥٨ — أخبرني عبيد بن وكيع بن الجراح قال : ثنا أبي ، عن سعد بن أوس ، عن بلال بن يحيى ، عن شتير بن شكل بن حميد ، عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ! علمني الدعاء أنتفع به ، قال : « قل اللهم ! عافني من شر سمعي ، وبصري ، ولساني ، وقلبي ، ومن شر مني » يعني ذكره .

١١ — الاستعاذة من الكسل

٥٤٥٩ — أخبرنا محمد بن المثني ، عن خالد قال : ثنا حميد قال : سئل أنس —

قوله : « من غرم » بكسر راء ، وحاصل الجواب : أن الاستعاذة منه ليس يحب التوسع ، وإنما هو لأجل ما يفضي إليه الدين من الخلل في الدين — س .

قوله : خالفه وكيع ، الضمير المنصوب يرجع إلى أبي نعيم ، شريك وكيع في روايتهما عن سعد بن أوس — ح .

قوله : في لفظه ، أي لفظ الحديث ، أو لفظ أبي نعيم أو لفظ وكيع في رواية الحديث — ح .

قوله : عبيد ، مصغراً ، ابن وكيع ، لا بأس به — تقريب .

٥٤٥٧ ، ٥٤٥٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٦ .

٥٤٥٩ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٤٥٣ — المزي : ٦٤٤/١٨٥/١ .

وهو ابن مالك — عن عذاب القبر وعن الدجال ؛ قال : كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل والهرم ، والجبن والبخل ، وفتنة الدجال ، وعذاب القبر » .

١٢ — الاستعاذة من العجز

٥٤٦٠ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا محاضر قال : ثنا عاصم الأحول ، عن عبد الله بن الحارث ، عن زيد بن أرقم قال : لا أعلمكم إلا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا ، يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والبخل والجبن ، والهرم ، وعذاب القبر ، اللهم ! آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها . اللهم ! إني أعوذ بك من قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، وعلم لا ينفع ، ودعوة لا يستجاب لها » .

٥٤٦١ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا معاذ بن هشام قال : حدثني أبي ، عن قتادة ، عن أنس أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم ! إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والبخل والجبن ، والهرم وعذاب القبر ، وفتنة الحيا والممات » .

قوله : كان نبي الله — الحديث ، أخرجه أيضاً مسلم في صحيحه ، قال النووي في شرحه (٢٨/١٧) : الكسل عدم انبعاث النفس للخير ، وقلة الرغبة مع إمكانه ، وأما العجز فعدم القدرة عليه ، وقيل : هو ترك ما يجب فعله والتسوية به — ح .

قوله : « أنت وليها ومولاها » الولي المحب والناصر ، والمولى المالك والرب والناصر والمنعم والمحب — ذكره في القاموس — ح .

قوله : « وعلم لا ينفع » أي علم لا أعمل به ، ولا أعلم الناس ولا يهذب الأخلاق والأقوال والأفعال ، أو علم لا يحتاج إليه في الدين ، ولا في تعلمه إذن شرعي — قاله الطيبي — مرقاة .

٥٤٦٠ — م الذكر ١٨ : ٢٠٨٨/٤ ، حم : ٣٧١/٤ ، ويأتي برقم ٥٥٤٠ — المزني : ٣٦٦٨/١٩٥/٣ .

٥٤٦١ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٥٠ .

١٣ — الاستعاذة من الذلة

٥٤٦٢ — أخبرنا أبو عاصم خشيش بن أصرم قال : ثنا حبان قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الفقر ، وأعوذ بك من القلة والذلة ، وأعوذ بك أن أظلم أو أظلم » .

خالفه الأوزاعي

٥٤٦٣ — قال : أخبرني محمود بن خالد قال : حدثني الوليد ، عن أبي عمرو — هو الأوزاعي — قال : حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال : حدثني جعفر بن عياض قال : حدثني أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من الفقر ، والقلة ، والذلة ، وأن تظلم أو تظلم » .

٥٤٦٤ — أخبرنا أحمد بن نصر قال : ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن إسحاق ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه

قوله : خشيش ، مصغراً ، ثقة حافظ — من التقريب .

قوله : « الذلة » بكسر الذال ، كالقلة ، وكل ذلك مما ينبغي للإنسان الاستعاذة منه لإفضائه كثيراً إلى الخلل في الدين — س .

قوله : خالفه ، أي خالف الأوزاعي حماداً في شيخ إسحاق ، فذكر أن شيخه في هذه الرواية هو جعفر بن عياض ، وحماد بن سلمة ذكر شيخه سعيد بن يسار ، وخالف أيضاً في أن روى الحديث قولياً ، وحماد فعلياً — والله سبحانه وتعالى أعلم — ح .

٥٤٦٢ — صحيح ، د الصلاة ٣٦٧ : ١٩٠/٢ — ١٩١ ، حم : ٣٠٥/٢ ، ٣٢٥ ، ٣٥٤ ، ويأتي برقم

٥٤٦٤ — المزني : ١٣٣٨٥/٧٧/١٠ .

٥٤٦٣ — ضعيف ، ق الدعاء ٣ : ١٢٦٣/٢ ، حم : ٤٥٠/٢ ، ويأتي برقم ٥٤٦٥ و ٥٤٦٦ — المزني :

١٢٢٣٥/٣١٢/٩ .

٥٤٦٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٦٢ .

وسلم كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من القلة ، والفقر ، والذلة ، وأعوذ بك أن أظلم أو أظلم » .

١٤ — الاستعاذة من القلة

٥٤٦٥ — أخبرنا محمود بن خالد قال : ثنا عمر — يعني ابن عبد الواحد — ، عن الأوزاعي ، حدثني إسحاق بن عبد الله قال : حدثني جعفر بن عياض قال : حدثني أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من الفقر ، ومن القلة ، والذلة ، وأن أظلم أو أظلم » .

١٥ — الاستعاذة من الفقر

٥٤٦٦ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : ثنا ابن وهب قال : حدثني موسى ابن شيبه ، عن الأوزاعي ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال : حدثني جعفر بن عياض ، أن أبا هريرة حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعوذوا بالله من الفقر ، والقلة ، والذلة ، وأن تظلم أو تظلم » .

٥٤٦٧ — أخبرنا محمد بن المشني قال : ثنا ابن أبي عدي قال : ثنا عثمان — يعني الشحام — قال : ثنا مسلم — يعني ابن أبي بكرة — أنه كان سمع والده يقول في دبر الصلاة : اللهم ! إني أعوذ بك من الكفر والفقر ، وعذاب القبر ، فجعلت أدعو بهن فقال : يا بني ! أنى علمت هؤلاء الكلمات ؟ قلت : يا أبت ! سمعتك تدعو بهن في دبر الصلاة ، فأخذتهن عنك ، قال : فالزمهن يا بني ! فإن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهن في دبر الصلاة .

قوله : الشحام ، بمفتوحة وشدة مهملة — مغني .

قوله : أنى ، أي من أين علمت — ح .

٥٤٦٥ ، ٥٤٦٦ — ضعيف ، انظر رقم ٥٤٦٣ .

٥٤٦٧ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ١٣٤٨ .

١٦ — الاستعاذة من شر فتنة القبر

٥٤٦٨ — أخبرنا محمد بن عبد الله قال : ثنا أبو أسامة قال : ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما يدعو بهؤلاء الكلمات : « اللهم ! إني أعوذ بك من فتنة النار ، وعذاب النار ، وفتنة القبر ، وعذاب القبر ، وشر فتنة المسيح الدجال ، وشر فتنة الفقر ، وشر فتنة الغنى ، اللهم ! اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد ، وأنق قلبي من الخطايا ، كما أنقى الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل والهرم والمأثم والمغرم » .

١٧ — الاستعاذة من نفس لا تشبع

٥٤٦٩ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أخيه عباد

قوله : « من فتنة النار » أي فتنة تؤدي إلى النار ، لئلا يتكرر ، ويحتمل أن يراد بفتنة النار سؤال الحزنة على سبيل التوبيخ ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ كلما ألقى فيها فوج ﴾ الآية — مرقاة .
قوله : « وعذاب النار » أي من أن أكون من أهل النار ، وهم الكفار ، فإنهم هم المعذبون ، وأما الموحدون فإنهم مؤدبون ومهذبون بالنار ، لا معذبون بها — مرقاة .

قوله : « وفتنة القبر » هي سؤال الملكين — كذا في الفتح (١٧٧/١١) .

قوله : « وعذاب القبر » وهو ضرب من لم يوفق للجواب بمقامع من حديد وغيره من العذاب ، والمراد بالقبر البرزخ ، والتعبير به للغالب ، أو كل ما استقر أجزاؤه فيه فهو قبره — مرقاة .

قوله : « وشر فتنة الغنى » هو بالكسر والقصر ، اليسار — س .

قوله : « والبرد » بفتحين ، أي طهرني من الذنوب بأنواع المغفرة كما تطهر هذه الأشياء المتطهرة من الدنس — مرقاة .

قوله : « أنق » وفي بعض النسخ : « نق » .

٥٤٦٨ — خ الدعوات ٣٩ ، ٤٤ — ٤٦ : ١٧٦/١١ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، م الذكر ١٤ : ٢٠٧٨/٤ ، ت الدعوات

٧٧ : ٥٢٥/٥ ، ق الدعاء ٣ : ١٢٦٢/٢ ، حم : ٥٧/٦ ، ٢٠٧ ، ويأتي برقم ٥٤٧٩ — المزي : ١٢/

١٦٨٥٦/١٣٩ .

٥٤٦٩ — صحيح ، د الصلاة ٣٦٧ : ١٩٢/٢ ، ق المقدمة ٢٣ : ٩٢/١ ، والدعاء ٢ : ١٢٦١/٢ ، حم : ٣٤٠/٢ =

ابن أبي سعيد ، أنه سمع أبا هريرة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الأربع : من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعاء لا يسمع » .

١٨ — الاستعاذة من الجوع

٥٤٧٠ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : أخبرنا ابن إدريس ، عن ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الجوع ، فإنه ينس الضجيع ، وأعوذ بك من الخيانة فإنه ينس البطانة » .

١٩ — الاستعاذة من الخيانة

٥٤٧١ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : ثنا عبد الله بن إدريس قال : ثنا ابن عجلان ، — وذكر آخر — ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الجوع ، فإنه ينس الضجيع ، ومن الخيانة فإنها ينس البطانة » .

قوله : « ينس الضجيع » ضجيعك ، بفتح فكسر : من ينم في فراشك ، أي ينس صاحب الجوع الذي يمنعك من وظائف العبادات ، ويشوش الدماغ ، ويثير الأفكار الفاسدة والخيالات الباطلة ، والبطانة ، بكسر باء موحدة ، هي ضد الظهارة ، وأصلها في الثوب ، فأتسع فيما يستبطن من أمره — س .

قوله : « فإنه » وفي بعض النسخ : « فإنها » .

قوله : وذكر إلخ ، لعله مقولة محمد بن المثنى ، والضمير المرفوع يرجع إلى عبد الله بن إدريس ، يعني أن عبد الله بن إدريس ذكر شيخاً آخر مع ابن عجلان — والله أعلم .

= ٣٦٥ ، ٤٥١ ، ويأتي برقم ٥٥٣٨ و ٥٥٣٩ — المزي : ١٣٥٤٩/١٢٩/١٠ .

٥٤٧٠ — حسن صحيح ، د الصلاة ٣٦٧ : ١٩١/٢ ، ق الأطعمة ٥٣ : ١١١٣/٢ — المزي : ٤٩٣/٩/

. ١٣٠٤٠ .

٥٤٧١ — حسن صحيح ، انظر ما قبله .

٢٠ — الاستعاذة من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق

٥٤٧٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا خلف ، عن حفص ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهذه الدعوات : « اللهم ! إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ، ودعاء لا يسمع ، ونفس لا تشبع » ثم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من هؤلاء الأربع » .

٥٤٧٣ — أخبرنا عمرو بن عثمان قال : ثنا بقية قال : ثنا ضبارة ، عن دويد بن نافع قال : قال أبو صالح : قال أبو هريرة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو : « اللهم ! إني أعوذ بك من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق » .

٢١ — الاستعاذة من المغرم

٥٤٧٤ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا بقية قال : حدثني أبو سلمة سليمان بن سليم الحمصي قال : حدثني الزهري ، عن عروة — هو ابن الزبير — ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر التعوذ من المغرم والمأثم ، فقليل له : يا رسول الله ! إنك تكثر التعوذ من المغرم والمأثم ؟ فقال : « إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف » .

٢٢ — الاستعاذة من الدين

٥٤٧٥ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : ثنا أبي قال : ثنا حيوة —

قوله : ضبارة ، بضم أوله وفتح الموحدة ، ابن عبد الله ، وثقه ابن حبان — من الخلاصة .
قوله : دويد ، بضم أولى دالين مهملتين بينهما واو ، قال ابن حبان : مستقيم الحديث — من المغني والخلاصة .

٥٤٧٢ — صحيح ، تفرد به المؤلف ، انظر حم : ١٩٢/٣ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣ — المزي : ١/١٧٠/٥٥٢ .

٥٤٧٣ — ضعيف ، د الصلاة ٣٦٧ : ١٩١/٢ — المزي : ٩/٣٤٢/١٢٣١٤ .

٥٤٧٤ — صحيح ، انظر رقم ١٣١٠ — المزي : ١٢/٤١/١٦٤٥٨ .

٥٤٧٥ — ضعيف ، تفرد به المؤلف ، انظر حم : ٣/٣٨ ، ويأتي برقم ٥٤٨٧ — المزي : ٣/٣٦١/٤٠٦٤ .

وذكر آخر — قال : أخبرنا سالم بن غيلان التجيبي ، أنه سمع دراجاً أبا السمح ، أنه سمع أبا الهيثم ، أنه سمع أبا سعيد يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أعوذ بالله من الكفر والدين » قال رجل : يا رسول الله ! أتعدل الدين بالكفر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم » .

٥٤٧٦ — أخبرنا محمد بن بشار ، حدثني عبد الله بن يزيد المقرئ قال : ثنا حيوة ، عن دراج أبي السمح ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعوذ بالله من الكفر والدين » فقال رجل : تعدل الدين بالكفر ؟ قال : « نعم » .

٢٣ — الاستعاذة من غلبة الدين

٥٤٧٧ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : أخبرنا ابن وهب قال : حدثني حبيب بن عبد الله قال : حدثني أبو عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهؤلاء الكلمات : « اللهم ! إني أعوذ بك من

قوله : التجيبي ، بمضمومة — ويجوز فتحها — وكسر جيم وسكون مشاة تحت فموحدة وبشدة ياء في الآخر ، منسوب إلى تميم بن ثوبان — مغني .

قوله : دراجاً ، بتشديد الراء وآخره جيم ، ابن سمعان أبو السمح ، بمهملتين الأولى مفتوحة والميم ساكنة ، قيل : اسمه عبد الرحمن ، ودراج لقبه ، صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعيف — تق .
قوله : أتعدل الدين بالكفر ؟ قال : « نعم » أراد الرجل أن قرانهما في الذكر يقتضي قوة المناسبة بينهما في المضرة ، بحيث أن كلاً منهما يساوي الآخر ، فهل الدين بلغ هذا المبلغ حتى استحق أن يجعل عديلاً للكفر ، ويذكر قريباً معه في الذكر ، فأجاب بأنه كذلك ، كيف وهو يمنع دخول الجنة كالكفر ، نعم هو دائم ، ومنع الدين إلى غاية الأداء — والله تعالى أعلم — س . وفي بعض النسخ : « أعدل » .

قوله : حبيب ، بضم أوله ويابين من تحت الأولى مفتوحة ، صدوق بهم — تقريب .

قوله : الحبلي ، بضم المهملة والموحدة ، هو عبد الله بن يزيد ، ثقة — من التقريب .

٥٤٧٦ — ضعيف ، انظر ما قبله .

٥٤٧٧ — صحيح ، حم : ١٧٣/٢ ، ويأتي برقم ٥٤٨٩ و ٥٤٩٠ — المزني : ٨٨٦٦/٣٥٤/٦ .

غلبة الدين ، وغلبة العدو ، وشماتة الأعداء » .

٢٤ — الاستعاذة من ضلع الدين

٥٤٧٨ — أخبرنا أحمد بن حرب قال : ثنا القاسم — وهو ابن يزيد الجرمي — ،

عن عبد العزيز ، أخبرني عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الهم ، والحزن ، والكسل ، والجبن ، والبخل ، وضلع الدين ، وغلبة الرجال » .

٢٥ — الاستعاذة من شر فتنة الغناء

٥٤٧٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن هشام بن عروة ،

عن أبيه ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وفتنة النار ، وفتنة القبر ، وعذاب القبر ، وشر فتنة مسيح الدجال ، وشر فتنة الغناء ، وشر فتنة الفقر ، اللهم ! اغسل خطاياي بماء الثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل والهرم ، والمفرم والمأثم » .

٢٦ — الاستعاذة من فتنة الدنيا

٥٤٨٠ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة عن عبد

الملك بن عمير قال : سمعت مصعب بن سعد قال : كان سعد يعلمه هؤلاء الكلمات ويرويهن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك

قوله : « شماتة الأعداء » أي فرحتهم بمصائبه — س .

قوله : الجرمي ، بمفتوحة وسكون راء ، نسبة إلى جرم بن ريان — من المغني .

٥٤٧٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٥٢ .

٥٤٧٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٦٨ — الزبي : ١٦٧٨٠/١٢٥/١٢ .

٥٤٨٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٧ .

من الجبن ، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وعذاب القبر .»

٥٤٨١ — أخبرنا هلال بن العلاء ، ثنا أبي قال : ثنا عبيد الله ، عن إسرائيل ، عن عبد الملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون الأودي قالا : كان سعد يعلم بني هذيل الكلمات كما يعلم الكتب الغلمان ، ويقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن [في ١] دبر كل صلاة : « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وعذاب القبر .»

٥٤٨٢ — أخبرنا أحمد بن فضالة ، عن عبيد الله قال : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجبن والبخل ، وسوء العمر ، وفتنة الصدر ، وعذاب القبر .

٥٤٨٣ — أخبرنا سليمان بن سلم البلخي — هو أبو داود المصاحفي — قال : أخبرنا النضر قال : أخبرنا يونس ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من خمس : « اللهم ! إني أعوذ بك من الجبن ، والبخل ، وسوء العمر ، وفتنة الصدر ، وعذاب القبر .»

٥٤٨٤ — أخبرني هلال بن العلاء قال : ثنا حسين قال : ثنا زهير قال ثنا أبو إسحاق ، عن عمرو بن ميمون قال : حدثني أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن رسول

قوله : سليمان بن سلم ، بإسكان اللام ، ابن سابق ، وثقه النسائي — من الخلاصة .

٥٤٨١ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٧ .

٥٤٨٢ ، ٥٤٨٣ — ضعيف ، انظر رقم ٥٤٤٥ .

٥٤٨٤ — ضعيف ، تفرد به المؤلف .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الشح والجبن ، وفتنة الصدر ، وعذاب القبر .

٥٤٨٥ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا أبو داود ، عن سفيان ، عن أبي

إسحاق ، عن عمرو بن ميمون قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ — مرسل .

٢٧ — الاستعاذة من شر الذكر

٥٤٨٦ — أخبرني عبيد بن وكيع قال : ثنا أبي ، عن سعد بن أوس ، عن بلال

ابن يحيى ، عن شتير بن شكل بن حميد ، عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ! علمني دعاء
أنتفع به ؟ قال : « قل : اللهم ! عافني من شر سمعي ، وبصري ، ولساني ، وقلبي ، وشر
منى » يعني ذكره .

٢٨ — الاستعاذة من شر الكفر

٥٤٨٧ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : ثنا ابن وهب قال : أخبرنا سالم

ابن غيلان ، عن دراج أبي السمح ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الكفر والفقر » فقال
رجل : ويعذلان ؟ قال : « نعم » .

٢٩ — الاستعاذة من الضلال

٥٤٨٨ — أخبرنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير ، عن منصور ، عن الشعبي ،

قوله : الشح ، مثلثة ، البخل والحرص — قاموس .

قوله : مرسل ، لسقوط الصحابي فيه ، فإن عمرو بن ميمون تابعي — ح .

قوله : أحمد بن عمرو بن السرح ، بمهمات ، الثانية ساكنة ، قال أبو حاتم : لا بأس به —

من الخلاصة .

٥٤٨٥ — مرسل ، تفرد به المؤلف .

٥٤٨٦ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٦ .

٥٤٨٧ — ضعيف ، انظر رقم ٥٤٧٥ .

٥٤٨٨ — صحيح ، د الأدب ١١٢ : ٣٢٧/٥ ، ت الدعوات ٣٥ : ٤٩٠/٥ ، ق الدعاء ١٨ : ١٢٧٨/٢ ، =

عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال : « بسم الله رب أعوذ بك من أن أزل أو أضل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل ، أو يجهل علي » .

٣٠ — الاستعاذة من غلبة العدو

٥٤٨٩ — أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح قال : حدثني ابن وهب قال : أخبرني حبي بن عبد الله قال : حدثني أبو عبد الرحمن الحلي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهؤلاء الكلمات « اللهم ! إني أعوذ بك من غلبة الدين ، وغلبة العدو ، وشماتة الأعداء » .

٣١ — الاستعاذة من شماتة الأعداء

٥٤٩٠ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب قال : قال حبي : حدثني أبو عبد الرحمن الحلي ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو بهؤلاء الكلمات « اللهم ! إني أعوذ بك من غلبة الدين ، وشماتة الأعداء » .

٣٢ — الاستعاذة من الهرم

٥٤٩١ — أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن قال : ثنا حماد بن مسعدة ، عن هارون بن إبراهيم ، عن محمد ، عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم

قوله : « أن أزل » بفتح أوله وكسر الزاي ، من الزلل ، وروى بالذال ، من الذل — زهر .
قوله : « أو أضل » بفتح أوله وكسر الضاد ، وفي رواية ، « أعوذ بك أن أزل أو أضل ، أو أضل أو أضل » الأول فيهما مبني للفاعل ، والثاني للمفعول ، وهو المناسب بقوله بعده « أو أظلم ، أو أظلم ، أو أجهل علي » ، فإن الأول فيهما مبني للفاعل والثاني للمفعول ، ويقدر في « أجهل » : على أحد ، يوازن قوله في الثاني « على » والمراد بالجهل هنا (سقط في الأصل) كذا — زهر .

= حم : ٣٠٦/٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، وبأني برقم ٥٥٤١ — المزني : ١٨١٦٨/١٣/١٣ .

٥٤٨٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٧٧ .

٥٤٩٠ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٤٧٧ .

٥٤٩١ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزني : ٩٧٦٨/٢٣٩/٧ .

كان يدعو بهذه الدعوات: « اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل، والهزم، والجبن، والعجز، ومن فتنة الحيا والممات » .

٥٤٩٢ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن شعيب، عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل، والهزم، والمغم، والمائم، وأعوذ بك من شر المسيح الدجال، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من عذاب النار »

٣٣ — الاستعاذة من سوء القضاء

٥٤٩٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا سفيان، عن سمي، عن أبي صالح — إن شاء الله —، عن أبي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يعوذ من هذه الثلاثة: من درك الشقاء، وشماتة الأعداء، وسوء القضاء، وجهد البلاء .
قال سفيان: هو ثلاثة فذكرت أربعة لأنني لا أحفظ الواحد الذي ليس فيه .

٣٤ — الاستعاذة من درك الشقاء

٥٤٩٤ — أخبرنا قتيبة قال: ثنا سفيان، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي

قوله: « من درك الشقاء » الدرك بفتحين، وحكى سكون الثاني: اللحاق، والشقاء، بالفتح والمد، الشدة، أي من لحاق الشدة، وقال السيوطي: والمراد بالشقاء سوء الحاقمة، نعوذ بالله منه — س .
قوله: « شماتة الأعداء » هو الحزن بفرح عدوه بما يحزنه — زهر .

قوله: « وسوء القضاء » قال الكرماني: هو بمعنى المفضي، إذ حكم الله من حيث هو حكمه كله حسن، لا سوء فيه، قالوا في تعريف القضاء والقدر: القضاء هو الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر هو الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل في الإنزال قال تعالى: ﴿ وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم ﴾ — س .

٥٤٩٢ — حسن، تفرد به المؤلف، انظر حم: ١٨٥/٢، ١٨٦ — المزي: ٨٨١٨/٣٤٢/٦ .

٥٤٩٣ — خ الدعوات ٢٨: ١٤٨/١١، والقدر ١٣: ٥١٣/١١، م الذكر ١٦: ٢٠٨٠/٤، حم: ٢٤٦/٢ —

المزي: ١٢٥٥٧/٣٨٥/٩ .

٥٤٩٤ — صحيح، انظر ما قبله .

هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيز من سوء القضاء ، وشماتة الأعداء ، ودرك الشقاء ، وجهد البلاء .

٣٥ — الاستعاذة من الجنون

٥٤٩٥ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا أبو داود قال : ثنا همام ، عن قتادة ، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الجنون ، والجذام ، والبرص ، وسى الأسقام » .

٣٦ — الاستعاذة من عين الجان

٥٤٩٦ — أخبرنا هلال بن العلاء قال : ثنا سعيد بن سليمان قال : ثنا عباد ، عن

قوله : « وجهد البلاء » بفتح الجيم ، أي شدة البلاء ، قال السيوطي : هي الحالة التي يختار الموت عليها ، أي لو خیر بين الموت وبين تلك الحالة لأحب أن يموت ، تمرزاً عن تلك الحالة ، وقيل : هو قلة المال وكثرة العيال ، قال الكرمانى : هذه الكلمة جامعة لأن المكروه إما أن يلاحظ من جهة المبدأ ، وهو سوء القضاء ، أو من جهة المعاد وهو درك الشقاء ، أو من جهة المعاش ، وهو إما من جهة غيره ، وهو شماتة الأعداء ، أو من جهة نفسه ، وهو جهد البلاء ، نعوذ بالله من ذلك — انتهى ؛ وأنت خير بأنه لا مقابلة على ما ذكره بين سوء القضاء وغيره ، بل غيره كالتفصيل لجزئياته ، فالمقابلة ينبغي أن تعتبر باعتبار أن مجموع الثلاثة الأخيرة بمنزلة القدر ، فكأنه قال : من سوء القضاء والقدر ، لكن أقيم أهم أقسام سوء القدر مقامه ، بقي أن المقضي من حيث القضاء أزلي ، فأى فائدة في الاستعاذة منه ، والظاهر أن المراد صرف المعلق منه فإنه قد يكون معلقاً ، والتحقيق أن الدعاء مطلوب لكونه عبادة وطاعة ، ولا حاجة لنا في ذلك إلى أن نعرف الفائدة المترتبة عليه ، سوى ما ذكرنا — س .

قوله : « وسى الأسقام » هي ما يكون سبباً لعب وفساد عضو ونحو ذلك — س . يشبه أن يكون استعاذته من هذه الأسقام لأنها عاهات تفسد الخلقة ، وتبقى الشين ، وبعضها يؤثر في العقل ، وليست كسائر الأمراض التي إنما هي أعراض لاتدوم كالحمى والصداع ، وسائر الأمراض التي لا تجري مجرى العاهات ، وإنما هي كفارات ، وليست بعقوبات — الخطابي ٢٩٧/١ .

٥٤٩٥ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزى : ١٤٢٤/٣٦٣/١ .

٥٤٩٦ — صحيح ، ت الطب ١٦ : ٣٩٥/٤ ، ق فيه ٣٣ : ١١٦١/٢ — المزى : ٤٣٢٧/٤٥٨/٣ .

الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من عين الجان ، وعين الإنس . فلما نزلت المعوذتان أخذ بهما وترك ما سوى ذلك .

٣٧ — الاستعاذة من سوء الكبر

٥٤٩٧ — أخبرنا موسى بن عبد الرحمن قال : ثنا حسين ، عن زائدة ، عن حميد ، عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ بهؤلاء الكلمات ، كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الكسل ، والهزم ، والجن ، والبخل ، وسوء الكبر ، وفتنة الدجال ، وعذاب القبر » .

٣٨ — الاستعاذة من أرذل العمر

٥٤٩٨ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا خالد ، عن شعبة ، عن عبد الملك ابن عمير قال : سمعت مصعب بن سعد ، عن أبيه قال : كان يعلمنا خمساً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بهن ويقولهن : « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجن ، وأعوذ بك من أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من عذاب القبر » .

٣٩ — الاستعاذة من سوء العمر

٥٤٩٩ — أخبرنا عمران بن بكار قال : ثنا أحمد بن خالد قال : ثنا يونس ، عن

قوله : الجريري ، هو سعيد بن إياس الجريري ، بضم الجيم ومهملتين ، أبو مسعود البصري ، قال ابن معين — ثقة — كذا في الخلاصة .

قوله : المعوذتان ، بكسر الواو — س .

قوله : سوء الكبر ، بكسر الكاف وفتح الباء ، أي كبر السن ، وهو قريب من الهرم ، وجعله بسكون الباء بمعنى التكبر بعيد ، لكون كله سيئاً — والله تعالى أعلم — س .

٥٤٩٧ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٦١/١٨٧/١ .

٥٤٩٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٤٧ .

٥٤٩٩ — ضعيف ، انظر رقم ٥٤٤٥ .

أبي إسحاق — يعني أباه — ، عن عمرو بن ميمون قال : حججت مع عمر فسمعتة يقول بجمع : ألا إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من خمس : « اللهم ! إني أعوذ بك من البخل والجبن ، وأعوذ بك من سوء العمر ، وأعوذ بك من فتنة الصدر ، وأعوذ بك من عذاب القبر » .

٤٠ — الاستعاذة من الحور بعد الكور

٥٥٠٠ — أخبرنا أزهر بن جميل قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا شعبة ، عن عاصم ، عن عبد الله بن سرجس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر قال : « اللهم ! إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، والحور بعد الكور ،

قوله : بجمع ، هو المزدلفة ، ويستعمل بلا لام — ذكره في القاموس — ح .

قوله : عبد الله بن سرجس ، بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة ، المزني ، صحابي سكن البصرة — تقريب .

قوله : « وعشاء السفر » بفتح واو وسكون عين مهملة ومثلثة ومد ، أي شدته ومشقته — س .

قوله : « وكآبة المنقلب » بفتح كاف وهمزة ممدودة أو ساكنة ، كرافة ورآفة ، في القاموس :

هي الغم وسوء الحال والانكسار من حزن ، والمنقلب مصدر بمعنى الانقلاب ، أو اسم مكان ؛ قال الخطابي : معناه أن يتقلب إلى أهله كثيراً حزناً لعدم قضاء حاجته ، أو إصابة آفة له ، أو يجدهم مرضى ، أو مات منهم بعضهم — س .

وقال السيوطي ، هي تغير النفس من حزن ونحوه ، والمنقلب ، بفتح اللام المرجع — انتهى .

قوله : « والحور بعد الكور » روى بالنون وبالراء ، قال الترمذي : وكلاهما له وجه ، قال :

ويقال : الرجوع من الإيمان إلى الكفر ، ومن الطاعة إلى المعصية ، ومعناه الرجوع من شيء إلى شيء من الشر ، هذا كلام الترمذي ، وكذا قال غيره من العلماء : معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة والزيادة إلى النقص ، قالوا : ورواية الراء مأخوذة من تكرير العمامة ، وهي لفها وجمعها ، ورواية النون

٥٥٠٠ — م المناسك ٧٥ : ٩٧٩/٢ ، ت الدعوات ٤٢ : ٤٩٨/٥ ، ق الدعاء ٢٠ : ١٢٧٩/٢ ، حم :

٨٢/٥ ، ٨٣ — المزني : ٥٣٢٠/٣٤٩/٤ .

ودعوة المظلوم ، وسوء المنظر في الأهل والمال » .

٥٥٠١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا جرير ، عن عاصم ، عن عبد الله ابن سرجس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر قال : « اللهم ! إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، والخور بعد الكور ، ودعوة المظلوم ، وسوء المنظر في الأهل والمال والولد » .

٤١ — الاستعاذة من دعوة المظلوم

٥٥٠٢ — أخبرنا يوسف بن حماد قال : ثنا بشر بن منصور ، عن عاصم ، عن عبد الله بن سرجس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر يتعوذ من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، والخور بعد الكور ، ودعوة المظلوم ، وسوء المنظر .

٤٢ — الاستعاذة من كآبة المنقلب

٥٥٠٣ — أخبرنا محمد بن عمر بن علي بن مقدم قال : ثنا ابن أبي عدي ، عن

مأخوذة من الكون مصدر « كان : يكون كوناً » إذا وجد واستقر — زهر .

وقال السندي : الكور لف العمامة والخور نقضها ، والمراد الاستعاذة من نقصان بعد الزيادة ، أو من الشتات بعد الانتظام ، أي من فساد الأمور بعد صلاحها ، وقيل : من الرجوع عن الجماعة بعد الكون فيهم ، وروى « بعد الكون » بنون أي الرجوع من الحالة المستحسنة بعد أن كان عليها ، قيل : هو مصدر « كان » تامة أي من التغير بعد الثبات — انتهى .

قوله : « ودعوة المظلوم » استعاذة من الظلم ، فإنه يترتب عليه دعوة المظلوم ، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب — س .

قوله : « وسوء المنظر » بالطاء ، أي المرأى — ز . هو كل منظر يعقب النظر اليه سوء — س .

قوله : محمد بن عمر بن علي بن مقدم ، كمحمد وثقه النسائي ، وقال ابن أبي حاتم :

٥٥٠١ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٥٠٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٠٠ .

٥٥٠٣ — صحيح ، د الجهاد ٧٩ : ٧٤ / ٣ ، ت الدعوات ٤٢ : ٤٩٧ / ٥ ، حم : ٤٠١ / ٢ ، ٤٣٣ — المزي : ١٠ /

١٤٨٩٢ / ٤٣٩ .

شعبة ، عن عبد الله بن بشر الخثعمي ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فركب راحلته ، قال : بإصبعه — ومد شعبة بأصبعه — قال : « اللهم ! أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال ، اللهم ! إني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب » .

٤٣ — الاستعاذة من جار السوء

٥٥٠٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يحيى قال : ثنا محمد بن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من جار السوء في دار المقام ، فإن جار البادي يتحول عنك » .

٤٤ — الاستعاذة من غلبة الرجال

٥٥٠٥ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا عمرو بن أبي عمرو ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : « الشمس لنا غلاماً من غلمانكم يخدمني » فخرج بي أبو طلحة يردفني وراءه ، فكنت أخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما نزل ، فكنت أسمعه يكثر أن يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك

صدوق — من المغني وغيره .

قوله : راحلته ، هي البعير القوي على الأسفار والأحمال ، ويستوي فيه الذكر وغيره ، وهاذه للمبالغة ، وهي ما يختاره الرجل لركبه ورحله ، على النجابة وتمام الخلق وحسن النظر — مجمع .

قوله : « الخليفة » أي الكافي — س .

قوله : « من جار السوء » السوء ، بالضم ، البلاء والشر ، وبالفتح بمعنى النعت ، للدائرة ، وإن كانت مضافة إليه كقولك رجل سوء ، وههنا بالضم أحسن — من المجمع وغيره .

قوله : « في دار المقام » بضم الميم ، أي دار الإقامة — س .

٥٥٠٤ — حسن صحيح ، حم : ٣٤٦/٢ — المزي : ٩/٤٩٧/٩٤١٣٠٥٤ .

٥٥٠٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٥٢ .

من الهرم والحزن ، والعجز ، والكسل ، والبخل ، والجبن ، وضلع الدين ، وغلبة الرجال .

٤٥ — الاستعاذة من فتنة الدجال

٥٥٠٦ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ، عن يحيى ، عن عمرة ، عن عائشة أن

النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيذ بالله من عذاب القبر ، ومن فتنة الدجال ، قال :
وقال : « إنكم تفتنون في قبوركم » .

٤٦ — الاستعاذة من عذاب جهنم وشر المسيح الدجال

٥٥٠٧ — أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم ،

عن موسى بن عقبة ، أخبرني أبو الزناد ، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، عن أبي هريرة
أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعوذ بالله من عذاب جهنم ، وأعوذ بالله من
عذاب القبر ، وأعوذ بالله من شر المسيح الدجال ، وأعوذ بالله من شر فتنة الحيا والممات » .

٥٥٠٨ — أخبرنا يحيى بن درست قال : ثنا إسماعيل قال : ثنا يحيى بن أبي كثير ،

قوله : « الهرم » كذا في النسخ التي بأيدينا ، والمناسب أن يكون الهرم قرين الحزن ، كما في
عامة الروايات ، قال العارف ابن القيم في الزاد (١٣٢/٣) : قد تضمن الحديث الاستعاذة من ثمانية أشياء ،
كل اثنين منها قرينان مزدوجان ، فالهرم والحزن أخوان ، والعجز والكسل أخوان ، والجبن والبخل أخوان ،
وضلع الدين وغلبة الرجال أخوان ، فإن المكروه المؤلم إذا ورد على القلب فإما أن يكون سببه أمراً ما
ضياً ، فيوجب له الحزن ، وإن كان أمراً متوقفاً في المستقبل أوجب الهرم ، وتغلف العبد عن مصالحه ،
وتقويتها عليه أن يكون من عدم القدرة ، وهو العجز ، أو من عدم الإرادة وهو الكسل ، وحسب خيره
ونفعه عن نفسه ، وبني جنسه إما أن يكون منع نفعه ببدنه فهو الجبن أو بماله فهو البخل ، وقهر الناس له
إما بحق فهو ضلع الدين ، أو باطل فهو غلبة الرجال ، فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل شر — انتهى .
قوله : ابن درست ، بضم المهملتين الأولين وسكون المهملة ، الهاشمي ، أبو زكريا ، ثقة —
من الخلاصة والتقريب .

٥٥٠٦ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٢٠٦٧ .

٥٥٠٧ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٢٠٦٢ — المزي : ١٣٩١٤/٢٠٧/١٠ .

٥٥٠٨ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٢٠٦٢ .

أن أبا سلمة حدثه ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من عذاب النار ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات ، وأعوذ بك من شر المسيح الدجال » .

٤٧ — الاستعاذة من شر شياطين الإنس

٥٥٠٩ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا جعفر بن عون قال : حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله ، عن أبي عمر ، عن عبيد بن خشخاش ، عن أبي ذر قال : دخلت المسجد ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، فجئت فجلست إليه ، فقال : « يا أبا ذر ! تعوذ بالله [من شر شياطين الجن والإنس] قلت : أو للإنس شياطين ؟ قال : « نعم » .

٤٨ — الاستعاذة من فتنة المحيا

٥٥١٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا سفيان ومالك قالا : ثنا أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عوذوا بالله من عذاب القبر ، وعوذوا بالله من فتنة الحيا والممات ، عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال » .

٥٥١١ — أخبرنا عبد الرحمن بن محمد قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة قال :

قوله : أبو سلمة ، وفي بعض النسخ : « أبو أسامة » وهو خطأ .

قوله : عبيد بن خشخاش ، بمعجمات ، وقيل : بمهمات ، لين — تقريب .

قوله : « عوذوا » من العوذ ، وهو الالتجاء كالعياذ والمعاذ والمعاذة والتعوذ والاستعاذة —

كذا في القاموس ، من باب « نصر » — ح .

قوله : « من فتنة المحيا » فتنة الحيا الابتلاء مع عدم الصبر ، والوقوع في الآفات ، والإصرار على الفساد ، وفتنة الممات سؤال منكر ونكير مع الحيرة وعذاب القبر والأهوال — مجمع .

٥٥٠٩ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٠/٩ ، ١١٩٦٨ .

٥٥١٠ — م المساجد ٢٥ = الصلاة ٧٨ : ٤١٣/١ ، ويأتي بأرقام ٥٥١١ ، ٥٥١٣ ، ٥٥١٥ ، ٥٥١٨ ، ٥٥٢٠ ،

وانظر ما تقدم برقم ٢٠٦٢ — المزي : ١٣٦٨٨/١٦٩/١٠ و ١٣٨٥٩/١٩٨ .

٥٥١١ — صحيح ، انظر ما قبله .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

أخبرني يعلى ابن عطاء قال : سمعت أبا علقمة يحدث ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من خمس ، يقول : « عوذوا بالله من عذاب القبر ، ومن عذاب جهنم ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن شر المسيح الدجال » .

٥٥١٢ — أخبرنا محمد بن بشار، عن محمد — وذكر كلمة معناها — ، حدثنا شعبة ، عن يعلى بن عطاء قال : سمعت أبا علقمة الهاشمي قال : سمعت أبا هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، وكان يتعوذ من عذاب القبر ، وعذاب جهنم ، وفتنة الأحياء والأموات ، وفتنة المسيح الدجال » .

٥٥١٣ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا أبو الوليد قال : ثنا أبو عوانة ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي علقمة ، حدثني أبو هريرة من فيه إلى في قال : وقال — يعني — النبي صلى الله عليه وسلم : « استعيذوا بالله من خمس : من عذاب جهنم ، وعذاب القبر ، وفتنة الحيا والممات ، وفتنة المسيح الدجال » .

٤٩ — الاستعاذة من فتنة الممات

٥٥١٤ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ، عن أبي الزبير ، عن طاؤس ، عن عبد الله بن

قوله : عن محمد ، هو محمد بن جعفر الملقب بفندر ، أفاده الشيخ حسين ، وقوله : « ذكر كلمة » إلخ مقولة محمد بن بشار ، وضمير الفاعل يرجع إلى محمد — والله أعلم .

قوله : « وفتنة الأحياء والأموات » هما بفتح الهمزة جمع حي ، وميت ، أي من الفتنة التي تلحق الأحياء والأموات — س .

قوله : « وفتنة الحيا والممات » فتنة الحيا ما يعرض في حياته من الابتلاء بالدنيا والشهوات والجهالات ، وفتنة الممات ما يفتن عند الموت في أمر الخاتمة ، نعوذ بالله — أو فتنة القبر المرتب عليه — كذا في الجمع ، وقد تقدم بعضه قبل — ح .

٥٥١٢ — م المساجد ٢٥ = الصلاة ٧٨ : ٤١٣/١ ، والإمارة ٨ : ١٤٦٦/٣ — المزني : ١٥٤٤٩/٨٧/١١ .

٥٥١٣ — صحيح ، انظر رقم ٥٥١٠ .

٥٥١٤ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٦٥ .

عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلم السورة من القرآن « قولوا : « اللهم ! إنا نعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات » .

٥٥١٥ — أخبرنا محمد بن ميمون ، عن سفيان ، عن عمرو ، عن طاؤس ، عن أبي هريرة ؛ وأبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عوذوا بالله عز وجل من عذاب الله ، عوذوا بالله من فتنة الحيا والممات ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المسيح الدجال » .

٥٠ — الاستعاذة من عذاب القبر

٥٥١٦ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو يقول في دعائه : « اللهم ! إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات » .

٥١ — الاستعاذة من فتنة القبر

٥٥١٧ — أخبرنا أبو عاصم قال : ثنا القاسم بن كثير المقرئ ، عن الليث بن سعيد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سليمان بن يسار ، أنه سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه : « اللهم ! إني أعوذ بك من فتنة القبر ، وفتنة

قوله : وأبي الزناد ، عطف على عمرو ، فإن سفيان روى هذا الحديث عن عمرو ، وأبي الزناد — ح .

قوله : المقرئ ، ذكر الداني أنه كان من متصدي القراء بمصر — كذا في التهذيب .

٥٥١٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٥١٠ — المزي : ١٣٥٣٠/١٢٢/١٠ و ١٣٦٨٨/١٦٩ .

٥٥١٦ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٦٢ .

٥٥١٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٦٢ — المزي : ١٣٤٧٩/١٠٥/١٠ .

الدجال ، وفتنة الحيا والممات » .

قال أبو عبد الرحمن : هذا خطأ ، والصواب سليمان بن سنان .

٥٢ — الاستعاذة من عذاب الله

٥٥١٨ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ،

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عوذوا بالله من عذاب الله ، عوذوا بالله من عذاب القبر ، عوذوا بالله من فتنة الحيا والممات ، عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال » .

٥٣ — الاستعاذة من عذاب جهنم

٥٥١٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو عامر العقدي قال : ثنا

شعبة ، عن بديل بن ميسرة ، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ من عذاب جهنم ، وعذاب القبر ، والمسيح الدجال .

٥٤ — الاستعاذة من عذاب النار

٥٥٢٠ — أخبرنا محمود بن خالد قال : ثنا الوليد قال : ثنا أبو عمرو ، عن يحيى

أنه حدثه قال : أخبرني أبو سلمة قال : حدثني أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من عذاب النار ، وعذاب القبر ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن

قوله : هذا خطأ ، أي الذي روى هذا الحديث عن أبي هريرة هو سليمان بن سنان ، كما

سأنتي في باب الاستعاذة من حر النار (برقم ٥٥٢٢) لا سليمان بن يسار ، فذكر سليمان بن يسار فيه خطأ — ح .

قوله : العقدي ، بعين وقاف مفتوحين ودال مهملة — مغني .

قوله : بديل ، بموحدة مضمونة وفتح مهملة وسكون تحية ، ابن ميسرة ، بمفتوحين وسكون

ياء وفتح سين مهملة وبراء ، وثقه جماعة — من المغني والخلاصة .

٥٥١٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٥١٠ .

٥٥١٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٥١٢ — المزي : ١٣٥٦٥/١٣٥/١٠ .

٥٥٢٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٥١٠ — المزي : ١٥٣٨٨/٧٣/١١ .

شر المسيح الدجال .»

٥٥ - الاستعاذة من حر النار

٥٥٢١ - أخبرنا أحمد بن حفص قال : حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم ، عن سفيان بن سعيد ، عن أبي حسان ، عن جسة ، عن عائشة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ! رب جبرائيل وميكائيل ورب إسرافيل ، أعوذ بك من حر النار وعذاب القبر » .

٥٥٢٢ - أخبرنا عمرو بن سواد قال : ثنا ابن وهب قال : ثنا عمرو بن الحارث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سليمان بن سنان المزني ، أنه سمع أبا هريرة يقول : سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول في صلاته : « اللهم ! إني أعوذ بك من فتنة القبر ، ومن فتنة الدجال ، ومن فتنة الحيا والممات ، ومن حر جهنم » . قال أبو عبد الرحمن : هذا الصواب .

٥٥٢٣ - أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق ، عن بريد بن أبي مريم ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل الله الجنة ثلاث مرات قالت الجنة : اللهم ! أدخله الجنة ، ومن استجار من النار ثلاث مرات قالت النار : اللهم ! أجره من النار » .

قوله : جسة ، بمفتوحة وسكون مهملة ، بنت دجاجة ، ولقها العجلي ، المغني والخلاصة .
قوله : هذا الصواب ، أي كون الراوي عن أبي هريرة سليمان بن سنان هو الصواب ، لا ابن يسار كما سبق في باب الاستعاذة من فتنة القبر (برقم ٥٥١٧) .

٥٥٢١ - صحيح ، انظر رقم ١٣٤٦ - المزني : ١٢ / ٣٨٨ / ١٧٨٣٠ .

٥٥٢٢ - صحيح ، انظر رقم ٢٠٦٢ - المزني : ١٠ / ١٠٥ / ١٣٤٧٩ .

٥٥٢٣ - صحيح ، ت الجنة ٢٧ : ٤ / ٧٠٠ ، ق الزهد ٣٩ : ٢ / ١٤٥٣ ، حم : ٣ / ٢٠٨ - المزني : ١ / ٢٤٣ / ٩٩ .

٥٦ — الاستعاذة من شر ما صنع

وذكر الاختلاف على عبد الله بن بريدة فيه

٥٥٢٤ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا يزيد — وهو ابن زريع —

قال : ثنا حسين المعلم ، عن عبد الله بن بريدة ، عن بشير بن كعب ، عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن سيد الاستغفار أن يقول العبد : اللهم ! أنت ربي لا إله إلا أنت ، خلقتني ، وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ،

قوله : ذكر الاختلاف إلخ ، لم يذكر المصنف الإمام هذا الاختلاف ههنا ، بل ذكر رواية واحدة ، ولعله ذكره في كبراه كما يفهم من الفتح (٩٩/١١) قال الحافظ : قد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن (ابن ؟) بريدة ، ولكنهما لم يذكرنا بشير بن كعب ، بل قالوا : عن ابن بريدة ، عن شداد ، أخرجه النسائي (يعني في الكبرى) وخالفهم الوليد بن ثعلبة ، فقال : عن ابن بريدة عن أبيه ، أخرجه الأربعة إلا الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث ، قال النسائي (يعني الكبرى) : حسين المعلم أثبت من الوليد ، وأعلم بعبد الله بن بريدة ، وحديثه أولى بالصواب — ... وكان من صححه جوز أن يكون عن عبد الله بن بريدة على الوجهين — اهـ .

قوله : عن بشير بن كعب ، بضم الموحدة وفتح المعجمة — زهر .

قوله : « إن سيد الاستغفار » في رواية « أفضل الاستغفار » أي الأكثر ثواباً بالمستغفر به من المستغفر بغيره — زهر .

وقال السندي : أي أكثر ثواباً لقائله من بين جنس الاستغفار ، ووجه كونه كذلك مما لا يعرف بالعقل ، وإنما هو أمر مفوض إلى الذي قرر الثواب على الأعمال — انتهى .

قوله : « على عهدك » على الشهادة بالتوحيد التي جرى بها الميثاق والعهد — س .

قال الخطابي : أي أنا على ما عاهدتك عليه ووعدتك من الإيمان وإخلاص الطاعة لك ، ويحتمل أن يكون معناه : أني مقيم على ما عاهدت إلى من أمرك ، وأنتك منعز وعدك في المثوبة بالأجر ، واشترطه الاستطاعة في ذلك ، معناه الاعتراف بالعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى — زهر .

٥٥٢٤ — خ الدعوات ٢ ، ١٦ : ٩٧/١١ ، ٩٨ ، ١٣٠ ، حم : ١٢٢/٤ ، ١٢٥ ، والمؤلف في عمل اليوم والليلة ١٠ ، ١٥٢ ، ١٨٩ : أرقام ١٩ ، ٤٦٤ ، ٥٨٠ — الزبي : ٤٨١٥/١٤٠/٤ .

ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بذنبي ، وأبوء لك بنعمتك عليّ ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فإن قالها حين يصبح موقناً بها فمات دخل الجنة ، وإن قالها حين يمسي موقناً بها دخل الجنة .

خالفه الوليد بن ثعلبة

٥٧ — الاستعاذة من شر ما عمل ، وذكر الاختلاف على هلال

٥٥٢٥ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى ، عن ابن وهب قال : أخبرني موسى بن

قوله : « ووعدك » بالثواب للمؤمنين على لسان الرسل — س .

قوله : « أبوء » أي أعترف — س . قال الخطابي : يريد الاعتراف به ، ويقال : باء فلان بذنبه ، إذا احتمله كرهاً لا يستطيع دفعه عن نفسه — زهر .

قوله : « دخل الجنة » أي ابتداء ، وإلا فكل مؤمن يدخل الجنة بإيمانه ، وهذا فضل من الله تعالى — س . قال الكرماني : فإن قلت : المؤمن وإن لم يقلها يدخل الجنة ؟ قلت : المراد أنه يدخلها ابتداء من غير دخول النار ، ولأن الغالب أن المؤمن بحقيقتها المؤمن بمضمونها لا يعصى الله تعالى ، أو لأن الله تعالى يعفو عنه ببركة هذا الاستغفار ، فإن قلت : فما الحكمة في كونه أفضل الاستغفارات ؟ قلت : هذا وأمثاله من التعبدات — والله أعلم بذلك ؛ لكن لا شك أن فيه ذكر الله بأكمل الأوصاف ، وذكر نفسه بأنقص الحالات ، وهو أقصى غاية التضرع ، ونهاية الاستكانة لمن لا يستحقها إلا هو ، أما الأول فلما فيه من الاعتراف بوجود الصانع ، وتوحيده الذي هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال ، والاعتراف بالصفات السبعة التي هي الصفات الوجودية المسماة بصفات الإكرام ، وهي القدرة اللازمة من الخلق الملزومة للإرادة والعلم والحياة والخامسة الكلام اللازم من الوعد والسمع والبصر اللازمان من المغفرة ، إذ المغفرة للمسموع وللمبصر لا يتصور إلا بعد السماع والإبصار ، وأما الثاني فلما فيه أيضاً من الاعتراف بالعبودية ، وبالذنوب في مقابلة النعمة التي تقتضي نقيضها ، وهو الشكر — زهر .

قوله : خالفه إلخ ، أي حسناً ، فرواه عن ابن بريدة ، عن أبيه ، ورواية الوليد هذه أخرجه ابن ماجه (١٢٧٤/٢) — والله تعالى أعلم .

قوله : والاختلاف على هلال ، فروى عبدة ، عنه عن عائشة ، بلا واسطة بينهما ، وروى

شبهة ، عن الأوزاعي ، عن عبدة بن أبي لبابة ، أن ابن يساف حدثه ، أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : ما كان أكثر ما يدعو به رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته ؟ قالت : كان أكثر ما كان يدعو به « اللهم ! إني أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل [بعد '] » .

٥٥٢٦ — أخبرني عمران بن بكار ، ثنا أبو المغيرة ، ثنا الأوزاعي ، حدثني عبدة ، ثني ابن يساف قال : سألت عائشة : ما كان أكثر ما كان يدعو به النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : كان أكثر دعائه أن يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل بعد » .

٥٥٢٧ — أخبرني محمد بن قدامة ، عن جرير ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن فروة بن نوفل قال : سألت أم المؤمنين عائشة عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ؟ قالت : كان يقول : « أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل » .

٥٥٢٨ — أخبرنا هناد ، عن أبي الأحوص ، عن حصين ، عن هلال ، عن فروة ابن نوفل ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني

منصور وحصين بواسطة فروة بينهما — ح .

قوله : أن ابن يساف ، بمفتوحة وخفة سين مهملة وبفاء ، ويقال : بفتح ياء وكسرها ، وبكسر همزة مكان ياء ، وهلال ، وفقه ابن معين — من المغني والتقريب .

قوله : « من شر ما عملت إلخ » أي من شر ما فعلت من السيئات ، وما تركت من الحسنات ، أو من شر كل شيء مما تعلق به كسبي ، أولاً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « ومن شر ما لم أعمل » قيل : استعاذ من أن يعمل في مستقبل الزمان ما لا يرضاه الله ، فإنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ، وقيل : من أن يكون معجباً بنفسه في ترك القبائح ، وسأله أن يرى ذلك من فضل ربه — طيبي .

٥٥٢٦ — ٥٥٢٨ — صحيح ، انظر رقم ١٣٠٨ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل .

٥٨ — الاستعاذة من شر ما لم يعمل

٥٥٢٩ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر ، عن أبيه ، عن حصين ، عن هلال بن يساف ، عن فروة بن نوفل قال : سألت عائشة فقالت : حدثني بشئ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به ؟ قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل » .

٥٥٣٠ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن حصين ، سمعت هلال بن يساف ، عن فروة بن نوفل قال : قلت لعائشة : أخبريني بدعاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به ؟ قالت : كان يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من شر ما عملت ، ومن شر ما لم أعمل » .

٥٩ — الاستعاذة من الخسف

٥٥٣١ — أخبرنا عمرو بن منصور قال : ثنا الفضل بن دكين ، عن عبادة بن مسلم قال : حدثني جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم ، أن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بعظمتك أن أغتال من تحقي » [مختصر] ، قال جبير : وهو الخسف ، قال عبادة : فلا أدري قول النبي صلى الله عليه وسلم أو قول جبير .

٥٥٣٢ — أخبرنا محمد بن الحليل قال : ثنا مروان — هو ابن معاوية — ، عن علي

قوله : فضل بن دكين ، بمهملة وكاف ونون ، مصغراً ، واسمه عمرو بن حماد الحافظ العلم ، قال أحمد : ثقة يقظان عارف بالحديث — من المعني والخلصة .

٥٥٢٩ ، ٥٥٣٠ — صحيح ، انظر رقم ١٣٠٨ .

٥٥٣١ — صحيح ، د الأدب ١١٠ : ٣١٥/٥ ، ق الدعاء ١٤ : ١٢٧٣/٢ ، حم : ٢٥/٢ ، والمؤلف في عمل اليوم والليلة ١٨١ : رقم ٥٦٦ — المزي : ٦٦٧٣/٣٢٧/٥ .

٥٥٣٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

ابن عبد العزيز ، عن عبادة بن مسلم الفزاري ، عن جبير بن أبي سليمان ، عن ابن عمر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! — فذكر الدعاء ، وقال في آخره — أعوذ بك أن أغتال من تحتي » يعني بذلك الخسف .

٦٠ — الاستعاذة من التردي والهدم

٥٥٣٣ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا الفضل بن موسى ، عن عبد الله بن سعيد ، عن صيفي — مولى أبي أيوب — ، عن أبي اليسر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من التردي ، والهدم ، والفرق ، والحريق ، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت ، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مديراً ،

قوله : الفزاري ، بفتح فاء فزاي خفيفة فألف فراء — مفعلي .

قوله : « أغتال » على بناء المفعول ، يقال ، اغتاله أي قتله غيلة ، بكسر الغين ، وهو أن يلدعه فيذهب به إلى موضع لا يرى فيه ، فإذا صار إليه قتله ، أي : أعوذ بك من أن يميتني البلاء من حيث لا أشعر به — س .

قوله : صيفي ، بفتح مهملة وسكون ياء وكسر فاء وشدة ياء ، ابن زياد ، ثقة ، من الرابعة — من المفعلي والتقريب .

قوله : أبو اليسر ، أبو اليسر هذا هو الذي قيل له : أبو الأسود الآتي ذكره .

قوله : « من التردي » هو السقوط من العالي إلى السافل — س .

قوله : « والهدم » بفتح فسكون ، مصدر « هدم البناء » نقضه ، والمراد : من أن يهدم عليّ البناء على أنه مصدر مبني للمفعول ، أو من أن أهدم البناء على أحد ، على أنه مصدر مبني للفاعل — س .

قوله : « الفرق » بفتح حين — س .

قوله : « الحريق » أي العذاب المحرق — س .

قوله : « أن يتخبطني إلخ » قد فسر الخطابي بأن يستولي عليه عند مفارقة الدنيا فيضله ، ويجول بينه وبين التوبة ، أو يعوقه عن إصلاح شأنه ، والخروج عن مظلمة تكون قبله ، أو يؤيسه من — رحمة الله — أو يكره له الموت ، ويؤسفه على حياة الدنيا فلا يرضى بما قضاه الله عليه من الفناء ،

وأعوذ بك أن أموت لديفاً » .

٥٥٣٤ — أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرني أنس بن عياض ، عن عبد الله

ابن سعيد ، عن صيفي ، عن أبي اليسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو ويقول :
« اللهم ! إني أعوذ بك من الهرم ، والتردي ، والهدم ، والغم ، والحريق ، والفرق ، وأعوذ بك
أن يتخبطني الشيطان عند الموت ، وأن أقتل في سبيلك مدبراً ، وأعوذ بك أن أموت لديفاً » .

٥٥٣٥ — أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا عبد الله بن

سعيد قال : حدثني صيفي — مولى أبي أيوب الأنصاري — ، عن أبي الأسود السلمي —
هكذا — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من الهدم ،
وأعوذ بك من التردي ، وأعوذ بك من الفرق ، والحريق ، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان
عند الموت ، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مدبراً ، وأعوذ بك أن أموت لديفاً » .

٦١ — الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى

٥٥٣٦ — أخبرنا إبراهيم بن يعقوب قال : حدثني العلاء بن هلال قال : عبيد الله ،

والنقلة إلى الدار الآخرة ، فيختم له بالسوء ، ويلقى الله وهو ساخط عليه — س .

قوله : « لديفاً » هو الملدوغ ، وهو من لدغته بعض ذوات السم — س .

قوله : أنس بن عياض ، بكسر مهملة وخفة تحتية وضاد معجمة ، ولقه النسائي وجماعة —

من المغني والخلاصة .

قوله : أبو الأسود إلخ ، كذا رواه محمد بن جعفر ، وهو وهم ، والصواب أبو اليسر ، كما

رواه الفضل بن موسى ، وهي الرواية الأولى التي ذكره المؤلف الإمام ، وراجع الإصابة (١٥/٨)
والتهذيب (١١/١٢) — والله تعالى أعلم .

قوله : السلمي ، قال في الخلاصة : صحابي روى عنه صيفي ، وقيل : الصواب صيفي ، عن

أبي اليسر — ح .

٥٥٣٤ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٥٣٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٣٣ .

٥٥٣٦ — صحيح ، انظر رقم ١٦٩ — المزي : ١٧٦٣٢/٣١٦/١٢ .

عن زيد ، عن عمرو بن مرة ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن مسروق بن الأجدع ، عن عائشة قالت : طلبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في فراشي فلم أصبه ، فضربت بيدي على رأس الفراش ، فوقعت يدي على أخص قدميه ، فإذا هو ساجد يقول : « أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بك منك » .

٦٢ — الاستعاذة من ضيق المقام يوم القيامة

٥٥٣٧ — أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال : ثنا زيد بن الحباب ، إن معاوية بن صالح حدثه ، وحدثني أزهر بن سعيد — يقال له : الحرازي ، شامي عزيز الحديث — ، عن عاصم بن حميد ، قال : سألت عائشة : بما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح قيام الليل ؟ قالت : سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد ، كان يكبر عشرا ، ويسبح عشرا ، ويستغفر عشرا ، ويقول : « اللهم ! اغفر لي ، واهدني ، وارزقني ، وعافني » ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة .

٦٣ — الاستعاذة من دعاء لا يسمع

٥٥٣٨ — أخبرنا محمد بن آدم ، عن أبي خالد ، عن محمد بن عجلان ، عن سعيد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ! إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعاء لا يسمع » .

قوله : أخصص قدميه ، الأخصص من القدم : موضع لا يلمص بالأرض منهما عند الوطء — مجمع .
قوله : وحدثني ، في بعض النسخ بلا واو ، وهو ظاهر ، وعلى لبوت الواو فهي للعطف ، والمعطوف عليه محذوف — كذا في الحواشي ؛ وقال في الأطراف : عن زيد بن الحباب ، عن معاوية بن صالح ، عن أزهر بن سعيد — كذا في الحاشية النظامية — والله أعلم .
قوله : الحرازي ، بمهمله وراء خفيفة وبعد الألف زاي ، حمصي ، صدوق — قريب .

٥٥٣٧ — صحيح ، انظر رقم ١٦٨١ .

٥٥٣٨ — حسن صحيح ، انظر رقم ٥٤٦٩ — المزي : ١٣٠٤٦/٤٩٥/٩ .

قال أبو عبد الرحمن : سعيد لم يسمعه من أبي هريرة ، بل سمعه من أخيه عن أبي هريرة .
 ٥٥٣٩ — أخبرنا عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم قال : أخبرنا يحيى — يعني ابن
 يحيى — قال : أخبرنا الليث بن سعد ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أخيه عباد بن أبي سعيد ،
 أنه سمع أبا هريرة يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم ! إني أعوذ
 بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعاء لا يسمع » .

٦٤ — الاستعاذة من دعاء لا يستجاب

٥٥٤٠ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى ، عن ابن فضيل ، عن عاصم بن سليمان ،
 عن عبد الله بن الحارث قال : كان إذا قيل لزيد بن أرقم : حدثنا ما سمعت من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ؟ يقول : لا أحدثكم إلا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا
 به ، ويأمرنا أن نقول : « اللهم ! إني أعوذ بك من العجز ، والكسل ، والبخل ، والجبن ،
 والمهرم ، وعذاب القبر ، اللهم ! آت نفسي تقواها ، وزكّها أنت خير من زكّاها ، أنت
 وليها ومولاها ، اللهم ! إني أعوذ بك من نفس لا تشبع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن علم
 لا ينفع ، ودعاء لا يستجاب » .

٥٥٤١ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا عبد الرحمن قال : ثنا سفيان ، عن منصور ،
 عن الشعبي ، عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من بيته قال :
 « بسم الله رب ! أعوذ بك من أن أزل ، أو أضل ، أو أظلم ، أو أجهل ، أو يجهل عليّ » .

قوله : « من أن أزل » بفتح الهمزة ، وكذا « أضل » وكذا « أظلم » الأول ، وأما الثاني ،
 فيضم الهمزة وأجهل بفتح الهمزة ، ويجهل على بناء المفعول ، وهذا الدعاء هو ختم بعض النسخ ، ونعم
 الدعاء هو — س .

٥٥٣٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٦٩ .

٥٥٤٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٦٠ .

٥٥٤١ — صحيح ، انظر رقم ٥٤٨٨ .

٥١ - كتاب الأشرية

١ - باب تحريم الخمر

٥١ - كتاب الأشرية

(أبوابه : ٥٦ ، أحاديثه : ٢٢٠)

قوله : تحريم الخمر ، قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) في كتاب الأشرية له (١٧) : قد أجمع الناس على تحريم الخمر بكتاب الله ، إلا قوماً من مجان أصحاب الكلام وفساقهم ، لا يعبا الله بهم ، فإنهم قالوا : ليست الخمر محرمة ، وإنما نهى الله عن شربها تأديباً ، وليس للشغل بهؤلاء وجه ، ولا لتشقيق الكلام بالحجج عليهم معنى ، إذ كانوا ممن لا يجعل حجة على إجماع ، وإذا كان ما ذهبوا إليه لا يحتل على عاقل ولا جاهل - انتهى ملخصاً .

ولقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الخمر لما نزل عليه الآية التي في المائدة في غير حديث كما ذكرها الحافظ ابن كثير في تفسيره (٩٢/٢ - ٩٧) ، وفهم منها الصحابة أجمعون تحريمه ، فلا وجه لما يشككه بعض الملاحدة في عصرنا (مقلدين لأسلافهم الذين ذكرهم الإمام ابن قتيبة) من أن القرآن لم يصرح بتحريم الخمر ، وفي الفتح (٣١/١٠) قال أبو بكر الرازي في أحكام القرآن : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية (التي ذكرها المصنف في ترجمة هذا الباب) من تسميتها رجساً ، وقد سمى به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ، ومن قوله : ﴿ من عمل الشيطان ﴾ لأن مهما كان من عمل الشيطان حرم تناوله ومن الأمر بالاجتناب وهو للوجوب ، وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سبباً للعداوة والبغضاء بين المؤمنين ، وتعاطي ما يوقع ذلك حرام ، ومن كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى : ﴿ فهل أنتم متبهون ﴾ فإنه استفهام معناه الردع والزجر ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتهنا انتهنا ، ومبقة إلى نحو ذلك الطبري - انتهى .

وقال الدهلوي في الحجة (١٨٧/٢) بعد ما ذكر مفاصد الخمر : وقد جمع الله تعالى كل هذه المعاني تصريحاً أو تلويحاً في هذه الآية : ﴿ إنما يريد الشيطان ﴾ الآية : ولذلك اتفق جميع الملل والنحل على قبحه بالمرء ، وليس الأمر كما يظنه من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر إلى الحكمة العملية لما فيه

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ

من تقوية الطبيعة ، فإن هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة العملية ، والحق أنهما متغايران ، وكثيراً ما يقع بينهما تجاذب وتنازع كالقتال يحرمه الطب لما فيه من التعرض لفك البنية الإنسانية الواجب حفظها في الطب ، وربما أوجبه الحكمة العملية إذا كان فيه صلاح المدينة ، أو دفع عار شديد وكالجماع يوجه الطب عند التوقان وخوف التأذي من تركه ، وربما حرّمته الحكمة العملية إذا كان فيه عار ومناهضة سنة راشدة ، وأهل الرأي من كل أمة وكل قرن يذهبون إلى ترجيح المصلحة على الطب ، ويرون من لا يتحرّرها ولا يتقيدها ميلاً إلى صحة الجسم فاسقاً ماجناً مذموماً مقبوحاً ، لا اختلاف لهم في ذلك ، وقد علّمنا الله تعالى ذلك حيث قال : ﴿ فيهما إلم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما - البقرة : ٢١٩ - ﴾ وانظر الأحكام (٦٣/١ ، ٦٤) لابن العربي .

قوله : الخمر ، قال في القاموس : الخمر ما أسكر من عصير العنب ، أو عام كالخمرة ، وقد يذكر ، والعموم أصبح لأنها حرمت وما بالمدينة همر عنب ، وما كان شراهم إلا البسر والتمر ، سميت همرأ لأنها تخمر العقل وتسره ، أو لأنها تركت حتى أدركت واختمرت ، أو لأنها تخامر العقل أي تخالطه - انتهى . وقال الراغب في مفردات القرآن : هو عند بعض الناس اسم لكل مسكر ، وعند بعضهم : المتخذ من العنب خاصة ، وعند بعضهم : المتخذ من العنب والتمر ، وعند بعضهم لغير المطبوخ ، ورجح أنه لكل شئ سهر العقل ، وكذا قال غير واحد من أهل اللغة ، منهم الدينوري والجوهري ؛ وقال صاحب الهداية من الخفية الخمر ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل : هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر همر » ولأنه من مخامرة العقل ، وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ، ولهذا اشتهر استعمالها فيه - انتهى . قلت : وقد ظهر سخافة قوله عما سبق منا من أقوال أهل اللغة قال في الفتح (٤٨/١٠) : الجواب عنه ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى همرأ ، وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : إن الصحابة الذين سمو غير المتخذ من العنب همرأ عرب فصحاء ، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه ، قال ابن عبد البر : وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسميته كل مسكر همرأ من الشرع كان حقيقة شرعية ، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية .

وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين

القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب ، وما كان من غيره فلا تسمى خمراً ، ولا يتناولها اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناّب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما ، وحرّموا كل نوع منهما ، ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ، ولم يشكّل عليهم شيء من ذلك ، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان ، وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم ، لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك بل بادروا إلى إتلاف الجميع علمنا أنهم فهموا التحريم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ، وقد ذهب إلى التعميم علي وعمر وسعد وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين ابن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث — ذكره في النيل وغيره — كذا في الحواشي الجديدة .

وقد أشبع فيه القول الحافظ في الفتح (٣٥/١٠ — ٥٠) وقال الإمام ابن قتيبة في كتاب الأشربة (٩٨) : والخمر نوعان : أحدهما مجمع عليه ، والآخر مختلف فيه ، فأما المجمع عليه فهو ما غلا من عصير العنب من غير أن تصيبه النار ، أجمع المسلمون جميعاً على أن هذا خمراً لا يحل منه شيء ، ولا يستعمل بطعام ولا شراب ولا دواء ، والجنس الآخر المختلف فيه نقيع الزبيب إذا اشتد ، ونقيع التمر إذا صلب ، وهو السكر يقول بعض الناس (يعني الحنفيه) : ليس ذلك بخمر ، وقال آخرون (يعني الجماهير من العلماء) : هو خمّر ، وهذا هو القول الأول لأن تحريم الخمر نزل ، وجهور الناس مختلفة وكلها يقع عليه هذا الاسم في ذلك الوقت ، قال أبو موسى : خمّر المدينة من البسر والتمر ، وخمر أهل فارس من العنب ، وخمر أهل اليمن البتع ، وخمر الحبشة السكركة ، وخمر البسر والتمر والفضيخ والسكركة والبتع هو نبيذ العسل الذي يتخذه أهل مصر واليمن ، ولأهل اليمن أيضاً النزر وهو من الشعير ، والسكركة من الذرة ، وهو الغبيراء التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ، وقال : هي خمّر العالم ، وقول عمر : الخمر من خمسة أشياء : من البر والشعير والتمر والزبيب والعسل ، والخمر ما خامر العقل ، يوضح هذا — انتهى ؛ والحديث الذي ذكره أخرجه الإمام أحمد (٤٢٢/٣) والطبراني عن عيسى بن سعد بن عباد وفيه عبيد الله بن زحر وثقه أبو زرعة والنسائي وضعفه الجمهور ، ولفظه

والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون — إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون — المائدة : ٩٠ ، ٩١ — ﴿ .

٥٥٤٢ — أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني — قراءة عليه في بيته — قال : أخبرنا الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي — رحمه الله — قال : أخبرنا أبو داود قال : ثنا عبيد الله بن موسى قال : أخبرنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن

« فإنها ثلث همر العالم » كذا في مجمع الزوائد (٥/٥٤) ، ولما كان قول الجمهور قوياً من حيث اللغة والشرع جرح العلامة أنور شاه الحنفي الديوبندي أخيراً إلى قولهم كما أقر به في العرف الشذي (٤٤٧) والفيض (٣٤٦/٤ ، وغيره) .

قوله : ﴿ الميسر ﴾ هو القمار بجميع أنواعه (جامع البيان) ، وأصله من تيسير أمر الجزور بالاجتماع على القمار فيه ، وهو السهام التي يجلونها ، فمن خرج سهمه استحق منه ما توجه علامة السهم ، فربما أخفق بعضهم حتى لا يحظى بشئ ، وينجح البعض فيحظى بالسهم الوافر ، وحقيقة تمليك المال على المخاطرة ، كما في أحكام القرآن لأبي بكر الرازي (٢/٥٦٦) .

قوله : ﴿ والأنصاب ﴾ هي حجارة كانوا يذبحون قربانهم عندها — جامع .

قوله : ﴿ والأزلام ﴾ هي قداح كانوا يستقسمون بها — جامع البيان . وكل شئ يطلب به علم الغيب على نحو هذا الطريق كعلم الرمل بضرب الكعاب ، واستخراج أشكال النقاد ، أو ما يقال : بالفارسية (فالنامة) وكل ما يقاص بها فهو داخل في الاستقسام بالأزلام عبارة ، أو دلالة جلية ، أو خفية — كذا في التفسير المظهر (٣/١٨) ، وانظر تفسير ابن كثير (٢/١٢) .

قوله : ﴿ رجس ﴾ سخط وإثم ، خبر للخمر ، وخبر الباقي محذوف ، أو تقديره : تعاطي الخمر والميسر رجس ، وذكر الأنصاب والأزلام الذين هما من الكفر مع الخمر والميسر كأنه للدلالة على أنهما مظهرهما في الحرمة — جامع .

قوله : أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق (إلخ) ، لعل هذه مقولة القاضي أبو نصر أحمد

٥٥٤٢ — صحيح ، د الأشربة ١ : ٧٩/٤ ، ٨٠ ، ت تفسير سورة المائدة : ٢٥٣/٥ ، حم : ٥٣/١ — المزني :

١٠٦١٤/٩٤/٨

أبي ميسرة عن عمر - رضي الله عنه - قال : لما نزل تحريم الخمر قال عمر : اللهم ! بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزلت الآية التي في البقرة ، فدعى عمر فقرئت عليه ، فقال عمر : اللهم ! بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزلت الآية التي في النساء ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - الآية : ٤٢ - ﴾ فكان منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة نادى : لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - فدعى عمر فقرئت عليه فقال : اللهم ! بين لنا في الخمر بياناً شافياً ، فنزلت الآية التي في المائدة فدعى عمر فقرئت عليه فلما بلغ ﴿ فهل أنتم متهون - الآية : ٩١ - ﴾ فقال عمر - رضي الله عنه - : انتهينا انتهينا .

٢ - ذكر الشراب الذي أهريق بتحريم الخمر

٥٥٤٣ - أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله - يعني ابن المبارك - ، عن سليمان التيمي : أن أنس بن مالك أخبرهم قال : بينا أنا قائم على الحى - وأنا أصغرهم

ابن الحسين الكسار تلميذ ابن السني ، الراوي عنه هذا السنن - والله أعلم .

قوله : أبي ميسرة ، هو عمرو بن شرحبيل الهمداني ، قال في الفتح : رواه أصحاب السنن ، وصححه على ابن المديني ، والترمذي - انتهى ، والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده وصححه إسناده أحمد شاكر في تعليقه (٣١٦/١) .

قوله : لما نزل تحريم الخمر ، أي لما قرب نزوله ، أو لما أراد الله تعالى أن ينزله وفق عمر لطلبه حتى أنزله بالتدرج المذكور في الحديث ، فالتحريم إنما حصل بآية المائدة ودعاء عمر كان قبل ذلك فلا بد من تأويل ظاهر الحديث بما ذكرنا ، والمراد بآية البقرة قوله تعالى : ﴿ قل فيها إثم كبير ومنافع للناس ﴾ الآية (والمراد بالإثم) - والله تعالى أعلم - الضرر كما يدل عليه مقابلته بالمنافع ،

٥٥٤٣ - خ المظالم ٢١ : ١١٢/٥ ، وتفسير سورة المائدة ١٠ ، ١١ : ٢٧٧/٨ ، ٢٧٨ ، والأشربة ٢ ، ٣ ،

١١ ، ٢١ : ٣٥/١٠ ، ٣٧ ، ٦٧ ، ٨٨ ، وأخبار الآحاد ١ : ٢٣٢/١٣ ، م الأشربة ١ : ١٥٧١/٣ ،

١٥٧٢ ، د فيه ١ : ٨١/٤ ، ط فيه ٥ : ٨٤٧/٢ ، حم : ١٨٣/٢ ، ١٨٩ ، ٢٢٧ - المزي :

٨٧٤/٢٣٠/١ .

سناً — على عمومتي إذ جاء [٥ هـ] رجل فقال : إنها قد حرمت الخمر ، وأنا قائم عليهم أسقيهم من فضيخ لهم ، فقالوا : أكفأها ، فكفأناها ، فقلت لأنس ما هو ؟ قال : البسر والتمر ، قال أبو بكر بن أنس : كان همهم يومئذ ؟ فلم ينكر أنس .

٥٥٤٤ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله — يعني ابن المبارك — ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : كنت أسقي أبا طلحة وأبي بن كعب وأبا دجانة في رهط من الأنصار ، فدخل علينا رجل فقال : حدث خبر ، نزل تحريم الخمر ، فكفأنا ، قال : وما هي يومئذ إلا الفضيخ خليط البسر والتمر ، قال : وقال أنس : لقد حرمت الخمر وإن عامة همورهم يومئذ الفضيخ .

٥٥٤٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : حرمت الخمر حين حرمت ، وإنه لشرا بهم البسر والتمر .

ولذلك ما فهم الصحابة منها الحرمة ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ الآية ، فلعل المراد به نهى من له معرفة من السكري في الجملة ، أو المراد به النهي عن مباشرة أسباب السكر عند قرب الصلاة ، لا نهى السكران ، لأنه لا يفهم ، فكيف ينهى — س .

قوله : على عمومتي ، بدل من قوله : على الحمي — ح .

قوله : فضيخ لهم ، بفتح فاء وخفة معجمة وإعجام خاء ، شراب يتخذ من البسر من غير أن يمسسه نار ، وقيل : يتخذ من بر وتمر ، وقيل : يتخذ من بسر مفضوخ ، أي مكسور ، قلت : وقد بين أنس في الحديث الفضيخ فلا حاجة إلى بيانه ، ومراد أنس أن الفضيخ هو محل نزول الآية فتناول الآية له أولى — س .

قوله : أكفأها ، بالهمزة في آخره ، أي أقلب وعاءها — س .

قوله : فقلت ، القائل هو سليمان التيمي — ح .

قوله : قال أبو بكر إلخ : وكان حاضراً فقال ، فأقره أنس — ح .

قوله : أبو دجانة ، بضم مهملة وخفة جيم وبتون ، كنية سماك بن خرشة — مغني .

٥٥٤٤ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ١١٩٠/٣١٣/١ .

٥٥٤٥ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٥٤٣ — المزي : ٧١٤/١٩٨/١ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٣ — استحقاق الخمر لشراب البسر والتمر

٥٥٤٦ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن شعبة ، عن محارب

ابن دثار ، عن جابر — يعني ابن عبد الله — قال : البسر والتمر حرم .

٥٥٤٧ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن محارب

ابن دثار قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : البسر والتمر حرم .

رفعه الأعمش

٥٥٤٨ — أخبرنا القاسم بن زكريا قال : أخبرنا عبيد الله ، عن شيان ، عن

الأعمش ، عن محارب بن دثار ، عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الزبيب والتمر هو الخمر » .

٤ — نهى البيان عن شرب نبيذ الخليطين

الراجعة إلى بيان البلح والتمر

٥٥٤٩ — أخبرنا إسحاق بن منصور قال : أخبرنا عبد الرحمن ، عن شعبة ، عن

الحكم ، عن ابن أبي ليلى ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البلح والتمر والزبيب والتمر .

قوله : « هو الخمر » أي الكامل في الكون حراً ، وليس المراد الحصر ، والمراد بيان تناول الآية

للقسمين لا قصرها على أحدهما — س . والحديث صحيحه الحاكم ، قال في الفتح (٣٦/١٠) : سنده صحيح .

قوله : البلح ، بفتح الموحدة وسكون اللام ثم حاء مهملة ، وفي القاموس وشمس العلوم :

بفتحهما ، هو أول ما يربط من البسر ، واحدة بلحة — نيل .

قوله : نهى عن البلح والتمر ، أي عن الجمع بين النوعين في الانتباز لمسارعة الإسكار

٥٥٤٦ — صحيح موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٢٥٨٣/٢٦٧/٢ .

٥٥٤٧ — صحيح موقوف ، تفرد به المؤلف .

٥٥٤٨ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

٥٥٤٩ — صحيح الإسناد ، د الأشربة ٨ : ١٠١/٤ ، حم : ٣١٤/٤ — المزي : ١٥٦٢٣/١٧٩/١١ .

٥ - خليط البلح والزهو

٥٥٥٠ - أخبرنا واصل بن عبد الأعلى قال : ثنا ابن فضيل ، عن حبيب بن أبي عمرة ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير ، وأن يخلط البلح والزهو .

٥٥٥١ - أنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن حبيب بن أبي عمرة ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت - وزاد مرة أخرى : والنقير - وأن يخلط التمر بالزبيب ، والزهو بالتمر .

٥٥٥٢ - أخبرنا الحسين بن منصور بن جعفر قال : ثنا عبد الله بن غنم قال : ثنا الأعمش ، عن حبيب ، عن أبي أرطأة ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزهو والتمر والزبيب والتمر .

والاشتداد عند الخلط ، فرمما يقع بذلك في شرب المسكر ، وقد جاء ما يفيد أنه إذا أمن من الإسكار فلا بأس ، وبه أخذ كثير من العلماء ، وقال بعضهم : النهي للتنزيه - والله أعلم - قاله السندي ؛ وكثير منهم أخذ بظاهر الحديث فقالوا بالحرمة - قاله السندي في تعليقه على ابن ماجه ؛ وسيجي الكلام فيه في باب خليط البسر والزبيب (برقم ٥٥٦٤) .

قوله : وأن يخلط البلح والزهو ، الزهو بفتح الزاي وضمها وسكون الهاء ، البسر الملون

٥٥٥٠ - م الأشربة ٦ : ١٥٧٩/٣ ، ١٥٨١ ، د فيه ٧ : ٩٣/٤ ، حم : ٢٧٦/١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٢ ، ويأتي برقم ٥٥٥٩ ، وفي ضمن قصة وفد عبد القيس أخرجه كل من : خ الإيمان ٤٠ : ١/١ ، ١٢٩ ، والعلم ٢٥ : ١٨٣/١ ، والمواقيت ٢ : ٧/٢ ، والزكاة ١ : ٣٦٢/٣ ، والخمس ٢ : ٢٠٩/٦ ، والمناقب ٥ : ٥٤٠/٦ ، والمغازي ٦٩ : ٨٥/٨ ، والأدب ٩٨ : ٥٦٢/١٠ ، والآحاد ٥ : ٢٤٢/١٣ ، والتوحيد ٥٦ : ٥٢٨/١٣ ، م الإيمان ٦ : ٤٦/١ ، حم : ٢٢٨/١ ، ويأتي برقم ٥٦٩٥ - المزني : ٥٤٨٧/٤٠٨/٤ .

٥٥٥١ - صحيح ، انظر ما قبله .

٥٥٥٢ - م الأشربة ٥ : ١٥٧٤/٣ ، ١٥٧٥ ، ت فيه ٩ : ٢٩٨/٤ ، حم : ٣/٣ ، ٩ ، ٣٤ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧١ ، ٩٠ ، ويأتي بأرقام ٥٥٥٥ ، ٥٥٧١ ، ٥٥٧٢ ، ٥٥٧٤ - المزني : ٤٤١٠/٤٨٦/٣ .

٦ - خليط الزهو والرطب

٥٥٥٣ - أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن الأوزاعي قال : ثنا يحيى بن أبي كثير قال : حدثني عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تجمعوا بين التمر والزبيب ، ولا بين الزهو والرطب » .

٥٥٥٤ - أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا عثمان بن عمر قال : ثنا علي - وهو ابن المبارك - ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنبذوا الزهو والرطب جميعاً ، ولا تنبذوا الزبيب والرطب جميعاً » .

٧ - خليط الزهو والبسر

٥٥٥٥ - أخبرنا أحمد بن حفص بن عبد الله قال : حدثني أبي قال : حدثني إبراهيم - هو ابن طهمان - ، عن عمر بن سعيد ، عن سليمان ، عن مالك بن الحارث ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلط التمر والزبيب ، وأن يخلط الزهو والتمر ، والزهو والبسر .

٨ - خليط البسر والرطب

٥٥٥٦ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، عن يحيى - وهو ابن سعيد - ، عن ابن

الذي بدأ فيه حمرة أو صفرة ، وطاب ؛ وفي الصحاح : وأهل الحجاز يقولون : الزهو بالضم - س . قوله : « لا تجمعوا بين التمر والزبيب ولا بين الزهو والرطب » قال العلماء : سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه ، فيظن الشارب أنه ليس مسكراً ويكون مسكراً - ز .

٥٥٥٣ - خ الأشربة ١١ : ٦٧/١٠ ، م فيه ٥ : ١٥٧٥/٣ ، د فيه ٨ : ١٠٠/٤ ، ق فيه ١١ : ١١٢٥/٢ - ١١٢٦ ، ط فيه ٣ : ٨٤٤/٢ ، حم : ٣٠٨/٥ ، ٣١٠/٣٠٩ ، ويأتي برقم ٥٥٦٣ ، ٥٥٦٩ ، ٥٥٧٠ - المز : ١٢١٠٧/٢٥٤/٩ .

٥٥٥٤ - صحيح ، انظر ما قبله - المز : ١٢١٣٧/٢٧٠/٩ .

٥٥٥٥ - صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٢ - المز : ٤٢٩٠/٤٤٨/٣ .

٥٥٥٦ - خ الأشربة ١١ : ٦٧/١٠ ، م فيه ٥ : ١٥٧٤/٣ ، د فيه ٨ : ١٠٠/٤ ، ت فيه ٩ : ٢٩٨/٤ ، ق =

جريح قال : أخبرني عطاء ، عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خليط التمر والزبيب والبسر والرطب .

٥٥٥٧ — أخبرنا عمرو بن علي ، عن أبي داود قال : ثنا بسطام قال : ثنا مالك ابن دينار ، عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تخطوا الزبيب والتمر ، ولا البسر والتمر » .

٩ — خليط البسر والتمر

٥٥٥٨ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن عطاء ، عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعاً ، ونهى أن ينبذ البسر والتمر جميعاً .

٥٥٥٩ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى ، عن ابن فضيل ، عن أبي إسحاق ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والحنتم والمزفت والتقير ، وعن البسر والتمر أن يخطا ، وعن الزبيب والتمر أن يخطا ، وكتب إلى أهل هجر : « أن لا تخطوا الزبيب والتمر جميعاً » .

٥٥٦٠ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد قال : أخبرنا حميد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : البسر وحده حرام ، ومع التمر حرام .

قوله : بسطام ، بكسر موحدة وفتحها ، وبصرف وتركه ، ولقه ابن معين — من المغي والخلاصة .

قوله : هجر ، بلد معروف ، وهو مذكر مصروف — مجمع .

= فيه ١١ : ١١٢٥/٢ ، حم : ٢٩٤/٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣١٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٨٩ ، ويأتي بأرقام ٥٥٥٧ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٢ ، ٥٥٦٤ — المزي : ٢٤٥١/٢٣٤/٢ .

٥٥٥٧ — صحيح ، انظر ما قبله — المزي : ٢٤٨٠/٢٤٢/٢ .

٥٥٥٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٦ — المزي : ٢٤٧٨/٢٤٢/٢ .

٥٥٥٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٠ — المزي : ٥٤٧٨/٤٠٦/٤ .

٥٥٦٠ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٥٥٠ — المزي : ٦٠٤٦/١٢٥/٥ .

١٠ — خليط التمر والزبيب

٥٥٦١ — أخبرنا محمد بن آدم وعلي بن سعيد قالوا: ثنا عبد الرحيم، عن حبيب ابن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خليط التمر والزبيب، وعن التمر والبسر.

٥٥٦٢ — أخبرنا قريش بن عبد الرحمن الباوردي، عن علي بن الحسن قال: أخبرنا الحسين بن واقد قال: حدثني عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر والزبيب، ونهى عن التمر والبسر، أن ينبذا جميعاً.

١١ — خليط الرطب والزبيب

٥٥٦٣ — أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تنبذوا الزهو والرطب، ولا تنبذوا الرطب والزبيب جميعاً ».

قوله: قريش بن عبد الرحمن الباوردي، بالوحدة، ليس به بأس — تقريب: وفي نسخة « بن عبد الرحيم » هو خطأ، فليس في رواية الستة من اسمه « قريش بن عبد الرحيم ».

قوله: « جميعاً » قال الخطابي (٢٦٩/٤) : قد ذهب غير واحد من أهل العلم إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب المتخذ منهما مسكراً، قولاً بظاهر الحديث، ولم يجعلوه معلولاً بالإسكار، وإليه ذهب عطاء وطاؤس، وبه قال مالك وأحمد بن حنبل وإسحاق وعامة أهل الحديث، وهو غالب مذهب الشافعي، وقالوا: من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فهو آثم من جهة واحدة، وإذا شرب بعد حدوث الشدة كان آثماً من جهتين: أحدهما شرب الخليطين، والآخر شرب المسكر، ورخص فيه سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وقال الليث: إنما جاءت الكراهة أن ينبذا جميعاً لأن أحدهما يشد صاحبه — انتهى.

٥٥٦١ — صحيح، انظر رقم ٥٥٥٠ — المزي: ٥٤٩١/٤٠٩/٤.

٥٥٦٢ — صحيح، انظر رقم ٥٥٥٦ — المزي: ٢٥١٠/٢٥٠/٢.

٥٥٦٣ — صحيح، انظر رقم ٥٥٥٣.

١٢ — خليط البسر والزبيب

٥٥٦٤ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه نهى أن ينبذ الزبيب والبسر جميعاً ، ونهى أن ينبذ البسر والرطب جميعاً .

١٣ — ذكر العلة التي من أجلها نهى عن

الخليطين ، وهي ليقوى أحدهما على صاحبه

٥٥٦٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن وقاء بن إياس ، عن المختار بن فلفل ، عن أنس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تجمع شينين نيئاً يبغى أحدهما على صاحبه ، قال : وسألته عن الفضيخ ؟ فنهاني عنه ، قال :

وقال القرطبي : النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم ، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار : وعن مالك يكره فقط ، وشذ من قال : لا بأس به لأن كلا منهما يحل منفرداً فلا يكره مجتمعا ، قال : وهذه مخالفة للنص بقياس مع وجود الفارق ، فهو فاسد ، ثم هو منتقض بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعتين — كذا في الفتح (٦٩/١٠) .

وقال في الحواشي الجديدة : والمقصود أن مثل هذه الدلائل المبنية على مجرد الرأي والقياس في مقابلة النص لا يجدي نفعاً ، وإن فرضنا هذا التقريب تاماً للزم أن يحل الجمع بين الأختين بهذا الدليل ، وهو باطل ، وما قيل في التفرقة بين الصورتين أن في الجمع بين الأختين قطعة الرحم فمع أنه منقوض بجواز الجمع بين المرأة وابنة خالتها لا يخفى أنه لما صح النهي عن الخليطين فلا شك أنه لعلة وحكمة ، وإن لم ندركها مع ما قد علم من مظنة الوقوع في تناول المسكرات ، فنهى عنه سداً لذريعة الوقوع في المحرمات ، ومثل هذه الأحكام كثيرة في الشرع ، وبهذا علمت فساد قول من اعترض على القرطبي غافلاً عن مقصوده ، وادعى بعضهم النسخ ، وهو لا يثبت إلا بنقل صحيح صريح — انتهى ؛ وانظر تفصيل هذه المذاهب وأدلتها في الفتح (٦٧/١٠ — ٦٩) .

قوله : يبغى أحدهما ، أي يشتد ، « من البغي » وهو الخروج ومجاوزة الحد — س .

٥٥٦٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٦ — المزي : ٢/٣٤٠/٢٩١٦ .

٥٥٦٥ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١/٤٠٥/١٥٨٣ .

كان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكونا شينين ، فكنا نقطعه .

٥٥٦٦ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن هشام بن

حسان ، عن أبي إدريس قال : شهدت أنس بن مالك أتى ببسر مذنب ، فجعل يقطعه منه .

٥٥٦٧ — أخبرنا سويد ، حدثنا عبد الله ، عن سعيد بن أبي عروبة قال قتادة :

كان أنس يأمر [نا] بالتذنوب فيقرض .

٥٥٦٨ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن حميد ، عن أنس أنه

كان لا يدع شيئاً قد أرطب إلا عزل عن فضيحه .

١٤ — الترخيص في انتباز البسر

وحده وشربه قبل تغييره في فضيحه

٥٥٦٩ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد — يعني ابن الحارث — قال :

ثنا هشام ، عن يحيى ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنبذوا الزهو والرطب جميعاً ، ولا البسر والزبيب جميعاً ، وانبذوا كل واحد منهما على حدته » .

قوله : المذنب ، اسم فاعل من « التذنب » يقال : ذنب البسرة تذنباً ، إذا ظهر فيه

الإرطاب — س .

قوله : التذنوب ، قال في الجمع : المذنب بالكسر ، والتذنوب ، ما بدأ فيه الإرطاب من قبل

ذنبه ، أي طرفه ، وقال في القاموس : وبضم واحده بها — ح .

٥٥٦٦ — صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧١١/٤٤١/١ .

٥٥٦٧ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢٢٤/٣١٩/١ .

٥٥٦٨ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧١٥/١٩٨/١ .

٥٥٦٩ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٣ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

١٥ — الرخصة في الانتباز في

الأسقية التي يلاث على أفواهاها

٥٥٧٠ — أخبرنا يحيى بن درست قال : أخبرنا أبو إسماعيل قال : ثنا يحيى ، أن

عبد الله بن أبي قتادة حدثه ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خليط الزهو والتمر ، وخليط البسر والتمر ، وقال : « لتبتذوا كل واحد منهما على حدثه في الأسقية التي يلاث على أفواهاها » .

١٦ — الترخيص في انتباز التمر وحده

٥٥٧١ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن إسماعيل بن مسلم

العبدي قال : ثنا أبو المتوكل ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلط بسر بتمر ، أو زبيب بتمر ، أو زبيب ببسر ، وقال : « من شربه منكم فليشرب كل واحد منه فرداً ، تمراً فرداً ، أو بسرأ فرداً ، أو زبيباً فرداً » .

٥٥٧٢ — أخبرنا أحمد بن خالد قال : ثنا شعيب بن حرب قال : ثنا إسماعيل بن

مسلم قال : ثنا أبو المتوكل الناجي قال : حدثني أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخلط بسرأ بتمر ، أو زبيباً بتمر ، أو زبيباً ببسر ، وقال : « من شرب منكم

قوله : « على حدثه » ، وفي بعض النسخ : « على حدة » .

قوله : « يلاث على أفواهاها » بالثلثة ، أي يشد ويربط ، والمراد الأسقية المتخذة من الجلد ،

فإنها يظهر فيها ما اشتد من غيره ، لأنها تنشق بالاشتداد القوي غالباً ، والمقصود في الكل الاحتراز عن المسكر ، فإن المسكر حرام — والله أعلم — س .

قوله : إسماعيل بن مسلم العبدي ، بمفتوحة وسكون موحدة ، نسبة إلى عبد القيس ، وثقه

أبو حاتم — من المغني والخلاصة .

٥٥٧٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٣ — المزني : ١٢١٠٧/٢٥٤/٩ .

٥٥٧١ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٢ — المزني : ٤٢٥٤/٤٣٠/٣ .

٥٥٧٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٢ .

فليشرب كل واحد منه فرداً» .

قال أبو عبد الرحمن : هذا أبو المتوكل اسمه علي بن داود .

١٧ — انتباز الزبيب وحده

٥٥٧٣ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن عكرمة بن عمار قال : أخبرنا أبو كثير قال : سمعت أبا هريرة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخلط البسر والزبيب ، والبسر والتمر ، وقال : « انتبذوا كل واحد منهما على حدة » .

١٨ — الرخصة في انتباز البسر وحده

٥٥٧٤ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : ثنا المعافى — يعني ابن عمران — ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ التمر والزبيب ، والتمر والبسر ، وقال : « انتبذوا فرداً ، والتمر فرداً ، والبسر فرداً » . قال أبو عبد الرحمن : أبو كثير اسمه يزيد بن عبد الرحمن .

١٩ — تأويل قوله عز وجل : ﴿ ومن ثمرات النخيل

والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً — النحل : ٦٧ — ﴿

٥٥٧٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن الأوزاعي قال : حدثني

قوله : قال أبو عبد الرحمن إلخ ، الصواب ذكر هذه العبارة في « باب انتباز الزبيب وحده » الذي قبل هذا ، ولعل ذلك من تحريف النساخ — كذا في تعلية الشيخ .

قوله : تأويل إلخ ، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٥٧٤/٢) : دل (قوله تعالى هذا) على التسوية بين المسكر المتخذ من النخل والمتخذ من العنب كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وجهور العلماء ، وكذا حكم سائر الأشربة المتخذة من الحنطة والشعير والذرة ، والأصل كما جاءت السنة

٥٥٧٣ — م الأشربة ٥ : ١٥٧٦/٣ ، ق فيه ١١ : ١١٢٥/٢ ، حم : ٥٢٦/٢ — المزي : ١٤٨٤٢/٤٢٢/١٠ .

٥٥٧٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٥٢ .

٥٥٧٥ — م الأشربة ٤ : ١٥٧٣/٣ ، د فيه ٤ : ٨٥/٤ ، ت فيه ٨ : ٢٩٨/٤ ، ق فيه ٥ : ١١٢١/٢ ، حم : ٢/٢

٢٧٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٧٤ ، ٤٩٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٦ — المزي : ١٤٨٤١/٤٢١/١٠ .

أبو كثير ؛ ح وأخبرنا حميد بن مسعدة ، عن سفيان بن حبيب ، عن الأوزاعي قال : ثنا أبو كثير ؛ قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين — وقال سويد : في هاتين — الشجرتين : النخلة والعنب » .

٥٥٧٦ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا ابن علية قال : ثنا الحجاج الصواف ، عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني أبو كثير ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » .

٥٥٧٧ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن شريك ، عن مغيرة ، عن إبراهيم والشعمي قالا : السكر خم .

٥٥٧٨ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن حبيب بن أبي عمرة ، عن سعيد بن جبير قال : السكر خم .

بتفصيل ذلك — انتهى .

قوله : « الخمر من هاتين الشجرتين » لا على وجه القصر عليهما ، بل على معنى أنه منهما ولا يقتصر على العنب ، وقيل : المقصود بيان ذلك لأهل المدينة ، ولم يكن عندهم مشروب إلا من هذين النوعين ، وقيل : إن معظم ما يتخذ من الخمر ، أو أشد ما يكون في معنى المخامرة والإسكار إنما هو من هاتين — والله تعالى أعلم — س .

قوله : السكر خم ، السكر بفتح السين ، قيل : الآية نزلت قبل تحريم الخمر ، قال ابن عباس : السكر ما حرم وهو الخمر ، والرزق الحسن ما بقي حلالاً وهو الأعتاب والتمور ، والسكر اسم لما يسكر — كذا نقل من شرح السنة — س .

قوله : السكر خم ، أي السكر المذكور في الآية هو الخمر ، وهذا وما يأتي في الأبواب السابقة دليل صريح على ما ذكر من معنى الخمر — فتذكر — ح .

٥٥٧٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٥٧٧ — ضعيف عنهما ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٣/١٤١/١٣ و ١٨٨٧٥/٢٤٦ .

٥٥٧٨ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٦٨٦/٢٠٢/١٣ .

٥٥٧٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير، عن حبيب — وهو ابن أبي عمرة — ، عن سعيد بن جبير قال : السكر حرم .

٥٥٨٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن أبي حصين ، عن سعيد بن جبير قال : السكر حرام ، والرزق الحسن حلال .

٢٠ — ذكر أنواع الأشياء التي كانت

منها الخمر حين نزل تحريمها

٥٥٨١ — أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا ابن علية قال : ثنا أبو حيان قال : ثنا الشعبي ، عن ابن عمر قال : سمعت عمر — رضي الله عنه — يخطب على منبر المدينة — فقال : أيها الناس ! ألا إنه نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل .

٥٥٨٢ — أخبرنا محمد بن العلاء قال : أخبرنا ابن إدريس ، عن زكريا وأبي حيان ، عن الشعبي ، عن ابن عمر قال : سمعت عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — على منبر

قوله : ابن علية ، بضم مهملة وفتح لام وشدة تحية ، مصغراً ، وهي أمه ، واسمها إسماعيل ابن إبراهيم ، كان ثقة مأموناً — من المغني والخلصة .
قوله : أبو حيان ، بمشاة تحت — مغنى .

قوله : وهي من خمسة ، أي الخمر الموجودة بين الناس المستعملة بينهم ، والمراد تناول الآية ، والحرمة لجميع تلك الأقسام الخمسة لا مقتصرأ عليها ، بل يعم كل ما خامر العقل لأن حقيقة الخمر ما خامر العقل — قاله السندي ؛ وقال في الحجة (١٨٨/٢) : وهو الذي يقتضيه قوانين التشريع ، فإنه لا معنى لخصوصية العنب ، وإنما المؤثر في التحريم كونه مزيلاً للعقل ، يدعو قليله إلى كثيره ، فيجب به القول — انتهى .

٥٥٧٩ ، ٥٥٨٠ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف .

٥٥٨١ — خ تفسير سورة المائدة ١٠ : ٢٧٧/٨ ، والأشربة ٢ ، ٥ : ٣٥/١٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، م التفسير ٦ :

٢٣٢٢/٤ ، الأشربة ١ : ٧٨/٤ ، ت فيه ٨ : ٢٩٧/٤ ، تعليقا — المزي : ١٠٥٣٨/٦١/٨ .

٥٥٨٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أما بعد ! فإن الخمر نزل تحريمها وهي من حمسة : من العنب ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والعسل .

٥٥٨٣ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا عبيد الله ، عن إسرائيل ، عن أبي

حصين ، عن عامر ، عن ابن عمر قال : الخمر من حمسة : من التمر والحنطة ، والشعير ، والعسل ، والعنب .

٢١ — تحريم الأشربة المسكرة من الأثمار

والحبوب كانت على اختلاف أجناسها لشاربيها

٥٥٨٤ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن ابن عون ، عن ابن

سيرين قال : جاء رجل إلى ابن عمر فقال : إن أهلنا يبنذون لنا شراباً عسياً ، فإذا أصبحنا شربنا ؟ قال : أنهاك عن المسكر قليله وكثيره ، وأشهد الله عليك أنهاك عن المسكر قليله وكثيره ، وأشهد الله عليك أن أهل خير يبنذون شراباً من كذا وكذا يسمونه كذا وكذا ، وهي الخمر ، وأن أهل فلك يبنذون شراباً من كذا وكذا يسمونه كذا وكذا ، وهي الخمر ؛ حتى عد أشربة أربعة أحدها العسل .

٢٢ — إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة

٥٥٨٥ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن حماد بن زيد قال :

ثنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر حرام ، وكل مسكر خمر » .

قوله : « كل مسكر خمر » يحتمل أن المراد أن الخمر اسم لكل ما يوجد فيه السكر من الأشربة ، ومن ذهب إلى هذا قال : إن للشرعية أن تحدث الأسماء بعد أن لم تكن كما أن لها أن تضع الأحكام ،

٥٥٨٣ — صحيح الإسناد ، انظر رقم ٥٥٨١ .

٥٥٨٤ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧٤٣٦/٤٣/٦ .

٥٥٨٥ — م الأشربة ٧ : ١٥٨٧/٣ ، د فيه ٥ : ٨٥/٤ ، ت فيه ١ ، ٢ : ٢٩٠/٤ ، ٢٩١ ، ق فيه ٩ : ١١٢٣/٢ ، حم :

١٦/٢ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ويأتي بأرقام ٥٧٠٢ — ٥٧٠٤ — المزي : ٧٥١٦/٦٣/٦ .

٥٥٨٦ — أخبرنا الحسين بن منصور بن جعفر قال : حدثنا أحمد بن حنبل قال : ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال : ثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، وكل مسكر همر » — قال الحسين : قال أحمد : وهذا حديث صحيح .

٥٥٨٧ — أخبرنا يحيى بن درست قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر همر » .

٥٥٨٨ — أخبرني علي بن ميمون قال : ثنا ابن أبي رواد قال : ثنا ابن جريج ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر همر ، وكل مسكر حرام » .

٥٥٨٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن محمد بن عجلان ، عن نافع ،

ويحتمل أن معناه أن كل مسكر سوى الخمر كالخمر في الحرمة والحد ، وعلى هذا فهو يؤكد ما قبله في الجملة ، ويحتمل أن يراد أنه كالخمر في الحد فقط ، فهو تأسيس — والله تعالى أعلم — س .

قوله : حديث صحيح ، وأخرجه مسلم ، فلا ريب في صحته ، ويذكر الحنفية تقليداً لصاحب الهداية تضعيفه عن يحيى بن معين ، لكنه غير ثابت عنه قال في الفتح (٤٤/١٠) : وأسند أبو جعفر النحاس ، عن يحيى ابن معين أن حديث عائشة « كل شراب أسكر فهو حرام » وهو الحديث الآتي في الباب التالي أصح شئ في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له ، وقد ذكر الزيلعي في تحريج أحاديث الهداية (٢٩٥/٣) وهو من أكثرهم اطلاعاً أنه لم يثبت في شئ من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين — انتهى ؛ وكذا اعترف بعدم ثبوته عنه صاحب الفيض (٤/٣٥٥) قال الحافظ : وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخارجه الصحيحة ، ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابياً ، فأورد كثيراً منها في كتاب الأشربة المفرد — انتهى . ثم أورد الحافظ تلك الطريق وأكثرها جياذ حسان ، راجع الفتح (٤٢/١٠ — ٤٤) .

٥٥٨٦ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٥٨٧ ، ٥٥٨٨ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٨٥ .

٥٥٨٩ — صحيح ، انظر ٥٥٨٥ — المزني : ٨٤٣٧/٢٣٠/٦ .

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر حرام ، وكل مسكر حمر » .

٢٣ - تحريم كل شراب أسكر

٥٥٩٠ - أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عمرو ،

عن أبي سلمة ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر حرام » .

٥٥٩١ - أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عمرو ، عن

أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

٥٥٩٢ - أخبرنا علي بن حجر ، عن إسماعيل ، عن محمد ، عن أبي سلمة ، عن

أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت والنقير والحنتم ، وكل مسكر حرام .

٥٥٩٣ - أخبرنا أبو داود قال : ثنا محمد بن سليمان قال : ثنا ابن زبر ، عن

القاسم بن محمد ، عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنبذوا في الدباء ولا المزفت ولا النقير ، وكل مسكر حرام » .

٥٥٩٤ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وقتيبة ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن

قوله : ابن زبر ، هو عبد الله بن العلاء بن زبر ، بفتح الزاي وإسكان الموحدة ، وثقه دحيم وأبو داود - خلاصة . ووقع في بعض النسخ : « ابن زيد » وهو خطأ .

قوله : « لا تنبذوا » من باب « نصر » : قال في القاموس : النبذ الملقى وما يذ من عصير ونحوه ، وقد نبذه وأنبذه وانتبذه ونَبَذَه - ح .

٥٥٩٠ - صحيح ، انظر رقم ٥٥٨٥ - المزي : ٨٥٨٤/٢٧١/٦ .

٥٥٩١ - حسن ، حم : ٤٢٩/٢ ، ٥٠١ - المزي : ١٥١١١/١٩/١١ .

٥٥٩٢ - حسن ، انظر ما قبله - المزي : ١٥٠٠٨/٣/١١ .

٥٥٩٣ - صحيح ، تفرد به المؤلف بهذا السياق والشطر الأول عند مسلم في الأشربة ٦ : ٣/١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ،

والشطر الثاني متفق عليه ، انظر الحديث الآتي - المزي : ١٧٤٧٠/٢٦٤/١٢ .

٥٥٩٤ - غ الوضوء ٧١ = الطهارة ٧٥ : ٣٥٤/١ ، والأشربة ٤ : ٤١/١٠ ، م فيه ٧ : ٣/١٥٨٥ ، د =

أبي سلمة ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شراب أسكر فهو حرام » - قال قتبية : عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥٥٩٥ - أخبرنا قتبية ، عن مالك ؛ ح وأخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن مالك ؛ عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن البتع فقال : « كل شراب أسكر حرام » - اللفظ لسويد .

٥٥٩٦ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة - رضي الله عنها - : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن البتع فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » - والبتع من العسل .

٥٥٩٧ - أخبرنا علي بن ميمون قال : ثنا بشر بن السري ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل

قوله : سئل عن البتع ؟ بكسر الباء الموحدة وسكون المثناة من فوق وعين مهملة ، نبيذ العسل - س .

قوله : « كل شراب إلخ » عمومته شامل لما اتخذ من عصير العنب ومن غيره ، قال أبو عمر : إذا خرج الخبر بتحريم المسكر على شراب العسل فكل مسكر مثله في الحكم ، ولذا قال عمر : كل مسكر حرام - انتهى من الزرقاني (١٧٠/٤) . وقال في الفتح (٤٢/١٠) : يؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن قدر المسكر منه ، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال : أخبرني عما يحل منه وما يحرم ؟ وهذا هو المعهود من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس ، قالوا : هل هذا نافع أو ضار - مثلاً ، وإذا سألوا عن القدر قالوا : كم يؤخذ منه - انتهى ، وراجع الباجي (١٥١/٣ - ١٥٢) .

قوله : ابن السري ، بفتح مهملة وكسر راء خفيفة وشدة مثناة تحت ، قال أحمد : متقن ، ووثقه ابن معين - من المغني وغيره .

= فيه ٥ : ٨٨/٤ ، ت فيه ٢ : ٢٩١/٤ ، ق فيه ٩ : ١١٢٣/٢ ، ط فيه ٨٤٥/٢/٤ ، حم : ٣٦/٦ ، ٩٧ ، ١٩٠ ، ٢٢٦ - ١٧٧٦٤/٣٦٢/١٢ .
٥٥٩٥ - ٥٥٩٧ - صحيح ، انظر ما قبله .

عن البتّع ؟ فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » البتّع هو نبيذ العسل .

٥٥٩٨ — أخبرنا أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوف وعبد الله بن

الهيثم ، عن أبي داود ، عن شعبة ، عن سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

٥٥٩٩ — أخبرنا أحمد بن عبد الله بن علي قال : ثنا عبد الرحمن ، عن إسرائيل ،

عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبيه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا ومعاذ إلى اليمن ، فقال معاذ : إنك تبعنا إلى أرض كثير شراب أهلها ، فما أشرب ؟ قال : « أشرب ، ولا تشرب مسكرا » .

٥٦٠٠ — أخبرنا يحيى بن موسى البلخي قال : ثنا أبو داود قال : ثنا حريش بن

سليم قال : طلحة الأيامي ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله

قوله : « كل مسكر حرام » دخل فيه قليله وكثيره ، فيبطل قول من زعم الإسكار للشربة الأخيرة ، أو إلى جزء يظهر به السكر ، لأنه لا يختص بجزء دون جزء ، وإنما يوجد على سبيل التعاون كالشبع بالماكول — كذا في المجمع .

قوله : قال : « اشرب » أي أشرب من الأثرية الغير المسكرة ما تشاء ولا تشرب من المسكرة شيئاً كما هو ظاهر السياق ، فلا حجة فيه لمن احتج به على أن المحرم من المسكرات القدر المسكر منها ، والتفصيل يقتضي التطويل ، ومن شاء مزيد التحقيق فيه فليرجع إلى فتح الباري ونيل الأوطار وغيرهما من المطولات — ح .

قوله : حريش ، بفتح أوله وكسر الراء ، ابن سليم ، مقبول — من التقريب .

قوله : الأيامي ، بفتح همزة وخفة تحية — مغني .

٥٥٩٨ — خ المغازي ٦٠ : ٦٢/٨ ، والأدب ٨٠ : ٥٢٤/١٠ ، والأحكام ٢٢ : ١٣/١٦٢ ، م الأثرية ٧ : ٣/١٥٨٦ ،

١٥٨٧ ، ق فيه ٩ : ١١٢٤/٢ ، حم : ٤/٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ويأتي برقم ٥٦٠٥ و ٥٦٠٧ — المزني :

٩٠٨٦/٤٥٠/٦ .

٥٥٩٩ — صحيح بما قبله — المزني : ٩١١٨/٤٦٢/٦ .

٥٦٠٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٩٨ — المزني : ٩٠٩٩/٤٥٥/٦ .

عليه وسلم : « كل مسكر حرام » .

٥٦٠١ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله قال : أخبرنا الأسود بن شيبان

السدوسي قال : سمعت عطاء سأل رجل فقال : إنا نركب أسفاراً فتبرز لنا الأشربة في الأسواق ، لا ندري ما أوعيتها ، فقال : « كل مسكر حرام » فذهب يعيد فقال : « كل مسكر حرام » فذهب يعيد فقال : هو ما أقول لك .

٥٦٠٢ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن هارون بن إبراهيم ، عن ابن

سيرين قال : « كل مسكر حرام » .

٥٦٠٣ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبد الملك بن الطفيل الجزري

قال : كتب إلينا عمر بن عبد العزيز : لا تشربوا من الطلاء حتى يذهب ثلثاء ويبقى ثلثه ، وكل مسكر حرام .

٥٦٠٤ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن الصعق بن حزن قال : كتب

عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : كل مسكر حرام .

٥٦٠٥ — أخبرنا عمرو بن علي قال : ثنا أبو داود قال : ثنا حريش بن سليم قال :

قوله : فتبرز ، من باب « نصر » و « سمع » أي تظهر وتبدو — قاموس .

قوله : الجزري ، بفتح جيم وزاي وبراء ، منسوب إلى جزيرة ، وهي بلاد بين الفرات ودجلة — مغني .

قوله : الطلاء ، هو بالكسر والمد ، الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو الرب ، وأصله القطران الخائر الذي تطلّى به الإبل — قاله في الجمع ، وسيأتي له مزيد شرح — ح .

٥٦٠١ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣/٢٩٨/١٩٠٤٧ .

٥٦٠٢ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣/٣٥٨/١٩٣٠٧ .

٥٦٠٣ — ضعيف الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣/٣٢١/١٩١٥٢ .

٥٦٠٤ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف .

٥٦٠٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٩٨ .

ثنا طلحة بن مصرف ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل مسكر حرام » .

٢٤ — تفسير البتع والمزر

٥٦٠٦ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن الأجلح قال : حدثني أبو بكر ابن أبي موسى ، عن أبيه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فقلت : يا رسول الله ! إنها أشربة ، فما أشرب ، وما أدع ؟ قال : « وما هي ؟ » قلت : البتع والمزر ، قال : « وما البتع والمزر ؟ » قلت : أما البتع فنبذ العسل ، وأما المزر فنبذ الذرة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشرب مسكراً ، فإني حرمت كل مسكر » .

٥٦٠٧ — أخبرنا محمد بن آدم بن سليمان ، عن ابن فضيل ، عن الشيباني ، عن أبي بردة ، عن أبيه قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فقلت : يا رسول الله ! إن بها أشربة يقال لها البتع والمزر ؟ قال : « وما البتع ؟ » قلت : شراب يكون من العسل ، والمزر يكون من الشعير ، قال : « كل مسكر حرام » .

٥٦٠٨ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا ناصر بن علي قال : أخبرني أبي قال : ثنا إبراهيم بن نافع ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عمر قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر آية الخمر ، فقال رجل : يا رسول الله ! أرايت المزر ؟ قال : « وما

قوله : قلت : البتع ، بكسر موحدة وسكون مثناة — م .

قوله : والمزر ، بكسر ميم وسكون زاي معجمة — م .

قوله : من الشعير ، قال في الجمع : المزر هو بالكسر ، نبذ يتخذ من الذرة ، أو من الحنطة ،

أو الشعير — ح .

٥٦٠٦ — حسن الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩١٤٢/٤٧٠/٦ .

٥٦٠٧ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٩٨ — المزي : ٩٠٩٥/٤٥٤/٦ .

٥٦٠٨ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف بهذا السياق ، وانظر رقم ٥٥٨٥ — المزي : ٧١٠٧/٤٤٠/٥ .

المزر ؟ » قال : حبة تصنع باليمن ، قال : « تسكر ؟ » قال : نعم ، قال : « كل مسكر حرام » .
 ٥٦٠٩ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي الجويرية قال : سمعت ابن عباس
 — وسئل ، فقيل له : أفتنا في الباذق ؟ — فقال : سبق محمد الباذق ، وما أسكر فهو حرام .

٢٥ - تحريم كل شراب أسكر كثيره

٥٦١٠ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا يحيى — يعني ابن سعيد — ، عن عبيد
 الله قال : ثنا عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

قوله : حبة ، أي شراب حبة — س .

قوله : سبق محمد الباذق ، قال في النهاية : هو بفتح الذال المعجمة ، الخمر ، تعريب « بادة »
 وهو اسم الخمر بالفارسية ، أي لم يكن في زمانه ، أو سبق قوله فيه ، وفي غيره من جنسه — نقله
 السيوطي — س .

قوله : عن جده ، يعني عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال في الفتح (٤٣/١٠) : سنده إلى
 عمرو صحيح — انتهى ؛ والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجة والدارقطني والبيهقي (٢٩٦/٨) والإمام
 أحمد (١٦٧/٣) وصححه أحمد شاكر إسناده في تعليقه (٦٦/١٠) ، وفي الباب عن جابر وسعد وعائشة ،
 أما حديث جابر فأخرجه الترمذي (٢٩٢/٤) وحسنه ، وأبو داود (٨٧/٤) وابن ماجة (١١٢٥/٢) ،
 قال في الفتح (٤٣/١٠) : وصححه ابن حبان — انتهى . وأما حديث سعد فأخرجه المصنف (بعد هذا)
 والطحاوي (٣٢٥/٢) قال المنذري في مختصره (٢٦٧/٥) : حديث سعد أجودها إسناداً ، فإن النسائي
 رواه عن عبد الله بن محمد بن عمار الموصلي ، وهو أحد الثقات ، وقد احتج به البخاري ومسلم في
 الصحيحين ، عن الضحاك بن عثمان ، وقد احتج مسلم في صحيحه ، عن بكير بن عبد الله الأشج ،
 عن عامر بن سعد ، وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين ، ورواه عن الضحاك وأسنده
 جماعة عنه ، منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني — انتهى ملخصاً ،
 وأما حديث عائشة فأخرجه الترمذي (٢٩٣/٤) وقال : حديث حسن ؛ قال المنذري في مختصره (٥/
 ٢٧٠) : والأمر كما ذكره — انتهى ؛ قال الحافظ في التلخيص : رجاله ثقات — انتهى . وأخرجه أبو

٥٦٠٩ — خ الأثرية ١٠ : ٦٢/١٠ ، ويأتي عند المؤلف برقم ٥٦٩٠ — المزي : ٥٤١٠/٣٨٠/٤ .

٥٦١٠ — حسن صحيح ، ق الأثرية ١٠ : ١١٢٥/٢ ، حم : ١٦٧/٢ ، ١٧٩ — المزي : ٨٧٦٠/٣٢٧/٦ .

ما أسكر كثيره فقليله حرام .

داود (٩١/٤) وابن حبان في صحيحه (٣٧٩/٧) وأحمد في مسنده (الزيلعي ٣٠٤/٤) ورواه أيضاً الدارقطني (٢٥٠/٤)، وأكثر من تخريج طريقه، ولفظ حديث عائشة « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فمأ الكف منه حرام » وفي لفظ « المحسوة منه حرام » .

قال في الفتح (٤٣/١٠) : وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، قال : وجاء عن علي عند الدارقطني (٢٥٠/٤) وعن ابن عمر عند إسحاق (بن راهوية كذا في التخريج) والطبراني (في معجمه ذكره في التخريج ٣٠٤/٤) وصحح إسناده في تعليق المسند (٤٨/٨) ، وعن خوات بن جبير عند الدارقطني (٢٥٤/٤) والحاكم (٤١٣/٣) والطبراني ، وعن زيد بن ثابت عند الطبراني ، وفي أسانيدنا مقال لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها (يعني بها أحاديث سعد وعائشة وجابر) قوة وشهرة — انتهى مع زيادة منا بين القوسين ، والحاصل أنه حديث صحيح ، قال الفاضل أبو يحيى محمد — رحمه الله تعالى — في الحواشي الجديدة : و لو سلم عدم انتهاض واحد واحد منها للحجة فمجموع طرقها واعتضاد بعضها ببعض لا (ترك) شبهة في صحة الحديث ، وقيامه للحجة ، ولم يصب من زعم (يعني صاحب الهداية والعلامة العيني ومن تبعهما من الحنفية) أنه لم يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ؛ قال الحافظ في الدراية (٣٥١) : قد احتجوا بما هو دون ذلك بكثير — انتهى .

قوله : « ما أسكر كثيره » أي ما يحصل السكر بشرب كثيره فهو حرام قليله وكثيره ، وإن كان قليله غير مسكر ، وبه أخذ الجمهور ، وعليه الاعتماد عند علمائنا الحنفية ، والاعتماد على القول بأن الحرام هو الشربة المسكرة ، وما كان قبلها فحلal ، قد رده المحققون كما رده المصنف — رحمه الله تعالى — قاله الفاضل السندي . وقال الشاه ولي الله في الحجة (١٨٨/٢) : والشرعية المحمدية — التي هي الغاية في سياسة الأمة وسد الذرائع وقطع احتمال التحريف — نظرت إلى أن قليل الخمر يدعو إلى كثيرها ، وأن النهي عن المفاصد من غير أن ينهي عن ذات الخمر لا ينجع فيهم ، وأنه إن فتح باب الرخصة في بعضها لم تنتظم السياسة المالية أصلاً ، فنزل التحريم إلى نوع الخمر قليلاً وكثيراً ، قال : — ولا يجوز لأحد اليوم أن يذهب إلى تحليل ما اتخذ من غير العنب ، واستعمل أقل من حد الإسكار ، نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يلفهم الحديث في أول الأمر فكانوا معذورين ، ولما استفاض الحديث وظهر الأمر وصح حديث « ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » لم يبق عذر — أعاذنا الله تعالى والمسلمين من ذلك — انتهى . وقال العلامة أنور شاه الحنفي في فيض الباري (٣٤٦/٤)

٥٦١١ — أخبرنا حميد بن مخلد قال : ثنا سعيد بن الحكم قال : أخبرنا محمد بن

جعفر قال : حدثني الضحاك بن عثمان ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن عامر ابن سعد ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره » .

٥٦١٢ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار قال : ثنا الوليد بن كثير ، عن الضحاك

ابن عثمان ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكره كثيره .

٥٦١٣ — أخبرنا هشام بن عمار قال : ثنا صدقة بن خالد ، عن زيد بن واقد ،

أخبرني خالد بن عبد الله بن حسين ، عن أبي هريرة قال : علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ، فتحنيت فطره بنبيد صنعته له في دباء ، فحنته ، فقال : « أدنه » فأدنيته منه ، فإذا هو ينش ، فقال : « أضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

قال أبو عبد الرحمن : وفي هذا دليل على تحريم المسكر قليله وكثيره ، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة ، وتحليلهم ما تقدمها

بعد ذكر تأويل الحنفية : وقد تبين لي بعد مرور الدهر أن مراد الحديث كما ذهب إليه الجمهور ، وإذن لا أصرف الأحاديث عن ظاهرها — انتهى .

قوله : عن أبي هريرة إلخ ، والحديث أيضاً أخرجه الدارقطني (٢٥٢/٤) والبيهقي (٣٠٣/٨) .

قوله : فتحنيت فطره ، أي فراغت حين فطره بنبيد — س .

قوله : « أدنه » من الإدناء ، أي قربه إلي — س .

قوله : ينش ، بكسر النون وتشديد المعجمة ، أي يغلي — س . يقال : نشت الخمر نشيشاً — ز .

٥٦١١ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٣٨٧١/٢٩١/٣ .

٥٦١٢ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٦١٣ — صحيح ، د الأشربة ١٢ : ٤/١٠٧ ، ١٠٨ ، ق فيه ١٥ : ٢/١١٢٨ ، ويأتي برقم ٥٧٠٧ — المزي :

١٢٢٩٧/٣٣٧/٩ .

الذي يشرب في الفرق قبلها ، ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكليته لا يحدث على الشربة الآخرة دون الأولى ، والثانية بعدها — وبالله التوفيق .

٢٦ — النهي عن نبيذ الجعة ، وهو شراب يتخذ من الشعير

٥٦١٤ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال : ثنا يحيى بن آدم قال : ثنا عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن صعصعة بن صوحان ، عن علي كرم الله وجهه قال : نهاني النبي صلى الله عليه وسلم عن حلقة الذهب والقسي والميثرة والجعة .

٥٦١٥ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا عبد الواحد ، عن إسماعيل — وهو ابن سميع — قال : حدثني مالك بن عمير قال : قال صعصعة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه : أنهن يا أمير المؤمنين ! عما نهاك عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والخنتم .

٢٧ — ذكر ما كان ينبذ للنبي صلى الله عليه وسلم

٥٦١٦ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن النبي

قوله : الذي يشرب في الفرق قبلها ، الظاهر أن هذا تحريف والصواب ما في الكبرى « الذي يسري في العروق قبلها » — والله أعلم — س .

قوله : عمار بن زريق ، بضم المهملة ، ولقه ابن معين — من الخلاصة .

قوله : صعصعة بن صوحان ، بضم المهملة الأولى ، ولقه النسائي من الخلاصة .

قوله : حلقة إلخ ، قد تقدم شرح هذه الألفاظ فيما سبق — ح .

قوله : والجعة ، بكسر الجيم وفتح العين المهملة المخففة ، قال أبو عبيد : هي النبيذ المتخذ

من الشعير — س .

قوله : عن الدباء ، لم يظهر لي وجه إيراد هذا الحديث هنا ، اللهم ! إلا أن يكون قطعة من

حديث علي من طريق آخر تبعاً — والله أعلم .

٥٦١٤ ، ٥٦١٥ — صحيح ، انظر رقم ١٠٤١ .

٥٦١٦ — م الأثرية ٦ : ٣/١٥٨٤ ، د فيه ٧ : ٤/٩٩ ، ق فيه ١٢ : ٢/١١٢٦ ، حم : ٣/٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٣٦ ،

٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ويأتي برقم ٥٦٥٠ — المزي : ٢/٣٥٤/٢٩٩٥ .

صلى الله عليه وسلم كان ينبذ له في تور من حجارة .

ذكر الأوعية التي نهى عن الانتباز فيها دون

ما سواها مما لا تشتد أشربتها كاشتداده فيها

٢٨ — باب النهي عن نبذ الجر مفرداً

٥٦١٧ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن

طاؤس قال : قال رجل لابن عمر : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر ؟ قال : نعم — قال طاؤس : والله ! إنني سمعته منه .

٥٦١٨ — أخبرنا هارون بن زيد بن يزيد بن أبي الزرقاء قال : حدثني أبي قال :

حدثنا شعبة ، عن سليمان التيمي وإبراهيم بن ميسرة قالوا : سمعنا طاوساً يقول : جاء رجل إلى ابن عمر قال : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر ؟ قال : نعم — زاد إبراهيم في حديثه : والدباء .

٥٦١٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عيينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه

قال : قال ابن عباس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبذ الجر .

٥٦٢٠ — أخبرنا علي بن الحسين قال : ثنا أمية ، عن شعبة ، عن خالد بن سحيم ، عن

قوله : في تور ، بالمشاة المفتوحة ، إناء كالإجانة — س .

قوله : نبذ الجر ، بفتح الجيم وتشديد الراء واحدها جرة ، وهي إناء معروف من آنية

الفخار ، وأراد المدهونة ، لأنها أسرع في الشدة والتخمير — س .

قوله : هارون بن زيد ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : لا بأس به ، الخلاصة والتهذيب — ح .

٥٦١٧ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٢/٣ ، ت فيه ٤ : ٢٩٣/٤ ، حم : ٢٩/٢ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ١٠١ ،

١٥٥ — المزني : ٧٠٩٨/٤٣٨/٥ .

٥٦١٨ — صحيح ، انظر ما قبله .

٥٦١٩ — صحيح الإسناد ، حم : ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ — المزني : ٥٨١٤/٥٠/٥ .

٥٦٢٠ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٣/٣ ، حم : ٢٧/٢ ، ٤٢ — المزني : ٦٦٧٠/٣٢٧/٥ .

ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخنتم ، قلت : ما الخنتم ؟ قال : الجر .

٥٦٢١ - أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا خالد قال : ثنا شعبة ، عن أبي

مسلمة قال : سمعت عبد العزيز - يعني ابن أسيد - الطاحي بصري يقول : سئل ابن الزبير عن نبيذ الجر ؟ قال : نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥٦٢٢ - أخبرنا أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوف قال : ثنا عبد

الرحمن بن مهدي ، عن هشام بن أبي عبد الله ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير قال : سألت ابن عمر عن نبيذ الجر ؟ فقال : حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتيت ابن عباس فقلت : سمعت اليوم شيئاً عجبت منه ، قال : ما هو ؟ قلت : سألت ابن عمر عن نبيذ الجر ؟ فقال : حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : صدق ابن عمر ، قلت : ما الجر ؟ قال : كل شئ من مدر .

٥٦٢٣ - أخبرنا عمرو بن زرارة ، أخبرنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن رجل ، عن

سعيد بن جبير قال : كنت عند ابن عمر ، فسئل عن نبيذ الجر ؟ فقال : حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشق عليّ لما سمعته ، فأتيت ابن عباس فقلت : إن ابن عمر سئل عن شئ فجعلت أعظمه ، قال : ما هو ؟ قلت : سئل عن نبيذ الجر ؟ فقال : صدق ، حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : وما الجر ؟ قال : كل شئ صنع من مدر .

قوله : ابن أسيد ، بالفتح وتحتانية ، الطاحي ، بجاء مهملة ، نسبة إلى طاحية بن سودة ، وثقه

ابن حبان - من الخلاصة والمفني .

قوله : منجوف ، بفتح أوله وإسكان النون وضم الجيم ، شيخ البخاري - ح .

قوله : من مدر ، قال في المجمع : المدر ، بفتح ميم ودال ، الطين المجمع الصلب - ح .

٥٦٢١ - صحيح ، حم : ٤/٣ ، ٦ - الزري : ٤/٣٢٥/٥٢٧٣ .

٥٦٢٢ - م الأشربة ٦ : ٣/١٥٨١ ، وفيه ٧ : ٤/٩٣ ، ٩٤ ، حم : ١/٣٤٨ و ٢/٤٨ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٥ ،

١٥٣ - الزري : ٤/٤٥٧/٥٦٤٩ .

٥٦٢٣ - صحيح بما قبله ، انظر ما قبله - الزري : ٤/٤٥٩/٥٦٥٧ .

٢٩ - الجر الأخضر

٥٦٢٤ - أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : أنبأنا شعبة ، عن الشيباني قال : سمعت ابن أبي أوفى ، يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجر الأخضر ، قلت : فالأبيض ؟ قال : لا أدري .

٥٦٢٥ - أخبرنا أبو عبد الرحمن قال : أخبرني محمد بن منصور قال : ثنا سفيان قال : ثنا أبو إسحاق الشيباني قال : سمعت ابن أبي أوفى يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض .

٥٦٢٦ - أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن أبي رجاء قال : سألت الحسن عن نبيذ الجر أحرام هو ؟ قال : حرام [قد] ثنا من لم يكذب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ الحنتم والدباء والمزفت والنقير .

٣٠ - النهي عن نبيذ الدباء

٥٦٢٧ - أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة ، عن إبراهيم ابن ميسرة ، عن طاؤس ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء .

٥٦٢٨ - أخبرنا جعفر بن مسافر قال : ثنا يحيى بن حسان قال : ثنا وهيب قال : ثنا ابن طاؤس ، عن أبيه ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء .

قوله : أخبرنا أبو عبد الرحمن إلخ ، هذه مقولة ابن السني راوي السنن عن المؤلف الإمام رحمه الله تعالى .

قوله : الدباء ، بضم الدال المهملة وتشديد الباء والمد ، وهو القرع اليابس ، وهو يقطين ،

٥٦٢٤ - خ الأشربة ٨ : ٥٨/١٠ ، حم : ٣٥٦/٤ ، ٣٨٠ - المزي : ٤/٢٨٣/٥١٦٦ .

٥٦٢٥ - صحيح ، انظر ما قبله .

٥٦٢٦ - صحيح بما تقدم ، تفرد به المؤلف - المزي : ١١/١٣٨/١٥٥٤٩ .

٥٦٢٧ ، ٥٦٢٨ - صحيح ، انظر رقم ٥٦١٨ - المزي : ٥/٤٤٠/٧١٠٦ .

١ - ما بين المعقوفين غير موجود لي بعض النسخ .

٣١ - النهي عن نبيذ الدباء والمزفت

٥٦٢٩ - أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا يحيى بن سعيد قال : ثنا سفيان ، عن منصور وحماد وسليمان ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت .

٥٦٣٠ - أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا يحيى ، عن سفيان ، عن سليمان ، عن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد ، عن علي كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الدباء والمزفت .

٥٦٣١ - أخبرنا محمد بن أبان قال : ثنا شبابة بن سوار قال : ثنا شعبة ، عن بكير ابن عطاء ، عن عبد الرحمن بن يعمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت .

٥٦٣٢ - أخبرنا قتيبة قال : ثنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت أن ينبذ فيهما .

جمع دباءة ووزنه فعال أو فعلاء ، وحكى القصر ، وهو من الآنية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها - قاله في المجمع وغيره - ح .

قوله : والمزفت ، اسم مفعول ، وهو الإناء المطلي بالمزفت ، وهو نوع من القار - قاله في المجمع وغيره - ح .

قوله : عبد الرحمن بن يعمر ، بفتح ياء وسكون عين مهملة وفتح ميم ، صحابي نزل

٥٦٢٩ - م الأثرية ٦ : ١٥٧٨/٣ ، ١٥٧٩ ، حم : ٣١/٦ ، ٤٧ ، ٩٧ ، ١١٥ ، ١٣٣ ، ١٧٢ ، ٢٠٣ ، ٢٤٤ ، ٢٧٨ ، وراجع حم : ٨٠/٦ ، ٩٨ ، ١١٢ ، ١٢٣ ، وما يأتي عند المؤلف بأرقام ٥٦٤١ - ٥٦٤٣ - المزي : ١١/٣٧١/١٥٩٨٩ و ٣٦١/١٥٩٥٥ و ٣٥٤/١٥٩٣٦ .

٥٦٣٠ - خ الأثرية ٨ : ٥٧/١٠ ، م فيه ٦ : ١٥٧٨/٣ ، حم : ٨٣/١ ، ١٤٠ - المزي : ٧/٣٥٠/١٠٠٣٢ .

٥٦٣١ - صحيح الإسناد ، ق الأثرية ١٣ : ١١٢٧/٢ - المزي : ٧/٢١٨/٩٧٣٦ .

٥٦٣٢ - م الأثرية ٦ : ١٥٧٧/٣ ، حم : ١١٠/٣ ، ١٦٥ - المزي : ١/٣٨٨/١٥٢٤ .

٥٦٣٣ — أخبرنا محمد بن منصور قال : ثنا سفيان قال : ثنا الزهري قال :

أخبرني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت وأن ينبذ فيهما .

٥٦٣٤ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : ثنا يحيى ، عن عبيد الله قال : أخبرني

نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزفت والقرع .

٣٢ — ذكر النهي عن نبيذ الدباء والحنتم والنقير

٥٦٣٥ — أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحكم بن فروة — يقال له : ابن كردي —

بصري قال : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة ، عن عبد الخالق الشيباني قال : سمعت سعيداً يحدث ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحنتم والنقير .

الكوفة ، له حديثان — من الخلاصة والمغني .

قوله : والحنتم ، بفتح الحاء المهملة ، جرار خضر مدهونة كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ، ثم اتسع فيها فليل للخرف كله : حتم ، واحداً حنتمة — قاله في النيل ؛ وقال في المرقاة : هو الجرة مطلقاً ، أو خضراء أو حمراء أعناقها في جنوبها ، يجلب فيها الخمر من مضر ، أو أفواهاها في جنوبها ، يجنب فيها الخمر من الطائف ، أو جرار تعمل من طين أو آدم وشعر ، أقوال للصحابه وغيرهم ، ولعلمهم ينتبذون في ذلك كله — ح .

قوله : والنقير ، هو « فعيل » بمعنى « مفعول » من « نقر ينقر » وكانوا يأخذون أصل النخلة فينقرونها في جوفه ، ويجعلونه إناء ينتبذون فيه — نيل .

قوله : كردي ، بضم كاف وسكون راء وآخره ياء مشددة ، ولقه النسائي — من المغني والخلاصة .

قوله : نهى ، نهى عن هذه الأواني لأنها غليظة لا يترغش منها الماء ، وانقلاب ما هو أشد حرارة ، إلى الإسكار أسرع ، فيسكر ولا يشعر ، بخلاف الأدم فإنها لرققتها تنشق إذا تغير ، فلما استقر

٥٦٣٣ — م الأشربة ٦ : ١٥٧٧/٣ ، حم : ٢٤١/٢ ، ٢٧٩ ، ٥٠١ ، ٥١٤ — المز : ١١/٢٧/١٥١٥٠ .

٥٦٣٤ — صحيح ، ق الأشربة ١٣ : ١١٢٧/٢ ، حم : ٣/٢ ، ٥٤ ، وراجع ما يأتي بعده وبرقم ٥٦٤٨ — المز :

٨٢٢١/١٨٥/٦ .

٥٦٣٥ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٣/٣ — المز : ٥/٤٣٢/٧٠٨٢ .

٥٦٣٦ - أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن المثني بن سعيد ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد الخدري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب في الخنتم والدباء والنقير .

٣٣ - النهي عن نبيذ الدباء والخنتم والمزفت

٥٦٣٧ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سعيد ، عن محارب قال : سمعت ابن عمر يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والخنتم والمزفت .

٥٦٣٨ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن الأوزاعي قال : حدثني يحيى ، حدثني أبو سلمة قال : حدثني أبو هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجرار والدباء والظروف المزفة .

٥٦٣٩ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عون بن صالح البارقي ، عن زينب بنت نصر وجميلة بنت عباد ، أنهما سمعتا عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن شراب صنع في دباء ، أو خنتم ، أو مزفت ، لا يكون زيتاً أو خلاً .

٣٤ - ذكر النهي عن نبيذ الدباء والنقير والمقير والخنتم

٥٦٤٠ - أخبرنا قريش بن عبد الرحمن قال : أخبرنا علي بن الحسن قال :

حرمة المسكر في نفوسهم نسخ ذلك - مجمع .

قوله : البارقي ، بكسر راء ويقاف ، منسوب إلى بارق بن عوف بن عدي - مغني .

قوله : لا يكون زيتاً أو خلاً ، لأنه ليس فيها مظنة الإسكار - ح .

قوله : والمقير ، بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة ، وهو المزفت ، أي المطلي بالمزفت ،

٥٦٣٦ - م الأشرطة ٦ : ١٥٨٠/٣ ، ق فيه ١٣ : ١١٢٧/٢ ، حم : ٩٠/٣ ، ويأتي برقم ٥٦٤٠ - المزني : ٣/٤٢٥٣/٤٢٩ .

٥٦٣٧ - صحيح ، انظر رقم ٥٦٣٥ - المزني : ٧٤١٠/٣٥/٦ .

٥٦٣٨ - صحيح ، ق الأشرطة ١٥ : ١١٢٨/٢ ، حم : ٥٤٠/٢ - المزني : ١٥٣٩٢/٧٣/١١ .

٥٦٣٩ - حسن ، ق الأشرطة ١٥ : ١١٢٨/٢ - المزني : ١٧٨٣٢/٣٨٨/١٢ .

٥٦٤٠ - صحيح ، انظر رقم ٥٦٣٨ - المزني : ١٤٣٦١/٣٢٠/١٠ .

أخبرنا الحسين ، حدثني محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والخنتم والنقير والمزفت .

٥٦٤١ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن القاسم بن الفضل قال : ثنا

ثمامة بن حزن القشيري قال : لقيت عائشة فسألتها عن النبيذ ؟ فقالت : قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه فيما ينبذون ؟ فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن ينبذوا في الدباء والنقير والمقير والخنتم .

٥٦٤٢ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا ابن علية قال : ثنا إسحاق بن سويد ،

عن معاذة ، عن عائشة — رضي الله عنها — قالت : نهى عن الدباء بذاته .

٥٦٤٣ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر قال : سمعت إسحاق — وهو

ابن سويد — يقول : حدثني معاذة ، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النبيذ النقير والمقير والدباء والخنتم — في حديث ابن علية : قال إسحاق : وذكرت هنيذة ، عن

وهو نوع من القار كما تقدم ، وروى عن ابن عباس أنه قال : المزفت هو المقير ، حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن ، وقال : إنه صح ذلك عنه — ذكره في النيل ؛ وسيأتي في الكتاب مثله عن ابن عمر أيضاً (برقم ٥٦٤٨) — ح .

قوله : ثمامة ، بمضمومة وخفة ميمين ، ابن حزن ، بمفتوحة وسكون زاي وبنون ، مخضرم ، وثقة ابن معين — من المعني والخلصة .

قوله : نهى عن الدباء بذاته ، نهى على بناء المفعول ، والمراد النهي عن الانتباز فيه ، ومعنى « بذاته » أي مع قطع النظر عن الإسكار ، أي الانتباز فيه وحده ممنوع ، ولو لم يكن معه إسكار — والله تعالى أعلم — س .

قوله : معاذة ، بمضمومة وعين مهملة وذال معجمة — مغني .

قوله : هنيذة ، بمضمومة وفتح نون وبدال مهملة — مغني .

٥٦٤١ — م الأشربة ٦ : ١٥٧٩/٣ ، حم : ١٣١/٦ ، وانظر رقم ٥٦٢٩ — المزني : ١١/٣٨٨/١٦٠٤٦ .

٥٦٤٢ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف ، وانظر رقم ٥٦٢٩ — المزني : ١٢/٤٣٦/١٧٩٦٨ .

٥٦٤٣ — صحيح أيضاً ، انظر رقم ٥٦٢٩ .

عائشة مثل حديث معاذة ، وسمعت الجرار ، قلت لهيدة : ألت سمعتها سميت الجرار؟ قالت : نعم .

٥٦٤٤ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن طود بن عبد الملك القيسي

بصري قال : حدثني أبي ، عن هيدة بنت شريك بن أبان قالت : لقيت عائشة — رضي

الله عنها — بالخرية ، فسألته عن العكر ؟ فنهني عنه ، تعني وقالت : انبذي عشية

وأشربه غدوة ، وأوكي عليه ، ونهني عن الدباء والنقير والمزفت والحنتم .

٣٥ — المزفتة

٥٦٤٥ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا ابن إدريس قال : سمعت المختار بن

لفل ، عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظروف المزفتة .

٣٦ — ذكر الدلالة على النهي للموصوف عن الأوعية

التي تقدم ذكرها كان حتماً لازماً ، لا على تأديب

٥٦٤٦ — أخبرنا أحمد بن سليمان قال : ثنا يزيد بن هارون قال : ثنا منصور بن

حيان ، سمع سعيد بن جبير يحدث ، أنه سمع ابن عمر وابن عباس أنهما شهدا على رسول الله

قوله : طود ، بمفتوحة وسكون واو ، ابن عبد الملك ، وثقه ابن حبان ، وقال : يروى

المقاطع ، وقال أبو حاتم : مجهول — معني والخلصة وتهذيب .

قوله : بالخرية ، قيل : محلة من محال البصرة — س .

قال في القاموس : كـ « جهينة » موضع بالبصرة ، يسمى البصرة الصغرى — ح .

قوله : عن العكر ، بفتحين ، الوسخ والدرن من كل شئ ، والمراد ههنا درن الخمر الباقي في

الوعاء — س .

قوله : وأوكي عليه ، من « الإيكاء » بمعنى الربط ، والمراد ربط فمه ، ولعل المقصود بالبيان

أن الوعاء يكون من الجلد لأنه الذي يوكى عليه — والله تعالى أعلم — س .

٥٦٤٤ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧٩٧٣/٤٣٨/١٢ .

٥٦٤٥ — م الأشربة ٦ : ١٥٧٧/٣ ، حم : ١١٠/٣ ، ١١٢ ، ١١٩ — المزي : ١٥٨٤/٤٠٥/١ .

٥٦٤٦ — م الأشربة ٦ : ١٥٨١/٣ ، د فيه ٧ : ٩٣/٤ — المزي : ٥٦٢٣/٤٤٩/٤ .

صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ — الحشر : ٧ — .

٥٦٤٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن أسماء بنت يزيد ، عن ابن عم لها يقال له : أنس ، قال : قال ابن عباس : ألم يقل الله عز وجل : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ ؟ قلت : بلى ، قال : ألم يقل الله : ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ — الأحزاب : ٣٦ — قلت : بلى ، قال : لإني أشهد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النقير والمقير والدباء والحنتم .

٣٧ — تفسير الأوعية

٥٦٤٨ — أخبرنا عمرو بن يزيد قال : ثنا بهز بن أسد قال : ثنا شعبة قال : أخبرني عمرو بن مرة قال : سمعت زاذان قال : سألت عبد الله بن عمر قلت : حدثني بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأوعية وفسره ؟ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحنتم ، وهو الذي تسمونه أنتم الجرة ، ونهى عن الدباء ، وهو الذي تسمونه أنتم القرع ، ونهى عن النقير ، وهي النخلة ينقرونها ، ونهى عن المزفت وهو المقير .

الإذن في الانتباز الذي خصها بعض الروايات التي أتينا على ذكرها

٣٨ — الإذن فيما كان في الأسقية منها

٥٦٤٩ — أخبرنا سوار بن عبد الله بن سوار قال : ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد ،

قوله : قال ابن عباس ، كان ابن عباس لا يرى النهي عن هذه الأوعية منسوخاً وكذا ابن عمر ، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق ، قالوا : النهي عن الانتباز في هذه الأوعية باق — ذكره الخطابي — ح .

٥٦٤٧ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٣٦٣/٣٦٥/٤ .

٥٦٤٨ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٣/٣ ، ت فيه ٥ : ٢٩٤/٤ ، حم : ٥٦/٢ — المزي : ٦٧١٦/٣٤٤/٥ .

٥٦٤٩ — م الأشربة ٦ : ١٥٧٨/٣ ، د فيه ٧ : ٩٣/٤ ، حم : ٤٩١/٢ — المزي : ١٤٥٤١/٣٥٣/١٠ .

عن هشام ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس حين قدموا عليه : عن الدباء ، والنقيز ؛ و [عن '] المزفت ، والمزادة المجبوبة ، وقال : « انتبذ في سقائك وأوكه وأشربه حلوا » قال بعضهم : إنذن لي يا رسول الله ! في مثل هذا ؛ قال : « إذا جعلها مثل هذه » وأشار بيده يصف ذلك .

٥٦٥٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن ابن جريج — قراءة — قال : وقال أبو الزبير : سمعت جابراً يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجر المزفت ، والدباء ، والنقيز ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يجد سقاء ينبذ فيه نبذ له في تور من حجارة .

٥٦٥١ — أخبرني أحمد بن خالد قال : ثنا إسحاق — يعني الأزرق — قال : ثنا

قوله : المجبوبة ، مجيم وموحدة مكررة ، هي محتاط بعضها إلى بعض ، فقد يتغير في هذه الظروف النيذ ، ولا يدري به صاحبها ، بخلاف السقاء المتعارف ، فإنه يظهر فيه ما اشد من غيره لأنها تنشق بالاشتداد القوي غالباً ، وقد فسر بعضهم المزادة المجبوبة بتفسير آخر — س .

قال القاضي عياض : هي التي قطع رأسها فصارت كهينة الدن ، وقيل : التي ليس لها عزلاء من أسفلها ، تنتفس الشراب منها فيصير شرايبها مسكراً ، ولا يدري به — زهر .

قوله : إنذن لي يا رسول الله ! في مثل هذا قال : إلخ ، الظاهر أن الإشارة إلى أمر متعلق بالمجلس ، ولا يدري ماذا ؟ والأقرب أنه طلب الرخصة في بعض الأقسام المتنوعة فين له صلى الله عليه وسلم بالإشارة أنك إذا رخصت لك في بعض هذه الأقسام فلعلك تشربه وقد فار ، فتقع في المسكر الحرام — والله تعالى أعلم — س .

قوله : تور ، التور ، بفتح تاء وسكون واو ، إناء صغير من صفر ، أو حجارة يشرب منه ، وقد يتوضأ منه ، ويوكل منه الطعام — مجمع .

٥٦٥٠ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٤/٣ ، وانظر رقم ٥٦١٦ — المزي : ٢٨٢٦/٣٢١/٢ .

٥٦٥١ — م الأشربة ٦ : ١٥٨٤/٣ ، حم : ٣٢٦/٣ ، وانظر ما قبله — المزي : ٢٧٩١/٣١١/٢ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

عبد الملك بن أبي سليمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له في سقاء ، فإذا لم يكن له سقاء نبذ له في تورٍ برام ، قال : ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والنقيير والمزفت .

٥٦٥٢ — أخبرنا سوار بن عبد الله بن سوار قال : ثنا خالد بن الحارث قال : ثنا عبد الملك قال : ثنا أبو الزبير ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء ، والنقيير ، والجر ، والمزفت .

٣٩ — الإذن في الجر خاصة

٥٦٥٣ — أخبرنا إبراهيم بن سعيد قال : ثنا سفيان قال : ثنا سليمان الأحول ، عن مجاهد ، عن أبي عياض ، عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الجر غير مزفت .

٤٠ — الإذن في شئ منها

٥٦٥٤ — أخبرنا العباس بن عبد العظيم ، عن الأحوص بن جواب ، عن عمار بن رزيق أنه حدثهم ، عن أبي إسحاق ، عن الزبير بن عدي ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي ، فتزودوا وادخروا ، ومن أراد زيارة القبور فإنها تذكر الآخرة ، وأشربوا ، واتقوا كل مسكر » .

٥٦٥٥ — أخبرني محمد بن آدم بن سليمان ، عن ابن فضيل ، عن أبي سنان ، عن

قوله : تورٍ برام ، ضبط بكسر باء ، أي تور حجارة — س .

قوله : سوار ، بتشديد الواو وآخره راء ، أبو عبد الله البصري ، القاضي ، ثقة ، من العاشرة ، غلط من تكلم فيه — تقريب .

٥٦٥٢ — م الأشربة ٦ : ٣/١٥٨٣ ، حم : ٣/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦ .

٥٦٥٣ — خ الأشربة ٨ : ١٠/٥٧ ، م فيه ٦ : ٣/١٥٨٥ ، حم : ٢/١٦٠ — المزي : ٦/٣٦٨/٨٨٩٥ .

٥٦٥٤ ، ٥٦٥٥ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٣٤ .

محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ، فأمسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية كلها ، ولا تشربوا مسكراً » .

٥٦٥٦ — أخبرنا محمد بن معدان بن عيسى بن معدان الحراني قال : ثنا الحسن ابن أعين قال : ثنا زهير قال : ثنا زبيد ، عن محارب ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني كنت نهيتكم عن ثلاث : زيارة القبور ، فزوروها ، ولتزدكم زيارتها خيراً ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث ، فكلوا منها ما شئتم ، ونهيتكم في الأشربة في الأوعية ، فاشربوا في أي وعاء شئتم ، ولا تشربوا مسكراً » .

٥٦٥٧ — أخبرني أبو بكر بن علي قال : ثنا إبراهيم بن الحجاج قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن الأوعية ، فالتبذوا في ما بدا لكم ، وإياكم وكل مسكر » .

قوله : « فاشربوا » الحديث ، قالوا : هذا ناسخ للنهي المتقدم عن الأوعية ، فصار بعد النسخ مدار الحرمة على الإسكار ، ولا دخل لظرف في حل أو حرمة ، هذا مذهب الجمهور ، وخالفهم مالك ، فرأى أن الكراهة باقية بعد — والله أعلم — س .

قوله : الحسن بن أعين ، بهمزة مفتوحة فمهملة فياء مفتوحة فتون ، وثقه ابن حبان — كذا في المغني والخلاصة — ح .

قوله : زبيد ، مصغر — س .

قوله : عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه ، حديث بريدة أخرجه أيضاً مسلم في صحيحه وأحمد وأبو داود وغيرهم ، وهو دليل صريح على نسخ النهي عن الانتباز في الأوعية المذكورة ، وهو

٥٦٥٦ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٣٤ .

٥٦٥٧ — صحيح ، انظر رقم ٢٠٣٤ — المزي : ١٩٧٣/٨٣/٢ .

٥٦٥٨ — أخبرنا أبو علي محمد بن يحيى — يعني ابن أيوب — مروزي قال : ثنا عبد الله بن عثمان قال : ثنا عيسى بن عبيد الكندي الخراساني قال : سمعت عبد الله بن بريدة ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا هو يسير إذ حل بقوم ، فسمع لهم لغطاً ، فقال : « ما هذا الصوت ؟ » قالوا : يا نبي الله ! لهم شراب يشربونه ، فبعث إلى القوم ، فدعاهم فقال : « في أي شيء تتبذون ؟ » قالوا : نتبذ في النقيير والدباء ، وليس لنا ظروف ، فقال : « لا تشربوا إلا فيما أوكيتم عليه » قال : فلبث بذلك ما شاء الله أن يلبث ، ثم رجع عليهم ، فإذا هم قد أصابهم وباء صفرة ، قال : « مالي أراكم هلكتم ؟ » قالوا : يا نبي الله ! أرضنا وبيئتنا ، وحرمت علينا إلا ما أوكينا عليه ؟ قال : « اشربوا وكل مسكر حرام » .

٥٦٥٩ — أخبرنا محمود بن غيلان قال : ثنا أبو داود الحفري وأبو أحمد الزبيري ،

مذهب الجمهور — ح .

قوله : الكندي ، بكسر كاف وسكون نون وبمهملة ، نسبة إلى كندة — مغني .

قوله : حل ، من الحلول ، أي نزل — س .

قوله : فسمع لهم لغطاً ، بفتح لام وغين معجمة ، ويجوز سكون الغين أيضاً ، أصواتاً مختلفة

لا تفهم — س .

قوله : صفرة ، وفي بعض النسخ : واصفروا ، وقوله : صفرة قال في الجمع : الصفر اجتماع

الماء في البطن كما يعرض للمستسقي ، صفر فهو مصفور ، وصفر صفراً فهو صفر ، والصفر أيضاً دود يقع في الكبد وشراسيف الأضلاع فيصفر عنه الإنسان جداً ، وربما قتله — ح .

قوله : وبيئتنا ، بهمزة ، أي ذات وباء ، ويطلق على وحمّة يكثر بها الأمراض ، سيما

للغرباء — مجمع .

قوله : الحفري ، بمهملة وفاء مفترحتين — مغني .

٥٦٥٨ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٩١/٨٨/٢ .

٥٦٥٩ — خ الأشربة ٨ : ٥٧/١٠ ، د فيه ٧ : ٩٨/٤ ، ت فيه ٦ : ٢٩٥/٤ — المزي : ٢٢٤٠/١٧٤/٢ .

عن سفيان ، عن منصور ، عن سالم ، عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن الظروف ، شكت الأنصار فقالت : يا رسول الله ! ليس لنا وعاء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا إذا » .

٤١ — منزلة الخمر

٥٦٦٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به بقدحين من خمر ولبن ، فنظر إليهما ، فأخذ اللبن ، فقال له جبرئيل عليه السلام : الحمد لله الذي هداك للفطرة ، لو أخذت الخمر غوت أمتك .

٥٦٦١ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى ، عن خالد — وهو ابن الحارث — ، عن شعبة قال : سمعت أبا بكر بن حفص يقول : سمعت ابن محيريز يحدث ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » .

قوله : « فلا إذا » أي فلا بأس إذا — والله أعلم .

قوله : بقدحين ، القدح بفتح الحين : ما يكون من خشب مع ضيق فيه — مجمع .

قوله : هداك للفطرة ، أي لما جبل على حبه الإنسان إذا لم يعارضه العارض ، وبقي على السلامة ، وهو أول غذاء للإنسان ، فإن الطفل لا يغذى إلا به — س .

قوله : لو أخذت الخمر غوت أمتك ، فإنها تشارك في الاسم حمر الدنيا التي هي أمهات الخبائث ، فيكون دليلاً على حصول الخبائث للأمة — س .

قوله : « يسمونها » الحديث ، قاله في محل الذم ، فيدل على أن التسمية والحيلة لا تجعلان الحرام حلالاً — والله تعالى أعلم — س .

٥٦٦٠ — خ تفسير سورة الإسراء ٣ : ٣٩١/٨ ، والأشربة ١ ، ١٢ : ٣٠/١٠ ، ٦٩ ، م فيه ١٠ : ٣/

١٥٩٢ ، حم : ٥١٢/٢ — المزني : ١٣٣٢٣/٦٢/١٠ .

٥٦٦١ — صحيح ، حم : ٢٣٧/٤ — المزني : ١٥٦١٧/١٧٦/١١ .

٤٢ - ذكر الروايات المغلطات في شرب الخمر

٥٦٦٢ - أخبرنا عيسى بن حماد قال : أخبرنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر شاربها حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

٥٦٦٣ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري قال : حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الرحمن ، كلهم حدثوني عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع المسلمون إليه أبصارهم وهو مؤمن » .

٥٦٦٤ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، عن مغيرة ، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم

قوله : « لا يزني الزاني » قد تقدم الحديث - س . يعني في أول كتاب قطع السارق ، وشرحه هناك .

قوله : « ذات شرف » أي شيئاً له قيمة عالية - مجمع .

قوله : عبد الرحمن بن أبي نعيم ، بضم النون وسكون المهملة ، البجلي أبو الحكم الكوفي ، صدوق عابد - كذا في التقريب ؛ وقال الذهبي في الميزان : كان من الأولياء الثقات - انتهى ؛ ونقل الزيلعي (٣٤٧/٣) تضعيفه عن ابن معين من كتاب أبي الحسن بن القطان ، لكن قال في الميزان : لم يتابع عليه أحد - انتهى ؛ وراجع التهذيب (٢٨٦/٦) .

٥٦٦٢ - صحيح ، انظر رقم ٤٨٧٤ - المزي : ١٣١٩١/٣٠/١٠ و ١٤٨٦٣/٤٢٩ .

٥٦٦٣ - صحيح ، انظر رقم ٤٨٧٤ .

٥٦٦٤ - صحيح ، د الحدود ٣٦ : ٦٢٤/٤ ، حم : ١٣٦/٢ - المزي : ٧٣٠١/٤٨٠/٥ .

عن ابن عمر ونفر من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إن شرب فاجلدوه ، ثم إن شرب فاجلدوه ، ثم إن شرب فاقتلوه » .

قوله : عن ابن عمر ، والحديث أخرجه أيضاً الحاكم (٣٧١/٤) وصححه ، ووافقه الذهبي ، وأشار إليه أبو داود والبيهقي (٣١٣/٨) ، وفي الباب عن أبي هريرة ومعاوية وعبد الله بن عمرو وشرحيل ابن أوس والشريد بن سويد الثقفي وجريز بن عبد الله وغطيف بن الحارث وأبي الرمضاء — بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة بالمد ، وقيل بالموحدة — كذا في الفتح (٧٩/١٢) . والذي وقع في نسخ الترمذي أبو الرمذ ، هو خطأ من ناسخ أو طابع كما حققه في تعليق المسند (٦٣/٣ — ٦٥) . فأما حديث أبي هريرة فهو الحديث الآتي وأخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه والطحاوي (٩١/٢) والحاكم (٣٧١/٤) وصححه ووافقه الذهبي ، وقال في تعليق المسند (٥٣/٩) : إسناده صحيح ، وأما الأحاديث الباقية فذكرها الحافظ في الفتح (٧٩/٢ — ٨٠) والزيلعي (٣٤٦/٣ — ٣٤٩) والأستاذ أحمد محمد شاكر في تعليق المسند (٥٠/٩ — ٦٦) قال : وأكثر أسانيدنا صحاح ، والشك النادر من بعض الرواة بين الثالثة أو الرابعة أو غيرهما لا يؤثر في صحته ، ولا في أن الحكم بالقتل إنما هو في الرابعة — انتهى .

قوله : « فاقتلوه » الجمهور على أن الأمر بالقتل منسوخ ، بل قد ادعى العلماء الإجماع على ذلك ، وللحافظ السيوطي فيه بحث ذكره في حاشية الترمذي ، وانفرد بالقول بأن الحق بقاؤه — والله تعالى أعلم — قاله السندي ؛ وقال الحافظ في الفتح (٧٣/١٢) : ورد في الحديث أنه إن شرب فحد ثلاث مرات ، ثم شرب قتل في الرابعة ، وهو حديث مخرج في السنن من عدة طرق أسانيدنا قوية — انتهى ؛ وقد أشرنا إليها ، في الحاشية السابقة ، وقال السيوطي في قوت المفتي على جامع الترمذي (نقلاً عن نسخة خطية عندي) بعد ما خرج حديث معاوية الذي رواه الترمذي وخرج الأحاديث التي أشار إليها الإمام الترمذي بقوله : « وفي الباب » وزاد عليها ثلاثة أحاديث ما نصه : « فهذه بضعة عشر حديثاً كلها صحيحة صريحة في قتل شارب الخمر في الرابعة ، وليس لها معارض صريح ، وقول من قال بالنسخ لا يعضده دليل ، وقولهم : إنه صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله ، لا يصلح رداً لهذه الأحاديث لوجه : أحدها أنه مرسل ، لأن رواه قبيصة ولد يوم الفتح ، فكان عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهر ، فلم يدرك شيئاً يرويه ، والثاني أنه لو كان متصلاً صحيحاً لكانت تلك الأحاديث مقدمة عليه لأنها أصح وأكثر ، والثالث أن هذه واقعة عين لا عموم لها ، والرابع

أن هذا فعل ، والقول مقدم عليه ، لأن القول تشريع عام ، والفعل قد يكون خاصاً ، والخامس أن الصحابة خصوا في ترك الحدود بما لم يخص به غيرهم ، ولهذا لا يفسقون بما يفسق به غيرهم خصوصية لهم ، وقد ورد في قصة حمار ، قال عمر : أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تلعه ، فإنه يحب الله ورسوله » فعلم صلى الله عليه وسلم من باطنه صدق محبته لله ورسوله ، فأكرمه بترك القتل ، فله صلى الله عليه وسلم أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام ، فلا أقبل نسخ هذه الأحاديث إلا بعض صريح من قوله صلى الله عليه وسلم : وذلك لا يوجد ، وقد ترك عمر إقامة حد الخمر على فلان لكونه من أهل بدر ، وقد ورد فيهم « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وترك سعد بن أبي وقاص إقامة على أبي محجن بحسن بلاتنه في قتال الكفار ، فالصحابة رضوان الله عليهم جديرون بالرخصة إذا بدت من أحدهم الزلة في الحين ، وأما هؤلاء المدمنون للخمر الفسقة المعروفون بأنواع الفساد وظلم العباد وترك الصلاة ومجازرة الأحكام الشرعية ، وإطلاق ألسنتهم في حال سكرهم بالكفريات ، وما قاربها ، فهؤلاء يقتلون في الرابعة ، لا شك في ذلك ولا اريب ، وقول المصنف (يعني الترمذي) : لا نعلم اختلافاً ، فأفرده العراقي بأن الخلاف ثابت محكي عن طائفة ، وروى أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ايتوني برجل أقيم عليه حد الخمر فإن لم أقتله فأنا كذاب ، وروى أيضاً من وجه آخر قال : ايتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة ، فلکم عليّ أن أقتله — انتهى ؛ وقول عبد الله بن عمرو هذا أخرجه الطحاوي (٩١/٢) وسنده منقطع ، ذكره في الفتح (٨٠/١٢) والأستاذ أحمد شاكر في تعليق المسند (٥٢/٩) .

قال الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن (٢٣٧/٦) : هذا مذهب بعض السلف — انتهى ؛ وبه قال الحسن البصري : وبعض أهل الظاهر (فتح ٧٣/١٢) ؛ وهذا القول هو الذي نصره ابن حزم في المحلى (٣٦٥/١١ — ٣٧٠) واحتج له ، ودفع الإجماع الذي ادعوه ، واستظهره الشوكاني في النيل (٧/١٢٤) ولعاصرنا العلامة الأستاذ أحمد محمد شاكر المصري تفصيل في تعليق المسند (٤٩/٩ — ٧٠) شيد فيه أركان مسلك قتل الشارب في الرابعة ، وقرره محكماً غير منسوخ ، وهو تحقيق بديع ، وكذلك ابن القيم نفى دعوى النسخ نفيّاً باتاً في تهذيب السنن (٢٣٨/٦) لكن قال : الذي يقتضيه الدليل أن الأمر بقتله ليس حتماً ، ولكنه تعزير بحسب المصلحة ، فإذا أكثر الناس من الخمر ولم يتزجروا بالحد فرأى الإمام أن يقتل فيه قتل فقتله في الرابعة ليس حداً ، وإنما هو تعزير بحسب المصلحة — انتهى ؛ وفي اختيارات شيخه الإمام ابن تيمية (١٧٨) : فمن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة ، بل استمر على

ذلك الفساد فهو كالمصالح الذي لا يندفع إلا بالقتل فيقتل، قيل : ويمكن أن يخرج شارب الخمر في الرابعة على هذا — انتهى ؛ لكنه قوى مذهب الجمهور في فتاواه (٢٥٥/٤) ، وكذلك حمل الأمر بالقتل في الرابعة على السياسة صاحب دراسات اللبيب من علماء الهند كما ذكره شيخ شيخنا في شرح كتاب العلل من الرمزي (٣٨٤/٤) ، وأما الخطابي (٣٣٩/٣) فحمل الأمر بالقتل على الوعيد، قال : ولا يراد به وقوع الفعل ، وإنما يقصد به الردع والتحذير — انتهى ؛ ولا يبعد أن يفهم هذا من تبويب المصنف — رحمه الله تعالى — ، والقول الوسط عندي ما اختاره الحافظ بن القيم وأشار إليه شيخه الإمام ابن تيمية ، وهو أحسن ما يجمع به بين مختلف الأحاديث الواردة في حد شرب الخمر وصفة ضربه ومقدار ضربه ، وحاصل ما دلت عليه — على الراجح من الأقوال — أن الأربعين حد وما فوقه مفوض إلى اجتهاد الإمام .

قال شيخ الاسلام في المنهاج (١٤٧/٣ — ١٤٩) : وقد تنازع علماء المسلمين في الزائد على الأربعين إلى الثمانين، هل هو حد يجب إقامته، أو تعزير يختلف باختلاف الأحوال ؟ على قولين : أحدهما أنه حد لأن أقل الحدود ثمانون ، وهو حد القذف ، وادعى أصحاب هذا القول أن الصحابة أجمعت على ذلك ، وأن ما نقل من الضرب أربعين كان بسوط له طرفان ، فكانت الأربعون قائمة مقام الثمانين ، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، والثاني أن الزائد على الأربعين جائز ، فليس بمحد واجب ، وهو قول الشافعي ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، واختاره أبو بكر وأبو محمد وغيرهما ، وهذا القول أقوى لأنه قد ثبت في الصحيح عن علي — رضي الله عنه — أنه جلد الوليد أربعين ، وقال : جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين وكل سنة ، وهذا أحب إلي ، وفي الصحيحين عن أنس قال : أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنعال نحواً من أربعين ، ثم أتني به أبو بكر ، ففعل به مثل ذلك ، ثم أتني به عمر فاستشار الناس في الحدود ، فقال ابن عوف : أخف الحدود ثمانون ، فضربه عمر ، ولأنه يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجرید والنعال والأيدي وأطراف الثياب ، فلما لم تكن صفة الضرب مقدرة بل يرجع فيها إلى الاجتهاد ، فكذلك مقدار الضرب ، وهذا لأن أحوال الشاربين تختلف ، ولهذا أمر أولاً بقتل الشارب في المرة الرابعة ، وقد قيل : إن هذا منسوخ ، وقيل : بل هو محكم ، وقيل : بل هو تعزير جائز يفعل عند الحاجة إليه ، وهذا لأن الضرب بالنوب ليس أمراً محدوداً ، يختلف باختلاف قلته وكثرته ، وخفته وغلظته ، والنفوس قد لا تنتهي فيه عند مقدار ، فردت أكثر العقوبات فيه إلى

٥٦٦٥ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا شبانة قال : ثنا ابن أبي ذئب ، عن خاله الحارث بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذ سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم قال في الرابعة : فاضربوا عنقه » .

٥٦٦٦ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى ، عن ابن فضيل ، عن وائل بن بكر ، عن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه أنه كان يقول : ما أبالي شربت الخمر أو عبت هذه السارية من دون الله عز وجل .

٤٣ — ذكر الرواية المبينة عن صلوات شارب الخمر

٥٦٦٧ — أخبرنا علي بن حجر قال : أخبرنا عثمان بن حصن بن علاق دمشقي

الاجتهاد ، وإن كان أقلها مقداراً ، كما كان من التعزيرات ما يقدر أكثره ، ولا يقدر أقله — انتهى ؛ وبهذا يجاب عن الذي قاله الأستاذ في تعليق المسند (٩٠/٩) : ولم أستطع أن أرى الدليل الذي اقتضى هذا في نظر ابن القيم وأظنك تحصل مما ذكرنا الدليل الذي عناه ابن القيم أحقق — والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله : ما أبالي شربت الخمر ، يريد أنه لا فرق بين الشرك وشرب الخمر عنده ، يريد أنه بلغ من التقوى مبلغاً صار شرب الخمر عنده بمنزلة الشرك ، أو المراد أن الغالب أن الخمر يحجر إلى الشرك في عاقبة الأمر ، فصار في درجته في نظر المؤمن — والله تعالى أعلم — س .

قوله : علاق ، قال في الخلاصة : بفتح المهملة ، وقال في التقريب : عثمان بن حصن بن علاق ، بتشديد اللام ، ويقال : بزيادة « عبيدة » بين حصن وعلاق ، أو بين عثمان وحصن ، ويقال : عثمان ابن عبد الرحمن بن حصن بن عبيدة بن علاق ، ويقال : باسقاط حصن وعبيدة ، ثقة ، من التاسعة — ح .

٥٦٦٥ — صحيح ، د الحدود ٣٦ : ٤/٦٢٤ ، ق فيه ١٧ : ٢/٨٥٩ ، حم : ٢/٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٥٠٤ ، ٥١٩ — المزي : ١٠/٤٥٨/١٤٩٤٨ .

٥٦٦٦ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦/٤٦٦/٩١٣٢ .

٥٦٦٧ — صحيح ، ق الأشربة ٤ : ٢/١١٢٠ ، حم : ٢/١٧٦ ، ١٨٩ ، ويأتي برقم ٥٦٧٣ — المزي : ٦/٣٤٩/٨٨٤٣ .

قال : ثنا عروة بن رويم أن ابن الديلمي ركب يطلب عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال ابن الديلمي : فدخلت عليه ، فقلت : هل سمعت يا عبد الله بن عمرو ! رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر شأن الخمر بشئ ؟ فقال : نعم ! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يشرب الخمر رجل من أمتي فيقبل الله منه صلاة أربعين يوماً » .

٥٦٦٨ — أخبرنا قتيبة وعلي بن حجر قالوا : ثنا خلف — يعني ابن خليفة — ، عن منصور بن راذان ، عن الحكم بن عتيبة ، عن أبي وائل ، عن مسروق قال : القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت ، وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر ، وقال مسروق : من شرب الخمر فقد كفر ، وكفره أن ليس له صلاة .

٤٤ — ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر من ترك الصلاة

ومن قتل النفس التي حرم الله ، ومن وقوع على المحارم

٥٦٦٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي

قوله : ابن الديلمي ، بفتح دال ، نسبة إلى الديلم ، جبل معروف بين الناس ، وهو عبد الله بن فيروز من كبار التابعين ، وثقه ابن معين والعجلي ، ومنهم من ذكره في الصحابة — من المغني والتقريب والخلاصة .
قوله : « صلاة أربعين » قال السيوطي في حاشية الترمذي : ذكر في حكمة ذلك : أنها تبقى في عروقه وأعصابه أربعين يوماً — نقله ابن القيم — س .

قوله : قال : القاضي إلخ ، ضمير « قال » لمسروق ، والقاضي حينئذ مبتدأ ، ما بعده خبره ، يريد أن هدية القاضي حرام ، فضلاً عن رشوته ، وأما الرشوة فعند أهل الورع مثل الكفر في الفرار عنه — س .
قوله : السحت ، السحت الحرام الذي لا يحل كسبه ، لأنه يسحت البركة — مجمع .
قوله : كفره إلخ ، يريد أنه كفر مجازاً بمعنى أن لا يقبل له صلاة أربعين يوماً ، كالكافر لا يقبل صلاته — س .

قوله : ترك الصلاة ، وفي بعض النسخ : ترك الصلوات .

٥٦٦٨ — ضعيف الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣ / ٣٨٧ / ١٩٤٣٣ .

٥٦٦٩ — صحيح موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧ / ٢٦١ / ٩٨٢٢ .

بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : اجتنبوا الخمر ، فإنها أم الخبائث ، إنه كان رجل ممن خلا قبلكم تعبد^١ ، فعلقته امرأة غوية ، فأرسلت إليه جاريتها ، فقالت له : إنا ندعوك للشهادة ، فانطلق مع جاريتها ، وطفقت كلما دخل باباً أغلقته دونه ، حتى أفضى إلى امرأة وضينة عندها غلام ، وباطية همر ، فقالت : إني والله ! ما دعوتك للشهادة ، ولكن دعوتك لتقع عليّ ، أو تشرب من هذه الخمرة كأساً ، أو تقتل هذا الغلام ، قال : فاسقيني من هذا الخمر كأساً ، فسقته كأساً ، قال : زيدوني ، فلم يرم حتى وقع عليها ، وقتل النفس ، فاجتنبوا الخمر ، فإنها والله لا يجتمع الإيمان وإدمان الخمر ، إلا ليوشك أن يخرج أحدهما صاحبه .

٥٦٧٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله — يعني ابن المبارك — ، عن يونس ،

قوله : عثمان (الخ ، أخرجه أيضاً البيهقي (٢٨٧/٨) ، وقال ابن كثير في تفسيره (٩٧/٢) : إسناده صحيح ، وقدرناه ابن أبي الدنيا في كتابه ذم المسكر مرفوعاً ، والموقوف أصح — انتهى ، وصححه ابن حبان (٣٦٧/٧) مرفوعاً — قاله في الفتح ؛ وذكر المنذري في الترغيب عن ابن عباس مرفوعاً « اجتنبوا الخمر فإنها مفتاح كل شر » قال : رواه الحاكم (١٤٥/٤) ، وقال : صحيح الإسناد .

قوله : أم الخبائث ، في مجمع البحار : أي تجمع كل خبيث ، فلان أم الخير ، أي يجمع كل خير — ح .

قوله : فعلقته ، بكسر لام ، أي عشقته وأحبته — س .

قوله : وضينة ، أي حسنة جميلة ، وهو بالهمزة ممدود — مجمع .

قوله : باطية خمر ، في الصحاح : الباطية إناء ، وأظنه إناء ، وأظنه معرباً — س .

قوله : فلم يرم ، بفتح الياء وكسر الراء ، من « رام يريم » أي فلم يبرح ولم يترك كذلك — س .

قوله : وإدمان الخمر ، أي ملازمتها والدوام عليها — س .

قوله : أن يخرج أحدهما ، أي الخمر — س .

قوله : صاحبه ، أي الإيمان إن لم يتب ، وإن تاب فقد أخرج الإيمان الخمر — فله الحمد — س .

٥٦٧٠ — صحيح موقوف ، انظر ما قبله .

١ — في بعض النسخ : يعبد ، وعند ابن حبان : يتعبد — السلفي .

عن الزهري قال : حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، أن أباه قال : سمعت عثمان يقول : اجتنبوا الخمر ، فإنها أم الخبائث ، فإنه كان رجلاً ممن خلا قبلكم يتعبد ويعتزل الناس — فذكر مثله ، قال : فاجتنبوا الخمر ، فإنه والله لا يجتمع والإيمان أبداً ، إلا يوشك أحدهما أن يخرج صاحبه .

٥٦٧١ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا سريج بن يونس قال : ثنا يحيى بن عبد الملك ، عن العلاء — وهو ابن المسيب — ، عن فضيل ، عن مجاهد ، عن ابن عمر قال : من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة ما دام في جوفه أو عروقه منها شئ ، وإن مات مات كافراً ، وإن انتشى لم تقبل له صلاته أربعين ليلة ، إن مات فيها مات كافراً .

خالفه يزيد بن أبي زياد

٥٦٧٢ — أخبرنا محمد بن آدم بن سليمان ، عن عبد الرحيم ، عن يزيد ؛ ح وأخبرنا واصل بن عبد الأعلى ، ثنا ابن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد ؛ عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم — وقال محمد بن آدم : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال : « من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعا ، إن مات فيها — وقال ابن آدم : فيهن — مات كافراً ،

قوله : فلم ينتش ، من « الانتشاء » قيل هو أول السكر ومقدماته ، وقيل : هو السكر نفسه ، قلت : والظاهر أن الثاني هو المراد — س .

قوله : مات كافراً ، أي كالكافر في عدم قبول الصلاة ، فإن الكافر لو صلى مع الكفر لما قبلت صلاته ، فصار شارب الخمر مثله في عدم قبول الصلاة — والله تعالى أعلم — س .

قوله : خالفه إلخ ، يعني فضيلاً في المتن والإسناد ، فضيل رواه موقوفاً — قاله السيوطي ؛ رجاله ثقات ، وأما يزيد فرواه مرفوعاً ، وفيه كلام مشهور ، لكن الحافظ السيوطي حقق في النكت البديعات أن الحديث صحيح ، راجع ذيل القول المسدد (٧٨ — ٨٤) — والله تعالى أعلم .

٥٦٧١ — صحيح موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦/٣٣/٧٤٠١ .

٥٦٧٢ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦/٣٧٨/٨٩٢١ .

فإن أذهبت عقله عن شئ من الفرائض — وقال ابن آدم : القرآن — لم يقبل له صلاة أربعين يوماً ، وإن مات فيها — وقال ابن آدم : فيهن — مات كافراً .

٤٥ — توبة شارب الخمر

٥٦٧٣ — أخبرنا القاسم بن زكريا بن دينار ، ثنا معاوية بن عمرو ، ثنا أبو إسحاق قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني ربيعة بن يزيد ؛ ح وأخبرني عمرو بن عثمان بن سعيد ، عن بقية ، عن أبي عمرو — وهو الأوزاعي — عن ربيعة بن يزيد ؛ عن عبد الله بن الديلمي قال : دخلت على عبد الله بن عمرو بن العاص — وهو في حائط له بالطائف ، يقال له : الوهط ، وهو مخاصر فتى من قریش ، يُزَنُّ ذلك الفتى بشرب الخمر — فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من شرب الخمر شربة لم تقبل له توبة

قوله : « فإن أذهبت إلخ » ما ذكر من عدم قبول الصلاة سبعاً أي سبع ليال إذا لم تذهب الخمر عقله ولم يجعله غافلاً عن شئ من الصلوات ، وغيرها من الفرائض ، فإن أذهبت عقله وجعلته غافلاً عن الفرائض لم تقبل له صلاة أربعين يوماً — والله سبحانه وتعالى أعلم — س .

قوله : عبد الله بن الديلمي ، هو عبد الله بن فيروز الديلمي ، والحديث أخرجه ابن ماجه ، ورواه أيضاً الإمام أحمد أبسط من هذا ، قال في تعليق المسند (١٦٨/١٠) : إسناده صحيح ، ثم بسط الكلام في تخريج الحديث بسطاً حسناً إلى (١٧١/١٠) .

قوله : الوهط ، قال في القاموس : بستان ومال كان لعمر بن العاص بالطائف على ثلاثة أميال من وج ، كان يعرض على ألف ألف خشبة ، شراء كل خشبة درهم — ح .

قوله : وهو مخاصر ، هو بالخاء المعجمة : أن يأخذ الرجل بيد رجل آخر يتماشيان ، ويد كل واحد منهما عند خصر صاحبه — س .

قوله : يزن ، بتشديد النون ، على بناء المفعول ، أي يتهم — س .

قوله : « لم تقبل له توبة » الظاهر أن المراد أنه إن تاب في أربعين لا يقبل توبته ، وإن تاب بعد ذلك يقبل في المرتين ، وفي المرة الثالثة لا يقبل التوبة أصلاً ، وهذا مشكل ، إلا أن يراد أنه لا يوفق

أربعين صباحاً ، فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد لم تقبل توبته أربعين صباحاً ، فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال يوم القيامة » — اللفظ لعمره .

٥٦٧٤ — أخبرنا قتيبة ، عن مالك ؛ والحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع ، واللفظ له — عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ؛ عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حُرِمَها في الآخرة » .

٤٦ — الرواية في المدمنين في الخمر

٥٦٧٥ — أخبرنا محمد بن بشار ، عن محمد قال : ثنا شعبة ، عن منصور ، عن سالم

للتوبة في هذه المدة في المرتين ، وبعد المرة الثالثة لا يوفق غالباً ، والمراد بعدم قبول التوبة أنه لا يوفق للتوبة غالباً — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « من طينة الخبال » قيل : مقيد بعدم المغفرة ، أي إن لم يغفر له ، لقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾ والخبال ، بفتح الخاء ، الفساد ، قال السيوطي : ويكون في الأفعال والأبدان والعقول ، وقد جاء مفسراً في الحديث ، قلت : ولعله أراد بذلك ما في الترمذي (٢٩٠/٤) وسيجيء في النسائي مثله : أنه إن عاد الرابعة لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً ، فإن مات لم يتب الله عليه وسقاه من نهر الخبال ؟ قيل : يا أبا عبد الرحمن وما نهر الخبال ؟ قال : نهر من صديد أهل النار — انتهى ، وهذا مبني على أن المراد بطينة الخبال هي نهر الخبال ، وهو الظاهر — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « حرّمها » بالتخفيف على بناء المفعول ، من « الحرمان » أي يجعله الله تعالى محروماً منها في الآخرة — س . وإن دخل الجنة بعد العقوبة له أو العفو عنه فإنه يحرم حر الجنة — كذا في الباجي (١٥٢/٣) ؛ وذلك لأنه استعجل ما أمر بتأخير ، وعد به ، فحرّمه عند ميقاته كالوارث فإنه إذا قتل مورثه فإنه يحرم ميراثه لاستعجاله ، وبهذا قال نفر من الصحابة ، ومن العلماء قاله ابن العربي ؛ ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعاً « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، وإن دخل الجنة ، لبسه أهل

٥٦٧٤ — خ الأشربة ١ : ٣٠/١٠ ، م فيه ٨ : ١٥٨٨/٣ ، ق فيه ١ : ١١١٩/٢ ، حم : ١٩/٢ ، ٢٢ ، ٢٨ ،

وراجع مصادر حديث رقم ٥٥٨٥ — المزي : ٨٣٣٥٩/٢١٥/٦١ .

٥٦٧٥ — صحيح ، حم : ٢٠١/٢ ، ٢٠٣ — المزي : ٨٦١٢/٢٨٣/٦ .

ابن أبي الجعد ، عن نبيط ، عن جابان ، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه عليه وسلم قال : « لا يدخل الجنة منان ، ولا عاق ، ولا مدمن خمر » .

٥٦٧٦ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن حماد بن زيد قال : ثنا أيوب ،

عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها ، لم يتب منها لم يشربها في الآخرة » .

٥٦٧٧ — أخبرنا يحيى بن درست قال : ثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن

ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها لم يشربها في الآخرة » .

٥٦٧٨ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن الحسن بن يحيى ، عن الضحاك

قال : من مات مدمناً للخمر نُضِحَ في وجهه بالحميم حين يفارق الدنيا .

الجنة ، ولم يلبسه هو » أخرجه الطيالسي (٢٢١٧) وصححه ابن حبان (٣٩٧/٧) ، وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه : « من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد (٢٠٩/٢) بسند حسن — انتهى ملخصاً من الفتح (٣٢/١٠) ، وانظر تعليق ابن ماجه للسندي (٣٢٨/٢) وتحفة الأحوذى (١٠٣/٣) .

قوله : نبيط ، بالتصغير ، مقبول ، من السادسة — تق .

قوله : جابان ، بالميم ، مقبول ، من الرابعة — كذا في التقريب .

قوله : « منان » أي كثير المن ، ولعل المراد : من لا يعطي شيئاً إلا من كما جاء ، ومع ذلك

فلا بد من التأويل — س .

قوله : نضح ، النضح هو الرش ، يقال : نضح البيت ينضحه كـ « يضرب » رشه — ذكره

في القاموس — ح .

قوله : الحميم ، الماء الحار — مجمع .

٥٦٧٦ ، ٥٦٧٧ — صحيح ، انظر رقم ٥٦٧٤ — المزي : ٧٥١٦/٦٣/٦ .

٥٦٧٨ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٨٢٣/٢٣٦/١٣ .

٤٧ — تغريب شارب الخمر

٥٦٧٩ — أخبرنا زكريا بن يحيى قال : ثنا عبد الأعلى بن حماد قال : ثنا معتمر ابن سليمان قال : حدثني عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال : غرّب عمر — رضي الله عنه — ربيعة بن أمية في الخمر إلى خير ، فلحق بهرقل ، فتنصّر ، فقال عمر رضي الله عنه : لا أغرب بعده مسلماً .

٤٨ — ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر

٥٦٨٠ — أخبرنا هناد بن السري ، عن أبي الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بردة بن نيار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اشربوا في الظروف ، ولا تسكروا » .

قال أبو عبد الرحمن : وهذا حديث منكر غلط فيه أبو الأحوص سلام بن سليم ، لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك ، وسماك ليس بالقوي ، وكان يقبل التلقين ، قال أحمد بن حنبل : كان أبو الأحوص يخطئ في هذا الحديث .

قوله : غرّب ، من « التغريب » وهذا التغريب من باب التغزير ، وهو غير داخل في الحد ، بخلاف التغريب في حد الزنا ، وقول عمر : لا أغرب بعده مسلماً ، محمول على مثل هذا ، وأما ما كان جزاء الحد فلا بد منه — والله تعالى أعلم — س .

قوله : من أباح إلخ ، وهم الحنفية ، قال أبو المظفر بن السمعاني : وقد زلّ الكوفيون في هذا الباب ، ورووا أخباراً معلولة ، لا تعارض هذه الأخبار بحال — كذا في الفتح (٤٣/١٠) ، والمصنف بصدد بيان عللها .

قوله : ولا تسكروا ، من « سكر » كـ « علم » ويفهم منه أن المراد : لا تبلغوا بالشرب حد السكر ، فيحل ما كان قبله ، ولذلك رده المصنف ، ويحتمل أن يراد ولا تشربوا المسكر ، توفيقاً بين الأدلة ، على أن المفهوم لا يعارض الأدلة الصريحة عند القائل ، بل عند غيره لا عبرة به أصلاً في التحريم ،

٥٦٧٩ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٤٥٣/٢٥/٨ .

٥٦٨٠ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١١٧٢٣/٦٧/٩ .

خالفه شريك في إسناده وفي لفظه

٥٦٨١ — أخبرنا محمد بن إسماعيل قال : ثنا يزيد قال : أخبرنا شريك ، عن سماك ، عن ابن حرب ، عن ابن بريدة ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والخنتم والنكير والمزفت .

خالفه أبو عوانة

٥٦٨٢ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : أخبرنا إبراهيم بن حجاج قال : ثنا أبو عوانة ، عن سماك ، عن قرصافة — امرأة منهم — ، عن عائشة قالت : اشربوا ولا تسكروا . وقال أبو عبد الرحمن : وهذا أيضاً غير ثابت ، وقرصافة هذه لا ندري من هي ؟ والمشهور عن عائشة خلاف ما روت عنها قرصافة .

٥٦٨٣ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن قدامة العامري ، أن جصرة بنت دجاجة العامرية حدثته قالت : سمعت عائشة سألتها أناس كلهم يسأل عن

فلا وجه للاستدلال به في مقابلة الصرائح — وهذا ظاهر — س .

قوله : خالفه شريك ، الضمير المنصوب يرجع إلى أبي الأحوص شريك « شريك » في الرواية عن سماك — ح .

قوله : خالفه أبو عوانة ، أي خالف أبا الأحوص — ح .

قوله : قرصافة ، بكسر أوله وفتح الصاد ، والذهلية ، لا تعرف حالها ، من الثالثة — من الخلاصة والتقريب .

قوله : قدامة ، بضم قاف وخفة دال مهملة — مغني .

قوله : جصرة بنت دجاجة ، بفتح مهملة وجيمين ، وثقتها العجلي ، من الثالثة ، وقيل : إن لها إدراكاً — من المغني والخلاصة وغيرهما .

٥٦٨١ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٣٢/٧٢/٢ .

٥٦٨٢ — ضعيف الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف .

٥٦٨٣ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧٨٣١/٣٨٨/١٢ .

النبيذ ، يقول : نبيذ التمر غدوة ونشربه عشياً ، ونبيذه عشياً ونشربه غدوة ، قالت : لا أحل مسكراً ، وإن كان خبزاً ، وإن كانت ماء — قالتها ثلاث مرات .

٥٦٨٤ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن علي بن المبارك قال :

حدثنا كريمة بنت همام ، أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول : نهيتم عن الدباء ، نهيتم عن الخنتم ، نهيتم عن المزفت ، ثم أقبلت على النساء فقالت : إياكن والجر الأخضر وإن أسكركن ماء حبكن فلا تشربنه .

٥٦٨٥ — أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال : ثنا خالد قال : ثنا أبان بن صمعة

قال : حدثني والدتي ، عن عائشة أنها سئلت عن الأثرية ؟ فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن كل مسكر .

واعتلوا بحديث عبد الله بن شداد ، عن عبد الله بن عباس

٥٦٨٦ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : أخبرنا القواريري قال : ثنا عبد الوارث

قال : سمعت ابن شبرمة ، يذكره عن عبد الله بن شداد بن الهاد ، عن ابن عباس قال : حرمت الخمر قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب — ابن شبرمة لم يسمعه من عبد الله بن شداد .

٥٦٨٧ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا سريح بن يونس قال : ثنا هشيم ، عن

ابن شبرمة قال : حدثني الثقة ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس قال : حرمت الخمر

قوله : ماء حبكن ، الحب بضم مهملة فتشديد ، في الصحاح : هو الحابية فارسي معرب — س .

قوله : أبان بن صمعة ، بكسر المهملة وإسكان ميم ثم عين مهملة ، كما في شرح مسلم ،

٥٦٨٤ — حسن الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢ / ٤٣٣ / ١٧٩٦٠ .

٥٦٨٥ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٢ / ٤٣٨ / ١٧٩٧٤ .

٥٦٨٦ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥ / ٤٠ / ٥٧٨٩ .

٥٦٨٧ — صحيح ، تفرد به المؤلف .

بعينها قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب .

خالفه أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي

٥٦٨٨ — أخبرنا محمد بن عبد الله بن الحكم قال : ثنا محمد ؛ ح وأخبرنا الحسين

ابن منصور قال : ثنا أحمد بن حنبل قال : ثنا محمد بن جعفر ؛ قال : ثنا شعبة ، عن مسعر ، عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس قال : حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها ، والمسكر من كل شراب — لم يذكر ابن الحكم قليلها وكثيرها .

٥٦٨٩ — أخبرنا الحسين بن منصور قال : ثنا أحمد بن حنبل قال : ثنا إبراهيم

ابن أبي العباس قال : ثنا شريك ، عن عباس بن ذريح ، عن أبي عون ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس قال : حرمت الخمر قليلها وكثيرها ، وما أسكر من كل شراب .

وضبط الصاد فيه بالفتح ، وثقه ابن معين ، وقال ابن عدي : وإنما عيب عليه اختلاطه لما كبر ، ولم ينسب إلى الضعف ، أخرج له مسلم متابعة — من الخلاصة وغيرها .

قوله : والسكر من كل شراب ، روي بفتحين ، بمعنى المسكر ، وبضم فسكون ، وبهذه الرواية استدل من يرى أن الحرام القدر المسكر أو الشربة الأخيرة التي عندها يحصل السكر ، ولا حرمة قبلها — سندي . أقول : إن الرواية بلفظ « والسكر » التي استدلوا بها إنما يستقيم استدلالهم بها لمطلوبهم على أحد احتماليها دون الاحتمال الثاني ، قد بين النسائي أن الرواية الراجحة هي بلفظ « والمسكر » « وما أسكر » ولا حجة لهم فيها ، ولو سلم فهذه الرواية موقوفة على ابن عباس ، وللإجتهاد فيه مجال ، فلا تصلح حجة ، لا سيما وقد عارض حديثاً مرفوعاً صحيحاً ، وهو حديث عن كثير « ما أسكر قليله » كما سبق منا تخريجه وتحقيقه — فتذكر — ح .

قوله : خالفه أبو عون ، الضمير المنصوب يرجع إلى ابن شبرمة شريك أبي عون في الرواية عن عبد الله بن شداد — ح .

قوله : عباس بن ذريح ، بفتح المعجمة وكسر الراء وآخره مهملة ، الكلبي الكوفي ، ثقة ، من السادسة — تقريب .

قال أبو عبد الرحمن : وهذا أولى بالصواب من حديث ابن شبرمة ، وهشيم بن بشير كان يدلّس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شبرمة ، ورواية أبي عون أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس .

٥٦٩٠ — أخبرنا قتيبة ، عن سفيان ، عن أبي الجويرية الجرمي قال : سألت ابن عباس ، وهو مسند ظهره إلى الكعبة : عن الباقر ؟ فقال : سبق محمد الباقر ، وما أسكر فهو حرام ، قال : أنا أول العرب سألته .

٥٦٩١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا أبو عامر والنضر بن شميل ووهب بن جرير قالوا : أخبرنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل قال : سمعت أبا الحكم يحدث ، قال ابن عباس : من سرّه أن يحرم إن محرماً ما حرم الله ورسوله ، فليحرم النبيذ .

٥٦٩٢ — أخبرنا سويد بن نصر قال : ثنا عبد الله ، عن عيينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه قال : قال رجل لابن عباس : إني امرأ من أهل خراسان ، وإن أرضنا أرض باردة ،

قوله : أولى إلخ ، أي كونها بلفظ « المسكر » بضم الميم وسكون السين ، ورجح الإمام أحمد وغيره أيضاً هذا اللفظ دون السكر — كذا في الفتح (٤٣/١٠) .

قوله : أبي الجويرية ، بالتصغير ، اسمه حطان بن خفاف ، ثقة — تقريب .

قوله : عن الباقر ، بفتح الذال المعجمة — س . قال في القاموس : بكسر الذال وفتحها : ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً — ح .

قوله : سبق محمد الباقر ، قال في الجمع : بفتح الذال : الخمر ، أي إن لم يكن في زمانه ،

أو سبق قوله فيه وفي غيره من جنسه ، أي سبق حكمه بتحريمه بعموم كل مسكر حرام — ح .

قوله : من سرّه أن يحرم ، كل هذه الألفاظ المذكورة في الحديث من التحريم ، أي من سرّه أن يتخذ ما حرم الله ورسوله حراماً فإن كان محرماً ذلك فليحرم النبيذ ، والمراد نبيذ الدباء والحنتم

٥٦٩٠ — صحيح ، انظر رقم ٥٦٠٩ .

٥٦٩١ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٣٢٣/١٩٣/٥ .

٥٦٩٢ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٨١٥/٥٠/٥ .

وإنا نتخذ شراباً لشربه من الزبيب والعنب وغيره ، وقد أشكل عليّ فذكر له ضرورياً من الأشربة فأكثر ، حتى ظننت أنه لم يفهمه ، فقال له ابن عباس : إنك قد أكثرت عليّ اجتنب ما أسكر من تمر ، أو زبيب أو غيره .

٥٦٩٣ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا القواريري قال : ثنا حماد قال : ثنا أيوب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نبذ البسر بحت لا يحل .

٥٦٩٤ — أخبرنا محمد بن بشار قال : ثنا محمد قال : ثنا شعبة ، عن أبي جهمرة قال : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، فأتته امرأة تسأله عن نبذ الجرة؟ فنهى عنه ، قلت : يا أبا عباس ! إني أنتبذ في جرة خضراء نبذاً حلواً فأشربه منه فيقرر بطني ؟ قال : لا تشرب منه ، وإن كان أحلى من العسل .

٥٦٩٥ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا أبو عتاب — وهو سهل بن حاد — قال : ثنا قرة قال : ثنا أبو جهمرة نصر قال : قلت لابن عباس : إن جدّة لي تنبذ لي نبذاً في جرة

ونحوهما ، أو النبذ المسكر — والله أعلم — س .

قوله : نبذ البسر بحت لا يحل ، الظاهر أن الخبر لا يحل و « بحت » بتقدير « وإن وجد بحت » أي خالص ، وهو منصوب ، ولا عبرة بالخط أي : ولو كان بحتاً ، أي خالصاً لا يخالط البسر شئ آخر ، ومحملة المسكر ، والكائن في الأوعية لمعلومة — والله أعلم — قاله السندي ؛ وهذا الذي ذكره مبني على نسخه « بحت » بالباء الموحدة وفي النسخ المطبوعة في الهند التي بأيدينا « سحت » بالسين المهملة أي حرام ، ولا إشكال فيه — والله أعلم .

قوله : أبو جهمرة ، هو نصر بن عمران الصبيعي ، بضم المعجمة ، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة — من الخلاصة وغيرها .

قوله : فأشربه ، وفي بعض النسخ : فاشرب .

قوله : فيقرر إلخ ، في الصحاح : قرقر بطنه ، صوّت — س .

٥٦٩٣ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٤٤٢/٣٩٣/٤ .

٥٦٩٤ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٥٣٤/٢٦٤/٥ .

٥٦٩٥ — صحيح ، انظر رقم ٥٠٣٤ .

أشربه حلوا ، إن أكثرت منه فجالست القوم خشيت أن أفتضح ، فقال : قدم وفد عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « مرحباً بالوفد ! ليس بالخزايا ولا النادمين » قالوا : يا رسول الله ! إن بيننا وبينك المشركين ، وإنا لا نصل إليك إلا في أشهر الحرم ، فحدثنا بأمر إن عملنا به دخلنا الجنة ، وندعوا به من وراءنا ، قال : « آمركم بثلاث ، وأنهاكم عن أربع : آمركم بالإيمان بالله ، وهل تدرون ما الإيمان بالله ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تعطوا من المغنم الخمس ، وأنهاكم عن أربع : عن ما ينبذ في الدباء والنقير والخنتم والمزفت » .

٥٦٩٦ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن قيس بن وهبان ، قال : سألت ابن عباس ، قلت : إن لي جريرة أنتبذ فيها حتى إذا إلى وسكن شربته ، قال : مذكم هذا شرايك ؟ قلت : مذ عشرون سنة ، أو قال : مذ أربعون سنة ، قال : طال ما تروت عروقك من الخبث .

ومما اعتلوا به حديث عبد الملك بن نافع عن عبد الله بن عمر

٥٦٩٧ — أخبرنا زياد بن أيوب قال : ثنا هشيم قال : أخبرنا العوام ، عن

قوله : خشيت ، أي لما يظهر في من مبادئ السكر — س .

قوله : « بالخزايا » بفتح الخاء جمع « خزيان » من الخزي ، وهو الذل والإهانة — قاله في المرقاة ، وباقي ألفاظ الحديث تقدم شرحها — ح .

قوله : جريرة ، تصغير الجررة — س .

قوله : تروت ، بتشديد الواو ، من التزوي ، هو من الري — س .

قوله : من الخبث ، وهو بفتحتين : النجس — س .

قوله : العوام ، بشدة واو ، هو ابن حوشب الشيباني ، وثقه أبو حاتم وقال المعجلي : ثقة —

من الخلاصة .

٥٦٩٦ — ضعيف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٣٣٤/١٩٨/٥ .

٥٦٩٧ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧٣٠٣/٤٨٠/٥ .

عبد الملك بن نافع قال : قال ابن عمر : رأيت رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدر فيه نبيذ ، وهو عند الركن ، ودفع إليه القدح ، فرفعه إلى فيه ، فوجده شديداً ، فردّه على صاحبه ، فقال له رجل من القوم : يا رسول الله ! أحرام هو ؟ فقال : « عليّ بالرجل » فأتى به ، فأخذ منه القدح ، ثم دعا بماء فصبه فيه ، ثم رفعه إلى فيه ، فقطب ، ثم دعا بماء أيضاً فصبه فيه ، ثم قال : « إذا اغتسلت عليكم هذه الأوعية فاكسروا متونها بالماء » .

٥٦٩٨ — وأخبرني زياد بن أيوب ، عن أبي معاوية قال : ثنا أبو إسحاق الشيباني ، عن عبد الملك بن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم — بنحو . قال أبو عبد الرحمن : عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ، ولا يحتج بحديثه ، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته .

٥٦٩٩ — أخبرنا سويد بن نصر قال : أخبرنا عبد الله ، عن أبي عوانة ، عن زيد

قوله : عبد الملك بن نافع ، مجهول ، وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه — خلاصة والتقريب . قوله : بقدر ، بالتحريك ، آنية تروي الرجلين ، أو اسم مجمع الصغار والكبار ، جمعه أقداح — قاموس .

قوله : عند الركن ، هو الحجر الأسود — مجمع .

قوله : فوجده شديداً ، لعل المراد به إن صح الحديث أنه وجده قريباً إلى الإسكار ، وأنه ظهر فيه مبادئ السكر بحيث أنه لو ترك على حاله لأسكر عن قريب — س .

قوله : فقطب ، بتشديد الطاء أو تخفيفه ، أي جمع ما بين عينيه كما يفعله العبوس ، أي عبس وجهه ، وجمع جلده لما وجد مكروهاً — س .

قوله : « إذا اغتسلت » أي اشتدت واضطربت عند الغليان ، والمراد : إذا قاربت الاشتداد — والله تعالى أعلم — س .

قوله : « متونها » أي سورتها — ح .

٥٦٩٨ — ضعيف الإسناد أيضاً ، تفرد به المؤلف .

٥٦٩٩ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٦٧٤٢/٣٥٠/٥ .

ابن جبير ، عن ابن عمر أن رجلاً سأله عن الأشربة ؟ فقال : اجتنب كل شئ ينش .

٥٧٠٠ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا أبو عوانة ، عن زيد بن جبير قال : سألت ابن

عمر عن الأشربة ؟ فقال : اجتنب كل شئ ينش .

٥٧٠١ — أخبرنا سويد ، أنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن محمد بن سيرين ،

عن ابن عمر قال : المسكر قليله [حرام] وكثيره حرام .

٥٧٠٢ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم ،

أخبرني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : كل مسكر همر ، وكل مسكر حرام .

٥٧٠٣ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : حدثنا المعتمر قال : سمعت شيباً —

وهو ابن عبد الملك — يقول : حدثني مقاتل بن حيان ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حرم الله الخمر ، وكل مسكر حرام » .

٥٧٠٤ — أخبرنا الحسين بن منصور — يعني ابن جعفر النيسابوري — قال : ثنا

يزيد بن هارون قال : أخبرنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن ابن عمر قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، وكل مسكر همر » .

قال أبو عبد الرحمن : وهؤلاء أهل الثبت والعدالة مشهورون بصحة النقل ، و [ابن ٢]

قوله : ينش ، أي يغلي — كذا في الجمع وتقدم — ح .

٥٧٠٠ — صحيح الإسناد موقوف ، انظر ما قبله .

٥٧٠١ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧٤٣٧/٤٣/٦ .

٥٧٠٢ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٣٩٧/٢٢٢/٦ .

٥٧٠٣ ، ٥٧٠٤ — صحيح ، انظر رقم ٥٥٨٥ — المزي : ٧٠١٩/٤١١/٥ .

١ — ما بين المعقوفين غير موجود في بعض النسخ .

٢ — سقطت كلمة « ابن » أو « شيب بن » من الأصل كما هو ظاهر ، ومراد الإمام النسائي أن يحيى بن سعيد (برقم

٥٥٩٠) ويزيد بن هارون وعبد الله بن إدريس (عند الرمذي في الأشربة ٢) روه عن محمد بن عمرو ، عن أبي

سلمة ، عنه به ، ورواه شيب بن عبد الملك عن مقاتل بن حيان ، عن سالم ، عن أبيه ، ورواية غيره ألبت — السلفي .

عبد الملك لا يقوم مقام واحد منهم ، ولو عاضده من أشكاله جماعة — وبالله التوفيق .

٥٧٠٥ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبيد الله بن عمر السعدي ،

حدثني رقية بنت عمرو بن سعيد قالت : كنت في حجر ابن عمر ، فكان ينقع له الزبيب ، فيشربه من الغد ، ثم يجفف الزبيب ويلقي عليه زبيب آخر ، ويجعل فيه ماء ، فيشربه من الغد ، حتى إذا كان بعد الغد طرحه .

واحتجوا بحديث أبي مسعود عقبة بن عمرو

٥٧٠٦ — أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان قال : أخبرنا يحيى بن يمان ، عن

سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود قال : عطش النبي صلى الله عليه وسلم حول الكعبة ، فاستسقى ، فأتى بنبيذ من السقاية ، فشمه ، فقطب ، فقال : « على بذنوب من زمزم » فصب عليه ، ثم شرب ، فقال رجل : أحرام يا رسول الله ! هو ؟ قال : « لا » .

قوله : أشكاله ، بفتح الهمزة ، جمع شكل ، بالفتح ، وهو الشبه والمثل ، ويكسر ، وما يوافقك ويصلح لك — قاله في القاموس — ح .

قوله : عبيد الله بن عمر ، مقبولة ، من السادسة — تقريب .

قوله : السعدي — كذا في التهذيب ، بتحتانية بعد المهملة ، وفي الخلاصة « السعدي » بلا ياء — ح .

قوله : رقية ، بضم راء وشدة تحتية ، مقبولة ، من الرابعة — مغني وتقريب .

قوله : في حجر ، يجوز أن يكون من حجر الثوب ، وهو طرفه المقدم ، لأن الإنسان يربي ولده في حجره ، والحجر بالفتح والكسر : الثوب والحضن ، والمصدر بالفتح لا غير — مجمع .

قوله : عقبة بن عمرو ، هو بدل من أبي مسعود ، فإن عقبة اسم لأبي مسعود الأنصاري الصحابي — كما في التهذيب .

قوله : عطش ، كفتح — قاموس .

٥٧٠٥ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٨٦٠٢/٢٧٧/٦ .

٥٧٠٦ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩٩٨٠/٣٢٧/٧ .

وقال : هذا خبر ضعيف ، لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان ، ويحيى بن يمان لا يحتاج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه .

٥٧٠٧ — أخبرنا علي بن حجر قال : ثنا عثمان بن حصن قال : ثنا يزيد بن واقد ، عن خالد بن حسين قال : سمعت أبا هريرة يقول : علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم في بعض الأيام التي كان يصومها ، فتحنيت فطره بنبيد صنعته في دباء ، فلما كان المساء جنته أحملها إليه ، فقلت : يا رسول الله ! إني قد علمت أنك تصوم في هذا اليوم ، فتحنيت فطرك بهذا النبيد ، فقال : « أدنه مني يا أبا هريرة ! » فرفعته إليه ، فإذا هو ينش ، فقال : « خذ هذه فاضرب بها الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر » .

ومما احتجوا به فعل عمر بن الخطاب — رضي الله عنه

٥٧٠٨ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن السري بن يحيى قال : ثنا أبو حفص — إمام لنا ، وكان من أسنان الحسن — ، عن أبي رافع ، أن عمر بن الخطاب — رضي عنه — قال : إذا خشيت من نبيد شدته فاكسروه بالماء — قال عبد الله : من قبل

قوله : و قال : أي الإمام النسائي ، وجملة « و قال » غير موجودة في بعض النسخ .

قوله : علمت ، الحديث تقدم شرحه قريباً — ح .

قوله : السري بن يحيى ، بفتح مهملة وكسر راء خفيفة وشدة مثناة ، لقة ، أخطأ الأزدي في تضعيفه — مغني وتقريب .

قوله : أبو حفص ، هو شيخ السري بن يحيى مجهول — كذا في التقريب والخلاصة ؛ وقال في الميزان : لا يعرف .

قوله : من أسنان الحسن ، جمع « سن » قال في القاموس : هو سنة وسنة وسنينته ، لدته وتربه — ح .

٥٧٠٧ — صحيح ، انظر رقم ٥٦١٣ .

٥٧٠٨ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٦٦٠/١١٧/٨ .

أن يشتد .

٥٧٠٩ — أخبرنا زكريا بن يحيى قال : ثنا عبد الأعلى قال : ثنا سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، سمع سعيد بن المسيب يقول : تلقت ثقيف عمر بشارب ، فدعا به ، فلما قربته إلى فيه كرهه ، فدعا به ، فكسره بالماء ، فقال : هكذا فافعلوا .

٥٧١٠ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا أبو خيثمة قال : ثنا عبد الصمد ، عن محمد بن جحادة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن عتبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي يشربه عمر بن الخطاب قد خلل .

ومما يدل على صحة هذا حديث السائب

قوله : محمد بن جحادة ، بضم الجيم وتخفيف المهملة ، ثقة ، من الخامسة — تقريب .
قوله : خلل ، أي حمض وصار خللاً — كذا في الحواشي الجديدة ؛ ويعني المصنف بإيراد أثر عتبة بن فرقد أن كسر عمر النبيذ بالماء لما أراد شربه كان لحموضته لا لاشتداده ، واستدل له بأثر السائب بن يزيد ، ووجه الدلالة أنه عمم وجوب الخد بشرب المسكر ، ولم يستفصل منه : هل شرب منه قليلاً أو كثيراً ، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلاً — كذا في الفتح (٦٥/١٠) ؛ قال البيهقي في سننه الكبرى (٣٠٦/٨) : إنما كان اشتداده — والله أعلم — بالحموضة ، أو بالخلوة ، فقد روى عن نافع مولى عمر بن الخطاب قال ليرفاً : اذهب إلى إخواننا فالتمس لنا عندهم شراباً ، فأتاهم ، فقالوا : ما عندنا إلا هذه الإدارة ، وقد تغيرت ، فدعا بها عمر ، فذاقها ، فقبض وجهه ، ثم دعا بماء فصب عليه ، ثم شرب ، قال نافع : والله ! ما قبض وجهه إلا أنها تخللت ، ويذكر عن زيد بن أسلم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا حمض عليهم النبيذ كسروه بالماء ، ثم روى البيهقي بسنده عن عبيد الله بن عمر قال : إنما كسر عمر النبيذ من شدة خلوته — انتهى ملخصاً ؛ وروى ابن حزم في المحلى (٤٨٧/٧) وابن أبي شيبة على ما ذكره صاحب الجوهر النقي (٢٩٩/٨) عن عتبة بن فرقد قال : قدمت على عمر ، فدعا بعس من نبيذ قد كاد يصير خلا ، فقال لي : اشرب ، فأخذته فشربته ، فما كدت أسيفه ، ثم أخذه ، فشربته ، ثم قال : يا عتبة !

٥٧٠٩ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٤٥٢/٢٥/٨ .

٥٧١٠ — صحيح الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٦٠٣/٨٧/٨ .

٥٧١١ — قال الحارث بن مسكين — قراءة عليه وأنا أسمع — ، عن ابن القاسم قال : حدثني مالك ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم ، فقال : إني وجدت من فلان ريح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، وأنا سائل عما شرب ، فإن كان مسكراً جلدته ، فجلده عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — الحد تاماً .

إننا نشرب هذا النبيذ الشديد لنقطع به لحوم الإبل في بطوننا أن تؤذينا ، قال ابن حزم ما بلغ مقاربة الخل فليس مسكراً — انتهى ؛ ويؤيده ما رواه البيهقي (٣٠٠/٨) عن عائشة قالت : كنت إذا اشتد نبيذ النبي صلى الله عليه وسلم جعلت فيه زيباً يلتقط حموضته ، قال البيهقي : وعلى مثل هذه الصفة كان نبيذ عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة — رضي الله عنهم — انتهى ؛ فتحقق بهذه الآثار أن ما حمل عليه المصنف أثرى أبي رافع وابن المسيب حمل متجه ليس برأي صرف من راو كما زعمه صاحب فيض الباري من الحنفية — والله أعلم .

قوله : من فلان ، هو ابنه عبيد الله — بالتصغير — كما ذكره البخاري تعليقاً ، وهذا الأثر أخرجه أيضاً مالك في موطأه وصححه إسناده الحافظ في الفتح (٦٥/١٠) .

قوله : الطلاء ، بكسر الطاء والمد ، ما طيخ من عصير العنب — س .

قوله : فإن كان مسكراً جلدته ، ظاهر في أن ما يسكر عندهم يجب به عندهم الحد ، وإن لم يبلغ الشارب حد السكر ، ولو بلغ حد السكر لم يحتج إلى السؤال عن الشارب ، لأنه إنما ذكر الجنس ، ولم يذكر المقدار ، ولو اعتبر ذلك بالمقدار لقال : إنه شرب يسيراً من الطلاء ، وأنا سائل عن ذلك المقدار ، ولما لم يقل ذلك وعلق حكم الحد على الجنس علم أنه اعتبر به دون غيره — قاله الباجي على الموطأ (١٤٣/٣) ؛ وأورد ابن حزم في المحلى (٥٠٢/٧) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد قال : شهدت عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم جنازة ، ثم أقبل علينا فقال : إني وجدت من عبيد الله ريح شراب ، وإني سألتها عنها ، فزعم أنها الطلاء ، وإني سائل عن الشراب الذي شرب ، فإن كان مسكراً جلدته ، قال : فشهدته بعد ذلك بجلده ؛ قال ابن حزم : فهذه أصح طريق في الدنيا عن عمر أنه رأى الحد واجباً على من شرب شراباً يسكر كثيراً لأن عبيد الله لم يكن

٤٩ — ذكر ما أعد الله عز وجل لشارب

المسكر من الذل والهوان وأليم العذاب

٥٧١٢ — أخبرنا قتيبة قال : ثنا عبد العزيز ، عن عمارة بن غزوة ، عن أبي الزبير ، عن جابر أن رجلاً من جيشان — وجيشان من اليمن — قدم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : المزر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أمسكر هو ؟ » قال : نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، إن الله عز وجل عهد لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله ! وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » .

٥٠ — الحث على ترك الشبهات

٥٧١٣ — أخبرنا حميد بن مسعدة ، عن يزيد — وهو ابن زريع — ، عن ابن عون ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

سكر مما شرب ، لأنه سأل فراجع ، ولم ير عليه سكرًا ، وإنما حده على شربه مما يسكر فقط — انتهى ؛ فسقط بهذا ما حمل عليه الطحاوي في شرح الآثار (٣٢٩/٢) أثر عمر هذا من أنه أراد بذلك المقدار الذي شرب — والله أعلم .

قوله : عمارة ، بالضم والتخفيف وزيادة هاء ، ابن غزوة ، بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية ثقيلة ، لا بأس به — تقريب .

قوله : طينة الخبال ، تقدم بعض ما يتعلق به فيما سبق — ح .

قوله : « عرق » محركة ، رشح جلد الحيوان ، ويستعار لغيره — قاموس .

قوله : « عصارة أهل النار » هو بالضم ، ما يسيل عنهم من الدم والصيد — مجمع .

قوله : عن النعمان إلخ ، تقدم الحديث في البيوع (برقم ٤٤٥٨) مع شرحه من السيوطي والسندي ، وأخرجه أيضاً البخاري في الإيمان والبيوع ، ومسلم وأبو داود والترمذي كلهم في البيوع ،

٥٧١٢ — م الأشربة ٧ : ١٥٨٧/٣ ، حم : ٣٦١/٣ — المزي : ٢٨٩١/٣٣٤/٢ .

٥٧١٣ — صحيح ، انظر رقم ٤٤٥٨ .

وابن ماجه في الفتن، وفي بعضها من الألفاظ ما ليس في الأخرى، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم :
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وعمار بن ياسر وجابر وابن مسعود وابن
عباس، وحديث النعمان أصح أحاديث الباب — انتهى ؛ وحديث ابن عمر وعمار عند الطبراني في
الأوسط، وحديث ابن عباس عنده في الكبير، وحديث وثالة عند الأصفهاني في الترغيب، وفي أسانيدھا
مقال، أفاده الحافظ في الفتح (١/١٢٦)، وقال النووي في شرح مسلم (٢٧/١١) : أجمع العلماء على
عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده : أنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة : هو
ثالث الإسلام وإن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث « الأعمال بالنية » وحديث « من حسن إسلام المرء
تركه ما لا يعنيه »، وقال أبو داود : يدور على أربعة أحاديث : هذه الثلاثة، وحديث « لا يؤمن أحدكم
حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقيل : حديث « ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد ما في أيدي الناس
يحبك الناس » قال العلماء : وسبب عظم موقعه أنه صلى الله عليه وسلم نبه فيه على إصلاح المطعم
والمشرب والملبس وغيرها، وأنها ينبغي أن تكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك
المشتبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه وحذر من مواقف الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل
بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا وإن في الجسد
مضغة » إلى آخره، فبين صلى الله عليه وسلم أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد
باقية — انتهى ؛

وحديث « الأعمال بالنية » مشهور متفق على صحته، و« حديث من حسن إسلام المرء إلخ »
أخرجه الترمذي (٤/٥٥٨) وابن ماجه (٢/١٣١٦) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم،
وحسنه النووي في أربعينه، ورجح ابن رجب في شرحه كونه مراسلاً، وحديث « ازهد في الدنيا إلخ »،
أخرجه ابن ماجه (٢/١٣٧٤) وغيره وحسنه النووي، وتعقبه الذهبي، كما في فيض القدير (١/٤٨١)
وابن رجب في جامع العلوم والحكم (حديث ٣١) والسخاوي في المقاصد (٢٥٥)، وحققوا تضعيفه،
وقال السخاوي : كلام شيخنا (يعني الحافظ ابن حجر) ينازع فيه — اهـ — وحديث « لا يؤمن أحدكم
إلخ » متفق عليه من رواية أنس، ومن تعظيم العلماء لحديث الباب أنهم بسطوا في شرحه، وأحسنهم
إجادة الحافظ ابن رجب في شرح أربعين النووي، وقد أفردته المحقق الشوكاني بالتأليف، وأتى فيه
بأبحاث نافعة، بعضها ما لم يسبق إليه — والله الموفق .

« إن الحلال بين وإن الحرام بين ، وإن بين ذلك أمـــــــوراً

قوله : « الحلال بين » الحديث ، أي كل منهما ظاهر بالنظر إلى ما دل عليه بلا شبهة ، وعبرة الفتح (١٢٧/١) : بين أي في عينهما ، ووصفهما بأدلتها الظاهرة — انتهى ؛ وقال في (٤/ ٢٩١) فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء ، وهو صحيح لأن الشئ إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما ، فالأول الحلال البين ، والثاني الحرام البين ، والثالث مشتبّه لحفائه ، فلا يدري هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه ، لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعته ، وإن كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد ، لأن الأصل في الأشياء مختلف فيه حظراً وإباحةً ، والأولان قد يردان جميعاً ، فإن علم المتأخر منهما وإلا فهو من حيز القسم الثالث — انتهى ؛ فالحلال البين مثل أكل الطيات من الزروع والثمار ، وبهيمة الأنعام ، وشرب الأشربة الطيبة ، ولباس ما يحتاج إليه من القطن والكتان والصوف والشعر ، وكالنكاح ، والتسري ، وغير ذلك ، إذا كان اكتسابه بعقد صحيح كالبيع ، أو بميراث ، أو هبة ، أو غنيمة ، والحرام المحض مثل أكل الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، وشرب الخمر ، ونكاح المحارم ، ولباس الحرير للرجال ، ومثل الاكتساب المحرم كالربا والميسر ، وثن ما لا يحل بيعه ، وأخذ الأموال المغصوبة بسرقه أو غصب ، ونحو ذلك ، وأما المشتبه فمثل بعض ما اختلف في حله أو تحريمه ، وإما من الأعيان كالخيل والبغال والحمير والضب ، وشرب ما اختلف في تحريمه من الأنبذة التي يسكر كثيرها وليس ما اختلف في إباحة لبسه من جلود السباع ونحوها ، وإما من المكاسب المختلف فيها كمسائل العينة ونحو ذلك ، وينحو هذا المعنى فسر المشتبهات أحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة — انتهى ما قاله ابن رجب في جامع العلوم والحكم (حديث ٦) .

وقال في فيض القدير (٤٢٣/٣) : ومن المشتبه معاملة من في ماله حرام ، فالورع تركه وإن حل ، قال الغزالي : إن كان أكثر ماله الحرام حرمت — انتهى ؛ وفي جامع العلوم والحكم : قال الإمام أحمد في المال المشتبه حلاله بحرامه : إن كان المال كثيراً أخرج منه قدر الحرام ، وتصرف في الباقي ، وإن كان المال قليلاً اجتنبه كله ، وهذا لأن القليل إذا تناول منه شيئاً فإنه يتعذر معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير ، ومن أصحابنا من هل ذلك على الورع دون التحريم ، وأباح التصرف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه ، وهو قول الحنفية وغيرهم ، وأخذ به قوم من أهل الورع ، منهم بشر الحافي ، ورخص قوم من السلف في الأكل ممن يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه ، وصح عن

مشتبهات» وربما قال : « وإن بين ذلك أمورا

مكحول والزهري أنهما قالا : لا بأس أن يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه ، فإن لم يعرف في ماله حرام بعينه ولكن علم أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه ، نص عليه أحمد في رواية حنبل ، وذهب إسحاق ابن راهوية إلى ما روى عن ابن مسعود وسلمان وغيرهما من الرخصة ، فصح عن ابن مسعود أنه سئل عن من له جار يأكل الربا علانية ، ولا يتخرج من مال خبيث يأخذه يدعوه إلى طعام قال : أجيبوه ، فإنما المهنأ لكم ، والوزر عليه ، وقد صحح الإمام أحمد هذا عن ابن مسعود ، لكنه عارضه عارض بما روى عنه أنه قال : الإثم حزاز القلوب ، وروى عن سلمان مثل قول ابن مسعود ، ومتى علم أن عين الشيء حرام أخذ بوجه محرم فإنه يحرم تناوله ، وقد حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره — انتهى ملخصاً ، وانظر الخطابي (٥٧/٣ - ٥٨) ؛ وراجع للبحث الوالي في الأموال المشتبه رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية في الحلال والحرام المطبوعة في مجموع الرسائل الكبرى (٣٦/٢ - ٥٢) .

قوله : « مشتبهات » حاصل ما فسر به العلماء المشتبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة ، وثانيها اختلاف العلماء ، وهي منتزعة من الأولى ، وثالثها أن المراد به مسمى المكروه ، لأنه يجتذبه جانباً الفعل والترك ، ورابعها أن المراد به المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج ، ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ، وهو منزع حسن ، ويؤيده رواية ابن حبان (٤٣٧/٧) من طريق ذكر مسلم إسناده ، ولم يسق لفظها فيها من الزيادة « اجعلوا بينكم وبين الحرام سرة من الحلال ، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ، ومن ارتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى ، يوشك أن يقع فيه » والمعنى : أن الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينبغي اجتنابه كالإكثار مثلاً من الطيبات ، فإنه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع في أخذه ما لا يستحق ، أو يقضي إلى بطل النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان ، والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس ، فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم ، فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ، ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال ، ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على

مشتبهة ، وسأضرب في ذلك مثلاً ، إن الله عز وجل

ارتكاب المنهي في الجملة ، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب منهى المحرم إذا كان من جنسه ، أو يكون ذلك لشبهة فيه ، كذا ، ولعل الصواب : لسرفيه) ، وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع يقع في الحرام ، ولو لم يخطر الوقوع فيه ، ووقع عند المصنف (يعني البخاري) في البيوع (٢٩٠/٤) عن رواية أبي فروة ، عن الشعبي في هذا الحديث « فمن ترك ما شبه عليه عن الإثم كان لما استبان له أترك ، ومن اجتراً على ما يشك من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان » وهذا يرجح الوجه الأول — انتهى ما في الفتح (١٢٧/١) .

وقال الشوكاني في الفتح الرباني : ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات ما لم يبين أنه مباح ، بل حصل الشك فيه ، لا لتعارض الأدلة ، ولا لاختلاف أقوال العلماء ، بل مجرد التردد : هل سكت عنه صلى الله عليه وسلم ، أو بيّنه . ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات ما ورد في النهي عنه حديث ضعيف لم يبلغ إلى درجة الاعتبار ولا ظهر فيه الوضع ، وإنما كان من جملة الشبهات لأن العلة التي ضعف بها لا توجب الحكم عليه أنه ليس من الشريعة ، فإن العلة إن كانت مثلاً ضعف الحفظ أو الإرسال أو الإعضال ، أو نحو ذلك من العلل الخفية ، فضعيف الحفظ لا يمتنع أن يحفظ في بعض الأحوال ، والمرسل والمعضل قد يكون صحيحاً ، وكذلك ما كان فيه التدليس ونحوه ، ومثل ذلك أحاديث أهل البدع ، قال : فهذا القسم والذي قبله وإن لم أقف على من يقول إنها من جملة الشبهات فهما عندي من أعظمهما لأن أقل الأحوال للحديث الضعيف لعل من تلك العلل أن يكون مشكوكاً فيه ، ومثله الشك في الإباحة — انتهى ما ذكره صاحب الدين الخالص (٦٧٩/٢) .

قوله : « مشتبهة » أي أنها تشبه على بعض الناس دون بعض ، وليس أنها في ذوات أنفسها مشبهة لا بيان لها في جملة أصول الشريعة ، فإن الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيها حكم إلا وقد جعل فيه بياناً ، ونصب عليه دليلاً ، ولكن البيان ضربان : بيان جلبي يعرفه عامة الناس كافة ، وبيان خفي لا يعرفه إلا الخاص من العلماء الذين عنوا بعلم الأصول ، فاستدركوا معاني النصوص ، وعرفوا طرق القياس والاستنباط ، ورد الشئ إلى المثل والنظير — قاله الخطابي (٥٦/٣) ؛ وفي رواية للبخاري (١/ ١٢٦) « لا يعلمها كثير من الناس » أي لا يعلم حكمها ، وجاء واضحاً في رواية الترمذي بلفظ « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام » ومفهوم أن معرفة حكمها ممكن ، لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم ، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد

حمى حمى ، وإن حمى الله ما حرم ، وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يخالط الحمى .

الدليلين — انتهى من الفتح (١٢٧/١) .

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم : وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام بالنسبة إلى العلماء وغيرهم ، من وجه آخر ، وهو أن من الأشياء ما يعلم سبب حله ، وهو ملك المتيقن ، ومنها ما يعلم سبب تحريمه وهو ثبوت ملك الغير عليه ، فالأول لا تزول بإباحته إلا بيقين زوال الملك عنه ، والثاني لا يزول تحريمه إلا بيقين العلم بانتقال الملك فيه ، وأما ما لا يعلم له أصل ملك كما يجده الإنسان في بيته ولا يدري هل هو له أو لغيره ، فهذا مشتببه ، ولا يحرم عليه تناوله ، لأن الظاهر أن ما في بيته ملكه لثبوت يده عليه ، والورع اجتنابه ، ومن هذا أيضاً ما أصله الإباحة كطهارة الماء والثوب والأرض ، إذا لم يتيقن زوال أصله ، فيحوز استعماله ، وما أصله الحظر كالأبضاع ولحوم الحيوان ، فلا تعل إلا بيقين حله من التذكية والعقد ، فإن تردد في شئ من ذلك لظهور سبب آخر رجع إلى الأصل فينبغي عليه ، فيتبين فيما أصله الحرمة على التحريم ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الصيد الذي يجد فيه الصائد أثر سهم غير سهمه ، أو كلب غير كلبه ، أو يجده قد وقع في ماء ، وعلل بأنه لا يدري هل مات من السبب المبيح له ، أو من غيره ، فيرجع فيما أصله الحل إلى الحل فلا ينجس الماء والأرض والثوب بمجرد ظن النجاسة ، وكذلك البدن إذا تحقق طهارته ، وشك هل : انتقضت بالحدث ، عند جمهور العلماء خلافاً لما لك — رحمه الله ؛ إذا لم يكن قد دخل في الصلاة انتهى ملخصاً ؛ وراجع الفتح (٢٩١/٤) .

قوله : « حمى حمى » والحمى الحمى ، أطلق المصدر على اسم المفعول ، وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون لمراعي مواشيهم أماكن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة ، فمثل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم ، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى ، خشية أن تقع مواشيه في شئ منه فيعده أسلم له ، ولو اشتد حزره ، وغير الخائف المراقب يقرب منه ، ويرعى من جوانبه ، فلا يأمن أن تفرد الفأدة فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحل المكان الذي هو فيه ، ويقع الخصب في الحمى ، فلا يملك نفسه أن يقع فيه ، فالله سبحانه وتعالى هو الملك حقاً ، وحماه محارمه — انتهى ما في الفتح (١٢٨/١) .

قوله : « ما حرم » وزاد زكريا عن الشعبي في رواية الصحيحين « ألا وإن في الجسد مضغة ، إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » . وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب ، والحث على صلاحه ، والإشارة إلى أن لطيب الكسب أثره فيه ، ومناسبة هذه الزيادة لما قبلها

وربما قال : « يوشك أن يرتع ، وإن من خالط الريبة يوشك أن يجسر » .

٥٧١٤ — أخبرنا محمد بن أبان قال : ثنا عبد الله بن إدريس قال :

أخبرنا شعبة ، عن بريد بن أبي مريم ، عن أبي الحوراء السعدي قال : قلت للحسن بن علي — رضي الله عنه — : ما حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال حفظت منه : « دع ما يريبك

بالنظر إلى أن الأصل في الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب ، لأنه عماد البدن — كذا في الفتح (١/١٢٩) ، وللحافظ ابن رجب فيه كلام بسيط نافع في جامع العلوم والحكم حقيق بالمراجعة — والله الموفق .
قوله : يجسر ، أي يقرب أن يقدم على الحرام المحض ، والجسور المقدم الذي لا يهاب شيئاً ولا يراقب أحداً ، ورواه بعضهم « يجسر » بالشين المعجمة ، أي يرتع ، والجسر الرعي ، وفي مراسيل أبي التوكل الناجي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من يرعى بجنبات الحرام يوشك أن يخالط ، ومن تهاون بالحقرات يوشك أن يخالط الكبائر » ويستدل بهذا الحديث من يذهب إلى سد الذرائع إلى المحرمات ، وتحريم الوسائل إليها ، ويدل على ذلك أيضاً من قواعد الشريعة تحريم قليل ما يسكر كثيره إلخ — قاله ابن رجب في شرح الأربعين .

قوله : بريد ، بالتصغير ، ابن أبي مريم ، وثقه ابن معين — خلاصة .

قوله : أبي الحوراء ، بفتح الحاء المهملة وبالواو بعدها راء ، وهو ربيعة بن شيان السعدي ، وهو تابعي ثقة — كذا في تعليق المسند (١٦٧/٣) ، والحديث أخرجه أيضاً الإمام أحمد (٢٠٠/١) في حديث طويل فيه ذكر قنوت الوتر ، والترمذي وابن حبان في صحيحه (٥٢/٢) وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ورواه الطبراني (١٨/٢٢) بنحوه من حديث واللة بن الأسقع ، وزاد فيه « فمن الورع ؟ قال : الذي يقف عند الشبهة » كذا في الترغيب (٣٤٠) للمنزدي ، وانظر جامع العلوم والحكم (حديث رقم ١١) ، والفتح (٢٩٣/٤) وفيض القدير (٥٢٩/٣) .

قوله : « دع ما يريبك » الحديث ، قال في النهاية : يروى بفتح الياء وضمها ، أي ما يشك فيه إلى ما لا يشك فيه ، والمراد أن ما اشتبه حاله على الانسان ، فتردد بين كونه حلالاً أو حراماً ، فاللائق بحاله تركه والذهاب إلى ما يعلم حاله ويعرف أنه حلال — والله تعالى أعلم — س .

٥٧١٤ — صحيح ، ت القيامة ٦٠ = الزهد ١٢٥ : ٦٦٨/٤ ، حم : ٢٠٠/١ — المزي : ٣٤٠٥/٦٣/٣ .

إلى ما لا يريبك .

٥١ — الكراهية في بيع الزبيب لمن يتخذه نبيذاً

٥٧١٥ — أخبرنا الجارود بن معاذ — وهو باوردي — قال : ثنا أبو سفيان محمد بن

قوله : « إلى ما لا يريبك » قال التوربشتي : أي ما اعترض لك الشك فيه منقلباً عنه إلى مالا شك فيه ، يقال : دع ذلك إلى ذلك ، أي استبدله به — كذا في المرقاة (٢٩٤/٣) ، أي اترك ما تشك فيه من الشبهات ، وأعدل إلى ما لا تشك فيه من الحلال البين ، لما سبق أن من اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه — انتهى من فيض القدير (٥٢٨/٣) ، والمعنى : إذا شككت في شيء فدعه ، وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع ، وقد روى الترمذي (قيامه ١٩) من حديث عطية السعدي مرفوعاً « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذراً مما به البأس » قاله في الفتح (٢٩٣/٤) وفي معناه أحاديث وآثار ذكرها الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم ، وبها شرح الحديث شرحاً جيداً (ح ١١) قال فيه : وقد يستدل بهذا على أن الخروج من اختلاف العلماء أفضل ، لأنه أبعد عن الشبهة ، ولكن المحققين من العلماء على أن هذا ليس هو على إطلاقه ، فإن من مسائل الاختلاف ما ثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة ليس لها معارض ، فاتباع تلك الرخصة أولى من اجتنابها وإن لم تكن تلك الرخصة بلغت بعض العلماء ، فامتنع منها لذلك ، وإن كان للرخصة معارض إما من سنة أخرى ، أو من عمل الأمة بخلافها ، فالأولى ترك العمل بها ، وكذا لو كان قد عمل بها شذوذ من الناس ، واشتهر في الأمة العمل بخلافها في أمصار المسلمين من عهد الصحابة ، فإن الأخذ بما عليه عمل المسلمين هو المتعين ، فإن هذه الأمة قد أجارها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها ، فما ظهر به العمل في القرون الثلاثة المفضلة فهو الحق ، وما عداه فهو باطل — انتهى ؛ وينبغي تقييده بما إذا لم يعارض هذا العمل المشتبه سنة صحيحة ثابتة غير منسوخة ، إذ خفاء السنة عن الجمهور غير مستبعد — والله أعلم ؛ وقال الخطابي : كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه ، ثم هو على ثلاثة أقسام : واجب ، ومستحب ، ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعية على سبيل التنطع — انتهى ، ذكره في الفتح (٢٩٣/٤) .

قوله : الجارود بن معاذ ، رمى بالإرجاء ، وثقه النسائي — خلاصة .

حميد ، عن معمر ، عن ابن طاؤس ، عن أبيه أنه كان يكره أن يبيع الزبيب لمن يتخذه نبذاً .

٥٢ - الكراهية في بيع العصير

٥٧١٦ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان بن دينار ، عن مصعب

ابن سعد قال : كان لسعد كروم وأعناب كثيرة ، وكان له فيها أمين ، فحملت عنباً كثيراً ، فكتب إليه : إني أخاف على الأعناب الضيعة ، فإن رأيت أن أعصره عصرته ، فكتب إليه سعد : إذا جاءك كتابي هذا فاعتزل ضيعتي ، فوالله ! لا أؤتمنك على شئ بعده أبداً ، فعزله عن ضيعته .

٥٧١٧ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن هارون بن إبراهيم ، عن ابن

قوله : كان يكره إلخ ، وذلك لئلا يكون من المعاونة على الإثم ، قال الله تعالى : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ - ح .

قوله : فحملت ، أي أثمرت ، قال في المنتهى : حملت الشجر باز آورد درخت ، وقال في القاموس : الحمل ثمر الشجر ، ويكسر ، أو الفتح ، لما بطن من ثمره ، والكسر لما ظهر ، أو الفتح لما كان في بطن أو على رأس شجرة ، والكسر إما على ظهر أو رأس ، أو ثمر الشجر ، بالكسر ما لم يكبر ويعظم ، فإذا كبر فبالفتح ، جمعه أحمال وحمول وحمال - ح .

قوله : الضيعة ، منصوب على أنه مفعول لأخاف أي أنها تضيع وتلف والضيعة المرة من الضياع - قاله في الجمع - ح .

قوله : أن أعصره ، قال في القاموس : عصر العنب ونحوه يعصره فهو معصور وعصير ، واعتصره استخرج ما فيه أو عصره ولى ذلك بنفسه واعتصره عصر له ؛ وقال في الجمع : المعتصر من يعصر الخمر لنفسه ، والعاصر من يعصرها مطلقاً - كذا في الحواشي الجديدة .

قوله : فاعتزل إلخ ، هذا من كمال الورع والتقوى ، فرحم الله من يطلب ذلك ويغي - والله الموفق - س .

قوله : ضيعتي ، ضيعة الرجل ما يكون منه معاشه كالصنعة والتجارة والزراعة وغيرها - مجمع .

٥٧١٦ - صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف - المزي : ٣/٣٢١/٣٩٤٢ .

٥٧١٧ - صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف - المزي : ١٣/٣٥٨/١٩٣٠٥ .

سيرين قال : بهه عصيراً ممن يتخذ طلاء ، ولا يتخذ حمراً .

٥٣ — ذكر ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز

٥٧١٨ — أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال : ثنا المعتمر قال : سمعت منصوراً ،

قوله : ذكر ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز ، قد علمت معنى الطلاء فيما سبق ، ونذكر منها مع الإيجاز ما يكشف الغطاء عن المسألة فاستمع ، قال البخاري (في صحيحه ٦٢/١٠) : رأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث ، وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف ؛ وقال أبو داود : سألت أحمد عن شرب الطلاء إذا ذهب لثاه وبقي ثلثه ؟ فقال : لا بأس به ، فقلت : إنهم يقولون : يسكر ، قال : لا يسكر ، لو كان يسكر ما أحله عمر ؛ وأخرج مالك في الموطأ (٨٤٧/٢) أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى إليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها ، وقالوا : لا يصلحنا إلا هذا الشراب ، فقال عمر : اشربوا العسل ، قالوا : ما يصلحنا العسل ، فقال رجل من أهل الأرض : هل لك أن تجعل من هذا الشراب شيئاً لا يسكر ، فقال : نعم ، فطبخوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر ، فأدخل فيه أصبعه ثم رفع يده ، فبعضها يتمطط ، فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه ، وقال : اللهم ! إني لا أحل لهم شيئاً حرمتهم عليه ؛ قال الحافظ : ويقول عمر : اللهم ! لا أحل لهم إلخ ، رد على من استدل بإجازته شرب المطبوخ أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شاربته ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فإنه بقية أثر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره .

قال الحافظ : وقد وافق عمر من ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو درداء ، أخرجه النسائي عنهما ، وعلي وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، قلت : وعمر بن عبد العزيز أخرجه النسائي كما هو مذكور في الباب ، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد ، والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرهه طائفة تورعاً ، ووافق البراء وأبا جحيفة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشريح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرام ، وقال أبو عبيدة في الأشربة : بلغني أن النصف يسكر ، فإن كان كذلك فهو حرام ؛ قال الحافظ : والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم : إنه شاهد

عن إبراهيم ، عن نباتة ، عن سويد بن غفلة قال : كتب عمر بن الخطاب إلى بعض عماله : أن أرزق المسلمين من الطلاء ما ذهب ثلثاه ، وبقي ثلثه .

من العصير ما إذا طبخ إلى الثلث يتعقد ، ولا يصير مسكراً أصلاً ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك ، ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاهد منه ما يصير ربا خائراً لا يسكر ومنه ما لو طبخ لا يبقى غير رבעه ولا يحتر ولا ينفك السكر عنه قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ ، وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح أن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه ، أخرجہ النسائي من طريق عطاء ، وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء ، قلت : الأثر المذكور سيأتي في الكتاب ، وسيأتي عنه قال : أشربه ما كان طرياً إلخ ، قال الحافظ في الفتح : هذا يقيد ما أطلق في الآثار الماضية ، وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطري قبل أن يتخمر ، أما لو صار حمراً فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله ، إلا على رأي من يميز تحليل الحمر ، والجمهور على خلافه — انتهى .

وسيأتي في الكتاب (بأرقام ٥٧٣٤ — ٥٧٣٧) عن سعيد بن المسيب وإبراهيم وعطاء والشعبي : اشرب العصير ما لم يزيد وما لم يتغير ، وما لم يغلي ؛ قال الحافظ : هذا قول كثير من السلف : إذا بدأ فيه التغير يمتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وبهذا قال أبو يوسف ، وقيل : إذا انتهى غليانه وابتداء في الهدو بعد الغليان ، وقيل : إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب النبي حتى يغلي ويقذف بالزبد ، فإذا غلى وقذف بالزبد حرم ، وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطلقاً ، ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ ، وقال مالك والشافعي والجمهور : امتنع إذا صار مسكراً شرب قليله وكثيره ، سواء غلى أم لم يغلي ، لأنه يجوز أن يبلغ حد الإسكار بأن يغلي ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه أن يتغير — والله أعلم — انتهى ؛ قاله صاحب الحواشي الجديدة ملتقطاً من الفتح (٦٥ / ١٠ — ٦٥) .

قوله : نباتة ، بضم أوله — وقيل : بفتح — ثم موحدة ثم مشاة ، مقبول — تقريب .

قوله : بقي ثلثه ، معنى ذلك أنه ذهب منه المائبة التي تحدث إفساده ، ويسرع بها تغيره ، وبقيت عسيلته خالصة ، وإنما خص ذلك بذهاب الثلثين وبقاء الثلث لأن هذه كانت صفة عصير ذلك العنب في ذلك البلد ، قال ابن حبيب : من تحفظ في خاصته فعمل الطبخ فلا يعمل إلا باجتماع وجهين : أن يذهب ثلثاه ويوقن أنه لا يسكر ، وجعل أبو حنيفة ذهاب الثلثين حداً في جواز شرب ما يبقى ، وإن كان يسكر من كثيره ، والدليل على ما نقوله أن هذا شراب فيه شدة مطربة ، فوجب أن يكون قليله

٥٧١٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن أبي مجلز ، عن عامر بن عبد الله أنه قال : قرأت كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى : أما بعد ! فإنها قدمت عليّ غير من الشام ، تحمل شراباً غليظاً أسود كطلاء الإبل ، وإنني سألتهم على كم يطبخونه ؟ فأخبروني أنهم يطبخونه على الثلثين ذهب ثلثاه الأخيثان ، ثلث بيغيه ، وثلث بريجه ، فمر من قبلك يشربونه .

٥٧٢٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، أن

حراماً أصل ذلك التي — انتهى ملخصاً من الباجي (١٥٦/٣) ، وفيه أيضاً من أباح شرب ما يسكر من ذلك بذهاب الثلثين فقد خالف إجماع الصحابة ، لأنهم بين قائلين : قائل يقول بمثل قول عمر : إنها إذا لم تسكر لما عادت عليه من القوام : إنه مباح عملها واتخاذها ، وقائل أنكر على عمر — رضي الله عنه — (كما أنكر عبادة في رواية الموطأ) بإباحتها مع ذلك كله ، خوفاً من الذريعة لإباحته إلى شرب المسكر منها حسب ما أفتى به أبو حنيفة ، فقد خالف إجماعهم — انتهى (١٥٧/٣) وراجع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٥٧/٤ — ٢٥٩) .

قوله : كطلاء الإبل ، أي الذي يطلى به الإبل الأجرب — س . وهو القطران الذي يدهن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى تمدد أشبه بطلاء الإبل ، وهو في تلك الحالة غالباً لا يسكر — كذا في الفتح .
قوله : ثلث بيغيه وثلث بريجه ، هكذا في كثير من النسخ ، بالباء الجارة الداخلة على البيغي مصدر « بيغي » بموحدة وغين معجمة : إذا جاوز الحد ، وكذا « بريجه » جار ومجرور ، أي ثلث خبيث بسبب بيغيه وثلث خبيث بسبب ريجه ، يريد أن العصير له ثلاث أوصاف : أحدها بيغيه ، أي اشتداده وإسكاره ، والثاني أنه إذا اشتد يحدث له ريح كريه ، والثالث مذوق طيب ، فينبغي أن يقسم أجزاءه على أوصافه ، وصار ثلثه للبيغي ، والثاني للريح ، والثالث للذوق ، فالثلثان منه خبيثان ، والثلث طيب ، فإذا أزال النار منه ثلثيه الخبيثين بقي الباقي طيباً ، فصار حلالاً ، وفي بعض النسخ : « ثلث بيغيه » على أنه مضارع « بيغي » وكذا « يريجه » — س .

قوله : فمر من قبلك ، بكسر قاف وفتح باء موحدة ، أي ائذن الحاضرين عندك في شربه —

٥٧١٩ — صحيح بما قبله وبما بعده ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٤٧٨/٣٥/٨ .

٥٧٢٠ — صحيح ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٠٥٨٨/٨٠/٨ .

عبد الله بن يزيد الخطمي قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : أما بعد ! فاطبخوا شرابكم حتى يذهب منه نصيب الشيطان ، فإن له اثنين ، ولكم واحد .

٥٧٢١ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن جرير ، عن مغيرة ، عن الشعبي قال : كان علي - رضي الله عنه - يرزق الناس الطلاء يقع فيه الذهب ، ولا يستطيع أن يخرج منه .

٥٧٢٢ - أخبرنا محمد بن المثني قال : ثنا ابن أبي عدي ، عن داود قال : سألت سعيداً : ما الشراب الذي أحله عمر - رضي الله عنه ؟ - قال : الذي يطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

٥٧٢٣ - أخبرنا زكريا بن يحيى قال : ثنا عبد الأعلى قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن داود ، عن سعيد بن المسيب ، أن أبا الدرداء كان يشرب ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

٥٧٢٤ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن هشيم قال : أخبرنا إسماعيل ابن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي موسى الأشعري أنه كان يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه .

٥٧٢٥ - أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن يعلى بن عطاء قال : سمعت سعيد بن المسيب وسأله أعرابي عن شراب يطبخ على النصف ؟ فقال : لا حتى يذهب ثلثاه ، ويبقى الثلث .

والله تعالى أعلم - س .

قوله : الخطمي ، بمفتوحة وسكون طاء مهملة ، نسبة إلى خطمة ، فخذ من الأوس - مفي .

٥٧٢١ - صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف - المزي : ١٠١٥١/٣٩٢/٧ .

٥٧٢٢ - صحيح بما قبله ، تفرد به المؤلف - المزي : ١٨٧٠١/٢٠٦/١٣ .

٥٧٢٣ - صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف - المزي : ١٠٩٣٦/٢٢٣/٨ .

٥٧٢٤ - صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف - المزي : ٩٠٢٧/٤٣٠/٦ .

٥٧٢٥ - صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف - المزي : ١٨٧٥٨/٢١٧/١٣ .

٥٧٢٦ — أخبرنا أحمد بن خالد ، عن معن قال : ثنا معاوية بن صالح ، عن يحيى ابن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : إذا طبخ الطلاء على الثلث فلا بأس به .

٥٧٢٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن يزيد بن زريع قال : ثنا أبو رجاء قال : سألت الحسن عن الطلاء المنصف ؟ فقال : لا تشربه .

٥٧٢٨ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن بشر بن المهاجر قال : سألت الحسن : عما يطبخ من العصير ؟ قال : ما تطبخه حتى يذهب الثلثان ، ويبقى الثلث .

٥٧٢٩ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا وكيع قال : ثنا سعد بن أوس ، عن أنس بن سيرين قال : سمعت أنس بن مالك يقول : إن نوحاً صلى الله عليه وسلم نازعه الشيطان في عود الكرم ، فقال هذا : لي ، وقال هذا : لي ، فاصطلحا علة أن لنوح ثلثها ، وللشيطان ثلثيها .

٥٧٣٠ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبد الملك بن طفيل الجزري قال : كتب إلينا عمر بن عبد العزيز : أن لا تشربوا من الطلاء حتى يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه ، وكل مسكر حرام .

٥٧٣١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا معتمر ، عن برد ، عن مكحول

قوله : إذا طبخ الطلاء على الثلث ، يريد على أن يبقى منه الثلث ، وأما كلام عمر على الثلثين فالمراد على أن يذهب الثلثان — س .

قوله : المنصف ، أي الذي يبقى منه النصف ، ويذهب النصف — ح .

٥٧٢٦ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٥٤/٢١٦/١٣ .

٥٧٢٧ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٥٥٢/١٧٢/١٣ .

٥٧٢٨ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٥٠٣/١٦٣/١٣ .

٥٧٢٩ — حسن الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٢٣٧/٩٧/١ .

٥٧٣٠ — ضعيف ، انظر رقم ٥٦٠٣ .

٥٧٣١ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٤٦٠/٣٩٥/١٣ .

قال : كل مسكر حرام .

٥٤ — ما يجوز شربه من العصير وما لا يجوز

٥٧٣٢ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن أبي يعفور السلمي ، عن أبي ثابت الثعلبي قال : كنت عند ابن عباس فجاءه رجل ، فسأله عن العصير ؟ فقال : اشربه ما كان طرياً ، قال : إني طبخت شراباً ، وفي نفسي منه ، قال : أكنت شارباً قبل أن تطبخه ؟ قال : لا ، قال : فإن النار لا تحل شيئاً قد حرم .

٥٧٣٣ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن ابن جريج — قراءة — ، أخبرني عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : والله ! ما تحل النار شيئاً ، ولا تحرمه ، قال : ثم فسّر لي قوله : لا تحل شيئاً ، لقولهم في الطلاء ، ولا تحرمه الوضوء مما مست النار .

قوله : ما كان طرياً ، أي ما مضى عليه زمان — س .

قوله : لا تحل ، أي رد لقولهم في الطلاء : إنه يحل إذا ذهب ثلثاه — س .

قوله : لقولهم إلخ ، أي رد لقولهم في الطلاء أنه يحل إذا ذهب ثلثاه — والله أعلم .

قوله : ولا تحرمه الوضوء مما مست النار ، أي ولا تحرمه ، رد لقولهم : الوضوء مما مست النار ، فإن الشئ قبل مس النار لا يوجب الوضوء اللاحق ، ولا يبطل الوضوء السابق فلو كان بعد مس النار لا يوجب الوضوء اللاحق وبطل للوضوء السابق لكان ذلك بمنزلة أن يقال : إن النار محرمة ، وعلى هذا فجملة « مما مست النار » جزء من الحديث ، وليست من قبيل الترجمة كما كتبه كثير من الكتاب . وفي نسخ الكتاب وقد نبّه على ذلك بعض المعتين — والله تعالى أعلم — قاله السندي . وفي هامش الكبرى وقد كتب قوله : « الوضوء مما مست النار » بخط الأصل لا على هيئة الترجمة ما نصه قوله : « الوضوء مما مست النار » ليس بترجمة بل هو متصل بما قبله — انتهى ، وكذا جعل في الأطراف قوله : « الوضوء مما مست النار » من ترجمة الحديث ولا يفتقر بما في النسخ من جعله ترجمة ، كذا أفاده بعض الشيوخ — انتهى من حاشية النسخة النظامية — والله أعلم .

٥٧٣٢ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٣٦٩/٣٦٧/٤ .

٥٧٣٣ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٩٣٢/٩٢/٥ .

٥٧٣٤ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن حيوة بن شريح قال : أخبرني عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب قال : اشرب العصير ما لم يزيد .

٥٧٣٥ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن هشام بن عائذ الأسدي قال : سألت إبراهيم عن العصير ؟ قال : اشربه [حتى يغلي] ما لم يتغير .

٥٧٣٦ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبد الملك ، عن عطاء في العصير ؟ قال : أشربه حتى يغلي .

٥٧٣٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن حماد بن سلمة ، عن داود ، عن الشعبي قال : أشربه ثلاثة أيام إلا أن يغلي .

٥٥ — ذكر ما يجوز شربه من الأنبذة وما لا يجوز

٥٧٣٨ — أخبرنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير قال : حدثنا بقية قال : حدثنا

قوله : ما لم يزيد ، هو بزاي معجمة وباء موحدة ودال مهملة ، من أزيد البحر إذا رمى بالزيد — س .

قوله : الأنبذة ، جمع نبيذ ، وهو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك ، يقال : نبذت التمر والعنب ، إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً ، فصرف من « مفعول » إلى « فعل » و « انتبذته » اتخذته نبيذاً ، وسواء كان مسكراً أو غير مسكر ، فإنه يقال له : نبيذ ، ويقال للخمر : المعتصر من العنب : نبيذ ، كما يقال للنبيذ : خمر — كذا في النهاية ؛ وقال ابن قتيبة في كتاب الأشربة (٢٠) : اختلفوا في معناه ، فقال قوم : هو ماء الزبيب وماء التمر من قبل أن يغلي ، فإذا اشتد ذلك وصلب فهو خمر ، وقالوا : إنما كان الأولون من الصحابة والتابعين يشربون ذلك ، يتخذونه في صدر

٥٧٣٤ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٤٤/٢١٥/١٣ .

٥٧٣٥ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٤/١٤١/١٣ .

٥٧٣٦ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٠٥٥/٣٠٠/١٣ .

٥٧٣٧ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٨٥٨/٢٤٣/١٣ .

٥٧٣٨ — صحيح الإسناد ، د الأشربة ١٠ : ١٠٣/٤ ، حم : ٢٣٢/٤ — المزي : ١١٠٦٢/٢٧٣/٨ .

١ — ما بين المعقوفتين غير موجود في بعض النسخ .

الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي عمرو ، عن عبد الله الديلمي ، عن أبيه فيروز قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ! إنا أصحاب كرم ، وقد أنزل الله عز وجل تحريم الخمر فماذا نصنع ؟ قال : تتخذونه زيباً ، قلت : فنصنع بالزيب ماذا ؟ قال : « تنقعونه على غداكم وتشربونه على عشائكم ، وتنقعونه على عشائكم وتشربونه على غداكم » قلت : أفلا نؤخره حتى يشتد ؟ قال : « لا تجعلوه في القلل ، واجعلوه في الشنان فإنه إن تأخر صار خلاً » .

نهارهم ، ويشربونه في آخره ، ويتخذونه من أول الليل ويشربونه على غداهم وعشائهم ، وقالوا : سمي نبيذاً لأنهم كانوا يأخذون القبضة من التمر أو الزيب فيبذونها في السقاء ، أي يلقونها فيه ، وقال آخرون : النبيذ ما اتخذ من الزيب والتمر وغيرهما من المستخرج بالماء ، أو ترك حتى يغلي وحتى يسكن ، ولا يسمى نبيذاً حتى ينتقل عن حاله الأولى ، كما لا يسمى العصير حمراً حتى ينتقل عن حاله ، ولا يسمى الخمر خلاً حتى تنتقل عن مرارتها ونشوتها ، وإنما سمي نبيذاً لأنه كان يتخذ وينبذ ، أي يترك ، ويعرض عنه حتى يبلغ ، وهذا هو القول لأن النبيذ لو كان ماء الزيب لما وقع فيه الاختلاف ، ولأجمع الناس جميعاً على أنه حلال من قبل أن يغلي — انتهى ؛ وقال شيخ الإسلام في فتاواه (٢٧٧/٤) : بعض علماء المسلمين سمعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في النبيذ ، وأن الصحابة كانوا يشربون النبيذ ، فظنوا أنه المسكر ، وليس كذلك ، بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو أنهم كانوا يبذون التمر أو الزيب أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو ، فيشربه أول يوم وثاني يوم ، وثالث يوم ، ولا يشربونه بعد ثلاث ، لئلا تكون الشدة قد بدت فيه ، وإذا اشتد قبل ذلك لم يشرب — انتهى .

قوله : عبد الله الديلمي ، ثقة ، من كبار التابعين ، ومنهم من ذكره في الصحابة — تقريب ؛ وحديث ابن الديلمي هذا أخرجه أبو داود أيضاً في الأشربة .

قوله : فيروز ، بقاء وسكون ياء وضم راء وبزاي ، ونص بفتح فاء — مغني .

قوله : « عشائكم » بفتح العين : الطعام — س .

قوله : « القلل » بضم القاف وفتح اللام ، هي الجوار الكبار ، واحداً : قلة — س .

قوله : « في الشنان » بكسر الشين المعجمة ، جمع شن بفتحها ، قال السيوطي في حاشية أبي

داود : الشنان هي الأسقية من الأدم وغيرها ، واحداً : شن ، وأكثر ما يقال ذلك : في الجلد الرقيق ، أو البالي من الجلود — س .

٥٧٣٩ — أخبرنا عيسى بن محمد أبو عمير بن النحاس ، عن ضمرة ، عن الشيباني ، عن ابن الديلمي ، عن أبيه قال : قلنا : يا رسول الله ! إن لنا أعتاباً ، فماذا نصنع بها ؟ قال : « زببوها » قلنا فماذا نصنع بالزبيب ؟ قال : — يعني — « انبذوه على غداكم وأشربوه على عشائكم ، وانبذوه على عشائكم واشربوه على غداكم ، وانبذوه في الشنان ، ولا تنبذوه في القلال ، فإنه إن تأخر صار خلاً » .

٥٧٤٠ — أخبرنا أبو داود قال : ثنا يعلى الحراني قال : ثنا يعلى بن عبيد قال : ثنا مطيع ، عن أبي عثمان ، عن ابن عباس قال : كان ينبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيشربه من الغد ومن بعد الغد ، فإذا كان مساء الثالثة فإن بقي في الإناء شئ

قوله : الشيباني — كذا في النسخ التي بين يدي ، والصواب الشيباني ، بفتح المهملة والموحدة ، بينهما تحتانية ، وسيان بطن من حمير ، واسمه يحيى بن أبي عمرو الشيباني ، روى عنه ضمرة ابن ربيعة — كذا في العون ، والخلاصة — والله أعلم .

قوله : « زببوها » من التزيب ، أي جعل العنب زبيباً .

قوله : « انبذوه » من باب « ضرب » أو من باب الإفعال — كذا في العون .

قوله : من بعد الغد إلخ ، وفي حديث عائشة — رضي الله عنها — التقيد باليوم واللييلة ، أخرجه مسلم (١٥٩٠/٣) قالت : « كنا نبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكي أعلاه وله عزلاء ، نبذه غدوة فيشربه عشاء ، ونبذه عشاء فيشربه غدوة قال النووي في شرحه (١٧٤/١٣) إنه ليس مخالفاً لحديث ابن عباس — رضي الله عنه — في الشرب إلى ثلاث لأن الشرب في يوم لا يمنع الزيادة ، وقال بعضهم : لعل حديث عائشة — رضي الله عنها — كان زمن الحر ، وحيث يحشى فساد في الزيادة على يوم ، وحديث ابن عباس في زمن يؤمن فيه التغير قبل الثلاث ، وقيل : حديث عائشة — رضي الله عنها — محمول على نبذ قليل يفرغ في يومه ، وحديث ابن عباس في كثير لا يفرغ فيه — والله أعلم .

٥٧٣٩ — حسن الإسناد ، انظر ما قبله .

٥٧٤٠ — م الأشربة ٩ : ١٥٨٩/٣ ، د فيه ١٠ : ١٠٥/٤ ، ق فيه ١٢ : ١١٢٦/٢ ، حم : ٢٣٢/١ ،

٢٤٠ ، ٢٨٧ — المزي : ٦٥٤٨/٢٦٧/٥ .

١ — كذا في جميع النسخ من النسائي التي بين أيدينا وفي المزي : أبو عمر — كتبه أبو الأشبال .

لم يشربوه أهريق .

٥٧٤١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : ثنا يحيى بن آدم قال : ثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن يحيى بن عبيد البهراني ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقع له الزبيب ، فيشربه يومه ، والغد ، وبعد الغد .

٥٧٤٢ — أخبرنا واصل بن عبد الأعلى ، عن ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن يحيى بن أبي عمر ، عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له نبيذ الزبيب من الليل ، فيجعله في سقاء ، فيشربه يومه ذلك ، والغد ، وبعد الغد ، فإذا كان من آخر الثالثة سقاه ،

قوله : لم يشربوه ، وفي بعض النسخ : لم يشربه .

قوله : أهريق ، قال في القاموس : هراق الماء بهريقه ، بفتح الهاء ، هراقة بالكسر ، وأهرقه بهرقه إهراقاً وأهراقه بهريقه إهريقاً ، فهو مهريق ، وذاك مهراق ومهراق ، صبه ، وأصله أراقه يريقه إراقة ، وأصل أراق أريق وأصل يريق يُريق ، قال في منتهى الأرب : قال سيويه في أهرق يهرق : إنهم أبدلوا من الهمزة الهاء ، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة ، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء ، وترك الهاء عوضاً من حذفهم العين ، لأن أصل أهرق أريق وإهراق شاذ لا نظير له ، إلا « استطاع يستطيع استطيعاً » بفتح الألف في الماضي ، وضم الياء في المستقبل ، لغة في « أطاع يطيع » فجعلوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، فكذلك حكم الهاء في يهرق ، وزنه يهرق بفتح الهاء « يفعل » وأما يهرق بتسكين الهاء فلا يمكن أن ينطق به لأن الهاء والفاء جميعاً ساكنان — كذا في الحواشي الجديدة .

قوله : البهراني ، بفتحوة وسكون هاء وبراء ، نسبة إلى بهرا ، زبدت التون كما في الصنعاني في صنعاء — مغني .

قوله : سقاه ، أو شربه ، وفي رواية مسلم (١٥٨٩/٣) « سقاه الخادم أو صبه » وهو الأرفق ، وقال النووي : معناه تارة يسقيه الخادم ، وتارة يصبه ، وذلك لاختلاف حال النبيذ ، فإن كان لم يظهر فيه تغير ونحوه من مبادئ الإسكار سقاه الخادم ، ولا يريقه ، لأنه مال تحرم إضاعته ، ويترك شربه تنزهاً ،

٥٧٤١ — صحيح بما قبله ، انظر ما قبله .

٥٧٤٢ — صحيح ، انظر رقم ٥٧٤٠ .

أو شربه ، فإن أصبح منه شيئاً أهراقه .

٥٧٤٣ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان ينبذ له في السقاء الزبيب غدوة ، فيشربه من الليل ، وينبذ له عشية ، فيشربه غدوة ، وكان يغسل الأسقية ، ولا يجعل فيها دردياً ولا شيئاً ، قال نافع : فكنا نشربه مثل العسل .

٥٧٤٤ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن بسام قال : سألت أبا جعفر عن النبيذ ؟ قال : كان علي بن حسين — رضي الله عنه — ينبذ له من الليل فيشربه غدوة ، وينبذ له غدوة ، فيشربه من الليل .

٥٧٤٥ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله قال : سمعت سفيان سئل عن النبيذ ؟ فقال : انتبذ عشياً واشربه غدوة .

وإن كان قد ظهر فيه شئ من مبادئ الإسكار والتغير أراقه لأنه إذا أسكر صار حراماً ونجساً ، فإراق ولا يسقيه الخادم ، لأن المسكر لا يجوز سقيه الخادم — انتهى ؛ وهذا أكثره أكل الثوم تنزهاً عنه ، وصوناً للوحي ، وإذنه للمسلمين في أكله إذا طبخ (كتاب الأشربة ص ٩٩) ، وقال في الفتح (٥٧/١٠) : وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بعض تغير في طعمه من حمض أو نحوه ، فسقاه ، وإلى هذا أشار أبو داود ، فقال بعد أن أخرجه : قوله : سقاه الخدم ، يريد أنه تبادر به الفساد — انتهى إلى آخر ما حققه الحافظ — والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : شيئاً ، وفي بعض النسخ : شئ .

قوله : أهراقه ، فيه دليل على أن النبيذ بعد الثلاث قد صار مظنة لكونه مسكراً ، فيتوجه اجتنابه — قاله الشوكاني — ح .

قوله : دردياً ، دردي الزيت وغيره ، بضم فساكن ، الكدر — س .

قوله : بسام ، كشداد ، هو ابن عبد الله ، أبو الحسن الكوفي الصيرفي ، وثقه ابن معين — خلاصة وغيرها .

٥٧٤٣ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٧٩٣٨/١٤٤/٦ .

٥٧٤٤ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩١٣٥/٣١٦/١٣ .

٦٧٤٥ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٧٣/٢٢١/١٣ .

٥٧٤٦ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان — وليس بالتهدي — أن أم الفضل أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن نبيذ الجر؟ فحدثها عن النضر ابنه : أنه كان ينبذ في جر ، ينبذ غدوة ويشربه عشية .

٥٧٤٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن معمر ، عن قتادة ، عن سعيد ابن المسيب أنه كان يكره أن يجعل نطل النبيذ ليشتد بالنطل .

٥٧٤٨ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفیان ، عن داود بن أبي هند ، عن سعيد بن المسيب أنه قال في النبيذ : حمزه درديه .

٥٧٤٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن سعيد ابن المسيب قال : إنما سميت الخمر لأنها تركت حتى مضى صفوها ، وبقي كدرها ، وكان يكره كل شئ ينبذ على عكر .

ذكر الاختلاف على إبراهيم في النبيذ

٥٧٥٠ — أخبرنا أبو بكر بن علي قال : ثنا القواريري قال : ثنا ابن أبي زائدة

قوله : عن النضر ابنه ، يريد أنه يعتقد حله إذا لم يكن مسكراً ، وكذلك يفعل ابنه في بيته — والله تعالى أعلم .

قوله : أن يجعل نطل النبيذ ، هو ما يبقى من النبيذ بعد الخالص ، وهو العكر والدردى ، وذلك هو أن يؤخذ سلاف النبيذ وما صفى منه ، وإذا لم يبق إلا العكر والدردى صب عليه ماء ، وخلطه بالنبيذ الطري ليشتد — س .

قوله : عكر ، بفتحيتين — س . هو ما خنز ورسب من الزيت ، ونحوه — كذا في المصباح .

٥٧٤٦ — ضعيف الإسناد ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٧٢٢/٤٤٦/١ .

٥٧٤٧ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٢٤/٢١٠/١٣ .

٥٧٤٨ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٠٢/٢٠٦/١٣ .

٥٧٤٩ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٧٢٣/٢١٠/١٣ .

٥٧٥٠ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٥/١٤١/١٣ .

قال : ثنا حسن بن عمرو ، عن فضيل بن عمرو ، عن إبراهيم قال : كانوا يرون : أن من شرب شراباً فسكر منه ، لم يصلح له أن يعود فيه .

٥٧٥١ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن مغيرة ، عن أبي

معشر ، عن إبراهيم قال : لا بأس بنبيذ البختج .

٥٧٥٢ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن أتي عوانة ، عن أبي مسكين

قال : سألت إبراهيم : قلت : إنا نأخذ دردي الخمر ، أو الطلاء ، فننظفه ، ثم ننقع فيه الزبيب ثلاثاً ، ثم نصفيه ، ثم ندعه حتى ييلغ ، فنشربه ؟ قال : يكره .

٥٧٥٣ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن ابن شبرمة قال : رحم

الله إبراهيم شدد الناس في النبيذ ورخص فيه .

قوله : عن إبراهيم ، يعني النخعي ، وأخرج الحافظ البيهقي في سننه الكبرى (٢٩٨/٨) هذا

الأثر في قصة قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنبأ الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق ، أنبأ الحسن ابن علي ابن زياد ، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال : قال زكريا بن عدي : لما قدم ابن المبارك الكوفة كانت به علة ، فأتاه وكيع وأصحابنا والكوفيون ، فتذاكروا عنده حتى بلغوا الشراب ، فجعل ابن المبارك يحتج بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار من أهل المدينة ، قالوا : لا ، ولكن من حديثنا ، فقال ابن المبارك : أنبأ الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن إبراهيم قال : كانوا يقولون : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً ، فنكسوا رؤسهم ، فقال ابن المبارك للذي يليه : رأيت أعجب من هؤلاء أحدثهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أصحابه والتابعين ، فلم يعبأوا به ، وأذكر عن إبراهيم فنكسوا رؤسهم — انتهى .

قوله : البختج ، هو العصير المطبوخ ، أصله بالفارسية « بخته » قلت : والظاهر أنه بضم باء

وسكون معجمة ، فإنه الموافق للفارسي — والله تعالى أعلم — س .

٥٧٥١ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٦/١٤١/١٣ .

٥٧٥٢ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٧/١٤١/١٣ .

٥٧٥٣ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٨/١٤١/١٣ .

٥٧٥٤ — حدثنا عبيد الله بن سعيد ، عن أبي أسامة قال : سمعت ابن المبارك يقول : ما وجدت الرخصة في المسكر عن أحد صحيحاً إلا عن إبراهيم .

٥٧٥٥ — أخبرنا عبيد الله بن سعيد قال : سمعت أبا أسامة يقول : ما رأيت رجلاً أطلب للعلم من عبد الله بن المبارك الشامات ، ومصر ، واليمن ، والحجاز .

٥٦ — ذكر الأشربة المباحة

٥٧٥٦ — أخبرنا الربيع بن سليمان قال : ثنا أسد بن موسى قال : ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس قال : كان لأم سليم قدح من عيدان ، فقالت : سقيت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم كل الشراب : الماء والعسل واللبن والنبذ .

٥٧٥٧ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن ذر بن عبد الله ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ، عن أبيه قال : سألت أبي بن كعب عن النبيذ ؟ قال : أشرب الماء ، واشرب العسل ، واشرب السويق ، واشرب اللبن

قوله : ما وجدت الرخصة في المسكر ، أي المقدار القليل من الذي يسكر كثيره ، قلت : وهذا يؤيد ما سبق منا في أمر الطلاء وغيره من عمر وغيره من الصحابة والتابعين : أن ما يسكر من الأشربة فهو حرام ، وهو الصحيح الذي لا يتجاوز الحق ، وكيف ، وقد نطق به الحديث الصحيح الذي تقدم تحريجه ، فتذكر ، وأما الغير المسكرة من الأشربة فلا مناقشة لنا فيها — ح .

قوله : الشامات ، كأنه جمع على إرادة البلاد الشامية — س .

قوله : من عيدان ، هو بالفتح والسكون ، جمع عيدانه ، بمعنى النخلة الطويلة ، أو بالكسر والسكون ، جمع عود ، وقد تقدم في أول الكتاب (برقم ٣٢) الكلام في تصحيح الضبطين — والله تعالى أعلم — س .

٥٧٥٤ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٤٢٩/١٤٢/١٣ .

٥٧٥٥ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٩٤١/٢٦٣/١٣ .

٥٧٥٦ — م الأشربة ٩ : ١٥٩١/٣ ، ت الشمائل ٢٨ : رقم ١٨٧ — المزي : ١٨٣٢٧/٨٥/١٣ .

٥٧٥٧ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٥٨/٣١/١ .

نُجِعَتْ به ، فعاودته ، فقال : الخمر تريد ، الخمر تريد ؟ .

٥٧٥٨ — أخبرنا أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم قال : ثنا القواريري قال :

ثنا معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن محمد ، عن عبيدة ، عن ابن مسعود قال : أحدث الناس أشربة ما أدري ما هي ؟ فمالي شراب منذ عشرين سنة — أو قال — أربعين سنة — إلا الماء والسويق ، غير أنه لم يذكر النبيذ .

٥٧٥٩ — أخبرنا سويد قال : أخبرنا عبد الله ، عن ابن عون ، عن محمد بن سيرين ،

عن عبيدة قال : أحدث الناس أشربة ، ما أدري ما هي ؟ وما لي شراب منذ عشرين سنة إلا الماء ، واللبن ، والعسل .

٥٧٦٠ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن ابن شرملة قال : قال

طلحة : لأهل الكوفة في النبيذ فتنة يربو فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير ، قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزبير يسقيان اللبن ، والعسل ، فقليل لطلحة : ألا تسقيهم

قوله : نجعت به ، على بناء المفعول ، ولفظ الخطاب ، أي الذي سقيته في الصغر وغديت

به — س . يقال نجع فيه الدواء ، إذا نفعه وعمل فيه — نهاية .

قوله : فقال : الخمر تريد ؟ تشديداً ، وتغليظاً في أمر النبيذ ، أي تسألني عن النبيذ ، لا أقول

لك حلال ، فتشرب الخمر بذلك — س .

قوله : ابن شرملة ، هو عبد الله بن شرملة أبو شرملة الكوفي ، كان من فقهاء أهل العراق

— انظر ترجمته في التهذيب .

قوله : فتنة ، أي ابتلاء ، ففيه نفع وضرر ، فالصغير يربو ويزيد قوة ، وهو نفع ، وضمير

فيها للنبيذ ، باعتبار ما فيه من الفتنة ، و « في » للسبية ، والكبير يهرم ، وهو ضرر — س .

قوله : عرس ، بالضم وبضمين ، طعام الوليمة والنكاح — قاموس .

٥٧٥٨ — صحيح الإسناد موقوف ، تفرد به المؤلف — المزي : ٩٤٠٨/٩٣/٧ .

٥٧٥٩ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٩٠٠٠/٢٨٥/١٣ .

٥٧٦٠ — حسن الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٨٨٤٩/٢٤١/١٣ .

النبيذ ؟ قال : إني أكره أن يسكر مسلم في سبي .

٥٧٦١ — أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير قال : كان ابن شبرمة

لا يشرب إلا الماء ، واللبن .

آخر كتاب الأشرية

وهو آخر كتاب المجتبى من النسائي ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا

محمد خاتم النبيين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، ورضي الله عن كل الصحابة أجمعين ،

وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

قوله : في سبي ، وفي بعض النسخ : بسبي .

قوله : إلا الماء واللبن ، أي يقتصر من بين الأشرية عليهما ، فيترك كثيراً مما علم حله احترازاً

عن الوقوع في الحرام ، وهذا كمال الورع ، ولقد أحسن المصنف — رحمه الله تعالى — وأجاد حيث ختم الكتاب بهذا الأثر المفيد للحث على كمال الورع والتقوى ، فبه يختم الكتاب على أن نتيجة العلم هي التقوى ، فقد قال تعالى : ﴿ إِن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ .

اللهم ! ارزقناها بفضلك يا كريم ! الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وعلى نبيه وحيه

محمد أكمل الصلوات وأشرف التسليمات ، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين — قاله السندي في ختام تعليقه ؛ وبه تم كتابة التعليقات السلفية على المجتبى من السنن بعون الله تعالى وحسن توفيقه وذلك في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥هـ فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم .

وكان الفراغ من طبعه بمعونة في تصحيح المقابلة وتصحيح الملازم وجد واجتهاد في الطبع حي

وأخي المولوي الحافظ عبد الرحمن سلمه الله تعالى بمطبع « دين محمدي » في يوم الجمعة الثاني والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة ألف وثلاث مائة وست وسبعين ، من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وها أنا الفقير إلى ربه محمد عطاء الله الحنيف عفا الله عنه وعن والديه — مدير المكتبة السلفية .

٥٧٦١ — صحيح الإسناد مقطوع ، تفرد به المؤلف — المزي : ١٣ / ٢٥٥ / ١٨٩١٠ .

دليل المباحث المهمة في التعليقات السلفية

الموضوع	رقم الحديث
خطبة الشارح السندي (١/١)	...
معنى التأويل والتفسير (٢/١)	...
حديث منع التولية لمن يحرص على الولاية وشرحه	٧٤ ، ٥٣٨٤
استحباب السواك عند كل صلاة	٧
شرح قوله صلى الله عليه وسلم : « خمس من الفطرة قص الشارب	
نصف الابط » الحديث .	٩ ، ١٥ ، ٥٠٤٣ ، ٥٢٢٨
بحث إحقاق الشوارب	١٥
بحث بوله صلى الله عليه وسلم قائماً	١٨ ، ٢٩
مذاهب العلماء في استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة	٢٠ ، ٢٣
وضعه صلى الله عليه وسلم الجريدتين على القبر مخصوص به ، وتحقيقه	٣١ ، ٢٠٧٠
الكلام على الماء إذا حلت فيه النجاسة ، وتحقيق الحق فيه وهو مبحث مهم	٥٢ ، ٣٢٩
كلام بعض أطباء العصر في وجه غسل الإناء سبعاً من ولوغ الكلب ، وبيان	
الحق في مسألة وجوب التسييع ، ورد تأويل من خالف الحديث	٦٣ ، ٣٣٩
تحقيق اشتراط النية في الوضوء	٧٥
شرح حديث : « إنما الأعمال بالنيات »	٧٥ ، ٣٤٦٧ ، ٨٣٢٥
تحقيق التسمية عند الوضوء	٧٨
تحقيق ترجمة ابن أبي أوس وأنه غير أوس بن أوس	٨٣
جواز مسح العمامة في الوضوء وتحقيقه	١٠٥ ، ١٠٦
الكلام على مسح الخفين وأنه ثابت محكم	١١٨
طهارة الماء المستعمل ورأي السندي فيه	١٣٨
بحث في معنى القبول	١٣٩
مبحث نقض الوضوء من مس الذكر تحقيق الحق فيه ، وثبوت سماع	
عروة عن بسرة .	١٦٤

الموضوع	رقم الحديث
الرد على أعذار من أنكر نقض الوضوء من مس الذكر	١٦٥
شرح دعاء : « اللهم ! إني أعوذ برضاك من سخطك » إلخ .	١٦٩
تحقيق معنى : تربت يمينك	١٩٦
مبحث طهارة بول ما يؤكل لحمه ونقد رأي الحافظ فيه	٤٠٣ ، ٣٠٨ ، ٤٠٦
اختلاف العلماء في عدد ضربات التيمم وصفته ، وتحقيق الحق في المسألتين	٣١٣
المستحاضة تنوضاً لكل صلاة ، وبيان الخطأ لبعض من همّش الكتاب	٣٦٣
شرح حديث : « أعطيت حمساً لم يعطهن أحد قبلي »	٤٣٢
مسألة التبرك بآثار الصالحين ، وبيان الحق فيه	٤٥١
التطوع يجب بالشروع أم لا ؟ وتحقيق القول فيه	٤٥٩
شرح قول بعض الصحابة « لا أزيد على هذا ولا أنقص » وأن من داوم على ترك السنن كان نقصاً في دينه	٤٥٩
تحقيق وقت صلاة العصر ، وتزيف القول بالثلثين	٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦
الرد على من يقول بفساد صلاة الفجر إذا طلع الشمس في أثنائها	٥١٥
الصحيح أن المراد بالشفق الحمرة	٥٢٩
التغليس بالفجر أفضل أم الإسفار ، وتحقيق القول فيه	٣٠٤١ ، ٥٥٠
تحقيق إدراك الركعة بإدراك الركوع	٥٥٦
معنى إدراك الجماعة بإدراك الركعة	١٤٢٦ ، ٥٥٧
حكم صلاة المستيقظ في أوقات الكراهة	٦١٤ ، ٥٧٢
أحاديث الجمع بين الصلاتين وتحقيقها	٥٨٧ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٣٠١٣ ، ٣٧٨٩
كم مدة بين بناء المسجد الأقصى والكعبة ، ودفع الإشكال فيه	٦٩١
مسألة شد الرحال إلى القبور	١٤٣١ ، ٧٠١
تحقيق عدم جواز اتخاذ المساجد على القبور مطلقاً سداً للذريعة	٧٠٥
إثبات صفة المحبة لله تعالى حملاً للنصوص على ظواهرها خلافاً لمن أولها بتأويل غير سائغ	٧٦٣
تحقيق جواز الصلاة في النعال إذا كانت طاهرة	٧٧٦
دليل جواز إمامة الصبي في الفريضة وتقريره	٧٩٠

الموضوع	رقم الحديث
تحقيق رؤيته صلى الله عليه وسلم من خلفه في الصلاة	٨١٤
مسألة الانتماء بالإمام الجالس في الصلاة ، وتحقيق الروايات الواردة في ذلك	٨٣٣ ، ٨٣٤
تحقيق اختلاف نية الإمام والمأموم	٨٣٦
مسألة صلاة المفترض خلف المتفل ورد أعذار الحنفية في ذلك	٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ١٥٥٦
مذاهب العلماء في صلاة الجماعة وأن الحق وجوبها	٨٤٩
إدراك فضل الجماعة يتوقف على إدراك الركعة وتحقيق المقام	٨٥٦
عدم جواز صلاة النافلة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة ، ونقد أعذار من خالف الحديث	٨٦٦ ، ٨٦٧
عدم جواز صلاة المفرد خلف الصف سواء وجد فرجة في الصف أم لا	٨٧٠
الناظرة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله في مسألة رفع اليدين مكذوبة عليه وتحقيقها	٨٧٩
تحقيق مسألة الجهر بآمين	٨٨٠ ، ٩٢٦ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٣
بسط القول في تحقيق رفع اليدين وعدم نسخه والجواب عما أورده الحنفية	٨٨١ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٧
	١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١١٦١ ، ١١٨٥
لا يستحسن ترك هذا الرفع خوفاً من الفساد	٢٩٠٣
بيان أن قراءة الفاتحة شرط في كل ركعة من الصلاة لكل مصل إماماً كان أو مأموماً	
ونقد ما قيل في خلافه	٩١١ ، ٩٢٤
كون محمد بن إسحاق ثقة	٩٢١
كيفية الوحي	٩٣٤ ، ٩٣٥
السبب الراجح لسجود المشركين مع النبي صلى الله عليه وسلم في النجم	٩٥٩
تحقيق الوقوف على رؤس الآي	١٠٢٣
افتراض الطمأنينة في أركان الصلاة	١٠٢٨ ، ١٣١٥
تحقيق جمع الإمام بين التسميع والتحميد	١٠٦١
بحث القنوت وموضعه	١٠٧٢ ، ١٧٠٠
عدم ثبوت رفع اليدين في السجود وتحرير البحث فيه	١٠٨٦
تحقيق القول في إثبات جهة العلو لله سبحانه وتعالى ، والرد على من أنكره	١١٣٨ ، ١٢١٩
سنية إشارة السبابة في التشهد واستمرارها من ابتداء الجلوس إلى آخره	١١٦٢ ، ١٢٧٣

- الموضوع
- رقم الحديث
- تحقيق ثبوت لفظة « وحده لا شريك له » في التشهد
- ١١٦٩
- صاحب قصة السهو هو ذو اليمين لا ذو الشمالين ، وبيان اضطراب
- الزهري الإمام فيها
- ١٢٢٩ ، ١٢٣١
- تحقيق مشروعية التشهد في سجود السهو
- ١٢٣٧
- ما يفعل من يصلي همساً ، ورد المحقق السندي على أصحابه الحنفية
- ١٢٥٥
- اختار بعض الحنفية سنية التورك في التشهد الأخير لقوة دليله
- ١٢٦٣
- حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
- ١٢٨٥
- شرح قوله « كما صليت على إبراهيم » وتحقيق وجه التشبيه فيه
- ١٢٨٩
- قصة تكلم زيد بن خاردة بعد الموت
- ١٢٩٣
- استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر بعد المكتوبة
- ١٣٣٥
- معنى « لا حول ولا قوة إلا بالله »
- ١٣٤٠
- فرضية الجمعة في القرى ، والمحمل الصحيح لقول علي : لا جمعة ولا تشريق إلخ
- ١٣٦٨
- شرح حديث : « إن الله قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء »
- ١٣٧٥
- تحقيق سنية الركعتين قبل الجمعة
- ١٤٠١ ، ١٤٢٧ ، ٢٥٣٧
- صلح الحسن مع معاوية
- ١٤١٠
- حكم تقصير الصلاة في السفر وتحقيقه
- ١٤٣٤
- تحقيق إتمام عثمان وكلام الإمام ابن تيمية فيه
- ١٤٥٠
- تحقيق مدة تقصير الصلاة ومسافته
- ١٤٥٣
- بحث بديع في تحقيق روايات الكسوف ولعلك لا تجده في غير هذه التعليقات
- ١٤٦٦
- كلام العلماء في حقيقة الكسوف
- ١٤٨٦
- تحقيق تاريخ وفات إبراهيم رضي الله عنه الذي وقع فيه الكسوف
- ١٤٩٢
- أقوال العلماء في وجه خشيته صلى الله عليه وسلم يوم الكسوف
- ١٥٠٤
- قيامه صلى الله عليه وسلم في رمضان كان ثمان ركعات
- ١٦٠٦
- كلام العلماء في شرح قوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً » الحديث ، وتحقيق الحق في ذلك .
- ١٦٦١

الموضوع	رقم الحديث
صلاة الوتر على الراحلة	١٦٨٧
بيان صفة الوتر	١٦٩٠ ، ١٦٩٩
دليل القنوت في الوتر في سائر السنة	١٧٤٦
مسألة رفع اليدين في القنوت كحال الداعي	١٧٤٩
حكمة شرعية سنن الرواتب قبل الفرائض وبعدها	١٧٩٥
تضعيف حديث التلقين بعد الموت	١٨٢٧
تضعيف رواية تزوار الموتى فيما بينهم	١٨٩٦
بحث مهم يتعلق بجنائز ابن أبي المنافق ودفع الإشكالات الواردة في ذلك	٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٦٨
دليل بقاء الإحرام بعد الموت ، وتحقيق المسألة	١٩٠٥ ، ٢٧١٥ ، ٢٨٥٨
وقوف الإمام حذاء جنازة الرجل وجنازة المرأة	١٩٧٨
وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة	١٩٨٩
سنة الصلاة على الجنازة	١٩٩٠ ، ١٩٩١
أي آية نزلت في أبي طالب وتحقيقه	٢٠٣٧
اسم الإشارة في حديث يؤال القبر « ما تقول في هذا الرجل » للعهد	
ولا يلزم منه الحضور	٢٠٥٢
مزيد الشهداء في القبر	٢٠٥٥
نقد آثار فيها استحباب الطعام في سبعة أيام بعد الموت	٢٠٦٤
كلام العلماء في مقام الروح في البرزخ	٢٠٧٥
تحقيق مسألة سماع الموتى	٢٠٧٨
تحقيق بعض روايات الحشر	٢٠٨٨ ، ٢٠٨٧
شرح قصة موسى عليه السلام مع ملك الموت ، والجواب عن اعتراض	
المتدعة على هذا الحديث	٢٠٩١
بحث اختلاف المطالع في رؤية الهلال	٢١١٣
أقوال العلماء في نصاب شهادة رؤية الهلال	٢١١٤
عدم ثبوت حديث حذيفة في السحور	٢١٥٤

- الموضوع
- رقم الحديث
- بحث تقديم رمضان بالصوم ، والتنبية على تحريف نساخ تعليق السندي ٢١٧٤
- تحقيق صوم يوم الشك ونقد رأي ابن القيم المحقق في المسألة ٢١٩٠
- شرح الحديث القدسي « الصوم لي وأنا أجزي به » ، وإن خلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » . ٢٢١٣
- على ما يطلق « سبيل الله » في الشرع ٢٢٤٠ ، ٢٢٤٦
- تحقيق وضع الصيام عن الحلبي والمرضع ٢٢٧٦ ، ٢٣١٧
- تحقيق جواز الفطر للصائم المتطوع وعدم وجوب قضائه ٢٣٢٤
- بحث وجوب نية الصوم ليلاً وبيان الحق فيه ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٦
- حكمة صيام شعبان وشوال ٢٣٥٨ ، ٢٣٥٩
- جواز ختم القرآن في أقل من ثلاث في الأوقات المفضلة ٢٣٩٢
- قصة قتال أبي بكر رضي الله عنه بمن منع الزكاة وأصناف المرتدين ٢٤٤٥ ، ٣٠٩٣
- شرح الخليطين في الزكاة وبيان الحق فيه ٢٤٤٩ ، ٢٤٥٧
- أفي المال حق سوى الزكاة أم لا ٢٤٥٠
- ما هو الكنز ؟ وتحقيق مذهب أبي ذر — رضي الله عنه — فيه ٢٤٥٠
- تحقيق وجوب الزكاة في المذهب ٢٤٧٥
- الحق وجوب الزكاة في الحلبي ٢٤٨١
- إشارة إلى تحقيق الأوقية والدرهم ٢٤٧٥ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢
- بيان مسالك العلماء في الزكاة في الحبوب الأربعة مع الكلام على أدلتهم ، وتحقيق المسألة ٢٤٨٧
- تحقيق اشتراط النصاب في العشر ٢٤٩١
- تحقيق مسائل صدقة الفطر وأنه صاع من كل شئ ٢٥٠٢ ، ٢٥٠٧ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥٢٢
- ترك الإمام أبي يوسف مذهب أصحابه في الصاع ٢٥٢١
- ترجيح مذهب سلف الأمة في إثبات صفاته تعالى كاليمين واليد والقدم وغيرها ٢٥٢٦ ، ٥٣٨١
- شرح قوله « أطولكن يداً » وذكر قصة زينب رضي الله عنها ٢٥٤٢
- الرد على احتفال الميلاد النبوي وأنه بدعة مذمومة ٢٥٥٥

الموضوع رقم الحديث

نبد بعض المتعصين الإمام محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله تعالى وأهل الحديث —

- كثر الله سوادهم — بالخوارج ، والرد المشبع عليهم ٤١٠٨ ، ٢٥٧٩
- كلام الشاه ولي الله رحمه الله في الجمع بين الأحاديث الواردة في حد الفنى ٢٥٩٣
- كلام العلماء في أن الحج قرية إلى الله تعالى خلافاً لمن زعم من ملاحدة العصر أنه اجتماع قومي وسياسي . ٢٦٢٠
- بيان اختلاف الأحاديث في أفضل الأعمال ، والجمع بينها ٤٩٨٨ ، ٢٦٢٥
- تحقيق مسألة الحج عن الغير ٢٦٤٢ .
- توجيه نهى عمر رضي الله عنه عن التمتع والقران ٢٧٢٠
- الجمع بين الروايات المختلفة في كيفية احرامه صلى الله عليه وسلم ٢٧١٦
- تحقيق طواف القارن وسعيه ٢٩٨٩ ، ٢٩٣٥ ، ٢٧٦٥ ، ٢٧٤٧
- بيان اشراط الطهارة في الطواف ٢٧٦٥
- بحث فسخ الحج إلى العمرة ٢٨١٧ ، ٢٨٠٥
- مذاهب العلماء في صيد المحرم ، وتحقيق المقام ٢٨٢١
- تضعيف النسائي عمرو بن أبي عمرو ، وتعقب ولي الدين العراقي عليه ٢٨٣٠
- تحقيق نكاح المحرم ٣٢٧٧ ، ٣٢٧٣
- وجوب السعي بين الصفا والمروة ٢٩٧١
- تنقيح الروايات الواردة في الحجر الأسود ٢٩٤١ ، ٢٩٣٨
- تحقيق مشروعية الخطبة يوم النحر ٣٠١١
- كلام السيوطي في تحقيق لفظ أبيني ٣٠٦٦
- بحث نفيس في أسرار الجهاد ٣٠٨٧
- تحقيق في اسم « عبد الله بن جبر ، عن أبيه » ٣١٩٦
- معنى النكاح لغة وشرعاً ، وذكر خصوصياته صلى الله عليه وسلم في النكاح ٣١٩٨
- حكم تزويج الزانية ٣٢٣٠
- بيان الاستخارة ، والتنبيه على أن الاستخبارات المخروعة جلها من جنس الكهانة وأنها تنافي ما قصده الشرع من التوكل على الله تعالى وتحقيق المقام ٣٢٥٥

الموضوع	رقم الحديث
رضاء المرأة وإجازة الولي كلاهما شرط في النكاح ، وترجيح ما ذهب إليه أهل الحديث	٣٢٦ ، ٣٢٧٠ ، ٣٢٧١
خلافاً للحنفية والشافعية	٣٣٣٢
كفاية شهادة المرأة الواحدة في الرضاع	٣٣٣٩ ، ٣٣٣٧
تحقيق نكاح الشغار	٣٣٥٢
قصة نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بأُم حبيبة — رضي الله عنها —	٣٣٥٣
تضعيف حديث « لا مهر دون عشرة دراهم » وتحقيق المسألة	٣٣٧١
الرد على من استدل بحديث الدف على جواز سماع المتصوفة	٣٤٤٥ ، ٣٤١١
الصحيح أن قصة التحريم كانت في العسل	٣٤١٨
نبذة من مصالح الشرع في إباحة الطلاق	٣٤٢١ ، ٣٤١٨
تفسير قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾	٣٤٢٣
بيان طلاق السنة وأن تقسيمه ثنائي لا ثلاثي	٣٥٨٤ ، ٣٤٣٥
طلاق الثلاث على غير طريق السنة تقع واحدة	٣٤٤٥
بطلان النكاح بنية التحليل	٣٤٩١
صححة سماع الحسن عن أبي هريرة خلافاً للإمام النسائي	٣٥٢٣
دليل اعتبار القيافة في الحكم	٣٥٢٥
مسألة الحضانة	٣٥٢٨ ، ٣٥٢٧
تحقيق كون الخلع فسخاً	٣٥٦١
أحكام اعتداد المتوفى عنها زوجها	٣٥٦١
تحقيق نسخ قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول ﴾ الآية	٣٥٧٤ ، ٣٥٧٣ ، ٣٥٦١
لا سكنى ولا نفقة للمبتوتة على المذهب المختار	٣٥٧٦
دليل جواز نظر المرأة للرجل الأجنبي على غالب أحواله ، والجمع بين الأحاديث	٣٥٩٨
شرح حديث : « الشؤم في ثلاثة »	٣٦٤٥
إعراب حديث : « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه » إلخ	٣٦٧١
مباحث حديث : « لا وصية لوارث »	

الموضوع	رقم الحديث
أنواع الأعمال اللاحقة للمؤمن بعد موته	٣٦٨١
مسألة انتفاع الموتى بأعمال الأحياء ، والنقد على إهدائها لهم ، وتحقيق المقام	٣٦٨٥ ، ٣٦٨١
بيان وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة	٣٧١٦
تحريم الرجوع في الهبة إلا للولد ، والنقد على من خالف الحديث وعكس القضية	٣٧٢٠ ، ٣٧١٩
جواز تقديم الكفارة على الحنث وتحقيقه	٣٨١١
الجمع بين مختلف الأحاديث في المزارعة ، وتحقيق مسألة كراء الأرض ،	
وهو بحث مهم جداً	٣٨٩٣ ، ٣٩٠٧ ، ٣٩٢٠ ، ٣٩٢٩ ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٦٢
أقوال العلماء في المساقاة ، وبيان ما هو الحق في ذلك	٣٩٦٢
بيان الكبائر	٤٠١٤
الأقوال المختلفة في سبب نزول آية المحاربة والقول المعتمد في ذلك	٤٠٢٩
ما هو المراد من المرتد وإجماع الأمة على قتله	٤٠٦٢
تفسير قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾	٤٠٨٠
الصحيح أن للسحر حقيقة ، وليس هو بتخييل	٤٠٨٣
حكم تقبيل رجلي من يعظم ، وتحقيق المقام	٤٠٨٣
حكم تعليق التمانم والبحث فيه	٤٠٨٤
الرد على من كذب حديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم ، وتحقيق صحة الحديث	
وأنه غير قاذح في منصب النبوة	٤٠٨٥
كلام الحافظ ابن القيم في رهن الغلام بعقيقته ، وتحقيق وقتها	٤٢٢٥
بيان أن الماء إذا حلت فيه النجاسة لا يتنجس إلا بالتغير	٤٢٦٥
بيان أحد حديث « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم » يصدقه الطب القديم والحديث والعقل	
والنخبة ، والرد على من طعن فيه و كذبه ممن يؤمن بالاكتشافات الجديدة	٤٢٦٧
حرمة بيع الكلاب مطلقاً ، وتحقيق الكلام فيه	٤٢٩٧ ، ٤٣٠٠ ، ٤٦٧٢
سلك الطحاوي مسلک حلة الضب خلافاً لأصحابه	٤٣١٩
مقتضى ظواهر النصوص إباحت ميتات البحر ما لم تكن مضرّة أو مستخينة	٤٣٥٥
تحقيق أضحية الجذعة	٤٣٨٣ ، ٤٤٠٠

- الموضوع رقم الحديث
- اختلاف العلماء في أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وتحقيق الحق فيه ٤٤٤٢
- بيان أطيب المكاسب ٤٤٥٤
- شرح قوله صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات » إلى آخر الحديث ٥٧١٣ ، ٤٤٥٨
- مسألة خيار المجلس ، وذكر مسالك الفقهاء ، وتحقيق الحق في ذلك ٤٤٧٧ ، ٤٤٦٢
- ٤٤٨٨ ، ٤٤٨٢ ، ٤٤٧٨
- معنى « لا خلافة » وبيان أن الخبر عام في حق كافة الناس ٤٤٨٩
- مسألة بيع المصرة والنقد على رأي من خالفه مع الجواب عن أعذارهم لرد الحديث ٤٤٩٤ ، ٤٤٩٣ ، ٤٤٩٢
- الكلام على بيع الحاضر للبادي ٤٥٠١ ، ٤٥٠٠ ، ٤٤٩٨
- بيع الثمر قبل بدو صلاحها ، واختلاف المسالك في المسألة وتحقيق الحق في ذلك ٤٥٣٠ ، ٤٥٢٤ ، ٤٥٢٣
- معنى العربة وصورها عند الأئمة وبيان الحق في مسألة رخصة العرايا ٤٥٢٨ ، ٤٥٢٧
- دليل وجوب وضع الجوائح مطلقاً ٤٥٣١
- مذاهب العلماء في علة الربا في الأصناف ، والكلام على أدلتهم في الجملة ، وبيان ما هو الحق في ذلك ٤٥٦٤
- كلام بعض العلماء في أن الربا على قسمين حقيقي ومحمول عليه ، وبعبارة أخرى جلي وخفي ، وهو بنوعيه محرم ٤٥٨٥
- تحقيق البيع قبل القبض ٤٥٩٩
- بيان استقرار الحيوان ، وذكر المذاهب فيه ، ومستند الكل ٤٦٢١
- تحقيق بيعتين في بيعة ٤٦٣٦
- تحقيق الاشتراط في البيع ٤٦٤٢
- بيان مسألة الانتفاع بالميتة ٤٦٧٣
- الحق في التفليس ما ذهب إليه أهل الحديث وتحقيقه ٤٦٨٠
- ذكر المسالك في شفعة الجار وتحقيقه ٤٧٠٧ ، ٤٧٠٦

- الموضوع
الكلام على حديث : « من قتل عبده قتلناه »
٤٧٤٠
دليل واضح على أن المسلم لا يقتل بأحد من الكفار ، والنقد على ما تمسك به
٤٧٤٩
من خالف في المسألة
دليل القصاص في اللطمة والضربة ونحوهما ، وهو قول جمهور السلف
٤٧٧٧
تضعيف حديث : « لا قود إلا بالسيف » وتحقيق القول في المسألة ، وأن الحق جواز
الاقتصاص بالمثل
٤٧٨٣
المتطبيب يضمن تلف المريض
٤٨٣٤
حكمة القطع في السرقة ، وتحقيق أنه يطابق الشرائع الإلهية والفطرة السليمة ، ولا يصادم
المدنية الراقية المزعومة
٤٨٧٤
تحقيق قطع يد جاحد العارية
٤٨٩١
دليل جواز العفو في الحدود قبل رفعها إلى السلطان ، ومنع الشفاعة بعد بلوغها إليه
٤٨٩١
مذاهب العلماء في نصاب القطع في السرقة ، والكلام على أدلتهم ،
وبيان ما هو الحق فيه
٤٩٥٣ ، ٤٩٥٠ ، ٤٩١٠
بحث التعزير بالمال وتغريم السارق به
٤٩٨٧ ، ٤٩٦١
بحث قتل السارق في المرة الخامسة
٤٩٨٠
كلام جامع في الإيمان ، وبيان مختار أهل الحديث فيه
٥٠١٣ ، ٤٩٨٨
تحقيق الفرق بين الإيمان والإسلام
٤٩٩٥ ، ٤٩٩٣
تحقيق بديع في أنه ليس مقصود النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « من صلى صلاتنا »
الحديث أن من توجد فيه تلك الأمور الثلاثة فقط يحكم له بالإسلام ،
وإن أنكر سائر ضروريات الدين
٥٠٠٠
وجه بناء الإسلام على الخمس
٥٠٠٤
بيان حق الإسلام في قوله صلى الله عليه وسلم : « إلا بحقها »
٥٠٠٦
بسط الكلام على إعفاء اللحية ، وأنه من أمور الدين لا من قبيل العادات
القومية ، وإن قصها دون القبضة حرام ، ممنوع لكونه يتنافى مع الإعفاء
٥٢٢٨ ، ٥٠٤٣
تحقيق ليس الذهب المقطع
٥١٥٢

- الموضوع
 تعتمد الرجل يستر كعبه بإزاره إسبال محرم ، وبسط القول فيه
 ٥٣٢٨ ، ٥٣٣١
 تحقيق حرمة صناعة التصوير واستعماله ، والرد على مبيحي التصوير الشمسي
 ٥٣٤٩ ، ٥٣٥٠ ، ٥٣٥١ ، ٥٣٥٩ ، ٥٣٦٧
 المخدوعين بالشبهات الواهية
 ٥٣٨٨
 قصة قدوم الأقرع بن حابس فب وفد تميم
 بيان أن القياس الصحيح حجة من حجج الشرع لكن الواجب الاجتناب
 عن الإسراف فيه .
 ٥٣٩١
 اختلاف الرواة في إسناد حديث ابن عباس أو الفضل ، ومتمه وبيان حله
 ٥٣٩٥
 مبحث حجية الإجماع
 ٥٣٩٩
 تنبيه على أن القضاء بما أجمع عليه الصحابة ليس بتقليد
 ٥٤٠١
 قضاء القاضي ينفذ ظاهراً لا باطناً
 ٥٤٢٤
 بيان إجماع الناس على تحريم الخمر ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صرح به
 امتثالاً للقرآن ، والرد على من شكك في تحريمه من ملاحدة عصرنا
 ٥٥٤٢
 تحقيق أن الخمر اسم لكل ما أسكر خلافاً لمن زعم أنه لا يكون إلا من العنب
 ٥٥٨١ ، ٥٥٤٢
 ٥٥٨٥ ، ٥٥٨٦
 مسألة تحريم الخليطين
 ٥٥٦٣
 الإشارة إلى طريق حديث : « ما أسكر كثيرة فقليله حرام » وتحقيق المسألة
 ٥٦١٠
 إشارة وإفية إلى طرق حديث قتل شارب الخمر في الرابعة بعد حده ثلاث مرات
 وأنه حديث صحيح ثابت محكم غير منسوخ وبسط حسن في المسألة
 ٥٦٦٤
 حكم المال المشتبه
 ٥٧١٣
 شرح حديث : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » وأنه أصل عظيم في الورع
 ٥٧١٥
 حكم شرب الطلاء ومذاهب العلماء فيه
 ٥٧١٨
 حكم النيذ وصورة جواز شربه
 ٥٧٣٨
 قصة الإمام إبراهيم النخعي مع عبد الله بن المبارك الإمام في النيذ
 ٥٧٥٠

قد تم فهرس بعض ما حواه التعليقات السلفية من المباحث ، والحمد لله أولاً وآخراً
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وبارك وسلم .

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - آثار السنن : النيموي محمد بن علي شوق ، ت ١٣٢٢هـ ، طبعة الهند
- ٢ - أبكار المنن في تنفيذ آثار السنن : المباركفوري محمد عبد الرحمن ، صاحب تحفة الأحوذى ، ت ١٣٥٣هـ ، طبعة دلهي ١٣٣٧هـ
- ٣ - الإتقان في علوم القرآن : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ، ت ٩١١هـ ، طبعة مصر ١٣٤٥هـ
- ٤ - إجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الجهمية والمعتلة : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت ٧٥١هـ ، طبعة أمرتسر ، الهند ١٣١٤هـ
- ٥ - أحكام القرآن : الجصاص أبو بكر أحمد بن علي الرازي ، ت ٣٧٠هـ ، المطبعة البهية بمصر ١٣٤٧هـ
- ٦ - أحكام القرآن : الإمام الشافعي ، جمع الإمام البيهقي ، مطبعة الخانجي بالقاهرة ١٣٧١هـ
- ٧ - أحكام القرآن : ابن العربي القاضي أبو بكر المالكي ، ت ٥٤٢هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٣١هـ
- ٨ - الاختيارات : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، طبعة مصر ١٣٢٩هـ
- ٩ - إرشاد الفحول في علم الأصول : الشوكاني محمد بن علي اليماني ، ت ١٢٥٠هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧هـ
- ١٠ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب : الحافظ ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الرحمن القرطبي ت ٤٦٣هـ ، دائرة المعارف مجيدر آباد ، الهند ١٣٣٦هـ
- ١١ - الإصابة في معرفة الصحابة : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، ألف : مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ، ب : دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ
- ١٢ - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار : الحازمي أبو بكر محمد بن موسى ، ت ٥٨٤هـ ، دائرة المعارف مجيدر آباد ١٣٥٩هـ
- ١٣ - الاعتصام : الشاطبي إبراهيم بن موسى ، ت ٧٩٠هـ ، طبعة مصطفى محمد بمصر
- ١٤ - إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر : العظيم آبادي محمد شمس الحق ، ت ١٣٢٩هـ ،

المطبع الأنصاري بدهي ، الهند ١٣٠٦هـ —

١٥ — إعلام الموقعين عن رب العالمين : الحافظ ابن القيم ، ت ٧٥١هـ ، المطبعة المنيرية بمصر .

١٦ — إغائة اللهفان في موائد الشيطان : الحافظ ابن القيم ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر

١٣٥٧هـ —

١٧ — اقتضاء الصراط المستقيم : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، المطبعة الشرفية بمصر

١٣٢٦هـ —

١٨ — إقامة الدليل على إبطال التحليل : شيخ الإسلام ابن تيمية ، المطبوع في ضمن فتاواه

١٩ — الإكليل : شيخ الإسلام ابن تيمية ، المطبعة الشرفية بمصر ١٣٢٣هـ ، في ضمن

مجموعة الرسائل الكبرى .

٢٠ — إيضاح الحق الصريح بالفارسية : الشاه محمد إسماعيل ، الشهيد ١٢٤٦هـ ، طبعة الهند

٢١ — بحر العلوم شرح مسلم الثبوت : الشيخ عبد العلي الفرنجي محلي ، ت ١٣٢٥هـ ، طبعة

لكناؤ ، الهند ، ١٢٩٥هـ —

٢٢ — بدائع الفوائد : الحافظ ابن القيم ، ت ٧٥١هـ ، المطبعة المنيرية بمصر

٢٣ — بداية المجتهد : ابن رشد محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي ، ت ٥٩٥هـ ، طبعة مصر

١٣٣٣هـ —

٢٤ — البداية والنهاية : ابن كثير أبو الفداء إسماعيل ، ت ٧٧٤هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١هـ

٢٥ — بدور الأهله بالفارسية : النواب صديق حسن خان البوفالي ، ت ١٣٠٧هـ ، طبعة بوفال

الهند ١٢٩٨هـ —

٢٦ — بلوغ المرام : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، طبعة دهي ، الهند

٢٧ — تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي : المباركفوري محمد عبد الرحمن ، ت ١٣٥٣هـ ، طبعة

دهي ، الهند ١٣٥٣هـ —

٢٨ — تحفة الذاكرين شرح الحصن الحصين : الشوكانى محمد بن علي ، ت ١٢٥٠هـ —

٢٩ — تحفة الموحدين : الشاه ولي الله الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ، طبعة لاهور ١٣٧٤هـ —

٣٠ — تحفة المودو بأحكام المولود : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، طبعة ملتان

الباكستان ١٣٣٩هـ —

٣١ — الرغبة والرهيب : المنذري عبد العظيم بن عبد القوي ، ت ٦٥٦هـ ، المطبع الفاروقي

بدلهي ، الهند ١٢٩٩هـ —

٣٢ — تعليق أحمد محمد شاكر على جامع الترمذي : الأستاذ الأكبر أحمد محمد شاكر ، ت ١٣٧٧هـ ،

طبعة مصطفى البابي بمصر ١٣٥٦هـ —

٣٣ — تعليق أحمد شاكر على المحلى : الأستاذ الأكبر أحمد محمد شاكر ، ت ١٣٧٧هـ ، المطبعة

النيرية بمصر ١٣٤٧هـ —

٣٤ — تعليق أحمد محمد شاكر على مسند أحمد : الأستاذ الأكبر أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر

٣٥ — التعليق المغني على سنن الدارقطني : العظيم آبادي محمد شمس الحق ، ت ١٣٥٣هـ ، ألف :

طبعة دهي ١٣١٠هـ ، ب : طبعة نشر السنة بملتان ، باكستان

٣٦ — التعليق المجد على موطأ الإمام محمد : اللكنوي أبو الحسنات عبد الحمي ، ١٣٠٤هـ ،

المطبع اليوسفي بلكناؤ ، الهند ١٣١٥هـ —

٣٧ — تفسير القرآن العظيم : ابن كثير الحافظ أبو الفداء إسماعيل ، ت ٧٧٤هـ ، طبعة مصطفى

محمد بمصر ١٣٥٦هـ —

٣٨ — التفسير المظهري : الفاني فتي القاضي ثناء الله ، ت ١٢٢٥هـ ، طبعة دهي ، الهند

٣٩ — تفسير المنار : السيد رشيد رضا المصري ، ت ١٣٥٤هـ ، طبعة المنار بالقاهرة

٤٠ — تقريب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ —

٤١ — التلخيص الحبير : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، ألف : طبعة السيد عبد الله

هاشم اليماني ١٣٨٤هـ ، ب : دار نشر الكتب الإسلامية لاهور ، باكستان

٤٢ — تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة : العلامة أحمد حسن الدهلوي ، ت ١٣٣٨هـ ، المطبع

الأنصاري بدلهي ١٣٢٥هـ —

٤٣ — تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر : ابن عساكر أبو القاسم علي بن حسن الدمشقي ،

ت ٥٧١هـ ، مطبعة روضة الشام ١٣٣١هـ —

٤٤ — تهذيب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، دائرة المعارف العثمانية

بميدر آباد ١٣٢٧هـ —

٤٥ — تهذيب السنن : المنذري عبد العظيم بن عبد القوي ، ت ٦٥٦هـ —

٤٦ — جامع البيان في تفسير القرآن : الطبري محمد بن جرير ، ت ٣١٠هـ ، المطبعة اليمنية بمصر

١٣٢١هـ —

- ٤٧ — جامع البيان في تفسير القرآن : السيد معين الدين بن صفى الدين ، ت ٨٨٩هـ ، المطبع
الفااروقى بدلهى ١٢٩٦هـ
- ٤٨ — الجامع الصحيح : الإمام البخارى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦هـ ، تحقيق الشيخ
ابن باز ، نشر المكتبة السلفية بمصر
- ٤٩ — الجامع الصحيح : الإمام مسلم بن الحجاج ، ت ٢٦١هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،
نشر دار إحياء التراث العربى بيروت
- ٥٠ — جامع العلوم والحكم : ابن رجب ، عبد الرحمن بن شهاب الدين ، ت ٧٩٥هـ ، طبعة
أمرتسر ، الهند
- ٥١ — الجامع لأحكام القرآن : القرطبي محمد بن أحمد ، ت ٦٧١هـ ، دار الكتب المصرية بمصر
١٣٥٣هـ
- ٥٢ — جزء رفع اليدين : الإمام البخارى محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦هـ ، طبعة لاهور ، الباكستان
١٣١٧هـ
- ٥٣ — جزء القراءة خلف الإمام : البخارى محمد بن إسماعيل ، ت ٢٥٦هـ ، طبعة لاهور ،
الباكستان ١٣١٨هـ
- ٥٤ — جواب أهل العلم والإيمان : شيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم ، ت ٧٢٨هـ ،
مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣هـ
- ٥٥ — الجوهر النقي على سنن البيهقي : ابن التركمانى علي بن عثمان الماردىنى ، ت ٧٤٥هـ ، دائرة
المعارف العثمانية بميدرد آباد ١٣٥٥هـ
- ٥٦ — جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ،
طبعة أمرتسر ، الهند ١٨٩٧هـ
- ٥٧ — حاشية تهذيب السنن للمنذرى : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، مطبعة
السنة المحمدية بمصر ١٣٦٩هـ
- ٥٨ — حاشية السندي على سنن ابن ماجه : السندي أبو الحسن محمد بن عبد الهادي ، ت ١١٣٩هـ ،
الف : طبعة مصر ١٣٤٩هـ ، ب : طبعة دار الفكر ، بيروت
- ٥٩ — حاشية السندي على صحيح البخارى : السندي أبو الحسن محمد بن عبد الهادي ،
ت ١١٣٩هـ ، طبعة مصطفى البابى بمصر ١٣٥٥هـ

- ٦٠ — حاشية السندي على صحيح مسلم : السندي أبو الحسن محمد بن عبد الهادي ، ١١٣٩هـ ،
طبعة ملتان ، باكستان ١٣٤٧هـ
- ٦١ — حجة الله البالغة : الشاه ولي الله الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ، المطبعة المنيرية بمصر ١٣٥٢هـ
- ٦٢ — حجج الكرامة في آثار القيامة بالفارسية : البوفالي صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧هـ ،
طبعة بوفال ١٢٩١هـ
- ٦٣ — الحصن الحصين : الجرزي محمد بن محمد ، ت ٨٣٢هـ ، مطبع الأنوار المحمدي بلكناؤ ، الهند
١٣٠٧هـ
- ٦٤ — حياة الحيوان : الدميري محمد بن موسى ، ت ٨٠٨هـ ، طبعة مصطفى محمد بمصر
١٣٥٦هـ
- ٦٥ — خلاصة تذهيب الكمال : الحزرجي أحمد بن عبد الله الأنصاري ، ت ٩٣٣هـ ، مطبعة بولاق
بمصر ١٣٠١هـ
- ٦٦ — الخير الكثير : الشاه ولي الله الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ، طبعة الهند
- ٦٧ — دراسات الليب : السندي محمد معين الدين ، ت ١١٦٠هـ ، طبعة لاهور ، باكستان ،
١٢٨٤هـ
- ٦٨ — الدراري المضيئة : الشوكاني محمد بن علي ، ت ١٢٥٠هـ ، طبعة مصر
- ٦٩ — الدراية في تخريج أحاديث الهداية : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، طبعة دهي
الهند ١٣٥٠هـ
- ٧٠ — الدين الخالص : البوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧هـ ، المطبع الأنصاري بلخي
١٣١٢هـ
- ٧١ — رحمة العالمين بالأردية : القاضي محمد سليمان المنصور فوري ، ت ١٣٤٠هـ ، طبعة لاهور
الباكستان
- ٧٢ — الرسالة : الإمام الشافعي محمد بن إدريس ، ت ٢٠٤هـ ، طبعة مصطفى الباني بمصر
١٣٥٨هـ
- ٧٣ — رسالة تدوين فقه عمر الفاروق مع إزالة الخفاء : الشاه ولي الله الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ،
طبع بريلي ، الهند ١٢٨٦هـ
- ٧٤ — الرسالة الحموية : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، المطبعة الشرفية بمصر ١٣٢٣هـ

- ٧٥ - رسالة في معنى القياس : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨ هـ ، المطبعة الشرفية بمصر ١٣٢٣ هـ
- ٧٦ - الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة على هامش « اجتماع الجيوش الإسلامية » : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨ هـ ، طبعة أمّرتسّر ، الهند ١٣١٤ هـ
- ٧٧ - روح المعاني : الآلوسي محمود ، ت ١٢٧٠ هـ ، المطبعة النيرية بمصر
- ٧٨ - الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام : السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، ت ٨٥١ هـ ، المطبعة الجمالية بمصر ١٢٣٢ هـ
- ٧٩ - الروضة الندية شرح الدرر البهية : البوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧ هـ ، طبعة بولاق بمصر ١٢٩٦ هـ
- ٨٠ - زاد المعاد في هدي خير العباد : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١ هـ ، ألف : المطبعة المصرية بمصر ١٣٤٧ هـ ، ب : تحقيق شعيب الأرنؤوط ، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٩ هـ
- ٨١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام : الأمير اليماني محمد بن إسماعيل ، ت ١١٨٢ هـ ، طبعة النيرية ومصطفى بمصر ١٣٥٣ هـ
- ٨٢ - السراج الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : البوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧ هـ ، طبعة بوفال ١٣٠٢ هـ
- ٨٣ - السعاية في شرح الوقاية : اللكنوي أبو الحسنات عبد الحمي ، ت ١٣٠٤ هـ ، المطبع المصطفائي بلكناؤ ، الهند ١٣٠٨ هـ
- ٨٤ - سنن ابن ماجه : الإمام محمد بن يزيد ، ت ٢٧٣ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٩٥ هـ
- ٨٥ - سنن أبي داود : الإمام أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني ، ت ٢٧٥ هـ ، تحقيق عزت الدعاس ، نشر محمد علي السيد بمصر ١٣٨٨ هـ
- ٨٦ - سنن الترمذي : الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى ، ت ٢٧٩ هـ ، تحقيق أحمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوه ، تصوير المكتبة الإسلامية ، بيروت عن الطبعة المصرية بمصر.
- ٨٧ - سنن الدارقطني : الإمام الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر ، ت ٣٨٥ هـ ، ألف : المطبع الأنصاري بدلهي ١٣١٠ هـ ، ب : نشر السنة بملتان ، الباكستان

- ٨٨ — سنن الدارمي : الإمام الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، ت ٢٥٥هـ ، الف : المطبع النظامي
بكانفور ، الهند ، ب : تحقيق السيد هاشم اليماني ، نشر حديث إكادمي فيصل آباد ،
الباكستان
- ٨٩ — السنن الكبرى : الإمام البيهقي أبو بكر أحمد بن حسين ، ت ٤٥٨هـ ، دائرة المعارف
العثمانية بمحدر آباد ، الهند ١٣٥٥هـ
- ٩٠ — شرح الرسالة للشافعي : الأستاذ الأكبر أحمد محمد شاكر ، ت ١٣٧٧هـ ، طبعة مصطفى
البابي ١٣٥٨هـ
- ٩١ — الزرقاني على الموطأ : الزرقاني محمد ، ت ١١٢٢هـ ، طبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٥هـ
- ٩٢ — شرح سنن الرمزي : السندي أبو الطيب محمد بن عبد القادر ، ت بعد ألف والمائة ، طبعة
الهند ١٢٩٩هـ
- ٩٣ — شرح العقيدة الطحاوية : ابن أبي العز الحنفي ، ت ٧٩٢هـ ، المطبعة السلفية بمصر
١٣٣٩هـ
- ٩٤ — شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد ، ت ٧٠٢هـ ،
المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٤هـ
- ٩٥ — الشرح الكبير على متن المقنع على هامش المغني : ابن قدامة عبد الرحمن بن أبي عمر محمد
المقدسي ، ت ٦٨٢هـ ، طبعة المنار ١٣٤٨هـ
- ٩٦ — شرح معاني الآثار : الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة ، ت ٣٢١هـ ، المطبع المصطفائي ،
الهند ١٣٠٠هـ
- ٩٧ — شرح النووي على صحيح مسلم : النووي محي الدين يحيى بن شرف ، ت ٦٧٦هـ ، ألف :
أصح المطابع بدلهي ١٣٤٩هـ ، ب : المطبعة المصرية بالأزهر
- ٩٨ — الصارم المسلول على شاتم الرسول : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، طبعة حيدر آباد
الهند ١٣٢٢هـ
- ٩٩ — صحيح سنن النسائي : الألباني محمد ناصر الدين ، نشر مكتب الترية بدول الخليج ، طبعة
المكتب الإسلامي ببيروت ١٩٨٨م
- ١٠٠ — الصواعق المرسلة : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، المطبعة السلفية بمصر
١٣٤٨هـ

- ١٠١ — ضعيف سنن النسائي : الألباني محمد ناصر الدين نشر مكتب العربية لدول الخليج ، طبعة المكتب الإسلامي بيروت ١٩٩٠م
- ١٠٢ — طبقات الشافعية الكبرى : السبكي عبد الوهاب الناج ، ت ٧٧١ هـ ، طبعة مصر ١٣٢٤هـ
- ١٠٣ — طبقات المدلسين : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، المطبعة المحمودية بمصر ١٣٢٢هـ
- ١٠٤ — الطرق الحكمية في السياسة الشرعية : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١ هـ ، طبعة حيدر آباد ، الهند ١٣٥٧هـ
- ١٠٥ — الظفر اللاضي فيما يجب في القضاء على القاضي : البوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧ هـ ، طبعة بوفال ، الهند ١٢٩٤هـ
- ١٠٦ — عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي : ابن العربي أبو بكر ابن العربي ، ت ٥٤٢ هـ ، طبعة مصر ١٣٥٠هـ
- ١٠٧ — العرف الشذي تعليق على جامع الترمذي : الكشميري أنور شاه الحنفي ، ت ١٣٥٢ هـ ، طبعة الهند
- ١٠٨ — عمدة الرعاية : اللكتوي أبو الحسنات عبد الحي ، ت ١٣٠٤ هـ ، طبعة لاهور ، الباكستان ١٣٣٢هـ
- ١٠٩ — العلو للعلي الغفار : الذهبي محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، المطبع الأنصاري بدلهي ١٣٠٦هـ
- ١١٠ — عمدة القاري : العيني محمود بن أحمد ، ت ٨٥٥ هـ
- ١١١ — عمل اليوم والليلة : النسائي أحمد بن شعيب ، ت ٣٠٣ هـ ، تحقيق الدكتور فاروق حماده ، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥هـ
- ١١٢ — عمل اليوم والليلة : ابن السني ، ت ٣٦٤ هـ ، طبعة حيدر آباد ، الهند ١٣٥٨هـ
- ١١٣ — عون الباري شرح تجريد صحيح البخاري : البوفالي النواب صديق حسن خان ، المطبع الصديقي ببوفال ، الهند ١٣٠٦هـ
- ١١٤ — عون المعبود شرح سنن أبي داود : العظيم آبادي محمد شمس الحق ، ت ١٣٢٩ هـ ، طبعة دلهي ١٣٢٢هـ

- ١١٥ — غاية المقصود شرح سنن أبي داود : العظيم آبادي محمد شمس الحق ، ت ١٣٢٩هـ ،
المطبع الأنصاري بلهي ، الهند
- ١١٦ — الفتاوي : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ، ت ٧٢٨هـ ، طبعة مصر ١٣٢٩هـ
- ١١٧ — فتح الباري في شرح صحيح البخاري : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، تحقيق
الشيخ ابن باز ، المطبعة السلفية بمصر
- ١١٨ — فتح البیان في مقاصد القرآن : البوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧هـ ، طبعة
بولاق بمصر
- ١١٩ — الفتح الرباني تبويب شرح مسند الإمام أحمد : الساعاتي أحمد عبد الرحمن النبا ،
ت ١٣٧٨هـ ، مطبعة الإخوان المسلمين بمصر ١٣٥٤هـ
- ١٢٠ — فتح الملهم شرح صحيح مسلم : العثماني شير أحمد الحنفي ، ت ١٩٤٩هـ ، طبعة الهند
١٣٥٤هـ
- ١٢١ — الفصول في اختصار سيرة الرسول : ابن كثير الحافظ أبو الفداء إسماعيل الدمشقي ،
ت ٧٧٤هـ ، طبعة مصر
- ١٢٢ — فض الوعاء مع سبل السلام : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ، ت ٩١١هـ ، طبعة الهند
- ١٢٣ — الفقه على المذاهب الأربعة ، الجزيري عبد الرحمن المصري ، طبعة فن الطباعة بمصر
١٣٥٨هـ
- ١٢٤ — فيض الباري حاشية صحيح البخاري : الكشميري أنور شاه الحنفي ، ت ١٣٥٢هـ ، طبعة
مصر
- ١٢٥ — فيض القدير شرح الجامع الصغير : الناي محمد عبد الرؤف ، ت ١٠٣١هـ ، طبعة
مصطفى محمد بمصر ١٣٥٦هـ
- ١٢٦ — قاعدة في أحكام السفر والإقامة : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، مطبعة المنار
بمصر ١٣٤٩هـ
- ١٢٧ — القاموس المحيط : الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، ت ٨١٧هـ ، المطبعة
المصرية ١٣٥٣هـ
- ١٢٨ — القراءة خلف الإمام : البيهقي أبو بكر أحمد بن حسين ، ت ٤٥٨هـ ، طبعة دلهي ١٩١٥م
- ١٢٩ — قوت المفتي حاشية سنن الترمذي مخطوط : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ،

ت ٩١١هـ

١٣٠ — قيام الليل : المروزي محمد بن نصر ، ت ٢٩٤هـ ، نشر السنة ، الباكستان ١٣٢٠هـ

١٣١ — كتاب الأشربة : ابن قتيبة أبو محمد عبدالله الدينوري ، ت ٢٧٦هـ ، طبعة مصر

١٣٢ — كتاب الأم : الإمام الشافعي محمد بن إدريس ، ت ٢٠٤هـ ، طبعة بولاق بمصر ١٣٢٦هـ

١٣٣ — كتاب الأموال : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، ت ٢٢٤هـ ، طبعة مصطفى محمد بمصر

١٣٥٣هـ

١٣٤ — كتاب الإيمان : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، طبعة مصر ١٣٢٥هـ

١٣٥ — كتاب الخراج : الإمام يحيى بن آدم القرشي ، ت ٢٠٢هـ ، المطبعة السلفية بالقاهرة

١٣٤٧هـ

١٣٦ — كتاب الروح : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، طبعة مصر ١٣١٧هـ

١٣٧ — كتاب الصلاة وأحكام تاركها : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١هـ ، طبعة

مصر ١٣٢٣هـ

١٣٨ — الكوكب الدرّي تعليق على جامع الترمذي : الجنجوهي رشيد أحمد ، ت ١٣٢٣هـ ،

طبعة الهند

١٣٩ — الكلام على سنة الجمعة قبلها وبعدها : ابن الملّق عمر بن علي ، ت ٨٠٤هـ ، المطبوع

بلهي في ضمن مجموعة الرسائل ١٣١٤هـ

١٤٠ — لسان الميزان : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢هـ ، دائرة المعارف العثمانية

بجيدر آباد ، الهند ١٣٢٩هـ

١٤١ — لطائف المعارف : ابن رجب أبو الفرج عبد الرحمن ، ت ٧٩٥هـ ، طبعة مصر ١٣٤٢هـ

١٤٢ — مجمع بحار الأنوار : الفتني محمد طاهر ، ت ٩٨٦هـ ، طبعة لكتاؤ ، الهند ١٢٨٢هـ

١٤٣ — مجمع الزوائد : الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر ، ت ٨٠٧هـ ، دار الكتاب العربي ،

بيروت ١٩٦٧م

١٤٤ — مجموعة الرسائل والمسائل : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨هـ ، طبعة المنار بمصر

١٤٥ — الخلى : ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد ، ت ٤٥٦هـ ، المطبعة النيرية بمصر ١٣٤٧هـ

١٤٦ — مختصر الزني : الإمام الزني إسماعيل بن عيسى المصري ، ت ٢٦٤هـ ، طبعة بولاق على

هامش « الأم » ١٣٢٦هـ

- ١٤٧ - مدارج السالكين : ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١ هـ ، طبعة المنار ، بمصر ١٣٣١هـ
- ١٤٨ - مراسيل أبي داود : الإمام أبو داود السجستاني ، ت ٢٧٥ هـ ، ألف : طبعة كراتشي ١٣٦٩هـ ، ب : تحقيق المرعشلي ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٦هـ
- ١٤٩ - مرعاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح : شيخ الحديث المباركفوري عبيد الله الرحمانى ، ت ١٩٩٤م ، الف : طبعة الباكستان ، ب : طبعة الجامعة السلفية بينارس
- ١٥٠ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : الملا علي القاري ، ت ١٠١٤هـ ، ألف : المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٩هـ ، ب : دار إحياء التراث العربي
- ١٥١ - المستدرک على الصحيحين : الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، ت ٤٠٥ هـ ، دائرة المعارف بمحدر آباد
- ١٥٢ - مسك الختام شرح بلوغ المرام بالفارسية : الوفالي النواب صديق حسن خان ، ت ١٣٠٧هـ ، المطبع النظامي كانفور ، الهند ١٢٩٠هـ
- ١٥٣ - المسند : الإمام أحمد بن حنبل ، ت ٢٤١هـ ، ألف : تصوير المكتب الإسلامي عن طبعة بولاق بمصر ، ب : تحقيق أحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٤م
- ١٥٤ - المسوى شرح الموطأ : الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ، طبعة دهلي ١٣٤٧هـ
- ١٥٥ - مشكاة المصابيح : الخطيب التبريزي ولي الدين محمد بن عبد الله ، ت ٧٢٧ هـ
- ١٥٦ - مشكل الآثار : الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة ، ت ٢٢٣هـ ، طبعة دائرة المعارف بمحدر آباد ١٣٣٣هـ
- ١٥٧ - مشكل الأحاديث وبيانها : القصيمي عبد الله ، طبعة مصر ١٣٥٣هـ
- ١٥٨ - المصباح المنير : الفيومي أحمد بن محمد ، ت ٧٧٠هـ ، طبعة بولاق بمصر ١٣٢٤هـ
- ١٥٩ - المصفى شرح الموطأ بالفارسية : الشاه ولي الله الدهلوي ، ت ١١٧٦هـ ، طبعة دهلي ١٣٤٧هـ
- ١٦٠ - معارج الأصول : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨ هـ ، المطبعة الشرفية بمصر ، ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ١٣٢٣هـ
- ١٦١ - معالم السنن في شرح السنن لأبي داود : الخطابي حمد بن محمد ، ت ٣٨٨هـ ، ألف : طبعة

- حلب ١٣٥١هـ ، ب : المطبوع على هامش السنن بتحقيق عزت الدعاس
- ١٦٢ — المغني : ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي ، ت ٦٣٠ هـ ، طبعة النار بمصر ١٣٤٨هـ
- ١٦٣ — المغني في أسماء الرجال : الفتني محمد طاهر ، ت ٩٨٦ هـ ، المطبع المجتبائي بلهي ١٣٢٠هـ
- ١٦٤ — مفتاح دار السعادة : الحافظ ابن القيم محمد بن أبي بكر ، ت ٧٥١ هـ ، نشر مكتبة الأزهر بمصر ١٣٥٨هـ
- ١٦٥ — المقاصد الحسنة : السخاوي محمد بن عبد الرحمن ، ت ٩٠٢ هـ ، طبعة المطبع العلوي بلكناؤ ، الهند ١٣٠٤هـ
- ١٦٦ — مقامات المظهري : الشاه غلام علي المجدي ، ت ١٢٤٠ هـ ، المطبع المجتبائي بلهي ١٣٠٩هـ
- ١٦٧ — مقدمة تحفة الأحوزي : المباركفوري محمد عبد الرحمن ، ت ١٣٥٣ هـ ، طبعة دلهي ١٣٥٩هـ
- ١٦٨ — مقدمة فتح الباري : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ هـ ، المطبعة السلفية بمصر
- ١٦٩ — مناسك الحج : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨ هـ ، طبعة دلهي ، في ضمن مجموعة الرسائل ١٣١٤هـ
- ١٧٠ — منتقى الأخبار : ابن تيمية مجد الدين عبد السلام ، ت ٦٥٢ هـ ، طبعة المطبخ الفاروقي بلهي ، الهند ١٢٩٦هـ
- ١٧١ — المنتقى في شرح الموطأ : الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف ، ت ٤٩٤ هـ ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٣١هـ
- ١٧٢ — منتهى الأرب في لغات العرب : الصفي فوري عبد الرحيم بن عبد الكريم ، نقلاً عن صاحب الحواشي الجديدة
- ١٧٣ — منهاج السنة النبوية : شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت ٧٢٨ هـ ، طبعة بولاق بمصر ١٣٢٢هـ
- ١٧٤ — المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود : السبكي محمود محمد خطاب ، ت ١٣٥٢ هـ مطبعة الاستقامة بمصر ١٣٥٣هـ
- ١٧٥ — الموطأ الإمام مالك برواية الإمام محمد : المطبع اليوسفي بلكناؤ ، الهند ١٣١٥هـ

- ١٧٦ — الموطأ الإمام مالك برواية المصمودي والمطبوع مع شرحه للزرقاني : طبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٣١هـ
- ١٧٧ — الموطأ : الإمام مالك ، ت ١٧٩ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٠هـ
- ١٧٨ — ميزان الاعتدال : الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨هـ ، ألف : مطبع الأنوار المحمدي بلكنائز ، ب : تحقيق علي محمد البجاوي ، توزيع دار الباز بمكة
- ١٧٩ — نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية : الزيلعي أبو محمد عبد الله بن يوسف ، ت ٧٦٢ هـ ألف : طبعة مصر ١٣٥٧هـ ، ب : المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٣هـ
- ١٨٠ — نور العين في فتاوى الشيخ حسين : العلامة حسين بن محسن اليماني ، ت ١٣٢٧هـ ، طبعة لكنائز ١٣٣٩هـ
- ١٨١ — النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير أبو السعادات المبارك ، ت ٦٠٦هـ ، ألف : طبعة مصر ١٣١١هـ ، ب : دار إحياء التراث العربي بيروت
- ١٨٢ — نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار : الشوكاني محمد بن علي ، ت ١٢٥٠هـ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٧هـ



المراجع

(حسب الفنون)

التفسير :

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
تفسير ابن جرير	٣٠	محمد بن جرير الطبري	٣١٠هـ	ميمية مصر	١٣٢١هـ
تفسير ابن كثير	٤	الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي	٧٧٣هـ	مصطفى محمد	١٣٥٣هـ
تفسير جامع البيان	١	سيد معين الدين بن صفى الدين	٨٨٩هـ	فاروقي دهلي	١٢٩٦هـ
تفسير روح المعاني	٣٠	العلامة محمود أوسي	١٣٧٠هـ	منيرة	
التفسير المظهرى	١٠	القاضي محمد ثناء الله أفغانى فتى الحنفى	١٢٢٥هـ	دهلي	
تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن	١٠	السيد العلامة النواب محمد صديق حسن خان	١٣٠٧هـ	بولاق	
الجامع لأحكام القرآن		أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي	٦٧١هـ	دار الكتب المصرية	١٣٥٣هـ
تفسير المنار		السيد محمد رشيد رضا المصري	١٣٥٤هـ	المنار القاهرة ظهر منه النا عشر جزءاً	
تفسير أحكام القرآن	٢	القاضي أبوبكر ابن العربي المالكي	٥٤٢هـ	مطبعة السعادة مصر	١٣٣١هـ
تفسير أحكام القرآن	٣	العلامة أبوبكر أحمد بن علي الرازي الجساس الحنفى	٣٧٠هـ	المطبعة البهية مصر	١٣٤٧هـ
تفسير أحكام القرآن	١	الإمام الشافعى جمعه الإمام أحمد بن الحسين البيهقى	٤٥٨هـ	المطبعة الخانجي القاهرة	١٣٧١هـ
تفسير الاتقان في علوم القرآن	٢	جلال الدين السيوطي	٩١١هـ	مصر	١٣٥٤هـ

الحديث :

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
صحيح البخاري	٣	الإمام محمد بن إسماعيل البخاري	٢٥٦هـ	المطبوع مع فتح الباري الآتي ذكره	
صحيح مسلم	٢	الإمام مسلم بن الحجاج	٢٦١هـ	أصح المطابع دهلي	١٣٤٩هـ
سنن أبي داود	٤	الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني	٣٧٥هـ	المطبوع مع عون المعبود الآتي ذكره	
مختصر سنن أبي داود	٨	الحافظ عبد العظيم المنذري	٦٥٦هـ	مصر مطبعة أنصار السنة المحمدية	١٣٦٧هـ
سنن الترمذي	٤	أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي الإمام	٢٧٩هـ	المطبوع مع تحفة الأحوزي الآتي ذكره	
سنن الترمذي		“ “ “ “	“ “	مصر تحقيق الاستاذ أحمد محمد شاكر ظهر منه جزءان	
سنن ابن ماجه	٢	أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه الإمام	٢٧٣هـ	مصر	١٣٤٩هـ
الموطأ برواية المصعودي	٤	الإمام مالك بن أنس المدني	١٧٩هـ	المطبوع مع شرح الزرقاني الآتي ذكره	
الموطأ برواية محمد	١	الإمام محمد بن الحسن الشيباني	١٨٩هـ	يوسفى لكناؤ الهند	١٣١٥هـ
سنن الدارمي	١	الإمام ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الحافظ	٢٥٥هـ	نظامي كافغوري الهند	١٢٩٣هـ
سنن الدارقطني	١	الحافظ علي بن عمر الدارمي	٣٨٥هـ	أنصاري دهلي	١٣١٠هـ
مسند الإمام أحمد		الإمام أحمد بن محمد بن حنبل	٢٤١هـ	دار المعارف مصر تحقيق أحمد محمد شاكر طبعت منه ١٤ جزءاً	

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
السنن الكبرى	١٠	الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البیهقي	٤٥٨ هـ	دائرة المعارف حيدر آباد دکن	١٣٥٥ هـ
الجواهر النقي على سنن البیهقي		علي بن عثمان المارديني	٢٣٥ هـ	دائرة المعارف حيدر آباد دکن	١٣٥٥ هـ
شرح معاني الآثار أو الطحاوي	٢	العلامة أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي	٣٢١ هـ	مصطفائي الهند	١٣٠٠ هـ
قيام الليل	١	محمد بن نصر المروزي الإمام	٢٩٣ هـ	ملتان الباكستان	١٣٢٠ هـ
مجمع الزوائد	١٠	الحافظ العلامة علي بن أبي بكر الميثمي الشافعي	٨٠٧ هـ	طبعة القدسي مصر	١٣٥٢ هـ
مشكاة المصابيح	١	العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي		الهند	
بلوغ المرام من أدلة الأحكام	٢	الحافظ ابن حجر العسقلاني		دهلي الهند	
منتقى الأخبار	١	محمد الدين عبد السلام ابن تيمية	٦٥٢ هـ	فاروقي دهلي	١٢٩٦ هـ
تلخيص الخبير	١	الحافظ ابن حجر العسقلاني	٨٥٢ هـ	انصاري دهلي	١٣١٥ هـ
نصب الراية تخريج أحاديث الهداية	٤	العلامة أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي	٧٦٢ هـ	مصر	١٣٥٧ هـ
الدراية تخريج أحاديث الهداية	١	الحافظ ابن حجر العسقلاني	٨٥٢ هـ	دهلي	١٣٥٠ هـ
الترغيب والترهيب	١	الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري	٦٥٦ هـ	فاروقي دهلي	١٢٩٩ هـ
كتاب الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار	١	الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الخازمي	٥٨٤ هـ	دائرة المعارف الهند	١٣٥٩ هـ
مراسيل الإمام أبي داود	١	الإمام أبو داود سليمان ابن شعث السجستاني	٣٢٥ هـ	كراتشي	١٣٦٩ هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
كتاب الخراج	١	الإمام يحيى بن آدم القرشي	٢٠٢هـ	المطبعة السلفية القاهرة	١٣٤٧هـ
كتاب الأموال	١	للحافظ الحجة أبو عبيد القاسم بن سلام	٢٢٤هـ	مصطفى محمد مصر	١٣٥٣هـ
المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة	١	للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي	٩٠٢هـ	علوي لكتاؤ	١٣٠٤هـ
آثار السنن	١	مولانا محمد بن علي النيموي الحنفي	١٣٢٢هـ	الهند	
أبكار السنن في تنقية آثار السنن	١	مولانا عبد الرحمن المباركفوري	١٣٥٣هـ	دهلي	١٣٣٧هـ
عمل اليوم والليلة	١	ابن السني تلميذ الإمام النسائي	٣٦٤هـ	حيدر آباد	١٣٥٨هـ
رسالة الكلام على سنة الجمعة قبلها وبعدها	١	الحافظ عمر بن علي بن الملقن	٨٠٤هـ	دهلي (في مجموع الرسائل)	١٣١٤هـ
الحصن الحصين	١	محمد بن محمد الجزري	٨٣٣هـ	أنوار محمدي لكتاؤ	١٣٠٧هـ
كتاب القراءة خلف الإمام	١	الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي	٤٥٨هـ	دهلي	١٩١٥م
جزء القراءة خلف الإمام	١	الإمام البخاري	٢٥٦هـ	لاهور	١٣١٨هـ
جزء رفع اليدين		الإمام البخاري	“ “	لاهور	١٣١٧هـ

شرح كتب الحديث وحواشيها :

شرح الزمزمي		أبو الطيب السندي		الهند	١٢٩٩هـ
فتح الباري شرح صحيح البخاري	٦	الحافظ ابن حجر العسقلاني	٨٥٢هـ	أنصاري دهلي	١٣١٠هـ
مقدمة فتح الباري	١	“ “ “ “ “ “	“ “	منيرة مصر	١٣٣٢هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
شرح العيني على البخاري	١٣	العلامة محمود بن أحمد العيني	٨٥٥ هـ		
عون الباري شرح تجريد البخاري	٢	السيد العلامة النواب محمد صديق حسن خان	١٣٠٧ هـ	صديقي فورال	١٣٠٦ هـ
حاشية السندي على صحيح البخاري	٢	أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي	١١٣٩ هـ	مصطفى البابي الحلبي	١٣٥٥ هـ
فيض الباري حاشية صحيح البخاري	٤	تعلیق إملائی للعلامة السيد أنور شاه الديوبندي جمعه الأستاذ بدر عالم	١٣٥٢ هـ	مصر	
زرقاني شرح الموطأ	٤	العلامة محمد الزرقاني	١١٢٢ هـ	مصطفى محمد مصر	١٣٥٥ هـ
الباجي أو المنتقى شرح الموطأ	٤	القاضي أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي المالكي	٤٩٤ هـ	مطبعة السعادة مصر	١٣٣١ هـ
مصفى شرح الموطأ بالفارسية		الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي	١١٧٦ هـ	دهلي	١٣٤٧ هـ
مسوى شرح الموطأ بالعربية		“ “ “ “	١١٧٦ هـ	دهلي	١٣٤٧ هـ
شرح النواوي على مسلم		الشيخ محي الدين بن شرف النواوي	٦٧٦ هـ	أصح المطابع دهلي	١٣٤٩ هـ
السراج الوهاج شرح تلخيص مسلم	٢	السيد العلامة النواب محمد صديق حسن خان القنوجي	١٣٠٧ هـ	فورال	١٣٠٢ هـ
حاشية السندي على مسلم	١	أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي	١١٣٩ هـ	ملتان الهند	١٣٤٧ هـ
فتح الملهم شرح صحيح مسلم	٣	مولانا شبير أحمد عثمانی		الهند ظهر منه ثلاثة أجزاء	١٣٥٤ هـ
عون المعبود شرح سنن أبي داود	٤	الأستاذ العلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي	١٣٢٩ هـ	دهلي	١٣٢٢ هـ
غاية المقصود شرح سنن أبي داود	١	“ “ “ “ “		أنصاري دهلي الجزء الأول	

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
المنهل العذب المورود شرح أبي داود	١٠	محمود محمد خطاب السبكي	١٣٥٢هـ	مطبعة الاستقامة	١٣٥٣هـ
معالم السنن شرح سنن أبي داود	٤	الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي	٣٨٨هـ	حلب	١٣٥١هـ
تهذيب السنن حاشية أبي داود	٨	الإمام محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية	٧٥١هـ	مطبعة السنة المحمدية مصر	١٣٦٩هـ
تحفة الأحوذى شرح جامع الرمزي	٤	مولانا محمد عبد الرحمن الباركفوري	١٣٥٣هـ	دهلي	١٣٥٣هـ
مقدمة تحفة الأحوذى	١	مولانا محمد عبد الرحمن الباركفوري	١٣٥٣هـ	دهلي	١٣٥٩هـ
عارضه الأحوذى شرح الرمزي	١٣	القاضي أبو بكر بن العربي المالكي	٥٤٢هـ	المطبعة مصر	١٣٥٠هـ
قوت المفتدي حاشية الرمزي	١	الحافظ السيوطي	٩١١هـ	مخطوط	
تعليق الرمزي		الأستاذ العلامة أحمد محمد شاكر		مصطفى البابي ظهر منه جزءان	١٣٥٦هـ
الكوكب الدرر تعليقات على الرمزي	٢	للشيخ رشيد أحمد الجنجوهي الحنفي تعليق إملاني			
العرف الشذي	١	تعليق إملاني للشيخ أنور شاه الدوبندي الحنفي جمعه مولانا محمد جراغ	١٣٥٢هـ	الهند	
حاشية السندي على ابن ماجه	٢	أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي	١١٣٩هـ	مصر	١٣٤٩هـ
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار	٨	الإمام محمد بن علي الشوكانى	١٢٥٠هـ	مصطفى البابي الخلي مصر	١٣٤٧هـ
سبل السلام شرح بلوغ المرام	٤	محمد بن إسماعيل بن الأمير	١١٢٢هـ	طبع النورية و مصطفى محمد مصر	١٣٥٢هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
مسك الحتام شرح بلوغ المرام بالفارسية	٢	السيد العلامة النواب محمد صديق حسن خان	١٣٠٧هـ	نظامي كانفوري الهند	١٢٩٠هـ
شرح عمدة الأحكام	٢	العلامة تقي الدين ابن دقيق العيد	٧٠٢هـ	منيرية مصر	١٣٤٤هـ
حاشية شرح عمدة الأحكام		العلامة محمد منير آغا الدمشقي		“ “ “	“ “ “
جامع العلوم والحكم أو شرح الخمسين (وهو شرح الأربعين للنووي)	١	العلامة زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي	٧٩٥هـ	أمريتسر الهند	
فيض القدير شرح الجامع الصغير	٦	العلامة محمد عبد الرزق الننادي الشافعي	١٠٣١هـ	مصطفى محمد مصر	١٣٥٢هـ
مرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح	٥	ملا علي القاري الحنفي	١٠١٤هـ	اليمينية مصر	١٣٠٩هـ
تفقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة	٢	العلامة أحمد حسن الدهلوي	١٣٣٨هـ	أنصاري دهلي (المصنف الأول)	١٣٢٥هـ
تعليق الأستاذ على مسند الإمام أحمد		الأستاذ أحمد بن محمد بن شاكر		دار المعارف مصر ظهر منه ١٤ جزءاً	
شرح تبويب المسند الإمام أحمد بن حنبل (الفتح الرباني)		العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا المصري		مطبعة أخوان المسلمين (ظهر منه أربعة أجزاء)	١٣٥٤هـ
التعليق المغني على الدارقطني	١	مولانا محمد شمس الحق العظيم آبادي	١٣٢٩هـ	دهلي	١٣١٠هـ
التعليق المجد على موطأ الإمام محمد	١	مولانا محمد عبد الحمي الحنفي اللكنوي	١٣٠٤هـ	يوسف لكانا	١٣١٥هـ
تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين	١	الإمام الشوكاني	١٢٥٠هـ	مصطفى البابي	١٣٥٠هـ

فقه الحديث :

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	الطبوع	سنة الطبع
المحلى	١١	الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن حزم	٤٥٦هـ	المنيرة	١٣٤٧هـ
تعليق المحلى		الأستاذ أحمد محمد شاكر		“ “	“ “
الروضة الندية شرح الدرر البهية	١	السيد النواب صديق حسن خان	١٣٠٧هـ	بولاق	١٢٩٦هـ
بدور الأهله (بالفارسية)	١	“ “ “ “	“ “	فوفال الهند	١٢٩٨هـ
ظفر اللاضي فيما يجب في القضاء والقاضي	١	“ “ “ “	“ “	“ “	١٢٩٤هـ
نور العين في فتاوى الشيخ حسين		العلامة حسين بن محسن اليماني الأنصاري	١٣٢٧هـ	لكناز	١٣٣٩هـ
الدراري المضية	٢	الإمام الشوكاني	١٢٥٠هـ	مصر	

الفقه وأصوله :

المغني	١٢	موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي	٦٣٠هـ	المنار مصر	١٣٤٨هـ
الشرح الكبير على متن المقنع على هامش المغني	٢	عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي	٦٨٢هـ	المنار مصر	١٣٤٨هـ
السعاية شرح شرح الوقاية	٢	مولانا عبد الحلي الخنفي اللكنوي	١٣٠٤هـ	مصطفائي لكنو	١٣٠٨هـ
عمدة الرعاية	٤	“ “ “ “	“ “	لاهور	١٣٣٢هـ
بداية المجتهد	٢	القاضي أبو الوليد محمد ابن أحمد بن رشد المالكي	٥٩٥هـ	مصر	١٣٣٣هـ
إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول	١	الإمام الشوكاني	١٣٥٠هـ	مطبعة السعادة مصر	١٣٢٧هـ
بحر العلوم شرح مسلم الثبوت	١	مولانا عبد الحلي الخنفي	١٢٣٥هـ	لكنو الهند	١٢٩٥هـ
كتاب الأم	٧	الإمام الشافعي	٢٠٤	بولاق	١٣٢٦هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
مختصر المزني		المزني	٢٦٤هـ	بهامش الأم	“ “
الرسالة	١	الإمام الشافعي	٢٠٤هـ	مصطفى البابي	١٣٥٨هـ
شرح رسالة الإمام الشافعي		الأستاذ أحمد محمد شاكر		بهامش الرسالة	
الفقه على المذاهب الأربعة .		عبد الرحمن الجزيري		فن الطباعة مصر طبع منه ٤ أجزاء	١٣٥٨هـ

تصانيف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه المحقق ابن القيم :

الفتاوى	٥	شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية	٧٢٨هـ	مصر	١٣٢٩هـ
الاختيارات (جزء من الفتاوى)		“ “ “ “	“ “	“ “	“
قاعدة في أحكام السفر والإقامة	١	“ “ “ “	“ “	الناشر مصر	١٣٤٩هـ
منهاج السنة النبوية	٤	“ “ “ “	“ “	بولاق	١٣٢٢هـ
اقتضاء الصراط المستقيم	١	شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية	٧٢٨هـ	المطبعة الشرفية مصر	١٣٢٦هـ
رسالة في معنى القياس (المطبوع في مجموعة الرسائل الكبرى)		“ “ “ “	“ “	“ “ “	١٣٢٣هـ
معارج الوصول المطبوع في مجموعة الرسائل الكبرى)	١	“ “ “ “	“	“ “ “	١٣٢٣هـ
الإكلیل (المطبوع في مجموعة الرسائل الكبرى)		“ “ “ “	“	“ “ “	١٣٢٣هـ
الحموية		“ “ “ “	“	“ “ “	١٣٢٣هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطوع	سنة الطبع
كتاب الإيمان	١	، ، ،	،	مصر	١٣٢٥هـ
مجموعة الرسائل والمسائل	١	، ، ،	،	المنار مصر	
الصارم المسلول على شاتم الرسول	١	، ، ،	،	حيدر آباد الهند	١٣٢٢هـ
جواب أهل العلم والإيمان		، ، ،	،	مطبعة التقدم مصر	١٣٢٢هـ
الرسالة المدنية في تحقيق الحجاز والحقيقة		، ، ،	،	المطوع مع اجتماع الجيوش الإسلامية	
مناسك الحج		، ، ، ،	،	دهلي في مجموع الرسائل	١٣١٤هـ
إقامة الدليل على إبطال التحليل		شيخ الإسلام ابن تيمية	٧٢٨هـ	المطوع في ضمن فتاواه	١٣٢٩هـ
زاد المعاد في هدي خير العباد	٤	الحافظ أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر ابن القيم الجوزية	٧٥١هـ	المطبعة المصرية	١٣٤٧هـ
إعلام الموقعين عن رب العالمين	٤	، ، ،	، ، ،	التبوية	
بدائع الفوائد	٤	، ، ،	، ، ،	التبوية	
إغالة اللهفان في مصائد الشيطان	٢	، ، ،	، ، ،	مصطفى البابي	١٣٥٧هـ
مفتاح دار السعادة في ألوية العلم والإرادة	١	، ، ،	، ، ،	مكتبة الأزهر	١٣٥٨هـ
كتاب الصلاة وأحكام تاركها	١	، ، ،	، ، ،	مصر	١٣٢٣هـ
جلاء الأفهام في الصلوة على خير الأنام	١	، ، ،	، ، ،	أمّرت سرّ الهند	١٨٩٧م
الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة	٢	، ، ،	، ، ،	المطبعة السلفية مصر	١٣٤٨هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطوع	سنة الطبع
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية	١	“ “ “	“	مصر	١٣١٧هـ
كتاب الروح	١	“ “ “	“	حيدر آباد الهند	١٣٥٧هـ
اجتماع الحيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية	١	“ “ “	“	أمريتسر الهند	١٣١٤هـ
مدارج السالكين شرح منازل السائرين	٣	“ “ “	“	المنار مصر	١٣٣١هـ
تحفة المودود بأحكام المولود		“ “ “	“	ملتان باكستان	١٣٣٩هـ

التاريخ والرجال :

الاستيعاب	٢	ابن عبد البر	٤٦٣هـ	حيدر آباد الهند	١٣٣٦هـ
الإصابة	٨	الحافظ ابن حجر العسقلاني	٨٥٢هـ	مصر	١٣٢٧هـ
تهذيب التهذيب	١٢	“ “	“	حيدر آباد الهند	١٣٢٧هـ
تقريب التهذيب	١	“ “	“	مجتبائي دهلي	١٣٢٠هـ
خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال	١	الحافظ أحمد بن عبد الله الخزرجي	٩٣٣هـ	بولاق	١٣٠١هـ
ميزان الاعتدال	٢	الحافظ ابو عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي	٧٤٨هـ	أنوار محمدي لكنؤ الهند	١٣٠١هـ
لسان الميزان	٦	الحافظ ابن حجر العسقلاني	٨٥٢هـ	حيدر آباد	١٣٢٩هـ
تهذيب تاريخ دمشق		أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر الشافعي	٥٧١هـ	مطبعة روضة الشام ظهر منه سبعة أجزاء	١٣٣١هـ
البداية والنهاية	١٤	الحافظ ابن كثير	٧٧٤هـ	مطبعة المسعدة مصر	١٣٥١هـ
المغني في أسماء الرجال	١	الشيخ محمد طاهر الفتحي	٩٨٦هـ	مجتبائي	١٣٢٠هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
طبقات الشافعية الكبرى	٦	عبد الوهاب التاج السبكي	٧٧١ هـ	مصر	١٣٢٤ هـ
الروض الأنف شرح سيرة لابن هشام	٢	الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي	٥٨١ هـ	المطبعة الجمالية مصر	١٣٣١ هـ
خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال	١	الحافظ أحمد بن عبد الله الخزرجي	٩٣٣ هـ	بولاق	١٣٠١ هـ
رحمة للعالمين بالأردية	٣	القاضي محمد سليمان منصور فوري الهندي	١٣٤٠ هـ	لاهور	
الفصول في اختصار سيرة الرسول		الحافظ ابن كثير	٧٧٤ هـ	مصر	
طبقات المدلسين		الحافظ ابن حجر	٨٥٢ هـ	مطبعة محمودية مصر	

علوم مختلفة :

حجة الله البالغة	٢	الشاہ ولی اللہ الدہلوی	١١٧٦ هـ	منیرية	١٣٥٢ هـ
رسالة تدوين فقه مذهب عمر		، ،	،	المطبوع في إزالة الخفا بريلي الهند	١٢٨٦ هـ
إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر		مولانا شمس الحق العظيم آبادي	١٣٢٩ هـ	أنصاري دہلي	١٣٠٦ هـ
كتاب العلو العلي الففار		الحافظ الذهبي	٧٤٨ هـ	أنصاري دہلي	١٣٠٦ هـ
مشكل الآثار	٤	للإمام الطحاوي	٣٢١ هـ	حيدر آباد	١٣٣٣ هـ
مشكل الأحاديث وبيانها	١	عبد الله القصيمي		مصر	١٣٥٣ هـ
دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحيب	١	محمد معين السندي	١١٦٠ هـ	لاهور	١٢٨٤ هـ

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
مقامات مظهرى بالفارسية		الشاه غلام على مجددي	١٢٤٠هـ	مجتبائي دهلي	١٣٠٩هـ
كتاب الأثرية	١	الإمام أبو محمد عبد الله ابن قتيبة	٢٧٦هـ	مصر	
ايضاح الحق الصريح بالفارسية		مولانا الشاه محمد إسماعيل الشهيد	١٢٤٦هـ	الهند	
حجج الكرامة في آثار القيامة بالفارسية	١	السيد النواب صديق حسن خان	١٣٠٧هـ	فوهال	١٢٩١هـ
الخبر الكثير	١	الشاه ولي الله الدهلوي	١١٧٦هـ	الهند	
لطائف المعارف فيما للموسم العام من الوظائف	١	الحافظ ابن رجب	٧٩٥هـ	مصر	١٣٤٢هـ
حياة الحيوان	٢	كمال الدين بن محمد بن موسى الديرى	٨٠٨هـ	مصطفى محمد مصر	١٣٥٦هـ
شرح العقيدة الطحاوية	١			المطبعة السلفية مصر	١٣٣٩هـ
تحفة الموحدين (بالفارسية)		الشاه ولي الله الدهلوي	١١٧٦هـ	لاهور	١٣٧٤هـ
فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء		الجلال السيوطي	٩١١هـ	الهند طبع في آخر سبل السلام	
الاعتصام	٢	الإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي	٧٩٠هـ	مصطفى محمد مصر	
الدين الخالص	٢	السيد نواب صديق حسن خان	١٣٠٢هـ	أنصاري دهلي	١٣١٢هـ

كتب اللغة وغريب الحديث :

القاموس المحيط	٤	محمد الدين أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي	٨١٧هـ	المطبعة المصرية	١٣٥٣هـ
----------------	---	---	-------	-----------------	--------

اسم الكتاب	الأجزاء	المؤلف	سنة الوفاة	المطبوع	سنة الطبع
المصباح المنير	٢	أحمد بن محمد القيومي	٧٧٠هـ	بولاق	١٣٢٤هـ
منتهى الأرب في لغات العرب		الفاضل عبد الرحيم بسن عبد الكريم الصفي فوري		نقل منه صاحب الحواش الجديدة	
النهاية في غريب الحديث	٤	أبو السعادات المبارك ابن الأثير	٦٠٦هـ	مصر	١٣١١هـ
مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار	٤	محمد طاهر الفتني الهندي	٩٨٦هـ	لكنؤ	١٢٨٣هـ



الرقم

أسماء الكتب

الصفحة

فهرس المجلد الخامس التعليقات السلفية على سنن النسائي

٤٣	كتاب البيوع	٣
٤٤	كتاب القسامة والقود والديات	١٢٢
٤٥	كتاب قطع السارق	٢٠٨
٤٦	كتاب الإيمان وشرائعه	٢٥٧
٤٧	كتاب الزينة من السنن	٣٠٠
٤٨	كتاب الزينة من المجتبى	٣٧٨
٤٩	كتاب آداب القضاة	٤٤٤
٥٠	كتاب الاستعاذة	٤٨٨
٥١	كتاب الأشربة	٥٣٢



الرقم	الباب	الصفحة
	٤٣ — كتاب البيوع	٣
١	باب الحث على الكسب	٣
٢	باب اجتناب الشبهات في الكسب	٤
٣	باب التجارة	٧
٤	ما يجب على التجار من التوقية في مبيعاتهم	٨
٥	المنفق سلعته بالخلف الكاذب	٩
٦	الحلف الواجب للخديعة في البيع	١١
٧	الأمر بالصدقة لمن يعتقد اليمين بقلبه في حال بيعه	١٢
٨	وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما	١٢
٩	وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما بأبدانهما	١٨
١٠	الخديعة في البيع	١٩
١١	المخفلة	٢٠
١٢	النهي عن المصرة ، إلخ وهو أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة وتترك من الحلب يومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيزيد في قيمتها لما يرى من كثرة لبنها	٢٠
١٣	الخراج بالضمان	٢٤
١٤	بيع المهاجر للأعرابي	٢٤
١٥	بيع الحاضر للبادي	٢٥
١٦	التلقي	٢٨
١٧	سوم الرجل على سوم أخيه	٢٩
١٨	باب بيع الرجل على بيع أخيه	٢٩

الرقم	الباب	الصفحة
١٩	النجش	٣٠
٢٠	البيع فيمن يزيد	٣١
٢١	بيع الملامسة	٣٢
٢٢	تفسير ذلك	٣٢
٢٣	بيع المنابذة	٣٣
٢٤	تفسير ذلك	٣٣
٢٥	بيع الحصاة	٣٥
٢٦	بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه	٣٦
٢٧	شراء الثمار قبل أن يبدو صلاحها على أن يقطعها ولا يتركها إلى أوان إدراكها	٣٩
٢٨	وضع الحوائج	٤٠
٢٩	بيع الثمر سنين	٤٢
٣٠	بيع الثمر بالتمر	٤٢
٣١	بيع الكرم بالزبيب	٤٢
٣٢	باب بيع العرايا بخرصها تمرأ	٤٣
٣٣	بيع العرايا بالرطب	٤٤
٣٤	اشترء التمر بالرطب	٤٥
٣٥	بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكييلها بالكيل المسمى من التمر	٤٦
٣٦	بيع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام	٤٧
٣٧	بيع الزرع بالطعام	٤٧
٣٨	بيع السنبل حتى يبيض	٤٨

الرقم	الباب	الصفحة
٣٩	بيع التمر بالتمر متفاضلاً	٤٩
٤٠	بيع التمر بالتمر	٥١
٤١	بيع البر بالبر	٥٢
٤٢	بيع الشعير بالشعير	٥٥
٤٣	بيع الدينار بالدينار	٥٨
٤٤	بيع الدرهم بالدرهم	٥٨
٤٥	بيع الذهب بالذهب	٥٩
٤٦	بيع القلادة فيها الخرز والذهب بالذهب	٥٩
٤٧	بيع الفضة نسيئة	٦٠
٤٨	بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة	٦١
٤٩	أخذ الورق من الذهب والذهب من الورق	٦٤
٥٠	أخذ الورق من الذهب	٦٥
٥١	الزيادة في الوزن	٦٥
٥٢	الرجحان في الوزن	٦٦
٥٣	بيع الطعام قبل أن يستوفي	٦٧
٥٤	النهي عن بيع ما يشتري من الطعام بكيل حتى يستوفي	٧١
٥٥	بيع ما يشتري من الطعام جزأاً قبل أن ينقل من مكانه	٧١
٥٦	الرجل يشتري الطعام إلى أجل ويستزهن البائع	
	منه بالثمن رهناً	٧٣
٥٧	الرهن في الحضر	٧٣
٥٨	بيع ما ليس عند البائع	٧٣

الرقم	الباب	الصفحة
٥٩	السلم في الطعام	٧٥
٦٠	السلم في الزبيب	٧٥
٦١	السلم في الثمار	٧٦
٦٢	استسلاف الحيوان واستقراضه	٧٧
٦٣	بيع الحيوان بالحيوان نسيئة	٧٩
٦٤	بيع الحيوان بالحيوان يداً بيد متفاضلاً	٨٠
٦٥	بيع جبل الحبلية	٨٠
٦٦	تفسير ذلك	٨١
٦٧	بيع السنين	٨١
٦٨	البيع إلى الأجل المعلوم	٨٢
٦٩	سلف وبيع وهو أن يبيع السلعة على أن يسلفه سلفاً	٨٢
٧٠	شرطان في بيع وهو أن يقول : أبيعك هذه السلعة إلى شهر	
	بكذا وإلى شهرين بكذا	٨٣
٧١	بيعتين فيبيعة ، وهو أن يقول : أبيعك هذه السلعة بمائة درهم	
	نقدأً وبمأتي درهم نسيئة	٨٣
٧٢	النهي عن بيع الثنيا حتى يعلم	٨٥
٧٣	النخل يباع أصلها ويستثنى المشتري ثمرها	٨٥
٧٤	العبد يباع ويستثنى ماله	٨٦
٧٥	البيع يكون فيه الشرط فيصبح البيع والشرط	٨٦
٧٦	البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط	٩١
٧٧	بيع المغنم قبل أن تقسم	٩٢

الرقم	الباب	الصفحة
٧٨	بيع المشاع	٩٢
٧٩	التسهيل في ترك الإشهاد على البيع	٩٣
٨٠	خلاف المتبايعين في الثمن	٩٤
٨١	مبايعة أهل الكتاب	٩٥
٨٢	بيع المدبر	٩٦
٨٣	بيع المكاتب	٩٧
٨٤	المكاتب يباع قبل أن يقضي من كتابته شيئاً	٩٨
٨٥	بيع الولاء	٩٩
٨٦	بيع الماء	٩٩
٨٧	بيع فضل الماء	١٠٠
٨٨	بيع الخمر	١٠١
٨٩	باب بيع الكلب	١٠٢
٩٠	ما استثنى	١٠٣
٩١	بيع الخنزير	١٠٤
٩٢	بيع ضراب الجمل	١٠٥
٩٣	الرجل يبتاع البيع فيفلس ويوجد المتاع عنده بعينه	١٠٧
٩٤	الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق	١٠٩
٩٥	الاستقراض	١١١
٩٦	التغليظ في الدين	١١٢
٩٧	التسهيل فيه	١١٣
٩٨	مطل الغني	١١٣

الرقم	الباب	الصفحة
٩٩	الحوالة	١١٥
١٠٠	الكفالة بالدين	١١٥
١٠١	الترغيب في حسن القضاء	١١٦
١٠٢	حسن المعاملة والرفق في المطالبة	١١٦
١٠٣	الشركة بغير مال	١١٧
١٠٤	الشركة في الرقيق	١١٨
١٠٥	الشركة في النخل	١١٨
١٠٦	الشركة في الرباع	١١٩
١٠٧	ذكر الشفعة وأحكامها	١١٩
٤٤ —	كتاب القسامة والقود والديات	١٢٢
١	القسامة	١٢٥
٢	تبدئة أهل الدم في القسامة	١٢٦
٣	باب القود	١٣٦
٤	تأويل قول الله عز وجل ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾	١٤٣
٥	باب القود بين الأمراء والماليك في النفس	١٤٤
٦	القود من السيد للمولى	١٤٦
٧	قتل المرأة بالمرأة	١٤٨
٨	القود من الرجل للمرأة	١٤٨
٩	سقوط القود من المسلم للكافر	١٥٠
١٠	تعظيم قتل المعاهد	١٥٣
١١	سقوط القود بين الماليك فيما دون النفس	١٥٤

الرقم	الباب	الصفحة
١٢	القصاص في السن	١٥٤
١٣	القصاص من الثنية	١٥٦
١٤	القود من العضة	١٥٧
١٥	باب الرجل يدفع عن نفسه	١٥٩
١٦	القود في الطعنة	١٦٢
١٧	القود من اللطمة	١٦٤
١٨	القود من الجبذة	١٦٤
١٩	القصاص من السلاطين	١٦٥
٢٠	السلطان يصاب على يده	١٦٦
٢١	القود بغير حديدة	١٦٧
٢٢	تأويل قوله عز وجل ﴿فمن عفي له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان﴾	١٦٩
٢٣	الأمر بالعفو عن القصاص	١٧٠
٢٤	هل يؤخذ من قاتل العمد الدية إذا عفا ولي	١٧٠
٢٥	المقتول عن القود	١٧١
٢٦	عفو النساء عن الدم	١٧٢
٢٧	باب من قتل بحجر أو سوط	١٧٣
٢٨	كم دية شبه العمد	١٧٨
٢٩	ذكر أسنان دية الخطأ	١٧٨
٣٠	ذكر الدية من الورق	١٧٨
	عقل المرأة	١٧٩

الرقم	الباب	الصفحة
٣١	كم دية الكافر	١٨٠
٣٢	دية المكاتب	١٨١
٣٣	باب دية جنين المرأة	١٨٢
٣٤	صفة شبه العمد ، وعلى من دية الأجنة وشبه العمد	١٨٧
٣٥	هل يؤخذ أحد بجريرة غيره	١٩١
٣٦	العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست	١٩٤
٣٧	عقل الإنسان	١٩٤
٣٨	باب عقل الأصابع	١٩٥
٣٩	المواضح	١٩٧
٤٠	ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول	١٩٧
٤١	باب من اقتص وأخذ حقه دون السلطان	٢٠٣
٤٢	تأويل قول الله عز وجل ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم خالداً فيها ﴾	٢٠٤
٤٥	— كتاب قطع السارق	٢٠٨
١	تعظيم السرقة	٢٠٩
٢	باب امتحان السارق بالضرب والحبس	٢١١
٣	تلقين السارق	٢١٣
٤	الرجل يتجاوز للسارق عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام	٢١٤
٥	ما يكون حرزاً وما لا يكون	٢١٥
٦	الترغيب في إقامة الحد	٢٢٦
٧	القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده	٢٢٦

الرقم	الباب	الصفحة
٨	التمر المعلق يسرق	٢٤٣
٩	التمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين	٢٤٤
١٠	باب ما لا يقطع فيه	٢٤٦
١١	باب قطع الرجل من السارق بعد اليد	٢٥٠
١٢	باب قطع اليدين والرجل من السارق	٢٥٢
١٣	القطع في السفر	٢٥٣
١٤	حد البلوغ وذكر السن الذي إذا بلغها والمرأة	
	أقيم عليهما الحد	٢٥٤
١٥	تعليق يد السارق في عنقه	٢٥٤
	٤٦ - كتاب الإيمان وشرائعه	٢٥٧
١	ذكر فضل الأعمال	٢٥٨
٢	طعم الإيمان	٢٥٩
٣	حلاوة الإيمان	٢٦١
٤	حلاوة الإسلام	٢٦٢
٥	باب نعت الإسلام	٢٦٢
٦	صفة الإيمان والإسلام	٢٦٧
٧	تأويل قول الله عز وجل ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾	
٨	صفة المؤمن	٢٧٠
٩	صفة المسلم	٢٧٢
١٠	حسن إسلام المرء	٢٧٥

الرقم	الباب	الصفحة
١١	أي الإسلام أفضل	٢٧٦
١٢	أي الإسلام خير	٢٧٦
١٣	على كم بني الإسلام	٢٧٧
١٤	البيعة على الإسلام	٢٧٩
١٥	على ما يقاتل الناس	٢٨٠
١٦	ذكر شعب الإيمان	٢٨٠
١٧	تفاضل أهل الإيمان	٢٨٢
١٨	زيادة الإيمان	٢٨٣
١٩	علامة الإيمان	٢٨٦
٢٠	علامة المنافق	٢٨٩
٢١	قيام رمضان	٢٩٠
٢٢	قيام ليلة القدر	٢٩١
٢٣	الزكاة	٢٩١
٢٤	الجهاد	٢٩٢
٢٥	أداء الخمس	٢٩٣
٢٦	شهود الجنائز	٢٩٤
٢٧	الحياء	٢٩٤
٢٨	الدين يسر	٢٩٥
٢٩	أحب الدين إلى الله عز وجل	٢٩٦
٣٠	الفرار بالدين من الفتن	٢٩٧
٣١	مثل المنافق	٢٩٧

الرقم	الباب	الصفحة
٣٢	مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق	٢٩٨
٣٣	علامة المؤمن	٢٩٨
٤٧	— كتاب الزينة من السنن	٣٠٠
١	الفطرة	٣٠٠
٢	إحفاء الشارب	٣٠٤
٣	الرخصة في حلق الرأس	٣٠٥
٤	النهي عن حلق المرأة رأسها	٣٠٥
٥	النهي عن القزع	٣٠٥
٦	الأخذ من الشارب	٣٠٦
٧	الرجل غبا	٣٠٧
٨	التيامن في الرجل	٣٠٨
٩	اتخاذ الشعر	٣٠٩
١٠	الدوابة	٣١٠
١١	تطويل الجمة	٣١١
١٢	عقد اللحية	٣١١
١٣	النهي عن نتف الشيب	٣١٣
١٤	الإذن بالخصاب	٣١٣
١٥	النهي عن الخضب بالسواد	٣١٤
١٦	الخصاب بالحناء والكتم	٣١٦
١٧	الخصاب بالصفرة	٣١٨
١٨	الخصاب للنساء	٣٢٠

الرقم	الباب	الصفحة
١٩	كراهية ريح الحناء	٣٢١
٢٠	النتف	٣٢١
٢١	وصل الشعر بالخرق	٣٢٣
٢٢	الواصلة	٣٢٤
٢٣	المستوصلة	٣٢٤
٢٤	المتنمصات	٣٢٦
٢٥	الموتشمتات	٣٢٧
٢٦	المتقلجات	٣٢٩
٢٧	تحريم الوشر	٣٣٠
٢٨	الكحل	٣٣١
٢٩	الدهن	٣٣٢
٣٠	الزعفران	٣٣٢
٣١	العنبر	٣٣٢
٣٢	الفصل بين طيب الرجال وطيب النساء	٣٣٣
٣٣	أطيب الطيب	٣٣٤
٣٤	التزعفر والخلوق	٣٣٤
٣٥	ما يكره للنساء من الطيب	٣٣٦
٣٦	اغتسال المرأة من الطيب	٣٣٦
٣٧	النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور	٣٣٧
٣٨	البخور	٣٣٩
٣٩	الكراهية للنساء في إظهار الحلى والذهب	٣٤٠

الرقم	الباب	الصفحة
٤٠	تحريم الذهب على الرجال	٣٤٥
٤١	من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب	٣٥١
٤٢	الرخصة في خاتم الذهب للرجال	٣٥٣
٤٣	خاتم الذهب	٣٥٣
٤٤	مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة	٣٦٣
٤٥	صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم	٣٦٤
٤٦	موضع الخاتم من اليد	٣٦٧
٤٧	ليس خاتم حديد ملوي عليه بفضة	٣٦٨
٤٨	ليس خاتم صفر	٣٦٨
٤٩	قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تنقشوا على خواتيمكم عربياً »	٣٧٠
٥٠	النهي عن الخاتم في السبابة	٣٧٠
٥١	نزع الخاتم عند دخول الخلاء	٣٧١
٥٢	الجلجل	٣٧٤
٤٨	— كتاب الزينة من المجتبى	٣٧٨
١	ذكر الفطرة	٣٧٨
٢	إخفاء الشوارب وإعفاء اللحية	٣٧٩
٣	حلق رؤس الصبيان	٣٨٠
٤	ذكر النهي عن أن يحلق بعض شعر الصبي ويرك بعضه	٣٨١
٥	اتخاذ الجملة	٣٨٢
٦	تسكين الشعر	٣٨٣

الرقم	الباب	الصفحة
٧	فرق الشعر	٣٨٤
٨	الترجل	٣٨٥
٩	التيامن في الترجل	٣٨٥
١٠	الأمر بالخضاب	٣٨٦
١١	تصفير اللحية	٣٨٧
١٢	تصفير اللحية بالورس والزعفران	٣٨٧
١٣	الوصل في الشعر	٣٨٨
١٤	وصل الشعر بالخرق	٣٨٨
١٥	لعن الواصلة	٣٨٩
١٦	لعن الواصلة والمستوصلة	٣٨٩
١٧	لعن الواشمة والمؤتشفة	٣٩٠
١٨	لعن المتمصصات والمتفلجات	٣٩٠
١٩	التزعفر	٣٩١
٢٠	الطيب	٣٩٢
٢١	ذكر أطيب الطيب	٣٩٥
٢٢	تحريم لبس الذهب	٣٩٥
٢٣	النهي عن لبس خاتم الذهب	٣٩٦
٢٤	صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ونقشه	٣٩٨
٢٥	موضع الخاتم	٣٩٩
٢٦	موضع الفص	٤٠١
٢٧	طرح الخاتم وترك لبسه	٤٠١

الرقم	الباب	الصفحة
٢٨	ذكر ما يستحب من لبس الثياب وما يكره منها	٤٠٣
٢٩	ذكر النهي عن لبس السراويل	٤٠٤
٣٠	ذكر الرخصة للنساء في لبس السراويل	٤٠٥
٣١	ذكر النهي عن لبس الاستبرق	٤٠٦
٣٣	ذكر النهي عن لبس الدياج	٤٠٧
٣٤	لبس الدياج المنسوج بالذهب	٤٠٨
٣٥	ذكر نسخ ذلك	٤٠٩
٣٦	التشديد في لبس الحرير	٤١٠
٣٧	ذكر النهي عن الثياب القسية	٤١٢
٣٨	الرخصة في لبس الحرير	٤١٢
٣٩	لبس الحلل	٤١٤
٤٠	لبس الحبرة	٤١٤
٤١	ذكر النهي عن لبس المعصفر	٤١٥
٤٢	لبس الخضر من الثياب	٤١٦
٤٣	لبس البرود	٤١٦
٤٤	الأمر بلبس البيض من الثياب	٤١٧
٤٥	لبس الأقبية	٤١٧
٤٦	لبس السراويل	٤١٨
٤٧	التغليظ في جر الإزار	٤١٩
٤٨	موضع الإزار	٤٢١
٤٩	ما تحت الكعبين من الإزار	٤٢٢

الرقم	الباب	الصفحة
٥٠	إسبال الإزار	٤٢٣
٥١	ذيول النساء	٤٢٤
٥٢	النهي عن اشتغال الصماء	٤٢٦
٥٣	النهي عن الاحتباء في ثوب واحد	٤٢٧
٥٤	لبس العمامم الحرقانية	٤٢٧
٥٥	لبس العمامم السود	٤٢٧
٥٦	إرخاء طرف العمامة بين الكتفين	٤٢٨
٥٧	التصاوير	٤٢٨
٥٨	ذكر أشد الناس عذاباً	٤٣٤
٥٩	ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة	٤٣٥
٦٠	ذكر أشد الناس عذاباً	٤٣٧
٦١	اللحف	٤٣٨
٦٢	صفة نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم	٤٣٨
٦٣	ذكر النهي عن المشي في نعل واحدة	٤٣٩
٦٤	ما جاء في الأنطاع	٤٤٠
٦٥	اتخاذ الخادم والمركب	٤٤٠
٦٦	حلية السيف	٤٤١
٦٧	النهي عن الجلوس على المياثر من الأرجوان	٤٤٢
٦٨	الجلوس على الكراسي	٤٤٣
٦٩	اتخاذ القباب الحمر	٤٤٣

الرقم	الباب	الصفحة
	٤٩ — كتاب آداب القضاة	٤٤٤
١	فضل الحاكم العادل في حكمه	٤٤٤
٢	الإمام العادل	٤٤٥
٣	الإصابة في الحكم	٤٤٧
٤	باب ترك استعمال من يحرص على القضاء	٤٤٨
٥	النهي عن مسألة الإمارة	٤٤٩
٦	استعمال الشعراء	٤٥٠
٧	إذا حكموا رجلاً فقاضى بينهم	٤٥١
٨	النهي عن استعمال النساء في الحكم	٤٥٣
٩	الحكم بالتشبيه والتمثيل	٤٥٤
١٠	الحكم باتفاق أهل العلم	٤٥٩
١١	تأويل قول الله عز وجل ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾	٤٦٣
١٢	الحكم بالظاهر	٤٦٥
١٣	حكم الحاكم بعلمه	٤٦٧
١٤	السعة للحاكم في أن يقول للشئ الذي لا يفعله : أفعل ، ليستين الحق	٤٦٨
١٥	نقض الحاكم ما يحكم به غيره ممن هو مثله أو أجل منه	٤٦٩
١٦	باب الرد على الحاكم إذا قضى بغير الحق	٤٧٠
١٧	ذكر ما ينبغي للحاكم أن يجتنبه	٤٧١
١٨	الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان	٤٧١

الرقم	الباب	الصفحة
١٩	حكم الحاكم في داره	٤٧٣
٢٠	الاستعداد	٤٧٣
٢١	صون النساء عن مجلس الحكم	٤٧٤
٢٢	توجيه الحاكم إلى من أخبر أنه زنى	٤٧٦
٢٣	مصير الحاكم إلى رعيته للصلح بينهم	٤٧٧
٢٤	إشارة الحاكم على الخصم بالصلح	٤٧٨
٢٥	إشارة الحاكم على الخصم بالعفو	٤٧٩
٢٦	إشارة الحاكم بالرفق	٤٨٠
٢٧	شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم	٤٨٠
٢٨	منع الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم وبهم حاجة إليها	٤٨١
٢٩	القضاء في قليل المال وكثيره	٤٨١
٣٠	قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه	٤٨٢
٣١	النهي عن أن يقضى في قضاء بقضائين	٤٨٣
٣٢	ما يقطع القضاء	٤٨٣
٣٣	الألد الخصم	٤٨٤
٣٤	القضاء فيمن لم تكن له بينة	٤٨٥
٣٥	عظة الحاكم على اليمين	٤٨٥
٣٦	كيف يستحلف الحاكم	٤٨٦
	٥٠ - كتاب الاستعاذة	٤٨٨
١	الاستعاذة من قلب لا يخشع	٤٨٨
٢	الاستعاذة من فتنه الصدر	٤٩٤

الرقم	الباب	الصفحة
٣	الاستعاذة من شر السمع والبصر	٤٩٥
٤	الاستعاذة من الجبن	٤٩٥
٥	الاستعاذة من البخل	٤٩٦
٦	الاستعاذة من الهم	٤٩٧
٧	الاستعاذة من الحزن	٤٩٨
٨	الاستعاذة من المفرم والمائم	٤٩٩
٩	الاستعاذة من شر السمع والبصر	٥٠٠
١٠	الاستعاذة من شر البصر	٥٠٠
١١	الاستعاذة من الكسل	٥٠٠
١٢	الاستعاذة من العجز	٥٠١
١٣	الاستعاذة من الذلة	٥٠٢
١٤	الاستعاذة من القلة	٥٠٣
١٥	الاستعاذة من الفقر	٥٠٣
١٦	الاستعاذة من شر فتنة القبر	٥٠٤
١٧	الاستعاذة من نفس لا تشبع	٥٠٤
١٨	الاستعاذة من الجوع	٥٠٥
١٩	الاستعاذة من الخيانة	٥٠٥
٢٠	الاستعاذة من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق	٥٠٦
٢١	الاستعاذة من المفرم	٥٠٦
٢٢	الاستعاذة من الدين	٥٠٦
٢٣	الاستعاذة من غلبة الدين	٥٠٧

الرقم	الباب	الصفحة
٢٤	الاستعاذة من ضلع الدين	٥٠٨
٢٥	الاستعاذة من شر فتنة الغناء	٥٠٨
٢٦	الاستعاذة من فتنة الدنيا	٥٠٨
٢٧	الاستعاذة من شر الذكر	٥١٠
٢٨	الاستعاذة من شر الكفر	٥١٠
٢٩	الاستعاذة من الضلال	٥١٠
٣٠	الاستعاذة من غلبة العدو	٥١١
٣١	الاستعاذة من شماتة الأعداء	٥١١
٣٢	الاستعاذة من الهرم	٥١١
٣٣	الاستعاذة من سوء القضاء	٥١١
٣٤	الاستعاذة من درك الشقاء	٥١٢
٣٥	الاستعاذة من الجنون	٥١٢
٣٦	الاستعاذة من عين الجان	٥١٣
٣٧	الاستعاذة من سوء الكبر	٥١٣
٣٨	الاستعاذة من أرذل العمر	٥١٤
٣٩	الاستعاذة من سوء العمر	٥١٤
٤٠	الاستعاذة من الحور بعد الكور	٥١٥
٤١	الاستعاذة من دعوة المظلوم	٥١٦
٤٢	الاستعاذة من كآبة المنظر	٥١٦
٤٣	الاستعاذة من جار السوء	٥١٧
٤٤	الاستعاذة من غلبة الرجال	٥١٧

الرقم	الباب	الصفحة
٤٥	الاستعاذة من فتنة الدجال	٥١٨
٤٦	الاستعاذة من عذاب جهنم وشر المسيح الدجال	٥١٨
٤٧	الاستعاذة من شر شياطين الإنس	٥١٩
٤٨	الاستعاذة من فتنة الحيا	٥١٩
٤٩	الاستعاذة من فتنة الممات	٥٢٠
٥٠	الاستعاذة من عذاب القبر	٥٢١
٥١	الاستعاذة من فتنة القبر	٥٢١
٥٢	الاستعاذة من عذاب القبر	٥٢٢
٥٣	الاستعاذة من عذاب جهنم	٥٢٢
٥٤	الاستعاذة من عذاب النار	٥٢٢
٥٥	الاستعاذة من حر النار	٥٢٣
٥٦	الاستعاذة من شر ما صنع	٥٢٤
٥٧	الاستعاذة من شر ما عمل	٥٢٥
٥٨	الاستعاذة من شر ما لم يعمل	٥٢٧
٥٩	الاستعاذة من الخسف	٥٢٧
٦٠	الاستعاذة من التردى والهلم	٥٢٨
٦١	الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى	٥٢٩
٦٢	الاستعاذة من ضيق المقام يوم القيامة	٥٣٠
٦٣	الاستعاذة من دعاء لا يسمع	٥٣٠
٦٤	الاستعاذة من دعاء لا يستجاب	٥٣١

الرقم	الباب	الصفحة
	٥١ - كتاب الأشرية	٥٣٢
١	باب تحريم الخمر	٥٣٢
٢	ذكر الشراب الذي أهرق بتحريم الخمر	٥٣٦
٣	استحقاق الخمر لشراب البسر والتمر	٥٣٨
٤	نهى البيان عن شرب نبيذ الخليطين الراجعة إلى بيان	
	البلح والتمر	٥٣٨
٥	خليط البلح والزهو	٥٣٩
٦	خليط الزهو والرطب	٥٤٠
٧	خليط الزهو والبسر	٥٤٠
٨	خليط البسر والرطب	٥٤٠
٩	خليط البسر والتمر	٥٤١
١٠	خليط التمر والزبيب	٥٤٢
١١	خليط الرطب والزبيب	٥٤٢
١٢	خليط البسر والزبيب	٥٤٣
١٣	ذكر العلة التي من أجلها نهى عن الخليطين	٥٤٣
١٤	الترخيص في انتباز البسر وحده وشربه قبل	
	تغيره في فضيحه	٥٤٤
١٥	الرخصة في الانتباز في الأسقية التي يلاث على أفواهاها	٥٤٥
١٦	الترخيص في انتباز التمر وحده	٥٤٥
١٧	انتباز الزبيب وحده	٥٤٦
١٨	الرخصة في انتباز البسر وحده	٥٤٦

الرقم	الباب	الصفحة
١٩	تأويل قوله عز وجل ﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ﴾	٥٤٦
٢٠	ذكر أنواع الأشياء التي كانت منها الخمر حين نزل تحريمها	٥٤٨
٢١	تحريم الأشربة المسكرة من الأثمار والحبوب كانت على اختلاف أجناسها شاربها	٥٤٩
٢٢	إثبات اسم الخمر لكل مسكر من الأشربة	٥٤٩
٢٣	تحريم كل شراب أسكر	٥٥١
٢٤	تفسير البتع والمزر	٥٥٥
٢٥	تحريم كل شراب أسكر كثيره	٥٥٦
٢٦	النهي عن نبيذ الجعة وهو شراب يتخذ من الشعير	٥٥٩
٢٧	ذكر ما كان ينبذ للنبي صلى الله عليه وسلم فيه	٥٥٩
٢٨	النهي عن نبيذ الجر مفرداً	٥٦٠
٢٩	الجر الأخضر	٥٦٢
٣٠	النهي عن نبيذ الدباء	٥٦٢
٣١	النهي عن نبيذ الدباء والمزفت	٥٦٣
٣٢	ذكر النهي عن نبيذ الدباء والحنتم والنقير	٥٦٤
٣٣	النهي عن نبيذ الدباء والحنتم والمزفت	٥٦٥
٣٤	ذكر النهي عن نبيذ الدباء والنقير والحنتم	٥٦٥
٣٥	المزفتة	٥٦٧
٣٦	ذكر الدلالة على النهي للموصوف عن الأوعية	
	التي تقدم ذكرها حتماً لازماً ، لا على تأديب	٥٦٧

الرقم	الباب	الصفحة
٣٧	تفسير الأوعية	٥٦٨
	الاذن في الانتباز الذي خصها بعض الروايات التي أتينا على ذكرها	
٣٨	للاذن فيما كان في الأسقية منها	٥٦٨
٣٩	الإذن في الجر خاصة	٥٧٠
٤٠	الإذن في شئ منها	٥٧٠
٤١	منزلة الخمر	٥٧٣
٤٢	ذكر الروايات المغلطات في شرب الخمر	٥٧٤
٤٣	ذكر الروايات المبنية عن صلوات شارب الخمر	٥٧٨
٤٤	ذكر الآثام المولدة عن شرب الخمر من ترك الصلاة ومن قتل النفس التي حرم الله ومن وقوع على المحارم	٥٧٩
٤٥	توبة شارب الخمر	٥٨٢
٤٦	الرواية في المدمنين في الخمر	٥٨٣
٤٧	تغريب شارب الخمر	٥٨٥
٤٨	ذكر أخبار التي اعتل بها من أجاج إلخ	٥٨٥
٤٩	ذكر ما أعد الله عز وجل لشارب المسكر	٥٩٨
٥٠	الحث على ترك الشبهات	٥٩٨
٥١	الكراهية في بيع الزبيب لمن يتخذه نبذاً	٦٠٥
٥٢	الكراهية في بيع العصير	٦٠٦
٥٣	ذكر ما يجوز شربه من الطلاء وما لا يجوز	٦١٢
٥٤	ذكر ما يجوز شربه من الأنبذة وما لا يجوز	٦١٣

الرقم	الباب	الصفحة
٥٥	ذكر الأنبياء المباهة	٦٢٠



٦٢٣	دليل المباحث المهمة إلخ
٦٣٥	فهرس المصادر والمراجع
٦٤٨	المراجع حسب الفنون

